

* فهرست كتاب اتخاف الابصار والبصائر بتبويب كتاب الاشياء والنظائر *

كتاب الطهارة	٢
كتاب الصلاة	٣٨
كتاب الزكاة	٥٤
كتاب الصوم	٦٣
كتاب الحج	٧٢
كتاب النكاح أى والرضاع والنسب	٨٣
كتاب الطلاق والرضاع والحضانة والنسب والمنفعة	١١٠
كتاب العتاق وتوابعه من الولاء وغيره	١٤١
كتاب الايمان والندور	١٦١
كتاب التعزير والحدود والسرقة	١٧٤
كتاب السير	١٨٦
كتاب اللقيط واللاقطة والابق والمفقود	١٩٨
كتاب الشراكة	٢٠١
كتاب الوقف	٢٠٤
كتاب البيوع	٢٤٣
كتاب الكفالة والمحوالة	٢٧٧
كتاب القضاء والشهادات والدعوى	٢٨٦
كتاب الوكالة	٣٤٠
كتاب الاقرار	٣٥٣
كتاب الصلح	٣٦٩
كتاب المضاربة	٣٧٤
كتاب الهبة	٣٧٧
كتاب المداينات	٣٨٣
كتاب الاجارات	٣٩٥
كتاب الامانات	٤١٤

مجموعه

كتاب الحجر والمأذون	٤٢٤
كتاب الشفعة	٤٣٢
كتاب القسمة	٤٣٥
كتاب المزارعة والمساقاة	٤٣٧
كتاب احياء الموات والشرب	٤٣٨
كتاب الاكراه	٤٤٠
كتاب الغصب	٤٤٢
كتاب الصيد والذبايح والاضحية	٤٥٥
كتاب المحظور والاباحة وفيه وصيه الامام لابي يوسف	٤٦١
كتاب الرهن	٤٨٦
كتاب الجنايات	٤٩٢
كتاب الوصايا	٥٠٩
كتاب الفرائض	٥٣٠

* (تمت الفهرست بحمد الله وعونه) *



هذا

كتاب اتحاف

الابصار والبصائر *

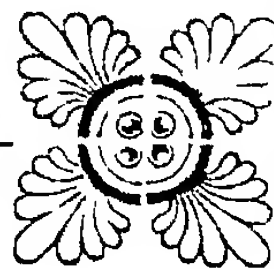
بتأليف كتاب الاشياء

والنظائر * مؤلفه الامام العاضل *

المحامي رتب الفضائل العلامة الشيخ محمد أبو

الفتح المحنفي مفتي الثغر السعيد

بإعانة الله تعالى



﴿وما توفيقى الا بالله العلى العظيم﴾

٢٨

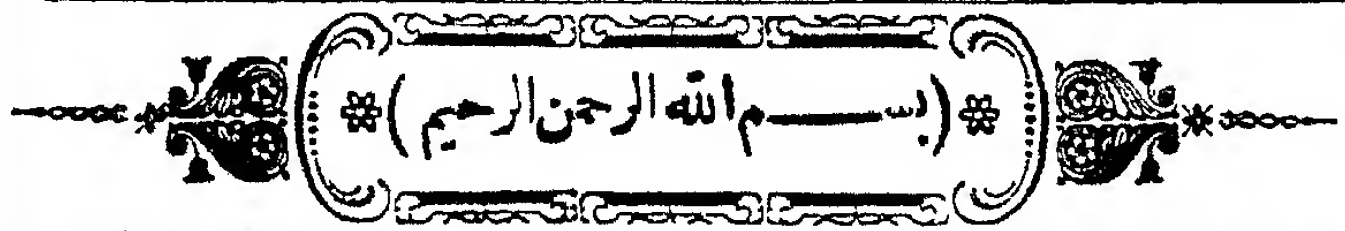
٢

٢٩١

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ذى الفضل العيم * الهادى من يشاء الى صراط مستقيم * والصلاة
والسلام على سيدنا ومولانا محمد صاحب الدين القويم * وعلى آله وأصحابه أجمعين
الفضل والتعظيم * (أما بعد) فيقول المرتضى لطف ربه الخفى * محمد
ابو الفتح الخفى * لما كان كتاب الاشباه والنظائر * تأليف العلامة الشيخ زين ابن
نجيم دى المفسر * مشتملا على الجمل الغفير من المسائل * ومختويا على ما لم يحتو عليه
غيره من كتب الافاضل * الا انه بنسجه على هذا المنوال * الذى لم يوجد له سابقة
مثال * عسر على مثلى الوقوف على ما حواه من الفوائد * وما اشتمل عليه من بديع
الفرائد * سيما عند الحاجة اليها * والاضطرار الى العثور عليها * وذلك لتفرقها
فى الضوابط والقواعد * وغيرها مما وعاه من جيل العوايد * أردت جمعها فى

الفن الثاني * والمحاسنها بأبوابها بدبعة الشكل والمعاني * ليسهل الوقوف
عليها لكل طالب * ويكثر الانتفاع بها لكل راغب * وقد أضفت الى ذلك
تكملة العلامة الشيخ عمر بن نجيم للفن السادس فن الفروق الفن الغايقي تكثيرا
للفائدة وتقييما للغرض المقصود السابق * وزدت من حواشها وغيرها قليلا من
التوضيحات * ونزرا من التصويبات * وبوبت ما لم يبوب له المؤلف من المهمات
* كالزراعة والمساقاة والشرب وأحيا الموات * وقد يكون للسؤال المناسبة بين
فأكثر من ذلك فأثبتها في كل منها المناسبة ما هنالك * راجيا منه تعالى العفو والعافية
والرحمة والقبول * وزيادة النفع به وبلوغ المأمول * (وسميته اتخاف الابصار
والبصائر * بتبويب كتاب الاشباه والنظائر) * والله تعالى أسأل وبنبيه المصطفى
الكريم صلى الله تعالى عليه وسلم أتوسل * ان يجعله خالصا لوجهه الكريم * وان
يديم النفع به انه جواد كريم آمين وصل اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم



❖ (قال صاحب الاشباه) ❖

(كتاب الطهارة) شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام
والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق الطهور الكافي والقدرة
على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتجزئ خطاب المكلف بضيق الوقت
(وشروط) صحة وهي اربعة مباشرة الماء المطلق الطهور بجميع الاعضاء وانقطاع
الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في حق
غير المعذور بذلك (المطهرات للنجاسة خمسة عشر) المايح الطاهر القالع
ودلك النعل بالارض وجفاف الارض بالشمس ومسح الصقيل ونحت الخشب
وفرك المني من الثوب ومسح المحاجم بالخرق المبتلة بالماء والنار وانقلاب العين
والدباغة والنقور في الفسادة اذا ماتت في السمن والذكاة من الابل في الحبل ونزع
البشرود دخول الماء من جانب وخروجه من الآخر وحفر الارض بقلب الاعلى اسفل
(وذكر بعضهم) ان قسمة المثل من المطهرات فلو تنجس برفقة طهروا في التحقيق
لا يظهر وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت (الثوب)

بما هو ربا الفرك من المني الا في مسئلتين ان يصح كون الثوب جديداً او منى عقب بول
 لم يزل به بالماء وقد ذكرناه في شرح السكندر (الابوال) كاهن نجسة الا بول الخفاش فانه
 طاهر واختلف التصحيح في بول الهرة (ومرارة) كل شئ كبوله (وجرة) البعير كسرقينه
 (الدماء) كاهن نجسة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي
 في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة وما لم يسل من بدن
 الانسان على المختار ودم البق ودم البراغيث ودم القمل ودم السمك فالمستثنى عشرة
 (الخرقة) نجس الاخر طبرما كول وغيرما كول على أحد القواين وخرق الفارة
 على احدى الروايتين (الجزء) المنفصل من المحى كيبته كالاذن المقطوعة والسن
 الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثر (ما لم ينصر) اذا تنجس فلا بد من
 التخفيف الا في البدن فتوالي الغسلات يقوم مقامه (يشترط) في الاستنجاء ازالة
 الرائحة من موضع الاستنجاء والاصبع التي استنجى بها الا اذا عجز والناس عنه
 غافلون (توضاً) من ما تنجس وهناك من يعلم يفترض عليه الاعلام (رأى) في ثوب
 غيره نجاسة ما فاته ان غاب على ظنه انه لو أخبره أزالها أخبره والا فلا (المرقة) اذا
 انتنت لا تنجس كذا في القنية (والطعام) اذا تغير واشتد تغيره تنجس وحرم والابن
 والزيت والسمن اذا أنتن لا يحرم أكله انتهى وقد نقلناه في المحظر (ثم قال)
 المدحاجة اذا دبحت ونفث ريشها وألقيت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجسا
 وصارت نجسة بحيث لا طريق الى أكلها الا ان تحمل الهرة اليها فتأكلها والله تعالى
 أعلم

(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الطهارة (قال المؤلف)
 الفن الاول في القواعد الكلية (الاولى) لاثواب الابالية صرح بها المشايخ
 في مواضع في الفقه اولها في الوضوء وسواء قلنا انها شرط الصحة كما في الصلاة والزكاة
 والصوم والحج أولا كما في الوضوء والغسل وعلى هذا قرر واحد من انما الاعمال
 بالنيات انه من باب المقتضى اذ لا يصح بدون تقدير لكثرة وجود الاعمال بدونها
 فقدر واما فأي حكم الاعمال وهو نوعان أخروي وهو الثواب واستحقاق العقاب
 ودنيوي وهو الصحة والفساد وقد أرى بدلا أخروي بالاجماع لا جماع على انه
 لا ثواب ولا عقاب الا بالنية فانتفى الآخر أن يكون مراداً امالاً انه مشترك ولا عموم له
 اولاً ندفع الضرورة به من صحة الكلام به ولا حاجة الى الآخر والثاني أوجه لأن

الاول لا يسلمه الخصم لانه قائل بمجموع المشترك فيتمثلا يدل على اشتراطها في
 الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا (وفي بعض الكتب) ان الوضوء الذي ليس
 بمنوي ليس بما هو ربه ولكنه مفتاح الصلاة وانما اشترطت النية في العبادات
 بالاجماع اوتباية وما أمر والالاء عبدوا الله مخلصين له الدين والاول اوجهه لان
 العبادات فيها معنى التوحيد بقربة عطف الصلاة والزكاة فلا يشترط في الوضوء
 والغسل ومسح الخفين وازالة النجاسة الحقيقية عن الثوب والبدن والمسكان
 والاواني للصحة (وأما اشتراطها) للتميم فللدلالة آيته عليها لانه القصد (وأما غسل
 الميت) فقالوا لا يشترط لصحة الصلاة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط
 الغرض عن ذمة المكافين (وتفرع عليه) ان الغريق يغسل ثلاثا في قول أبي
 يوسف وفي رواية عن محمد انه ان نوى عند الانحراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو
 فثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كما في فتح القدير (وأما في العبادات) كلها فهي
 شرط لصحتها الا لاسلام فانه يصح بدونها انتهى (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن
 قالوا ان القرآن يخرج عن كونه قرآنا بقصد جفوز والجنب والمحائض قراءة
 ما فيه من الاذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ
 بقصد الذكر لا تبطل صلاته وأجنبنا عنه في شرح الكنز بانه في محله فلا يتغير بعزمته
 انتهى (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث تعيين المنوي مانصه)
 وقالوا في التيمم لا يجب التمييز بين الحدث والنجاسة حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء
 جاز خلافا للخصاص لكونه يقع لهما على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلاة المفروضة
 قالوا وليس بصحيح لان الحاجة اليها يقع طهارة واذا وقع طهارة جاز ان يؤدي به ما شاء
 لان الشروط براعى وجودها لا غير الا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له ان يصلي به غيره
 انتهى (ثم قال بعد ذلك آخر بحث تعيين المنوي في ضابطهما اذا عين وأخطأ مانصه)
 واما اذا لم يكن المنوي من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء
 والغسل والتيمم قالوا في الوضوء لا ينويه لانه ليس بعبادة (واعترض) الشارح
 الزيلعي على الكنز في قوله ونيته بنسأ على عود الضمير الى الوضوء وكذا اعترضوا
 على الغدوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب ان ينوي ما لا يصح الا بالطهارة
 من العبادة أو رفع الحدث وعند البعض نية الطهارة **تسمى** (وأما في التيمم)
 فقالوا انه ينوي عبادة مقصودة لا تصح الا بالطهارة مثل سجدة التلاوة وصلاة

الظهر قالوا أو تيمم لدخول المسجد أو الاذان أو الإقامة لا يؤدي به الصلاة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي تبع لغيرها (وفي التيمم) لقراءة القرآن روايتان فعند العامة لا يجوز كفاي الخسائية وهو محمول على ما اذا كان محدثا أما اذا كان جنبا فتيمم لما جاز له ان يصلي به كفاي البدايع وقد أوضحناه في شرح الكنز انتهى (ثم قال) في الرابع في صفة المنوى من الفريضة والساقلة اشترط النية فيهما وأما التيمم فلا يشترط له نية الفرضية لانه من الوسائل (وقد منا) ان نية رفع المحدث كافية وعلى هذا الشروط كلها لا يشترط لها نية الفرضية لقولهم انه يراعى حصولها لا تحصيلها انتهى (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانصه) فان كان في الوسائل فان الكل صحيح (قالوا) لو اغتسل الجنب يوم الجمعة للجمعة ورفع الجنب اذ تفتت جنابته وحصل له ثواب غسل الجمعة انتهى (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصه) وأما النية في الوضوء فقال في الجوهرة ان محلها عند غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السنن عند غسل اليدين الى الرسفين لينال ثواب السنن المتقدمة على غسل الوجه (وقالوا) الغسل كالوضوء في السنن وفي التيمم ينوي عند الوضع على الصعيد انتهى ثم قال وأما نية التقرب لصيرورة الماء مستعملا فوقتها عند الاعتراف انتهى (ثم قال العاشر في شروط النية) الاول الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول الكنز وغيره فلغا تيمم كافر لا وضوء لان النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه وغسله واذا أسلم بعدهما صلى بهما (لكن قالوا) اذا انقطع دم الكفاية لا قل من عشرة حل وطأها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على الغسل لانها ليست من أهله وان صح منها واحدة طهارة الكافر قبل اسلامه انتهى (فائدة) قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه والقرآن لعلمه يهتدى ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مس فلا بأس به انتهى ثم قال (الثاني) التمييز الى ان قال وينتقض وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان انتهى (ثم قال بعد ذلك في الفروع مانصه) ومنها الوقراء المجنب قرآنا فان قصد التلاوة حرم وان قصد الذكر فلا انتهى (ثم قال تكميل في النيابة في النية) قال في تيمم القنية مريض يمه غيره فالنية على المريض دون الميم اهـ (ثم قال القاعدة الثالثة) اليقين لا يزول بالشك ودليلها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعا اذا وجد

أحدكم في بطنه شيئاً فاشكل عليه اخرج منه شيئاً أم لا فلا يخرج من المسجد حتى
يجمع صوتاً أو يجدر بها (وفي فتح القدير) من باب الانجاس ما يوضحها فندسوق
عبارته بتمامها قوله تطهير النجاسة واجب مقيد بالمكان وأما إذا لم يتمكن من
الازالة لخفاء خصوص المحل المصاب مع العلم بتنجس الثوب قبل الواجب غسل
طرف منه فإن غسله يتحرأوبلاتحترطه روض كرا الوجه يبين أن لا أثر للتحرى وهو أن
يغسل بعضه مع أن الأصل طهارة الثوب وقع الشك في قيام النجاسة لاحتمال كون
المغسول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا أورده الأسيدي في شرح الجامع
الكبير قال وسمعت الامام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز يقول ويقدره على مسيلة
في السير الكبير هي إذا فتننا حصصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
ببقيين فلو قتل البعض أو اخرج حل قتل الباقين للشك في قيام المحرم كذا هنا
(وفي الخلاصة) بعد ما ذكره مجرداً عن التعليل فلو صلى معه صلوات ثم ظهرت
النجاسة في طرف آخر فوجب إعادة ما صلى انتهى (وفي الظهيرية) الثوب فيه نجاسة
لا يدري مكانها يغسل الثوب كله انتهى وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكل عندي
فإن غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد التيقن بنجاسته قبل وحاصله أنه
شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع المتيقن قبله والحق أن ثبوت
الشك في كون الطرف المغسول والرجل الخارج هو مكان النجاسة والمعصوم الدم
يوجب البتة الشك في طهر الباقي وإباحة دم الباقين ومن ضرورة صيرورته مشكوكاً
ارتفاع اليقين عن نجسه ومعه وميته وإذا صار مشكوكاً في نجاسته جازت الصلاة
معه إلا أن هذا انصح لم يبق لكلماتهم المجمع عليها أعني قولهم اليقين لا يرتفع بالشك
معنى فانه حيث لا يتصور أن يثبت شك في محل ثبوت اليقين لبتة صور ثبوت شك
فيه لا يرتفع به حكم ذلك اليقين فعن هذا حقق بعض المحققين أن المراد لا يرفع حكم
اليقين وعلى هذا التقدير بخصائص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وإن ثبت
الشك في طهارة الباقي ونجاسته لكن لا يرتفع حكم ذلك اليقين السابق بنجاسته
وهو عدم جواز الصلاة فلا يصح بعد غسل الطرف لأن الشك الطاري لا يرفع حكم
اليقين السابق على ما حقق من أنه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فقتل
الباقي والحكم بطهارة الباقي مشكل والله تعالى أعلم (ونظيره قولهم) القسمة
من المطهرات يعني لو تنجس بعض البر ثم قسم ما هو لوقوع الشك في كل جزء هل هو

المتنجس أولا (قلت) يدرج في هذه القاعدة قواعد (منها) قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان (ويتفرع عاينها مسائل) منها من يتيقن في الطهارة وشك في الحدث فهو متطهر (أو يتيقن في الحدث) وشك في الطهارة فهو محدث كما في السراجية وغيرها (لكن ذكر عن محمد) انه اذا دخل بيت الخلاء وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه شيء أولا كان محدثا (وان جلس) للوضوء ومعه ما يتم شك هل توشأ أولا كان متوضئا عملا بالغالب فيهما (وفي خزنة الاكل) استيقن بالتيمم وشك في الحدث فهو على تيممه وكذلك لو استيقن بالحدث وشك في التيمم أخذ باليقين كما في الوضوء (ولو يتيقن الطهارة والحدث) وشك في السابق فهو متطهر (وفي البرازية) يعلم انه لم يغسل عضو الكنية لا يعلم بعينه غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل (رأى البلاء بعد الوضوء) سائلا من ذكره يعيد وان كان يعرض كثيرا ولا يعلم انه بول أو ماء لا يلتفت اليه وينضح فرجه وازار به بالمساقطع لا وسوسة (واذا بعد) عهده عن الوضوء وعلم انه بول لا تنفعه الحيلة انتهى (ثم قال) شك في وجود النجس فالأصل بقاء الطهارة ولذا قال محمد حوض بلائ منه الصغار والعبيد بالأيدي المدنسة والجرار الوسخة يجوز الوضوء منه ما لم يعلم ان به نجاسة ولذا أفتوا بطهارة طين الطرقات (وفي الملتقط) فارة في كوز لا يدري انها كانت في الحجر لا يقضى بفساد الحجر بالشك (وفي خزنة الاكل) رأى في ثوبه قدرا وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابه فانه يعيدها من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقعة انتهى يعني احتياطاً وعملاً بالظاهر انتهى (وقال في قاعدة ما ثبت ييقن لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وفي المجتبى اذا شك انه كبر للافتتاح أولا أو هل أحدث أولا أو هل أصابت النجاسة ثوبه أولا أو مسح رأسه أولا استقبل ان كان أول مرة والا فلا انتهى ثم قال شك في الخسارج امنى أو مذى وكان في النوم فان تذكر احتلاما وجب الغسل اتفاقا والام يجب عند أبي يوسف عملا بالاقول وهو المذى ووجب عندهما احتياطاً كقولهم ما بالنقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في الغسالة الميتة اذا وجدت في البئر ولم يدركت وقعت انتهى (وقال قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته) منها ما قدمناه فيما الورأى في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابه يعيدها من آخر حدث أحدثه والمضى من آخر رقعة ويلزمه الغسل في الثاني عند أبي حنيفة ومحمد وان لم يتذكر احتلاما وفي البدائع

يعيد من آخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر ما بال وفي الدم من آخر ما عرف
(ولو فتق جبة) فوجد فيها فأرة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فان لم يكن لها ثقب
يعيد الصلاة منذ يوم وضع القطن فيها وان كان فيها ثقب يعيدها منذ ثلاثة أيام
وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة فحكم بنجاسة البثر اذا وجد فيها فأرة ميتة من
وقت العلم به لمن غير عادة شيء لان وقوعها حادث فبضاف الى اقرب أوقاته
وخالف الامام الاعظم فاستحسن اعادة صلاة ثلاثة أيام ان كانت متفحظة
أو متفسخة والامذيوم وليلة عملا بالسبب الفاعل دون الموهوم احتياطاً كالجروح
اذ لم يزل صاحب فراش حتى مات يحال به على الجرح اه (ثم قال في خاتمة
فيها فوائد في تلك القاعدة) اعني اليقين لا يزول بالشك الفائدة الاولى يستثنى
منها مسائل (الاولى) المستحاضة المتحيرة يلزمها الاغتسال لكل صلاة وهو
الصحيح (الثانية) لو وجد بللاً ولا يدري أمنى أم مذى قدمنا يحجب الغسل مع
وجود الشك (الثالثة) اذا وجد فأرة ميتة ولا يدري متى وقعت وكان قد توضع
منها قدمنا وجوب الاعادة عليه مفصلاً مع الشك (الرابعة) قدمنا انه لو شك هل
كبر لا افتتاح أو لا أو أحدث أو لا أو مسح رأسه أو لا وكان أول ما عرض له استقبل
(الخامسة) اصاب ثوبه نجاسة ولا يدري أي موضع اصابته غسل الكل على
ما قدمناه عن الظهيرية مع ما فيه من الاختلاف انتهى (ثم قال السابعة) لو أكلت
الهرة فأرة قالوا ان شربت على فورها الماء ينجس كشارب الحجر اذا شرب الماء
على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عند أبي حنيفة لاحتمال غسلها
فيها بلابها وعند محمد ينجس بناء على أصله من أنها لا تزول الا بالماء المطلق
كالخكمية اه (ثم قال وههنا مسائل تحتاج الى المراجعة ولم أرها الا الآن الى أن
قال) ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصلى بطهارته وينبغي أن لا تصح اه
(ثم قال في الفائدة الثمانية مانصه) وغالب الفائق عندهم ملحق باليقين وهو الذي
تنبني عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في نواقض
الوضوء بان الغالب كالمحقق اه (ثم قال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
مانصه) واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة (الاول السفر) وهو
نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو الفصر والفطر والمسح
اكثر من يوم وليلة وسقوط الخصية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به

والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك الجمعة والعيدين والجماعة والتعقل على الدابة وجواز التيمم اه (ثم قال الثاني المرض) ورنحصة كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطله اه (ثم قال) السادس العسر وعموم البلى كالصلاة مع النجاسة المعفوعة كما دون ربع الثوب من مخففة وقد رآهم من المغلظة ونجاسة المعذور التي تصيب ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وإن كثر وبول ترشش على الثوب قدر رأس الأبرو وطين الشوارع وأن نجاسة عسر زواله وبول سنور في غير أواني الماء وعليه الفتوى ومنهم من أطلق في الهرة والفأرة ونحوهما وعصفور وإن كثروا الطيور المحرمة في رواية وما ليس له نفس سائلة ويريق النائم مطلقا على المفتي به وأفواه الصبيان وغبار السرجين وقليل الدخان النجس ومنعذ الحيوان والعفوة عن الريح والفسا إذا أصاب السراويل المبتلة أو المقعدة على المفتي به وكان المحلواني لا يصلي في سراويله ولا تأويل لفعله إلا التحرز من الخلاف (ومن ذلك) قولنا بأن النار طاهرة للاروث والعذرة فقلنا بطهارة رمادها ما يتيسر أو لا لزم نجاسة المخبز في غالب الأمصار (ومن ذلك) طهارة بول الخفاش ونحوه والبعر إذا وقع في الحجاب ورعى به قبل تفتته وتخفيف نجاسة الاروث عندهما وما يصيب الثوب من مخارات النجاسة على الصحيح وما يصيبه بحسب ما لم يكن أكبر رأيه النجاسة وماء الطابق استحسننا وصورته أحرقت العذرة في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب إنسان وكذا الاصطبل إذا كان حارا وعلى كوته طابق أو بيت بالوعة إذا كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام إذا كان اهريق فيه النجاسات فعرق حيطانها وكوته وتقاطر وكذا الوكان في الاصطبل كوزمهاق فيه ماء فترشح في أسفل الكوز والقول بطهارة المسك وإن كان أصله دما والزباد وإن كان عرق حيوان محرم الأكل والتراب الطاهر إذا جعل طينا بالماء النجس أو عكسه والفتوى على أن العبرة للأطهر رأيهما كان وما ترشش على الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وما رش به السوق إذا ابتل به قدماه ومواطي الكلاب والطين المسرقن وردغة الطريق ومشروعية الاستنجاء بالجرمع أنه ليس بمزيل حتى لو نزل المستنجي به في ماء نجسه والقول بأن كل مائع قانع يزيل النجاسة الحقيقية ومس المصحف للصبيان للتعلم ولبس الخف في

الحضر المشقة نزعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزعه للغسل لعدم تكرره وأنه لا يحكم
 على المساء بالاستعمال مادام مترددا على العضو ولا نجاسة الماء إذا لا في المتنجس ما لم
 يفصل عنه وأنه لا يضره التعبير بالمكث والطين والطعاب وكل ما به سر صونه عنه
 اهـ (ثم قال) ووسع أبو حنيفة في العبادات كلها فلم يقل أن مس المرأة والذكر
 ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا ذلك ووسع في المساء فوضعه إلى رأى
 المتبلى به اهـ (ثم قال في آخر هذه القاعدة مانعه) الفئدة الأولى المشاق على
 قسمين مشقة لا تنفك عنها لعبادة غالبا كمشقة البرد في الوضوء والغسل (إلى أن
 قال) فلا أثر لها في إسقاط العبادات في كل الاوقات (وأما جواز) التيمم للخوف
 من شدة البرد للحنابة فالمراد من الخوف الخوف من الاعتسالة على نفسه أو على
 عضو من أعضائه أو من حصول مرض ولذا شرط في البدائع مجوازه من الجنبابة
 أن لا يجرد مكانا يابا وبه ولا ثوبا يذفته ولا ماء مستحسنا ولا حساما والصحيح أنه لا يجوز
 للمحدث الأصغر كما في الحنابلة لعدم اعتبار ذلك الخوف في أعضاء الوضوء اهـ (ثم
 قال) الثالثة متوسعة بين هاتين كريض في رمضان يخاف من الصوم زيادة
 المرض أو بطلان البرء فيجوز له الفطر وكذا في المرض المبيح للتيمم اهـ (ثم قال) ومن
 المشكل التيمم فانهم اشترطوا في المرض المبيح له أن يخاف من المساء على نفسه
 أو عضو ذهابا أو منفعلة أو حدوث مرض أو بهو وبر ولم ينعوه بمطلق المرض مع
 أن مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شرا المساء بزيادة فاحشة على قيمته
 لا اليسيرة اهـ (ثم قال في الفائدة النائمة المشقة والمخرج انما يعتبر فيما لا نص
 فيه وأما مع النص بخلافه فلا مانع) وقال أي الزيلعي في باب الانجاس أن الامام
 يقول بتقليظ نجاسة الاروان لقوله عليه الصلاة والسلام إنهار جس أي نجس
 ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع النص كما في بول الأدمي فإن البلوى فيه
 أعم اهـ (وفي شرح منية المصلي) من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على
 قول أبي حنيفة ولا حرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغليظة على قوله ما ولا
 بلوى في أصابته كما في الاختيار أيضا (وفي المحيط) وهي زيادة حسنة يشهد
 بها بعض فروع الباب والمراد بكونه ولا حرج في اجتنابه ولا بلوى في أصابته على
 اختلاف العبارتين انما هو بالنسبة إلى جنس المكافين فيقع الاتفاق على صدق
 القضية المشهورة وهي أن ما عمت بليته خفت قضيته اهـ (وقال في المسانية

ما يبيح للضرورة بقدر بقدرها ما نصه (وأنتوا بالعفو عن بول السنور في اثني عشر
 دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لجريان العادة بتخميرها (وفرقي) كثير
 من المشايخ في البعير بين ابار الفسوات عن قليله للضرورة لانه ليس له رأس
 حاذية والابل تبعر ولها وبين ابار الامصار لعدم الضرورة بخلاف الكثير
 وان كان المعتمد عدم الفرق بين ابار الفسوات والامصار وبين الصحيح والمنكسر وبين
 الرطب واليابس (ويعني) عن ثياب المتوضئ اذا اصابها من الماء المستعمل على
 رواية النجاسة للضرورة (ولا يعنى) عما يصيب ثوب غيره لعدمها (ودم الشهيد)
 طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة (والجيرة) يجب أن لا تستر
 من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه اه (ثم قال) تذيب يقرب من هذه القاعدة ما جاز
 لعذر بطل بزواله فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان لفقد الماء بطل
 بالقدرة عليه وان كان لمرض بطل ببرئته وان كان لبرد بطل بزواله والمصحح على
 الجيرة اذا سقطت بطل لزواله اه (وقال في بحث دره المعاصر) اولى من جلب المصالح
 مانعه (ومن ذلك ما ذكره البرازي في فتاواه ومن لا يجد ستره ترك الاستنجاء ولو على
 شطنه لان النهي راجع على الامر حتى استوجب النهي الارمان ولم يقتض الامر
 التكرار اه (والمرأة) اذا وجب عليها الغسل ولم تجد ستره من الرجال ثوره
 (والرجل) اذا لم يجد ستره من الرجال لا يثوره ويغتسل وفي الاستنجاء اذا لم يجد
 ستره تركه والعرق ان النجاسة الحكمية اقوى (والمرأة) بين النساء كالرجل بين
 الرجال كذا في شرح المغاية (ومن فروع ذلك) المبالغة في الصعفة والاستنشاق
 مسنونة وتكره للمصائم وتخليل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اه (وقال
 في القاعدة السادسة العادة محذورة مانعه) فما فرغ على هذه القاعدة حذا بجاري
 اي الماء الجاري الاصح انه ما بعد الناس جاريا (ومنها) وقوع البعير الكثير
 في البئر الاصح ان الكثير ما يستكثره الناظر (ومنها) حذ الماء الكثير الملحق
 بالجاري الاصح تعويذه الى رأى المبتلى به لا التقرير بشئ من العشر في العشر ونحوه
 (ومنها) الحيض والدماس قالوا لو زاد الدم على اكثر الحيض والنفاس ترد الى ايام
 عادت اه (ثم قال وفي ذلك فروع) الاول العادة في باب الحيض اختلف فيها
 فعند أبي حنيفة ومحمد لا تثبت العادة الا بمرتين وعند أبي يوسف تثبت بمرة واحدة
 قالوا ولها معتوى وهو الخلاف في الاصلية أو في الجعلية أو في ما مستوفى

في الخلاصة وغيرها اه (وقال في القاموس الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد
 مانصه) ومنها لو كان لرجل ثوبان أحدهما نجس فتحرى وصلى بأحدهما
 ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر لم يعتبر الثاني اه (ثم قال) ومقتضى الاول
 (أى وهو التحرى في الثوبين ~~كذا~~ في شرحهما) انه لو تحرى وظن طهارة أحد
 الاثنان فاستعمله وترك الآخر ثم تغير ظنه لا يعمل بالثاني بل يتيمم لكن هذا مبنى
 على جواز التحرى في الاثنان (وفي شرح المجمع قبيل التيمم) لو كانا أثاب
 بريقهما ويتيمم اتفاقا اه (وقال في القاعدة الثابتة اذا اجتمع الحلال والحرام
 غلب الحرام الحلال مانصه) وذكر بعضهم ان من هذا النوع حديث لك من
 الحائض ما فوق الازار وحديث اهـ منعوا كل شئ الا النكاح فان الاول
 يقتضى تحريم ما بين المرأة الى الركبة والثاني يقتضى اباحة ما عدا الوطئ فرح
 التحريم احتياط وهو قول أبى حنيفة وأبى يوسف ومالك والشافعي وخص محمد
 شعار الدم وبه قال أحمد عملاً بالثاني اه (ثم قال وخرج عن هذه القاعدة ما نزل الى
 ان قال) الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا وبعضها نجسا والاقول
 نجس جائز ويرى ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط أن يريق الكل
 ويتيمم كما اذا كان الاقل طاهرا غلب فيه ما (الثالثة) الاجتهاد في ثياب
 مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان اكثر نجسا أولا (والفرق) بين
 الثياب والاواني انه لا خلف لها في ستر العورة وللوضوء خلف في التطهير وهو
 التيمم وهذا كله حالة الاحتياط وأما حالة الضرورة فيتحرى للشرب اتفاقا
~~كذا~~ في شرح المجمع قبيل التيمم انتهى وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الحظر ونقلنا
 بعضه في كتاب الصلاة اه (ثم قال) وقد جوز أصحابنا مسكتب التفسير للمحدث ولم
 يفصلوا بين كون الاكثر تفسيرا أو قرآنا ولو قيل به اعتبار الغالب كان حسنا اه
 (ثم قال) السادسة اذا اختلط مائع طاهر بمائع طاق فالعبرة للغالب فان غلب الماء
 جازت الطهارة به والا فلا ويدناه في الطهارات من شرح الكفر بماذا تمة بر الغلبة
 اه (ثم قال) وليس منه ما اذا نوى تيمم لغرضين لا ما نقول يجوز له أن يصلى بالواحد
 ماشاء من العرائض والنوافل اه (ثم قال) ومنها ما اذا استنجى للبول بجحر ثم نام
 فاحتلم وأمنى فأصاب ثوبه لم يطهر بالفرك لان البول لا يطهر بالفرك فلا يطهر المني
 كما صرحوا به ولهـ هذا قال شمس الأئمة السرخسي مسألة المني مشككة لان كل فحل

يعزى أولاً والمذى لا يظهر بالفرك إلا أن يجعل تبعا اهـ (وقد يقال) يمكن جعل
 البول الباقي بعد الاستنجاء تبعا أيضا (وجوابه) أن التبعية فيما هو لازم له وهو
 المذى بخلاف البول ولم أر من نبه عليه اهـ (ثم قال) تنبيه وليس من القاعدة
 ما إذا اجتمع في العبادة جانب المحضر وجانب السافر فلنا لا نقاب جانب المحضر
 ومقتضاها تغليبها لأنه اجتمع المبيح والمحرم لأن أصح ما ينسأ قالوا في المسح على الخفين
 لو ابتدأ المقيم فسافر قبل اتمام يوم ولاية انتقلت مدته إلى مدة المسافر فيمسح لأننا
 ولو كان على عكسه أنه نقلت إلى مدة المقيم ومقتضاها اعتبار مدة الإقامة فيها
 تغليب الجانب المحضوبه قال الشافعي وعندنا لو مسح أحدى الخفين حاضرا
 والآخر سافرا فكذلك على الأصح طردا للقاعدة وأما عندنا فلا يخفى أن مدته
 مدة المسافر اهـ (ثم قل في قاعدة إذا تعارض المانع والمقتضى فإنه يقدم المانع)
 فلو ضاق الوقت أو الماء عن سبغ الطهارة حرم فعلها اهـ (ثم قال في القاعدة
 الثالثة لا يثار في القرب) قال الشافعية لا يثار في القرب مكروه وفي غيرها محبوب
 قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة قال الشيخ عز الدين
 لا يثار في القربات فلا يثار بماء الطهارة ولا بستره وورده ولا بالصف الأول لأن
 الغرض بالعبادات التعظيم والجلال فمن أثر به فقهه وترك اجلاله إله وتعظيمه
 وقال الامام لودنهـ ل الوقت ومعه ما يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به لم يجز لا عرف
 فيه خلافا لأن لا يثار بما يـكون فيما يتعلق بالنفوس فيما يتعلق بالقرب
 والعبادات اهـ (ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت
 الصلاة ومعه ما يـكفيه ل طهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الا يثار
 (ولو أراد) اضطررا يثار غيره بالطعام لاستبقاء مـهـجته كان له ذلك وإن خاف فوت
 مـهـجته (والفرق) أن الحق في الظهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يثار والحق
 في حال النخسة له اهـ وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة وفي المخطوط أيضا (وقال
 في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل
 أحدهما في الآخر غالبا) فمن فروعهما إذا اجتمع حدث وجنابة أو جنابة وحديث
 كفي الغسل الواحد اهـ (وقال في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل من الفضل)
 الأولى مسائل (الأولى) ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب (الثانية)
 ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب (الثالثة) الوضوء قبل الوقت مندوب

أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الغرض وقد نقلنا ذلك أيضا في المحظر (وقال في
القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشيء قبل أو أنه عوقب بحرمانه مانصه) اهـ
وخرج عنها مسائل إلى أن قال السادسة شربت دواء فحاضت لم تقض الصلاة اهـ
وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن
الدين خطاه صرح بها أصحابنا في مواضع إلى أن قال) ومنها لو ظن المسلم نجسا
فتوضأ به ثم تبين أنه طاهر حائض وضوءه كذا في الخلاصة اهـ (ثم قال وخرج عن هذه
القاعدة مسائل إلى أن قال) الثانية لو صلى وعنده أنه محدث ثم ظهر أنه متوضأ
أعاد إلى أن قال والثالثة تقتضي أن تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما إذا لم يصل
أما إذا صلى فإنه يعيد اهـ وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الصلاة أيضا فراجع اهـ (وقال
في الفن الثالث في أحكام الميدين مانصه) ولا تتعقض طهارته بالقهقهة في صلاته
وإن أبطلت الصلاة اهـ وقد نقلناها في الصلاة أيضا (ثم قال) وهو كالبالغ في
نواقض الوضوء إلا القهقهة اهـ (ثم قال) ولا يمنع من مس المصحف اهـ (وقال في
أحكام السكران مانصه) واختلاف في حد السكران فقل من لا يعرف الأرض
من السماء والرجل من المرأة وبه قال الإمام الأعظم (وقيل) من في كلامه اختلاط
وهذيان وهو قولهما وبه أخذ كثير من المشايخ (والمعتبر) في القدرح المسكر في حق
الحرمات ما قالاهما احتياطا في المحرمات (والخلاف) في الحمد (والفتوى) على قولهما
في انتقاض الطهارة وفي يمينه أن لا يسكر كما يذاه في شرح المكنز اهـ وقد نقلناه
في كتاب الإيمان (وقال في أحكام العبيد مانصه) وإذا لم يدره إلى الوضوء
الاعمى فعلى السيد أن يوضئه بخلاف المحر اهـ (وقال في بحث الأحكام الأربعة
مانصه) والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند إلى أن قال وكما طهارة
المستحاضة والمتيمم تنقضي عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند إلى وقت وجود
الحديث زاهدنا لا يجوز المسح له ما اهـ (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه)
ولا تعود النجاسة بعد المحكم بزوالها ولو دبح الجمل بالشمس ونحوه وفرك الثوب
من المني وجفت الأرض بالشمس ثم أصابها ماء لا تعود النجاسة في الأصح وكذا
البئر إذا غار ماؤها ثم عاد اهـ (وقال في بحث النائم كالمس تيقظ في بعض المسائل
مانصه) الخامسة عشر إذا مرت دابة المتيمم على ما يمكن استعماله وهو عليها نائم
ينقض تيممه اهـ (وقال في أحكام الأنثى مانصه) ومنها لا يطهر بالفرك في قول اهـ

(وقال في أحكام الذمي ما نصه) ولا يصح تيممه ويصح وضوءه وغسله فلو أسلم حازت
صلاته به اه (ثم قال) تنبيه الاسلام بحب ما قبله من حقوق الله تعالى دون
حقوق الآدميين كالقصاص وضمان الأموال الأفي مسائل لو أجنب الكافر ثم
أسلم لم يسقط اه (وقال في أحكام الذمي أيضا ما نصه) ولا يمنع من دخول المسجد
جنبًا بخلاف المسلم (ولا يثقف) جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد
المحرام اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال) في أحكام الجحان ومنها الوطئ
المجنى انسية فهل يجب الغسل عليها (قال قاضيخان في فتاواه) امرأة قالت هي جنى
بأثني في النوم مرارا وأجد في نفسي ما أجدا إذا جامعني زوجي لا غسل عليها اه
وقبده السكال بما إذا لم تنزل اما إذا أنزلت وجب كأنه احتلام اه (ثم قال) ومنها
لا يجوز الاستنجاء بزاد الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث اه (وقال في أحكام
غيبوبة الحشفة ما نصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود
والخطبة والطواف وقراءة القرآن وحمل المصحف ومسسه وكتابته ودخول المسجد
وكرامة الاكل والشرب قبل الغسل ووجوب نزع الخف والكفارة وجوبا أو ندبا
في أول الحيض بدینار وفي آخره بنصف دينار اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الصلاة وكتاب الحج (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الايلاج بين ان يكون بحائل
أولا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل فيجبر في سائر الابواب
(الثانية) ما ثبت للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق
قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كابية ولم اره وقد نقلنا
ذلك في كتاب الطلاق (الثالثة) الوطئ في الدبر كالموت في القبل فيجب به الغسل اه
وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الحدود (ثم قال التاسعة) الذي
يحرم على الرجل وطئ زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس اه وقد
نقلنا بقیة ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم
دواعيه الا في الحيض والنفاس اه (وقد) نقلنا بقیته في كتاب النكاح (وقال في
أحكام الاشارة ما نصه) وهنا فروع لم أرها الا في (الاول) اشارة الاخرس بالقراءة
وهو جنب ينبغي ان تحرم عليه أخذ من قوله ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه
فجعلوا التحريك قراءة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما يمنع الدين
وجوبه وما لا يمنع ما نصه) الاول المساء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرابه لقول

الزبلى فى آخر باب التيمم والمراد بالثمن الفاضل عن حاجته اه (وقال فى بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الدين ما نصه) ثلاثة فى السيف رجنب وحائض وميت وثمة ما يكفى لاحدهم فان كان الماء ملكا لاحدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم لكل وان كان الماء مباحا كان المجنب أولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح اماما للمرأة فيغتسل الرجل وتيمم المرأة ويقيم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم قدر ما يكفى لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل قاله ولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل النجاسة لا تفيد الملك وان اتصل به القبض كذا فى فتاوى قاضى خان اه وقد نقلناه فى كتاب الهبة (ثم قال) ومراعاة من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل المجنب فانه فى القرآن وينبغى أن يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به لاجل الناس ولا يكفى الا لاحدهم اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (ثم قال) وأما من به نجاسة وهو محدث ووجد ما يكفى لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما فى فتح القدير من النجاس وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذون نجاسة ينبغى ان يقدم عليهم ولم أره اه (وقال فى بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة ما نصه) ففى الصلاة اول الوقت بالتيمم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير اذا كان طمعا فى وجود الماء آخره والا بالتقديم أفضل ولم أر لصحاحنا انه يتم فى أوله ويصلى فاذا وجدته فى آخره توضأ وصلى ثانية ولا يبعد القول بأفضليته (وقالت) الشافعية إياه النهاية فى تحصيل الفضيلة اه (ثم قال) ومنها غسل الرجلين أفضل من الممسح على الخفين لمن يرى جواز والا فهو أفضل وكذا بحضرة من لا يراه (ومنها) التوضي من الخوض أفضل من التوضي من النهر بحضرة من لا يراه الا لا اه (وقال فى بحث القول فى ثمن المثل ما نصه) اما ثمن المثل فذكره فى مواضع منها باب التيمم قال فى الكنز وان لم يعطه الاب ثمن المثل ولد ثمنه لا يتيمم والا تيمم وفسره فى العناية بمثل القيمة فى أقرب موضع يعز فيه الماء أو بغيره يسير وفسر الزبلى بالقيمة فى ذلك المكان امكن لم يبين انه فى وقت عزته أو فى أغلب الاوقات والظاهر الاول فان الاعتبار للقيمة حال التقويم ويتعين أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمتى وخوف الهلاك وربما اتصل

الشربة الى دنانير فيجب شراؤها على القادر باضفاف فيمتها احياء لنفسه اه وقد
 نقلناه في باب الشرب وفي الحظر (وقال في أحكام السفر ما نصه) رخصة القصر
 والفطر والمسح ثلاثة أيام بلياليها اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في
 بحث أحكام المسح ما نصه) فنها يحرم دخوله على الجنب والمخاض والنفساء
 ولو على وجه العبور وادخال نجاسة فيه بخلاف منها التلويت اه وقد نقلنا بقيته
 في كتاب الصلاة (وقال في بحث أحكام يوم الجمعة ما نصه) واستئذان الغسل لما اه
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (ثم قال ما اختلف فيه الوضوء والغسل) بسن تحديد
 الوضوء عند اختلاف المجالس ويكره تحديد الغسل مطلقا يمسح فيه الخف وينزع
 للغسل بسن فيه الترتيب بخلاف الغسل بسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف
 الغسل ففريضة يمسح الرأس فيه بخلاف الغسل على قول (ما اختلف فيه مسح
 الخف وغسل الرجل) يتأقت المسح دونه ورأيت في بعض كتب الشافعية يجوز
 غسل الرجل المغموسة بالاختلاف ولا يجوز مسح الخف المغموب وصورة الرجل
 المغموسة أن يستحق قطع رجله فلا يمكن منها بسن تثليث الغسل دون المسح يجب
 تعميم الرجل دون الخف لا ينقضه الجناية بخلاف المسح هو أفضل من المسح لمن يراه
 (ما اختلف فيه مسح الخف والرأس) بسن استيعاب الرأس دون الخف لو ثلث مسح
 رأس لا يكره وان لم يندب ويكره تثليث مسح الخف (ما اختلف فيه الوضوء والتيمم)
 كونه من الوجه واليدين فقط ولا يجوز الاعتذر ولا يمسح به الخف ويفتقر الى التنية
 ولا بسن تحديد ولا تثليثه بسن فيه النفث ويستوى فيه الحدث الا الصغير والا كبر
 (ما اختلف فيه مسح الجبيرة ومسح الخف) لا يشترط شدها على وضوءه ويشترط ابله
 على كمال الطهارة ويجمع مع الغسل بخلاف مسح الخف ويجب تعميمها أو أكثرها
 بخلاف الخف وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتبر بخلاف المسح على الخف ان
 لم يغسلها ولا يقدرة بخلافه ولا ينتقض اذا سقطت عن غير بره فلا تجب اعادته
 بخلاف الخف اذا سقط ولا تنزع للجناية بخلاف الخف واذا كان على عضو جبرتان
 فسقطت احدهما أعادها بالاعادة مسحها بخلاف نزع أحد الخفين (ما اختلف فيه
 الحيض والنقاس) أقل الحيض محدود ولا حد لقل النقاس وأكثره عشرة أيام
 وأكثر النقاس أربعون ويكون به البلوغ والاستبراء دون النقاس اه (وقوله)
 دون النقاس أي فان البلوغ في صورة النقاس مضاف الى الحمل لا الى النقاس

وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجرو في كتاب النكاح وفي المحظر (ثم قال) والمحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وتنقضي العدة به دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) فهي سبعة خات في النهاية من الافتراق بأربعة قصور اه (ثم قال) ما فترق فيه غسل المحى والميت تستحب البداية بغسل وجه الميت بخلاف المحى فانه يبدأ بغسل يديه ولا يمسح ولا يستنشق بخلاف المحى ولا يؤخر غسل رجله بخلاف المحى ان كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوءه الغسل بخلاف المحى في رواية اه (وقال في آخر فن الفرق في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) واختلفوا فيما اذا مسح جميع رأسه فقبل هل يقع الكل فرضا والمعتمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختلفوا في تكرار الغسل فقبل هل يقع الكل فرضا والمعتمد ان الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة الى أن قال ولعل فائدته في النية هل ينوي في الكل الوجوب أولا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد الى أن قال ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معز بالخلاصة الغنى اذا ضحى بشاتين وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لحم اه (ثم قال) ولم أر حكما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف عورته في الخلا زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في المحظر وغيره (وقال في فن الاغزاز مانصه الطهارة) ما أفضل المياه فقل ما تبع من أصابعه صلى الله تعالى عليه وسلم (أى) حوض مغبر لا ينجس بوقوع النجاسة فيه (فقل) حوض الحمام اذا كان الغرف منه متداركا (أى) حيوان اذا خرج من البئر حيا ينزح الجميع وان مات لا (فقل) الفأرة اذا كانت هاربة من الهرة ينزح كله والا لا (أى) بئر يجب نزح دلو واحد منها (فقل) بئر صب فيه الدلو الاخير من بئر تنجست بموت نحو فأرة (أى) ماء كثر لا يجوز الوضوء به وان نص جاز فقل هو ماء حوض أعلاه ضيق وأسفله عشرين (أى) ماء طاهر يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل ماء مات فيه ضفدع بحري وتفتت اه (وقال في فن الاغزاز في بحث البيوع مانصه) أى خبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية (فقل) ما عجن بماء نجس قليل لم يجز

بيده من اليهود والنصارى لانه اذا علمهم لا يشترونه ولم يحجز بغير اعلامهم بخلاف
 الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا اعلام اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (وقال في فن الاغصان من بحث الكراهية مانصه أي) اناه مباح الاستعمال
 بكرة الوضوء منه (فقل) ما عينه لوضوئه دون غيره اه وقد نقلناه في المحظر
 (وقال أول الفن السادس فن الفروق مانصه) البعرة اذا سقطت في البئر لا ينجس
 الماء ونصفها ينجسه (والفرق) ان البعرة علمها جلمدة تنزع من الشروع ولا كذلك
 النصف وفي المقلب على هذا القياس (لا يجب) عليه ان يوضئ امرته المريضة
 بخلاف عبده وأمنته (والفرق) ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه لا المرأة
 (لا ينزع) ماء البئر كله بالفارة وينزع من ذنبها (والفرق) ان الدم يخرج من
 ذنبها في نزع الكل اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سورة الفارة
 نجس لا يولها الضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (وقال أخو المؤلف
 في تكملة لفن السادس فن الفروق من كتاب الاشربة مانصه) قطرة خر وقعت
 في خابية ماء ثم صب الماء في خابية دخل تنجس ولو وقعت القطرة ابتداء في الخل
 لا يتنجس (والفرق) انها اذا وقعت في الماء تنجس الماء ثم لا يطهر الماء لانه لا يتخلل
 بخلاف ما اذا وقعت في الخل لانها تتخلل اه (وقال) أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاشربة) الدقيق اذا عجن بخمر ثم خبز والقي في خل لا يطهر
 والخبز اذا القي في خر ثم في خل يطهر والفرق انه اذا عجن استزجت والخل
 لا يتخلله فلا يطهر بخلاف الخبز لان الخمر يتخلل على ظاهره فقط اه (وقال أخو
 المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) يكره دخول الجنب
 المسجد ولا يكره دخول المشرك (والفرق) ان منع الجنب منه داع الى التطهير
 وفي منع المشرك تبعيد له من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال
 صاحب الاشباه في الفن السابع فن الحكايات مانصه) لما جلس أبو يوسف
 للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فارسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل
 خمسة الى ان قال الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا
 فقال يؤكل فخطأه فقال لا يؤكل فخطأه (ثم قال ان كان اللحم مطبوخا قبل
 سقوط الطير يغسل ثلاثا ويؤكل ويرمي المرق والبرمي الكل اه (ثم قال في
 الفن السابع أيضا مانصه) وقال الامام خرجنا مع حماد التميمي مع الاعمش

وأعوز المساء لصلاة المغرب فافتى صاحب التيمم لا أول الوقت فقلت يؤخر إلى آخر الوقت فإن وجد المساء والأتيم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذا أول مسألة خالف فيها أستاذنا هـ (وقال في الغن الث في كتاب الصلاة مانصه) القرآن يخرج عن القرآنية بقصد الثناء فلو قرأ الجنب الفاتحة بقصد الثناء لا يحرم اهـ (ثم قال بعد ذلك في كتاب الصلاة أيضا مانصه) لا يكره للمحدث مس كتب الفقه والحديث على الأصح (وضع) المعلقة على الكتاب مكره إلا لأجل الكتابة (وضع) المصحف تحت الرأس مكره إلا لأجل المحفظ اهـ (وقال في كتاب العتق مانصه) والتؤمان كالولد الواحد فالثاني تبع للأول في أحكامه إلى أن قال لا في مسئلتين إلى أن قال الثانية نفاس التؤمين من الأول ومارأته عقب الثاني لا اهـ (قال صاحب الأشباه)

(كتاب الصلاة)

إذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكتمالها فإنه يقضيها إلا الفرض والسنن فلا قضاء فيه - ما وانما يؤتى - ما وكذا إذا شرع ظاناً أن عليه فرضاً ولم يكن عليه (اقتدى) الإنسان بأدنى حال منه فسد مطلقاً وبالاعلى صحيح مطلقاً وبالمسائل صحيح الثلاثة المستحاضة والضالة والمخنثى (القراءة) في الفرض الرباعي فرض في ركعتين إلا فيما إذا أحدث الإمام بعد الأولين ولم يكن قراءتهما فاستخفاف مسبوقاً ما فإنها فرض عليه في الأربع (المسبوق) منفرد فيما يقضيه إلا في أربع لا يقتدى ولا يقتدى به ولو كبرنا وبالاستئناف صحيح ويتابع إمامه في سجود السهو فإن لم يعد إليه سجد في آخرها وبأنى به كبريات التشريق إجماعاً (المسبوق) لا يكون إماماً إلا إذا استخلفه الإمام المحدث كما ذكره من لا خسر و (المسبوق) يقضى أول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد وتسميته في البزازية (لا اعتبار) بنية الكافر إلا إذا قصد السفر ثلاثة ثم أسلم في أثناء المدة فإنه يقصر بناء على قصده السابق بخلاف الصبي إذا بلغ كما في الخلاصة (إذا كرر) آية السجدة في مكان متجدد كفته واحدة إلا في مسألة إذا قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلاة فإنه يلزمه أخرى (لا يكبر جهراً) إلا في مسائل في عيد الأنهى وفي يوم عرفة للتشريق وبازإعد ووبازإقطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند المخاوف كذا في عيد البناية (لنية بالقلب) ولا يقوم اللسان مقامه إلا عند

التعمد كما في الشرح (الدعوة المستجابة) يوم الجمعة في وقت العصر عند ما على قولي
 عامة المشايخ كذا في البيعة (إذا صحت) صلاة الامام صحت صلاة المأموم اذا
 أحدث الامام عامدا بعد التعمد الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون
 هذا المأموم (إذا فسدت) صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الا في مسألة اقتداء
 قارئ بأبي فصلاهما فاسدة والمسئلة ان في الايضاح (إذا أدرك) الامام راكعا
 فشروعه لتحصيل الركعة في الصف الاخير أفضل من وصل الصف الاول مع فوتها
 (شرع) متنفلا بثلاث ولم يلزمه قضاء ركعتين (شرع في الفجر) ناسيا سنة مضي
 ولا يقضيها (الاشتغال) بالسنة عقب الفرض أفضل من الدعاء (قراءة) الفاتحة
 أفضل من الدعاء المأثور (كل ذكر) فات محله لم يأت به فلا يكمل التسييمات بعد رفع
 رأسه ولا يأتي بالتسميع بعد رفع رأسه من الركوع (صلى) مكشوف الرأس لم يكره
 (الرباعية) المسنونة كالفرض فلا يصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح اذا قام الى
 الثالثة الا في حق القراءة فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة
 والسورة (الاولى) ان لا يصلي على منديل الوضوء الذي تمسح به (كل صلاة)
 أديت مع ترك واجب أو فعل مكره تحريمها فانها تعاد وجوبا في الوقت فاذا خرج
 لا تعاد (إذا رفع) رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود (من جمع) بأهله لا ينال ثواب
 الجماعة الا اذا كان بمنذر (دخل المسجد) في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتي
 بالسنة بعيدا عن الصفوف الا اذا خاف سلام الامام (مسجد) المحلة افضل من الجامع
 الا اذا كان الامام عالما (ومسجد) المحلة في حق السوفى نهارا ما كان عند حاويه
 وليلا ما كان عند منزله (يكره) ان لا يرتب بين السور الا اناقلة (تقليل القرعة)
 في سنة الفجر افضل من تطويلها (نذر النافلة) افضل وقيل لا (التكلم) بين
 السنة والفجر لا يسقطها اول من ينقص الثواب (يكره) أن يخصص لصلاة كذا
 في المسجد وان فعل فسبقه غيره لا يربح (يكون شارعا) بالتكبير الا اذا اراد به
 التعجب دون التعظيم (إذا تفكر) المصلي في غير صلاته كتجارتها ودرسه لا تعطل
 وان شغله هموم عن خشوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تقصير ولا يستحب
 اعادتها ترك الخشوع (لا ينبغي) للامام والمؤذن نتقارا - الا ان يكون شريرا
 (يصح اقتداء) الرجل بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا اذا نوى
 امامتها الا في الجمعة والعيدين ويصح نيته امامتهن في غيبتهن (خرج الخطيب)

بعد شروعه بمتغلا قطع على رأس الركعتين (الاذا) كان في سنة الجمعة فانه يتمها
 على الصحيح (لم يجز) الاثوب حرير صلي فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث
 يتخير فلو لم يجز الاثوب حرير صلي في الثوب الحرير (فمن المسجد) كالمسجد فيصح
 الاقتداء وان لم تتصل الصفوف (المنازع من الاقتداء) طريق ترفيه العجلة أو نهر
 تجري فيه السفن أو خلاف في الصحراء يسع صفين والخلاف في المسجد لا يمنع وان وسع
 صفوفه فالان له حكم بقعة واحدة واختلاف في الحائل بينهما والاصح البعثة اذا
 كان لا يشبهه عليه حال امامه (المسافر) اذا لم يقعد على رأس الركعتين فانها
 تبطل الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقعد الثالثة بالمسجدة (الاسير) اذا خلاص يقضي
 صلاة المقيمين الا اذا رحل العدو به الى مكان أرادوا الإقامة فيه خمسة عشر يوما
 يقضيها صلاة المسافرين (ولان) به شققة برأسه الايمان (لو كان) المريض بحال
 لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلي في بيته قدر عليه الاصح انه يخرج
 ويصلي قاعدا لان الغرض مقدر بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام
 واختلاف في مريض ان قام لا يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قعد قدر الاصح انه
 يقعد ويراعيها (قصر) المريض على بعض القيام قام بقدره (اذا كرر) سجدة واحدة
 في مجلس واحد فالأفضل الاكتفاء بسجدة واحدة واذا كرر اسم النبي صلى الله
 تعالى عليه وسلم فالأفضل تكرار الصلاة عليه وان كفاه واحدة فيهما (لا يرفع) يديه
 لسجود التلاوة ولا فدية لسجود التلاوة ولا يجب نية التعيين لها والسنة القيام لها
 (اذا قرأ) الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها في صلاة المنخافة والاسجد لها
 (يكروه) ترك السورة في التحريمين في التطوع عمد او ان سهوا فعليه السهو ولو سهوا في
 اخرى الغرض ساهيا لا يسجد وعليه الفتوى (لا يجوز) الاقتداء بالشافعي في الوتر
 وان كان لا يقطعه (القرآن) يخرج عن القرانية بقصد الثناء فلو قرأ المجنب الفاتحة
 بقصد الثناء لا يحرم اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) ولو قصد بها الثناء في
 المجازة لم يكره الا اذا قرأ المصلي قاصدا الثناء فانه يحزبه (لاريا) في الفرائض في
 حق سقوطها (اذا أراد) فعل طاعة وخاف الربا لا يتركها (قراءة الفاتحة) لاجل
 الاهمات عقب المكتوبة بدعة (القراءة) في المحاسن جهرا كروية وسرا وهو
 المختار (لا يكره) للمحدث مس كتب الفقه والحديث على الاصح اه وقد نقلناه في
 كتاب الطهارة (ثم قال) وضع المقلعة على الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة (وضع)

المصحف تحت الرأس مكره والا لاجل المحفظ اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة
 وكتاب المحظر (ثم قال) لا ينبغي تأخير الدعاء الا في الصلاة (بكره) الاقتداء في
 صلاة الرغائب وصلاة البراءة ولبه القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام
 بالجماعة كذا في البزارية (تعد السهو) لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق
 (بكره) الاذان قاعدا لنفسه (الاسفار بالفجر) افضل الا بالازدلفة للحاج (تأخير
 المغرب) مكره الا في السفر أو على مائدة والله سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعهم)
 وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصلاة (قال في القساعة الاولى لا ثواب
 الا بنية مائة) فلا تصح صلاة مطلقة ولو صلاة جنازة لا بهيأة النية فرضا
 أو واجبة أو سنة أو نفلا واذنوى قطعها لا يخرج عنها الا عناف ولو نوى الانتقال
 عنها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالتكبير صار منتهقا ولا فلا (ولا
 يصح) اقتداء امام الابنية وتصح الامامة بدونها (ولو حلف) لا يوم احدا فاقدي به
 انسان صح الاقتداء ولا يحنث خلافا لا كرخي وأي حفص الكبير كما في البناية
 الا اذا صلى خلفه النساء فان اقتداهن به بلبانية للامامة غير صحيح (واستثنى) بعضهم
 الجمعة والعيدين وصحح قال في الحنابلة يحنث قضاء لادبانية الا اذا شهد قبل الشروع
 فلا يحنث قضاء وكذا الوام الناس هذا الخالف في الجمعة يحنث وقضاء ولا يحنث
 أصلا اذا أمهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة (ولو حلف) ان لا يوم فلانا فاما الناس
 ناويا ان لا يؤتمه ويؤم غيره فاقدي به فلان يحنث وان لم يعلم به اه ولكن لا ثواب
 له على الامامة وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر على قول من يراها
 مشروع والمعتد ان الخلاف في سنيها الا في الجواز وكذا سجود السهو ولا نضره
 نية عدمه وقت السلام (وأما النية) في الخطبة للجمعة فشرط صحتها حتى لو عطس
 بعد صعوده المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد لها لم يصح كما في فتح القدير وغيره
 وخطبة العيد كذلك لو لم يشترط لها ما يشترط للجمعة سوى تقديم الخطبة
 (وأما الاذان) فلا يشترط لصحته وانما هي شرط للثواب عليه (وأما استقبال القبلة)
 فشرط الجرجاني لصحته النية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحمل بعضهم الاول على
 ما اذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما اذا كان يصلي الى محراب كذا في
 البناية (وأما ستر العورة) فلا يشترط لصحته ولم أرفه خلافا (ولا يشترط) للثواب صحة
 العبادة بل يثاب على نيته واركان فاسدة بغير تهديد كما لو صلى محدثا على ظن طهارته

وسبأ في تحقيقه اه (ثم قال) بعد ذلك وأما قراءة القرآن قالوا ان القرآن يخرج
عن كونه قرآنا بقصد الفوز والمغناب والمحاسن قراءة بما فيه من الاذكار بقصد
الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد المذكور لا تطل
صلاته وأجبتنا عنه في شرح الكذب بأنه في محله فلا يتغير بعزيمته وقالوا ان المؤمن
اذا قرأ الفاتحة في صلاة الجنازة بنية الذك لا يحرم عليه مع انه يحرم عليه قراءتها
في الصلاة اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) ونظيره المقيم والمساكن
والكافر والعلوفة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة
ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره
الزيابي اه (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصة) وكذا قولهم
ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوابا لكلام بطلت صلاته (وكذا اذا) أخبر
المصلي بما سره فقال الحمد لله قاصدا الشكر بطلت أو بما سره فقال لا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم أو بموت انسان فيقول إنا لله وإنا اليه راجعون قاصدا
له بطلت اه (ثم قال بعد ذلك الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه) الاصل
عندنا ان المنوى أما ان يكون من العبادات أولا فان كان عبادة فان كان وقتها ظرفا
للؤدّي بمعنى انه يسعه وغيره فلا بد من التعيين كالصلاة كأن ينوى الظهر فان قرنه
باليوم كظهر اليوم صح وان خرج الوقت أو بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج
ونسبه لا يجزئه في الصحيح (وفرض) الوقت كظهر الوقت الا في الجمعة فانها بدل
لا أصل الا أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غير اختلف فيه
والاصح الجواز (قالوا وعلامة) التعيين للصلاة أن يكون بحيث لو سئل أي صلاة
تملى يمكنه أن يجيب بالتأمل اه (ثم قال) ولا يسقط التعيين في الصلاة بضيق
الوقت لان السعة باقية بمعنى انه لو شرع منه فلا صح وان كان حراما ولا يتعين جزؤه من
أجزاء الوقت بتعيين العبد قولاً وانما يتعين بفعله كالحائض في اليمين لا يتعين واحد
من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعيين
صلاة أو صوما أو حجاً اه (ثم قال) وأما قضاء الصلاة فلا يجوز ما لم يعين الصلاة
ويومها بأن يعين ظهر يوم كذا ولو نوى اول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه جاز وهذا هو
المخلص لمن لم يعرف الاوقات الفاسدة أو اشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه
(وذكر في المحيط) ان نية التعيين في الصلاة لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف

متعذر بل باعتبار ان مراعاة الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب، بنية
 التعيين حتى لو سقط الترتيب بسبب كثرة النوازل تكفيه بنية الظهر لا غير وهذا
 مشكل وما ذكره أصحابنا كقاضي خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين اه
 (ثم قال بعد ذلك في ضابطه في هذا المبحث) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 في الجنس الواحد لدلوه لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا
 ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلوات كلها من قبيل المختلف
 حتى الظهرين من يومين أو العصرين من يومين اه (ثم قال) كما اذا نوى ظهرين
 أو طهرين عن عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس اه أي فانه لا
 يصح، ولا اختلاف السبب (ثم قال) هذا كله في الفرائض والواجبات كالندور والوتر
 على قول الامام والعيد على الصحيح وركعتي الطواف على المختار وينوي الموتر الوتر
 لا الوتر الواجب للاختلاف فيه وفي صلاة الجنازة ينوي الصلاة لله والدعاء للميت
 ولا يلزمه التعيين في سجود التلاوة لاي تلاوة سجد لها كافي القنية (وأما
 النوافل) فاتفق أصحابنا انها تصح بطلاق النية (وأما السنن الرواتب) فاختلفوا
 في اشترائط تعيينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانها تصح بنية النفل وبطلاق
 النية ويفرغ عليه لو صلى ركعتين على ظن انها لله سبحانه اظن بقائه الليل فتبين
 انها بعد طلوع الفجر كانت عن السنة على الصحيح ولا يصليها بعده للكرامة وأما
 من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتا عن السنة فبعدلان السنة
 لا بد من الشروع فيها في الوقت ولم يوجد (وقالوا) لو قام الى الخامسة في الظهر
 ساهيا وقبدها بالسجدة بعد ما قعد الاخيرة فانه يضم سادسة وتكون الركعتان نفلا
 ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على اشتراط التعيين لان عدم
 الاجزاء ليسكون السنة لم تشرع الا بتحريرة مبتدأة ولم توجد (واختلف الصحيح)
 في ان تراويح هل تقع تراويح بجملة النية أو لا بد من التعيين فصحيح قاضي خان
 الاشتراط والمعتمد خلافه كالسنن الرواتب (وتفرع) أيضا على اشتراط التعيين
 للسنن الرواتب وعدمه مسألة أخرى هي اوصلي بعد الجمعة أربعين في موضع يشك
 في صحة الجمعة ناويا آخر ظهر عليه أو أرلله أدرك وقته ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة
 فعلى الصحيح المعتمد ينوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه ظهر فائت وعلى القول
 الآخر لا كافي فتح القدير (وهو أيضا) يتفرع على ان الصلاة اذا بطل وصفها

لا يبطل أصلها في قول أي حنيفة وأبي يوسف خلا والمحمدية في أن يقال فيها أنها
تكون عن السنة الأعلى قول محمد اه (ثم قال تكميل) السنن الرواتب
في اليوم والليالي اثنتا عشرة ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان
بعد الظهر وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وفي صلاة الجمعة أربع قبلها
وأربع بعدها والتراويح عشرون ركعة بعشر تسليمات بعد العشاء في ليالي
رمضان وصلاة الوتر على قولهما وصلاة العيدين في إحدى الروايتين وصلاة
الكسوف على الصحيح وقيل واجبة وصلاة الخسوف والاستسقاء على قول
(وأما المستحب) فأربع قبل العصر وأربع قبل العشاء وركعتان بعد ركعتي الظهر
وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وتحية المسجد
وتنوب عنها كل صلاة أدامها عند الدخول وقيل تؤدى بعد القعود وركعتا الاحرام
فذلك تنوب عنها كل صلاة فرضا كان أو نفلا وصلاة الضحى وأقلها أربع
وأكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستخارة كافي شرح منية
المصلي وتماها يأتي مع الكلام على صلاة الزغائب وليلة البراءة مذكورة فيه
لابن أمير حاج الحلبي (ضابط فيما إذا عين وأخطأ) الخطأ إما لا يشترط التعيين له
لا يضر كتحسين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر
ثلاثا أو خمسا صح لأن التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر (قال في النسيئة) ونية
عدد الركعات والسجودات ليس بشرط راروى الظاهر ثلاثا أو خمسا صح وتغوية
التعيين وكما إذا عين الإمام من يصلي به فبيان غيره ومنه إذا عين الأداء فبيان أن
الوقت خرج أو القضاء فبيان أنه باق اه (ثم قال) وأما فيما يشترط فيه التعيين
كالخطأ من الصوم إلى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر إلى العصر فإنه يضر
(ومن ذلك) ما إذا نوى الاقتداء بزيد فاداه وعمره والافضل أن لا يعين الإمام عند
كثرة الجماعة كيلا يظهر كونه غير المعين فلا يجوز فيه ما ينبغي أن ينوي القائم في المحراب
كأنما من كان ولو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمر وجاز الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالإمام
القائم في المحراب وهو يرى أنه زيد وهو عمر وصح الاقتداء لأن العبرة بالنوى لا بما
رأى وهو نوى الاقتداء بالإمام (وفي التتارخانية) صلى الظهر ونوى أن هذا ظهر
يوم الثلاثاء فتبين أنه من يوم الأربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت لا يضر اه
(ثم قال) ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء بهذا الإمام الذي هو زيد فاداه

خلافه . ولأنه عرفه بالإشارة فبلغت التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى
 شخصه فنوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز أيضا
 (ومثل) ما ذكرنا في الخطأ في تعيين الميت فعند الكثرة ينوى الميت الذي يصلي عليه
 الامام كذا في فتح القدير (وفي عمدة الفتاوى) لو قال اقتديت بهذا الشاب فاذا هو
 شيخ لم يصح ولو قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لان الشباب يدعى شيخا
 لعدم بخلاف عكسه اهـ والاشارة هنا لا تكفي لانها لم تكن اشارة الى الامام
 انما هي الى شاب أو شيخ فتأمل (وعلى هذا) لو نوى الصلاة على الميت المذكور فبان انه
 انشأ أو عكسه لم يصح (ولم أر حكم) ما اذا عين عددا موثق عشرة فبان انهم اكثر أو اقل
 وينبغي أن لا يضر الا اذا بان انهم اكثر لان فيهم من لم ينو الصلاة عليه وهو الزائد
 (مسئلة) ليس لنا من ينوى خلاف ما يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة فانه اذا
 أدرك الامام في التشهد أو في سجود السهو ونواها الجمعة وبصليها ظهر اعتداه والمذهب
 أنه يصليها الجمعة فلا استثناء اهـ (ثم قال الرابع في صفة النوى من الغريضة والمنافاة
 والآداء والقضاء) اما الصلاة فقيل في البناء انه ينوى الغريضة في الفرض فقال
 معزيا الى المجتبي لابد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التعيين حتى لو نوى الفرض
 يحجزه اهـ (بقول جامعه) كلام البناء كذا في النسخ ولعل كلمة لا ساقطة من القلم
 أى لا يحجزه لانه المصريح به وايضا لا يصح تغريبه هذا على ما قبله والذي في المعراج
 عن المجتبي لا يحجزه كذا في شرحها اهـ (والواجبات) كالفرائض كما في التارخانية
 (وأما المنافاة) والسنة الراتبية فقد مناهها تصح بمطلق النية وبنية مباينة (وتفرع)
 على اشتراط نية الغريضة انه لو لم يعرف افتراض الخمس الا أنه يصليها في أوقاتها الا
 يجوز وكذا لو اعتقد ان منها فرضا ونعلا ولا يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في
 الكل جاز واوطن الكل فرضا جاز وان لم يظن ذلك فكل صلاة صلاها مع الامام جاز
 أن نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير (وفي القنية) المصلون ستة (الاول) من علم
 الفروض منها والسنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه
 والسنة ما يستحق الثواب بفعلها ولا يعاقب بتركها فنوى الظاهر أو الفجر أجزاءه
 وأغنت نية الظاهر عن نية الفرض والثاني من يعلم ذلك وينوى الفرض فرضا
 ولا يمكن لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يحجزه (والثالث) ينوى الفرض ولا يعلم
 معناه لا يحجزه (والرابع) علم ان فيما يصلي به الناس فرائض ونوافل فيصلح كما يصلي

الناس ولا غير الغرائض من النوافل لا يجزئه لان تعيين النية شرط وقيل يجزئه
ما صلى في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس) اعتقد ان الكل فرض جازت
صلاته (والسادس) لا يعلم ان الله تعالى على عباده صلوات مفروضة ولا كره كان
يصليها لاوقاتها لم يجزه اه (ثم قال) بعد ذلك بخلاف تجبيل الصلاة على وقتها
فانه غير جائز لكون وقتها سبباً للوجوب وشرط الصحة الاداء اه (ثم قال) بعد ذلك
وكذا الخطبة لا يشترط لها نية الفرضية وان شرطها لها النية لانه لا يتنفل بها
وينبغي ان تكون صلاة الجنازة كذلك لانها لا تكون الا فرضاً كما صرحوا به ولذا
لا تعاد نفلاً (و ار حكيم) صلاة الصبي في نية الفرضية وينبغي ان لا تشترط لكونها
غير فرض في حقه لكان ينبغي ان ينوى صلاة كذا التي فرضها الله تعالى على
المكلف في هذا الوقت (ولم أر ايضاً) حكم نية فرض العين في فرض العين وفرض
المكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (وأما) الصلاة لمعادة لا يتكاتب مكروه
أو ترك واجب فلا شك انها جائزة لا فرض لقولهم يسقط الفرض بالاول فعلى
هـذا ينوى كونها جائزة لنقص الفرض على انها نفل لتحقيقه أو أماعلى القول
بان الفرض يسقط بها فلا يخفى في اشتراط نية الفرضية (وأما) نية الاداء والقضاء
ففي التتارخانية اذا عين الصلاة التي يؤديها صحيح نوى الاداء أو القضاء (وقال نفر
الاسلام) وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان أحدهما يستعمل مكان
الآخر حتى يجوز الاداء بنية القضاء وبالعكس (وبيانه) ان ما لا يوصف بهما
لا يشترط له كالعبد المظلمة عن الوقت كالزكاة وصدقة الفطر والعشر والمخراج
والكفارات وكذا ما لا يوصف بالقضاء كصلاة الجمعة فالتباس لانها اذا فاتت
مع الامام يصلي الظهر وأما ما يوصف بهما كالصلوات الخمس فقالوا
لا يشترط ايضاً (قال في فتح القدير) لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتبين
خروجه أجزاءه وكذا عكسه (وفي البناية) لو نوى فرض الوقت بعدما خرج الوقت
لا يجوز فان شك في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوى
فرض الوقت للاختلاف فيه (وفي التتارخانية) كل وقت شك في خروجه فنوى
ظهر الوقت مثلاً فاذا هو قد خرج المختار الجواز (واختلفوا) ان الوقتية هل تجوز
بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا القضاء بنية الاداء
هو المختار (وذكر) في كشف الاسرار شرح اصول نحر الاسلام ان الاداء يصح بنية

القضاء حقيقة كنية من نوى ادا اظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت
 باق وكنية الاسير الى اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهر اوصاه به بنية لاداء
 فوق صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت
 قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه
 قد مضى والحق فيه بالتبصير انه أتى بأصل النية ولا كرا خطا في الظن والمخاض
 في مثله معفو اهـ (ثم قال الخامس في بيان الاختصاص) صرح الزيلعي بان
 المصلي محتاج الى نية الاختصاص فيها ولم أر من أوضحه له لكن صرح في الخلاصة
 بأنه لا رياء في الفرائض (وفي البرزني) نزع في الصلاة بالاختصاص ثم خالطه الرياء
 خالعة لاسبق ولا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب (ثم قال) الصلاة لا مرضاة
 المخصوص لا تغيب بل يصلي لوجه الله تعالى فان كان خصمه لم يعف يؤخذ من حسناته
 يوم القيامة (جاء في بعض الكتب) انه يؤخذ لذائق ثواب سبعمائة صلاة بالمجاعة
 فلا فائدة في النية وان كان في فلا يؤخذ به فالعائدة حينئذ اهـ (وقد أفاد
 البرزني) بقوله في حق سقوط الواجب ان الفرائض مع الرياء صحيحة مسقطه
 للواجب اهـ (ثم قال) وفي التمار خافية لرافتح حاله الله تعالى ثم دخل في قلبه
 ان رياء فهو على ما افتتح (والرياء) انه لو خلى عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس
 يصلي فاما الرضى مع الناس بحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة
 دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم (وفي التبايع) قال ابراهيم بن يوسف
 لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الزر وقال بعضهم بكسر وفال بعضهم لا أجر له
 ولا وزر عليه وهو كأن لم يصل (وفي الولو الجبة) واذا أراد ان يصلي أو يقرأ القرآن
 ويخوف ان يدخل عليه الرياء فلا ينبغي ان يترك لاندأمر موهوم اهـ (ثم قال)
 وقال الوفتح المصلي على غير امامه بطلت صلاته لقصد التعليم (ورأيت فرعا) في
 بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار
 فصلى بهذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار اهـ (ولم أر) مثله لاصحابنا
 وينبغي على قواعدنا ان يكون كذلك اما الاجزاء فلما قدمنا ان الرياء لا يدخل
 الفرائض في حق سقوط الواجب وأساء دم استحقاق الدينار فلا أداء الفرائض
 لا يدخل تحت عقد الاجارة اهـ وقد نقلنا بقيقته في كتاب الاجارة (ثم قال) وأما
 الخشوع فيها باظهاره وباطنه فمستحب (وفي القنية) شرع في الفرض وشغله

الفـكر في التجاره أو المسئلة حتى أتم مسلاته لا تستحب اعادتها وإن بعض الكتب
 لا يعيد وفي بعضها لم ينقص أجره إذ لم يكن عن تقصير منه اهـ (ثم قال في السادس
 في بيان الجمع بين عبادتين مانعه) وإن كان في المقاصد دفعا أن ينوي فرضين
 أو نفلين أو فرضا ونفلا ما لا أول فلا يخفى لو ما أن يكون في الصلاة أو في غيرها فإن
 كان في الصلاة لم يصح واحدة منهما (قال في السراج الوهاج) لو نوى صلاتي فرض
 كالأظهر والعصر لم يصح اتفاقا اهـ (ثم قال) ولو نوى مكتوبة وصلاة جنائز ففهي
 عن المكتوبة وقد ظهر بهذا أنه إذا نوى فرضين فإن أحدهما أقوى انصرف إليه
 فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة (إلى أن قال) وأما في الصلاة فيقدم الأقوى
 أي ما دللنا من المكتوبة على صلاة الجنائز (ولذا قال في السراج الوهاج) لو نوى
 مكتوبتين فهو للتي دخل وقتها وأو نوى فائتين فهي الأولى منها ما أو نوى فائتين
 ووقتيه فهي للفائتين إلا أن يكون في آخر الوقت أو نوى الظهر والفجر وعليه
 الفجر من يومه فإن كان في أول وقت الظهر فهي عن الفجر وإن كان في آخره فهي
 عن الظهر اهـ (وفي) ما إذا كبرنا ربا للتحريم والركوع وما إذا طاف للقرض
 والوداع (يقول جامع) قال شارحها كذا بخط المصنف ولم يذكر حكم ذلك ففي
 الصورة الأولى أن كبر قائما كان للتحريم لأن المرض أقوى مع أن المحل له وفي
 الصورة الثانية طواف الوداع واجب وقيل سنة ففيه الجمع بين فرضين واجب
 أو نفل وعلى كل فيقع عن الفرض أن طاف في أيام النحر سواء نواه مع غيره
 أو نوى غيره فقط وإن طاف بعد ما حل الفرفه والوداع وإن نوى غيره اهـ
 (وإن نوى فرضا ونفلا) فإن نوى الظهر والتهنئة قال أبو يوسف يحجزه
 عن المكتوبة ويطلق التطوع وقال محمد لا يحجزه لا المكتوبة ولا التطوع اهـ
 (ثم قال) ولو نوى نافلة وجنائز فهي نافلة كذا في السراج (وأما إذا) نوى نافلتين
 كما إذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما اهـ (ثم قال) وأما إذا نوى
 عبادة ثم نوى في أثناءها الانتقال عنها إلى غيرها فإن كرنا ربا لانتقال إلى غيرها
 صار خارجا عن الأولى وإن نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما إذا نوى تحية ديدا الأولى
 وكبر وتماه في مفردات الصلاة من شرحنا على الكبر اهـ (ثم قال السابع في وقتها)
 أي لئلا يصل أن وقتها أول العبادات ولكن الأول حقيقي وحكمي (فقالوا)
 في الصلاة لو نوى قبل الشروع فمن محذور لو نوى عند الوضوء أنه يصل إلى صلاة الظهر

أو العصر مع الإمام ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة إلا أنه لما انتهى إلى مكان الصلاة لم تحضره النية جازت صلاته بتلك النية وهكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كذا في الخلاصة (وفي التجنيس) إذا توضأ في منزله ليصلي الظهر ثم حضر المسجد وافتتح الصلاة بتلك النية فإن لم يشتغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا قال محمد في الرقيات لأن النية المتقدمة بغيرها إلى وقت الشروع حكما كما في الصوم إذا لم يبدلها بغيرها اهـ وعن محمد بن سلمة إذا كان عند الشروع بحيث لو شغل أية صلاة يصلي بحسب ما على اليد من غير تفكير فهو نية تامة ولو احتاج إلى التأمل لا يجوز (وفي فتح القدير) فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة لصحة تلك النية مع تصريحهم بأنها صحيحة مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشروع لمشي إلى مقام الصلاة وهو ليس من جنسها فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على الأعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو كل أو نقول عند المشي إليها من أفعالها غير قاطع للنية (وفي الخلاصة) أجمع أصحابنا أن الأفضل أن تدلون بمعارضة للشروع ولا يكون شارعا بتأخره لأن ما مضى لم يقع بهادة لعدم النية فكذا الباقي لعدم التجزئ (ونقل ابن وهبان) اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التحريمة وقيل إلى الثناء وقيل إلى التعوذ وقيل إلى الركوع وقيل إلى الرفع والكل ضعيف والمعتمد أنه لا بد من القرآن حقيقة أو حكما وفي الجوهرة ولا معتبر بقول الكرخي اهـ (ثم قال) ولم أرو وقت نية الإمامة للثواب وينبغي أن يكون وقت افتداء أحد به كما أنه ينبغي أن يكون وقت نية الجماعة أول صلاة المأموم وإن كان في أثناء صلاة الإمام هذا للثواب وأما الصحة الاقتداء بالإمام فقال في فتح القدير الأفضل أن ينوي الاقتداء عند افتتاح الإمام فإن نوى حين وقف عالما بأنه لم يشرع جاز وإن نوى ذلك على ظن أنه شرع ولم يشرع اختلاف فيه قيل لا يجوز اهـ (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نيته له ولا تفد صلاته اهـ (ثم قال) ثامن في بيان عدم اشتراطها في البقاء وحكما مع كل ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للحرج كذا في البناءية فكذا في بقية العبادات (وفي القنية) لا يلزم نية العبادة في كل جزء إنما تلزمه في جملة ما يفعله في كل حال اهـ (وفي البناءية) افتتح المكتوبة ثم ظن أنها تطوع فاتمها

على نية التطوع أجزأته عن المكتوبة (ومن الغريب) ما في المجتبى ولا بد من نية
العبادة وهي التذلل والخضوع على ابلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أراد الله
تعالى منه ونية القربة وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي أنه يفعلها
مصلحة له في دينه بأن يكون أقرب إلى ما وجب عقلا من الفعل وأداء الأمانة وأبعد
عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم تستديم هذه النيات من أول الصلاة إلى
آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن إلى ركن ولا بد من نية العبادة في كل ركن
والنفل كالفرص فيها إلا في وجه وهو أن ينوي في النوافل أنها لطف في الفرائض
وتسهيل لها اه (فالمحاصل) أن المذهب المعتمدان العبادة ذوات الأفعال يكفي
بالنية في أولها ولا يحتاج إليها في كل فعل اكتفاء بانسحابها عليها إلا إذا نوى ببعض
الأفعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالب الغريم لا يجزئها اه (ثم قال) وفي
القنية وإن تعمدان لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق الثواب
ثم إن كان فعلا لا تتم العبادة بدونه فسدت والأفلاوقد أساء اه (التاسع) في
محالها القلب في كل موضع وقد مناه حقيقة لها (وهذا أصلان) الأول لا يكفي
اتلفظ باللسان دونه وفي القنية والمجتبى ومن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوي بقلبه
أو يشك في النية يكفيه التكلم بلسانه لا يكف الله نفسه الاوسعها اه (ثم قال
فيها) ولا يؤخذ بالنية حال سهوه لأن ما يفعله من الصلاة فيما يسهو ومعه عنه
وصلاته مجزئة وإن لم يستحق لها ثوابا اه ومن فروع هذا الأصل أنه
لواختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب اه (ثم قال) الأصل الثاني من
التاسع وهو أنه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات ولذا قال في الجمع
ولا معتبر باللسان وهل يستحب التلفظ في جميع العبادات أو يسن أو يكره
أقوال اختلفت في الهداية الأولى لم تجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه التلفظ بالنية لا في حديث صحيح ولا ضعيف
وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة الأربعة وفي المهيد ذكره بعض مشايخنا
النطقي باللسان ورآه الآخرون سنة (وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي أن
يقول اللهم اني أريد صلاة كذا فيسرها لي وتقبلها مني ونفلا في كتاب الحج أن
طلب التيسير لم ينقل إلا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح الكون
وفي القنية والمجتبى المختار أنه يستحب اه أي التلفظ باللسان (ثم قال)

وأما توقف شروعه في الصلاة والأحرام على الذكرو لا تنكفي النية فلأنه من
الشرائط للشروع اهـ (ثم قال في العاشر في شروط النية الأول الإسلام مانصه)
وقد كتبنا في الفوائد أن نية الكافر لا تعتبر الا في مسئلة في البرازية والمخالصة هي
صبي ونصراني خرجا الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق وأسلم الكافر
قصر الكافر باعتبار قصده لا الصبي في المختار اهـ (ثم قال) الثاني أي من
شروط النية التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون اهـ (ثم قال) ونية تقض
وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة ابن وهبان
اهـ (ثم قال) الثالث العلم بالمنوى فمن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه كما قدمناه
عن التقنية اهـ (ثم قال) الرابع أن لا يأتي بمناف بين النية والمنوى قالوا ان
النية المتقدمة على التحريم جائرة بشرط أن لا يأتي بعدها بمناف ليس منها وعلى
هذا تبطل العبادة بالارتداد في اثنتائها اهـ (ثم قال) ومن المناف نية القطع فان
نوى قطع الإيمان صار مردا للحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذلك سائر
العبادات الا اذا كبر في الصلاة بنوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع
للاولى لا مجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه
والانتقال الى صوم نفل فانه لا يهمل والفرق أن الفرض والنفل في الصلاة
جنسان مختلفان لا رجحان لاحدهما على الآخر في التحريم وهما في الصوم
والزكاة جنس واحد كذلك في المحيط وفي خزانة الاكل لو افتتح الصلاة بنية
الفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل والجماع
في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فعل مناف في الصلاة لم تبطل اهـ (قال) ولو نوى
قطع السفر بالاقامة صار مقيما وبطل سفره بخمس شرائط ترك السفر حتى لو نوى
الاقامة سائر الموضع وصلاحيته الموضع للاقامة فلزواها في بحر او جزيرة لم يصح
واتحاد الموضع والمدة والاستقلال بالرأى فلا تصح نية التابع كذا في معراج الدراية
وإذا نوى المسافر الاقامة في اثنتا عشرة صلاة في الوقت تحول فرضه الى الاربع سواء
نواها في أولها أو في وسطها أو في آخرها وسواء كان منفردا أو مقتديا أو مدركا
أو مسبوقا أم لا لاحق لا يتم بنيتها بعد فراغ الامام لاستحكام فرضه بفراغ امامه
كذا في الخلاصة اهـ (ثم قال) فرع ويقرب من نية القطع نية القلب
وهي نقل الصلاة الى أخرى قدمنا انه لا يكون الا بالشروع بالتحريم لا بمجرد النية

ولا بد أن تكون الثانية غير الاولى كان شرع في العصر بعد افتتاح الظهر ونيت نية
الظهر لا الظهر بعد ركعة الظهر وشرطه أن لا ينفك بالنية فان تلفظ بها بطلت الاولى
مطلقا وقد ذكرنا تفاريعها في مفسدات الصلاة من شرح الكنز اه (ثم قال)
وينبغي على هذا انه لو كان عليه فائتة فشك انه قضاها أو لا فقضاها ثم تبين انها
كانت عليه أن لا يجزئه للشك وعدم الجزم في تعيينها فلو شك في دخول
وقت العبادة وأتى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه أخذ من قوله هم كافي ففتح
التقدير ولو صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه قد دخل لا يجزئه
اه وفي خزانة الاكل أدرك القوم في الصلاة ولم يدروا انها مكتوبة أو التروحية
بكبروينوى المكتوبة على انها لم تكن مكتوبة بقضيهما يعني العشاء فاذا هو في
العشاء صح وان كان في التروحية يقع نفلا (فرع) عقب النية بالمشيئة قدمنا انه
ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقتوال
كالطلاق والعتاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الطلاق
والعتاق (ثم قال تكميل) النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الاصحاب
لا ركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبير الاحرام والمعمد انها شرط كالنية
وقيل بركبتها اه (ثم قال في الفروع مانصه) ومنها لو قرأ الجنب قرآنا فان
قصد التلاوة حرم وان قصد الذكرا فلا ولو قرأ الفاتحة في صلاة على الجنائز ان
قصد الثناء والدعاء لم يكره وان قصد التلاوة كره عطس الخطيب فقال الحمد لله
ان قصد الخطبة صح وان قصد الحمد للعطاس لم يصح ولو ذبح فعطس فقال
الحمد لله كذلك وان ذكر المصلى آية أو ذكر أو قصد به جواب المتكلم فسدت
والافلا اه (ثم قال في خاتمة) تجري قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية
ايضا فأول ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيبويه والجمهور باشتراط القصد فيه فلا
يسمى كلاما منطلقا به النائم والساهى وما يحكيه الحيوانات المعجلة وخالف بعضهم
فلم يشترط وسمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان الى ان قال ولو سمع آية المجردة من
حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم أهلية القارئ بخلاف ما اذا سمعها
من جنب أو حائض والسماع من المجنون لا يوجبها ومن النساء يوجبها على المختار
وكذا يجب بسماعها من سكران اه (وقال في قاعدة ما ثبت به تبين لا يرتفع
الابتنين مثله) والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولو لم يهتبه من الصلوات

شيء وأحب أن يقضى صلاة عمره من ذلك لا يستحب ذلك إلا إذا كان أكثر ظنه
 فسادها بسبب العاهارة أو ترك شرط فحينئذ يقضى ما غلب على ظنه وما زاد على ذلك
 يكره لورود النهي عنه اهـ شك في صلاة هل صلاها أعاد في الوقت شك في ركوع
 أو سجود وهو فيها أعاد وان كان بعد هافلا وان شك أنه كم صلى فإن كان أول مرة
 استأنف وان كثر تحري والآخر بالقل وهذا إذا شك فيها قبل الفراغ فان كان
 بعده فلا شيء عليه وإذا تكبر بعد الفراغ أنه ترك فريضة أو شك في تعيينه قالوا يسجد
 سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدةين ثم يقعد ثم يسجد لله سجدتين
 كذا في فتح القدير ولو أخرجه عدل بعد السلام أنك قد صليت الظهر أربعة أو شك
 في صدقه وكذبه فإنه بعد احتياط الان الشك في صدقه شك في الصلاة ولو وقع
 الاختلاف بين القوم والامام فان كان الامام على يقين لا يسجد والا أعاد بقوله كذا
 في الخلاصة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شك في الثانية أنه في العصر ثم شك
 في الثالثة أنه في التمام ثم شك في الرابعة أنه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشك
 ليس بشيء ولو تكبر صلى العصر أنه ترك سجدة ولا يدري هل تركها من الظهر
 أو العصر الذي هو فيها تحري فان لم يقع تحريه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة
 واحدة ثم يسجد الظهر احتياطاً ثم يسجد العصر فان لم يعد فلا شيء عليه وفي المجتبى إذا
 شك أنه كبر للافتتاح أو لأهل أحدث أو لأهل أدات النجاسة ثوبه أو لأرضه
 رأسه أو لاستقبل ان كان أول مرة والأفلا اهـ ولو شك أنها تكبيرة الافتتاح أو
 القنوت لم يصح شأراً وتسامه في المرح من آخر سجود المسحوا (ثم قال) وفي
 البرازية شك في القيام في الفجر أنها الأولى أو الثانية رفضه وقعد في التتم ثم
 صلى ركعتين بفاتحة وسورة ثم أتم وسجد للمسحوفان شك في سجدة أنه سجد
 الأولى أو الثانية يمضي فيها وان شك في السجدة الثانية لأن اتسامها لازم على
 كل حال وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية قعد ثم قام وصلى ركعة وأتم بسجدة
 المسحوف وان شك في سجدة أنه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثاً كان في السجدة
 الثانية فسدت صلاته وان كان في السجدة الأولى يمكن أصلاً عنها عند سجدة لان تمام
 المساهية بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفع ارتفاعها بالحدث فيقوم ويقعد ويسجد
 للمسحوف الى ان قال أي في البرازية نوع منه تدكر أنه ترك ركناً قولاً فسدت
 صلاته وان كان فعليه يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي

ركعة بسجدة يصلي صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم
 اية صلاة اعاد الفجر والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر
 الترك في الاربع فذوات الاربع كلها اهـ (ثم قال) وهما فروع علم ارها الان
 الى ان قال انما شك فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة
 هل هي عدة طلاق أو وفاة ينبغي ان يلزم الاكثرا عليها وعلى العصائم اخذ من
 قولهم لو ترك صلاة وشك انها اية صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملا بالاحتياط اهـ
 (قال) في خاتمة فيها فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى ان
 قال الرابعة قدمنا انه لو شك هل كبر للافتتاح أولا أو أحدث أولا أو مسح رأسه أولا
 وكان أول ما عرض له استقبل اهـ (ثم قال) وهما مسائل تحتاج الى المراجعة
 ولم ارها الان منها شك مسافر أو صل بداره أولا ومنها شك مسافر هل نوى
 الإقامة أولا وينبغي ان لا يجوز له ان يترخص بالشك ثم رأيت في التتارخانية
 لو شك في الصلاة أم مقيم أم مسافر صلى أربعين على الثانية احتياطاً وكذلك
 اذا شك في نية الإقامة اهـ (ثم قال) ومنها جامن قد دام وشك امتقدم عليه أم لا
 ومنها شك هل سبق الامام بالكبيرة أولا ثم رأيت في التتارخانية واذا لم يبعلم
 المأموم هل سبق امامه بالكبيرة أولا فان كان أكبر رايه انه كبر بعده أجزاء وان
 كان أكبر رايه انه قبله لم يجز وان استوى الظن ان أجزاء لان أمره محمول على السداد
 حتى يظهر الخطا اهـ وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهي الشك
 في التقدم والتأخر ومنها من عليه فائسة وشك في قضائها فهي ست وفي
 التتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضاء الفوائت أم لا يكره له ان ينوي
 الفوائت (ثم قال) واذا لم يدرك الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت أم لا الافضل ان
 يقرأ في سنة الظهر والمصر والعشا في الاربع العائجة والسورة اهـ (وقال في
 القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) واعلم ان اسباب التخفيف في العبادات
 غيرها سبعة الاول السفر وهو نوعان منه مختص بالطويل وهو ثلاثة أيام
 وليلاتها وهو القصر والفطر والمسيح اكثر من يوم وليلة وسقوط الاضحية على ما في غاية
 البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصر وهو ترك
 الجمعة والعيدين والجماعة والتنفل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين
 نسائه والقصر للمسافر عندنا رخصة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاتمام

لم يبق مشروطاً حتى أتم به وفست لو أتم ولم يقعد على رأس الركعتين ان لم ينو إقامة
قبل سجود الثالثة الثاني المرض ورخصه كثرة التيمم عند الخوف على نفسه
أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطلوه والقعود في صلاة الفرض والاضطجاع
فيها والإيماء والتخلف عن الجماعة مع حصول الفضيلة اه (وقال في بحث
السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على
الرجال كالجماعة والجمعة اه (ثم قال) السادس العبر وعوم البلوى كالصلاة مع
النجاسة المعفوعة عنها الى ان قال وإباحة المشي والاستدبار عند سبق الحدث
وإباحتهما في صلاة الخوف وإباحة المناولة على الدابة خارج المصرب بالإيماء وفيه
في رواية عن أبي يوسف وإباحة القعود فيها بلا عذر اه (ثم قال) ووسع أبو حنيفة
في العبادات كلها الى ان قال ولم يشترط معارضة النية للتكبير ولم يعين من القرآن
شيئاً حتى الغائبة عملاً بقوله تعالى فاقروا ما ينزل من القرآن والتعيين بحيث لا يجوز
غيره عسر واسقط القراءة عن المأموم بل منعه منها شفقة على الإمام دفعاً للتخليط
عنه كما شاهد بالجامع الأزهر ولم يخص تكبيرة الأحرام بلفظ وإنما جوزها بكل
ما يفيد التعظيم واسقط نظم القرآن عن المصلي بفوزه بالغارسي تيسيراً على
المخاشعين وروى رجوعه واسقط فرض الطمأنينة في الركوع والسجود
تيسيراً اه (ثم قال) ومن ذلك الإبراد بالظهر في شدة الحر ومن ثم لا يبراد في الجمعة
لاستحباب التكبير إليها على ما قيل وإن كان ذكر الاستيحباب أنها كالأظهر في الزمانين
وترك الجماعة للطر والجمعة بالإعذار المعروفة ولذا أسقط أبو حنيفة عن الاعي
الجمعة والمجوان وجد فثدا دفعاً للشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلاة على الخاض
لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف المستحاضة لندور ذلك وسقوط القضاء عن
المغمى عليه إذا زاد على يوم وليلة وعن المريض العاجز عن الإيماء بالرأس كذلك
على الصحيح وجواز صلاة الفرض في السفينة قاعداً مع القدرة على القيام بخوف
دوران الرأس اه (ثم قال) وجواز تقديم النية على الشروع في الصلاة إذا لم
يفصل أجنبي اه (ثم قال) الفثدة الثالثة تخفيفات الشرع أنواع الى ان قال
الثاني تخفيف تقصير كالتصريف في السفر على القول بأن الإتمام أصل وأما في قولنا
من ان التقصر أصل والإتمام فرض بعده فلهذا الصورة اه (ثم قال) الرابع
تخفيف تذكير كجمع بعرفات اه (ثم قال) الخامس تخفيف تأخير كالمجمع

بجذبة وتأخير رمضان للمريض والمسافر وتأخير الصلاة عن أوقاتها في حق
المشتغل باتخاذ غريق ونحوه السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحجم مع بقية
النحو وشرب الخمر لغصة السابع تخفيف تغيير كغير نظم الصلاة للخوف اه وقال
في القاعدة الاولى من الخامسة الضرورات ببيع المحظورات ما نصه (وقالوا لودفن
بلا تكفين لا ينبش عليه لان مفسدة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه الذي قام
الستر بالتراب مقامه وكذا قالوا لودفن بلا غسل واهيل التراب عليه صلى على قبره
ولا يخرج اه) وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررا
بارتكاب أحفهما) قال الزيلعي في باب شروط الصلاة ثم الأصل في جنس هذه
المسائل ان من ابتلى ببليةين ومما امتساويتان يأخذ بأيهما شاء وان اختلفتا يختار
أهونهما لان مباشرة الحرام لا تجوز الا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل
به جرح لو سجد سأل جرحه وان لم يسجد لم يصل فانه يصل على قاعدتي يومى بالركوع
والسجود لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث الا ترى ان ترك السجود جائز
حالة الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال وكذا شح لا يقدر
على القراءة قائما ويقدر عليه قاعدا يصل قاعدا لانه يجوز حالة الاختيار في النفل
ولا يجوز ترك القراءة بحال ولو صلى في الفصلين قائما مع الحدث وترك القراءة
لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من قدر الدرهم يتخير
ما لم يبلغ أحدهما ربع الثوب لاستوائهما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر الربع
وقدر الآخر أقل يصل في أقلهما مادام لا يجوز عكسه لان للربع حكم الكل ولو
كان في كل واحد منهما قدر الربع أو كان في أحدهما أكثر لكن لا يبلغ ثلاثة
ارباعه وفي الآخر قدر الربع صلى في أيهما شاء لاستوائهما في الحكم والافضل ان
يصل في أقلهما نجاسة ولو كان ربع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربع
يصل في الذي ربه طاهرا ولا يجوز في العكس ولو ان امرأة لوصلت قائمة ينكشف
من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولوصلت قاعدة لا ينكشف منها شيء فانها تصل
قاعدة لما ذكرنا ان ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها وربع رأسها
فترك تغطيته الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربع لا يضر لان للربع حكم
الكل ومادونه لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل قليلا لان كشف اه ومن
هذا القيل ماذكره في الخلاصة انه لو كان اذا خرج الى الجماعة لا يغدر على

فريضة عقيب طواف ينبغي أن لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد
لأن ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد وقد نقلنا
هذه العبارة في الحج ولوتلى آية سجدة فسجد صليبة قبل أن يقرأ ثلاث آيات كفت
عن التلاوة لمحصل المقصود وهو التعظيم وكذا الورع لها فوراً أجزأت فيما سواه هذه
من المواضع التي يهمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح الممار وكذا لوتلى آية وكررها
في مجلس واحد اكن في سجدة واحدة ولوتعد السهو في الصلاة لم يتعد الجابر
بخلاف الجابر في الاحرام فانه بتعددية تعدد الجناية اذا اختلف جنسها لان المقصود
بسجود السهو رغم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدة في آخر الصلاة والمقصود من
الثاني حرمة تلك الحرمة فلكل جبر فاختلف المقصود اهـ وقد نقلنا هذه ايضا
في كتاب الحج (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل الشئ قبل أو انه عوقب
بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى أن قال السادسة شربت دواء فحاضت لم
تقض الصلاة اهـ وقد نقلناها في كتاب الطهارة أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر
لا عبرة بالنظر اليه خطأه) صرح بها الصحابي في مواضع منها في باب قضاء الفوائت
قالوا لوطن ان وقت الفجر ضاق فمضى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سعة بطل الفجر
فاذا بطل يتقار فان كان في الوقت سعة يصلى العشاء ثم يعيد الفجر وان لم يكن فيه
سعة يعيد الفجر فقط وتماه في شرح الزياهي اهـ (ثم قال) وخرج عن هذه
القاعدة مسائل الى ان قال الثانية لو صلى في ثوب وعنده انه نجس ثم تبين انه طاهر
أعاد الثالثة لو صلى وعنده انه محدث ثم ظهر انه متوضئ أعاد الرابعة صلى الفرض
وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يجزه فيهما وهي فتح القدير من
الصلاة والثانية تغضي ان تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما اذا لم يصل اما اذا
صلى فانه يعيد ففي هذا المسائل الاعتبار لما ظنه المكاف لما في نفس الامر وعلى
عكسها الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلى وعنده ان الثوب طاهر أو ان الوقت قد
دخل أو انه متوضئ فبان خلافه أعاد اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الطهارة
أيضا وقوله ان تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما في قوله وهو لوطن الماء نجسا
وتوضأ به ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة اهـ وقد نقلناها في كتاب
الطهارة أيضا (ثم قال) وقالوا الوراء اسودا فظنوه عدوا فصلا صلاة الخوف فبان
خلافه لم يصح لار شرطها حصره العدو اهـ (وقال في الف الثالث في أحكام

الناسي ما نصه (فمن نسي صلاة أو صوما أو حجاً أو زكاة أو كفارة أو نذراً أو جب قضاؤه
 بخلاف اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الحج أيضاً (ثم قال) ومنها من صلى بنجاسة
 مانعة ناسياً ونسي ركناً من أركان الصلاة أو يقن خطأ في الاجتهاد في الماء أو الثوب
 أو وقت الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تكام في الصلاة ناسياً اهـ أي فانه
 بعيد في جميع المذكورات وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً (ثم قال) وكذا
 لو سلم ناسياً في الصلاة الرباعية على رأس الركعتين لم تبطل اهـ (ثم قال) وقد جعل
 له في النسيان أصلاً في التحرير فقال انه ان كان مع ذكر ولا داعي له ككل المصلي
 لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة أو لا معه مع داع ككل الصائم سقط
 أولاً ولا فأولى كترك الذابح التسمية اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الصوم أيضاً
 وفي الذبائح (ثم قال) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون
 عن ذرا اهـ (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) واتفقوا على وجوب العشر
 والمخراج في أرضه الى ان قال وعلى بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام
 في الصلاة اهـ (ثم قال) ولا تنقض طهارته بالقهقهة في صلاته وان ابطت
 الصلاة اهـ ونقلناها في الطهارة (ثم قال) وتصح عباداته وان لم يحب عليه
 واختلفوا في ثوابها والمعتد انه له وللعلم لم ثواب التعليم وكذا جميع حسناته اهـ وقد
 نقلناها في المحظرات أيضاً (ثم قال) ولا تصح امامته واختلفوا في صحتها في التراويح
 والمعتد عدمها وتجب سجدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله
 وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس
 هو من اهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقاً لكن لو خطب
 باذن السلطان وصلى بالغ غيره جاز وتصح سلطنة ظاهره قال في البرازية مات
 السلطان واتفقت رعيته على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن يوضع امورا لتقليد الى
 والى ويعد هذا الوالي نفسه تبعاً لابن السلطان اشرفه والسلطان بالرسم هو الابن
 وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالتضامن والجمعة ممن لا ولاية له اهـ وقد
 نقلناها في القضاء أيضاً (ثم قال) ويصح ادائه مع الكراهة كما في المجمع لكن
 في السراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وان كان
 البالغ افضل وعلى هذا يصح تقريره في وطيفه الا اذان وأما قيامه في صلاة العريضة
 فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها وشرائطها لا توصف

بالوجوب في حقه اه (ثم قال) ولو قال السلطان لصبي ادا دركت وصل بالناس
الجمعة جاز وفي البرازية السلطان او والي اذا كان غيبا بالغ فباع بمحتاج الى تقليد
جديد اه وقد نقلنا ذلك في القضاء ايضا (وقال في احكام السكران مانصه)
وصرحوا بكراهة اذان السكران واستحبوا باب اعادته وبذ في ان لا يصيح اذانه كالمجنون
اه (ثم قال تنبيه) قوله ان السكر من مباح كالافهام يستثنى منه سقوط القضاء
فانه لا يسقط عنه وان كان اكثر من يوم ولا يلحقه لانه يصنع كذا في المحيط اه
(وقال في احكام العبيد مانصه) لا جمعة عليه ولا عيد ولا تشرى ولا اذان ولا اقامة
اه (ثم قال) وعورتها كالرجل وتزاد البطن والظهر ويحرم نظرها بغير محرم الى
عورتها فقط وما عداها ان اشتهى اه وقد نقلنا ذلك في المحظر ايضا (وقال
في احكام الاعمى) هو كالابصر الا في مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة
ولا حج وان وجد قائدا اه (ثم قال) وتكرامامته الا ان يكون أعلم القوم اه
(وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقله الفوائت
بخلاف ما اذا سقط بالنسيان فانه يعود بالتذكير لان النسيان كان مانعا لا مسقطا فهو
من باب زوال المانع اه (وقال في بحث النائم كالمتيقظ في مسائل مانصه)
السادسة عشر اذ انام المصلي وتكلم في حال النوم تفسد صلاته السابعة عشر اذ نام
المصلي وقرأ في حال نومه تعتبر تلك القراءة في رواية الثامنة عشر اذ اتلى آية
المجدة في نومه فسمعها رجل تلزمه السجدة كما لو سمع من اليقظان التاسعة عشر
اذا استيقظ النائم فأخبره رجل بذلك كان شمس الاثني عشر يفتي بأنه لا يجب عليه سجدة
التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا لو قرأ رجل عند نائم فانتبه فأخبره وعلى
هذا اه (ثم قال) الخامسة والعشرون اذ انام المصلي في صلاته واستلم يجب
الغسل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة أو يومين وليلتين صارت الصلاة
دينا في ذمته اه (وقال في احكام الحيض مانصه) يحرم ادمات ويسجى قبره
ولا يدفنه الا محرم ويكفن المرأة اه (ثم قال) ولا يصلي الا بقلع ويقوم
امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء أعادها وان في صف الرجال
لا يعيدها ويعيدها من على يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنائز خلف
الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لودفنا للضرورة مع حاجز بينهما
من الصعيد اه (ثم قال) ويتعد في صلاته كالمرأة اه (ثم قال) وحاصله انه كالاشي في

جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقف في صف النساء اه (وقال في احكام
الانثى مانصه) ويكره اذائها واقامتها وبدنها كله عورة الا وجهها وكفها وذراعيها
على المعتمد وذراعيها على المرجوح وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال) ولا ترفع يديها عند اذنيها ولا تبهر بقراءتها وتنضم في ركوعها وسجودها
وتضم أصابعها ولا تفرج أصابعها في الركوع وأذناها شيئي في صلاتها صفت
ولا تسبح وتكره جماعةهن ويقف الامام وسطهن ولا تصلح اماما للرجال ويكره
حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها على شمالها تحت يديها
وتضع يديها في التشهد على فخذيها ببلغ رؤس أصابعها ركبتها وتترك ولا
جمعة عليهما لكان تنعقد بهما ولا عيب ولا تكبير شريك اه (ثم قال) ولا
تخطب مطلقا الى ان قال وتكفر في خمسة أثواب ولا تؤم في الجماعة ولو فعلت
سقط الفرض بصلاتها ولا تحمل الجماعة وان كان الميت انثى ويندب لها نحو
القبلة في التابوت اه (ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضائنه الى ان قال وفي
الانصراف من الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجماعة
عند الامام فتجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في الحمد اه (وقال في احكام
الجماع) ومنها انعقاد الجماعة بالبحر ذكره السيوطي عن صاحب اكمام المرجان
من أصحابنا ممددا بحديث أحمد عن بن مسعود رضي الله تعالى عنه في قصة
المجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أدركه شخصان منهم فقالا
يا رسول الله اننا نحب أن تؤمنا في صلاتنا فصفهم ما نعلمه ثم صلى بهما ثم انصرف
ونظير ذلك ما ذكره السبكي ان الجماعة تحصل بالمرثكة وفرع على ذلك لو صلى في فضاء
بأذان واقامة منفردا ثم صلى اياه صلى بالجماعة لم يحنث ومنها صحة الصلاة خلف
المجنى ذكره في اكمام المرجان ومنها ان المجن بين يدي المصلي يقاتل كما يقتل
الانثى اه (وقال في احكام المحارم مانصه) ويغسل المحرم قريته اه قال في
الشرح هـ ذاهو والصواب ويهم المحرم قريته الخ فراجع اه (ثم قال) وتختص
الاصول باحكام الى ان قال ومنها اذا دعاه أحد أبويه وهو في الصلاة وجبت اجابته
الا أن يكون طلبا بكونه فيها ولم أر حكم الاجداد والجدات وينبغي الاتحاق اه
(ثم قال) واختص الاب والمجدد باحكام الى ان قال وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهم ما ثبتت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الارحام وكذا الصلاة على

الجنائز لا تختص بهما اه (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى
ان قال وولاية غسل الميت والصلاة عليه اه (وقال في أحكام غيبوبة الحشفة
مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والمجود والخطبة اه وقد
تقلنا تمامه في الطهارة (وقال في أحكام العقود مانصه) تكيل الباطل والغاسد
عندنا في العبادات مترادفان اه (وقال في أحكام الإشارة مانصه) وهذا فروع
لم أرها الا أن الاول إشارة الاخرس بالقراءة وهو وجنبه يذبحي ان تحرم عليه أخذ
من قولهم ان الاخرس يجب عليه تحريك لسانه فجعلوا التحريك قراءة اه وقد
قلنا في الطهارة (ثم قال في قاعدة فيما اذا اجتمعت الإشارة والعبارة مانصه) وفي
باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا الامام زيد فبان عمر ولم يصح الاقتداء ولو نوى
الاقتداء بالامام القاسم في المحراب على ظنه انه زيد فبان انه عمر ويصح ولو نوى
الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء به هذا الشيخ
فاذا هو شاب يصح لان الشاب يدعى شيخا لعله وقياس الاول انه لو صلى على جنازة
على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنبط من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني
في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلاة في مسجدى هذا أفضل من ألف
صلاة فيما سواه ان الاعتبار للتسمية عند أصحابنا فلا يختص الثواب بما كان
في زمنه صلى الله تعالى عليه وسلم الى آخر ما قاله اه (وقال في بحث ما يمنع الدين
وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثاني السترة كذلك فيما يذبحي ولم أره اه (يقول
جامعه) وقرله السترة أى في الصلاة وقوله كذلك أى يمنع الدين وجوبها (وقال
في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) اجتمعت جنازة وسنة
وقيمة قدمت الجنائز وأما اذا اجتمع كسوف وجعة أو فرض وقت لم أره وينبغي
تقديم الفرض اذا ضاق الوقت والا لا كسوف لانه ينحشى فواته بالانجلاء ولو اجتمع
عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنائز وكذلك واجتمعت مع جمعة وفرض وقت
ولم ينخف خروج وقته وينبغي أيضا تقديم الكسوف على التراويح اه (وقال
في بحث مسائل اجتماع الفضيلة والنقيصة مانصه) ومنها الوصل الى مفردا صلى
في الوقت المستحب وان تأخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير ومنها الواسع
الوضوء تفوت الجماعة ولو اقتصر على مرة أدركها فبني في تفضيل الاقتصار لا دراها
اه (ثم قال) ومنها الخوف فوث الر كعة لومشى الى الصف في القيمة الأفضل

ادراكه في الركوع وقول النوى في شرح المذهب لم أرفيه لأصحابه ولا غيرهم شيئاً قصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى قائماً ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه ففي الخلاصة يخرج إلى المسجد ويصلي قاعداً ومنها لو كان بحيث لو صلى قاعداً قدر على سنة القراءة وإن صلى قائماً لا قعد وقراها ومنها لوضاق الوقت عن سنن الطهارة والصلاة أي وعن سنن الصلاة تركها وجوباً ولوضاق الوقت المستحب عن استيعاب السنن ينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب اهـ (ثم قال) ومنها باب الإمامة يقدم الأعم ثم الأقرآن ثم الأورع ثم الأسن ثم الأصبح وجهان ثم الأحسن خلتان ثم الأحسن زوجة ثم من له جاه ثم الأنظف ثوباً ثم المقيم على المسافر ثم الحر الأصلي على المعتق ثم المقيم عن الحدث على المقيم عن الجنابة وتسامه في الشرح اهـ (وقال في بحث القول في أحكام السفر مانصه) رخصة القصر والفطر والمسح ثلاثاً أيام بلياليها وأما التنفل على الدابة فحكم خارج المصراً لا السفر ومنها سقوط الجمعة والعيد والاضحية وتكبير التشريق وأما صحة الجمعة فن أحكام المصرا اهـ وقد نقلنا بعضه في الطهارة والصوم والاضحية (وقال في بحث أحكام المسجد مانصه) هي كثيرة جداً وقد ذكرها الأصحاب في الفتاوى في كتاب الصلاة في باب على حدة فمنها يحرم دخوله على المجنب والحائض والنفساء ولوعلى وجه العبور وادخال نجاسة فيه يخاف منها التلويت اهـ وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) ومنع ادخال الميت فيه والصحيح أن المنع أصلاً للجنائز وإن لم يكن الميت فيه إلا العذر مطروحة واختلاف في علته فمنهم من علله بخوف التلويت ومنهم من علله بأنه لم يبين له سوء على الأول هي تحريمية وعلى الثاني هي تنزيهية ورجح العلامة قاسم الأول ولم يعلم أحد منا بنجاسة الميت لأجسامهم على طهارته بالغسل حيث كان مسلماً ومنها صحة الاعتكاف فيه اهـ وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) ومنها حرمة ادخال الصبيان والمجانين حيث غالب تنجيسهم والافيكروه ومنها منع الفناء القملة بعد قتلها فيه ومنها يحرم البول فيه ولو في أناء وأما الفصد فيه في أناء فلم أره وينبغي أن لا فرق ومنها منع أخذ شيء من أجزائه قالوا في تراه أن كانا مجتمعا جاز الأخذ منه ومسح الرجل عليه والألا ومنها حرمة البصاق والقاء النخامة فوق الحصى أخف من وضعها تحتها فإن اضطراب إليه دونه وتكره المضغضة والوضوء فيه إلا أن يكون ثمة موضع أعد لذلك لا يصلى فيه أو في أناء ويكره مسح الرجل من الطين على

عموده والبزاق على حيطانه ولا يحفر فيه بثمره وتترك القديمة ويكره غرس الاشجار فيه الا لمنفعة ليقول النزول ويجوز اتخاذ طريق فيه للروا لا لعذر وتكره الصناعة فيه من خياطة وكتابة بأجر وتعليم صبيان بأجر لا بغيره الا لحفظ المسجد في رواية ويكره الجلوس فيه للصبيبة وتستحب التحية فيه لدخوله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويستحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي فيه اه وقد نقلناه في النكاح وفي القضاء (ثم قال) ويحرم الوطئ فيه وفوقه كالتحلي ويكره دخوله لمن اكل ذاريج كريهة ويمنع منه وكذا كل مؤذ فيه ولو بلسانه ومن البيع والشراء وكل عقد لغير المعتكف فيجوز له بقدر حاجته ان لم يحضر الساعة وانشاد الضالة والاشعار والاكل والنوم لغير غريب ومعتكف والكلام المباح وفي فتح القدير انه يأكل المحسنات كما تأكل النار الحطب ورفع الصوت بالذكر الا لمتفقهة واخراج الرمح فيه من الدبر والخصومة ويسن كذسه وتنظيفه وتطييبه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه ياتم ويغفر ويكره تخصيص مكان فيه لصلاته ولا يتعين بالملازمة فلا يرفع غيره لو سبقه اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا وقد نقلناه في الوقف (ثم قال) ولا يجوز اعادة أدوات مسجد لمسجد آخر ولا يشغل المسجد بالمتاع الا للخوف في الفتنة العامة (خاتمة) أعظم المساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجديت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المحال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت اه (وقال في أ- كلام الذمي مانصه) ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف الملم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم لم عندنا ولو كان المسجد الحرام اه وقد نقلناه في المجاهد (وقال في آخر فن الفرق والمجمع مانصه) حادثة سئلت عن مدرسة لها صفة لا يصلح فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع خزانة لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز أخذاً من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع أثاث بيته ومتاعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بأن القضاء في الجسامع أولى وقالوا لنا ظراً أن يؤثر فناءه للتجار ليتجروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة ولا شك ان هذه الصفة من الغناء وحفظ

السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا دفعا للضرر العام
 وجوزوا شغاله بالحبوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وجوزوا وضع
 العمل على رفته وصرحوا بأن القضاء في الجوامع اولى من القضاء في بيته الخ وقد
 نقلنا بقيته في القضاء فراجعوه وفي الوقف ايضا (ثم قال احكام يوم الجمعة) اختص
 باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترطا الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام والخطبة
 لها وكونها قراءتها شرط وقراءة السور المخصوصة لها وتحريم السجدة فيها بشرطه
 واستئذان الغسل لها اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) والتطيب ولبس
 الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها افضل والبخور في المسجد
 والتبكير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الا براد لها ويكره
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام اه وقد نقلناه في الصوم (ثم قال) وقراءة
 الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المصحح المتمد
 وهو خير أيام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه
 القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى ليلته أمن من فتنة
 القبر وعذابه ولا يسجرف فيه جهنم وفيه خلق آدم عليه الصلاة والسلام وفيه أخرج
 من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اه
 (وقال في بحث ما افترق فيه الاذان والاقامة مانسه) يجوز تراخي الصلاة عن
 الاذان بخلاف الاقامة يسن التمهّل فيه والاسراع فيها يكره اقامة المحدث لأذانه
 (ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة) هو مسجدتان وهي واحدة هو في آخر صلاته بعد
 السلام وهي فيها وهو لا يتكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لها يتشهد له ويسلم بخلافها
 المذكور المشروع في سجود التلاوة لا يشرع فيه (ما افترق فيه سجود التلاوة والشكر)
 سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها واتفقوا على وجوب سجود التلاوة بخلاف
 سجدة الشكر فانه جائز عند أبي حنيفة لا واجب وهو معنى ما روى عنه انها ليست
 مشروعة أي وجوبا (ما افترق فيه الامام والمأموم) نية الائتصاص واجبة على المأموم
 دون الامام الا لصحة صلاة النساء خلفه أو لحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الامام
 اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف
 الامام اذا عين المأموم وأخطأ (ما افترق فيه الجمعة والعيدان) الجمعة فرض والعيد
 واجب ووقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها الخطبة

وكونها قبله بخلافه فيها وان لا تتعدد في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب
 في عيد الفطر ان يطعم قبل خروجه الى المصلى بخلافها اهـ (ثم قال في آخرفن
 الفروق والجمع) قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا قال
 أصحابنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو اطال الركوع والجمود فيها وقع
 فرضا الى أن قال وامل فائدتها في النية هل ينوي في الكل الوجوب أو لا وفي الثواب
 هل يشاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيمليازاد الى أن قال ثم رأيتهم
 قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان معزيا الى الخلاصة الفنى اذا غشي بثاتين
 وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقبل الاخرى لحم اهـ (وقال في آخرفن
 الفروق والجمع مانعه) فائدة في الدعاء برفع الطاعون - مثلت عنه في طاعون
 سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فأجبت بانى لم أراه ولكن صرح في الغاية
 وعزاه للشعنى اليها بأنه اذا نزل بالمسلم نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول
 الثورى وأحمد وقال جهور اهل الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات
 كلها اهـ وفي فتح القدير ان شرعية القنوت لا لازلة مستمرة ينسخ وبه قال جماعة
 من اهل الحديث وجملا عليه حديث أبى جعفر عن أنس مازال يقنت حتى فارق
 الدنيا اى عند النوازل وما ذكرنا من اخبار المحدثين يفيد تقريره لفعلاهم ذلك بعده
 صلى الله تعالى عليه وسلم وقد قنت المديق رضى الله تعالى عنه في محاربة
 الصليبية مسيلة وعند محاربة اهل الكتاب وكذلك قنت عمر رضى الله تعالى عنه
 وكذا على رضى الله تعالى عنه في محاربة معاوية وقنت معاوية رضى الله تعالى
 عنه في محاربته اهـ فالقنوت عندنا في النازلة ثابت وهو الدعاء اى برفعها ولا شك
 ان الطاعون من أشد النوازل الى ان قال وذكر في السراج الوداج قال الطحاوى
 ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بليّة فان وقعت بليّة فلا بأس به كما فعل رسول الله
 صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهرافه ايدعوعلى رعل ود كوان وبني الحيان
 ثم تركه كذا في الملتقط اهـ فان قلت هل له صلاة قلت هو كالحسوف لمسا في منية
 المفتى قبيل الركعة في الخسوف والظلمة في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج
 ولا فزع وعموم الامراض يصلون وحدها اهـ ولا شك ان الطاعون من قبيل
 عموم الامراض فيسن له ركعتان فرادى وذ كر الزبالي في خسوف القمر انه يتضرع
 كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والريح الشديد والزلازل

والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل يشرع الاجتماع لرفعه بالدعاء كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل قلت هو كخسوف القمر وقد قال في عزارة المعتبين والصلاة في خسوف القمر تؤدي فرادى وكذلك في الظلمة والريح والفرع ولا بأس بأن يصلي فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن يزول ذلك اه فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة اه وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه في خسوف القمر وكذا في غير الخسوف من الافزع كالريح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار الدائمة والافزع العالية وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له أن يفزع الى الصلاة عند كل حادثة فقد كان عليه الصلاة والسلام لام اذا حزبه امر يصلي اه وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح الهراية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزع اذا وقعت صلوا وحدانا ولو اتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد مر حوا بالاجتماع والدعاء لعموم الامراض اه وقد قلنا ببقية في المحظور ومسائل منتشرة فراجع اه (ثم قال) فائدة لا تذكر الصلاة على ميت موضوع على دكان ولا ينافيه قولهم ان له حكم الامام وهو يكره انفراد على الدكان لانه معلى بالتشبيه بأهل الكتاب وهو متوددها والاصل عدم الكراهة وبه أفتيت اه (وقال في فن الغزما في الصلاة) الصلاة اي تكبير لا يكون به شارعا فيها فقل تكبير التعجب دون التعظيم اي مكاف لا تعجب عليه العشاء والوتر فقل من كان في بلد اذا غربت الشمس فيها طلعت أي فصل فسد صلواته بقراءة القرآن فقل من سبقه الحدث اذا قرأ في ذهابه أي صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقل التراويح لاستحباب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن ان يقال في غيرها أيضا لان البعض اذا كان أكثر آيات كان أفضل أي صلاة افسدت نجسا وأي صلاة صححت نجسا فقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها نجسا

ذا كرا لا فائنة فان قضى الفائنة فسدت الخمس وان صلى السادسة قبل قضائها صحت
 الخمس ولى فيها كلام في شرح الكنز أى صلاة فسدت أصلها المحدث فقل مصل
 الرابع اذا قام الى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جبهته فاحدث قبل
 الرفع تمت ولو رفع قبل المحدث فسد وصف الفرضية وفيه قال أبو يوسف زه صلاة
 فسدت أصلها المحدث تجهيا من قول محمد بن ابي مصل قال نعم ولم يفسد صلاته فقل
 من اعتاده في كلامه اى مصل متوضئ رأى الماء فبذت فقل المقتدى بامام متيم
 اذا رأى الماء دون امامه اى امرأه تصلح لامامة الرجال فقل اذا قرأت آية سجدة
 وسجدت تبعها السامعون اى فريضة يجب اداؤها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة اى
 رجل كرأية سجدة في محاسن وتكرار الوجوب عليه فقل اذا تلاها خارج الصلاة وسجد
 لها ثم أعادها في الصلاة اه (وقال في فن الغار في بحث العتق مانصه) اى
 عبد علق بعتقه على شئ ووجد ولم يبتق فقل اذا قال اذا صليت ركعة فأنت حر
 فصلاها ثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق والركعة لا بد من ضم أخرى اليها التكون
 جائزة اه وقد نقلناه في العتق (وقال في فن الغار ايضا من بحث الكراهية
 مانصه) اى مكان في المسجد تكرر الصلاة فيه فقل ما عينه لصلاة دون غيره اه
 وقد نقلناه في المحظر (وقال في فن الحيل مانصه) وفيه فصول الاول في الصلاة
 اذا صلى الظهر فأقيمت في المسجد فالحيلة أن لا يجلس على رأس الرابعة حتى تنقلب
 هذه فغلا ويصلي مع الامام اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم
 أبيه أو صلاته وهو فقير يعطى من ماله من الخنطة فقير اثم يسهه وهبه ثم يعطيه هكذا
 الى ان يتم اه وقد نقلناه في الصوم والزكاة (ثم قال في فن الساس وهو فن
 الفروق مانصه) كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة البعرة اذا سقطت في
 البئر لا ينجس الماء ونصفها ينجسه والفرق ان البعرة عليها جلدة تمنع من الشبوع
 ولا كذلك النصف وفي الملب على هذا القياس لا يجب عليه ان يوضئ امرأته
 المريضة بخلاف عبده وأمتة والفرق ان العبد ملكه فيجب عليه اصلاحه
 لا المرأة لا ينزع ماء البئر كله بالفأرة وينزع من ذنبها والفرق ان الدم يخرج من
 ذنبها فينزع الكل اه وقد نقلناه في الطهارة (ثم قال) ولو نظر المصلى الى
 المصحف وقرأ فيه فسدت لا الى فرج امرأة بشهوة لان الاول تعليم وتعلم فيه لا الهانى
 قال الامام بعد شهر كنت محبوسا فلا عادت عليهم ووقال صليت بلا وضوء أو في ثوب

نجس أعادوا ان كان متقيا والفرق ان اخباره الاول مستذكر بعد والثاني
 محتمل اقيمت بعده شروعه متنفلا لا يقطعها ومفترضا يقطعها ويأثم والفرق
 ان الثاني لا صلاحها الا الاول سؤر الفأرة نجس لا يوله للضرورة اه وقد
 نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) وجد ميتا في دار الحرب مع زنا وفي حجره
 مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد أمانا الا به بخلافه
 في دار الاسلام اه (وقال أيضا في الفن السادس فن الفروق مبحث الزكاة
 مانصه) شك في أدائها بعد التحول أداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق أن جميع
 العمر وقتها فهي كالصلاة إذا شك في أدائها في الوقت اه وقد نقلناه في الزكاة
 (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس في كتاب القضاء مانصه) القاضي
 لا يملك الاستخلاف الا باذن بخلاف المأمور باقامة الجمعة والفرق تحقق الضرورة
 في الثاني لمحوzan يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في
 القضاء (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الذبائح مانصه) قال الحمد
 لله اعطاه وذبح لا تحل والخطيب اذا عطس فقال الحمد لله مقتضرا عليه جاز
 والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعة مجرد الذكر
 وقد وجد اه وقد نقلناه في الصيد والذبائح (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) عن الامام انه سجد على خرقة يعني فقال له
 رجل هذا مكر وه فقال من أين أنت قال من خوارزم فقال جاءنيك من ورائي
 أفى مساجدكم حبش قال نعم قال أفى يجوز على الحبش ولا يجوز على الخرقة اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الوصايا مانصه) عن ابن القاسم
 حمل الطعام الى أهل المصيبة في اليوم الاول والثاني غير مكره وفي الثالث لا يستحب
 والفرق انه في الثالث يجتمع النائح فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال صاحب الاشباه في الفن السابع فن الحكايات مانصه)
 لما جاس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا
 فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الثانية هل الدخول في الصلاة بالفرض أم
 بالسنة فقال بالفرض فقال أخطأت فقال بالسنة فقال أخطأت فتخبر أبو يوسف
 فقال له الرجل بهما لان التكبير فرض ورفع اليدين سنة اه (ثم قال في الفن
 السابع) الرابعة مسلم له زوجة ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في أى المقابر فقال

في مقابر المسلمين خطأ. فقال في مقابر أهل الذمة خطأ. فقهر فقال تدفن في مقابر
اليهود والكنيسة يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد إلى القبلة لأن الولد
في البطن يكون وجهه إلى ظهر أمه اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه)
إذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في اليتيم اه (وقال في كتاب
السير والردة مانصه) وإن مات أو قتل على ردة لم يدفن في مقابر أهل دولة وإنما
يلقى في حفرة كالكاب اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي إذا قضى في محتمد
فيه نفذ قضاؤه إلا في مسائل إلى أن قال أوبهجة صلاة المحدث اه (وقال فيه
أيضا) لا ينزل القاضي بالردة والعسق ولا ينزل وإلى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يقدم
الإنسان الخ (وقال فيه أيضا مانصه) ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أو من
أول الشك في الإيمان وكذا إمامته كذا في شهادات الولد الجمية اه (وقال في كتاب
الغصب) - فمقبراً دفن فيه آخر ميتاً فهو على ثلاثة أوجه - فإن كان في أرض
مملوكة للمخالف فلا مالك أن يبيع عليه وأخراجه وله التسوية والزرع فوقها وإن كان
في أرض مباحة ضمن المخالف قيمة - فمفر من دفن فيه وإن كان في أرض موقوفة
لا يكره أن كان في الأرض سبعة لأن المخالف لا يدري بأي أرض يموت ذكر هذه الفروع
الثلاثة في الواقعات المحسامة من الوقف وينبغي أن يكون الوقف من قبيل المباح
فيضمن قيمة المحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان
في أرض مملوكة فلا مالك الخيار وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر اه وقد نقلناه في
كتاب الوقف وكتاب الأجرة قال صاحب الأشباه

(كتاب الزكاة)

الفقيه لا يكون غنياً بكتبه المحتاج إليها في دين العباد فبإعاضة الدين كذا في
منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب المداينات وكتاب الحج
والأذن (ثم قال) الاعتبار لوزن مكة من له دين على مفلس مقرقة - يرعى المختار
المريض مرض الموت إذا دفع زكاته إلى أخيه ثم مات وهي وارثته أجزاءه ووقعت
موقعها وإن كان له وارث آخر ردت لأنه لا وصية لوارث تصدق بطعام الغير عن
صدقة فطره توقف على إجازته فإن أجاز بشرائطها رخصته جازت المأمور بإداء
الزكاة إذا تصدق بدراهم نفقه أجزاء إذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور

قائمة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) نوى الزكاة الا انه سمع قرصا
اختلفوا فيه والصحيح الجواز عبد الخدمه اذا اذن له بالتجارة لا يكون للتجارة فتجب
صدقة فطره عين الناذر مسكيناه له اعطاء غيره الا اذا لم يعين المنذور كما قال الله
على ان اطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين مسكينين فله الاقتصار على واحد
اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب الصوم (ثم قال) يجبس الممتنع عن أداء الزكاة
واختلفوا في أخذها منه جبراً والمعتمد لا حول الزكاة قري لا شمسى كل
الصدقات حرام على بنى هاشم زكاة أو عمالة فيها أو عشر أو كفارة أو مندورة إلا
التطوع والوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) شك انه أدى الزكاة أم لا
فانه يؤديها لان وقتها لهر أودع مالا ونسبه ثم قد كره لم تجب الزكاة الا اذا كان
المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر الموجب اذا كان الزوج
لا يريد أداءه يكره اعطاء نصاب لفقر منهم الا اذا كان مديونا أو صاحب عيال
لوفرقة عليهم لا يخصص كلامهم نصاب يكره نقلها الا الى قرابة أو أحوج أو من دار
الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت زكاة معجلة المختار
انه لا يجوز دفعها لاهل البدع دفعها لاخته المتروجة اذا كان زوجها معسرا جاز
وان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب في ذلك وان كان المعجل قدره لم تجز
وبه يفتى وكذا في لزوم الاضحية اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) لو لد
من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شئ الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني اه
وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) وفي الزكاة لا يجوز دفع زكاة الزاني الى ولده
من الزنا الا اذا كان من امرأة له زوج معروف كما في جامع الفصولين الزكاة واجبة
بقدره مبسرة فتسقط بهلاك المال بعد الحول وصدقه الفطر وجبت بقدره ممكنة
فلو افتقر بعد يوم العيد لم تسقط انفق على أقاربه بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه
بنفقتهم وتحل الصدقة ان له غلة عقار لا تكفيه وعياله سنة من معه ألف
وعليه مثلها كره له الاخذ واجر الدافع لو كان له قوت سنة يساوى نصابا أو كسوة
شتوية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحيح حل الاخذ بحاجها عن نصاب عنده فتم
الحول وعنده أقل من نصاب ان دفعها الى الفقير لا يستردها مطلقا ولا الى الساعي
يستردها ان كانت قائمة وان قسمها الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة خلافا
لحمد ولو بحل زكاة حل السواثم بعد وجوده جاز لاقبله وفي الملتقط من الاجارة

المعلم اذا أعطى خليفته شيئا ناويا الزكاة فان كان بحيث يعمل له لولم يعطه يصح عنها
والالا والله سبحانه وتعالى اعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة
بكتاب الزكاة (قال في القواعد الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما الزكاة فلا
يصح أدائها الا بالنية وعلى هذا فساد كره القاضي الاسيحي ان من امتنع عن
أدائها أخذها الامام كرها ووضعها في أهلها وتجزئته لان الامام ولاية أخذها
فقام أخذها مقام دفع المال باختياره ضعيف والمعتمد في المذهب عدم الأخذ
كرها قال في المحيط ومن امتنع عن أداء الزكاة فالساعي لا يأخذ منه كرها ولو
أخذ لا يقع عن الزكاة لكونها بلا اختيار ولكن يجبره بالحبس ليؤدي بنفسه اه
وخرج عن اشتراطها ما اذا تصدق بجميع النصاب بلانية فان الفرض يسقط عنه
واختلفوا في سقوط زكاة البعض اذا تصدق به قالوا بشرط نية التجارة
في العروض ولا بد ان تكون مقارنة للتجارة فلو اشترى شيئا للقبضة ناويا انه ان
وجد ربحا باعته لازكاة عليه ولو نوى التجارة فيما خرج من أرضه العشرية
أو الخراجية أو المستأجرة أو المستعارة لازكاة عليه ولو قارنت ما ليس بدل
مال بمال كالهبية والصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي
السائمة لا بد من قصد اسامته للدروالذيل أكثر المحول فان قصد به للتجارة ففيها
زكاة التجارة ان قارنت الشراء وان قصد به المحل أو الركب أو الاكل فلا زكاة
أصلا اه (ثم قال في آخرها في بحث التروك) وعلى هذا قالوا لو نوى في الزكاة
مالا للتجارة ان يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى
فيما كان للخدمة ان يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل لان التجارة
عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك التجارة فيتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم
والكافر والعاملون في البيت لا يكون مسافرا ولا مغفرا ولا مسافرا ولا سائمة
ولا عاملون بمجرد النية ويكون مقيما وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل
كما ذكره الزياحي اه (ثم قال في القواعد الثانية الامور بمقاصدها في بحث
ضابط اختلاف الجنس وعدمه مانعه) وأما في الزكاة فقالوا لو عمل خمسة سودا
عن مائتي درهم سود فهاكت السود قبل المحول وعنده نصاب آخر كان المجل عن
الباقي اه (ثم قال) بعد ذلك وفي المخانة لو عمل الزكاة عن أحد المالين فاستحق
ما عمل عنه قبل المحول لم يكن المجل عن الباقي وكذا لو استحق بعد المحول لان

في الاستحقاق بحمل عمل يمكن في ملكه فبطل التحجيل اه وفيها أي الخسائية
 أيضا لو كان له خمس من الابل الخوايل يعني المحبال فيحمل شاتين عنها وعن مافي
 بطونها ثم نتجت خمس قبل الحول اجزأه عما يحل وان يحل عما تحمله في السنة
 الثمانية لا يجوز اه (ثم قال به) وذلك في الرابع في صفة المنوى من الفريضة
 والنافلة مانصه) وأما في الزكاة فيشترط لها نية الفريضة لان الصدقة متنوعة
 ولم أر حكم نية لزكاة المجعلة فظاهرها كلامهم انه لا بد من نية القرض لانه تحجيل بعد
 أصل الوجوب لان سببه هو انصاف النامي وقد وجد بخلاف الحول فانه شرط
 لوجوب الاداء بخلاف تحجيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز لكون وقتها سببا
 للوجوب وشرط الصلاة الاداء اه (ثم قال في السادس في بيان الجمع بين عبادتين
 مانصه) ولو نوى أي بالتصدق الزكاة وكفارة الظهار رجع له عن أيهما شاء ولو نوى
 الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة اه (ثم قال) وقد ظهر به - اذا نوى
 فرضين فان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة
 وان استويا في القوة فان كان في الصوم فله الخيار كفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا
 الزكاة وكفارة الظهار وأما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة أقوى اه (ثم قال)
 وان نوى فرضا ونفلا الى ان قال وان نوى الزكاة والتطوع تكون عن الزكاة
 وعند محمد عن التطوع اه (ثم قال في السابع في وقتها أي النية مانصه) وأما
 وقتها في الزكاة فقال في اه - داية ولا يجوز أداء الزكاة الابدية مقارنة للاداء أو مقارنة
 لعزل مدة دار ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها
 الافتران الا ان الدفع يتفرق فاكتفى بوجودها حالة العزل تيسيرا كتقديم النية
 في الصوم اه فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل وهل تجوز بنية
 متأخرة عن الاداء قال في شرح المجمع أو دفعها بالنية ثم نوى به - فانه كان المال
 قائما في يد الفقير جاز والافلا اه وأما صدقة الفطر فكأن نية ومصرفا قالوا
 الا الدمى فانه مصرف للفطرة دون الزكاة اه (ثم قال) في العاشر في شروط
 النية الاول الاسلام الى ان قال الرابع أن لا يأتي بمنايا بين النية والمنوى الى ان
 قال ولو نوى بمال التجارة الخدمة كان للخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم يؤثر
 كما ذكره الزيلعي اه (ثم قال) فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم في أصلها
 وفي الملتقط عن محمد بن ابي اسحق خادما للخدمة وهو ينوي ان اصاب ربحا باعاه

لازكاة عليه اه (ثم قال آخر القاعدة الثمانية الامور بمقاصدها في تكبير
 في النيابة في النية مانصه) وفي الزكاة قالوا المعتبرية الموكلة فلونواها فدفعت الوكيل
 بلانية اجزائه كما ذكرناه في الشرح اه (ثم قال في قاعدة مائدتين لا يرتفع
 الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وهنا فروع لم أره الا ان قال
 الثاني له ابل وبقر وغنم سائمة وشك في ان عليه زكاة كلها او بعضها ينبغي ان يلزمه
 زكاة الكل اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم
 ان اسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول السفر الى ان قال السادس
 العمرو عموم البلوى الى ان قال واسقط اي ابوجهة لزوم التفريق على الاصناف
 الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا
 والجمع في العمر مرة والزكاة ربع العشر تيسيرا ولدا قلنا انها وجبت بقدرية ميسرة حتى
 سقطت بهلاك المال اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الرابع
 تخفيف تقديم كالمجمع بعرفات وتقديم الزكاة على الحول وزكاة الفطر في رمضان وقبله
 على الصحيح بعدم ملك النصاب في الاول ووجود الرأس بمسافة المؤنة والولاية اه
 (وقال في القاعدة الثمانية اذا اجتمع المحلل والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه)
 وليس منه ما ذهبه من زكاة سنتين فانه ان كان بعد ملك النصاب فهو صحيح فيهما
 والا فلا فيهما اه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذ حرم اعطاؤه مانصه)
 وهل يحل دفع الصدقة لمن يسأل وعنده قوت يومه ترد الاكل في شرح المشارق
 فيه مقتضى أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال ان الصدقة هنا هبة كالتصدق على
 العني اه وقد علمنا ذلك في الخطر ايضا (وقال في القاعدة الخامسة عشر من
 استعمل بالشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه مانصه) وخرج عنها مسائل الى ان قال
 السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فراراعها صحيح ولم تجب اه (وقال في القاعدة
 السابعة عشر) لا عبرة بالظن البني خطأ صرح بها أصحابنا في مواضع الى ان قال
 وهم الوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة فدفعت له ثم تبين انه مصرف اجزائه اتفاقا
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الاولى لو ظنه مصرفا للزكاة فدفعت ثم تبين انه غني
 او ابنه اجزائه عندهما خلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده او مكاتبه او حر بي لم يجزه
 اتفاقا اه (وقال في الفن الثالث في احكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه
 في شيء من العبادات حتى الزكاة عندنا اه (وقال) واختاره في وجوب صدقة

العار في ماله ولا خفية والمعتمد الوجوب فيؤديها الولي اه وقد نقلناه في كتاب
 الاضحية (ثم قال) ويصح توكيله الى ان قال وكذا في دفع الزكاة والاستتبارانية
 الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام العبيد مانصه)
 ولا يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا عسرا اه (ثم قال) ولا زكاة عليه ولا فطره
 وانما هي على مولاه ان كان للخدمة اه (ثم قال) وليس مصرفا للصدقات الواجبة
 الا اذا كان مولاه فقيرا او كان مكاتبا اه (وقال في بحث الاحكام الاربعه مانصه)
 والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند الى ان قال وكان نصاب فانه يجب الزكاة
 عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده اه (وقال في بحث القول في الملك
 مانصه) الثانية عشر الملك امالعين والمنفعة معا وهو الغالب اولعين فقط او للنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابد او رقبته للوارث الى ان قال وامانصة صدقة فطره فعلى
 المسالك كما في الظاهرية وأما ما في الزبالي من انه لا يجب صدقة فطره فسبقي قلم
 كما في فتح القدير ويمكن حمله على ان المراد لا يجب على الموصى له بخلاف نفقته اه
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
 ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فترده ثل نصفه ولذا الزمها زكاته
 لو نصابا حوليا عندنا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام الدين
 مانصه) وفي منية المفتي من الزكاة لو صدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية
 الزكاة وامره بقبضه فقبضه اجزأ اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في أحكام
 الناسي والجسائل مانصه) كالمه ما رضى اذا اذن كل واحد منهما صاحبه بأداء
 الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه
 فانه يضمن مملقا اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) واجمعنا على انه لو وكل
 مديونا بان يصدق بماء عليه فانه يصح اه وقد نقلناه في الوكالة وفي المداينات
 (ثم قال) الخماس لا يجب الزكاة فيه اى الدين اذا كان المديون جاحدا واوله
 بينة عليه فلو كان على مقرو وجبت الا اذا كان مفلسا فاذا قبض اربعة من ماله
 بدل تجارة وجب عليه درهم وقد بينا في كتاب الزكاة من شرح الكنز أنواع الديون
 اه اى العموى والمتوسط والصعيف وما يجب فيه الزكاة وما لا يجب (وقال في بحث
 ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب
 من جهة العباد فلا يمنع دين النذر والكفارات ودين لزكاة مانع اه (ثم قال)

الخمس صدقة الفطر واتغوا على منعه وجوبها تنبيهه دين العبدى الرقيق
 المدين لا يمنع وجوب صدقة الفطر ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة اه (ثم قال)
 العاشر الاضحية بمنعها كما يمنع صدقة الفطر اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال)
 ويبيع أى الدين أخذ الزكاة والدفع الى الدين أفضل اه (ثم قال في بحث ما ثبت
 في ذمة المعسر وما لا يثبت) اذا ملك المال في الزكاة بعد وجوبها لا تبقى في ذمته ولو بعد
 التمكن من دفعها وطلب الساعي بخلاف ما اذا استهلكه وصدقة الفطر لا تسقط بعد
 وجوبها بهلاك المال وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب اى وجوب
 الفطرة ووجوب الحج ثم أيسر بعده فانها لا يجب ان اه (ثم قال في بحث ما يدم على
 الدين وما يؤثر عنه مانعه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة الفطر فيدسقطان
 بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة بالكل فلا كلام والا قدم
 المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض
 وان آخرها كالحج والزكاة والكمالات اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا وفي
 المرائض (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانعه) ومنها عامل الزكاة يستحق
 أجرة مثل عمله بقدر ما يكفيه وكفى أعوانه وفائدة ان المأجور أجرة انه ولم يعمل بأن
 حمل أرباب الاموال أموالهم الى الامام فلا أحله اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 الزكاة وصدقة الفطر) يشترط في نصاب الزكاة النحر ولو تقدر بخلاف نصابها ولا يجوز
 دفعها الى ذمى بخلافها ولا وقت لها وصدقة الفطر وقت محدود بانتم بالتأخير عن
 اليوم الاول ولا يجوز تجهيلها قبل ملك النصاب بخلافها بعد وجود الرأس اه (وقال
 في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا
 أم لا مانعه) ولم أر الا أن ما اذا أخرج بعير عن خمس من الابل هل يقع فرضا
 أو خمسة وما اذا نذر ذبح شاة فذبح بدنة واعر فاندته في النية هل ينوى في الكل
 الوجوب أو لا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما
 زاد وفي مسئلة الزكاة لو استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو
 بالكل ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابر وهبسان معزيا الى الخلاصة الغنى
 اذا ضحى بشئ وقعت واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى محرم اه
 (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانعه) الا لا بأس فيه فانه لا ولاية له على مال
 ولده ان قال ومذ لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه الحج وقد نقلنا

بقية في كتاب الوقف فراجع (وقال في فن الانجاز مانصه) زكاة أن مال وجبت
 زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يهلك فقل الموهوب اذا رجع الواهب فيه بعد الحول
 ولا زكاة على الواهب أيضا أي نصاب حولي فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر
 قبل القبض أو مال الضمارة اه وهو بكسر الصاد المال المدفون (ثم قال) أي
 رجل يزكي ويحل له أخذها فقل من ملك نصاب سائمة لا يساوي مائتي درهم أي
 رجل ملك نصيبا من النقد وحلت له فقل من له ديون ولم يقبضها أي رجل ينبغي له
 اخفاء اخراجها عن بعض دون بعض فقل المريض اذا خاف من ورثة يخرجها سرا
 عنهم أي رجل يستحب له اخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لئلا يعلمون كثرة
 ماله أي رجل غني عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد فتحل له فقل من له دور
 يستغلها ولا يملك نصابا اه (وقال في فن الحيل مانصه) الثالث في الزكاة من له
 نصاب أراد منع الوجوب عنه فالحيلة ان يتصدق بدرهم منه قبل التمام أو يهب
 النصاب لابنه الصغير قبل التمام بيوم واختلغا في الكراهة ومشايخنا أخذوا
 بقول محمد دفعه للضرر عن الفقراء ومن له على فقير دين وأراجه له عن زكاة
 الدين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذه منه عن دينه وهو أفضل من غيره ولو امتنع
 المدين من دفعه له مديده وأخذه منه لكونه ظفرا بجنس حقه فان مانعه رفعه
 الى القاضي فيكافه فضاء الدين أو يوكل المدين خادم الدائن بقبض الزكاة ثم
 يقضي دينه فقبض الوكيل صار ملكا لكل ونظر فيه بامكان عزله فيدفعه
 ويأني ما تقدم ودفعه بان يركاه ويغيب فلا يسلم المال الى الوكيل الا في غيبته ومنهم
 من اختار ان يقول كلما عزلت كذا وكيلي ودفع بان في صحة التوكيل اختلافا فان
 كان للمالك شريك في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق
 الدائن بالدين ويهب المدين ما قبضه للدائن فلا يشاركه والحيلة في التكفين بها
 التصديق بها على فقير ثم هو يكفن فيكون الثواب لهما وكذا في تعمير المساجد
 اه (ثم قال) الرابع في الفدية أراد الفدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير
 يعطى منوينا من الخنطة فقير ثم يستوهبه ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد
 نقلناه في كتاب الصوم والصلاة (ثم قال) في الفس السادس وهو فالفروق
 كتاب الزكاة يجوز تجهيلها عن نصب بعد ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تجهيل
 العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق ان فيها تجهيلا بعد وجود السيب وفيه

قبليه الوكيل بدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وبالبيع لا والفرق ان مبيع
الصدقة على المسامحة والمعاوضة على المضايقة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال) شك في ادائها بعد الحول أداها وفي الصلاة بعد الوقت لا والفرق ان جميع
العمروفتها فهي كالصلاة اذا شك في ادائها في الوقت اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (ثم قال) اشترى زعفرانا ليجعله على كعك التجارة لازكاة فيه ولو كان
سمما وجبت والفرق ان الاول مستهلك دون الثاني والمخ والمحب للمطبخ
والمحرض والصابون للعصار والشب والقرط للدباغ كالتزعفران والعصفر والزعفران
للمصباغ كالمشم والفرق ظاهر اه (وقال أنموذج المؤلف في تكملته للفن السادس
فن الفروق من كتاب الاضحية مانصه) تجب الاضحية وصدقة الفطر في مال
الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة وهي عن
الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانهما مؤونة من وجه ونفقة من
وجه ولذا جازا لا كل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده وموسرا اه وقد نقلناه في
كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الصوم مانصه) المسافر يعطى
صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وان
أعطى عنهم في موضعه جاز اه (وقال في كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فتبرع
النوارث أو الوصي لم يجز ولو أوصى الوصي أو الوارث بماله ايرجع صحيح وله الرجوع وكذا
الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد الملاءنة
لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة اه (وقال في الفن
الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وكذا لا يتبعها في حق الربوع في
المبسة ولا في حق المقرء في الزكاة في السائمة اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه)
الوكيل اذا أمسك مال الموكل وتقدم من مال نفسه فانه يكون متعديا الى ان قال الا
في مسائل الى ان قال الخامسة انوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله
ناويا الرجوع اجزاء كما في القنية اه (وقال في كتاب الامانات) الامين اذا خلط بعض
أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن والمودع اذا خلطها بماله
بحيث لا يتميزها لموانع بعضها فردة وخلطها بعضها منها والعامل اذا سأل لفقرء
شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمنها لاربابها ولا تجزيهم عن الزكاة الا ان يأمره
الفقرء أو لا يأخذ اه الخ فراجع اه (وقال في كتاب الفرائض) المجد كالأب الا في

احدى عشرة مسألة الى ان قال وفي صدقة الفطر يجب صدقة فطر الولد على أبيه
الغنى دون جده اهـ (ثم قال فيه أيضا) ومضى الميت كالأب الا في مسائل الى ان
قال التاسعة لا يؤدي من ماله أى مال الموصى صدقة الفطر بخلاف الأب اهـ وقد
نقلناه في كتاب الوصايا قال صاحب الاشياء

(كتاب الصوم)

تذرعصوم الابد فأكل لعذر يغدى لما أكل تذرعصوم اليوم الذى يقدم فيه فلان
فقدم بعدم انواه تطوعا ينوب عن النذر للزوج ان يمنع زوجته عن كل صوم واجب
بإيجابها لا عن صوم واجب بإيجاب الله سبحانه وتعالى وتوقف المشايخ في منعها
عن قضاء رمضان اذا أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا لا بأس بالاعتقاد على
قول المنجمين وعن محمد بن مقاتل انه كان يسألهم ويعتمد قولهم بعد ان يتفق على
ذلك جماعة منهم ورده الامام السرخسى بالحديث من صدق كاهنا أو نجيما فقد
كفر بما أنزل على محمد نية الصوم فى الصلاة صحيحة ولا يفسدها اذا أكل أو شرب
ما يتغذى به أو يتداوى به فعليه الكفارة والا فلا الا الدم اذا شربه فان عليه
الكفارة فانه طعام بعض الناس الصوم فى السفر أفضل الا اذا خاف على نفسه
أو كان له رفقة اشتركوامعه فى الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكروه
الا اذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والافضل فطره الا اذا وافق صوما كان
يصومه أو كان مقتضا لا يصوم العبد والامة والمدبر وأم الولد تطوعا الا باذن المولى
لا تصوم المرأة تطوعا الا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الاجير تطوعا الا باذن
المستأجر اذا تضرر بالصوم لا يلزم النذر الا اذا كان طاعة وليس بواجب وكان من
جنسه واجب على التعيين فلا يصح النذر بالمعاصى ولا بالواجبات فلو نذر حجة
الاسلام لم تلزمه الا حجة واحدة اهـ وقد نقلناه فى كتاب الحج (ثم قال) ولو نذر صلاة
سنة وعين الفرائض لاشئ عليه وان عين مثاها الزمته ويكمل المغرب ولو نذر عيادة
المرضى لم تلزمه فى المشهور ولو نذر التسبيحات دبرا صلوات لم تلزمه الزوج
اذا أذن لزوجته فى الاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره
اذا دعاه واحد من اخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر الا اذا كان صائما عن قضاء
رمضان سافر فى رمضان ثم رجع لاهه لحاجة نسيها فأكل عند هم فعليه القضاء

والكفارة رأى صائما يأكل ناسيا يخبره الا اذا كان يضعف عنه المسافر يعطى
صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب الى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم
وان اعطى عنهم في موضعه جازاه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) قال
الامام الاعظم اذا شهد واحد باللال فصاموا ثلاثين ولم يروا الهلال لم يفطروا حتى
يصوموا يوما آخر رمضان يقطع التتابع في حق المقيم لا فرق بين المجنونة والعاقلة
في وجوب الكفارة بجماعها اجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقا على الاصح
الخيار في نهار رمضان لا يجوز له ان يعمل عملا يصل به الى الضعف فيعمل نصف
النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفي كذب وهو باطل بأقصر أيام السنة ظن
طالع الفجر فأكمل فاذا هو طالع الاصح وجوب الكفارة والله سبحانه وتعالى أعلم
اه (يقول جامع) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الصوم (قال المؤلف في
القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما النية في الصوم فشرط صحته لكل يوم
ولو عاقها بالمشيئة صحت لانها انما تبطل بالاقوال والنية ليست منها الفرض والسنة
والنفل في أصلها سواء اه (ثم قال) والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية
وأما الاعتساف فهي شرط صحته واجبا كان أو سنة أو نفلا وأما الكفارات فالنية
شرط صحتها اعتقا أو صياما أو اطعاما اه ذكره في القساعة المذكورة (ثم قال)
في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقبلا
وصائما وكافرا بالنية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القساعة
الثانية الامور بمقاصدها) وان كان وقتها الى العبادة معيارها بمعنى انه لا يسع
غيرها كالصوم في يوم رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا مقبلا
فيصح بمطابق النية وبنية النفل وواجب آخر لان التعيين في المتعين لغو وان كان
مريضافيه روايتان والاصح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر أو نفلا وأما
المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان
والصحيح وقوعه عن رمضان اه (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد من
التعيين صلاة أو صوما أو جمعا وأما ان كثرت الفوائت فاختلغا في اشتراط التعيين
اتميز الغروض المتحددة من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان
واسد قضاء يومه انا ويا عنه ولا يكن لا يعين انه عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز

في رمضان لم يبين انه صائم عن رمضان سنة ~~ص~~ كذا اه (ثم قال بعد ذلك
 في ضابط التعيين في الجنس وعدمه مانصه) التعيين لتمييز الاجناس فنية التعيين
 في الجنس الواحد لغو لعدم الفائدة والتصرف اذا لم يصادف محله كان لغوا ويصرف
 اختلاف الجنس باختلاف السبب فالصلوات كلها من قبيل المختلف حتى الظهورين
 من يومين أو العصرين من يومين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهر والشهر
 فيتفرع على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر او كان عليه
 قضاء صوم يومين أو أكثر فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن
 رمضان حيث لا يجوز لا اختلاف السبب كما اذا نوى ظهريين أو ظهر راعن عصر
 أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا اداء الكفارات لا يحتاج
 فيه الى التعيين في جنس واحد ولو عين لغيره في الاجناس لا بد منه كما حققناه
 في الظاهر من شرح الكنز اه (ثم قال) وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه
 قضاء يومين من رمضان واحداً لى أن ينوى أول يوم وجب على قضاؤه من هذا
 الرضآن وان لم يبعين جاز وكذلك لو كانا من رمضان على المختار حتى لو نوى القضاء
 لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وستين يوماً عن القضاء
 والكفارة ولم يبعين يوم القضاء جاز اه (ثم قال في ضابط التعيين لتمييز الاجناس
 المختلفة مانصه) وينبغي ان تلحق الصيامات السنوية بالصلوات السنوية فلا يشترط
 لها التعيين ولم أر من نبه عليه اه (ثم قال في ضابط فيما اذا عين وأخطأ مانصه)
 ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فاذا عليه غيره لا يجوز ولو نوى قضاء ما عليه
 من الصوم وهو يظنه يوم الخميس وهو غيره جاز اه (ثم قال فيه بعد ذلك في الرابع
 في صفة المنوى من الفريضة والنافلة مانصه) وأما في الصوم فقد علمت انه يصح بنية
 مبيّنة وبمطلق النية فلا يشترط لصوم رمضان أداء نية الفريضة حتى قالوا لو نوى
 ليلة الشك صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم انه أول رمضان أجزاء اه (ثم قال)
 بعد ذلك ولا بد من نية الغرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء
 رمضان يحتاج الى تبييت النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل اه (ثم قال)
 وذكر في كشف الاسرار شرح أصول نحر الاسلام ان الاداء يصح بنية القضاء
 حقيقة كنية من نوى أداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن ان الوقت باق
 وكنية الاسير الذي اشتبه عليه شهر رمضان فتحرى شهر او صامه بنية الاداء فوقع

صومه بعد رمضان وعكسه كنية من نوى قضاء الفاهر على ظن ان الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن انه قد مضى والنية فيه باعتبار انه أتى بأصل النية ولكن أخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو اه (ثم قال) في الخامس في بيان الانحلاص مانصه ولم أر حكم ما إذا نوى الصوم والجمعة ويشملها ما إذا أشرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة وإذا صحته هل ينساب بقدره أو لا ثواب له أصلاً اه (ثم قال) في السادس في بيان الجمع بين عبادتين مانصه ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد يكون تطوعاً ولو نوى كفارة الظهار وكفارة اليمين يجزه عن أيهما شأ وقال محمد يكون تطوعاً اه (ثم قال) وقد ظهر به - ذاً أنه إذا نوى فرضين فإن أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وإن استويا في القوة فإن كان في الصوم فله الخيار كفارة الظهار وكفارة اليمين اه (ثم قال) وأما إذا نوى نافلتين كما إذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة أجزأت عنهما ولم أر حكم ما إذا نوى سنتين كما إذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة إذا وافقه فإن في مسألة التحية إنما كانت ضمن السنة لمحصل المقصود اه (ثم قال) في السابع في وقتها أي النية مانصه وأما الصوم فلا يخلو أما أن يكون فرضاً أو نفلاً فإن كان فرضاً فلا يخلو أما أن يكون أداء رمضان أو غيره فإن كان أداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس وبقارئة وهو الأصل ويمتأخرة عن الشروع إلى ما قبل نصف النهار الشرعي يسيراً على الصائمين وإن كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر أو كفارة فيجوز بنية متقدمة من غروب الشمس إلى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارئة لطلوع الفجر لأن الأصل القرآن كما في فتاوى قاضي خان ولا يجوز بمتأخرة عن طلوع الفجر وإن كان نفلاً فكرمضان أداء اه (ثم قال) فائدة هل تصح نية عبادة وهو في عبادة أخرى قال في القنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نيته له ولا تفسد صلاته اه (ثم قال في العاشر في شروط النية) الأول الإسلام إلى أن قال الرابع أن لا يأتي بمنساف بين النية والمنوى إلى أن قال ومن المنساف نية القطع فإن نوى قطع الإيمان صار مرتداً في الحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا نثر العبادات إلا إذا كبر في الصلاة ينوي الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع للأولى لا مجرد النية وأما الصوم الفرض إذا شرع فيه بعد الفجر ثم نوى قطعه والآنفة ل

الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة جنسان مختلفان
لا رجحان لاحدهما على الاخر في التحريم وهما في الصوم والزكاة جنس واحد كذا
في المحيط (ثم قال) ولو نوى الاكل او الجماع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى فعل
مناف في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل الفجر سقط حكمها
بخلاف ما اذارجع بعدما أمسك بعد الفجر فانه لا تبطل كالاكل بعد النية من الليل
لا يبطلها اه (ثم قال) فصل ومن المنافى التردد وعدم الجزم في أصلها الى أن
قال وقالوا لو نوى يوم الشك أنه ان كان من شعبان فليس بصائم وان كان من رمضان
كان صائما تصح نيته ولو رد في الوصف بأن نوى ان كان من شعبان فنفل
والافعن رمضان صحّت نيته كما بيناه في الصوم اه (ثم قال) فصرع عقب النية
بالمشيئة قد مناه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان
مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعناق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة
(وقال في القواعد الثالثة البقية لا يزول بالشك في الاصل بقاء ما كان على ما كان
مانعه) اكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صوم ماله لان الاصل بقاء الليل
وكذا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع الشك وعن أبي خنيفة انه مسمى بالاك
مع الشك اذا كان يمهره علة أو كانت اليد مغمرة أو متغممة أو كان في موضع
لا يتبين فيه الفجر وان غلب على ظنه طلوعه لا يأكل فان لم يستبين له شيء
لاقضاء عليه في ظاهر الرواية ولو ظهر انه اكل بعد ما يقضى ولا كفارة ولو شك
في الغروب لم يأكل لان الاصل بقاء النهار فان لم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة
روايتان وتماه في الشرح من الصوم اه (ثم قال في قاعدة ما ثبت به يقين
لا يرتفع الا يقين مثله مانعه) وهذا فروع لم أرها الا ان قال الثالث شك فيما
عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة
ينبغي أن يلزم الاكثر عليها وعلى الصائم أخذ من قولهم لو ترك صلاة وشك انها أية
صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملا بالاحتياط اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة
تجلب التيسير مانعه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الاول
السفر وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو القصر والغطر
اه (ثم قال) الثاني المرض ورخصه كثيرة الى ان قال والغطر في رمضان للشح
الفاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال من الصوم الى الاطعام في كفارة الظهار

والفطر في رمضان والخروج من المتكف اه (ثم قال) السادس العسر
وعوم البلوى الى ان قال وجوزأي أبو حنيفة تأخير النية في الصوم وعدم التعيين
اصوم رمضان اه (ثم قال) وكان الصوم في السنة شهرا اه (ثم قال) وتقديم
النية على الصوم من الليل وتأخيرها عن طلوع الفجر الى ما قبل نصف النهار الشرعي
دفعاً للشقة عن جنس المأثر لان الحائض تطهر بعده والكافر يسلم والصغير
يبلغ كذلك اه (ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) الثانية مشقة خفيفة
كأن دنى وجع في أصبع وأدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له
ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات أولى من دفع هذه المفاسد التي لا أثر لها
ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المراد ان يؤتى الصوم في رمضان عن
واجب آخر فانه يقع عما نوى اذا كان مرضاً يضر به الصوم والافيقع عن رمضان
بأن ما لا يضر ليس برخص لا فطر في رمضان فكلامنا في مرض رخص له الفطر
اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين ~~كمر~~ رخص في رمضان يخاف من
الصوم زيادة المرض أو بطاؤه البر فيبوزله الفطر اه (ثم قال) الخامسة
تخفيف تأخير كما يجمع بمزدلفة وتأخير رمضان للمريض والمسافر اه (وقال
في بحث درء المعاصد مقدم على جلب المصالح مانصه) ومن فروع ذلك المبالغة
في المضعفة والاستنشااق مسنونة وتكره للمصائم اه (قال في القاعدة السادسة
العامة محكمة مانصه) وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة وكذا صوم يومين قبله
والمذهب عدم كراهة صومه بنية النفل مطلقا اه (وقال في القاعدة الثانية اذا
اجتمع المحلل والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه) تمة يدخل في هذه القاعدة
ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل في ذلك أبواب الى ان قال ومنها باب
العبادات فلرئوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول اه (ثم قال)
وأما باب الصوم فاذا صام مقيماً سافراً في اثناء النهار أو عكسه حرم الفطراه (وقال
في القاعدة السادسة المحدود تدراها بالشبهات مانصه) والكفارات تثبت معها أي
مع الشبهة أيضاً الا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولهذا لا تجب مع النسيان
والخضاه وبافساد صوم مختلف في صحته كما علم في محله فاما الفدية فهل يسقطها
لم ارها الا ن اه وقد نقلنا ذلك في المحمود أيضاً (قال في القاعدة السابعة اذا
اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقدورهما دخل أحدهما في الآخر غالباً

مانصه) ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالثاني وما بعده شيء ولو في يومين فان
 كان من رمضان تعددت والا فان كفره لا أول تعددت والاتحدت اه (وقال
 في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالثاني قبل أو انه عوقب بحرمايه مانصه)
 ونخرج عنها مسائل الى ان قال الثامنة شرب شيئا يمرض قبل الفجر فاصحح مريضاً
 جازله الفطرا اه (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا عرة بالظن البين خطأ مانصه)
 ولوا كل على ظنه لا لافيان انه بعد الطلوع قضى بالكفر ولو ظن الغروب فأكل
 ثم تبين بقاء النهار قضى اه (وقال في الهن الثالث في أحكام النامى مانصه)
 أو يتقن خطاه في الاجتهاد في المساء أو الثوب أو وقت الصلاة والصوم أو نسي نية
 الصوم اه أى فانه يعيد في جميع المذكورات وقد نقلنا بقية في الصلاة (ثم قال)
 وما سقط حكمه في النسيان لو أكل أو شرب أو جامع ناسياً في الصوم لم يبطل اه
 (ثم قال) وقد جعل له أى للنسيان أصلاً في التحريم فقال انه ان كان مع ذكر ولا
 داعي له كاش كل المصلى لم يسقط تقصيره بخلاف سلامه في القعدة أو لأمعه مع داع
 كاش كل الصائم سقط أولاً ولا فاولى ترك الذابح التسمية اه وقد نقلنا ذلك في
 كتاب الصلاة أيضاً (ثم قال) والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع
 الشبهة وانه يصلح عذراً وشبهة كالمجنون اذا ظن انها فطرته اه (وقال في أحكام
 الصبيان مانصه) واتفقوا على وجوب العشر والمخرج في أرضه الى ان قال وعلى
 بطلان عباداته بفعل ما يفسدها من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم اه
 (وقال في أحكام السكران مانصه) وأما صومه في رمضان فلا شك انه ان صحى
 قبل خروج وقت النية انه يصح منه اذا نوى لانا لا يشترط التبييت فيها واذا خرج
 وقتها قبل صحوه أتم وفضى ولا يبطل الاعتكاف بسكره اه (وقال في أحكام
 العيدين مانصه) ولا يكفر الا بالصوم ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد ولا فرضاً
 وجب عليه بإيجابه وكذا الاعتكاف اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات
 اه وقد نقلنا ما في الطلاق أيضاً (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولا يصح عتقه
 عن كفارة اه (وقال في أحكام النقد وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه) ولا يتعين
 في الغنر اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الاولى
 اذا نام الصائم على القفا وفوه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه
 وسكدا لو أقطر أحد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثانية اذا

جامعها لزوجه او هي نائمة يفسد صومها اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه)
 ويصح اعتناقه عن الكفارة اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وتعتكف في
 بيتها اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يصح نذره اه (وقال في أحكام
 غيبوبة الحشفة) يترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وفساد الصوم ووجوب
 قضائه اه (ثم قال) وعدم انعقاده اذا طلع الفجر مخاضا لها وقطع التتابع
 المشروط فيه وفي الاعتكاف وفساد الاعتكاف اه (ثم قال) فواند الى ان
 قال الثالثة الوطئ في الدبر كالوطئ في القبل الى ان قال وفساد الصوم اتفاقا
 واختلافا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها اه (ثم قال) ويفسده الاعتكاف
 اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطئ حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم
 لمن آمن فيحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلاف في
 منعه وجوبها والصحيح انه يمنع اى الدين التكفير بالمال اه وقد نقلناه في الايمان
 (وقال في بحث ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع
 والقران فيفرق فيه بينهما اى الغنى والفقير يرفقا لاعتبار لا عساره وقت التكفير
 بالصوم وكذا يفرق في فدية الشيخ الفاسي فلا وجوب على الفقير فاذا أسر لا يلزمه
 الاخراج اه وقد نقلناه في الطلاق والمجنايات والمج (وقال في بحث أحكام السفر
 مانصه) رخصته الفطر والفطراه وقد ذكرنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في
 بحث أحكام الممجد مانصه) ومنها صحة الاعتكاف فيه اه وقد نقلنا بقيته في
 كتاب الصلاة (وقال في أحكام يوم الجمعة مانصه) ويكره افراده بالصوم اه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه)
 والحيض لا يقطع التتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في
 كتاب الطهارة (وقال في فن الالغاز مانصه) الصوم اى رجل افطر بلا عذر ولا
 كفارة عليه فقل من رأى الهلال وحده ورد القاضى شهادته ولا ان تقول من
 كان في صحة صومه اختلاف اى رجل فوى صوم رمضان في وقت النية ووقع
 نفلا فقل من بلغ بعد الطلوع اى صائم ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من
 ابتلع ريق حبيبته اى صائم افطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظنونا كن

شرع بنية القضاء فتبين ان لا قضاء عليه أي رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح
 فقل الكافر اذا أسلم قبل الزوال ونواه اه (وقال في فن الحيل مانصه) الثاني
 في الصوم التزم صوم شهرين متتابعين وصام رجب وشعبان فاذا شعبان نقص
 يوما فالحيلة ان يسافر مدة السفر فينوي اليوم الاول من شهر رمضان عمدا التزم
 ولو حلف لا يصوم رمضان هذا يسافر ويفطراه (ثم قال) الرابع في الغدية أراد
 الغدية عن صوم أبيه وصلاته وهو فقير يعطى منوي من الخنطة فقيرا ثم يستوهبه
 ثم يعطيه هكذا الى ان يتم اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة والزكاة (وقال في
 الفن السادس من الفروق مانصه) كتاب الصوم تذر صوم يومين في يومه لا يلزمه
 الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمته والفرق امكان المجتئين فيها بنفسه وبالنائب
 بخلافه اه وقد نقلناه في الحج (ثم قال) ذاق في رمضان من الملح قليلا كفر ولو
 كثيرا الا لأن قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكهرا بابتلاع سمسمه من خارج لان
 مضغها لانها تتلاشى بالمضغ دون الابتلاع اه (وقال أيضا في الفن السادس
 من بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلاعادة وفي الصوم والاضحية
 أعادوا والفرق ان تدارك الحج متعذروا في غيره متيسر اه وقد نقلناه في
 كتاب الحج (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس من كتاب الاستحسان
 مانصه) وعن أبي يوسف صوم الستة يعني بعد رمضان مكروه الا اذا كان متفرقا لان
 النصارى زادوا على صومهم وهذا تشبه بهم وهذا أحسن ما سمعنا اه (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) عين الناذر مسكينا فله اعطاء غيره
 الا اذا لم يمين المندور كما لو قال لله على ان أطعم هذا المسكين شيئا فانه يتعين فلو عين
 مسكينا فله الاقتصار على واحد اه وقد نقلناه في كتاب الأيمان (وقال في
 كتاب الحج مانصه) أوصى الميت بالحج فشرع الوارث أو الوصي لم يجز ولو أوج الوصي أو
 الوارث بماله ليرجع ضم له الرجوع وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
 اه (وقال في كتاب القضاء) يقبل قول العدل في احد عشر موضعا الى ان قال وبرؤية
 رمضان عند الاعتلال اه (وقال فيه أيضا) القضاء الغنى لا يشترط فيه الدعوى
 والخصومة الى ان قال ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية
 ان يعلق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازعا في دخوله
 فتقوم البيضة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اه (وقال أيضا)

في كتاب القضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد المخلص الى ان قال وفيما
تجمع لله سبحانه وتعالى كرمضان اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل
الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق المرأة وعتيق الامة والوقف وهلال رمضان
وغيره الا هلال الفطر والاضحى اه (ثم قال) فيه أيضا تقبل الشهادة حسبة
بلاد دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف الى ان قال
وهلال رمضان اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق
فلا جواب لها فاللدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلاد دعوى جائزة في هذه
المواضع فالجفظ اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أنحر شهادته بلا عذر
يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتيق الامة وظاهر
ما في القنية انه في السكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة له
قال صاحب الاشياء

* (كتاب الحج) *

ضمنان الفعل يتعدد بتعدد الفاعل وضمنان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل
صيد تعدد المجزاء ولو حلالا ان في قتل صيد الحرم لا كضمنان حقوق العباد اه
وقد نقلناه في كتاب المجنسات وفي كتاب الغنم (ثم قال) جامع مراراً فعلية
لكل مرة دم الا ان يكون في مجاس واحد فعلية دم واحد لا يأكل من الهدايا
الا ثلاثة هدى المتعة والقران والتطوع الحج تطوعاً أفضل من الصدقة النافلة
يكرم الحج على الحمار بنساء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا كان الغالب السلامة على الطريق
فالحج فرض والا لا حج الفرض أولى من طاعة الوالدین بخلاف النفل اذا لم يكن
الاب مستغنياً لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم أظفاره
ولا يأخذ من شعر رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر به أخذ الفقيه اه وقد
نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج
ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله جازله التزوج اه وقد
نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الحجاج عن الميت اذا خط ما دفع اليه بماله يجوز
فان أخذ المأمور المسال فأتجربه وربح وجمع عن الميت قال لا يجزيه الحج خلافاً لـ

المحرم من لا يجوز له نكاحها على التأييد إلا الصبي والفاسق والمجنون اتفق المأمور
 بالحج الكل في الذهاب ورجوع من ماله ضمن المال يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولم يخبر أن كان تطوعا حج الغنى أفضل من حج الفقير
 لأن الفقير يؤدى الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة الفرض أفضل
 من فضيلة التطوع إذا جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنفل بعدهما كما في اليتيمة اه
 وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) المأمور بالحج له أن يؤخره عن السنة الأولى
 ثم يحج ولا يضمن كما في التارخانية ولو عين له هذه السنة لأن ذكرها للاستحسان
 لا للتقيد كما في الخانية والصحيح الوقوع عن الأمر والفاضل من النفقة للأمر ولو ارثه
 أن كان ميتا إلا أن يقول وكلتك لتهب الفضل من نفسك وتقبله لنفسك ولا وصى
 عند الإطلاق الحج بنفسه إلا إذا قال ادفع المال لمن يحج عني أو كان الوصى وارث
 الميت فيتوقف على إجازته ثم للمأمور الانفاق من مال الأمر إذا أقام ببلدة
 خمسة عشر يوما إلا إذا كان لا يقدر على الخروج قبل القافلة وإقامته بمكة بعد الحج
 إقامة معتادة كسفره وعزمه على الإقامة زيادة على المعتادة بطلت نفقته إلا إذا عزم
 بعده على الخروج فإنها تعود إلا إذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأمور عليه إلا إذا
 كان ممن لا يخدم نفسه وللمأمور خلط الدراهم مع الرفقة والأيديع وإن ضاع المال
 بمكة أو يقرب منها فانفق من مال نفسه رجع به وإن كان بغير قضاء للأذن دلالة
 المأمور إذا أمسك مؤونة الكراوىج ما شيا يضمن المال ادعى المأمور أنه منع عن الحج
 وقد أنفق في الرجوع لا يقبل إلا إذا كان أمرا ظاهرا يشهد على صدقة وإذا ادعى
 أنه حج وكذب فالقول له إلا إذا كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبل بيعة
 الوارث أنه كان يوم النحر بالكوفة إلا إذا برهنوا على إقراره أنه لم يحج اه وقد نقلناه
 في كتاب الشهادات (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الاعتصام قبله أو بعده وكل دم
 وجب على المأمور فهو في ماله الأدم الأحصاء في قول الإمام أوصى الميت بالحج
 ففبرع الوارث أو الوصى لم يحجز ولو أجاز الوصى أو الوارث بماله ليرجع صحيح وله الرجوع
 وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة وفي كتاب
 الصوم وكتاب الوصايا (ثم قال) ليس للمأمور بالحج الأمر بالحج ولو مرض إلا إذا قال له
 الأمر صنع ما شئت فله ذلك مطلقا يصح استئجار الحاسج عن الغير وله أجر مثله اه
 وقوله يصح صوابه لا يصح وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمأمور إذا

أمسك اليه من وجب بالبقية جازو يضمن ما خلف وإذا أنفق من ماله ومال الميت فانه
يضمن إلا إذا كان أكثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي للكراف وعامة
النفقة كذا في الخسائية والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي
المسائل المجموعة المهمة بكتاب الحج (قال المؤلف في القواعد الأولى لا ثواب إلا
بالنية مانعة) وأما الحج فهي شرط صحته أيضا فرضا كان أو نفلا والعبرة كذلك
ولا تكون السنة والمنذور كالفرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الا حجة الاسلام
كما لو نذر الاضحية والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية اهـ (وقال
في القواعد الأولى أيضا مانعه) قالوا واذا يا كاشفا يا اهـ وقد نقلنا بقيته
في كتاب الاضحية فراجع (ثم قال) بعد ذلك وأما الفهمان فهل يترتب في شيء
بجترد النية من غير فعل فقالوا في المحرم إذا لبس ثوبا ثم نزعها ومن قصده أن يعود إلى
لبسه لا يتعدا الجزاء وان قصده أن لا يعود إليه تعدد الجزاء بلبسه اهـ (ثم قال
في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في بحث تعيين المنوى) وان كان وقتها أي العبادة
مشكلا كوقت الحج يشبه المعيار بآثاره لا يصح في السنة الا حجة واحدة والظرف
باعتبار أن أفعاله لا تستغرق وقته فيصاف بمطلق النية نظرا إلى المعيارية وان نوى
نفلا وقع على نوى نظرا إلى الظرفية اهـ (ثم قال) هذا في الاداء وأما في القضاء فلا بد
من التعيين صلاة أو صوما أو حججا اهـ (ثم قال بعد ذلك في الرابع في صفة المنوى من
الفريضة والنافلة مانعه) وأما الحج فقد مناهه يصح بمطلق النية ولكن علاوه بما
يقضي أنه نوى في نفس الامر الفريضة قالوا لانه لا يتحمل المشاق الكثيرة الا لأجل
الفرض فاستنبط منه الحق ابن الممام انه لو كان الواقع انه لم ينف والفرض لم يجزئه لان
صرفه إلى الفرض حلاله عليه ع لا بالظاهر وودوحس جدا ولا بد فيه من نية
الفرض لانه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلا اهـ وفي هذه العبارة تأمل
يعلم من مراجعة شرحها (ثم قال بعد ذلك في بحث نية الاداء والقضاء مانعه) وأما الحج
فإنه ينبغي انه لا تشترط فيه نية التميز بين الاداء والقضاء اهـ (ثم قال في الخامس في بيان
الاخلاص مانعه) كالحاج اذا التجرف في طريق الحج لا ينقص أجره ذكره الزيلعي ظاهره
ان الحاج اذا خرج ناهرا فلا أجر له وصرحوا انه لو طاف طالبا غيره لا يجزئه ولو وقف
بعرفة طالبا غيره أجزأه والفرق ظاهر اهـ (ثم قال في السادس في بيان الجمع
بين عبادتين مانعه) بقي ما اذا كبرنا وبنا للتحريمة والركوع وما اذا طاف للفرض

والوداع اه (ثم قال) وأما التعدد في الحج فقال في فتح القدير من باب الاحرام
لوا حرم نذرا ونفلا كان نفلا أو فرضا وتطوعا كان تطوعا عندهما في الاصح ومن
باب اضافة الاحرام الى الاحرام أى وقال أيضا في فتح القدير في باب اضافة الاحرام
الى الاحرام لوا حرم بمحتسين . معاً أو على التعاقب لزمتاه عند أبى حنيفة وأبى يوسف
وعند محمد في المعية تلزمه احدهما وفي التعاقب الاولى فقط وإذا لزمتهما عندهما
ارتفعت احدهما باتفاقهما لكن اختلفا في وقت الرضا فعند أبى يوسف عقيب
صبر ورنه محرما بلا مهلة وعند أبى حنيفة إذا شرع في الاعمال وقيل إذا توجه
سائرا ونص في المبسوط على انه ظاهر الرواية وثمرة الخلاف تظاهر فيما إذا جنى قبل
الشروع فعليه دمان للعبادة على احرامين بدم واحد عند أبى يوسف ولو جامع قبل
الشروع فعليه دمان للجماع ودم ثالث للرفض فانه يرفض احدهما ويمضي
في الاخرى ويقضى أى يؤدي التي مضى فيها اوجبة وعمره مكان التي رفضها ولو قتل
مبدا فعليه قيمتان أو أحصر فدمان وعلى هذا الخلاف إذا أهل بمرة من معاً أو على
التعاقب بلا فصل اه (ثم قال في السابع في وقتها أى النية مانصة) وأما الحج
فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من
سوق الهدى ولا يمكن فيه القران والتأخر لانه لا يصح افعاله الا إذا تقدم الاحرام
وهو ركن فيه أو شرط على قولين اه (ثم قال في الثامن في بيان عدم اشتراطها
في البقاء مانصة) فالجواب ان المذهب المعتمد ان العبادة ذات الافعال يكتب في
بالنية في اولها ولا يحتاج اليها في كل فعل اكفاه ما نصحها بها عليها الا اذا نوى ببعض
الافعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طالبا للغريم لا يجوز له ولو وقف كذلك بعرفات
اجزأه وقد مناه والفرق ان الطواف عهد قربة مستقلة بخلاف الوقوف ووفق
الذي يلحق بينهما بغير فرق آخر وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام
فلا يحتاج الى تحديد النية والطواف يقع بعد التحليل وفي الاحرام من وجه فاشترط
فيه أصل النية لا تعيين الجهة وقالوا لو طاف بنية التطوع في أيام النحر وقع عن
الفرض ولو طاف بعدما حل النحر من منى ونوى التطوع اجزأه عن الصدر كما في فتح
القدير وهو مبني على ان نية العبادة تنصب على أركانها وأستبعد منه أن نية
التطوع في بعض الأركان لا تبطل اه (ثم قال) في الاصل الثاني من التاسع
وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصة ونقلوا في كتاب الحج

ان طالب التيسير لم يتفر الا في الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح السكندر
اه (ثم قال) وأما توقف شروع في الصلاة والأحرام على الذكر ولا تكفي النيابة
فلانه من الشرائط للشروع اه (ثم قال) في العاشرة في شروط النيابة الاول
الاسلام الى ان قال الثالث العلم بالمنوى فن جهل فرضية الصلاة لم تصح منه
كما قدمناه عن القنية الا في الحج فانهم صححوا الأحرام المبهمة لان عليا أحرم بما أحرم به
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصححه فان عين حجا أو عمرة ضح ان كان قبل
الشروع في الأفعال وان شرع تعينت عمرة اه (ثم قال في آخر القاعدة الثانية
الأمور بما قصد لها في تكميل في النيابة في النية مانصه) وفي الحج عن الغير الاعتبارانية
المأمور وليس هو من باب النيابة فيها لأن الأفعال انما صدرت من المأمور فبالاعتبار
نيته اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في الأصل بقاء ما كان
على ما كان مائة) أكل في آخر الليل وشك في طلوع الفجر صح صومه لان
الأصل بقاء الليل وكذا في الوقوف اه (وقال في قاعدة مائتة يثبت يمين لا يرتفع
الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) ولو شك في أركان الحج ذكر المخصص
أنه يتحرى كفا في الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدي ثانيا لا تكرار الركن والزيادة
عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التحري في باب الصلاة أحوط
كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج يبنى على الاقر في ظاهر الرواية اه (وقال في
القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات
وعبرها سبعة الى ان قال الثاني المرض ورخصه كثرة التيمم عند الخوف على نفسه الى
ان قال والامتناع في الحج وفي رمي الجمار واباحة محظورات الأحرام مع العدة اه (ثم
قال) السارس العمرو عموم بلوى الى ان قال ولم يجعل أي أبو حنيفة للحج الأركنين
النوعين وطراف الزيارة ولم يشترط الطهارة له ولا التبرؤ لم يجعل السبعة كلها أركاناً
بل الاكثر ولم يوجب العمرة في الهركل ذلك للتيسير على المؤمنين اه (ثم قال) ولدا
أسقط أبو حنيفة عن الأعمى الجمعة والحج وان وجد فائدا دفعاً للمشقة عنه اه (ثم قال)
وكان الصوم في السنة شهراً والحج في العمر مرة اه (ثم قال) واباحة التحلل من الحج
بالأحصار والعوات واباحة أبي يوسف رمي حشيش الحرم للحاج في الموسم تيسيراً
اه أي ومن العمرو عموم البلوى باباحة التحلل الخ (ثم قال) في آخر القاعدة
الذكورة وأما مشقة التي تنفك عنها العبادات عاليها فاعلى مراتب الاولى مشقة

عظيمة فادحة كمثقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي
موجبة للتخفيف ولذا اذا لم يكن للحج طريق الا من البحر وكان الغالب عدم
السلامة لم يجب اه (ثم قال) الثالثة متوسطة بين هاتين الى ان قال واعتبروا
في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل
انسان ما يصح معه بدنه وقالوا لا يكتفى بالعقبة في الراحة بل لابد من شق محل
أوراس زاملة اه (ثم قال) الفائدة الثالثة المشقة والمخرج انما يعتبران فيما
لا نص فيه وأمامع النص بخلافه فلا) ولذا قال أبو حنيفة ومحمد بحرمه رعي حشيش
الحرم وقطعه الا الاذخر وجوز أبو يوسف رعيه للعرج ورد عليه بما ذكرناه كما ذكره
الزبلي في جنائيات الاحرام اه (وقال في بحث اذا تعارض منسدان روعي
أعظمهما ضررا بارتكاب أحدهما مانصه) ولو اضطرا المحرم وعنده مية وصيد
أكلها دونه على المعتمد وفي البرازية لو كان الصيد مذبوحا فالصيد أولى وفاقا
ولو اضطرو وعنده صيد ومال الغير فالصيد أولى وكذلك الصيد أولى من لحم انسان
ومن محمد الصيد أولى من الخنزير اه (وقال في بحث دراء المفسد أولى من جلب
المصالح مانصه) وتخيل الشعر سنة في الطهارة ويكره للمحرم اه (قال في القاعدة
الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم المحلل مانصه) ومنها لو كان
بعض الشجرة في الحل وبعضها في المحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحل وبعضه
في المحرم والمقول في الثانية كما نقله الاسدي بحاجي أن الاعتبار لقوائمه لا لرأسه حتى لو
كان قائما في الحل ورأسه في المحرم فلا شيء يقتله ولا يشترط ان يكون جميع قوائمه
في المحرم حتى لو كان بضعا في المحرم والبعض في الحل وجب الجراء بقتله لتغليب
المحظر على الاباحة اه وقد نقلنا هذه في كتاب الصيد أيضا (ثم قال) وأما المنقول
في الاولى ففي الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها
ان يكون أصلها في المحرم والاغصان في الحل فعلى قاطع اغصانها القيمة والثاني
ان يكون أصلها في الحل واغصانها في المحرم فلا ضمان على القاطع في أصلها
واغصانها والثالث بعض أصلها في الحل وبعضه في المحرم فعلى القاطع الضمان
سواء كان الغصن من جانب الحل أو من جانب المحرم اه (ثم قال) ونخرج عن
هذه القاعدة مسائل الى ان قال الخامسة ان يكون المحرم مستهلكا فلو أكل المحرم
شيئا قد استهلك فيه الطيب فلا فدية وقد أوضحناه في شرح الكنز من جنائيات

الاحرام اه (ثم قال) وليس منه ايضا اذا نوى حجتين واحرم لهما معا فانا نقول
 بدخوله فيهما لئلا يكثر اختلافوا في وقت رخصه لاحدهما كما علم من باب اضافة
 الاحرام الى الاحرام اه (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث الثانية
 التابع بسقط المتبوع مانصه) ومنها من فاته الحج وتخلل بافعال العمرة
 لا يأتي بالرمي والمبيت لانهما تابعا للوقوف وقد سقط اه (ثم قال) ومما خرج
 عنها الاخرس يلزمه تحريك اللسان في تكبيرة الاحرام والتلبية على القول به اه
 وقد نقلنا بقية هذه في كتاب الصلاة (ثم قال) ومنها اجرام موسى اى في التحليل من
 الاحرام على رأس الاقرع فانه واجب على المختار اه (وقال في القاعدة الثامنة
 اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصوده ما دخل أحدهما في الآخر
 غالبا مانصه) ولو باشر الحرم فيمادون الفرج ولزمت شاة ثم جامع فقتضاها
 الاكتفاء بموجب الجماع ولم أره الا أن صرح بالاحكامنا ومنها الوقص المحرم اظفار
 يديه ورجليه في مجلس واحد فانه يجب عليه دم واحد اما قار واركان في مجلس
 فكذلك عند مجيء دونه على قوله ما يجب لكل يدم ولكل رجل دم اذا وجد ذلك في
 مجلس حتى يجب عليه أربعة دماء اذا وجد في كل مجلس قلم يد أو رجل فجعلناها
 جنابة واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فاذا اتحد المجلس يعتبر المني وادا
 اختلف يعتبر جنابات لكونها اعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة
 بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة الا أن مشايخنا قالوا في الجماع بعد الوقوف في
 المرة الاولى عليه بدنة وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الخاية فان
 جامعها مرة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بمرة ولم يقصد به رفض المحبة
 الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ولو نوى بالجماع
 الثاني رفض المحبة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اه (ثم قال) ولو طاف القادم
 عن فرض أو نذر دخل فيه طواف القدوم بخلاف ما لو طاف للافاضة لا يدخل فيه
 طواف الوداع لان كلامهما مقصود ومقصودهما مختلف ولو دخل المسجد المحرام
 فصلى مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف الجنس ولو صلى في روضة
 عقب طواف ينبغي ان لا تكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لان
 ركعتي الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد اه وقد
 نقلنا هذه في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعددا الجابر

بخلاف الجابر في الاحرام فانه يتعدد بتعدد الجناية اذا اختلف جنسها لان المقصود
 بسجود السجود رغم أنف الشيطان وقد حصل بالسجودتين آخر الصلاة والمقصود من
 الثاني جبره تلك الحرمة فلكل جبر فاختلاف المقصود اهـ وقد نقلنا هذه ايضا في
 كتاب الصلاة (ثم قال) ولو قتل المحرم صيدا في المحرم فعليه جزاء واحد للاحرام
 لكونه أقوى ولو لبس المحرم ثوبا مطيبا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال
 الزيلعي في قول الكنز أو خضب رأسه بخناء هذا اذا كان مائعا وان كان ملبدا
 فعليه دمان دم لطيب ودم لتغطية الرأس اهـ ويتعدد المجزاء على القارن فيما
 على المفردة دم لكونه محرما باحرامين عندنا وقولهم الا ان يتجاوزا لميقات غير محرم
 استثناه منقطع لانه حالة المجزاء لم يكن قارنا اهـ (قال في القاعدة الحادية عشر
 السؤال معاد في الجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال
 امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثل الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار
 فقال زيد نعم كان حائضا بلكه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال ولو قال اجزت
 ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شيء ولو قال اجزت ذلك على ان دخلت الدار
 أو الزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الخ اهـ وقد نقلنا
 هذه العبارة في الطلاق أيضا (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين
 خطاه ما نصه) وقالوا لو استناب المريض في حج الغرض ظاهرا انه لا يعيش ثم صبح أداه
 بنفسه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كراه ما نصه)
 ومنها ذلك اذا قال أحرمت بنصف نسك كان محرما ولم أره الا أن صريحا اهـ
 (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشروا المنسبب أضيف الحكم الى
 المباشر ما نصه) وخرج عنهما مسائل الى ان قال الرابعة دل محرم حلالا على صيد
 فقتله وجب المجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الاثم بخلاف الدال على صيد
 المحرم فانها لا توجب شيئا لبقاء أمنه بالمد كان به مداه اهـ (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناس ما نصه) فنسي صلاة أو صوما أو حجبا أو زكاة أو كفارة أو نذرا
 وجب قضاؤه بخلاف وكذا لو وقف بغير عرفة غلطا يجب القضاء اتفاقا اهـ وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في
 الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق وكذا في محظورات الاحرام اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الايمان أيضا (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) وانفقوا على

وجوب العشر والخراج في أرضه الى ان قال وعلى بطالار عباداته بفعل ما يعسدها
 من نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن
 لا دم عليه في فعل محض حرامه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) ويصح
 وقوفه بعرفات كالمعمي عليه لعدم اشتراط النية فيه اه (وقال في أحكام العبيد
 مانصه) لا جمعة عليه الى ان قال ولا حج ولا عمرة اه (ثم قال) ولا أضحية ولا هدي عليه
 اه ونذلهما في كتاب الأضحية (ثم قال) ولا يصوم غير فرض الا باذن السيد الى ان
 قال والحج والعمرة اه (ثم قال) ولا يتحمل عنه مولاه ومؤونة الادم الاحصار عن
 احرام مأذون فيه اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) هو كالصبر الا في مسائل
 منها لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جمعة ولا حج وان وجد قائدا اه (وقال في بحث
 النساء كالمستدقق في بعض المسائل مانصه) الثالثة لو كانت محرمة بفجاعتها
 زوجها وهي نائمة فعليها الكهارة الرابعة المحرم اذا نام وجاء رجل وحلق رأسه
 وجب الجزاء عليه الخامسة المحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه الجزاء
 السادسة اذا نام المحرم على بغير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج اه (وقال في
 أحكام الخنثى مانصه) ويا بس اباس المرأة في الاحرام اه (وقال في أحكام الاثنى
 مانصه) ولا تسافر الا بزوج أو محرم ولا يجب الحج عليها الا باحدهما ولا تاتي جهررا
 ولا تنزع الخيط ولا تكشف رأسها ولا تسي بين الميادين الا خضرين ولا تتخلق وانما
 تقصر ولا ترمل والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تخطب مطلقا وتقف في
 حاشية الموقف لا عند الصخرات وتكون قاعدة وهو راكب وتلبس في احرامها
 المخفين وتترك ما واف الصدر لعذر الحيض وتؤخر طواف الزيارة لعذر الحيض اه
 (ثم قال) وتقدم على الرجال في الحضانة والنفقة على الولد الصغير وفي النفقة من
 مزدلفة الى منى اه (ثم قال) وتؤخر في جماعة الرجال والموقف اه (وقال في أحكام
 المحارم مانصه) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها كراهة حجه بدون اذن من
 كرهه من أبويه ان احتاج لخدمته اه وقد نقلناهما في المحظر (وقال في أحكام
 غيبوبة الحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل وتحريم الصلاة والسجود
 والخطبة والطواف اه وقد نقلنا تمامه في كتاب الطهارة (ثم قال) وفساد
 الاعتكاف والحج قبل الوقوف والعمرة قبل طواف الاكثر وجوب المضي في
 فاسدهما وقضاؤهما وجوب الدم اه (ثم قال) فوائده الى ان قال الثالثة

الوطء في الدبر كالوطء في القبل الى ان قال وبفسد الحج به قبل الوقوف على قوله ما
واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كما في فتح القدير اه (ثم قال)
العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواعيه الا في الحيض والتغاس والصوم لمن أمن فيحرم
في الاعتكاف والاحرام مطلقا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (وقال
في أحكام الاشارة مانصه) وان لم يكن معتق للسان لم تعتبر اشارة مطلقا
الا في أربع الى أن قال ويزاد أيضا الاشارة من محرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على
المشير اه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
وما لا يمنع مانصه) السادس الحج بمنعه اتفاقا اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة
المعسر وما لا يثبت مانصه) وصدقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك المال
وكذا الحج بخلاف ما اذا كان معسرا وقت الوجوب أي وجوب الفطرة وجوب
الحج ثم أيسر بعده فانهما لا يجبان وما يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين
الغني والفقير بجزاء المصيد وقديته المخلق واللباس والطيب لعذر وكفارة اليمين
وما يكون الصوم مشروطا باعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار
وكفارة القتل ودم القمق والقران في فرق فيه بينهما فلا اعتبار لا عساره وقت
التكفير بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم والجناسيات والطلاق وكتاب
الايمان (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها باب الحج فثمن المثل للزاد
والراحلة والمساء القدر اللائق به كما في فتح القدير اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد
المتلف في المحرم أو الاحرام ففي السكنى في الثاني بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب
موضع اليه ولم يذكرا الزمان والظاهر فيه ما يوم قتله كما في المتلف اه وقد نقلناه
في كتاب الغصب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام السفر حرمة على
المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومن ثم كان وجود أحدهما شرط الوجوب
الحج عليها واختلفوا في وجوب نفقته عليها اذا امتنع المحرم الابهار المعتمد الوجوب
عليها بناء على انه شرط وجوب الاداء ويستثنى من حرمة خروجها الا بأحدهما
هجرتها من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه الا برضى أبويه
الا في الحج اذا استغنيا عنه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب المحظر (ثم قال) ويختص
ركوب البحر بأحكام منها سقوما الحج اذا غلب الهلاك اه وقد نقلناه في المحظر
(ثم قال في بحث القول في أحكام المحرم مانصه) لا يدخله أحد الا محرما وتكره

المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبهما خارجهما والتجاء إليه اه وقد نقلناه
 في كتاب الجنائيات (ثم قال) ويحرم التعرض لصيده ويجب الجزاء بقتله ويحرم
 قطع شجره ورعى حشيشه الا الاذن ويسن الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات
 وحسناته كسبائاته ويؤاخذه فيه بالهم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه
 ولا تمتع ولا قران لمكي وتختص الهدايا به وبكره انجاسه وبراءه وهو مساو
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة
 وفي كتاب الجنائيات (ثم قال) ولا حرم للمدينة عندنا فلا تثبت فيه هذه الاحكام
 الا استئمان الغسل لدخولها وكراهة المجاورة بها اه (وقال في بحث ما افترق فيه
 التمتع والقران) يتحلل من الهرة بعد الفراغ منها ان لم يسق الهدي بخلافه يحرم
 بالهرة وحدها من الميقات ويأتي بأفعاله ما يحرم بالهجرة من المحرم بخلاف القارن
 فانه يحرم به ما مع ما من الميقات اه (وقال في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أتى
 بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات
 أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف عورته في الخلاء
 زائدا على القدر المحتاج إليه هل يأتى على الجميع أم لا اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق وفي المحظر (وقال في آخر فن الفروق والجمع مانصه) فائدة اذا ما جمع
 المحققان قدم حق العبد لا احتياجه على حق الله تعالى لغناهما باذنه الا فيما اذا حرم
 وفي ملكه صيد وجب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع
 بينهم لا الترجيح ولهذا يرسله على وجه لا يضيع اه (وقال في فن الاغار مانصه)
 الحج أي قارن لادم عليه فقل من أحرم بهما قبل وقته ثم أتى بأفعاله ما في وقته
 أي فقبر يلزمه الاستقراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استهلكه
 أي آفاقى جاوز الميقات بالإحرام ولادم عليه فقل من لم يقم بدخول مكة أو من
 جاوز أول المواقيت اه (وقال في فن الحبل مانصه) الخامس في الحج اذا أراد
 الا آفاقى دخول مكة بغير إحرام من الميقات قصد مكانا آخر داخل الميقات كبستان
 بنى عامر اذا أراد أن يكون لبنته محرم في السفر يزوجه من عبده بعلمها فقط اه
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الصوم مانصه) نذر صوم يومين في يوم
 لا يلزمه الا واحد ولو نذر حجتين في سنة لزمتهما والفرق امكان الحجتين في سنة نفه
 وبالنائب بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال أيضا في الفن السادس

مانعه) كتاب الحج لورعي بالبعرجاز وبالجواهر لا لأن في الأول استخذه فابا الشيطان
وفي الثاني اعزازه لودل المحرم على قتل صيد لزمه المجزاء ولودل على قتل مسلم لا
والفرق أن الأول محظور احرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت
الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر
وفي غيره متيسر اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي كتاب الاضحية (ثم قال)
أعتق العبد بعد حجه بعبد حجة الاسلام ولو استغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد
السبب في حق الفقير دون العبد والصبي كالعبد والاعمى والزمن والمرأة بلا محرم
كالفقير اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق من كتاب
الاضحية مانعه) ضحوا ثم تبين بالبرهان أن هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
الاضحية ولو وقفوا فشهدوا أنه العاشر لا قبل والفرق أن التدارك ممكن
في الاضحية دون الحج اهـ وقد نقلناه في كتاب الاضحية (وقال المؤلف في الفن
الثاني في كتاب الصوم من بحث النذر مانعه) فلو نذر حجة الاسلام لم تلزمه الا حجة
واحدة اهـ (وقال في كتاب الاكرام) أكره المحرم على قتل صيد فابي حتى قتل كان
مأجورا اهـ (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا
ولاية الا في مسائل الى أن قال ومنها اكرام رفيقه لا غنائه اهـ (قال صاحب الاشباه)

*** (كتاب النكاح أي والرضاع والنسب) ***

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتياطاً أصحابنا
في الفروج الا في مسألة ما اذا كانت المجارية بين شريكين فاذ هي كل الخوف
عليها من شريكه ومطلب الوضع عند عدل لا يحسب الي ذلك وانما تكون عند كل
يوماً حشمة للملاك كذا في كراهية المعراج اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم
قال) ما ثبت بمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل الاولى ولاية
النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل الثانية القصاص
الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال الامام لا وارث الكبير استيفاء
قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان الحاضر لا يملكه في غيبة الآخر
اتفاقاً لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة بإزالة الضرر العام عن طريق المسلمين
يثبت لكل من له حق المرور على الكمال اهـ وقد نقلناه في المجنات (ثم قال)

والضابط ان الحق ان كان مما لا يتجزى فانه يثبت لكل على السكال فالاستخدام
 في المملوك مما يتجزى اه وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) ليس لنا عبادة
 شرعت من عهد آدم عليه الصلاة والسلام الى الآن ثم تستقر في الجنة الا الايمان
 والنكاح المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهر إن زوج عبده من أمته
 ولا ضمان عليه باتلاف مال سيده اه وقد نقلناه في الغصب (ثم قال) ولو قتل
 العبد سيده وله أبنان فعنى أحدهما سقط القصاص ولم يجب شي لغير العاني عند
 الامام اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) الفرق ثلاثة عشر سبعة منها
 تحتاج للقضاء وستة لا فالاول الفرقة بالجب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاة
 وبنقصان المهر وبإباء الزوج عن الاسلام وباللعان والثاني الفرقة بخيار العتق
 وبالإيلاء وبالردة وبتيابن الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبه وفي النكاح الفساد
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم يصح فيه الاقالة ولا ينفسخ بالبحود الا في
 مسألين فيقبله بعده ردة أحدهما وملك أحدهما الآخر اه وقد نقلنا هذا
 وما قبله من الفرق في كتاب الطلاق (ثم قال) يكمل المهر بأربعة بالدخول
 وبالمخلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه سابقاً وبموت أحدهما للزوج أن
 يضرب زوجته على أربع وما بعناها على ترك الزينة بعد طليها وعلى عدم اجابتها
 الى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفاس وعلى خروجها من منزله بغير اذنه بغير
 حق وعلى ترك الصلاة في رواية وقد بينا في شرح الكنز قولهم وما كان بعناها لما أن
 تخرج بغير اذنه قبل إيفاء المجل مطلقاً وبعد اه اذا كان لها حق أو عليها أ وكانت
 قابلة أو غسالة أو زيارة أبيها في كل جمعة مرة وزيارة المحارم كل سنة وفيما عدا
 ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولو باذنه ولو نرجت باذنه كانا
 عاصيين واختلفوا في خروجها الى الحمام والمعمد الجواز بشرط عدم التزين
 والتطيب ينعقد النكاح بما أفاد ملك العين للعسل الا في لفظ المتعة
 فانه يفيد ملك العين كافي هبة الخانية لوقال متعتك بهذا الثوب كان هبة
 مع ان النكاح لا ينعقد به اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 الوطاء في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسألين تزوج صبي امرأة مكلفة
 بغير اذن وليه ثم دخل بها طوعاً فلا حد ولا مهر كافي الخانية ولو وطأ البائع المبيعة
 قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل البكارة والا فلا كافي بيوع

الولو الجبة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الحدود (ثم قال) لا يجوز للمرأة
 قطع شعرها ولو باذن الزوج ولا يحل لها وصل شعر غيرها بشعرها اه وقد
 نقلناه في الحظر (ثم قال) تزوجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر لان
 العذرة تذهب باشيء فاجلسن الفتن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكملها بالنكاح
 في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا ينعقد النكاح تزوج امرأة وخاف ان تزوج أخرى
 لا يعدل لا يسهه ذلك وان علم انه يعدل بينهن ما في القسم والنفقة وجعل لكل
 واحدة مسكنا واحدا جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليها وفي
 زماننا ومكاننا ينظر الى مجمل مهر مثلهام من مثله وأما نصف المسمى فلا يعتد به لانه
 قديمه رخصه بين ألف دينار ولا يجعل الا أقل من ألف ثم ان شرط لها شيئا معلوما من
 المهر مجعلا فافاها ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشروط عادة نحو الخف والمكعب
 وديباج اللقافة ودرهم السكر على ما هو عرف سمرقند وان شرطوا ان لا يدفع
 شيئا من ذلك لا يجب وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء
 لثماهم من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المسكوت عنه بالمشروط كذا في الملتقط
 الفقير لا يكون كفو الغنية كبيرة كانت الغنية أو صغيرة الا ان يكون عالما
 أو شريفا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضاها فالقول
 لها الا اذا طاعت في الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهربت ولا
 يدري لا يلزم الزوج طالعها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات
 والغصب والكفالة (ثم قال) لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت
 مراقة تطلب ذلك منه أيضا يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من
 بيته الى ان يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات
 وفي الغصب (ثم قال) اختلاف في الهبة والفساد فالقول لمدعي الهبة كذا في الخانية
 الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها الا اقرار بمهرها وقوله خذى هذا من
 نفقة عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 وقولها أعطني مهري اقرار بالنكاح كذا في اقرار اليتيمة يجوز خلقه بالنكاح عن
 الصداق والنكاح بأقل من مهر المثل الا في صغيرة زوجها غير الاب والجد
 ومحجورة وموطة عينته النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبنوا
 عليه ان يجوز له لا يكون فسخا قلت يقبله بعده في ردة أحدهما كما كتبنا في الشرح

وأما طرق الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كما في الشرح اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل
 المجموعة المحقة بكتاب النكاح (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية
 مانصه) وأما النكاح فقالوا انه اقرب العبادات حتى ان الاشتغال به افضل من
 التغلب لمحض العبادات وهو عند الاعتدال سنة مؤكدة على الصحيح فيحتاج الى
 النية ليحصل الثواب وهو ان يقصد اعفاف نفسه وتخصيها وحصول ولد وفسرنا
 الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكنز ولم تكن فيه شرط صحته حتى قالوا يصح
 النكاح مع الهزل لكن قالوا لو عقد بلفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف والفتوى
 على صحته علم اليهود اولا كما في البرازية وعلى هذا اثر القرب لا بد فيها من النية
 بمعنى توقف حصول الثواب على قصد القرب بها الى الله تعالى من نشر العلم تعليمها
 وافتاء وتصنيف اهـ (وقال في القاعدة الثالثة البقية لا يزول بالشك في بحث
 الاصل بقضاء ما كان على ما كان مانصه) ولو اختلف الزوجان في التمسكين من الوطء
 فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت والرد فالقول له لان
 الاصل عدم الرضا اهـ وقد نقلنا تمام هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجعها
 (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) ومنها لو ادخلت المرأة حيلة تديها في فم
 الرضيع ولا تدري ادخل اللبن في حلقه أم لا يحرم النكاح لان في المانع شكا
 كذا في الولو الجمية وسيأتي تمامه في قاعده ان الاصل في الابضاع التحريم اهـ
 (وقال) في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار شرح
 اصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحذور وأبج للضرورة اهـ فادانها في
 المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحري في الفروج وفي كافي المحاكم
 الشهيد من باب التحري ولو ان له رجلا له أربع جوارى اعتق واحدة منهن بعينها ثم
 نسيها فلم يدركهن اعتق لم يسهه ان يتحرى للوطء ولا للبيع ولا يسه المحاكم ان
 يخلى بينه وبينهن حتى يبين المعتقدة من غيرها وكذلك اذا طلق احدى نسائه
 بعينها ثلاثا ثم نسيها وكذلك ان ميز كل من الا واحدة لم يسهه ان يقربها حتى يعلم انها
 غير المطلقه وكذلك بمنعه الفاضى عنها حتى يخبر أنها غير المطلقه فان أخبر بذلك
 استخلفه البتة انه ما طلق هذه بعينها ثلاثا ثم خلى بينهما فان كان حلف وهو جاهل
 بها فلا ينبغي له ان يقربها حتى يعلم أنها غير المطلقه وان باع في المسألة الاولى ثلاثا

من الجوارى فحكم الحاكم بان أجازيهم من وكان ذلك من رأيه وجعل الباقية هي
المعتقة ثم رجع اليه بعض من باع بشراء أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يطأها لأن
القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يطأ شيئا منهن بالملك إلا أن يتزوجها فحينئذ
لا بأس لانها زوجته أو أمته ولا يجوز التحريم في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز
للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة اهـ وقد قلنا ببقية هذه العبارة في كتاب
المتق فراجعهم (ثم قال) وخرج عن هذا الأصل مسألة في فتاوى قاضيان أن صبية
أرضعها قوم كثير من أهل القرية أقلهم أو أكثرهم ولا يدري من أرضعها وأراد
واحد من أهل تلك القرية أن يتزوجها قال أبو القاسم الصغار إذا لم تظهر له علامة
ولا يشهد له بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كيلا ينسد باب النكاح
فلو احتاطت الرضعة بنسبهم لم أره إلا أن ثم رأيت في السكافي للحاكم
الشهيد ما يفيد المحل واقطعه ولو أن قوما كان لكل واحد منهم جارية فاعتق
أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلكل واحد منهم أن يطأ جاريته حتى يعلم أنها
المعتقة بعينها وإن كان أكبر رأى أحدهم أنه هو الذي اعتق فأحب إلى أن
لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه رجل واحد قد
علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقة ولو اشتراه
الواحدة حل له وطئهن فإن فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شيء منهن ولا
يبعها حتى يعلم المعتقة منهن اهـ وقد قلنا في كتاب العتق (ثم قال) ثم اعلم أن هذه
القاعدة إنما هي فيما إذا كان في المرأة سبب محقق للعمرة فلو كان في المحرمة
شك لم يعتبر ولذا قالوا لو أدخلت المرأة حيلة فديها في فم رضيعته ووقع الشك في وصول
اللبن إلى جوفها لم تحرم لأن في المسامحة شك كما في الولو المجببة وفي القنية امرأة كانت
تعطي صبية فديها واشتهر ذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في فدي لبن حين ألقيتها
فدي ولا يعلم ذلك إلا من جهة حاجز لا ينهان يتزوج بهذه الصبية اهـ وفي الخاتبة صغير
وصغيرة بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا
إذا لم يخبر بذلك أحدهما أخبر عدل ثقة أخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وإن
كان المخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوط أن يفارقها اهـ (ثم قال) ولما
كان الأولى الاحتياط في الفروج قال في المضمرات إذا عقدت على أمته متزها عن

وطئها حراما على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال ان تكون حرة أو معتقة
الغير أو محلوفا عليها بعتقها وقد حث الخالف وكثيرا ما يقع لاسيما اذا
تداولتها الايدي اه فساو قمع لبعض الشافعية من أن وطئ السراري الملاقى
يجلبن اليوم من الروم والهند والترك حرام الا أن ينتصب في المغانم من جهة الامام
من يحسن قسمتها فيقسمها من غير حيف ولا ظلم أو تحصل قسمته من محكم أو تزوج بعد
العتق باذن القاضي والمعتق والاحتياط اجتنابهم مملوكات وحرائر اه تورع
لاحكم لازم فان المجارية المجهولة الحال المرجوع فيها الى صاحب البدان كانت
صغيرة والى اقرارها ان كانت كبيرة وان علم حالها فلا شك اه (وقال) في
قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح
للوطء وعليه حمل قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبؤكم من النساء فحرمت مزنية
الاب كحليته ولذا الوقضى شافعي بحملها المينة في ذلك مخالفة الكتاب بخلاف القضاء بحمل
مسوسته والفرق في ظاهره شرحنا وحرمة المعتق ودعاها بلاوطء بالاجماع ولو قال
لامته أو منكوحته ان نكحتك فعلى الوطء فلو عقد على الامة بعد اعتاقها أو على
الزوجة بعد ابايتها لم يحنث كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
وكتاب العتق (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تحجب التيسير مانصه) ومنه اباحة
النظر للطبيب وللشاهد وعند الخطبة وللسيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما
في اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر
كل خاطب فناسب التيسير فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع بهم قبل
الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف
البيع اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الشهادة وكتاب البيوع وكتاب المحظر (ثم
قال) ومن هنا وسع فيه أبو حنيفة فجوزه بلاولي ومن غير اشتراط عدالة الشهود ولم
يفسد بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينعقد بما يفيد
ملك العين للحال وصححه بحضور ابني العاقلين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد
الهمو وبعبارة النساء وجوز شهادتهن فيه فانه قد بحضرة رجل وامرأتين كل ذلك
دفع المشقة الزنا وما يترتب عليه ومن هنا قيل عجبت لمحنفي كيف يرني ومنه
اباحة أربعة نسوة فلم يقتصر على واحدة تيسيرا على الرجل وعلى النساء أيضا
لأن أكثرهن ولم يزد على أربع لاسافيه من المشقة على الزوجين في القسم وغيره اه

(ثم قال في آخر القاعدة المذكورة مانصه) تنبيه مطلق المرض وان لم يضران كان
بالزوج مانع من صحة خلوته بها بخلاف مرضها اه (وقال في الثانية ما أبيع الضرورة
يتقدر بقدرها مانصه) وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر
من واحدة لاندفاع الحاجة بها اه ولم أره لما شيخنا اه (قال في الثالثة الضرر
لا يزال بالضرر مانصه) ولا يجبر السيد على تزويج أمته أو عبده وان تضررا اه
(وقال في فصل تغارض العرف مع الشرع مانصه) الثالثة حلف لا ينكح فلانة
يبحث بالعرف قد لانه النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف
لا ينكح زوجته فانه لاوطء اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) وهذا
فرعان مخرجان لم أرهما الا في مريحي الى أن قال الثاني حلف لا يوطء لا يثبت بوطء
الدبر اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (قال في المبحث الثالث العادة المأثرة هل تنزل
منزلة الشرط مانصه) ونما يفرع على ان المعروف كالشرط لوجهه في الاب بنية
جهازا ودفعه لما ثم ادعى انه عارية ولا يثبت فيه اختلاف المشايخ والمختار للفتوى
انه ان كان العرف مستمرا أن الاب يدفع ذلك الجهازا ملكا لعارية لم يقبل قوله
وان كان العرف مشتملا كقول للاب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال
قاضي خان وعندى أن الاب ان كان من كرام الناس وأشرفهم لم يقبل قوله وان
كان من أوساط الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للخصاص ان
القول للزوج بعدم موته وعلى الاب البيينة لان الظاهر شاهد للزوج كن دفع ثوبا
الى قصارية نصره ولم يذكرا لاجرفانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى
كل قول فالمنظور اليه العرف فالقول المفتى به نظر الى عرف بلده اه وقاضي خان
نظر الى حال الاب للعرف وما في الكبرى نظر الى مطلق العرف ان الاب انما يجوز
ملك اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام
الحلال مانصه) ومن ثم قال عثمان رضى الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين
الاختين بملك اليمين أحلتهم آية وحرمتهم آية فالتحريم أحب اليها اه (ثم قال)
ومنها الواشنة محرمه باجنبيات محصورات لم تحصل كما قدمناه في قاعدة الاصل
في الابضاع التحريم اه (ثم قال) ومن صورها ما لو أسلم على أكثر من أربع
فانه يحرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد والشافعي وأما
الشيخان فقولان النكاح قال في الجمع في فصل نكاح الكافر ولو أسلم ونكحته

خمس أو أحسان أو أم وبنت بطل النكاح فان رتب فالأخروخير في اختياره
 أربعاء مطلقاً أو إحدى الاختين والبنت اه (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة
 مسائل الأولى من أحد أبويه كتابي والآخري مجوسي فانه يحل نكاحه ودبيحته ويجعل
 كتابيا وهي تقتضي أن يجعل مجوساً أبويه قال الشافعي ولو كان الكتابي الأب
 في الاظهر عنده تغليباً بحسب التحريم لكن أصحابنا تركوا ذلك نظراً للصغير فان
 المجوسي شر من الكتابي فلا يجعل الولد تابعاً له اه وقد نقلنا صدر هذه العبارة
 في كتاب الذبائح (ثم قال) السابعة لو اختلط لبن المرأة بماء أو بدواء أو بلبن شاة
 فالعبر الغالب وثبتت المحرمة اذا استويا احتياطاً كما في الغاية واختلاف فيما
 اذا اختلط لبن امرأة بلبن أخرى والصحيح ثبوت المحرمة منهما من غير اعتبار الغلبة
 كما بيناه في الرضاع اه (ثم قال تمة) يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
 حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا لوجع بين من
 تحل ومن لا تحل كمحرمة ومجوسية ووثنية أو حليلة ومنكروحة أو معتدة ومحرمة صح
 نكاح المحلل اتفاقاً وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام المسمى من المهر
 وعنده وهي في الهداية وليس منه ما اذا جمع بين خمس أو اختين في عقد فانه يبطل
 في الكل لان المحرم المجمع لا احدها من أو أحدهما فقط وكذا لو تزوج أمة وحره
 معاً في عقد بطل فيهما ومنها المهر فاذا سمى ما يحل وما لا يحل كأن تزوجها على عشرة
 دراهم ودين من خمر كان لها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع فكالمهر ففيم اغلب
 المحلل على المحرام لما ان اشتراطه بمنزلة الشرط الفاسد وهما لا يبطلان به وأما اذا
 زوج الولي الصغير بأكثر من مهر المثل فان كان أباً أو جداً صح عليه والافسد
 النكاح وقيل يصح بمهر المثل اه وقد نقلنا بعض هذه العبارة أعني قوله ومنها
 المهر ومنها الخلع في كتاب الطلاق أيضاً (وقال في القساعة الرابعة التابع تابع
 في بحث يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها مانصه) ومنه فضولي وزوجه امرأة
 برضاها تم الزوج وكه بعده يزوجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينتقض ولو لم ينقضه
 قولاً ولكن زوجه أياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اه وقد نقلناها في كتاب
 الوكالة أيضاً (وقال في آخر بحث تصرف القاضى فيما له فعليه في أموال اليتامى
 والتركات والوقف مقيداً بالمصلحة فان لم يكن مبنياً عليها لم يصح مانصه) وفي الملتقط
 القاضى اذا زوج الصغيرة من غير كفؤ لم يحز اه فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة اه

(وقال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد ما نصه) ومن فروع القاعدة
لوطاوعته حرمة على الزنا فلا مهر لها كما في الخانية ولو كان الواطئ صبيًا فلا حد ولا مهر
وهذا مما يقال لنا ووطءه خلا عن العقر والعقر بخلاف ما إذا طأ وعته أمة لكون المهر
حق السيد اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (قال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع
أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غايًا ما نصه)
ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فإن كان شبهة ملك لم يجب إلا مهر واحد لأن الثاني
صادف ملكه وإن كانت شبهة اشتباه وجب لكل طء مهر لأن كل طء صادف
ملك الغير فالأول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسدا ومن الثاني
وطء أحد الشريكين التجارية المشتركة ولو وطء مكاتبه مشتركة مرارا اتحد
في نصيبه لها وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا يتعد في التجارية المستهتة
كذا في الظهيرية اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا وفي كتاب العتق
أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فإن كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة
فعليهما الحد ولا شيء في الإفضاء رضاها به ولا مهر لها الوجوب الحدان وقد نقلنا
بقية ذلك في كتاب الحدود فراجع اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب إلى
ساكت قول مانعه) ولو سككت عن وطء أمته أي بشبهة أو عقد فاسد
كما في شرحها لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذًا من سكوته عند اتلاف
ماله اه وقد نقلناهما في كتاب الجنائيات أيضا وكتاب الغصب (ثم قال)
ولو رأى قننه يتزوج فسكت ولم ينهه لا يصير أذنا له في النكاح ولو تزوجت
غيره فكفو فسكت الولي عن مطالبة التفريق فليس برضا وإن طال ذلك
وكذا سكوت امرأة عنين ليس برضا ولو أقامت معه سنين وهي في جامع الفصولين
اه وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة
يكون السكوت فيها رضا كالنطق الأولى سكوت البكر عند استئثار ولها قبل
التزوج ويجوز بعده الثمانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها إذا بلغت بكرًا
الرابعة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها فسكت حدث اه ونقلنا هذه في كتاب
الایمان أيضا (ثم قال) الثالثة والعشرون سكوت البكر عند إخبار بتزويج
الولي على هذا الخلاف اه أي فهو رضا إن كان المخبر عدلًا عند الإمام وعندهما
رضا مطلقًا ولو فاسقًا اه من الشرح (ثم قال) وزدت ثلاثًا اثنين من القنية الأولى

دفعتم لتجهيزها بالبتهاشياء من امة الاب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية
 انفقتم الام في جهازها ما هو معتاد فسكت الاب لم تغضن الام اه (وقال في
 القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضي
 لا يزوج اليتيم واليتيمة الا عند عدم ولي لهما في النكاح ولو ذارحم محرم أو أمّا
 أو معتقاه (ثم قال ضابط) الولي قد يكون وليا في المال والنكاح وهو الاب
 والمجدد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام
 وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي فظاهر كلام المشايخ انها مراتب
 الاولى ولاية الاب والمجدد وهي وصف ذاتي لهما ونقل ابن السبكي الاجماع على
 انها مألوفة عزلا انفسهم لم ينزلوا اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النجور والاذن أيضا وفي كتاب
 الوصايا (وقال في القواعد السابعة عشر لا عبرة بالنظر اليه في خطاه ما نصه) وينبغي
 انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير محل فتمين انها محل أو عكسه ان يكون الاعتبار
 لما في نفس الامراه (وقال في الف الف الثالث في أحكام النامى ما نصه) والثالث
 الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
 وجهل الامة بالاعتاق وجهل البكر بنكاح الولي اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
 الشفعة (ثم قال) وقالوا لم تعلم الامة بان لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم
 الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) وقالوا ان الجهل
 معتبر عندنا لدفع الفساد فلا ضمان على الكبيرة لوجهات أن الارض مفسدة كما في
 الهداية اه (ثم قال) ولو باع ملك أبيه ولم يعلم بعونه ثم علم جازاه (ثم قال) ومقتضى
 بيع الوارث انه لو زوج اماء أبيه ثم بان ميتا فغداه وقد نقلناه تمام ذلك في كتاب
 البيوع (ثم قال) وفي وكالة المنية أمر رجلا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف
 درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال المأمور بعث الغلام فقال أجزت جاز البيع وكذا
 في النكاح وان قال قد أجزت ما أمرتك به لم يجزاه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 أيضا (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) واتفقوا على وجوب العشر والخراج في
 أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله وقرباته كالبايع اه وقد نقلناه بعضه
 في كتاب المجاهد (ثم قال) وليس هو من أهل الولايات فلا يليه الا نكاح اه (ثم قال)
 وتمنع الصبية المطلقة والمتوفى عنها زوجها من التزويج الى انقضاء العدة ولا نقول
 بوجوبها عليها على المعتداه (ثم قال) وثبتت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان ممن

يشتري النساء والافلا وتثبت أيضا بوطء الصبية المشتراة وهي بذت تسع سنين على
المختاراه (ثم قال) والصبية التي لا تشتري يجوز السفر بها بغير محرم اهـ وقد
نقلناها في المحظر (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منا في الفوائد أنه من
محرم كالصاحي الا في ثلاث الى ان قال وزدت على الثلاثة ترويح الصغير والصغيرة
بأقل من مهر المثل أو بأكثر فانه لا ينفذاه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا
يجوز كونه شاهدا الى ان قال ولا وايافي نكاح اهـ (ثم قال) ولا ينفرد بتزويج
نفسه ويجبر عليه ويجعل صداقا اهـ (ثم قال) وينكح اثنتين ولا تسرى له مطلقا
اهـ (ثم قال) ولا تنكح على حرة اهـ (ثم قال) وقسمها على النصف من قسم الحرة
ومهرها كغيرها اهـ (ثم قال) ولا خادم لها ولو جيلة ولا تجب نفقتها الا بالتبوة
ولا توطأ الا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر لعدد السراري ويجوز جمعهن في
مسكن واحد بدون الرضا اهـ (ثم قال) ولا حضنة لا قاربة بل لسيدها اهـ (ثم
قال) ودواء مريض على مولاه بخلاف الحر ولو زوجة اهـ ونقلناها في كتاب العتق
أيضا (ثم قال) ولا يتزوج الا باذن مولاه ومهره متعاق برقبته كالدين ويباع في نفقة
زوجته ولا تجب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها الا بالتبوة اهـ (ثم قال) ولا يصح
تصادق العبد والامة على النكاح الا في المسيئين قبل القسمة بخلاف الحرين كما في
التمسارخانية اهـ (ثم قال) والاذن في العزل الى مولاه وهو المطالب لزوجه العن
والمحبوب في التفريق اهـ (وقال في أحكام النقد وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
ولا يتعين في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول فتد مثل نصفه ولذا الزمها زكاته
لونها باحوالي اعندنا اهـ وقد نقلناها في كتاب الزكاة أيضا (وقال في بحث ما يقبل
الاسقاط من الحقوق مانصه) ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها وان كان
لها الرجوع في المستقبل اهـ (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وأما عود
النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من باب عود
الساقط اهـ (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) المحادية
عشر رجل خلا بامرأته وثمة رجل نائم لا تصح الخلوة المائنة عشر رجل نائم في بيته
فجأت امرأته ومكثت عنده ساعة صحت الخلوة الرابعة عشر امرأة نامت فجاء
رضيع فارضع من ثديها تثبت حرمة ارضاع اهـ (ثم قال) الثالثة والعشرون اذا
كان الرجل نائما وجاءت امرأة وأدخلت فرجها في فرجها ولم يركبها تثبت

حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى فائمه وقبلته بشهوة واتفقا على
أن ذلك كان بشهوة تثبت حرمة المصاهرة اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) واذا
قبله رجل بشهوة حرم عليه أصوله وفروعـه وان زوجه أبوه رجلا فوصل اليه حاز
والا فلا علم لي بذلك أو امرأة فوصل اليها جازوا لأجل كالعنين اه (ثم قال) ولو قال
المشكك أنا ذكراً وأنثى لم يقبل قوله اه وقد نقلناها في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو تزوج مشكك مثله لم يجز حتى يتبين ولا يتوارثان بالموت اه (ثم قال) وحاصله
انه كالأنثى في جميع الأحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يزوج من رجل اه
وقال في أحكام الأنثى مانصه) وبضعها مقابل بالمهر دون الرجل وتجبر الامة على
النكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما في الجبر وتجبر الامة اذا
أعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حراً ولينها محرم في الرضاع دون اه (وقال في
أحكام الذمي مانصه) ولا يتعرض لهم لو تبا كخوفاً سداً أو تبايعوا كذلك ثم أسلموا
اه وقد نقلنا في كتاب البيوع (ثم قال) ولا تعتبر الكفاءة بين أهل الذمة الا اذا
كانت بنت ملك خدعها حائل أو كناس فيفرق لتسكن الفتنة كذا في البرازية
اه (ثم قال تنبيه آخر) اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة
والذبايح وفي الدية وشاركهم النجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل
الذمة فيما ذكر اه وقد نقلنا بقبته في الجنايات وغيرها من أبوابها (وقال في أحكام
النجسان مانصه) ومنها النكاح قال في السراجية لا تجوز المناكحة بين بنى آدم
والجن وانسان المساء لاختلاف الجنس اه وتبعه في منية المفتى والفيض وفي
الغنية سئل الحسن البصري عن التزويج بجنينة فقال يجوز بلا شهود ثم رقم (حم)
لا يجوز ثم رقم (آخر) يصفع السائل لمحافته وقال في اليتيمة سئل على ابن أحمد عن
التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك أم يختص الجواز بالآدميين
فقال يصفع هذا السائل لمحافته وجهله قلت وهـ هذا لا يدل على حاقة السائل
وان كان لا يتصور الا ترى ان أبا الليث ذكر في فتاواه أن الكفار لو تروا بنى
من الانبياء هل يرمى فقال يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله
عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا وسئل عنها أبو حامد فقال
لا يجوز اه وقد استدلل بعضهم على تحريم نكاح الجنيات بقوله سبحانه
وتعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا ليكن من جنسكم ونوعكم وعـلى

خلافكم كما قال تعالى لقد جاءكم رسول من أنفسكم أي من الادميين اه وبعضهم
بما رواه حرب الكرماني في مسائله عن أحمد واسحاق قال حدثنا محمد بن
يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن لمبة عن يونس ابن يزيد عن الزهري
قال نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان
مرسلا فقد اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة
والحسائي بن قتيبة واسحاق بن راهوية وعقبة الاصم فاذا تقرر المنع من نكاح
الانسي الجنية فانع من نكاح الجنى الانسية أولى ويدل عليه قوله في السراجية
لا تحوز المناكحة وهو شامل لهما لكن روى أبو عثمان سعيد بن عباس الرازي
في كتاب الالهام والوسوسة قال حدثنا مقاتل عن سعيد بن دود الزبيدي قال
كتب قوم من أهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هنار جلامن
الجن يخطب البناجارية يزعم انه يريد التحلل فقال ما أرى بذلك بأسا الدين
ولكن أكره اذا وجدت امرأة حامل قيل لهما من زوجك قالت من الجن فيكثر
الفساد في الاسلام بذلك اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) المحرم عندنا من
حرم نكاحه على التأييد بنسب أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطء حرام فخرج بالاول
ولد العمومة والخؤولة والثاني أخت الزوجة وعمتها وخالها وشمل أم الزنى بها وبنتها
وأب الزاني وابنه وأحكامه أي المحرم تحريم النكاح وجواز النظر اه وقد نقلنا
بقية في الحظر (ثم قال) وحرمة النكاح على التأييد لا مشاركة للمحرم فيها فان
الملاعنة تحل اذا أ كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحل بالاسلام
أو بتهودها أو تنصرها والمطلة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه
الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى
أن قال ومنها تحريم موطأة كل منهما على الآخر ولو بزنا ومنها تحريم منكوحة
كل منهما على الآخر بمجرد العقد اه (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
الى أن قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسبه والجد أب الأب كالأب
عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يضح
الابتدقيق الاصل اه وقد نقلناه في العتق وفي كتاب الدعوى أيضا وكتاب
الطلاق (ثم قال) واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف اه وقد

نقلناه في كتاب الطلاق أيضا (ثم قال) واختص الأب والمجدب بأحكام إلى أن قال
ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الأب والمجدب فقط وأما ولاية الانكاح فلا تختص
بهما فتثبت لكل ولي سواء كان عصبة أو من ذوى الارحام اه (ثم قال فائدة)
يترتب على النسب اثنا عشر حكما إلى أن قال وولاية التزويج اه (وقال في أحكام
غيوبة المحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل إلى أن قال ووجوب مهر
المثل بالوطء بشبهة أو بنكاح فاسد اه (ثم قال) وبيع العبد في مهرها إذا نكح
بذن سيده وتحريم الريبة وتحريم أصل الموطوءة وفرعها عليه وتحريم أصله
وفرعه عليها اه (ثم قال) وتحريم وطء أختها إذا كانت أمة اه (ثم قال)
وابطال خيار العتقة وابطال خيار البلوغ إذا كانت بكرا وكال المسمى ووجوب
مهر المثل للفوضة واسقاط حبسها نفسها لاستيفاء مهرها على قولهما اه
(ثم قال) ومنع تزويجها قبل الاستبراء على قول محمد المفتي به اه (ثم قال)
وثبوت النسب اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال فوائد) الأولى لا فرق في الإيلاج
بين أن يكون بمحائل أو لا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه كذا ذكره روافي
التحليل فيجوز في سائر الأبواب الثانية ما ثبت للمشفة من الأحكام ثبت لمقطوعها
إذا بقي منه مقدارها وإن لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الأحكام ويحتاج إلى
نقل لا كونها كاية ولم أره المسألة الوء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الحدود
وكتاب الطلاق (ثم قال) الأفي مسائل لا يثبت به حرمة المصاهرة اه أي بالوطء
في الدبر اه (ثم قال) ولا تخرج بها عن كونها بكرا فيكتفي بسكوته ولا يحل بحال
والوطء في القبل حلال في الزوجة والأمة عند عدم مانع اه (ثم قال) وفي جامع
الفصول بين جامعها في دبرها بنكاح فاسد لا يجب المهر والعدة اه فعلى هذا
الوطء في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب العدة لوطئها بعده
من غير خلوة الرابعة الوطاء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الأمثال الأولى
وجوب مهر المثل ولا يراد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية المحرمة اه أي
فلا يجوز نكاح أمة على حرة تزوجة بنكاح صحيح بخلاف الفاسد اه شرح
(ثم قال) الخامسة أي الفائدة الخامسة للوطء بمالك اليمين أحكام كاحكام الوطاء
بنكاح فيوجب تحريمها على أصوله وفروعه وتحريم أمولها وفروعها عليه

ووجوب الاستبراء وحرمة ضم أختها إليها اه (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء
 بغير ملك اليمين عن مهر أو حد إلا في مسائل الأولى الذميمة إذا نكحت بغير مهر
 ثم أسلمنا وكانوا يدينون بأن لا مهر فلا مهر الثانية نكح صبي بالغة حرة بغير إذن
 وليه ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فلا صحر أن لا مهر
 الرابعة ووطئ العبد سببه بثبوت به فلا مهر أخذ من قوله هم في الثالثة أن المولى
 لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطئ حريصة فلا مهر ولم أره الآن اه
 أى ولا حد أيضاً كما في شرحها (ثم قال) السادسة الموقوف عليه إذا وطئ الموقوفة
 ينبغي أن لا مهر ولم أره السابعة لبائع لو وطئ البخرية قبل التسليم إلى المشتري
 وهي في حنفي منقولة كذلك اه أى فلا حد ولا مهر كما في شرحها (ثم قال)
 الثامنة إذا أذن الراهر للرتين في الوطء فوطئ ظاناً المحل وينبغي أن لا مهر ولم أره
 اه أى ولا حد عليه أيضاً كما أفاده الشارح وقد نقلنا هذا المبحث في كتاب
 المحذور أيضاً (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطئ زوجته المنكوحه
 مع بقاء النكاح الحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف
 والأحرام ولا يلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطئ الشبهة وإذا صارت مفضاة
 اختلط قبلها ودبرها فإنه لا يحل له اتبائها حتى يتحقق وقوعه في قبلها وإذا كانت
 لا تحتمله لصغرها أو مرض أو سمن وعندنا مناعها القبض مجمل مهرها لم يحل كرها
 وفي كتب الشافعية أن يحرم وطئ من وجب عليها قصاص وليس بها حبل ظاهر
 إلا يحصل حل يمنع من استيفاء ما وجب عليها اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب
 الطهارة وفي كتاب الطلاق (ثم قال) العاشرة إذا حرم الوطئ حرم دواعيه
 إلا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والأحرام مطلقاً
 والظهار والاستبراء اه وقد نقلنا في كتاب الطلاق ونقلنا بعضه في كتاب الصوم
 وكتاب الحج وكتاب الطهارة (ثم قال) الفاشدة الحادية عشر إذا اختلف الزوجان
 في الوطء فالقول لنا فيه إلا في مسائل إلى أن قال الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول
 ولي كمال المهر وقال قبله ولاك نصفه فالقول لها الوجوب العدة عليها وله في المهر
 والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها أو أربع سواها وأختها اللعالة فلو جاءت
 بولد لزم محتمل ثبت نسبه وبرجع إلى قولها في تكميل المهر فإن لا عن نفسه عدنا
 إلى تمديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الآن مريحاً اه وقد نقلنا ذلك

في كتاب الطلاق (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها
 اى وانكر الثاني الدخول فاقول لها حملها للطلاق لا لكمال المهر اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق (وقال في أحكام العقود ما نصه) هي أقسام لازم من المجانبين
 البيع الى أن قال والصدوق اه (ثم قال) والنكاح الخالي عن الخيارين
 أى خيار البلوغ والعنق والاولى أن يقال ونكاح المالك العاقل الحر امرأة كذلك
 اه (ثم قال تكميل) الباطل والفاسد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح
 كذلك لكن قالوا نكاح المحارم فاسد عند أبي حنيفة فلا حد وباطل عندهما
 فيحد وفي جامع الفصولين نكاح المحارم قيل باطل وسقط المحدث شبهة الاشتباه
 وقيل فاسد وسقط المحدث شبهة العقد اه (وقال في أحكام الفسوخ ما نصه) خاتمة
 بحود ما عدا النكاح فسمح له اذا ساءل به صاحبه عليه اه وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (وقال في أحكام الكتابة ما نصه) وما في المبسوط من تصويره بقوله بمعنى
 بكذا فقال بعته يتم فليس مراده الا الفرق بين البيع والنكاح في شرط الشهود اه
 وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح النكاح بها قال في فتح القدير وصورته أن
 يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم وقالت زوجت
 نفسي منه أو تقول ان فلانا كتب الى ليخطبني فاشهدوا اني قد زوجت نفسي منه أما
 لو لم تقل بحضورهم سوى زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطرين شرط
 وبأسماهم الكتاب أو التعبير عنه منها قد سمعوا الشطرين أى شطري العقد بخلاف
 ما اذا انتفيا ومعنى الكتاب بالخطبة أن يكتب زوجتي نفسك فاني رغبت فيك
 ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود محتوما فقال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا
 على بذلك لم يجز في قول أبي حنيفة حتى يعلم الشهود ما فيه وجوزه أبو يوسف من غير
 شرط اعلام الشهود بما فيه وأصله كتاب القاضي الى القاضي قال في المصنف هذا
 اذا كان بالفظ التزويج أما اذا كان بالفظ الامر كقوله زوجي نفسك مني لا يشترط
 اعلام الشهود وما في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله من الكامل
 قال وفائدة الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتابة بعدما أشهدهم عليه من غير قراءة
 عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المکتوب اليه الكتاب عليهم وقبل العقد بحضورهم
 فشهدوا ان هذا كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل الشهادة عندهما ولا يقضى
 بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما الكتاب فصحيح بلاشهاد وهذا الاشهاد لهذا

وهو أن تتمكن المرأة من اثبات الكتاب عند وجود الزوج الكتاب اه (ثم قال)
وفي اجارة البرازية أمر الصـ كاك بكتابة الاجارة وأشهدا ولم يجز العقد لا ينعقد
بمخلاف صلح الاقرار والمهر اه وقد نقلناه في كتاب الاجارات (وقال في أحكام
الاشارة مانصه) فاعادة اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصح ما ي قولون اذا اجتمعت
الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس
المشار اليه يـ علاق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في المشار ذاتا والوصف يتبعه
وان كان من خلاف جنسه يـ علاق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتابع
والتسمية ابلغ في التعريف من حيث انها تعرف المساهية والاشارة تعرف الذات
الأتري أن من اشترى فصاعا على أنه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لاختلاف
الجنس ولو اشترى على أنه ياقوت أجرفاذا هو أخضر انـ العقد لا تماد الجنس
اه قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة
وسائر العقود لكن أبو حنيفة جعل المخل والمخر جنسا والمحر والعبد جنسا واحدا
فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من المخل وأشار
الى خمر او على هذا العبد وأشار الى حر ولو مسمى حراما وأشار الى حلال فالحال
في الاصح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع أيضا (ثم قال) وأما في النكاح فتقال
في الثانية رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب وقت العقد زوجت منك
بنتي فاطمة لا ينعقد النكاح ولو كانت المرأة حاضرة فقـ قال الاب زوجت بنتي
فاطمة هذه وأشار الى عائشة وعاطى في اسمها وقال الزوج قبلت جاز اه ومقتضاه
أنه لو قال زوجتك هذا الغلام وأشار الى بنته الصحة تعويلا على الاشارة وكذا لو قال
زوجتك هذه العربية فاذا هي عجمية أو هذه المجوزة كانت شابة أو هذه البيضاء
فكانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب والصفات والعلو
والنزول اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب
التملك المعاوضات المسالية والامهار اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك
الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال ونصف الصداق بالطلاق
قبل الدخول لكن يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وان كان بعده
لا يملكه الا بقضاء أو رضاه كما في فتح القدير اه (ثم قال) العاشرة تملك الصداق
بالعقد والزوائد لها قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل

بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا ما صيها في شرح الكنز وقد منان النصف
 يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول وقبل القبض مطلقا وبعد بقضاء
 أو رضا وفائدة في الزوائد اهـ (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك الملك
 يستقر في البيع الخالي عن الخيار بالقبض ويستقر اصدقا بالدخول أو الخلوة
 أو الموت أو وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح والاخير
 من زيادتي أخذ من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه
 بالهلاك وفي اصدقا الامن من تشطره بالطلاق قبل الدخول وسقوطه بالردة
 وتنبيل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف استقراره على القبض لانه لو هلك
 لم ينتفع به النكاح ولا فرق بين الدين والعين اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب البيوع
 (ثم قال) الثانية عشر الملك أمالاهن والمنفعة معا وهو الغالب أو لاهن فقط أو للمنفعة
 فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته لا وارث الى أن قال ولم أر حكمة كتابته من
 المال الى أن قال وحكم وطء المسالك وينبغي أن يحصل له لانه تابع الملك الرقبة
 وقيد الشافعية بأن يكون ممن لا تحبيل والا فلا اهـ وقد نقلنا بقية في الوصايا
 (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقصة مانصه) ويقرب من هذه المسائل بعض
 خصال الكفاءة تقابل البعض قال الم العجى كقول العربية ولو شريفة وعلمه يقابل
 نسبها وكذا شرفها اهـ (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة
 الصداق اذا تنصف بالطلاق قبل المسيس وكان هالكاً ولم أره صريحاً وينبغي أن
 يتبر يوم القضاء به أو التراضي لما قد منانه لا يعود الى ملك الزوج النصف
 إلا بأحدهما اذا كان بعد القبض اهـ (وقال) في بحث القول في مهر المثل
 الاصل في اعتباره حديث بروع بنت واشق وينافي الشرح ما هو ووجن يعتبر
 وانما الكلام هنا في الموضع التي يجب فيها فيجب في النكاح الصحيح عند عدم
 التسمية أو تسمية ما لا يصلح مهراً كالخنزير والخنزير والحمر والقرآن وخدمة زوج
 حر ونكاح أخرى وهو نكاح الشغار ومجهول الجنس والتسمية التي على
 خطر وفوات ما شرطه له من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت
 وأما اذا طلقها قبله فالمنفعة ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطء
 بشبهة ان لم يقدر الملك سابقاً كما في أمة ابنه اذا أحبلها فلا مهر عليه اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال بيان ما يمدد فيه المهر بتعدد الوطء

وما لا يتعدد) أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة من قبعة على عدد الوصايات
تعدد ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطئ الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطئ السيد
مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطئ الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
امراته وافتي والده الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة وتسامه في نحرنا
على الكنزاه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الحدود (ثم قال تنبيهه) يجب
مهران فيما إذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط لها مهرائين بالاول والمسمى
بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلمتا تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد
ثلاث مرات ولو زاد بائن ودخل بها في كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف وببأنه
في فتاوى قاضياناه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الحدود (وقال في بحث
أحكام المسجد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ
والاستبراء دون النفاس اه أى فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحبل
لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة وفي الحظر (وقال في بحث ما افترق فيه
الزوجة والامة) لا قسم للائمة بخلافها ولا حصر لعدد الاما بخلاف الزوجات
ولا قدر تفرقة بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها النشوز بخلاف
الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
في بحث ما افترق فيه النكاح والرجعة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من
رضاها بخلافها لا مهر فيها بخلافه لا تصح الامة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال في آخر الفن الثالث من الفرق والجمع مانصه) وكذا النكاح يدخله
الاحكام الخمس اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي الجنائيات بقبته (ثم قال)
فائدة اذا بطل التي بطل ما في ضمنه الى ان قال وقالوا لو جدد النكاح بمنكوحته بمهر
لم يلزمه فقلت لان النكاح الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى
في القنية مسألتي يلزم فيها لو جدد له لازادة لالا احتياط ولو قال لها ابرئني فاني
أمهرك مهر جديد فابراؤه فجدد له مهر افي لم الجديد في هذه الصورة اه (وقال
في فن الاغناس مانصه) النكاح أى رجل زوج ابنته من كفؤ ولم ينفذ عند الامام
فقل الأب السكران اذا زوجه بأقل من مهر منلها أى امرأة أخذت ثلاثة مهور
من ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقت ثم وضعت فلها كمال المهر ثم

تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فأتى رجل مات عن أربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد زوجته مولاه أخته ثم أعتقه ثم تزوج حرة ونصرانية أي صغير يوقف النكاح على إجازته فقل المكاتب الصغير إذا زوجته مولاه أي أب زوج ابنته فلم يرخص الولي فبطل فقل العبد أي جماع لا يوجب المصاهرة فقل جماع الصغير والميتة أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل إذا كان العقد فاسدا أي معتدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغیره فقل إذا اغتسلت وبقيت لمة بلا غسل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في فن الاغاز في بحث الطلاق مانصه) أي رجل له امرأتان أرضعت أحدهما صبيًا حرمت الأخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغير أمة فاعتقت فاختارت نفسها فبروجت بآخر وله زوجة فارضعت المبي الذي كان زوج ضرتهما بلبن هذا الرجل حرمت ضرتهما على زوجها لانه صار ابنة من الرضاع فصارت متزوجا حليلة ابنه فلا يجوزاه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في فن الاغاز في بحث البيع أي رجل باع أبا دوصح حلالا له فقل رجل أذن لعبد له ان يتزوج حرة ففعل فولدت ابنة وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكاه المولى في بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جازاه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل إذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه أو محبوبة أو أخته من الرضاعة أو مطلقة بثنتين اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في فن الحمل مانصه) السادس في النكاح إذا ادعت امرأة نكاحا فأنكر ولا بينة ولا يمين عليه عند الامام لا يمكنها التزوج ولا يثمر بتطليقها لانه يصير مقرا بالنكاح فالحيلة ان يأمره القاضي ان يقول ان كنت امرأتي فأنت طالق ثلاثا ولو ادعى نكاحها وأنكرت فالحيلة في دفع اليمين عنها على قولهما ان تزوج بأحر واختلاف في صحة اقرارها بنكاح غائب والحيلة في صحة هبة الاب شيئا من مهر بنته لان زوج انها ان كانت كبيرة فانه يهب له كذا باذنهما على انها ان أنكرت الاذن فأناضامن فيصح وان كانت صغيرة يحل الزوج البنت بذلك الفدر على الاب ان كان مليا فيصح ويبرأ الزوج وان أراد ان يزوج عبده على ان يكون الامر له يزوجه على ان أمرها بيد المولى يملكها المولى كلما أراد وإذا خلقت المرأة الانخراج

من بلدها تنزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها من بلدها فاذا أخرجها كان لها
تمام مهر مثلها أو تقر لا بهيأ أو ولدها بدين فاذا أراد اخرجها منه المقر له فان خاف
المقر له ان يخلعه الزوج ان له عليها كذا باعها بذلك المسال شيئا فاذا حلف لا يأثم
والاولى ان تشتري شيئا من ثقب به أو كفل له ليكون على قول الكل فان محمدا
بخالف في الاقرار أراد ان يتزوجها وخيف من أولياها توكل به ان يتزوجها من
نفسه ثم يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جمعت أمرها الى بمصدق كذا
كذا جوزة الخصاص ان كان كفواً وذكر المحلواني ان الخصاص رجل كبير في العلم
يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف ان يسكارها ما
ينكر أصل النكاح وجازله الخلف انه ما تزوجها على كذا قاصدا اليوم والاعتبار
لنيتة حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يتزوج فصولي ويحيزه بالفعل
وكذا لا تزوج ولو حلف لا يتزوج بنته فزوجها فصولي وأجازة الاب لم يثبت اه
وقد نقلنا به في كتاب الايمان (وقال في الفن السادس من الفروق مانصه)
كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملاك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان
النكاح فيه حق الله تعالى لان المحل والحرمة حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق
العبداه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب البيوع وفي كتاب الدعوى (ثم
قال) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها
ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تستحق من قبض صداقها فـ كان أذنا
دلالة بخلافها في الموهوب اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لو مس امرأة
بشهوة حرم أصولها وفر وعها ان لم ينزل وان أنزل لان الاول داع للجماع فاقم
مقامه بخلاف الثاني من الدبر يوجب حرمة المصاهرة لا جماعه لان الاول
داع الى الولد لا الثاني تزوج أمة على ان كل ولد تاسده حرم النكاح والشرط
ولو اشتراها كذلك فـ لان الثاني يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في
كتاب البيوع وفي كتاب العتق (وقال أيضا في الفن السادس في بحث الطلاق
مانصه) تقبيل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يحرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح
بخلافه لعدم صاافته النكاح في الاول بخلافه في الثاني اه وقد نقلناه في
كتاب الطلاق (ثم قال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق
والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيوع

والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلارضاضا بخلاف الثمانية
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال اخو المؤلف في تكملته للفن السادس
 في كتاب الوكالة مانصه) الوكيل بشرأى بشئ بعينه لو اشتراه لنفسه لا يصح الا اذا خاف
 في الثمن الى غير اولى جنس آخر غير الذي سماء والوكيل بنكاح امرأة بعينها
 اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه سغير ومعب اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال اخو المؤلف ايضا في التكملة المذكورة في كتاب الاجارة مانصه)
 استأجر دابة لركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق
 ان التأبيد يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال
 اخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتب عبده على
 قيمته فسدت ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط
 والنكاح والخلع لا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال اخو المؤلف في التكملة
 المذكورة في كتاب الاكراه مانصه) ولو أكرهت على الارضاع يثبت حكم
 الارضاع اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن السابع من
 المحكمات مانصه) لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم
 فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد
 لرجل تزوجت بغير إذن مولاهما فبات المولى فهل يجب العدة من المولى فقال
 يجب فخطأه فقال لا يجب فخطأه ثم قال ان كان الزوج دخل بها لا يجب
 والا وجبت اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السابع ايضا
 مانصه) وكان للامام جارية لها غلام أصاب منها ما دون الفرج فحبلت فقال أهلها
 كيف تلدوهي بكر فقال الامام هل لها أحد تثق به قالوا نعم فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أزال غدرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال ايضا في الفن السابع مانصه) وكان أبو
 حنيفة في وائمة في الكوفة وفيها علماء واشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من
 اختين فغلط النساء فزفت كل بنت الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان فقضا
 على كل واحد منهما بالمهر وتعتد وترجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال على
 بالغلامين فأتى بهما فقال يجب كل منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال
 لكل منهما طاق التي تحت أخيك ففعل ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل

بين عيذه اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في وصية الامام لابي يوسف
 مانصه) ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها
 بقدر ذلك ولا تكثر مسها ولمسها ولا تقربها الا بدكر الله تعالى ولا تنكح بامر نساء
 الغريبين يديها ولا بأمر الجواري فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت
 عن غيرها تكلمت عن الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة كان لها عمل أو أب
 أو أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة
 اذا كانت ذات مال يدعى أبوها ان جميع ماله له وانه عارية في يدها ولا تدخل
 بيت أبيها ما قدرت واياك أن ترضى أن ترتف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك
 ويطمعون فيها غاية الطمع واياك أن تتزوج بذات البنين والبنات فانها تدخر
 جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليها منك ولا تجمع بين
 امرأتين في دار واحدة ولا تتزوج الا بعد أن تعلم انك تفقد رعي القيام بجميع
 حوائجها واطلب العلم أولا ثم اجمع المال من الحلال ثم تزوج اه فراجع وانظر
 بقية ذلك في الوصية المذكورة (وقال في كتاب الحج مانصه) معه ألف درهم وهو
 يخاف العزوبة فعليه الحج ولا يتزوج اذا كان وقت خروج أهل بلده فان كان قبله
 حازه التزوج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد الملائنة لا ينتفي نسب به
 في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة والقصاص والمناكحة اه (وقال في كتاب
 العتاق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيش الانسان اليها غالبا تأييد معنى في التدبير
 على المختار فيكون مديرا مطلقا وفي الاجارة مفسد الى نحو مائة سنة الا في النكاح
 فتأقيت فيفسد اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال أيضا) المتكلم بما لا يعلم معناه
 يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال أيضا في كتاب العتق مانصه) المدير في زمن سعائه كالمكاتب
 عنده فلا تقبل شهادته لو لاه كما في البرازية من العتق في المرض وجنائه جناية
 المكاتب كما في الكافي وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعي وعنده ما حر
 مديون في الكل اه وقد نقلناه في كتاب الجنابات وكتاب الشهادات (وقال
 في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ولم أر حكم ما اذا جلت أمة
 كافرة لكافر من كافر فأسلم هل يؤثر مالها في بيعها الصيرورة الحمل مسلما باسلام
 أبيه والحال أن سيده كافر اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع في بحث العبرة للعبي

لا الا فاما نصح (ولوراجدها بلفظ النكاح صحت للمنى ولو نكحها بلفظ الرجعة
 صحيح أيضا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في البحث المذكور مانصه)
 وينعقد النكاح بما يدل على ملك العين للعالم كالبيع والشراء والهبة والتمليك
 اهـ (وقال أول كتاب البيوع أيضا في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اهـ قال
 شارحه أى الحمل من ذى الغراش أو السيد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) كل عقد أعيد وجدد فان التناهي باطل
 فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين والنكاح بعد النكاح كذلك كما في
 القنية اهـ وقد نقلناه بعضه في كتاب الصلح (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز
 الاعتياض عنها الى أن قال ولو صالح أحدى زوجتيه بمال لترك نوبتها لم يلزم
 ولا شيء لها اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال أيضا في كتاب البيوع)
 العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل آجر فاسد آفاجر
 المستأجر صحى فالاول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحى فالمكره نقضه
 والمشتري فاسد اذا آجر للبائع نقضه وكذا اذا زوج اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الابارة (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفساد
 باذن بائعه ملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه
 ولا وطئها الوجارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفقة لجارها لو كان عقار الخامسة
 لا يجوز أن يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه في الشرح اهـ وقد نقلناه بعضه
 في المحظر وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب
 الرجوع مانصه) وكذا لو أخبر رجل أنها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع
 بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو تزوجه امرأة على أنها
 حرة ثم استحققت فإنه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق الخ وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب البيوع (وقال أيضا في كتاب الكفالة مانصه) لا يلزم أحد
 احضار أحد الا في مسائل الى أن قال الرابعة ادعى الاب مهر ابنته من الزوج فادعى
 الزوج أنه دخل بها وطالب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر
 الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها
 أمينا من أمنائه ذكره اللوامجى اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في كتاب القضاء مانصه) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فإنه لا يضرب ولذا

قالوا ان المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغل قلت الافى ثلاث اذا امتنع
عن الاتفاق على قريبه كما ذكره في النفقات وهذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع
كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
كما صرحوا به في بابه والعلة الجامة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم
لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضى الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
لا الى خلاف اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب القضاء مانصه)
القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى
الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والمنسب وولاء
العقاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب
الطلاق (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من
قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى أن قال الثانية في المهر اذا
اختلفا في مقداره يقضى بالاقول كما في البرازية (ثم قال) الرابعة شهد أحدهما
بالنكاح والاخر بالتزويج اه (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه) كل موضع
تجوز فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا ينتصب عنه
في التفريق بسبب المحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة
بالإباء عن الأسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى أن قال
أوبسحة نكاح منبته أبيه أو ابنه عند أبي يوسف أوبسحة نكاح أم منبته أو بنتها
أوبسحة المنة أوبسحة قوط المهر بالتقدم اه (وقال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصوصية الى أن قال وعلى هذا
لو شهدا ان فلانة زوجة فلان وكنت زوجها فلان في كذا على خصم منكرو قضى
بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى اه وقد نقلناه
في كتاب الوكالة (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضي حكم منه فليس له أن
يزوج اليتيمة التي لا ولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من لا تقبل شهادته له اه
(ثم قال) الافى مسألة الى أن قال وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغرة
فزوجها القاضي كان وكيلها فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف
كان له نقضه كذا في القاسمية اه (وقال) أيضا في كتاب القضاء تقبل

الشهادة حسبة بلادعوى في طلاق المرأة الى أن قال وحرمة المصاهرة الى أن قال
والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله تعالى
في إثباته من غير دعوى كذا في فروق الكرايسى من النكاح اهـ (ثم قال
فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة بلادعوى في ثمانية مواضع الى أن قال وحرمة
المصاهرة اهـ (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب
لهما فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلادعوى جائزة في هذه المواضع اهـ
(ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أنكر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته
نصواعليه في الحدود وطلاق الزوجة وعق الامة وظاهر ما في القنية انه في الكل
وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اهـ (وقال فيه أيضا) الجهالة
في المنكوحه تمنع الهبة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد
اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والولى
اهـ أى الولي في النكاح فانه لو أقر الولي بالنكاح على الصغير لم يميز الا بشهود
أو تصديقه بعد البلوغ عند الامام وقال لا يصدق كذا في شرحها (وقال في كتاب
الاقرار أيضا مانصه) اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه الشيطان الا في الاقرار
بالقتل لو قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان وكان له ابنان وصك كذا
في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كمافي منية المفتى
اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال فيه أيضا) اذا أقرب بالدين بعد البراء
منه لم يلزمه كمافي التمارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد هبتها له المهر على ما هو المختار
عند الفقهاء ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه بخلافه لعدم قصد هبا كمافي مهر
البرازية واذا أقرب بأن لها في ذمته كسوة ماضية ففي فتاوى الهداية انها تلزمه
ولكن ينبغى للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضا لم
يسمها لا يقوط والاسمعهها ولا يستفسر المقر اهـ يعنى فاذا أقرب بانها في ذمته حل
على انها بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة أنها بغير قضاء أو رضا
بعد اقراره المطلق فينبغى ان لا يلزمه اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في
كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما
لا يقبل النقض فانه يرجع بقيمة كالقصاص والعق والنكاح والمخامع اهـ (وقال
في كتاب المدائيات) القول للمالك في جهة التملك الى ان قال ولو ادعى الزوج ان

المدفوع من المهر وقالت هـ دية فالقول له الا في المهر باللا كل كذا في جامع
 الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال) فيه أيضا وفي مداينات القنية
 أحوال انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح
 قال أستاذنا وله ثلاث حيل احداها شراشي ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة
 والثانية صلح انسان معها عن المهر بشي ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة
 المهر لابن صغير لها قبل الهبة اهـ وفي الاخرى نظرن ذكره في أحكام الدين من
 الجمع والفرق اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المحوالة (وقال فيه أيضا) اذا
 أقربان دينه لغلان صح وجعل على أنه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض للمقر
 ويبرأ المديون بالدفع الى أيهما كان كافي للخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لغلان أو لوالدي فانه لا يصح كما في شرح
 المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم إمكان جملة على انها وكيلة في سبب المهر كما لا
 يخفى والحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
 الحيل منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في كتاب الهبة) تملك الدين من غير
 من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنتها على أبيه
 لها فالتمتع الصحة للتسليم اهـ (وقال في كتاب الحجر والمأذون مانعه) السفينة اذا
 زوجت نفسها من كفؤ صح فان قصرت عن مهر مثلها كان للأولياء الاعتراض اهـ
 (وقال فيه أيضا) وقال الزيلعي وغيره من باب التحالف اذا اختلف الزوجان في
 المهر قضى لمن برهن فان برهنا فن شهد له مهر المثل لم تقبل بينته لانها لا ثبات
 فكما بينته شهد لها الظاهر لم تقبل اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى والشهادات
 (وقال في كتاب الاكراه) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره
 وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشي اهـ (وقال في كتاب الغصب) المباشر
 ضامن وان لم يتعمد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا الى ان قال ولو ارضعت الكبيرة
 الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح وبكون
 الارضاع مفسد له وان يكون لغیر حاجة والجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في
 رضاع الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الحظر) يكره معاشرته
 من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا
 في نفقات الظهيرية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوصايا مانعه)

وصرح أيضا في المكافى قبيل القسامة بان المدير في زمن سعابته كالم كاتب عنده
 وحرمدون عندهما الى ان قال وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سعابته
 لان المكاتب لا تتزوج نفسها وعندهما لذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنائيات فراجع به وفي العتق (وقال) في كتاب الفرائض
 الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهى مالا يجري فيه كحق الشفعة الى ان قال
 والنكاح لا يورث اه (ثم قال) فيه أيضا المجد كالآب الا في أحد عشر مسألة الى ان
 قال السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وجب دفعه الى قول أبي يوسف
 يشتركان وعلى قول الامام يختص الجسد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا اه
 (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الآب فلا يلى
 الانكاح مع العصباء ولا يملك التصرف في مال الصغير اه (ثم قال فيه أيضا)
 وصى الميت كآب الآب مسائل الى ان قال السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الآب
 اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الطلاق أى والرضاع والمخضانة والنسب والنفقة) *

السكران كالمصاحي الا في الاقرار بالمحدود الخصالصة والردة والاشهاد على
 شهادته كذا في خلع الخمانية اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب
 الحدود وكتاب الشهادات (ثم قال) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في
 الطلاق بيساطالق وفي العتق يحر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 وفي الحدود يازانية وفي التعزير ياسارق اه وقد نقلناه في كتاب الحدود
 (ثم قال) في فرع على الاول ما لو قال تجاريته ياسارقة يازانية يا مجنونة وباعها
 فطعن المشتري بقول البائع لا يردها لانه للاعلام لا للتحقيق اه وقد نقلناه في
 كتاب البيوع وكتاب الحدود (ثم قال) ولو قال لزوجه يا كافرة لم يفرق بينهما
 كذا في النجاسات ولذا الملاءنة لا ينتفى نسبة في جميع الاحكام من الشهادة والزكاة
 والقصاص والمنساحة والعتق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا
 في البدائع اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المجنون لا يقع طلاقه
 الا في مسائل اذا علق الطلاق عاقلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبوبا
 فانه يفرق بينهما بطلانها وهي طلاق وفيما اذا كان عنيما يؤجل بطلانها فان لم يصل

فرق بينهما بخصوصية وليه وفيما اذا أسلمت وهو كافر وأبى أبواه الاسلام فانه
 يفرق بينهما وهي طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه ميمزافأبى
 وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان محبوبا ففرق بينهما فهو طلاق على الصحيح
 ويؤهل له لكونه مستحقا عليه كعتق قريبه كذافي عنين الميراج اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للمحال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنذر فاذا قال أنت حر غدا لم يملك بيعة اليوم وملاكه
 اذا قال اذا جاء غدا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال لله على أن
 أتصدق بدرهم غدا ملك التبجيل بخلاف اذا جاء غدا اه وقد نقلناه في كتاب
 الايمان (ثم قال) الامثلةين فقد سووا بينهما الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا
 لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غدا فقد أبطلت خيارى أوقال
 أبطلته غدا فجاء غدا بطل خياره كذا في خيار الشرط من الخيانة اه وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) الثانية قال الفقيه أبو الليث والاستكاف لو قال آجرتك
 غدا أو اذا جاء غدا فقد آجرتك صحت مع أن الاجارة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) ومن فروع أصل المسئلة ما في ايمان
 الجماع لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذا جاء غدا فانت طالق حنث بخلاف ان
 دخلت اه وقد نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال) وفي الخيانة تصح اضافة فسخ
 الاجارة المضافة ولا يصح تعليقها اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) طلب المرأة
 الخلع حرام الا اذا علق طلاقها بالبائن بشرط فشهروا بوجوده فلم يقض بها فعلم بان
 تحتياط في طلب الغداء للمفارقة القول له ان اختلفا في وجود الشرط فيما لا يعلم
 من جهتها الا في مسائل لوعلقه بعدم وصول نفقتها شهرا فادعاه وانكرت فالقول
 لها في المال والطلاق على الصحيح كافي للخلاصة وفيما اذا طلقها لاسنة وادعى
 جلاءها في الحيض وانكرت وفيما اذا ادعى الولي قربانها بعد المدة فيها
 وانكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى انها اختارت بعد
 المجلس وهي فيه كافي الكافي اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اذا علقه
 بفعالها القلبي تعلق باخبارها ولو كاذبة الا اذا قال ان سررتك فانت طالق فضر بها
 فقالت سررت لم يقع كافي الخيانة من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا منها كحيضها
 فالقول لها في حقها واذا علق عتقها بما لا يعلم الا منه فالقول له على الاصح كقوله

لا بعد ان احتملت فأنت حرفه قال احتملت وقع بانخباره كفا في المحيط و فرق بينهما
 في الخاتمة بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم المخارج من الرحم اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) كثر الشرط ثلاثا و الجزاء واحد فوجد الشرط
 مرة طلقت واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع كفا في الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها مع
 أخرى بالواو أو بتم أو الفاء طلقت الاولى ثنتين والآخرى واحدة ولو طلقها ثم
 أضرب وأثبتته لم لا يتعدد الا بالنسبة ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضرب تعدد
 على الاولى اذا أدخل كلمة أو في الايقاع على امرأتين وأعقبه بشرط فان التعيين
 له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم أتى بأوفان كان ما بعد أو كذا وقع بالاول والا لا
 كر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد تعدد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء بين شرطين
 تعدد الشرط لا الجزاء كل امرأة أتزوجها حنت بالمبانة عندهما خلافا للثاني وبه
 أخذ أبو الليث يتكرر الجزاء بتكرار الشرط كلما دخلت فكذا كلما وقعت عندك
 فكذا فقه ساعة طلقت ثلاثا كلما ضربتك فضر بها يديه طلقت ثنتين وان
 بكف واحد فواحدة كلما طلقك فطلقها وقع ثنتان كلما وقع عليك طلاق
 فطلقها طلقت ثلاثا وسط الشرطين بين طلاقين تنجزا لثاني وتعلق الاول ذكر
 منادى بعد شرط وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاولى وينوي في الاخرى ولو
 بدأ بالنداء لواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط طلقها
 كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالا فمراد من صرفته الى ثلاثة لقوله
 لو قال لسان لم أقل عنك لانحسبك بكل قبيح في الدنيا فأنت كذا يبر بثلاثة أنواع
 من القبيح اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للماء ان
 ان حضت أو لمريضه ان مرضت الا اذا قال لصبيحة ان صححت والضابط ان ما يعتد
 فادوامه حكم الابتداء والا لا ان على التراخي الا بقريضة الفور ومنه طلب جماعها
 فأبى فقال ان لم تدخلني معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال
 ان لم أطلقك علفه على زناه فشهدا على اقراره به وقع وان على المعاينة لا كما لو شهد
 أربعة فعدل منهم اثنان قال للاربعة المدخولات كل امرأة لم أجامعها منكن الليلة
 فالأخريات طوائق فجامع واحدة ثم طلع الفجر طلقت التي جامعها ثلاثا وغيرها
 ثنتين اضافة وعلقه فان قدم الجزاء وأخر الشرط ووسط الوقت تعلق وبلغت
 الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطا أولا ثم جزاء ثم عطف عليه

بالواو ثم ذكر جزاء آخره ملق الا وليان بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحدا
كان الملحق بالثاني جزاء للاول فلا يقع لو وجد الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه
المسائل في الصفحتين مع ابضاها من الخسانية كل من علق على صفة لم يقع دون
وجودها الا اذا قال أنت طالق أمس فانها تطلق للحال ولم أر الا أن ما اذا علقه برؤيتها
الهلال فراء غيرها وينا في الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل
باطل وفرع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء أنه لو أقر بقبض عشرة دراهم
جساده وقال متصلا الا أنه سار يوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل من الكل
كما لو قال له على مائة درهم ودينار الا مائة درهم ودينار لا يصح اه وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) وفي الابضاخ قبيل الايمان اذا قال غلامى حان سالم ويزيد
الابن يغاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
وقد ذكرهما جهة فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو ويزيد حرا لانه
أفرد كلامه بالذکر فكان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اه وقد نقلناه
في كتاب العتق والله سبحانه وتعالى أعلم اه يقول جامع هذه هي المسائل
المجموعة المحقة بكتاب الطلاق (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية
مانعه) وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا لو وهب ما رخصت كما في البرازية
وايكون لو اقرن الهبة ولم يعرفها لم تصح لالا جل أن النية شرط لها انما هو لفقد
شرطها وهو الرضا وكذا لو اكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق فانها لا يقعان بالتلقين
من لا يعرفهما لان الرضا ليس بشرطهما وكذا لو اكره عليها يقعان اه وقد
نقلناه في كتاب العتق وفي الهبة (ثم قال) وأما الطلاق فصريح وكناية فالاول
لا يحتاج في وقوعه عليها اليها فلو طلق غافلا أو ساهيا أو مخطئا وقع حتى قالوا ان
الطلاق يقع بالالفاظ المصحفة فضاء ~~وايكون~~ لا بد أن يقصد بها باللفظ قالوا لو كرر
مسائل الطلاق بحضورها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع ولو كتبت امرأتى طالق
أو أنت طالق وقالت له اقرأ على فقرأ عليها لم يقع عليها لعدم قصد ها باللفظ ولا ينافيه
قولهم ان الصريح لا يحتاج الى النية وقالوا لو قال أنت طالق ناويا الطلاق من وثاق
لم يقع الطلاق ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتّاب ان طلاق المخطئ واقع
قضاء لاديانة فظهر بهدا ان الصريح لا يحتاج اليها قضاء ويحتاج اليها ديانة
ولا يرد عليه قولهم انه لو طاقها زال يقع قضاء وديانة لان الشارع جعل هزله به

جدا وقالوا لا تصح نية الثلاث في أنت طالق ولا نية البائن ولا نية الثنتين في المصدر
كانت الطلاق إلا أن تكون أمة وتصح نية الثلاث وأما كتاباته فلا يقع بها إلا بالنية
ديانة سواء كان معها أم لا كركعة الطلاق أولا والمذاكرة إنما تقوم مقام النية
في القضاء إلا في لفظ المحرام فإنه كناية ولا يحتاج إليها فيصرف إلى الطلاق إذا كان
الزوج من قوم يريدون بالمحرام الطلاق وأما تفويض الطلاق والخج والايلاء
والظهار فما كان منه صريحا لا يشترط له النية وما كان كناية اشترط له وأما
الرجعة فكأنه كاح لانها استدامة له لكن ما كان منها صريحا لا يحتاج إليها
وكتابتها تحتاج إليها اه (وقال في القواعد الثانية الامور بمقاصدها مانصه)
والاحداد للمرأة على ميت غير زوجها فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصدت ترك
الزينة والتطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا اه (ثم قال في آخر السادس
في بيان الجمع بين عبادتين مانصه) فائدة يتفرع على الجمع بين شيئين في النية
ان لم يكن من العبادات ما لو قال لزوجتي انت على حرام ناو يا الطلاق والظهار
او قال لزوجتي انت على حرام ناو يا في احدهما الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد
كتبناه في باب الايلاء من شرح الكونز نملا عن المحيط اه (وقال في التاسع
في محلهما) محلها القلب في كل موضع وهنا اصلان الاول لا يكفي التلفظ باللسان دونه
الى أن قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالمتبرع بما
في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد
انه قدت لا كفارة او قصد الخلف على شيء سبق لسانه الى غيره هذا في اليمين بالله
تعالى وأما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء لادبانه ومن فروع له لو قصد بلفظ غير
معناه الشرعي وانما قصده معنى آخر كلفظ الطلاق اذا اراد به الطلاق عن وثاق
لم يقبل قضاء ويدين وفي الخنانية أنت حر وقال قدمت به من عمل كذا لم يصدق
قضاء وقد حكى في البسيط ان بعض الوعاظ طالب من المحاضر بن شيثا فلم يعطوه
فقال متبجرا منهم مطلقا كم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى امام الحرمين
بوقوع الطلاق قال الغزالي وفي القلب منه شيء قلت يتخرج على ما في فتاوى
قاضيخان من العتق قال رجل قال عبيد اهل بلخ احرار وقال عبيد اهل بغداد
احرار ولم ينو عبيده وهو من اهل بغداد او قال كل عبد لاهل بلخ او قال كل عبد اهل
بغداد حر او قال كل عبد في الارض او كل عبد في الدنيا قال ابو يوسف لا يعتق عبيده

وقال محمد يعقق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ عصام بن يوسف
ويقول محمد أخذ شداد والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة
حر وعبد في السكة أو قال كل عبد في المنجد الجماع حر فهو وعلى هذا الخلاف
ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبد فيها يعقق عبده في قولهم ولو قال ولد آدم
كاهم أحرار لا يعقق عبده في قولهم اه فتضاء ان الواعظ اذا كان في دار طلقت
وان كان في الجماع أو السكة فهو وعلى الخلاف والاولى تخريجها على مسألة اليمين
لو حلف لا يكلم زيد افسلم على جماعة وفيهم قاتل واحد وان نواهم دونه دين ديانة
لا قضاء اه فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في مسألة اليمين لا فرق
بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أولا ويتفرع على هذا فروع لو قال لها يا طالق وهو
اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كإحرارها واسمها كإحراق الخسائية وفرق المحبوبي
في التنقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف المشهور ولو بنجز الطلاق
وقال أردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل امرأة لي طالق
وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك وفي الكنز لو قالت تزوجت على فقال كل
امرأة لي طالق طلقت المخلصة وفي شرح الجماع لقاضي بخان وعند أبي يوسف أنها
لا تطلق وبه أخذ مشايخنا وفي المبسوط وقول أبي يوسف أصبح عندي ولو قيل له
ألاك امرأة غير هذه المرأة فقال كل امرأة لي طالق لا تطلق هذه والفرق بينها وبين
مسألة الكنز مذكور في اللولبية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق وكتاب
الايمان (ثم قال) وفي الكنز ولو قال لو طوأتك أنت طالق ثلاثا لسنة وقع عند
كل طهر طلاقة وان نوى ان يقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة يصح اه
وفي شرحه أنت طالق لسنة ونوى ثلاثا جلة أو مائة مرقاة على الاطهار صح خلافا
لصاحب الهداية في نية الجملة وفي الخسائية لو جمع بين منكوحته ورجل فقال
احدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف أنه يقع
ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت احدا كما طلقت امرأته ولو قال احدا كما
طالق ولم ينوش شيئا لا تطلق امرأته وعندها أنها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين
ماليس محلا لطلاق كالبهيمة والجرو وقال احدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال احدا كما
طالق لا تطلق الحية اه ولا يخفى أنه اذا نوى عدمه فيما قلنا بالوقوع أنه يدين

وفيهما لو قال لها يا مطلقه ان لم يكن له زوج قبله أو كان له زوج لم يكن مات وقع
الطلاق عليها وان كان له زوج طلقها قبله ان لم ينو الا خبر طلق وان نوى به
الاخبار صدق ديانته وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط اه (ثم قال في
الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلغظ في جميع العبادات
مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنية بل لابد من التلفظ الا في مسألة
في قاضيهان رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال يا زينب فأجابته عمرة فقال أنت
طالق ثلاثا وقع الطلاق على التي أجابت ان كانت امرأته وان لم تكن امرأته بطل
لانه أخرج الطلاق جوابا لكلام التي أجابت وان قال نويت زينب طلق زينب
اه فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق
(ثم قال في العاشر في شروط النية مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة قدمنا أنه ان
كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال
كالطلاق والعتاق بطل اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب العتق (ثم قال)
قاعدة في الايمان تحمى يصح العام بالنية مقبول ديانته لا قضاء وعند الخصاف يصح
قضاء أيضا فلو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلاد كذا
لم يصح في ظاهر المذهب خلافا للخصاف اه وقد نقلناه تمام هذه العبارة في الايمان
فانظرهما (ثم قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فناداها ان قصد الطلاق
أو العتق وقع أو النداء فلا أو أطلق فالمعتمد عدمه ولو كرر له طلاق فان قصد
الاستئناف وقع الكل أو التأكيد فواحدة ديانته والكل قضاء وكذا اذا أطلق
ولو قال أنت طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان
نوى واثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف أو أطلق
ولو نوى الغرب والحساب فكذلك وكذا في الاقرار ولو قال أنت على مثل أمي
أو كما هي رجع الى قسمه اينكشف حكمه فان قال أردت الكرامة فهو كما قال لان
التكريم بالنسبة فاش في الكلام وان قال أردت الظهار فهو ظاهر لانه تشبيه
بجميعها وان قال أردت الطلاق فهو بائن وان لم تكن له نية فليس بشئ عندهما
وقال محمد هو ظاهر وان نوى به التحريم لا غير فعند أبو يوسف ايلاء وعند محمد رظهار
ولو قال أنت على حرام كامي ونوى ظهارا أو طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول
أبي يوسف ايلاء وعلى قول محمد رظهار اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول

بالشك في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه ادعت المرأة عدم وصول
النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاءهما في ذمته
كما مديون اذا انكرا وادعى دفع الدين وانكر الدائن ولو اختلف الزوجان
في التمكن من الوطاء فالقول لمنكره لان الاصل عدمه ولو اختلفا في السكوت
والرد فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها
فالقول لها لان الاصل عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فذلك
الاخبار اه (ثم قال) ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة
صدقت ولها النفقة لان الاصل بقاءها الا ان ادعت الحمل فان لها النفقة الى
سنتين فان مضيت اثبتين ان لا حمل فلا رجوع عليها كما في فتح القدير اه (ثم
قال في قاعدة ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه)
ومنها شك انه هل طلق أم لم يقع شك انه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل
كما ذكره الاسيحي ان لا يستيقن الا أكثر أو يكون أكثر ظنه على خلافه وان
قال الزوج عزمت على انه ثلاث يتركها وان أخبره عدول حضر واذلك المجلس
بأنها واحدة وصدقهم أخذ بقولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حلف
بطلاقها ولا يدري أثلاث أم أقل يتحرى فان استويا عمل بأشد ذلك عليه كذا
في البرزخ اه (ثم قال) وهما فروع لم أرهما الآن الى ان قال الثالث شك
فيما عليه من الصيام الرابع شك فيما عليها من العدة هل هي عدة طلاق
ووفاء ينبغي ان يلزم الاكثر عليها وعلى اصنام أخذ من قولهم لو ترك صلاة
وشك انها أية صلاة يلزمه صلاة يوم وليلة عملا بالاحتماط اه (وقال) في
قاعدة الاصل عدم فيها فروع منها أخذ من القاعدة القول قول نافي الوطئ
لان الاصل عدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطاء وانكرت وقلن بكر خبرت
وان قلت ثيب فالقول له لكونه منكرا استحقاق الفرفة عليه والاصل السلامة
من العنة وفي القنية افترقا وقالت افترقنا بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول
قولها لانها تنكر سقوط نصف المهر اه (ثم قال) ولو ادعت المرأة النفقة على
الزوج بعد فرضها فادعى الوصول اليها وانكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر
وصول الدين ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها وادعى الاب
الانفاق فالقول له مع اليمين كما في الخاية والثانية خرجت عن القساعة فامية أمل

اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى
 اقرب اوقاته مانصه) ومنها ادعت ان زوجها اباها في المرض وصار فارا فترث
 وقالت الورثة اباها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث اه وقد نقلناه في
 كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ولو قال لامة
 او منكوحته ان نكحتك فعلى الوطاء فلو عقد على الامة بعد ائتمارها أو على الزوجة
 بعد اباها لم يثبت كما في كشف الاسرار اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 العتق (ثم قال في حاشية فيها فوائد في تلك القاعدة اعني اليقين لا يزول بالشك الى
 ان قال في الفائدة الثانية مانصه) وغالب الظن عندهم ملحق باليقين وهو الذي
 تدبني عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب صرحوا في فواقض
 الموضوع بان الغالب كالمحقق وصرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا
 غلب على ظنه وقع عليه اه (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير
 مانصه) ومنه مشروعية الطلاق لمسا في البقاء على الزوجية من المشقة عند التنافر
 وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم تشرع دائما
 لمسا فيه من المشقة على الزوجية ومنه وقوع الطلاق على المولى بمضى أربعة أشهر
 دفعا للضرر عنها اه (وقال في بحث السبب السابع النقص) فانه نوع من المشقة
 فتناسب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض أمر أموالهما الى
 الى الولى وتربيته وحضائته الى النساء رجعة عليه ولم يجبرهن على الحضانة تيسيرا
 عليهن اه (ثم قال أيضا في البحث المذكور مانصه) وعدم تكليف
 الارقاء بكثير مما على الاحرار ككونه على النصف من المحر في الحدود والعدة والعدد
 اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع مانصه) الرابعة لو قال لها ان رأت
 الهلال فانت طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع يستعمل
 الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته اه (ثم قال
 في البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون
 المتأخر مانصه) وان حلفته بطلاق كل امرأة يتزوجها عليها فليقبل كل امرأة
 أتزوجها عليك فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة أتزوجها على رقبته فهي
 طالق فتعمل نيته لانه نوى حقيقة كلامه اه وقوله على رقبته أي راقبة على
 رقبته كما في شرحها وقد نقلنا بقية هذه العبارة في العتق فراجعها (وقال في

القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرّم غلب المحرّم المحلل مانصه) ومنها
لو اختلطت زوجته بغيرها فليس له الوطء ولا بالتحرى سوا كن محصورات أولا
كما ذكره أصحابنا في الطلاق المبهم قالوا لو طلق احدى زوجته مبهم ما حرم الوطء
قبل التعيين ولهذا كان وطء احدهما تعيينا لطلاق الاخرى اه (ثم قال) تنبيه
يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في
أبواب الى ان قال ومنها المهر فاذا سمى ما يحل وما لا يحل كأن تزوجها على عشرة
دراهم ودين من خمر كان لها العشرة وبطل الخمر ومنها الخلع فيكالمهر اه وقد
نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح (ثم قال) ومنها الكفالة والابراء وينبغي
ان لا يتعدى الى النجاشة وقالوا لو قال له ما خفت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في
شهر واحد اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو
طلق زوجته وغيرها أو أعتق عبده وعبد غيره أو طلقها أربعين فمما يملكه
اه وقد نقلناه هذه في كتاب العتق أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
مانصه) ومن فروعهما المحل الى ان قال ومنها الاعان بنفيه اه (ثم قال) فقول
صاحب الهداية ان الاحكام لا ترتب على المحل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما
علمت من ثبوت بعض الاحكام له قبله فالحمد لبعضها اه وقوله فقول صاحب
الهداية الخ أي في باب الاعان في مسألة اذا قال له ما زيت وهذا المحل من الزنا
تلاعنوا ولم ينف القاضي المحل كما أفاده في شرح الاشباه (ثم قال) ومنها الوادعي
الزوج الخلع وانكرت المرأة بانت ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع اه
(وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما
دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) والمقدمة اذا وطئت بشبهة وجبت أخرى
وتداخلتا والمرأى منهن ما سواء كان الواطئ صاحب العدة الاولى أو غيره لمحصل
المقصود وقد علمت ما أحسن نزاعه بقولنا من جنس واحد وقولنا لم يختلف
مقصودهما وبقولنا غالبا والله تعالى الموفق اه (قال في القاعدة التاسعة أعمال
الكلام أولى من اهماله متى أمكن فان لم يمكن أن أهمل مانصه) وان تعذرت
الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركا بل مرجح أهمل لعدم الامكان فالاول قوله
لامرأته المعروفة لا يبرأ هذه بنتي لم تحرم بذلك أبدا اه (ثم قال) ومما فرغته على
هذه القاعدة ما في الخيانة رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق أربعين

فقلت الثلاث تكفيني فقال الزوج أوقعت الزيادة على فلانة لا يقع على الأخرى
شيء وكذا لو قال الزوج الثلاث لك وإلا بقي لصاحبك لا تطلق الأخرى اهـ لعدم
اتكان العمل فاهمل لأن الشرع حكم ببطان ما زاد ولا يمكن إيقاعه على
أحد وفيها حكاية الاستاذ المحامى حكاهما في يتيمة الدهر من الطلاق ولو جمع
بين من يقع الطلاق عليهما وبين من لا يقع وقال أحدا كما طالق ففي المخانة ولو
جمع بين من كوته ورجل وقال أحدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول
أبي حنيفة وعن أبي يوسف أنه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت
أحدا ~~كما~~ طلقت امرأته ولو قال أحدا كما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته
وعن أبي يوسف ومحمد أنها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين ما ليس بمحل للطلاق
كالبهيمة والنحر وقال أحدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
وقال محمد لا تطلق ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال أحدا كما طالق لا تطلق
الحية ثم قال فيها ولو جمع بين امرأتين أحدهما صحيحة النكاح والأخرى فاسدة
النكاح وقال أحدا كما طالق لا تطلق صحيحة النكاح كما لو جمع بين من كوته
وأجنبية وقال أحدا كما طالق اهـ وحاصله أنه إذا جمع بين امرأته وغيرها وقال
أحدا كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور إلا إذا جمع بينها وبين جدار
أو بهيمة لأن الجدار لم يكن أهلا للطلاق عمل اللفظ في امرأته بخلاف ما إذا كان
المضموم أدما فإنه صالح في الجملة لأنه يشك بالرجل فإنه لا يوصف بالطلاق عليه
ولذا لو قال لها أنا منك طالق لغا وقد يقال إن الطلاق لازالة الوصلة وهي مشتركة
بينهما اهـ (ثم قال) وأيسر منهما ما لو أنى بالشرط والجواب بلقاء فانا لا نقول
بالتعليق لعدم إمكانه فيتنجز ولا ينوى خلافا لما نقل عن أبي يوسف وكذا أنت
طالق في مكة فيتنجز إلا إذا أراد في دخولك مكة فمدين وإذا دخلت مكة تعليق
اهـ (ثم قال) تذييل يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خبر من التأكيذا
دار اللفظ بينهما ما بين الحمل على التأسيس ولذا قال أصحابنا لو قال لزوجته أنت
طالق طالق طالق طلقت ثلاثا فان قال أردت به التأكيذ صدق ديانة لا قضاء
ذكره الزياحي في الكتابات اهـ (قال في القاعدة الحادية عشر السؤل معاد في
الجواب) قال البرازي في فتاواه من آخر الوكالة وعن الثاني لو قال امرأة زيد طالق
أو عبده حر وعاليه المشي إلى بيت الله الحرام إن دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان

حالفها بكاه لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم
 فهو لم يحلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار أو الزمته نفسه ان
 دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى آخره اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 في العتق وفي كتاب الايمان (ثم قال) وفيها من كتاب الطلاق قالت له أنا طالق
 فقال نعم طالق ولو قالت طالق فقال نعم لا وان نوى قبل له ألسنت طلقت امرأتك
 قال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام
 بالنفي كانه قال نعم ما طلقت اهـ (ثم قال) وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ
 على ذلك في شرح المنار في فصل الأدلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج
 الجزاء الخ فمن رام الاطلاع فلا يرجع اليه ثمرة وفي يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر
 قالت لزوجهما حلف على فقل أنت طالق ثلاثا ان أخذت هذا الشيء فقال الزوج
 أنت طالق ثلاثا ولم يردده بل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا مأمورا
 يكون تحجيذا فقال بلى يكون تحجيذا اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشرة لا ينسب
 الى ساكت قول مانصه) وكذا سكوت امرأة العنين ليس برضا ولو أقامت معه
 سنين وهي في جامع العصولين اهـ وقد نقلنا بقیته في كتاب النكاح (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال التاسعة ~~سكوت~~ المفوض اليه أي
 الطلاق قبول للتفويض وله رده اهـ (ثم قال) العشرون سكوت الزوج عند
 ولادة المرأة وتهيئته اقرار به فلا يملك نفيه اهـ (وقال في القاعدة الخامسة عشر
 من استجمل بالشيء قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروعها لو طلقها
 بلا رضاها قاصدا حرمانها من الارث في مرض موته فانها ترثه اهـ (ثم قال) وخرج
 عن مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مسيئا عشرتها لاجل ارثها أي عند
 موتها ورثها اهـ وقد نقلناها في الفرائض أيضا (ثم قال) الخامسة امسكها
 كذلك لاجل الخلع نفذ اهـ (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالنظر اليه
 خطأ مانصه) ولو أقر بطلاق زوجته ظانا الوقوع بافتاء المفتي فتبين عدمه لم يقع
 كما في القنية اهـ (ثم قال) ولو خاطب امرأته بالطلاق ظانا أنها أجنبية فبان
 أنها زوجته طلقت ~~وكذا~~ في العتاق اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا
 (وقال) في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله فاذا طلق نصف
 طمينة وقعت واحدة أو طلق نصف المرأة طلقت اهـ (ثم قال) ضابط لا يزيد

البعض على السكل الا في مسألة واحدة وهي اذا قال أنت على كظهر رأى فانه
 صريح ولو قال كأمي كان كناية اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النسي
 مانصه) وقالوا اذا قبلت الخنا ثم ادعت الثلاث قبله تسع فاذا برهنت استردت
 البذل للجهل في محله اه وقد نقلنا بقیته في كتاب الدعوى (ثم قال فيه أيضا)
 وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في المحرية والنسب والطلاق اه
 وقد نقلنا بقیته في كتاب الدعوى (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين
 سواء وكذا في الطلاق لو قال زوجي طالق ناسيا أن له زوجة وصدا في العتاق
 اه وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الايمان أيضا وفي كتاب العتق أيضا (ثم قال
 نقلنا عن اقرار اليتيم مانصه) وقال قبله اذا أقرب بالطلاق الثلاث على ظن صدق
 المفتي بالوقوع ثم تبين خطأه بافتاء الاهل لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم
 اه وقد نقلناها في كتاب الاقرار (وقال في أحكام المبيات مانصه) ويحصل
 بوطئه التحليل للطلاق ثلاثا اذا كان مراهما فتتحرك آله ويستتبي النساء اه (ثم
 قال) ولا يقع طلاقه وعتقه الا حكم في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد
 في الطلاق اه وقد نقلنا هذه المسئلة في العتق (وقال في أحكام السكران
 مانصه) فان كان السكران محرم فالسكران منه هو المكلف وان كان من مباح فلا
 وهو كالمغمى عليه لا يقع طلاقه واختلاف التصحيح فيما اذا سكر مكرها أم مضطرا
 فطلق اه (ثم قال) الثانية الوكيل بالطلاق صاحبا اذا سكر فطلق لم يقع اه
 (ثم قال) واختلاف التصحيح فيما اذا سكر من الاثرية المتخذة من المحبوب والعسل
 والهتوى على انه اذا سكر من محرم فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عقه له بالبنج لم يقع
 وعن الامام انه ان كان يعلم انه بنج حين شرب يقع والا فلا اه وقد نقلنا في كتاب
 العتق (وقال في أحكام العيب مانصه) وطلاقها اثنان وعدتها حيضتان ونصف
 المقدر ولا يعان بقذفها اه (ثم قال) ويصح عتقه عن الكفارات اه وقد
 نقلنا في كتاب الصوم (ثم قال) وايلاء الامة المنكوحة شهران اه (ثم
 قال) ولاظهار ولا ايلاء من أمته ولا مطالبة لها اذا كان مولاها عنيما ولا حضانة
 لا فاربه بل لسيداه اه (ثم قال) ووطء احدي الامتين بيان للعتق المبهم بخلاف
 ووطء احدي المرأتين لا يكون بيانا في الطلاق المبهم اه وقد نقلنا في كتاب
 العتق (ثم قال) وتخرج الامة في العدة ويحل سفرها بغير محرم اه وقد نقلناها

في المحظر (وقال في أحكام الأعمى مانعه) ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضانه
 ورؤيته لما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضانه فان أمكنه حفظ
 المحضون كان أهلا ولا فلا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الذبائح (وقال في بحث
 الأحكام الأربعة مانعه) الاقتصار كما إذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جنة
 والانقلاب وهو انقلاب ما ليس بعلة علة كما إذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فعند
 وجود الشرط يتقلب ما ليس بعلة علة والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند
 إلى أن قال وذلك كالمضمونات تلك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت وجود
 السبب وكالمنصب فانه يجب الزكاة عند تمام المحول مستندا إلى وقت وجوده اه
 وقد نقلنا ذلك في كتاب العتاق (ثم قال) والتبيين وهو أن يظهر في الحال أن
 المحكم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيد في الدار فأنت طالق
 وتبين في الغد وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء العدة منه وكما إذا قال
 لامرأته إذا حضت فأنت طالق فرأت الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة
 أيام فإذا تم ثلاثة أيام حكما بوقوع الطلاق من حين حاضت والفرق بين التبيين
 والاستناد أن في التبيين يمكن أن يطاع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الحيض
 يمكن الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم أنه من الرحم وكذا يشترط المحلية في الاستناد
 دون التبيين وكذا الاستناد يظهر أثره في القائم دون المتلاشي وأثر التبيين يظهر
 فيهما فلو قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق حتى يموت فلان بعد التبيين
 بشهر فان مات انقضى الشهر طلقت مستندا إلى أول الشهر فاعتبر العدة من أوله
 ولو وطئها في الشهر صار مراحعا ولو كان الطلاق رجعا وغرم العقر ولو كان بائنا وورد
 الزوج بدل الخراج إليها لو خالعه في خالعه ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة قبل
 كانت بالوضع أو لم تجب العدة لكونه قبل الدخول لا يقع الطلاق لعدم المحل
 وبهذا تبين أنه فيها بطريق الاستناد لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال أنت
 طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندا اه (وقال في بحث
 النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانعه) الحادية والعشرون رجل طلق
 امرأته طلاقا رجعا فجاءه الرجاء ومساها بشهوة وهي نائمة صار مراحعا الثانية
 والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة فقبلته بشهوة يصير مراحعا عند أبي
 يوسف خلافا لمحمد اه (وقال في أحكام النكاح مانعه) وان قال لامرأته ان كان

أول ولد تلديه غلاما فانت طالق أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى
مشكلا لم تطلق ولا تعتق اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال
الزوج ان ملكك عبد افانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان
ملكك أمة ولو قال ما معا طلقت (ثم قال) وحاصله انه كالانثى في جميع
الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها انثى به اه
وقد نقلناه في كتاب العتق أيضا اه (وقال في أحكام الانثى مانم) وهي على
النصف من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسا وبعضا ونفقة القريب اه
(ثم قال) وتقدم على الرجال في المحضانة والنفقة على الولد الصغير اه (وقال
في أحكام المحارم مانم) وحرمه النكاح على التأييد لا مشاركة للمحرم فيها فان
الملاعنة تحل اذا كذب نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والمجوسية تحل بالاسلام
أو بتهودها أو تنصرتها أو المطلقة ثلاثا بدخول الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه
الغير بطلاقها وانقضاء عدتها ومعتدة الغير بانقضائها اه وقد نقلناه في أحكام
النكاح (قال) وتختص الاصول بأحكام الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية
ابنه يثبت نسبه والمجدأب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف
الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح الابتداء بيق الاصل اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (وقال أيضا في أحكام المحارم مانم) ومنها وجوب نفقة الاقارب
الفقراء العاجزين على قريبه الغني ولا بد من كونه رجلا محرما من جهة القرابة
فان العم الاخ من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته اه وقد نقلناه بعضه في العتق
(ثم قال) واختص الاصول الذكور بوجوب الاعفاف اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما
الى ان قال وولاية المحضانة اه (وقال في أحكام غيبوبة المشفقة مانم)
ويترتب عليها وجوب الغسل الى ان قال وثبوت الرجعة اه (ثم قال) وحلها
للزوج الاول وليس لسيدها الذي طلقها ثلاثا قبل ملكها اه قوله ثلاثا صوابه
ثنتين كما في شرحها (ثم قال) وزوال العنة اه (ثم قال) ووقوع الطلاق
المعلق به وثبوت السنة والبدعة في طلاقها وكونه تعيينا في الطلاق المبهم وثبوت
الفيء في الايلاء ووجوب كفارة اليمين لو كان بالله تعالى ووجوب العدة اه
(ثم قال) ووجوب النفقة والسكنى للمطلقة بعده اه أي بعد الوطء اه شارح

(ثم قال) وثبوت النسيب اه وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) فوائدا الاولى لا فرق في الابلاج بين أن يكون بمسائل أو لا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل فيجربى في سائر الابواب الثانية ما ثبت للحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي معه مقدارها وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم أره اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطهارة (ثم قال) الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الحدود وكتاب الطهارة وكتاب النكاح (ثم قال) وثبت به الرجعة على المفتى به كما في التبيين اه أى بالوطء في الدبر (ثم قال) ولا يثبت به الا حصان ولا التحليل للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن العنة اه (ثم قال) الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الثالثة عدم الحمل الاول اه (ثم قال) الخامسة للوطء بملك اليمين أحكام كاحكام الوطء بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الا حصان ولا التحليل اه (ثم قال) السادسة كل حكم يتعلق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شبعاه اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) التاسعة الذي يحرم على الرجل وطء زوجته المنكوحة مع بقاء النكاح الحيض والنفاس الى ان قال والايلاء والظهار قبل التكفير وعدة وطء الشبهة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب النكاح فراجع اه (ثم قال) العاشرة اذا حرم الوطء حرم دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن ويحرم في الاعتكاف والاحرام مطلقا والظهار والاستبراء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الحادية عشر اذا اختلف الزوجان في الوطء فالقول لنا فيه الا في مسائل الاولى ادعى العنين الاصابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع يمينه لا ان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل أو بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل قوله بيمينه لا بعد مضيا الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولى كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول له ما وجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وأربع سواها وأختها اللطال فلو جاءت بولد لمن محتمل ثبت نسبه ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لا عن بنفيه عدنا الى تصديقه هكذا فهمته من كلامهم ولم أره الا أن صريحنا اه وقد نقلنا

ذلك في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة اذا ادعت المطلقة ثلاثا أن الثاني دخل بها
 أي وأنكر الثاني الدخول فالقول لها لحملها المطلق لا السكال المهرأه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) الخامسة لو علقه بعدم وطئه اليوم فادعت عدمه
 وادعاءه فالقول له لا نكاحه وجود الشرط قال في الكنز وان اختلفا في وجود
 الشرط فالقول له اه (قال في أحكام العبيد) ودواءه مريض على مولاه بخلاف الحر
 ولو زوجة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في أحكام العقود) هي أقسام لازم
 من المجانبين البيع الى ان قال والمخاع بعوض اه (ثم قال) وقد منا فرق النكاح
 في فن الفوائد اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما وقوع الطلاق والعتاق
 بهما فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والآخرس على ثلاثة أوجه ان كتب
 على وجه الرسالة مصدرامعزونا وثبت ذلك بالاقرار أو بالبينة فكالمخطاب وان
 قال لم أنوبه المخطاب لم يصدق قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين ولو كتب على شيء
 يستعين عليه عبده كذا أو امرأته كذا ان نوى صحيح والا لا ولو كتب على المماء
 أو الهواء لم يقع شيء به وان نوى فان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولا وان
 كان المكتوب اذا وصل اليك فأنت طالق فما لم يصل لا تطلق وان ندم ومحي من
 الكتاب ذكر الطلاق وكتب ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ومحوه
 الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي ما يسمى كتابة ورسالة وان لم يبق هذا
 القدر لا يقع واذا محي المخطوط كلها وبعث اليها البيضاء لا تطلق لان ما وصل ليس
 بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب واقامت البينة عليه انه كتبه بيده فرق بينهما في
 القضاء اه وذ كر الزيلعي من مسائل شتى في الكتابة لا على الرسم ان الاشهاد
 عليه أو الاملاء على الغير يقوم مقام البينة وفي القنية كتبت أنت طالق ثم
 قالت لزوجها اقرأ على فقر لا تطلق ما لم يقصد خطابها اه وقد سئلت عن رجل
 كتب أيمانا ثم قال لا أقرأها على فقر أهاهل تلزمه فأجيب بانها لا تلزمه اذا
 كانت بمطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسي والمخطئ والذاهل
 كالعامد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الايمان (ثم قال) واختلفوا فيما لو أمر الزوج
 بكتب الصل بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل هو توكيد ولا يقع حتى يكتب
 وبه يفتي وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها بعده وقيل لا يقع وان كتب
 لا اذنوى الطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال في أحكام الإشارة

(مانصه) ولا بد في اشارة الانحس من ان تكون معهودة والا لم تعتبر وفي فتح القدير
 من الطلاق ولا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاقه الاشارة المقرونة
 بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت بيانا لما أجله الانحس اه وقد نقلناه
 بقية ذلك في مسائل شتى تبعا للمتنون (ثم قال) وان لم يكن معتقلا للسان لم تعتبر
 شأته مطلقا الا في أربع الى ان قال وأما الكافر أخذ من النسب الى ان قال
 أو أخذ من كتاب الطلاق اذا كان تسميرا لمهم كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار
 بثلاث رقت بخلاف ما لو قال أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في
 الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضا (ثم قال) وهنأفروع لم أرها الا أن الى ان قال الثاني علق
 الطلاق بمشيئة الانحس فأشار بالمشيئة وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث
 لوعلق بمشيئة رجل ناطق فخرس فأشار بالمشيئة ينبغي الوقوع اه (وقال في بحث
 القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الأولى أسباب الملك المعاضات المسالية
 والامهار والخاع اه (ثم قال) الرابعة الموصى له يملك الموصى به بالقبول الى ان قال
 والملك بقبوله يستند الى وقت موت الموصى بدليل ما في اللؤلؤ الحية رجل أوصى بعبدة
 لانيان والموصى له غائب فنفقة في مال الموصى فان حضر الغائب فان قبل يرجع
 عليه بالنفقة ان فعل ذلك بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (ثم قال) وفي المداية من النفقة لو انفق المودع على أبوي المودع
 بلا اذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليه مالانه لما ضمن ملكه بالضمنان
 فظهر انه كان متبرعا وذكرا الزبايح انه بالضمنان استند ملكه الى وقت التعدي
 تبين انه متبرع بما ملكه فصار كما اذا قضى دين المودع بها اه وقد نقلناه بقيته في
 الغصب وفي كتب الامانات (ثم قال) الثانية عشر الملك أmaalعين والمنفعة معا
 وهو الغالب أولاهين فقط أو بالمنفعة فقط كالعبدة الموصى بمنفعته أبدا ورقبته
 لا وارث الى ان قال وأما نفقته فان كان صغيرا لم يباع الخدمه فنفقته على المالك وان
 بالغها فعلى الموصى له الا ان يمرض مرضا يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان
 تطاول المرض باعته القاضي اذا رأى واشترى بثمنه عبدا يقوم بمقامه كذا في
 نفقات المحيط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلاف في منه وجوبها والصحيح انه يمنع

بالمال اه وقد نقلناه في الايمان (ثم قال) السابع نفقه القريب وينبغي ان
 يمنعها لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرمان الصدقة اه (وقال
 في بحث ما ثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم مشروطا
 باعتباره ككفارة الفطر في رمضان وككفارة الظهار وكفارة القتل ودم المتع
 والقران فيفترق فيه بينهما أي بين الغني والفقير فالاعتبار لا عساره وقت التكفير
 بالصوم اه وقد نقلناه في كتاب الصوم وفي الجنايات وفي الحج (وقال في بحث القول
 في مهر المثل مانصه) تنبيه يجب مهران فيما اذا زني بامرأة ثم تزوجها وهو مخالف
 لمهر المثل بالاول والمسمى بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك
 فأنت طالق فتزوجه في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل بها في كل مرة
 فعليه خمسة مهور ونصف وبيان في فتاوى قاضيخان اه وقد نقلناه في النكاح
 (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) التعليق ربط حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
 جملة بحصول مضمون جملة اه وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على خطر
 الوجود فالتعليق بكاشن تعييز وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزاء
 مؤخرا والالتعيز وعدم فاصل أجني بين الشرط والجزاء وركنه أداة شرط وفعله
 جزاء صالح فلما اقتصر على الاداة لا يتعلق واختلغا في تعييزه لو قدم الجزاء
 والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكنز اه وقد نقلناه بقيته في كتاب البيوع
 (ثم قال) فائدتان من ملك التعييز ملك التعليق الا لو قيل بالطلاق يملك التعييز
 ولا يملك التعليق ومن لا يملك التعييز لا يملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه
 الثانية العبد والمكاتب لو قال لا كل مملوك أملكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف
 الصبي وتمناه في الجسامع لا مدر سليمان من باب اليمين في ملك العبد والمكاتب
 اه وقد نقلناه في العتق ونقلنا بعضه في الوكالة (وقال في الفن الثالث في بحث
 ما افترق فيه الحيض والنفاس مانصه) وتنقضي العدة به دون النفاس ويحصل به
 الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس اه وقد نقلناه في كتاب
 الطهارة وقوله دون النفاس أي ان طلقها بعد الوضع كذا في شارحها اه (وقال
 في بحث ما افترق فيه الزوجة والامة لا قسم للامة بخلافها ولا حصر لعدد الاماء
 بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقة بها بخلاف الزوجة فانها بحسب حالها ولا يسقطها

التشويز بخلاف الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (ثم قال ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب) نفقة ما قدرة بحالهما
 ونفقة بالكفاية ونفقة لا تسقط بمضي الزمان بعد التقدير أو الاصلاح بخلاف
 نفقة وشروط نفقة اعساره وزمانته ويسار المنفق بخلاف نفقة اه (وقال
 في بحث ما افترق فيه العتيق والطلاق) يقع الطلاق بالفاظ العتيق دون عكسه وهو
 أبغض المباحات الى الله تعالى دون العتيق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون
 العتيق اه وقد نقلناه في كتاب العتيق (وقال في بحث ما افترق فيه النكاح
 والرجعة) لا يصح الا بشهود بخلافها لا بد فيه من رضاها بخلافها لا مهر فيها
 بخلافه لا تصح الا لمعتدة بخلافه اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر الفن
 الثالث في قاعدة اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه)
 ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على طالعها في نفقة
 الزوجة أو كشف عورته في الخلاء زائدا على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع
 اه وقد نقلناه في كتاب الحج وفي المحظر وأفاد شارحها أن الزيادة على القدر الواجب
 في الوقوف بعرفة نفل وأما في النفقة فمصرح في الدر المنثور أن المستحب أن يطعمها
 مما يأكله وأما في كشف العورة من غير ضرورة فلا يجوز اه فليراجع (ثم قال)
 وكذا النكاح يدخله الاحكام الخمس وكذا الطلاق اه وقد نقلناه في النكاح
 (ثم قال) قاعدة المضاف الى معرفة يفيده العموم الى أن قال ومن فروعه الوقال
 لامرأته ان كان حملك ذكرا فأنت طالق واحدة وان كان أنثى فثنتين فولدت ذكرا
 وأنثى قالوا لا تطاق لان الحمل اسم لكل فكل فكل فكل فكل فكل فكل فكل فكل فكل
 الشرط ذكره الزيلعي في باب التعليق وهو موافق للقاعدة ففرعته عليه فلو قلنا
 بعدم العموم لازم وقوع الثلاث وخرج عن هذه القاعدة لوقال زوجتي طالق
 أو عدي حطقت واحدة وعتق واحد والتعيين اليه ومقتضاها طلاق الكل
 وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب العتيق (ثم قال) وفي البرازية من الايمان
 ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأتان أو أكثر طلقت واحدة والبيان اليه اه
 فكأنه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لكونه من باب اليمين المبينة على العرف
 كما لا يخفى في اه (ثم قال في آخر الفن المذكور في فائدة في الدعاء برفع الطاعون
 مانصه) وقد ذكر أي ابن حجر فيه أي في كتاب الطاعون أن المرحح عند متأخرى

الشافعية أن الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى أن يزول عنها فتعتبر تصرفاته
 من الثلث كما مريض وعند المالكية رواية أن والمرجح منهما عندهم أن حكمه حكم
 الصحيح وأما الخنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي
 أن يكون المحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال في جملة من علماءهم
 اه قلت انما كانت قواعدهم اذنا أنه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب طلاق المريض
 لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم المريض فلا ميراث
 لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم ليقول أو رجم
 فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر في الطاعون أن يكون
 من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة من علماءنا لابن حجر ان
 قواعدهم تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد أو اذ طعن واحد فهو
 مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام في من لم يطعن من أهل البلاد الذين
 نزل بهم الطاعون اه وقد نقلنا بقبته في المظن ومساائل منشورة فراجعوه ونقلنا
 بوضه في كتاب الوصايا (ثم قال فائدة) اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى
 قوله اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وخرج عنها ما ذكره
 في البيوع الى ان قال وقالوا لو قال العنين لامرأته أو الخير للخيرة اختارى ترك الفسخ
 بألف فاختارت لم يلزم المال وسقطت يارها فقد بطل التزام المال لا ما في ضمنه اه
 (وقال في الفروع الرابع فن الاغارمانصة) الطلاق أي رجل طلق ولم يقع فقل
 اذا قال عنيت الاخبار كاذبا أي رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعة
 فهي طالق فتزوج ولم يقع فقل اذا قصد تلك الساعة التي هو فيها وهذا اذا سكن
 اه قال شارحها أي وقف على السكون في الساعة أما اذا حركها بحركة الاعراب
 فلا يكون المحكم كذلك اه (ثم قال) أي رجل له امرأتان أرضعت احدهما
 صبيًا حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصبي غيرة فاعتقت
 فاختارت نفسها فتزوجت بآخر وله زوجة فارضعت الصبي الذي كان زوج ضررتها
 بابن هذا الرجل حرمت ضررتها على زوجها لانه صار ابنه من الرضاع فصارت زوجا
 حليمة ابنه فلا يجوز اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في فن الاغار
 في كتاب النكاح مانصة) أي مطلقة ثلاثا دخل بها الثاني ولم تحل فقل اذا كان
 العقد فاسدا أي ممتدة امتنعت رجعتها ولم تحل لغيره فقل اذا اغتسلت وبقيت

لمعة بلا غسل اهـ أى وكان انقطاع حيضها لاقل من عشرة أيام ولم يمض عليها وقت صلاة وكانت المعة أقل عضو ولم تكن كتابية فليراجع شارحها وقد نقلناه فى كتاب النكاح (ثم قال فى الفتن المذكور مانصه) الايمان أى رجل قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فأنت طالق فقل تخرج ولا يحنث لان الماء الذى كانت فيه زال بالجريان رجل أتى الى امرأته بكيس فقال ان حالتية فأنت طالق وان قصصتية فأنت طالق وان لم تخرجي مافيه فأنت طالق فأخرجت مافى الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضعتة فى الماء فذاب مافيه امرأة تزينت بالمحرم فقال لها زوجها ان لم أجامعك فى هذه الثياب فأنت طالق فنزعتهما وأبت لبسها فالتخلص فقل يلبسها هو ويحجامعها فلا يحنث ان لم أطاك مع هذه المقنعة فأنت طالق وان وطأتك معها فأنت طالق ما التخلص فقل له أن يطأها بغيرها ولا يحنث ما دامت المقنعة باقية وهما حيان حلف لا يطأ سواها وأرادها التخلص فقل ان ينوى الوطء برجله فيصدق ديانة له ثلاث نسوة وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة منك ثوباً منهما فى هذا الشهر عشرين يوماً والافأنتن طوالق كيف التخلص فقل تلبس اثنان منهما كل ثوباً تلبس احدها ن ثوباً عشرة وتنزعه وتلبسه الاخرى بقية الشهر حلف أن يشبعهما من الجماع اليوم ان لم يفارقهما حتى أنزلت فقد أشبعهما ان وطئتك عارياً فكذا ولا بأساً فكذا ما التخلص فقل طأها ونصفه مكشوف ونصفه مستور اهـ (وقال فى فن الحيل مانصه) السابع فى الطلاق كتب الى امرأته كل امرأة لى غيرك وغير فلانة طالق ثم محى ذكر فلانة وبعث بالكتاب لمسلم تطالق فلانة وهذه حيلة جيدة والحيلة للطلقة ثلاثاً أن يقول المحلل قبل العقدان تزوجتك وجامعتك فأنت طالق ثلاثاً أو باثنته فيقع بالجماع مرة فان خافت من امساكه بالجماع يقول ان تزوجتك وأمسكتك فوق ثلاثة أيام ولم أجامعك فيما بين ذلك والاحسن ان تزوجه على ان أمرها به ردها فى الطلاق بشرط بدائتها بذلك ثم قبوله اما اذا بدأ المحلل فقال تزوجتك على أن أمرك بيدك فقبلت لم يصير بيدها الا اذا قال على أن أمرك بيدك بعد أن أتزوجك فقبلت واذا خافت ظهور أمرها فى التحايل تهب لمن تثق به مالا يشتري به مملوكاً مراهما يجمع مثله ثم يزوجه آمنه فاذا دخل بها وهبه منها وتقبضه فينفخ النكاح ثم تبعث به الى بلاد يباع ونظر فيه بأن العبد ليس بكفء ويمكن

حمله على رضا الولي أو انها الاولى لها - حلف لي طلقها اليوم فالحيلة ان يقول أنت
 طالق ان شاء الله تعالى أو على ألف فلم تقبل - حلف لا يطلقها فالحيلة اجنبي ودفع
 اليه بدله لم يحنث ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق فتزوج فاذا حكمها فبعها
 فحكم بطلاق اليمين صح ولو قال ان لم أطلقك اليوم فأنت طالق ثلاثا فالحيلة ان
 يقول لها أنت طالق على ألف درهم ولم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكر طلاقها
 فالحيلة ان تدخل بيتا ثم يقال له ألك امرأة في هذا البيت فيقول لا لعدم علمه فيقال له
 كل امرأة لك في هذا البيت فهي بائن فيحنث بذلك فتطهر فيشهدون عليه ان
 لم تطبخ قدرا نصفها حلال ونصفها حرام فهي طالق فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر
 ثم تطبخ البيض فيه - حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة حمله لها اه وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (ثم قال) في فيه لقمة خبز فقال ان أكلتها فهي طالق وان
 طرحتها فهي طالق فالحيلة أن يأكل النصف وي طرح النصف أو يأخذها
 انسان من فيه بغير أمره اه (ثم قال) الثامن في الخلع سئل أبو حنيفة عن رجل
 قال لامرأته أنت طالق ثلاثا ان سألتيني الخلع ولم أخلع بك وحلفت هي بالعتق ان
 تسأله الخلع قبل الليل فقال أبو حنيفة للمرأة سألته الخلع فسألته فقال له قل قد
 خلعتك على ألف وقال لها قولي لا أقبل فقالت فقال لها قومي واذهبي مع زوجك
 فقد بر كل منكما وحيلة أخرى ان تبيع المرأة جميع ممتلكاتها من ثمن ثوبه قبل مضي
 اليوم ثم تسترده بعده اه (وقال في فن الحيل من بحث الايمان مانصه) قال
 ان تزوجتها فهي طالق متزوجها الاولى أن يطلقها لتحلل غيره بيمين
 اه وقد نقلناه في الايمان (ثم قال) ولو قال كل امرأة أتزوجها
 عليك ناويا على رقتك صحت عرض على غيره يميننا فقال نعم لا يكفي
 ولا يصبر حالها وهو الصحيح كذا في التارخانية وعلى هذا في يقع من التعاليق في
 المحاكم أن الشاهد يقول للزوج تعاليق فيقول نعم لا يصح على الصحيح اه وقد
 نقلنا بقبته في كتاب الايمان فراجع - (ثم قال في فن الحيل من بحث الايمان
 أيضا مانصه) طالبت ان يطلق زوجها فالحيلة ان يتزوج أخرى اسمها على اسم
 الضرة ثم يقول طالقت امرأتى فلانة ناويا بالجديدة أو يكتب اسم الضرة في كفه
 اليسرى ثم يقول طالقت فلانة مشير باليمين الى ما في كفه اليسرى اه وقد
 نقلناه في الايمان (وقال في فن الحيل من الهبة مانصه) قال لما ان لم تهينني صداقتك

اليوم فأنت طالق فالحيلة ان يشتري منه ثوبا ملغوفاً بهر هاتم ترده بعد اليوم فيبقى
المهر ولا حنث اه وقد نقلناه في الهبة (وقال في الفن السادس فن الفروق مانصه)
كتاب النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمالك بالبيع ونحوه فلا والفرق
ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحبل والحرمة حقه تعالى بخلاف المالك لانه حق
العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس مانصه) كتاب
الطلاق قال لست امرأى وقع إن نوى ولو زاد والله لا وان نوى لاحتمال الاول
الانشاء وفي الثاني تحض للاخبار يحل وطء المطلقة رجعيًا لا السفريها والفرق
ان الوطاء رجعة بخلاف المسافرة تقييل ابن الزوج المعتدة من بائن لا يحرمها ولها
النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في
الثاني اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) أنت طالق ان دخلت الدار عشرة
فدخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشرة ولو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا
فدخلت مرة وقع الثلاث لان العدد في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول
بخلافه في الثاني للوكل عزل وكيه بالطلاق ولو وكها بطلاقها لانه تعالى لها اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير
والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق
ان تلك متعلقة باللفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب العتق
وكتاب المداينات وكتاب النكاح والبيع وكتاب الهبة والاجارة (وقال أيضا في الفن
السادس في كتاب العتق مانصه) ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك
على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال
ولو قال كل عبد اشتريه فهو حر فاشتراه فاسد انتم صحيبه لا يعتق وفي النكاح تطلق
لا يخلل اليمين في الاول بالفاسد بخلاف الثاني اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)
اعتق احد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
فانه لا يتعين الاخر لان البيان واجب فيهما فـ كان نعيينا القائمة له اه وقد نقلناه
في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في بحث
المحدود مانصه) قال لرجلين أحدهما كان فقير له أهذا فقال لا لا يجب المحد بخلاف
ما لو قال احدي امرأى طالق فقيل له فلانة فقال لا لزمه حكم الطلاق في الاخرى
والفرق ان الطلاق والعتاق يكمل ببعضه ويعين منه ~~كره~~ أما حد القذف

فينبغي ويذكر اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في التكملة المذكورة في كتاب
 اللقيط مانصه) ولو طلقها أى اللقيطة واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها اثنتين
 ولو كان طلقها اثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق انها بالاقرار به بعد الثنتين
 تريد ابطال حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طقة لان حق الرجعة لا يبطل بهذا
 الاقرار ولو كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له ان يراجعها في
 الثالثة ولو أقرت في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة
 والفرق ان اقرارها غير مبطل ما هنا وقته ومبطل في الفصل الاول اهـ وقد
 نقلنا بقيته في كتاب اللقيط فراجع اهـ (وقال أيضا في التكملة المذكورة في كتاب
 الصلح مانصه) صالحة المنكوحة زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت
 مساندة لا والفرق ان السكنى - ق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقها فكذا
 النفقة وكذا لو نشزت المنكوحة سقطت نفقتها بخلاف الميتة حال العدة اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب
 الاكراه مانصه) ولو أكره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار
 به ما لا يقع اهـ وقد نقلناه في كتاب الاكراه (يقول جامعه) والفرق ان انشاءهما
 لا يترتب ثلاث جدهن جد وهن جد والطلاق والعتاق والعين والاصل
 عندنا ان كل ما يصح مع الهزل يصح مع الاكراه لان ما يصح مع الهزل لا يحتمل الفسخ
 وكل ما لا يحتمل الفسخ لا يؤثر فيه الاكراه اهـ طحاوي على الذر بخلاف الاقرار
 به ما فانه خبر يحتمل الصدق والكذب وقيام السيف على رأسه يرجح الكذب
 اهـ شرنبلالية (وقال المؤلف في الفن السابع من المحكمات مانصه) لما جلس
 أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله
 عن مسائل خمسة الى ان قال الخامسة أم ولد رجل تزوجت بغير اذن مولاهما فأتى
 المولى فهل يجب العدة من المولى فقال يجب فخطأه فقال لا يجب فخطأه ثم قال
 ان كان الزوج دخل بها لا يجب والاوجب اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح
 (ثم قال) وكان للامام جارية لها غلام فأصاب منها مادون الفرج فحبلت فقال
 أهلها كيف تلد وهي بكر فقال الامام هل لها أحد تثق به فقالوا نعم فقال تهب
 الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا أزال عذرتها ردت الغلام اليها فيبطل النكاح
 اهـ وقد نقلناه في النكاح (ثم قال) وكان أبو حنيفة في ولاية في الكوفة وفيها

علماء واشراف وقد زوج صاحبها بنيه من اختين فغلاط النساء فزفت كل بنت
الى غير زوجها ودخل بها فافتي سفيان فقضى على كل واحد منهما بالمهر وتعتد
وترجع كل الى زوجها فسئل الامام فقال على بالغلامين فأتى بهما فقال أوجب كل
منكما ان يكون المصاب عنده قال نعم فقال لكل منهما طاق التي تحت أخيك ففعل
ثم أمر بتجديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عينييه اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (وقال في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) الفرق ثلاثة عشر سبعة
منها تحتاج للتضاء وستة لا فالاول الفرقة بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم
الكفاءة وبتقصان المهر وبإباء الزوج عن الاسلام وبالعسان والثاني الفرقة
بختيار العتق وبالإيلاء وبالردة وبتمارين الدارين وبملك أحد الزوجين صاحبه
وفي النكاح الفاسد النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلم تصح فيه الاقالة
ولا يفسخ بالمجود الا في مسئلتين فيقبله بعده ردة احدهما وملك احدهما الا آخر
اه (ثم قال) وقوله خذى هـ اذ من نفقة عدتك لا يكون اقرارا بطلاقها اه
(ثم قال) فيه أيضا النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام هكذا ذكرنا وبنا عليه
ان مجوده لا يكون فسخا قات يقبله بعده في ردة احدهما كما كتبناه في الشرح
واما طرؤ الرضاع عليه والمصاهرة فعندنا يفسده ولا يفسخه كما في الشرح اه (وقال
في كتاب العتق مانصه) المتكامل بما لا يفهم معناه يلزمه حكمه في الطلاق
والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمه المال
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب البيع (وقال في كتاب الايمان مانصه)
يمين اللغولاه واخذة فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والندراه وقد نقلناه في
كتاب العتق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالتعلق الا في مسائل ان يتعلق
بافعال القلوب أو يتعلق بمجيء الشهر في ذوات الأشهر أو بالتطليق أو يقول ان
أدبت الى كذا فأنت حرة وان تجزيت فأنت رقيق أو ان حضت حيضة أو عشرين
حيضة أو طلوع الشمس كما في الجامع اه وقد نقلناه بعضه في كتاب العتق
(ثم قال) المعلق يتأخر والمضاف يقارن فلو قال لا جنبية أنت طالق قبل أن
أترجك بشهرا وأطلق لا ينعقد ولو قال اذا تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر
فتزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق اه (وقال في كتاب السير والردة
مانصه) حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبينونة امرأته مطلقا

اه (وقال في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا بتضمن الناظر اذا صرف لهم مع
المحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه لكونهم قبضوا مالا يستحقونه
اولا لم أره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات أن مودع الغائب اذا انفق الوديعة
على أبوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهما
لانه لما ضمن تبين أن المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى وقت التعمير كما
في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وكذا لا يرد ما اذا
أذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر جدد النكاح وحلف فانه ذكر
في العناية ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه
لانه غير متعمد وقت الدفع وانما ظهر الخماني الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن
القاضي وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك المدفوع بالضمنان فليس بمبرع
اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في الفن الثاني أيضا أول كتاب البيوع
في بحث الحمل مانصه) ويثبت نسبه اه قال شارحه أي الحمل من ذى الفراش
أو السيد اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب النكاح (ثم قال المؤلف
في البحث المذكور) وتجب نفقة لأمه اه قال شارحه يعني اذا طلق حاملا
تجب عليه نفقة الحمل وتعطى لأمه فالنفقة له لأمه بخلاف الشافعي اه لكن أفاد
الزبائي والكافي ان نفقة المعتدة المحامل عندنا لعدة لا للحمل وعند الشافعي
للحمل اه (ثم قال المؤلف في البحث المذكور مانصه) ويصح الخلع على ما في بطن
جاريته او يكون الولد له اذا ولدت لاقل من ستة أشهر اه (وقال في كتاب البيوع
في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولوراجعها باللفظ النكاح صححت للمعنى
ولو نكحها باللفظ الرجعة صح أيضا اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
ويقع الطلاق باللفظ العتق اه (ثم قال) والطلاق والعتاق يراعى فيه ما
الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبده ان أدبت الى كذا في كيس أبيض فاداه
في كيس أحمر لم يعتق ولو وكله بطلاق زوجته منجزا فعلقه على كائن لم تطلق اه
وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الوكالة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
عنها الى ان قال ولو صالح المخيرة بمال لاختاره بطل ولا شيء لها اه (ثم قال) وخرج
عنها حق القصاص وملك النكاح أي بأن خالعه او حق الرق فانه يجوز الاعتياض
عنها كما ذكره الزبائي في الشفعة اه وقد نقلناه في المجنسات وفي العتق

(وقال أيضا في البيوع مانعه) ومن باع مال الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج
 للنفقة كذا في نفقات البرازية اهـ (وقال في كتاب الكفالة مانعه) لا تصح
 الكفالة الا بدين صحيح وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء فلا تصح بغيره كبذل
 الكتابة فانه يسقط بالتعجز قلت الا في مسألة لم أر من أوضعتها قالوا لو كفل
 بالنفقة المقررة الماضية صحت مع انها تسقط بدونه ما يموت أحدهما وكذا لو
 كفل بنفقة شهر مستقبل وقد قرر لها في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها
 كل يوم كذا كما صرحوا به فانها صحيحة اهـ (وقال أول كتاب القضاء مانعه) من
 عليه حق اذا امتنع عن قضاؤه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان المدين لا يضرب في
 الخمس ولا يقيد ولا يغل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن الانفاق على قريبه كما
 ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كذا في السراج الوهاج
 من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته كما صرحوا به في بابه والعلة
 الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب
 تسقط بمعنى الزمان وحقها في المجمع يفوت بالتأخير لا الى خلف اهـ وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب القضاء) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى
 أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى
 الصغرى اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) اختلاف الشاهدين مانع من
 قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهد أنه
 أعتهقه بالعربية والآخرة بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القول فيهما وهى
 السابعة اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) كل موضع تجرى فيه الوكالة
 فان الولي ينتصب خصما عن الصغير وما لا فلا فان تصب عنه في التفريق بسبب
 الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام
 واللعان كذا في المحيط اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) القاضى
 اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ
 فلو قضى بطلان الحق بمعنى المدة أو بالتفريق للعجز عن الانفاق غائبا على الصحيح
 لا حضرا اهـ (ثم قال) أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بلا رضاها
 أو بعدم وقوع الثلاث على الحبلى أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع

على المحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع العتق ثلاث بكامة
أو بعدم وقوعه على الموطوعة عقبه أو بنصف الجهازلن طلقها قبل انوطء بعد المهر
والتهيز اه (ثم قال) أو بالتغريق بين الزوجين بشهادة المرضعة اه (ثم قال)
أو بحل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني اه أي فانه لا ينفذ في الكل (وقال) أيضا
في كتاب الغضاء تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحل الخالص الى ان قال
وفي الطلاق والايلاء والظهار وتسامه في شرح ابن وهبان اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال وحرمة المصاهرة والخلع
والايلاء والظهار الى ان قال والنكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق لان حل
الفرج وحرمة حق الله تعالى فجاز ثبوته من غير دعوى اه (ثم قال) تقبل
الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
في الوقف وطلاق الزوجة وتعلق طلاقها اه (ثم قال) والخلع اه (ثم قال)
والايلاء والظهار وحرمة المصاهرة اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة
بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فليحفظ اه (ثم قال) واعلم أن شاهد الحسبة
إذا أخر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصواعليه في الحدود وطلاق
الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما في الغنية انه في الكل وهي في الظهيرة واليتيمة
وقد ألفت فيها رسالة اه (وقال) فيه أيضا الجهالة في المنكر حه تمنع
الصحة الى ان قال وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت
النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبت به الام كفا في نفقات
الخانية بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن
ان يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب
المداينات (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف
التقليد فاذا قال لرجل طلقها لا يقتصروا على نفقته صرفا الا اذا قال ان شئت
فيقتصر وكذا طلقها ان شئت كفا في الخانية اه (ثم قال) الوكيل اذا
أمسك مال الموكل ونقده من مال نفسه فانه يكون متعددا الى ان قال الا في مسائل
الاولى الوكيل بالانفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق

على بناء داره كما في الخلاصة اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له اذا
 كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية (ثم قال) والطلاق اه (ثم قال
 فيه أيضا مانصه) اذا أقرب بشئ ثم ادعى الخطاء لم يقبل كما في الخزانة الا اذا أقر
 بالطلاق بناء على ما أفتي به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع
 الفصولين والقنية اه (ثم قال) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصي
 والمولى والمراجع اه (ثم قال) المقر اذا صار مكدبا شرعا بطل اقراره الى ان
 قال ونرجع عن هذا الاصل مسائلتان الى ان قال وزدت مسائل الى ان قال
 الثانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة وفرض القاضي له النفقة ولها بيعة
 ثم حضرا الاب ونفاه لاعتن وقطع النسب اه (ثم قال) الاقرار حجة قاصرة
 على المقر ولا يتعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال ولو أقرت بجهولة
 النسب بأنها ابنة أب زوجها وصدها الاب انفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا
 أقرت بالرق ولو طلقتها ثنتين بعد الاقرار بالرق لم يملك الرجعة اه (وقال فيه
 أيضا) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال
 الجنون فان كان معه ودا قبل والا اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
 اذا أقر بالدين بعد الابراء منه لم يلزمه كما في التمسار خانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد
 هبتها له المهر على ما هو المختار عنه بالفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه
 لعدم قصدها كما في مهر البزارية أي قصد الزيادة كما في شرحها (ثم قال) واذا أقر
 بان لها في ذمته كسوة ماضية ففي تساوى الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي
 للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان ادعتها بلا قضاء ولا رضا لم يسمعها
 للسقوط والاسمعهار لا يستفسر المقر اه يعني فاذا أقر بانها في ذمته حمل على انها
 بقضاء أو رضا فيلزمه اللهم الا اذا صدقت المرأة انها بغير قضاء أو رضا بعد اقراره
 المطلق فينبغي ان لا يلزمه والله سبحانه وتعالى اعلم اه وقد نقلناه في كتاب
 النكاح (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله
 الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال أجلت امرأة العنبر زوجها بعد التحول صح ولها
 الرجوع (وقال أيضا في كتاب الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجوع الى
 الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة كالقصاص والعتق
 والنكاح والمخلع اه (وقال في كتاب الهبة) لا جبر على الصلح الا في مسائل

منها نفقة الزوجة اه (وقال في كتاب المداينات) البراء بعد قضاء الدين صحيح لان
 السقاط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المديون بما أداه إذا أبرأه براءة
 اسقاط وإذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلغوا فيما إذا أطلقها كذا في
 الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا لو عاق
 طلقها بابراشها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فإذا أبرأته براءة اسقاط وقع
 ورجع عليها اه (ثم قال) وفي وكالة البرازية للزوج عليها دين وطلبت
 النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بل ارض الزوج بخلاف سائر الديون لان دين
 النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشابه ما إذا كان أحداً المحققين جيداً
 والاخر رديشاً لا يقع التقاص بالاتراض اه (وقال في كتاب المحر والمأذون مانعه)
 ولو اختلعت أي السفهة من زوجها على مال وقع ولا يلزمها اه (وقال في كتاب
 الاكراه) أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت امرأته اه
 وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا إذا أكره على
 التوكيل به فوكل اه (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية الى ان قال الثانية إذا أنفق المودع على
 أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن
 استحساناً اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضاً) المباشرة ضامن وان لم
 يتعمد والمتسبب لا الا إذا كان متعمداً الى ان قال ولو ارضعت الكبيرة الصغيرة لم
 تضمن نصف مهر الصغيرة الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح وبكون الارضاع
 مفسداً له وان يكون لغير حاجة والجهل عندنا معتبر لدفع الفساد كما في رضاع
 الهداية اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في كتاب المحظر) يكره معاشرته من
 لا يصلي ولو كانت زوجته الا إذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للمرأة معاشرته كذا
 في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الفرائض)
 الجمد كالأب الا في أحد عشر مسألة الى ان قال ثم رأيت أخرى في نفقات الخنانية
 لومات وترك أولاداً صغاراً ولا مال لهم ولهم أم وجد أب الأب فالنفقة عليهما اثلاثاً
 الثلث على الأم والثلثان على الجمد اه ولو كان كالأب كانت النفقة كلها
 عليه ولا تشاركه الأم في نفقتهم اه (ثم قال) وصي الميت كالأب الا في مسائل الى
 ان قال الثامنة لا يعونه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال)

المحادية عشر لاحضانة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه في الوصايا قال
صاحب الاشباه

(كتاب العتاق وتوابه أى من الولا وغيره)

في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي احرار
الا واحد اعتق الخمس لان تقديره تسعة من ممالكي احرار وله خمسة فعتقوا
ولو قال ممالكي العشرة احرار الا واحد اعتق أربعة منهم لانه ذكر العشرة على
سبيل التفسير وذلك غلط منه فاعني فانصرف الى مماليكه اذا وجبت قيمة على
انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه
لا يعتق حتى يؤدي الأعل على كافي الظهيرية اه وقد نقلناه في العصب وفي
الشهادات (ثم قال) أحد الشر يكتن في العبد اذا اعتق نصيبه بلا اذن شريكه
وكان موثرا فان شريكه ان يضمه حصته الا اذا اعتق في مرضه فلا ضمان عليه
عند الامام خلافا لما كذا في عتق الظهيرية دعوة الاستيلاء تستند والتحرير
تقتصر والاولى اولى وبيانها في الجامع معتق البعض كالمكاتب الا في ثلاث الاولى
اذا عجز لا يرد الى الرق الثانية اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى
القن بخلاف المكاتب اذا جمع اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) الثالثة اذا
قتل ولم يترك وفاه لم يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاه فان
القصاص واجب ذكره الزيلعي في الجنايات اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال)
والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون والتوأمين كالولد الواحد فالثاني
تبع للاول في أحكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت توأمين الاول لا قبل من ستة
أشهر والثاني لتمامها فاكثر عتق الثاني تبع للاول بخلاف ما اذا ولدت الاول
لتمامها فانه لا يعتق واحد منهما الا في مسثلتين الاولى من جنائيات المبسوط لو
ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج احدهما قبل موتها والاخر بعد موتها
وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) الثانية نفاس
التوأمين من الاول وماراته عقب الثاني لاه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم
قال) من ملك ولده من الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنا لم يعتق
عليه ولو كانت أخته لاه من الزنا عتقت والفرق في غاية البيان من باب الاستيلاء

التدبير وصية فيعتق المدبر من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها
وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية
اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) التأميت الى مدة لا يعيش الانسان اليها
غالباً تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مدبراً مطلقاً وفي الاجارة مفسداً الى
نحو مائتي سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي
كتاب الاجارة (ثم قال) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق
والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على الصحيح فلا يلزمها المال
والاجارة والمهبة والابراء عن الدين كما في نكاح الخيانة اه وقد نقلناه هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسألة لو كان المعتق
مجهول النسب وأقر بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في اقرار
التخصيص اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الولاء لا يحتمل الا بطلان قلت
الا في مسألة وهي المذكوكة فانها بطل الولاء باقراره والثانية لو اردت العتيقة
وسببت فاعتقها لسا في كان الولاء له وبطل الولاء عن الاول كما في اقرار التخصيص
ولو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة
لى حرة الأمة خبازة الأمة اشترى يتهام من زيد الأمة نكحتها البارحة أو الأمة
ثيبا في هذه الأربعة اذا أنكر ذلك الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا
قال الأمة بكر أو لم اشترها من فلان أو لم أطأها البارحة أو الانحراسانية فالقول له
وتماه في ايمان الكافي المدبر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان
السيد سفيراً وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مدبراً كما في الخيانة من المحرور فيما
اذا قتل سيده كما في شرحنا اه وقد نقلناه في الجبايات (ثم قال) المدبر في زمن
سعايته كما كاتب عنده فلا تقبل شهادته لمولاه كما في البرازية من العتق في المرض
وجنابته جنابة المكاتب كما في الكافي وفرعت عليه لا يجوز نكاحه مادام
يسعى وعندهما حرمدون في الكل اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها والله
سبحانه وتعالى اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب العتاق
(قال المؤلف في القساعة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما العتق فعندنا ليس
بعبادته وضه ما يدل صحته من الكافر ولا عبادة له فان نوى وجه الله سبحانه وتعالى
كان عبادة مثاباً عليه وان أعنى بلانية صح ولا ثواب له اذا كان صريحاً وأما

الكتابة فلا بد لها من النية وان أعتق لـصـنـم أو للشيطان صح وان أعتق لاجل
 مخلوق صح وكان مباحا لثواب له ولا اثم وينبغي ان يخصص الاعتاق للصنم بما اذا
 كان المعتقد كافرا وأما المسلم لم اذا أعتق له قاصدا تعظيـمـه كفر كما ينبغي ان يكون
 الاعتاق للمخلوق مكروها والتدبير والكتابة كالعقن اه (ثم قال بعد ذلك
 بنحو صفحة) بخلاف الطلاق والعتاق فانهما يقعان بالتلقين ممن لا يعرفهما لان
 الرضا ليس بشرطهما وكذا لو أكره عليهما يقعان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص
 مانصه) وقد مناناه اذا نوى الاعتاق لرجل كان مباحا اه (ثم قال في التاسع
 في محلها أي النية) محلها القلب في كل موضع وقد مناه حقيقة قتها وهما أصلان الاول
 لا يكفي التلفظ باللسان دونه الى ان قال ومن فروع هذا الاصل انه لو اختلف
 اللسان والقلب فالمتبر بما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين فلو سبق لسانه
 الى لفظ اليمين بلا قصد ان يعتد بالكفارة أو قصد الخلف على شيء سبق لسانه الى
 غيره هذا في اليمين بالله سبحانه وتعالى وأما في الطلاق والعتاق فيقع قضاء لادانة
 اه (ثم قال) وفي الخيانة أنت حر وقال قصدت به من عمل كذا لم يصدق قضاء اه
 ثم نقل عن الخيانة من أعتق رجلا قال عبيد أهل الخ أحراراً وقال عبيد أهل بغداد
 أحرار ولم ينوع عبيده وهو من أهل بغداد أوقال كل عبد لاهـ لـ بلخ أوقال كل
 عبد أهل بغداد حرراً أوقال كل عبد في الأرض أو كل عبد في الدنيا قال أبو يوسف
 لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف الطلاق ويقول أبي يوسف أخذ
 عصام بن يوسف ويقول محمد أخذ شداد واقتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل
 عبد في هذه السكة حر وعبيده في السكة أوقال كل عبد في المسجد الجامع حر فهو على
 هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حر وعبيده فيها يعتق عبده في قولهم
 ولو قال ولد آدم كلهم أحرار لا يعتق عبده في قولهم اه (ثم قال) ويتفرع على هذا
 فروع لو قال لها يا طالق وهو اسمها ولم يقصد الطلاق قالوا لا يقع كإحرارها واسمها كما
 في الخيانة وفرق المحبوس في التنقيح بين الطلاق فلا يقع وبين العتق فيقع خلاف
 المشهور اه وقد نقلناه بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب الايمان (ثم
 قال) وفي الكنز كل مملوك لي حرعت عبيده انقن وأمهات الاولاد ومـدبروه
 وفي شرحه للزباني لو قال أردت به الرجال دون النساء دين وكذا النوى غير المدبر

ولو قال نويت السوداءون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغير اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين اهـ (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه) وأما الطلاق والعتاق فلا يقعان بالنية بل لا بد من التلفظ الا في مسألة في قاضيخان رجل له امرأتان عمرة وزينب الخ وقد نكحنا بقبيلة في كتاب الطلاق فراجعه (ثم قال في العاشر في شروط النية مانصه) فرع عقب النية بالمشيئة قدمنا انه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما يتعلق بالاقوال كالطلاق والعتاق بطل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الطلاق (ثم قال) قاعدة في الايمان تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند المخصص تصح قضاء أيضا الى ان قال ولو قال كل مملوك أملاكه فهو حر وقال عندت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السوداءون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضا كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بينه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق اهـ (ثم قال) فروع لو كان اسمها طالق أو حرة فنادها ان قصدا لطلاق أو العتق وقع أو النداء فلا أو أطلق فالمعتمد عدمه اهـ (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه) وعلى هذا الفرع لو قال كل مملوك خيالي فهو حر فادعاء عبدا وأنكر المولى فالقول له ولو قال كل جارية بكر فهي حرة فادعت جارية انها بكر وأنكر المولى فالقول لها وتسام تغريعه في شرحنا على الكنز في تعليق الطلاق عند شرح قوله وان اختلفا في وجود الشرط اهـ (وقال في قاعدة الاصل اضافة المحادث الى أقرب أوقاته مانصه) وليس من فروعهما ما اذا تزوج أمة ثم اشتراها ثم ولدت ولدا يحمي ل أن يكون حادثا بعد الشراء أو قبله فلا شك عندنا في كونها أم ولدا من جهة انه حادث أضيف الى أقرب أوقاته لانها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير أم ولدا عندنا اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم) ولذا قال في كشف الاسرار شرح أصول فخر الاسلام الاصل في النكاح المحظروا بيع للضرورة اهـ فاذا تقابل في المرأة حل وحرمة غابت المحرمة ولهذا لا يجوز التحريم في الفروج وفي كافي المحاكم الشهيد من باب التحريم ولو أن رجلا له أربع جوارى أعتق واحدة منهن بعينها ثم نسبها فلم يدريتهن أعتق لم يسعه ان يتحرى للوطء ولا للبيع ولا يسع المحاكم

أن يخلى بينه وبينهن حتى يبين المعتقد من غيرها (ثم قال) فان باع في المسألة الأولى ثلاثاً من المجواري فحكم المحاكم بأن أجاز بيعهن وكان ذلك من رأيه وجعل الباقية هي المعتقد ثم رجع اليه بعض من باع بشراً أو هبة أو ميراث لا ينبغي أن يطاها لان القاضي قضى فيه بغير علم ولا ينبغي أن يطاها شيئاً ممن بالملك الا ان يتزوجها فيما لا بأس لانها زوجة أو أمتة ولا يجوز التحري في الفروج لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحمل بالضرورة اهـ (ثم قال) ولو أعتق جارية من رقيقه ثم نسبها لم يجوز للقاضي التحري ولا يقول للورثة أعتقوا أيتها شتمت أو أعتقوا التي أكبر ظنكم انها حرة ولكنه يسألهم فان زعموا أن الميت أعتق هذه بعينها أعتقها واستخلفهم على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا من ذلك شيئاً أعتقهن كلهن وأسقط عنهن قيمة احداهن وسعين فيما بقي اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح فراجعها (ثم قال) ولو أن قوماً كان لكل واحد منهم جارية فاعتق أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقد فلكل واحد منهم ان يطا جاريته حتى يعلم أنها المعتقد بعينها وان كان أكبر رأى أحدهم انه هو الذي أعتق فأحب الى أن لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراماً ولو اشتراه من رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له أن يقرب واحدة منهن حتى يعرف المعتقد ولو اشتراه من الا واحدة حل له وطئهن فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطء شيء منهن ولا بيعها حتى يعلم المعتقد منهن اهـ وقد نقلناه في النكاح (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ولو قال لامرأة او منكوحته ان نكحتك فعلى الوطاء فلو عقد على الأمة بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد ابانتها لم يحث كفاً كشف الاسرار اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ونقض علينا الاصل المذكور الى أن قال ومن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقدم ايلا عتق اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومنه مشروعية الكتابة ليتخلص العبد من دوام الرق لما فيه من العسر ولم يطلها بالشروط الفاسدة توسعة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العساة محكمة من البحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر) ولذا قالوا لا عبرة بالعرف الطارئ فلذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومته ولا يختصه العرف وفي آخر الميسوط اذا أراد الرجل أن يغيب خلفته

امرأته فقال كل جارية أشترىها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت نيتة ولا يقع عليه العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن فإذا أراد ذلك عملت نيتته لأنها ظالمة في هذا الاستحلاف ونيتة المظلوم فيما يحلف عليه معتبرة اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في الطلاق فراجعها ونقلنا بعضها في كتاب الأيمان (وقال في القاعدة الثانية إذا اجتمع المحلل والمحرم غالب المحرم المحلل مانصه) ومنها عدم جواز وطء الجارية المشتركة اهـ (ثم قال) ومنها باب الطلاق والعتاق فلو طلق زوجته وغيرها وأعتق عبده وعبده غيره أو طلقها أربعاً نفذ فيما يملكه اهـ وقد نقلنا هذه في كتاب الطلاق أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ونخرج عنها مسائل منها يصح اعتاق الحمل دون أمه بشرط أن تلده لا قبل من ستة أشهر اهـ (ثم قال) ومنها صحة تدبيره اهـ (ثم قال) ومنها ثبوت نسبه اهـ أى بالدعوة أى دعوته ما في بطن أمته كما أفاده في الشرح فراجعه (ثم قال) ومنها لو قال بعت عبدي من زيد فاعتقه فأنكر زيد عتق العبد ولم يثبت المسال ومنها لو قال بعت من نفسه فأنكر العبد عتق بلا عوض اهـ (ثم قال) الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها إلى أن قال ومنه قن لهما أعتقه أحدهما وهو موسر فلو شري المعتق نصيب الساكت لم يحرز ولا يتمكن الساكت من نقل ملكه إلى أحد لكن لو أدى المعتق الضمان للساكت ملك نصيبه اهـ (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالباً مانصه) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فإن كانت شبهة ملك لم يجب الأ مهر واحد لأن الثاني صادف ملكه وإن كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطء مهر لأن كل وطء صادف ملك الغير فالأول كوطء جارية ابنه أو مكاتبه والمنكوحه فاسداً ومن الثاني وطء أحد الشريكين الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مراراً اتحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب شريكه والكلي لها ولا يتعدد في الجارية المستققة كذا في الظهيرية اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاً (قال في القاعدة التاسعة إجمال الكلام أولى من إهماله مانصه) وعما فرغته على القاعدة قول الإمام الأعظم من قال لعبد إلا كبر سنًا منه هذا بنى فإنه أعمله عتقًا مجازاً عن هذا حرره ما أهمله وقال في المنار من بحث الحروف من أو وقال إذا

قال لدابته وعبده هذا حر أو هذا انه باطل لانه اسم لا حدهما غير عين وذلك غير محل
للعق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعيين حتى لزمه التعيين كما في مسألة
العبدین والعمل بالمحتمل أولى من الاهداء فجعل ما وضع لمحققته مجازا عما يحتمله
وان استحال حقيقة وعدهما ينكران الاستعارة عند استحالة المحكم اه قيد بأو
لانه لو قال لعبد ودابة احدكما حر عتق بالاجماع كما في المحيط وبين الفرق في شرح
المنار اه (قال في القاعدة العاشرة الخراج بالضممان مانصه) قال السيوطي
خرج عن هذا الاصل مسألة مالو أعتقت المرأة عبدا فان ولده يكون لابنها ولو جنى
جناية خطأ فالعقل على عصبتها دونها وقد يصح مثله في بعض العصبيات بعقل
ولا يرث اه وأما منقول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن
المعتقة حتى يرثها هودون أخوها الا أن جناية المعتق على أخيها لانه من قوم أبيها
وجنابته بجنابته اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال في القاعدة
الحادية عشر السؤال معاد في الجواب) قال البرزقي في فتاواه من آخر الوكالة وعن
الثاني لو قال امرأة زيد طالق أو عبده حر وعليه المثنى الى بيت الله الحرام ان دخل
هذه الدار فقال زيد نعم كان حالفا بأكاه لان الجواب يتضمن إعادة ما في السؤال
ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان
دخلت الدار أو أزمته نفسه ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى
آخر اه وقد نقلناه هذه العبارة في الطلاق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب
الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحادية
والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به اه (وقال في القاعدة
الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومنها ما ذكره
الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدرة على الاداء فأخذه منه
ليس له النظر الى سيده لم يحزله ذلك لانه منع واجبا عليه ابقى ما يحرم عليه اذا
أداه نقله عنه السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج حسن لا يبعد من جهة
اللفظ اه ولم يظهر لي كونها من فروعها وانما هي من فروع ضدها وهوان
من آخر الشيء بعد أو انه فليتأمل في المحكم فانه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب
بحرمان شيء اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الاولى لو قتلت أم الولد سيدها عتقت
ولم تحرم أي من العتق مع انها استجملت قبل أو انه الثانية لو قتل المدبر سيده

عتق ولكنه يسعى في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الجنائيات ايضا (وقال في القاعدة السابعة عشرة لا عبرة بالظن البين خطأه
 مانصه) ولو خاطب امرأته بالطلاق طائنا أنها أجنبية فبأن أم ازوجته طلقت
 وكذا في العتاق اه ونقلنا ذلك أيضا في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة
 الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كاه مانصه) وخرج عن القاعدة العتق
 عند أبي حنيفة فاذا أعتق بعض عبده لم يعتق كله ولكن لم يدخل لانه مما يتجزى
 عنده والكلام فيما لا يتجزى اه وقوله ولكن استدر الك على قوله وخرج عن
 القاعدة بأن العتق لم يدخل فيها يخرج كذا في شارحها (وقال في أحكام الناسي
 من الفن الثالث مانصه) ولوقبل الكتابة وادى البدل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع
 ويسترد اذا برهن اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (ثم قال) فيه أيضا
 وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض في المحرية والنسب والطلاق اه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب القضاء (ثم قال) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا
 في الطلاق الى ان قال وكذا في العتاق اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق أيضا
 (ثم قال وأقسامه أي الجهل على ما ذكره الاصوليون كما في المنار أربعة جهل باطل
 لا يصلح عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله سبحانه وتعالى وأحكام
 الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباغى حتى يضمن مال العادل اذا تلفه
 وجهل من خالف باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اه
 وقد نقلنا هذه في الجهاد (ثم قال) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر
 وانه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع وبعه لامة بالاعتاق اه وقد
 نقلنا في كتاب الشفعة وكتاب النكاح (ثم قال) وقالوا لم تعلم الامة بأن لها
 خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغيرة بخيار البلوغ بطل اه وقد نقلنا
 هذه في النكاح (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا يقع طلاقه وعتقه الا
 حكما في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في الطلاق اه وقد ذكرنا
 هذه المسئلة في كتاب الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلاف
 التصحيح فيما اذا سكر من الاشربة المتخذة من المحبوب والعسل والفتوى على انه
 اذا سكر من محرم فبقي طلاقه وعتاقه ولو زال عقله بالبنج لم يقع وعن الامام انه ان
 كان يعلم انه بنج حين شرب يقع والا اه وقد نقلنا ما في كتاب الطلاق (وقال

في أحكام العبيد ما نصه (ولا يلحق ولدها مولاهما الا بدعوته ولو أقربوطها اه
 (ثم قال) ودواؤه مريضاً على مولاه بخلاف المحرور ولو زوجته اه ونقلناها
 في النكاح أيضاً وفي كتاب الطلاق (ثم قال) واعتناقه باطل ولو معلقاً بما
 يملكه بعد عتقه اه (ثم قال) ووطء إحدى الامتين ببيان لا يمتنع المبهم بخلاف
 ووطء إحدى المراتين لا يكون ببيان في الطلاق المبهم اه وقد نقلناها في كتاب
 الطلاق (ثم قال) وعتقه موقوف على اجازة مولاه اه (وقال في بحث الاحكام
 الاربعة ما نصه) الاقتصار كما اذا أنشأ الطلاق أو العتاق وله نظائر جمة والانقلاب
 وهو انقلب ما ليس بعلة علة كما اذا علق الطلاق أو العتاق بشرط فعند وجود
 الشرط يتقلب ما ليس بعلة علة اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في
 أحكام الخنثى ما نصه) وان قال لامرأته ان كان أول ولد تلدينه غلاماً فانت طالق
 أو قال كذلك لامته فانت حرة فولدت خنثى مشككاً لم تطاق ولا تعتق اه وقد
 نقلناها في كتاب الطلاق (ثم قال) ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي حر
 أو كل أمة لي حرة الا اذا قلنا ما فيعتق اه (ثم قال) وحاصله انه كالأنثى في جميع
 الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا يقع عتق وطلاق علقاً على ولادتها انثى به
 ولا يدخل تحت قوله كل أمة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في أحكام
 المحارم ما نصه) واختص المحرم بالنسب بأحكام منها عتقه على قريبه لوملاً كنه
 ولا يختص بالاصل والفرع اه (ثم قال) فابن الهم الانح من الرضاع لا يعتق
 ولا تحب نفقته اه وقد نقلناه في الطلاق (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام
 الى ان قال ومنها الوادعي الاصل ولد جارية ابنه يثبت نسبه والجدة اب الاب كالأب
 عند عدمه ولو حكم بعدم الاهلية بخلاف الفرع اذا ادعى ولد جارية أصله لم يصح
 الابن تصديق الاصل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضاً وفي كتاب
 الدعوى (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكماً تورث المال
 والولاء اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة ما نصه) ويترتب عليها وجوب
 الغسل الى ان قال ووقوع العتق المعلق به اه (وقال في أحكام العقود ما نصه)
 وجائز من أحد المجانين فقط الرهن الى ان قال والكتابة جائزة من جانب العبد
 لازمة من جانب السيد اه (ثم قال تكميلي) الباطل والفساد عندنا في
 العبادات مترادفان الى ان قال وأما الكتابة فغير قوافيهما بين الفاسد والباطل

فيعتق بادعاء العبد من في فاسدها كالكتابة على خمر أو خنزير ولا يعتق في باطلها
 كالكتابة على ميتة أو دم كما ذكره الزيلعي اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه)
 وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والأخرس على
 ثلاثة أوجه إلى أن قال ولو كتب على شيء يستبين عليه عبده كذا أو امرأته كذا أن
 نوى صحح والا لا ولو كتب على الماء أو الهواء لم يقع شيء به وإن نوى اه وقد ذكرنا
 بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق فراجع اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
 الثمانية عشر الملك إما للعبد والمنفعة معا وهو الغالب أو للعبد فقط أو للمنفعة فقط
 كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته للوارث إلى أن قال ولو أعتقه المالك فغلبت
 قيمته يشترى بها خادما إلى أن قال ولم أر حكم كتابته من المالك وينبغي أن تكون
 كاعتاقه لا تصح إلا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه
 عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول
 في الدين مانصه) فوائده الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالا الرأس مال
 السلم إلى أن قال وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومثلا اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب المداينات (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
 الثامن ضمان سرية الاعتاق لا يمنع لان الدين لا يمنع ديننا آخر اه (وقال
 في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها ضمان عتق العبد المشترك إذا أعتقه
 أحدهما وكان موسرا واختار الساسكت تضمينه فالاعتبر القيمة يوم الاعتاق
 كما اعتبر حاله من اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزيلعي اه (وقال في بحث ثمن المثل
 مانصه) ومنها قيمة جارية الابن إذا أحبلها الأب وأدعاه والظاهر من كلامهم أن
 الاعتبار بقيمتها قبيل العلوق لقولهم أن الملك يثبت شرط الاستيلاء عندنا لأحكام اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول في مهر المثل مانصه) وفي الوطء
 بشبهة أن لم يقدر الملك سابقا كما في أمة ابنه إذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وفي كتاب الحدود (ثم قال) بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد
 الوطء وما لا يتعدد أما في النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقسما على عدد الوطئات
 تقدير أولاته عدد كما لا يتعدد بوطء الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطء السيد
 مكاتبته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية امرأته
 وأفني والد الصدر الشهيد بالتعدد في الجارية المشتركة اه وقد نقلناه في كتاب

النكاح (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق مانصه) فائدتان من ملك
التنخير ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق ملك التنخير ولا ملك التعليق ومن لا ملك
التنخير لا ملك التعليق الا اذا علقه بالملك أو سببه الثانية العبد والمكاتب لوقال كل
مملوك أملاكه فهو حر بعد عتقه صح بخلاف الصبي وتماه في الجامع للمصدر سليمان
من باب العين في ملك العبد والمكاتب اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق ونقلنا
بعضه في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه العتق والطلاق) يقع
الطلاق بألفاظ العتق دون عكسه وهو أبغض المباحات الى الله تعالى دون
العتق ويكون بدعي في بعض الاحوال دون العتق اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال ما افترق فيه العتق والوقف) العتق يقبل التعليق بخلاف
الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
(ثم قال ما افترق فيه المدبر وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق الكرايس) لا تضمن
بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه وتعتق من
جميع المال وهو من الثلث وقيمتها ثلث قيمتها لو كانت قنة وهو النصف في رواية
والثلاثان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة اذا عتقت أو مات السيد لا على
المدبرة ولو استولدت أم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضممان بخلاف المدبرة
ويثبت نسب ولدها بالملكوت دون ولد المدبر ولا يملك المحربي بيعها وله بيعه
ولا تنسحى لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ويصح استبدال المدبرة
ولو استولدت جارية ولده صح ولو صغيرا ولو دبر عبده لا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
الغصب وكتاب البيوع وكتاب القضاء (وقال في بحث ما افترق فيه البيع
الفاسد والصحيح) يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتكرير لفظ العتق بخلافه
في الصحيح ولو امره المشتري باعتساقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح
اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أواخر الفرق والمجمع مانصه)
قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم الى ان قال ونخرج عن هذه القاعدة
لو قال زوجتي طالق أو عبدي حر طلقت واحدة وعتق واحد والتعيين
اليه ومقتضاها طلاق الكل وعتق الجميع اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل
المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال ونخرج عنها ما ذكره في البيوع

الى ان قال وما ذكره في المكاتيب لو أبرأه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى
البدل مع ان البراءة متضمنة للعتق وقد بطل المتضمن للرد ولم يبطل ما في ضمنه من
العتق اهـ (وقال في فن الغار ما نصه) العتق أى عتق عتق بلا عتاق وصار
مولا له كالهـ فقل حر في دخل دارنا مع عبده بلا امان والعبد مسلم عتق واستولى
على سيده ملكه ويستل بوجه آخر أى رجل صار مملوكا لغيره وصار العبد حرا
أى زوجين مملوكين تولد منهم ما ولد حر فقل الزوج عتق تزوج بالاذن أمة
أبيه باذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أى رجل أعتق عبده وباعه
وجازا فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فبإيه سيده وباعه اهـ وقد نقلناه في كتاب
البيع (ثم قال) أى عتق عتقه على شرط ووجد ولم يعتق فقل اذا قال اذا
صليت ركعة فأنت حر فصلاها ثم تكلم ولوصلى ركعتين عتق والركعة لا بد من ضم
أخرى اليها لتكون جائزة وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أى رجل أقر
بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار
(ثم قال في فن الغار أيضا ما نصه) الكتابة أى والتدبير أى كتابة ينقضها غير
المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا فالغرماء ينقضها أى مكاتب ومدير جاز
بيعه فقل اذا كاتبه أو دبره حر في دار الحرب ثم أخرجه الى دار الاسلام أو يلحقا
بدار الحرب مرتدين فيأسرهما المولى اهـ المأذون أى عبد لا يثبت اذنه بالسكون
اذا رآه المولى يبيع ويشترى فقل عبد القاضى اهـ (وقال في فن الغار في بحث
البيع) أى رجل باع أباه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبده ان يتزوج حرة ففعل
فولدت ابنا وماتت فورثها ابنها فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكاه المولى في
بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم
قال في فن الحمل) العاشر في الاعتاق وتوابعه الحيلة لاشرى يكتن في تدبير العبد
وكتابتها ان يوكل من يفعل ذلك بكامة واحدة الحيلة في عتق العبد في المرض
بلا سعاية ان يبيعه من نفسه ويقبض البدل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى
له ليقبض منه بحضور الشهود واختلفوا في صحة اقرار المولى بالقبض أعتقه ولم
يشهد حتى مرض فاذا أقر اعتبر من الثلث والحيلة ان يقرب العبد لرجل ثم الرجل
يعتقه اذا أراد ان يطا جارية ولا يمتنع ببيعها لو ولدت يه بها لابنه الصغير ثم
يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد احرار ولا تكون أم ولد اهـ (وقال في فن الحمل من

بحث الايمان مانصه) حلفته امرأته بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا
 قرية بعينها صحت نيته ولو نوى بالجارية السفينة صحت نيته اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الايمان (ثم قال) ان فعلت كذا فعبدته حريته ثم يفعل ثم يسترده الحيلة
 في بيع مدبر يعتق بموت سيده ان يقول اذامت وانت في ملكي فانت حرا اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الايمان (ثم قال في فن الحيل في بحث البيع والشراء) الحيلة في بيع
 جارية يعتقها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت واذا
 اراد المبتاع ان يتخذه زادا بعد موته فتكون مدبرة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 البيوع (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح مانصه) تزوج أمة
 على ان كل ولد تله حراً صبح النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني
 يفسده الشرط لا الاول اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال في الفن المذكور
 كتاب العتاق) لو أضافه الى فرجه عتق لا الى ذكره لان الاول يعبر به عن الكل
 بخلاف الثاني ولو قال عتقك على واجب لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب
 لان الاول يوصف به دون الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو قال كل
 عبد اشتريه فهو حر فاشترى فاسدا ثم صحح لا يعتق وفي النكاح نطق لا انحلال
 اليمين في الاولى بالفاسد بخلاف الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 اعتق أحد عبدي ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الاقرار
 فانه لا يتعين الاخر لان البيان واجب فيهما فكان تعيينا اقامة له اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وفي كتاب الاقرار (وقال في الفن المذكور في بحث الملاق مانصه)
 يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين
 بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بلا
 رضا بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف أيضا
 في الفن السادس في بحث الايمان مانصه) له عليه مائة فقال ان أخذتها منك
 اليوم درهم - مادون درهم فعبدى حر فغربت الشمس وقد قبض خسين لا يحنت
 ولو قال ان أخذت منها اليوم درهم مادون درهم يحنت والفرق ان شرط الحنت
 في الاول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لان المساء كناية عنها وفي الثاني
 شرط قبض البعض وقد وجد عبده حر ان بعته بتسعة قبضه بعشرة لا يحنت
 ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشترى بعشرة حنت والفرق ان البيع بتسعة لا يثبت

ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت ما يثبت الشراء بتسعة اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الايمان (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) كتاب
 المكاتب الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعلوم
 وانما يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق
 على الأداء اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) كاتب عبده على قيمته فسدت
 ولو تزوج أمة على قيمتها جاز والفرق ان الكتابة تفسد بالشرط والنكاح والخاع
 لا اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) كاتبها واستثنى جملها فسدت بخلاف
 الوصية لانها تبرع فلا تغضى الى المنازعة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم
 قال) المكاتب اذا مات عن غير وفاء ولا ولد بطلت الكتابة بلا قضاء وقيل لا بد
 من القضاء بعجزه ولو عن وفاء لا تبطل ويعتق قبيل الموت والفرق انه اذا مات عن
 وفاء أمكن الاداء فيجوز كالأداء بخلاف ما اذا لم يترك شيئاً لان العجز يطلها اهـ
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره على
 الطلاق والعتاق فطلق وقع ولو أكره على الاقرار بهما لا يقع اهـ وقد نقلناه في
 كتاب الطلاق وذكرنا الفرق بينهما ونقلناه أيضاً في كتاب الاكراه (وقال المؤلف
 في كتاب الطلاق مانصه) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بباطال
 وفي العتق يا حرا اهـ (ثم قال) ولد الملاحنة لا ينتفي نسيبه في جميع الاحكام من
 الشهادة والركعة والقصاص والمنسكة والعتق بملك القريب اهـ (ثم قال)
 الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه الاسلام ميمزاً فأبى الى ان قال ويؤهل
 له كعتق قريبه اهـ (ثم قال) المعلق بالشرط لا ينعقد سداً للحال والمضاف
 ينعقد في الطلاق والعتاق والنداء اذا قال أنت حر غداً لم يملك بيعة اليوم وملكه
 اذا قال اذا جاء غدا اهـ (ثم قال) القول له اذا اختلفا في وجود الشرط فيعلم يعلم
 من جهتها الا في مسائل الى ان قال وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خيرها وادعى
 انها اختارت بعد المجلس وهي فيه كما في الكافي اهـ (ثم قال) اذا علقه بما لا يعلم
 الامنها كخضها فالقول لها في حقها واذا علق عتقه بما لا يعلم الامنه فالقول له على
 الاصح كقوله للعبدان احتملت فأنت حرف قال احتملت وقع باخباره كما في المحيط
 وفرق بينهما في الخسائية بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج عن
 الرحم اهـ (ثم قال وفي الايضاح قبيل الايمان مانصه) استثناء الكل من الكل

باطل الى ان قال وفي الايضاح قبيل الايمان اذا قال غلامى حوان سالم وبزيع
 الابزيع اصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء الى المفسر
 وقد ذكرهما جملة فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو وبزيع حوالا بزيعا لانه
 أفرد كلا منهما بالذكرة كان هذا الاستثناء لكل ما تكلم به فلا يصح اهـ (وقال
 فى كتاب الايمان مانصه) بين اللغولا. واخذة فيها الافى ثلاث الطلاق والعناق
 والندرا اهـ وقد نقلناه فى كتاب الطلاق (ثم قال) حلف لا يحلف حنث بالتعليق
 الافى مسائل ان يعلق بافعال القلوب أو يعلق بمجئى الشهرة فى ذوات الاشهر
 أو بالتطابق أو يقول ان أدبت الى كذا فأنت حروان تجتزى فأنت رقيق اهـ وقد
 نقلنا بقيقته فى كتاب الطلاق (وقال فى كتاب الحدود مانصه) علق عتق عبده على
 زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا فى كون
 العبد قاذفا كفاى قضاء الولوبية اهـ وقد نقلناه فى كتاب الدعوى (وقال
 فى الفن الثانى من أول كتاب البيوع فى بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه
 فى أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيد كفاى الظهيرية والاستيلاء والكتابة
 والمحربة الأصلية والرق والملك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه
 وحق الاسترداد فى البيع الفاسد وفى الدين فيباع مع أمه لادين اهـ (ثم قال) وفى
 فتح القدير بعد ما عتق الحمل لا يجوز بيع الأم وتجاوز هبتها ولا تجاوز هبتها بعد تدبير
 الحمل على الأصح كذا فى المبسوط اهـ وقد نقلناه فى كتاب الهبة (ثم قال) ولا يفرد
 بكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الافى مسائل احدى عشرة يفرد فيها
 فى الاعتاق والتدبير الخ اهـ (ثم قال) ولا فرق فى كون المجنين تبعا لأمه بين بنى
 آدم والمحيوانات فالولد منها لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا فى كراهية البرازية
 اهـ وقد نقلناه فى كتاب اللقطة (ثم قال) ويثبت نسبه اهـ قال الشارح أى
 الحمل من ذى الفراش أو السيد اهـ وقد نقلناه فى كتاب الطلاق (وقال أيضا فى
 كتاب البيوع فى بحث العبرة للمعنى لا الالفاظ مانصه) ولو قال أعتق عبدك عنى
 بألف كان بيعا للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط
 المقتضى فلا بد ان يكون الأمر أهلا للاعتاق ولا يفسد بألف ورطل من خمر اهـ
 (ثم قال) ولو قال أعتقه ان أدبت الى ألفا فأنت حر كان اذنا له فى التجارة وتعلق
 عتقه بالأداء نظرا للمعنى لا كتابة فاسدة اهـ وقد نقلناه فى الاذن والجحر (ثم قال)

ولو قال لعبده بعت نفسك منك بألف كان اعتاقا على مال نظر للمعنى اه (ثم قال)
 وخرج عن هذا الاصل مسائل الى ان قال ولا يقع العتق بألفاظ الطلاق وان نوى
 والطلاق والعتاق برأعي ففهم الالفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبده ان أدبت الى
 كذا في كيس أبيض فاداه في كيس أحمر لم يعتق ولو وكاه بطلاق زوجته مضرا
 فعاقبه على كائنه لم تطلق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) تكرار الايجاب
 يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه (ثم قال) المحقوق
 المنجسدة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وخرج عنها حق القصاص ومالك
 النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الجنائيات (ثم قال) للبائع حق حبس المبيع
 للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من مولاه اه (ثم قال)
 اذا قبض المشتري المبيع بلاذن البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف نقض تصرفه
 الا في التدبير والاعتاق والاستيلاد وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه (ثم
 قال) للاستأمن بيع مدبره ومكاتبه دون أم ولده اه (وقال في كتاب الكفالة
 مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد
 بمال ثم تكفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخسائية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي
 كتاب الصلح (وقال في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا
 يتعدى الى غيره الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى
 أحد فيه بعده في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى
 الصغرى اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وفي شرح الدرر والغرر
 لمناخسرو في باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع
 دعوى المالك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المورخ فعلى
 الكافة من التار يخ لا قبله يعني اذا قال زيد لبرائك عبدى ملكتك منذ
 خمسة أعوام فقال لبرائي كنت عبد بشر ملكي منذ ستة أعوام فاعتقني وبرهن
 عليه اندفعت دعوى زيد ثم قال عمر لبرائك عبدى ملكتك منذ سبعة أعوام
 وانت ملكي الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمر و
 يدل عليه ان قاضيان قال في أول البيوع من شرح الزيادات مسائل الباب على

قسم من أحدهما اعتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء
 على كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة
 الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر من كان
 الكتاب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهادنا فائدة أخرى هي انه لا فرق
 في كونه على الكافة بين ان يكون بيينة أو بقوله أنا إذا لم يسبق منه اقرار
 بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وإذا
 اختلف المتبايعان تحالفا وتغاسضا الا في مسألة ما إذا كان المبيع عبدا فخالف كل
 بعتقه على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسخ ويلزم البيع ولا يعتق واليمين على
 المشتري كما في الواقعات اهـ (وقال في كتاب القضاء أيضا ما نصه) اختلاف
 الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال
 السادسة شهدانه أعتقه بالعربية والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق
 والاصح القبول فيهما اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الشهادة اذا بطلت
 في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرة الا اذا كان عبدا بين مسلم
 ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني فقط كما في
 العتاق منها اهـ (ثم قال) من سعى في نقض ما تم من جهة فسخه فسخه مردود
 عليه الا في موضعين الى ان قال وهب جارية واسمها تولدها الموهوب له ثم ادعى
 الواهب انه كان دبرها أو اسمها تولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقر كذا في بيوع
 الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضر في الحرية
 وفروعها اهـ وظاهره ان البائع اذا ادعى التدبير أو الاستيلاء تسمع فالحكمة
 في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية سوى بين دعوى البائع التدبير
 والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان
 أعتقه الى ان قال الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيوع (ثم قال) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو بصفة بيع نصيب الساكت من قن حره أحدهما اهـ وقد نقلناه
 في كتاب البيع (ثم قال) أو يبيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح
 اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) أو بالقرعة في معتق البعض اهـ (ثم
 قال) تسمع الشهادة بدون الدعوى في المحل المخالص والوقف وعتق الامة وحريتها

الاصلية اه (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلاد عوى في طلاق المرأة وعتيق الامة
 الى ان قال وفي تدبير الامة الى ان قال ولا تقبل في عتيق العبد بدون دعواه
 عنده خلافا لهما واختلافوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا اه (ثم قال) تقبل
 الشهادة حسبة بلاد عوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان
 في الوقف الى ان قال وحرية الامة وتدبيرها اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع
 الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تحوزوا الشهادة حسبة
 بلاد عوى جائرة في هذه المواضع فليحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة
 عشر موضعا وهي الشهادة على دعوى مولا نسبه اه (ثم قال) واعلم ان شاهد
 الحسبة اذا أقر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق
 الزوجة وعتيق الامة وظاهرهما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة
 وقد ألفت فيها رسالة اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) ولا يحال بين المولى
 وعبيده قبل ثبوت عتقه الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه (ثم قال) الشهادة
 بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهد
 بحريته الاصلية وأمه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهدا بأنه أوصى له باعتاقه
 تقبل وان لم يدع العبد ردهما في آخر العمادية والاولى مفرقة على الضعيف فان
 الصحيح عنده اشتراط دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى
 الاعتاق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبدا ثم ادعى
 على المشتري الشراء أو الاعتاق وكان في يدا البائع تسمع فيهما وان كان في يدا المشتري
 تسمع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه
 ولا اسم أب أمه تجوز أن يكون حرا الاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العمادية
 وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية القضاء بعد
 صدوره صحيحا لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقضى له بطلانه فانه يبطل الا في
 المقضى بحريته اه (ثم قال فيه أيضا) القضاء بالحرية قضاء على الكافة
 الا اذا قضى بعتيق من ماله مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ
 فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله لما ذكره من الاخير وفي الدرر والغرر اه
 (وقال فيه أيضا) الجهالة في المالك كونه تمنع العتق الى ان قال وفي الطلاق
 والعناق لا وعليه البيان اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب

الاقرار مانصه المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب
 وولاء العتاقة كما في شرح المجمع معللا بأنها لا تحتل النقص (ثم قال) والرق اه
 (ثم قال) الاستئجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا اذا استأجر المولى عبده
 من نفسه لم يكن اقرارا بحرية كفا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
 (وقال فيه أيضا) من ملك الانشاء ملك الاخبار ك الوصي والمولى اه
 (وقال فيه أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرطا بطل اقراره الى أن قال وخرج عن
 هذا الاصل مسئلتان في قضاء الخلاصة بجمعهما ان القاضى اذا قضى باستحساب
 المحال لا يكون تكذيبا له الاولى ان المشتري لو أقر ان البائع أعتق العبد قبل
 البيع وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق
 عليه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبده ثم اشتراه
 عتق عليه ولا يرجع بالثمن الخ فراجع اه (ثم قال) وكذا لو طلق أو أعتق ثم قال
 كنت صغيرا فالقول له وان أسند الى حال الجنون فان كان معه ودا قبل والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) مجهول النسب اذا أقر بالرق لانسان فصدقه
 المقر له صح وصار عبده ان كان قبل تأكيده بالحرية بالقضاء اما بعد قضاء القاضى
 عليه بحد كامل أو بالقصاص في الاطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك واذا صح
 اقراره بالرق فأحكامه بعده في الجنائيات والمحدود أحكام العبد وتسامه في شرح
 المنظومة وفي القنية يصدق الا في خمسة زوجته ومكاتبته ومديره وأم ولده
 ومولى عتقه أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا ببرهان كذا في البرازية وظاهر
 كلامهم ان القاضى لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء
 بالملك يقبل النقص لعدم تعديده كفا في البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب فانه لا تسمع
 دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كفا في البرازية لما قدمنا أن القضاء
 بالنسب مما يتعدى الخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل
 النقص فانه يرجع بقيته كالقصاص والعتق والنكاح والخنا اه (وقال
 في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتنتهي القيمة وقت الاعتاق دون
 القبض والتمن والممن امانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبى اه وقد

نقلناه في كتاب البيع (ثم قال فيه أيضا) اكره على الاعتاق فله تضمين المكره
 الا اذا اكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالعقابة اه (ثم قال فيه أيضا)
 اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابه واجارة الا التدبير
 والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الوصايا) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب به دمه لم يصح والاصح وضمن الا في
 مسئله لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كافي الخيانة والمتولي
 على الوقف كالوصي كافي جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 فيه أيضا) المعتق في مرض الموت كالمكاتب في زمن سعيته فلو أعتق عبده فيه
 فقتل مولا خطأ فعليه قيمتان يسمى فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا
 وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول بجنائته كالمكاتب
 اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كافي شهادات الصغرى والمدير بعد
 موت مولا كالمعتق في زمان المرض فلو قتل في زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل
 وعندهما الدية على عاقلة وهى من جنسايات المجمع وصرح أيضا في الكافي
 قبيل القسامة بأن المدير في زمن سعيته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما
 وكذا الوما ت وترك مدير الامال له غيره فقتل هذا المدير رجلا خطأ فعليه ان يسمى
 في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس
 للمدبرة تزويج نفسها من سعايتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لها
 ذلك لانها حرة وقد أفتيت به اه وقد نقلناه في كتاب الجنسايات ونقلنا بعضه
 في كتاب الكساح اه (ثم قال في كتاب الوصايا أيضا) الوصي اذا أبرأ عما وجب
 بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب
 اه وقد نقلناه في الوكالة (وقال في كتاب الفرائض مانعه) وذكر الزيلعي
 في آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق تترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل
 بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا المال يكون للبنت رضا وعزاه
 الى النهاية بناء على انه ليس في زمانها بيت مال لانهم لا يضعونه موضعه (وقال
 فيه أيضا) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
 المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وفائدة الخلاف فيما قال الوارث بحارية مورثه
 ان مات مولا له فانت حرة فعلى الاول تعتق لاهى الثاني كذا في اليتيمة اه (ثم قال)

المجدد كالأب الافي احدى عشرة مسألة الى ان قال ولوأعتق الأب جرولاً ابنه الى
مواليه دون المجداه قال صاحب الاشباه

***(كتاب الايمان أى والنذور) ***

المعرفة لا تندخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء كما في ايمان الظهيرية يمين
اللعول مؤاخذه فيها الافي ثلاث الطلاق والعناق والنذر كذا في الخلاصة اه
وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) لا يجوز تهميم المشترك الافي
اليمين حلف لا يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فايهم - م - م - حنت كما في المبسوط
وبطلت الوصية للموالى والحالة هذه اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) ولو وقف
عليهم كذلك فهو للفقر اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يكون الجمع
للا واحد الافي مسائل وقف على اولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على
أقاربه المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف (ثم قال) حلف لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة
ارغفة من هذا الحب وليس فيه الا واحد كما في الوقفات حلف لا يكلم الفقراء
أو المساكين أو الرجال حنت بواحد بخلاف رجالا حلف لا يركب دواب
فلان أو لا يلبس ثيابه أو لا يكلم عبيده ففعل بثلاثة حنت لا يكلم زوجات فلان
وأصدقائه وأخوته لا يحنت الا بالكل والاطعمة والنساء والثياب مما يحنت فيه
بفعل البعض كما في الوقفات اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) لا يحنت
المحالف بفعل بعض المحلوف عليه الافي مسائل حلف لا يأكل هذا الطعام
ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانا أو يا احدهما كلام
هو لا القوم أو كلام أهل بغداد على حوام فكلم واحد الكل من الوقفات
الصغيرة امرأة فيحنت بها في قوله اذا تزوجت امرأة الافي مسألة لا يشترى امرأة
لم يحنت بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ لا على الأغراض فلو حلف ليغدينه
اليوم بألف فاشترى رغيفاً بألف وغداً به بر ولو حلف ليعتقن مملوكاً اليوم بألف
فاشترى مملوكاً بألف لا يساويه فافاعقه بر الافي مسائل حلف لا يشترى بعشرة
حنت بأحد عشر ولو حلف البائع لم يحنت به لان مراد المشتري مطلقاً ومراد
البائع مفردة ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحنت لان المشتري مستنقص والبائع

وان كان مستزيدا لكان لا يحنت بالغرض بلا مسمى وتسامه في الجسامع في باب
المساومة حالف لا يحلف حنت بالتعاليق الافي مسائل أن يعاق بأفعال القلوب
أو يعاق بمجئي الشهر في ذوات الاشهر أو بالتعليق أو يقول ان أديت الى كذا فأنت
حر وان عجزت فأنت رقيق أو ان حضت حيضة أو عشرين حيضة أو طلوع الشمس
كما في الجسامع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق والعتق (ثم قال) الحالف على عقد
لا يحنت الا بالايجاب والقبول الافي تسع فانه يحنت بالايجاب وحده الهبة والوصية
والاقرار والابراء والاباحة والصدقة والاعارة والقرض والكفالة ان تزوجت
النساء أو اشترت بيت العبيد أو كملت الناس أو بنى آدم أو أكلت الطعام أو طعما
أو شربت الشراب أو شربا يحنت بواحد للجنس ولو قال نساء أو عبيدا فبثلاثة
للجمع ولو نوى الجنس في الكل صدق للحقيقة المتعلق يتأخر والمضاف يقارن
فلو قال لا جنبية أنت طالق قبل ان أتزوجك بشهر أو طالق لا ينعد ولو قال اذا
تزوجتك فأنت طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل شهر لا تطلق وبعده تطلق
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) النية إنما تعمل في المفوظ وهي مسألة
ان أكلت ونوى طعاما دون طعام الا اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع اه
وفيما اذا حلف لا يتزوج ونوى حبشية أو عربية المعروف لا يدخل تحت المنكر
قال اذا دخل داري هذه أحد أو كلهم غلامي هذا أو ابني هذا أو أضاف الى غيره
لا يدخل المسالك لتعريفه بخلاف النسبة ولو لم يصف يدخل لتكثيره الافي الاجزاء
كاليد والرأس وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بقاعله مرة وبجعله أخرى قال
ان شتمته في المسجد أو رميت اليه فشرط حنثه ~~صكون~~ الفاعل فيه وان ضربته
أو جرحته أو قتلته أو رميته كونه المحل فيه الشرط متى اعترض على الشرط يقدم
المؤخر المعلق بشرطين ينزل عند آخرهما أو بأحدهما عند الاول والمضاف بالعكس
مقابله الجمع بالجمع ينقسم وبالمفرد لا وصف الشرط كالشرط الخبر للصدق وغيره
الا ان يصله بالبساء وكذا الكتابة والعلم والبشارة على الصدق في النظرية
وتجعل شرطا للتعذر صفة المسالك كمية تزول بزوال ملكه وكونه مشتركا لا الاول
اسم لفرد سابق والوسط فرد بين عددين متساويين والا تخفرد لاحق أو في
النفى تعم وفي الاثبات تخص والوصف المعتاد معتبر في الغائب لافي المعين اضافة
ما يعتمد الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره الوقت الموصوف معترف لا شرط والله

سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقه بكتاب
 الأيمان (قال المؤلف في القواعد الأولى لا ثواب إلا بالنية مانصه) ولا يصح
 اقتداء بإمام الإنيّة وتصح الإمامة بدونها ولو حلف لا يؤم أحدا فاقضى به إنسان
 صح الاقتداء ولا يحنت خلافا للكرخي وأبي حفص الكبير كما في البناءة إلا إذا
 صلى خلفه نساء فإن اقتداءهن به بانيّة الإمامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة
 والعيدين وصحح قال في الخسائيّة يحنت قضاء لاديانة إلا إذا أشهد قبل الشروع
 فلا يحنت قضاء وكذا لو أم الناس هذا الحالف في الجمعة صححت وحنت قضاء ولا
 يحنت أصلا إذا أمهم في صلاة الجمعة وسجدة التلاوة ولو حلف أن لا يؤم فلانا
 فأم الناس ناويا أن لا يؤمه ويؤم غيره فاقضى به فلا يحنت وإن لم يعلم به اهـ
 وتقدم بقبته في كتاب الصلاة (ثم قال) وأما اليمين بالله سبحانه وتعالى فلا يتوقف
 عليها فتنه قد إذا حلف عامدا أو ساهيا أو مخطئا أو مكرها وكذا إذا فعل المحلوف
 عليه كذلك وأمانة تخصيص العمام في اليمين مقبولة ديانة اتفاقا وقضاء
 عند الخصاف والفتوى على قوله إن كان الحالف مظلوما كذلك اختلاف أهل
 الاعتبار لنية الحالف أولية المستحلف والفتوى على اعتبار نية الحالف إن كان
 مظلوما إلا إن كان ظالما كما في الولو الجية والخلاصة اهـ (ثم قال في القواعد
 الثانية الأمور بمقاصدها في التاسع في محلها مانصه) أي النية محلها القلب في كل
 موضع وهنا أصلان الأول لا يكفي التلفظ باللسان دونه إلى أن قال ومن فروع هذا
 الأصل أنه لو اختلف اللسان والقلب فالمعتبر بما في القلب وخرج عن هذا الأصل
 اليمين فلو سبق لسانه إلى لفظ اليمين بلا قصد انعقدت للكفارة أو قصد الحلف على
 شيء فسبق لسانه إلى غيره هذا في اليمين بالله تعالى وأما في الطلاق والعناق فيتع
 قضاء لاديانة اهـ وقد حكى في البسيط أن بعض الوعاظ طالب من الحاضرين شيئا
 فلم يعطوه فقال متخيرا منهم طلقتمكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فأفتى
 إمام الحرميين بوقوع الطلاق إلى أن قال والأولى تخريبها على مسألة اليمين
 لو حلف لا يكلم زيد أفسلم على جماعة هو فيهم قالوا حنت وإن نواهم دونه دين ديانة
 لا قضاء اهـ فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فإن في مسألة اليمين لا فرق
 بين كونه يعلم أن زيدا فيهم أولا اهـ (ثم قال) وفي الكنز كل مملوك لى حرعتى
 عبده القن وأمهات الأولاد ومدرّوه وفي شرحه للزبائى ولو قال أردت به الرجال

دون النساء دين وكذا النوى غير المدبر ولو قال نويت السود دون البيض أو عكسه لا يدين لان الاول تخصيص العام والثاني تخصيص الوصف ولا عموم لغیر اللفظ فلا يعمل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين وفي الكثران ليست أوأكلت أو شربت ونوى معيناً لم يصدق أصلاً ولو زاد ثوباً أو طعاماً أو شراباً دين وفي المحيط لو نوى جميع الاطعمة في لا يأكل طعاماً وجميع مياه العالم في لا يشرب شراباً يصدق قضاء اه وفي الكشف الكبير يصدق ديانة لا قضاء وقيل قضاء أيضاً اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال في الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط مع نية القلب التلفظ في جميع العبادات مانعه) وخرج عن الاصل مسائل منها النذر لا يكفي في ايجابه النية بل لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام مانعه) ولم تصح الكفارة من كافر فلا تنعقد دينه انهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وان نكثوا ايمانهم أي الصورية اه (ثم قال قاعدة في الايمان) تخصيص العام بالنية مقبول ديانة لا قضاء وعند الخصاص تصح قضاء أيضاً ولو قال كل امرأة أتزوجها فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافاً للخصاص وكذا من غصب دراهم انسان فلما حلفه الخصم عام انوى خاصاً وما قاله الخصاص من حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب في وقوعه في يد الظلمة وأخذ بقول الخصاص فلا بأس به كذا في الولوالجية ولو قال كل مملوك املكه فهو حر وقال عنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضاً كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بيناه في الشرح من اليمين في الطلاق والعتاق وأما تهيم الخاص بالنية فلم أره الى الآن (قاعدة فيها أيضاً) اليمين على نية المخالف ان كان مظلوماً وعلى نية المستحلف ان كان ظالماً كما في الخلاصة (قاعدة فيها أيضاً) الايمان مبنية على الالفاظ لا على الاغراض فلما غتاظ من انسان فخلف أنه لا يشتري له شيئاً بفلس فاشترى له بمائة درهم لم يحنث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه بأحد عشر أو بتسعة لم يحنث مع ان غرضه الزيادة لكن لا حنث باللفظ ولو حلف لا يشتريه بعشرة فاشتراه بأحد عشر حنث وقامه في تلخيص الجسامع وشرحه للفارسي اه (وقال في آخر القواعد الثانية مانعه) خاتمة تجري قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية أيضاً فأول

ما اعتبروا ذلك في الكلام فقال سيديويه والجمهور باشتراط القصد فيه فلا يسمى
 كلاما ما نطق به النائم والساهي وما يحكيه الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم
 يشترط وسمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان وفرع على ذلك من الفقه ما إذا حلف
 لا يكلمه فكلمه نائما بحيث يسمع فانه يحنث وفي بعض روايات المبسوط شرط ان
 يوقظه وعليه مشايخنا لانه اذا لم ينتبه كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع
 صوته كذا في الهداية فالحاصل انه قد اختلف التعميم فيها كما بيناه في الشرح
 ولم أر الا أن حكم ما اذا كلمه مغشى عليه أو مجنوناً أو سكران اه (وقال في قاعدة
 ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله مانصه) وهنا فروع علم أرها الا أن الى ان قال
 الخامس شك في المنذور هل هو صلاة أو صيام أو عتق أو صدقة وينبغي أن يلزمه
 كفارة يمين أخذ من قولهم لو قال لله على تذر فعله كفارة يمين لان الشك
 في المنذور كعدم تسميته السادس شك هل حلف بالله تعالى أو بالطلاق أو العتق
 ثم رأيت المسئلة في البرازية قبيل الايمان حلف ونسي انه بالله تعالى أو بالطلاق
 أو بالعتاق فخلفه باطل اه وفي التهمة اذا كان يعرف انه حلف معلقا بالشرط
 ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه الا انه لا يدري انه كان بالله سبحانه وتعالى
 أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى
 ان كان المخالف مسلما قيل له قال أعلم ان على ايماننا كثيرة غير أني لا أعرف عددها
 ماذا يصنع قال يحمل على الأقل حكما وأما الاحتياط فلانهاية له اه (وقال في
 قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا
 يؤجر أو لا يستأجر أو لا يصالح عن مال أو لا يقاسم أو لا يخاصم أو لا يضرب ولده
 لم يحنث الا بالباشرة ولا يحنث بالتوكيل لانها الحقيقة وهو مجاز الا أن يكون مثله
 لا يباشرك بالفعول كالفاضي والامير فحينئذ يحنث بهما وان كان يباشره مرة
 ويوكل فيه أخرى فانه يعتبر الاغلب قال في الكنز بعده وما يحنث به ما النكاح
 والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلح عن دم العمد والهبة والصدقة والقرض
 والاستقراض وضرب العبد والذبح والبناء والخياطة والايديع والاستيداع
 والاعارة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والفقرة والكسوة والحمل اه
 والافعال والعقود في الايمان هل تختص بالصحيح أو تتناول الفاسد فقالوا الاذن
 في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد والتوكيل بالنكاح لا يتناوله

واليمين على النكاح ان كانت على الماضي تساوته وان كانت على المستقبل لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كما في الظهيرية وكذا على البيع كما في المحيط ولو حلف لا يصلي اليوم لا يتقيد بالصحيح قياسا ويتقيد به استحسانا ومثله لا يتزوج اليوم كما في المحيط اهـ (ثم قال) ومنها حلف لا يأكل من هذه الشاة حنت بلحمها لانه الحقيقة دون لبنها ونتاجها بخلاف ما اذا حلف لا يأكل من هذه النخلة يحنت بثمرها وطلعها لا بما اتصل به صنعة حادثة كالديس وان لم يكن لها ثمر حنت بما أكله مما اشتراه بثمنها ومنها حلف لا يأكل من هذه الخنطة فانه يحنت بأكل عينها لا مكان ولا يحنت بأكل خبزها ومنها حلف لا يشرب من دجلة حنت بالكرع لانه الحقيقة ولا يحنت بالشرب بيده أو باناء بخلاف من ماء دجلة اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقض علينا الاصل المذكور بالمستأن على أنه لدخول المحفدة ومن حلف لا يضع قدمه في دار زيد يحنت بالدخول مطلقا ومن أضاف العتق الى يوم قدوم زيد فقد لم يلا عتق ومن لا يسكن دار زيد عمت النسبة الملك وغيره وبأن أبا حنيفة ومحمد اقالا فممن قال لله على صوم رجب ناويا لليمين انه نذرو يمين وأجيب بأن الامان محقق بالدم المحتاط فيه فانتهض الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ورضع القدم مجاز عن الدخول فممن واليوم اذا قرن بفعل لا يعتد كان لمطلق الوقت كقوله تعالى ومن يومئذ يدبره للنهار اذا امتد ذلك لكونه معيارا والقدم غير معتد فاعتبر بمطلق الوقت واضافة الدار نسبة للسكنى وهي عامة والنذر مستفاد من الصيغة واليمين من المودع فان ايجاب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لا جمع كذا في البدائع ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنت الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنت حتى يقيد بها بسجدة لانه يكون آتيا بجميع الاركان وهل يحنت بوضع الجبهة او بالرفع فولان هنا من غير ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كما رجوه في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظهر لم يحنت الا بالاربع ولو حلف لا يصليه جماعة لم يحنت باذراك ركعة واختلاف فيما اذا أدرك الاكثر اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ومن التخفيف جواز العقود الى ان قال ومنه مشروعية الكفارة في الظهار واليمين تيسيرا على المكافين وكذا التخفيف في كفارة اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لندرتها وقوعها ومشروعية

التخيير في نذر معلق بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالمنذور على ما عليه
الفتوى واليه رجوع الامام قبل موته بسبعة أيام اه (وقال ما أبيع للضرورة
يتقدر بقدرها) ولذا قال في أيمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة
وانما يباح التعريض اه يعني لا ندفعها لأي الضرورة بالتعريض اه (وقال
في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى والمخالف
وكذا الاقارب تبني عليه أي العرف الا فيما يذكر وسأتي في مسائل الايمان اه
* (ثم قال فصل في تعارض العرف مع الشرع) * فاذا تعارض قدم عرف الاستعمال
خصوصا في الايمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش أو على البساط أو لا يستضيئ
بالسراج لم يحنت بجלוسه على الارض ولا بالاستضاءة بالشمس وانما سماه الله سبحانه
وتعالى فراشا وبساطا والشمس سراجا ولو حلف لا يأكل كل ما لم يحنت بأكل لحم
الحيوان وانما سماه الله سبحانه وتعالى لحما في القرآن ولو حلف لا يركب
دابة فركب كافر لم يحنت وان سماه الله عز وجل دابة ولو حلف لا يجلس تحت
سقف فجلس تحت السماء لم يحنت وان سماه الله تعالى سقفا الا في مسائل فيقدم
الشرع على العرف الاولي لو حلف لا يصلي لم يحنت بصلاة المجتازة كما في عامة
الكتب الثانية لو حلف لا يصوم لم يحنت بمطلق الامساك وانما يحنت بصوم
ساعة بعد الفجر بنية من أهله الثالثة حلف لا ينكح فلانة يحنت بالعقد لانه
النكاح الشائع شرعا لا بالوطء كما في كشف الاسرار بخلاف لا ينكح زوجته فانه
للوطء اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) الرابعة لو قال له ان رأيت
الهلال فأنت طالق فعلمت به من غير رؤية ينبغي ان يقع ليكون الشارع استعمل
الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوم والرؤية اه (ثم قال)
وهنا فرعان مخترعان لم أرهما الا ن صريحا أحدهما حلف لا يأكل كل ما لم يحنت
بأكل الميتة الثاني حلف لا يوطأ لم يحنت بوطء الدبر اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال) وأما لو حلف لا يشرب ماء فشرب ماء مخلوطا بغيره فآله برة
للغالب كما صرحوا به في الرضاع * (فصل في تعارض العرف مع اللغة) * صرح
الزياجي وغيره بأن الايمان مبنية على العرف لا على الحقائق اللغوية وعلمها فروع
منها لو حلف لا يأكل كل ما لم يحنت بما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لا يحنت الا بخبز
البر وفي طبرستان ينصرف الى خبز الارز وفي زيبد الى خبز الذرة والدخن ولوا كل

المخالف بخلاف ما عندهم من المخبر لم يحنث ولا يحنث بأكل القطائف الا بالنية
ومنها الشواء والطبيخ على اللحم فلا يحنث بالبساذنجان والمجز والمشوى ولا يحنث
بالزورقة في الطبيخ ولا بالارز المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية
بابسة ومنها الرأس ما يباع في مصرف لا يحنث الا برأس الغنم ومنها حلف
لا يدخل بيتا فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نارا أو الكعبة لم يحنث (تنبيه) خرج
عن بناء الأيمان على العرف مسائل الاولى حلف لا يأكل مجاحنث بأكل لحم
المخنزير والادعى على ما في الكنز ولكن الفتوى على خلافه وجواب الزياحي
بأنه عرف على فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد رده في فتح القدير بقولهم
في الاصول الحقيقة تترك بدلالة العادة اذ ليس العادة الاعرفا عمليا اه الثانية
حلف لا يركب حيوانا حنث بالركوب على انسان لتناول اللفظ والعرف العملي
وهو انه لا يركب عادة فلا يصلح مقيد اذ كره الزياحي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه
وقد استقر على ما هو عليه وقد علمت رده اكن لم يجب ابس الهمام عن هذا الفرع
الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حنث بهدم بيت الغنم كبت بخلاف لا يدخل بيتا و فرق
الزياحي بينهما بان كان العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا المسلك
لم يصح بناء الأيمان على العرف الا عند تعذر العمل بحقيقته اللغوية الرابعة
حلف لا يأكل لحم حنث بأكل الكبش والكرش على ما في الكنز مع انه لا يسمى
لحم عرفا ولذا قال في المحيط انه انما يحنث على عادة أهل الكوفة وأما في عرفنا فلا
يحنث لانه لا يعد لحمها اه وهو حسن جدا ومن هنا وأمثاله علم ان العجى يعتبر
عرفه قطعا ومن هنا قال الزياحي في قول الكنز والواقف على السطح داخل ان
المختار أن لا يحنث في العجم لانه لا يسمى داخل اعندهم اه (ثم قال) في المبحث
الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر ولذا
قالوا لا عبرة بالعرف الطارئ فاذا اعتبر العرف في المعاملات ولم يعتبر في التعليق
فيبقى على عمومته ولا يخصصه العرف وفي آخر المبسوط اذا أراد الرجل أن يغيب
خفايته امرأته فقال كل جارية اشتريها فهي حرة وهو يعني كل سفينة جارية عملت
نيتته ولا يقع عليه العتق قال الله سبحانه وتعالى وله الجوار المنشأت في البحر
كالاعلام والمراد السفن فاذا أراد ذلك عملت نيتته لانها ظاهرة في هذا الاستحلاف
ونية المعلوم فيما يحلف عليه معتبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)

وكذا قالوا في الايمان لو حلفه والى بلدة ليعلمنه بكل داعر دخل البلدة بطالت اليمين بعزل الوالى فلا يحنث اذا لم يعلم الوالى التثاني ولم أر الا أن حكم ما اذا حلف متى رأى منكر ارفعه الى القاضى هل يتعين القاضى حالة اليمين اه (قال فى القاعدة التاسعة اعمال الكلام أولى من اءاله متى أمكن فان لم يمكن أهمل) ولذا اتفق أصحابنا فى الاصول على ان الحقيقة اذا كانت متعذرة فانه يصار الى المجاز فلو حلف لا يأكل من هذه النخلة أو من هذا الدقيق حنث فى الأول بأكل ما يخرج منها وبثمنها ان باع واشترى به ما كولا وفى الثانى بما يتخذ منه كالتخبز ولو أكل كل عين الشجرة أو الدقيق لم يحنث على الصحيح والله يحور شرعاً وعرفاً كالتعذر اه (ثم قال فى تنبيهه يدخل فى هذه القاعدة قوله هم التأسيس خير من التأكيـد فاذا دار اللفظ بينهما تعين الحمل على التأسيس مانصه) وفى الخلاصة اذا حلف على أمر لا يفعله ثم حلف فى ذلك المجاس أو فى مجاس آخر أن لا يفعله أبداً ثم فعله ان نوى يميناً أو التشديد أو لم ينو فعله كفارة يمينين وان نوى بالثانى الاول فعليه كفارة واحدة وفى التجريد عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى اذا حلف بأيمان فعليه لكل يمين كفارة يمين والمجاس والمجالس فيه سواء ولو قال عنيت بالثانى الاول لم يستقم ذلك فى اليمين بالله تعالى ولو حلف بحجة أو عمرة يستقيم وفى الاصل أيضاً لو قال هو يهودى هو نصرانى ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودى ان فعل كذا هو نصرانى ان فعل كذا فهما يمينان وفى النوازل رجل قال لا آخروا الله لأكله يوماً والله لا أكله شهراً والله لا أكله سنة ان كلفه بعد ساعة فعليه كفارة ثلاثة أيمان وان كلفه بعد الغد فعليه يمينان وان كلفه بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كلفه بعد سنة فلا شئ عليه اه مافى الخلاصة اه (قال فى القاعدة السادسة عشر السؤال معاد فى الجواب مانصه) قال البزازی فى فتاواه من آخر الو كالة وعن الثانى لو قال امرأة زيد طالق وعبد حرو عليه المشى الى بيت الله المحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان حالفاً بكاه لان الجواب يتضمن إعادة مافى السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يحلف على شئ ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار أو الرمته نفسى ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شئ الخ اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الطلاق (ثم قال) ومن كتاب الايمان قال فعات كذا أمس فقال نعم فقال السائل والله لقد فعلتها فقال نعم فهو حالف اه (وقال فى القاعدة

الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل
 الى ان قال الرابعة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها فسكت حنث اه
 ونقلنا ما في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له
 فسكت حنث في ظاهر الرواية اه وقوله فسكت أي حين رآه يبيع ويشترى
 كما في شرحها وقد نقلنا ما في كتاب المأذون أيضا (ثم قال) التاسعة عشر
 لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنث لا لو قال اخرج منها
 فأبى أن يخرج فسكت اه (ثم قال) العاشر لو حلف لا يستخدم
 مملوكه اذا خدمه بالأمر ولم ينهه حنث اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الناسي مانصه) والناسي والعامد في اليمين سواء وكذا في الطلاق اه
 وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الطلاق وفي كتاب الحج أيضا (ثم قال) ومما
 فرقوا فيه بين العلم والجهل لو قال ان لم أقتل فلانا فكذا وهو ميت ان علم به
 حنث والا لا كذا في الكنز اه (ثم قال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
 تنعقد يمينه اه (وقال في أحكام السكران مانصه) واختلف في حد السكران
 فقيل من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم
 وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قوله ما وبه أخذ كثير من المشايخ
 والمعتبر في القدر المسكر في حق المحرمة ما قاله احتياط في المحرمات والخلاف في
 المحرم والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة وفي يمينه انه لا يسكر كما بيناه
 في شرح الكنز اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في أحكام العبيد مانصه)
 ويكون رهنا ونذرا اه (وقال في أحكام النقد ومائة مائة مائة وما لا يتعين
 مانصه) ولا يمين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعمامة كذلك وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث النائم كالاستيقظ في بعض المسائل مانصه)
 العشرون رجل حلف ان لا يكلم فلانا فجاء الخالف الى المحلوف عليه وهو نائم وقال
 له قم فلم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحنث والاصح انه يحنث اه (وقال في أحكام
 الكتابة مانصه) وفي القنية كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجها اقرأ علي فقرأ
 لا تطلق ما لم يقصد خرابها اه وقد سئل عن رجل كتب ايمانا ثم قال لا
 اقرأها علي فقرأها اهل نلزمه فأجبت بانها لا تلزمه اذا كانت بطلاق حيث لم
 يقصد وان كانت بالله تعالى فقرأها الناسي والمخطئ والذاهل كالعامد اه (وقد

نقلنا ذلك في كتاب الطلاق (وقال في أحكام الإشارة في قاعدة إذا اجتمعت
الإشارة والعبارة مانصه) وأما في باب الأيمان فقالوا لو حلف لا يكلم هذا الصبي
أو هذا الشاب فكلمه بعدما شاخ حنت ولو حلف لا يأكل لحم هذا الحمل فأكل كل
بعد ما صار كبشاً حنت لأن الأول وصف الصبا وإن كان دافعاً لليمين لكنه منهي
عنه شرعاً وفي الثاني وصف الصغر ليس بدافع الإيهان الممتنع عنه أكثر امتناعاً
عن لحم الكبش ولو حلف لا يكلم عبيد فلان هذا أو امرأته هذه أو صديقه هذا
فزال الازدواج فكلمه لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق ولو حلف
لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فبإسائه ثم كلمه حنت اه (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) الثانية عشر الملك أمالعين والمنفعة معا وهو الغالب أولعين فقط
أولمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبداً ورقبته للوارث إلى أن قال ولم أر حكماً
كتابته من المالك إلى أن قال وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز
لأنه عادم المنفعة للمالك اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث ما يمنع
الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) الرابع الكفارة واختلاف في منعه وجوبها والصحيح
أنه منعه بالمال كما في شرحنا على المناسك من بحث الأمر اه وقد نقلناه في الصوم
وفي كتاب الطلاق (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما
يخبر فيه بين الصوم وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصيد إلى أن قال
وكفارة اليمين اه وقد نقلناه في كتاب الحج وغيره (وقال في الفن الثالث في بحث
ما افترق فيه الوكيل والوصي مانصه) وفي الخاتمة لوقال لله على أن أتصدق على
جنس فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور
ذلك ضمن المأمور اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوكالة (ثم قال آخر الفن المذكور
في قاعدة إذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجباً أم لا مانصه) ولم أر إلا أن
ما إذا أخرج بعير عن خمس من الأبل هل يقع فرضاً أو خمسة وما إذا نذر ذبح شاة
فذبح بدنة ولعل فائدته في النية هل ينوي في الكل الوجوب أولاً وفي الثواب هل
يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيمأزاد إلى أن قال ثم رأيتهم قالوا
في الأضحية كما ذكره ابن وهبان معزياً إلى الخلاصة الغني إذا ضحى بشاتين وقعت
واحدة فرضاً والأخرى تطوعاً وقيل بالأخرى لحم اه (وقال في أول فن الحمل
مانصه) وقال أي صاحب الملتقط قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب

الحمل وانما هو الهرب من الحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذي يدك
 ضغثا فاضرب به ولا تحنت الى ان قال وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر بأحدها وقد
 نقلنا بقيته في كتاب البيوع (ثم قال في فن الحمل مانصه) السادس في النكاح
 الى ان قال ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى أبيها وخاف انكارهما منه ككر
 أصل النكاح وجازله الخلف انه ما تزوجها على كذا قاصدا اليوم والاعتبار لنيته
 حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فضولي ويحيزه بالفعل وكذا
 لا تتزوج ولو حلف لا يزوج بنته فزوجها فضولي وأجازها الاب لم يحنت اه وقد
 نقلناه في كتاب النكاح (وقال في الفن المذكور في بحث الطلاق) حلف لا يدخل دار
 فلان فالحيلة حمله لها وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال في فن الحمل) التاسع
 في الأيمان لا يتزوج بالكوفة يعقد خارجها ولو في سوادها اما بنفسه أو بوكيله
 لا يزوجه عبده من أمته ثم أراد فالحيلة فيه ان يبيعهما من ثقة فيزوجهما ثم
 يستردهما لا يطلقها بخاري بخير ج منها ثم يطلقها أو يوكل فيطلقها خارجها
 حلف لا يتزوجها بعد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها الاولى ان
 يطلقها التحلل لغيره بيقين اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلفته امرأته
 بان كل جارية يشتريها فهي حرة فقال نعم ناويا قرية بعينها صحت نيته ولو نوى
 بالتجارة السفينة صحت نيته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو قال كل
 امرأة أتزوجها علي كذا ناويا على رقبتك صحت عرض على غيره عينا فقال نعم
 لا يكفي ولا يصير حالها وهو الصحيح كذا في التتارخانية وعلى هذا فيا يقع من
 التعامل في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعليقا فيقول نعم لا يصح على الصحيح
 اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ان فعلت كذا فعبده حر يبيعه ثم يفعل ثم
 يسترده الحيلة في بيع مربي يعتق بموت سيده ان يقول اذامت وأنت في ملكي
 فأنت حر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) انتقض البيع باقالة أو خيار ثم
 ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناويا مكانا غير مكانه أو زمانا غير زمانه
 حلف لا يشتريه باثني عشر درهما يشتريه بأحد عشر وشئ آخر غير الدرهم لا يبيع
 الثوب من فلان بثمان أبا فالحيلة يبيع الثوب منه ومن آخر أو يبيعه بعرض
 أو يبيعه البعض ويهبه البعض أو يوكل يبيعه منه أو يبيعه فضولي منه ويحيز
 البيع لا يشتريه يشتريه بالخيار وفيه نظراوي يشتريه مع آخر أو يشتريه الاسهم

ثم يشتري السهم لابنه الصغير عبده حران أخذ دينه متفرقا يأخذه الأدرهما
حلف له يأخذ من فلان حقه أو ليقضيه ثم أراد أن لا يأخذ منه يأخذ من وكيل
المحلف عليه أو من كفيله أو من حويله وقيل يحنث أن أكلت من هذا الخبز
تدقه وتلقيه في عصيدة وتطبخه حتى يصيرها لكافئا كاه لا يأكل طعاما لفلان
بيعه له أو يهديه فبأكله ان صدعت فكذا وان نزلت فكذا يحملها وينزل
بها لا ينفق عليها يهدى ما لا تنفقه أو يدينها فيبطل اليمين إذا انقضت عدتها
أو تستأجر زوجها كل سنة بكذا على أن يتجرها فينفذ الكسب لها وان كان
صانعها تستأجره ليقبل العمل طلبت أن يطلق ضربها فالحيلة أن يتزوج أخرى
اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلقت امرأتى فلانة ناويا الجديدة أو يكتب اسم
الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلقت فلانة مشيرا باليمين إلى ما في كفه اليسرى
اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) حلفه السراق أن لا يخبر بأسمائهم
بعد عليه الأسماء فمن ليس بسارق يقول لا والسارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالي
السراق ولا يحنث المحلف لا يسكنها وشفق عليه نقل الامتعة يبيعه ممن يثق
به ويخرج أن لم آخذ منك حتى وقال الآخر أن أعطيتك فالحيلة لهما الأخذ
جبرا اه (وقال في فن الحيل من بحث الطلاق مانصه) حلف لا يدخل دار فلان
فالحيلة حمله لها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته
للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الأيمان * لو قال والله وسكن أو رفع
أو نصب كان يمينا ولو حذف الواو لا يكون يمينا إلا بالخفض والفرق أن الخفض
قائم مقام حرف القسم إلا في رواية ولو قال أن دخلت الدار والله لا يكون يمينا
ولو قال لا أدخل الدار والله يكون يمينا والفرق دقيق كأن مينا على العرف له
عليه مائة فقال أن أخذت منهم اليوم درهم مائة درهم فعدى حرف غربت
الشمس وقد قبضت خمسين لا يحنث ولو قال أن أخذت منها اليوم درهما دون درهم
حنث والفرق أن شرط الحنث في الأول قبض المائة في اليوم متفرقة ولم يوجد لآن
الهاء كناية عنها وفي الثاني شرط قبض البعض وقد وجد عبده حران بعتة
بتسعة فباعه بعشرة لا يحنث ولو حلف لا يشتريه بتسعة فاشتراه بعشرة حنث
والفرق أن البيع بتسعة لا يثبت ما يثبت البيع بعشرة والشراء بعشرة يثبت
ما يثبت الشراء بتسعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو حلف لا يبيع

متساعه قباعه ولم يقبل لا يحنت وفي الهبة ونحوها يحنت والفرق ان البيع بدون
 القبول لا يكون بيعا أما الهبة فتبرع يتم بالواهب وحده والله الموفق اهـ (وقال
 المؤلف في كتاب الزكاة مانعه) عين الناذر مسكيناً فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين
 المنذور كما لو قال لله على ان اطعم هذا المسكين شيئاً فانه يتعين فلو عين مكسبين فله
 الاقتصار على واحد اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (وقال في كتاب الطلاق)
 المعلق بالشرط لا ينعقد سبباً للحال والمضاف به عقد في الطلاق والعتاق والنذر
 الى ان قال ولو قال لله تعالى على ان اتصدق بدرهم غدا ملك التجمل بخلاف اذا
 جاء غدا اهـ (ثم قال فيه ايضاً) ومن فروع أصل المسئلة ما في أيمان المجامع
 لو حلف لا يحلف ثم قال لها اذا جاء غد فأت طالق حنت بخلاف ان دخلت اهـ
 (وقال في كتاب الوقف) شرط الواقف يجب اتباعه الى ان قال الا في مسائل الى
 ان قال الرابعة شرط ان يتصدق بفاضل الغنية على من يسأل في مسجد كذا كل
 يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصديق على سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد
 أو على من لا يسأل اهـ قال شارحها وهذا مبني على عدم تعيين المكان في الوقف
 قياساً على النذر اهـ (وقال في كتاب المحظر) الخلف في الوعد حرام كذا في أضحية
 الذبح وفي القنية وعدم ان يأتيه فلم يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقاً
 الخ وقد نقلناه بقيته في كتاب البيع قال شارحها كان شفيت أجم فشفني يلزمه أي
 لانه نذر اهـ قال صاحب الاشياء

*** (كتاب التعزير والمحدود والسرة) ***

اذا صار الشافعي حنفياً ثم عاد الى مذهبه يعزر عند البعض لانتقاله الى المذهب
 الادون كذا في شفعة البرازية من آذى غيره بقول أو فعل يعزر كذا في التتارخانية
 ولو بغير العين ولو قال لذي يا كافراً ثم ان شق عليه كذا في القنية وضابط
 التعزير كل معصية ليس فيها حدم قدر فيها التعزير وظاهر اقتصارهم انه يعزر
 على ما فيه الكفارة ولم أره مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب المحمد
 والعقوبة ثم رجع الى الملة يؤاخذ به الا في القتل فتجب الدية في ماله عمداً أو خطأ اهـ
 وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) يعزر على الورع البارد كتعريف قمره كذا
 في التتارخانية قال له يا فاسق ثم اراد اثبات فسقه بالبينة لم يقبل لانه لا يدخل

تحت المحكم كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات (ثم قال) التعزير لا يسقط بالتوبة كالحمد كذا في اليتيمة من له دعوى على رجل فلم يجده فامسك أهله بالظلمة بغير كفالة فقيدوهم وحبسوهم وضربوهم وغرموهم عزرك كذا في اليتيمة رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يجلس الى ان يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب المجنات وفي كتاب الغصب (ثم قال) علق عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العبد قاذفا كما في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي العتق (ثم قال) وفي مناقب الكردي حرمة اللوامة عقلية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلها وجود فيها وقيل يخاف الله سبحانه وتعالى طائفة يكون نصفها الاعلى على صفة الذكور ونصفها الادون على صفة الاناث والصحيح هو الاول اه وفي القنية ان الاب يعزر اذا شتم ولده مع كونه لا يحذله اه وقوله اذا شتم ولده أى قد فقه بصرح الزنا كما في شرحها (ثم قال) واستثنى الشافعي من لزوم التعزير ذوى الهيات فلا تعزير عليهم واختلفوا في تفسيره فقيل صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا أذنب ذنباً ندماً ولم أره لأصحابنا والله سبحانه وتعالى اعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب التعزير (قال المؤلف في القواعد) الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحبان بدونها وكذا الايداع والاعارة وكذا القذف والسرقه اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم تكليف الارقاء بكثير مما على الاحرار كونه على النصف من المحرفي الحدود اه (وقال في القاعدة السادسة الحدود تدراً بالشبهات) وهو حديث رواه الاسيوطي معزياً الى ابن عدى من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما وأخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ادفعوا الحدود ما استطعتم وأخرج الترمذى والنخاكم من حديث عائشة رضى الله تعالى عنها ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم لاسلم مخرجاً فخلوا سبيله فان الامام لا أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وقولاً ادروا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح القدير أجمع فقهاء الامصار على ان الحدود تدراً بالشبهات

والمحدث المروى في ذلك متفق عليه وتلقته الأمة بالقبول والشبهة ما يشبهه
الثابت وليس بثابت وأصحابنا قسموها إلى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشتباه
والى شبهة في المحل غالبا ولي تحقق في حق من اشتبه عليه المحل والمحرمه وظن غيره
الدليل دليلا فلا بد من الظن والافلا شبهة أصلا كظنه حل ووطء جارية زوجته
أو أبيه أو أمه أو جده أو جدته وإن عليا ووطء المطلقة ثلاثا في العدة أو بأتنا على
مال أو المختلعة وأم الولد إذا أعتقها وهي في العدة ووطء العبد جارية مولاه والمرتهن
في حق المرهونة في رواية ومستعير الرهن كالمترهن ففي هذه المواضع لا حد إذا قال
ظننت بأنها تحل لي ولو قال علمت أنها حرام على وجب المحمـد ولو ادعى أحدهما
الظن والآخر لم يدع لاحد عليهما حتى يقر جميعا بعلمهما بالمحرمه والشبهة في المحل
في ستة مواضع جارية ابنه والمطلقة طلاقا ثانيا بالكنيات والجارية المبيعة إذا
وطئها البائع قبل التسليم إلى المشتري والمجعولة مهر إذا وطئها الزوج قبل تسليمها
إلى الزوجة والمشاركة بين الواطئ وغيره والمرهونة إذا وطئها المترهن في رواية
كتاب الرهن وعلمت أنها ليست بالمختارة ففي هذه المواضع لا يجب المحمـد وإن قال
علمت أنها على حرام لأن المانع هو الشبهة في نفس المحكم ويدخل في النوع
الثاني ووطء جارية عبده المأذون المديون ومكاتبه ووطء البائع الجارية المبيعة بعد
القبض في البيع الفاسد والى فيها الخيار للمشتري وجارية التي هي أخته من
الرضاع وجاريته قبل الاستبراء وزوجته المحرمه بالردة أو المطاوعة لابنه
أو بجماعه لامها اه ما في الفتح وهنا شبهة ثالثة عند أبي حنيفة وهي شبهة
العقد فلا حد إذا وطئ محرمه بعد العقد عليها وإن كان عالما بالمحرمه ولا حد على من
وطئ امرأة تزوجها بلا شهود أو بغير إذن مولاه أو مولاه وقال لا يحد في ووطئ محرمه
المعقود عليها إذا قال علمت أنها حرام والفتوى على قولهما كما في الخلاصة ومن
الشبهة ووطئ امرأة اختلف في صحته نكاحها ومنه اشرب الخمر للتداوى وإن كان
المعتمد تحريمه اه وقد نقلنا هذه في المحظر أيضا (ثم قال) ومنها أنه لا يجوز
النوكيل باستيفاء الحدود واختلاف في التوكيل بإثباتها اه وقد نقلنا ذلك
في كتاب الوكالة أيضا (ثم قال) ومما ينبغي على أنها قد رأبها أنها لا تثبت بشهادة
النساء ولا بكتاب القاضي إلى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة
بحد منقادهم سوى حد القذف إلا إذا كان أبعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران

بالمحدود والمخالصة الا انه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه ايضا في الاقرار (ثم قال)
ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من
غيره ولا تصح الكفالة بالمحدد والقصاص اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الكفالة أيضا (ثم قال) ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على اقرار
المقذوف بالزنا فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة على الزنا حدوا ولا حد بسرقة
مال أصله وان علا وفرعه وان سفل وأحد الزوجين وسيدته وعبدته ومن بيت
مأذون في دخوله ولا فيما كان أصله مباحا كما علمت تفاريعه في كتاب السرقة
ويسقط القطع بدعواه كون المسروق ماله وان لم يثبت وهو الاصل الظريف
وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك (تنبيه) يقبل قول المترجم في المحدود
كغيرها اه وقد نقلنا ذلك وما قبله من المسائل في كتاب الشهادات أيضا (ثم قال)
فان قيل وجب ان لا يقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة العجمي والمحدد
لا يثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى
القاضى أجيب بان كلام المترجم ليس ببدل عن كلام العجمي لكن القاضى
لا يعرف لسانه ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكأن
عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البديل بل بطريق الاصل لانه صار الى
الترجمة عند العجمي عن معرفة كلامه كالشهادة صار اليها عند عدم الاقرار كذا
في شرح الادب لاصدر الشهيد من الثامن والثلاثين اه (ثم قال) وكتبنا في الفوائد
ان القصاص كالمحدد والاف مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون
المحدد كما في الخلاصة الثانية المحدود لا تورث والقصاص موروث اه وقد
نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثالثة لا يصح العفو في المحدود ولو كان حد
القذف بخلاف القصاص الرابعة التقدم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف
المحدد سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس
بخلاف المحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في المحدود
وتجوز في القصاص السابعة المحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى
بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات
وكتاب الدعوى والشهادات أيضا (ثم قال تنبيه) التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا
قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الخلاف ويقضى فيه بالنكول اه وقد

نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) والكفارات تثبت معها أيضا الا كفارة الفطر
 في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والمخما وبافساد صوم مختلف
 في صحته كما علم في محله وأما الفدية فهل يسقطها فلم أرها الا ناه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الصوم أيضا (ثم قال) ومن الجنايات ان الشافعية شرطوا في الشبهة ان
 تكون قوية قالوا فلو قتل مسلم ذميا فقتله ولي الذمي فانه يقتل به وان كان موافقا
 لرأي أبي حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضا في الجنايات وقوله يقتل به صوابه لا يقتل
 به كما في شارحها (ثم قال) ومن شرب النبيذ يحد ولا براعي خلاف أبي حنيفة اه
 (قال في القاعدة السابعة المحر لا يدخل تحت اليد مانصه) ومن فروع القاعدة
 لو طأ وعته حرة على الزنا فلا مهر لها كافي الحانية ولو كان الواطئ صديبا فلا حد ولا
 مهر وهذا مما يقال لنا وطأ خلاء عن العقر والعقر بخلاف ما اذا طأ وعته امة
 ليكون المهر حق السيد اه وقد نقلناه هذه في كتاب الجنايات أيضا وفي كتاب
 النكاح (وقال في القاعدة الثامنة اذا اجتمع امران من جنس واحد ولم يختلف
 مقامهما دخل أحدهما في الآخر غالبا مانصه) ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا
 كفي حد واحد سواء كان الاول موجبا لما أوجب به الثاني أولا فلوزنى بكرا ثم
 نيبا كفي الرجم ولو قذف مرارا واحدا أوجب جماعة في مجلس أو مجالس كفي
 واحد بخلاف ما اذا زنى فحد ثم زنى فانه يحد ثانيا ولو زنى وشرب وقذف وسرق
 أقيم الكل لاختلاف الجنس اه (ثم قال) ولو تكرر الوطء بشبهة واحدة فان
 كانت شبهة ملك لم يجب الامهر واحد لان الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة
 اشتباه وجب لكل وطء مهر لان كل وطء صادف ملك الغير فالاول كوطء جارية
 ابنه أو مكاتبه أو المذكوحة فاسدا ومن الثاني وطء أحد الثمر يكتن الجارية
 المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا اتحد في نصيبه لها وتعدد في نصيب
 شريكه والكل لها ولا يتعدد في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية اه
 وقد نقلنا ذلك في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ومن زنى بأمة فقتلها الزمه الحد
 والقيمة لاختلافهما ولو زنى بحرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الجنايات أيضا (ثم قال) ولو زنى بكبيرة فافضاها فان كانت مطاوعة من
 غير دعوى شبهة فعليه ما الحد ولا شيء في الافضاء رضاها به ولا مهر لها لوجوب
 الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد ولا شيء في الافضاء ووجب العقر وان كانت

مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه المحدث ونهالامهر لها فان لم يستمسك بولها
فعليه الدية كاملة والا حد وضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد
عليها فان كان البول يستمسك فعليه ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان
كان لا يستمسك فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندهما خلافا للمحدث وان كانت
صغيرة يجامع مثلها فهي كالكبيرة الا في حق سقوط الارش وان كان لا يجامع
مثلها فان كان يستمسك بولها فعليه ثلث الدية وكالمهر ولا حد عليه والا فالدية
فقط كذا في شرح الزياي من الحدود اه وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح
وكتاب الجنابات (وقال في القسادة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأه
مانصه) وقالوا في الحدود ولو وطئ امرأة وجدها على فراشه ظانها امرأته فانه يحد
وان كان أعمى الا اذا ناداها فأجابته اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي
مانصه) والثاني الجهل في موضع الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وانه يصلح
عذرا وشبهة كالمجنون اذا ظن انها فطرته وكن زنى بجارية والده أو زوجته على
ظن انها تحمل له اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شيء
من العبادات حتى الزكاة عندنا ولا شيء من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسبابها
اه (ثم قال) ويقام التميز عليه تأديبا اه (وقال في أحكام السكران مانصه)
وقد منافي الفوائد انه من محرم ككالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود
الخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (ثم قال) واختلف في حد السكران فقييل
من لا يعرف الارض من السماء والرجل من المرأة وبه قال الامام الاعظم وقيل
من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قومه أو به أخذ كثير من المشايخ والمعتبر
في القدر المسكر في حق الحرمة ما قاله احتياط في الحرمات والخلاف في المحدث
اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) وحده النصف ولا احسان له اه (ثم قال)
ولا يحد قاذفه وانما يعزراه (ثم قال) ويعزره مولاه على الصحيح ولا يحدده عندنا
اه (وقال في أحكام العبيد ايضا) وكذا اقراره بجنابة موجبة للدفع أو الفداء
غير صحيح بخلافه بمحدث أو قوداه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (وقال
في بحث ما ينبل الاسقاط من المحقوق مانصه) وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل
الاسقاط من العبد قالوا الوعفاء المقدوف ثم عاد فطلب حد أي القاذف لكن لا يقام
بعد عفو له فعد الطالب اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا حد على قاذفه

الله الثاني (الفن الثاني)
عبد
دار المير حسين الدين
صيرت

ولا عليه بقذفه بمنزلة المجبوب وتقطع يده للسرقة ويقطع سارق ماله اه (ثم قال)
وحاصله انه كالانثى في جميع الاحكام الا في مسائل الى ان قال ولا حد بقذفه اه
(وقال في احكام الانثى مانصه) ويحفر لها في الرجم ان ثبت زناها بالبيننة وتجلد
جالسة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو عام بعد التجلد سياسة لاحدا اه
(وقال في احكام الذمي مانصه) ولا يحسد بشرب الخمر ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا
غصبت منه اه وقد نقلنا بقيته في الغصب (ثم قال) ولا يبرجم وانما يجلد والحاصل
انه تقسام الحدود كلها عليه الاحد الشرب اه (ثم قال تنبيهه) الاسلام يجب ما قبله
من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين كالقصاص وضمان الاموال الا في
مسائل الى ان قال ومنها لو زنى ثم أسلم وكان زناه ثابتا بينينة مسلمين لم يسقط الحد
باسلامه والاسقاط اه (وقال في احكام المحارم مانصه) وتختص الاصول والفروع
من بين سائر المحارم باحكام منها انه لا يقطع أحدهما بسرقه مال الآخر اه (ثم قال)
وتختص الاصول باحكام الى ان قال ومنها لا يحد الاصل بقذف فرعه ويحد الفرع
بقذف أصله اه (ثم قال) ومنها ليس له مطالبة أبيه بقذف أمه المحصنة اه (ثم
قال) ومنها جواز تأديب الاصل فرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والمجدات كذلك ولم أره الا آن اه وقد نقلناه في المحظور وفي كتاب
الجنائيات (ثم قال فائدة) يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى ان قال وطلب
المحدا اه (وقال في احكام غيبوبة المحشفة مانصه) يترتب عليها وجوب الغسل
الى ان قال والتعزير ووجوب الكفارة اه أي في وطء الدبر أو البهيمة (ثم قال)
ووجوب المحد لو كان زنى أو لو اوطأته على قولها وذهب البهيمية المفعول به اسم حرفها
ووجوب التعزير ان كان في مية أو أامة مشتركة أو موصى بمنفعتها أو محرم مملوكة
له أو لو اوطأته بزوجه وثبوت الاحصان اه (ثم قال فوائد) الاولى لا فرق في الابلاج
بين ان يكون بمحائل أو لا لكن بشرط ان تصل الحرارة معه كذا ذكرنا في التحليل
فيجوز في سائر الابواب الثانية ما ثبت للمحشفة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان
بقي معه مقدرها وان لم يبق قدرها لم يتعاق به شيء من الاحكام ويحتاج الى
نقل لكونها كاية ولم أره الثالثة الوطء في الدبر كالوطء في القبل فيجب به الغسل
ويحرم به ما يحرم بالوطء في القبل اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب النكاح
وكتاب الطلاق (ثم قال) واختلافوا في وجوب الكفارة والاصح وجوبها

اه أي بالوطء في الدبر اه شرح (ثم قال) الا في مسائل الهان قال ولا يجب المحد
 به عند الامام الا اذا تذكر رفيقته على المفتي به ولا يثبت به الاحسان اه (ثم قال)
 الرابعة الوطء بنكاح فاسد كالوطء بنكاح صحيح الا في مسائل الى ان قال الرابعة
 عدم الاحسان به اه (ثم قال) الخامسة لاوطء بملك اليمين أحكام كاحكام الوطء
 بنكاح الى ان قال ويخالف الوطء بالنكاح في مسائل لا يثبت به الاحسان اه
 (ثم قال) السادسة كل حكم تعاق بالوطء لا يعتبر فيه الانزال لكونه شعبا اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) السابعة لا يخلو الوطء بغير ملك يمين عن
 مهر او حد الا في مسائل الاولى الذمية اذا نكحت بغير مهر ثم أسلمت وكانوا يدينون
 بان لامهر فلامهر الثانية نكح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه ووطئها طائفة فلا حد
 ولا مهر الثالثة زوج أمته من عبده فلا صح ان لامهر الرابعة ووطئ العبد سيده
 بشبهة فلا مهر أخذ من قوله في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً
 الخامسة لو وطئ حرة فلامهر ولم أره الا ناه أي ولا حد أيضاً اه شرح
 السادسة الوقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لامهر ولم أره السابعة البائع
 لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظي منقولة كذلك اه أي
 فلا حد ولا مهر اه شرح الثامنة اذن الراهن للزني في الوطء فوطئ ظاناً
 المحل وينبغي ان لامهر ولم أره اه أي ولا حد عليه أيضاً كما أفاد الشارح وقد
 نقلناه هذا المبحث في كتاب النكاح أيضاً (وقال في أحكام الإشارة في بحث إشارة
 الانحرس مانعه) الإشارة من الانحرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من
 بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وقصاص الا في الحدود
 ولو حد قذف وهذا مما خالف فيه الحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص
 كالحدود هنا فلا يثبت بالإشارة وتسامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها
 على استثناء الحدود اه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الجنائيات
 أيضاً (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانعه) وأما الحدود
 اذا اجتمعت في المحيط اذا اجتمع حدان وقد رعى دره أحدهما درى وان كان من
 أجناس مختلفة بأن اجتمع حد الزنا والسرقة والضرر والقذف والفقه بدئ
 بالفقه ثم بحد القذف فاذا برئ ان شاء بدئ بالقطع وان شاء بدئ بحد الزنا وحد
 الشرب آخرها الثبوت بالاجتهاد من الصحابة رضي الله تعالى عنهم وان كان محصناً

سيد أبا الفقى ثم بحد القذف ثم بالرجم ويلغى غيرها اه ولو اجتمع التعزير والمحدود قدم
 التعزير على المحدود فى الاستيفاء لمحضه حقا للعبد كذا فى الظهيرية ولم أر الا أن
 ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغى تقديم القصاص قطعاً لحق العبد
 اه وقد نقلناه فى كتاب الجنائيات (ثم قال) وأما اذا اجتمع قتل الزنا والردة
 فينبغى تقديم الرجم لانه به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا قدم قتل الردة فانه
 يفوت الرجم واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص
 والردة وان فات الرجم اه (وقال فى بحث ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة جارية
 الابن اذا أحبلها الاب وادعاه والظاهر من كلامهم ان الاعتبار بقيمة سابقيل
 العلوق لقولهم ان الملك يثبت شرطاً للاستيلاد عندنا لا حكماً اه وقد نقلناه
 فى كتاب العتق (وقال فى بحث الكلام فى أجرة المثل مانصه) بخلاف التقويم
 لاختلاف المقومون فى مستهلك فشهداثنان ان قيمته عشرة وشهداثنان ان قيمته
 أقل وجب الأخذ بالأكثر ذكره الا قطع فى باب السرقة اه وقد نقلناه فى كتاب
 الاجارة وفى كتاب الغصب (وقال فى بحث القول فى مهر المثل مانصه) وفى الوطء
 بشبهة ان لم يقدر الملك سابقاً كما فى أمة ابنه اذا أحبلها فلامهر عليه اه وقد نقلناه
 فى كتاب النكاح وفى كتاب العتق (ثم قال بيان ما يتعدد فيه المهر بتعدد
 الوطء وما لا يتعدد) أما فى النكاح الصحيح فجعله أبو حنيفة منقصة على عدد الوطئات
 تقديرها ولا يتعدد كما لا يتعدد بوطء الاب جارية ابنه اذا لم تحبل وكذا بوطء السيد
 مكاتبة وفى النكاح الفاسد ويتعدد بوطء الابن جارية أبيه أو الزوج جارية
 امرأته وأفق والدالهـ درالشـهيد بالتعدد فى الجارية المشتركة وتماه
 فى شرحنا على الكنز اه وقد نقلناه فى كتاب النكاح (ثم قال تنبيهه) يجب
 مهران فيما اذا زنى بامرأة ثم تزوجها وهو مخالط لمهر المثل بالاول والمسمى
 بالعقد ومهران ونصف فيما لو قال كلما تزوجتك فأنت طالق فتزوجها فى يوم
 واحد ثلاث مرات ولو زاد بائن ودخل بها فى كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف
 وبيانها فى فتاوى قاضى خان اه وقد نقلناه فى كتاب النكاح (وقال فى أحكام
 الحرم) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجه ما خارجه والتجأ اليه اه وقد نقلناه
 فى كتاب الجنائيات (ثم قال فى فن الاغاز مانصه) * المحدود * أى رجل سرق مائة
 من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها فى دفعات كل مرة أقل من عشرة أى رجل سرق

من مال أبيه وقطع فقل اذا كان من الرضاعة أى رجل قال ان شرب الخمر
 طائعا فعبدى حرق شربها طائعا بالبيضة عتق العبد ولم يحسد فقل له اذا كانت رجلا
 وامرأتين اه (وقال أخو المؤلف فى تكلمته للفن السادس من الفروق مانصه)
 كتاب الحدود حد الزنا والشرب والسرقه يبطل بالتقادم وحد القذف
 والقصاص لا والفرق ان حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل
 التأخير فى الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقه فانه يحتمل
 على ضغينة جملته على الشهادة لعدم توقفها عليها وحد السرقه وان توقف عليها
 لكن ضمن المسال لانه بتأخير الدعوى بعد تخيره تارك للحسبة فتمكنت التهمة
 فى الدعوى اه وقد نقلناه فى كتاب الجنائيات وكتاب الدعوى (ثم قال)
 يشترط فى الاقرار بالزنا أن يكرره أربع مرات وفى سائر الحدود يكتب فى اقرار واحد
 والفرق ان الزنا أقبح من غيره فيته كلف لستره ما لم يتكلف لغيره وهذا هو حكمه
 النص فى الكل الزانى اذا حد لا يحبس بخلاف السارق والفرق ان الزنا جنسية
 على نفسه فلو حبس يحبس لاجل نفسه والسرقه جنسية على غيره قال
 لرجلين أحدهما زان فقل له أهذا فقال لا لا يجب الحد بخلاف ما لو قال أحدهما رأتى
 طالق فقل له أهذه فقال لا لزمه حكم الطلاق فى الأخرى والفرق ان الطلاق
 والعناق يكمل ببعضه ويعين منكره اما حد القذف فينفي ويدرا اه وقد نقلناه
 فى كتاب الطلاق (ثم قال) أقر عند القاضى أربع مرات بالزنا فأمر برجمه
 ففرا وانكر يقبل اقراره وينفعه فراره بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص
 والفرق ان الاول محض حق الله تعالى بفجرى فيه الفضل ولا كذلك غيره اه
 وقد نقلناه فى الجنائيات (ثم قال) شهدوا انه زنى بغائبة يحسد ولو شهدوا انه سرق
 من غائب لا يقطع والفرق ان الدعوى غير شرطى فى الاول وشرطى فى الثانى (ثم قال)
 أخو المؤلف فى كتاب السرقه لو قال سرق مائة لا بل عشرة يقطع ويضمن مائة
 ولو قال سرق مائة لا بل مائتين يقطع ولا يضمن شيئا والفرق انه فى الاول يرجع
 عن بعض ما أقربه فلم يصح فى حق المسال وفى الثانى لم يرجع وانما زاد عليه
 والقطع والضمان لا يجتمعان سرق ثوبا قيمته دون العشرة وعلى طرفه دينار
 مشدود لا يقطع ولو كان فى خرقة قطع والفرق ان الدينار فى الاول تبع للثوب
 والثوب لا يساوى نصابا وفى الثانى مقصود وكذا لو سرق ابريق فضة أو ذهب

فيه مثلث أو بيضاؤ أو خرا أو كلبا أو طيرا في عتقه طوق فضة أو في رجله لا يجب القطع
 وكذا لو سرق صديقا عليه دنائير سارق دخل البيت وفيه دراهم ودنانير
 فأكلها وأخرج لا يقطع ويضمن ولا ينتظر خروجها من جوفه ولو جاعها على دابة
 فخرجت ثم أخذها أو ألقاها في ماء جار حتى خرجت بغير بيان المأثم أخذها لا يقطع
 لأن هتك الحرم والخراج شرط له اه (ثم قال أنحو المؤلف أيضا في التكملة
 المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولوأكره لي قريبا أو نسب أو قطع لا يلزمه
 اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال أيضا في التكملة المذكورة من كتاب
 الاشربة مانصه) المرقعة اذا وقع فيها سحر لا يحد شاربهامالم يسكر ولو وقعت
 في ماء ووجد الطعم أو الريح يحد قبل السكر والفرق ان ما وقع في المرقعة يصير
 في معنى المطبوخ بخلاف ما لو وقعت في الماء اه (وقال المؤلف في كتاب
 النكاح مانصه) الوطاء في دار الاسلام لا يخلعون حد أو مهر الا في مسثلتين
 تزوج صبي امرأة مكافئة بغير اذن وليه ثم دخل بها طوطا فلا حد ولا مهر كما في الخانية
 ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل البكارة
 والا فلا كما في بيع الوالوجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران
 كالمصاحي الا في الاقرار بالحدود والخسارة والردة والاشهاد على شهادته كذا
 في خلع الخنانية اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الشهادات وكتاب الاقرار
 (ثم قال فيه أيضا) النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بيساطا الق
 وفي العتق ياحر وفي المحمود يازانية وفي التعزير ياسارق في فرع على الاول
 ما لو قال لمجاريته ياسارقة يازانية يامجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع
 لا يردها لانه للاعلام لا للتحقيق اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
 مانصه) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في المبة ولا في حق الفقراء في الزكاة
 في السائمة ولا في وجوب القصاص على الأثم ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل
 ولا تحدد الأبعد وضعها اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف القاضي
 على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الى ان قال السادسة في دعوى
 المرقعة اه (وقال فيه أيضا) اختلاف الشاهد بين مانع من قبولها ولا بد من
 التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل الى ان قال السادسة شهد أنه أعتقه بالعربية
 والاخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة

واجمعوا أنها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفة اه (ثم قال فيه أيضا) الناس
 أحرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب
 الجنائيات (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 الى ان قال أو يحد القذف بالتعريض اه (وقال فيه أيضا ما نصه) تسمع
 الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص اه (وقال أيضا) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة الى ان قال والحدود الا حد القذف والسرقة
 اه (وقال فيه أيضا) تقبل شهادة الذمي على مثله الا في مسائل الى ان قال
 وفيما اذا شهد أربعة نصارى على نصراني انه زنى بمسلمة الا اذا قالوا استكرهها
 فيحد الرجل وحده كفا في الخيانة اه (ثم قال فيه أيضا) تقبل الشهادة حسبة
 بلا دعوى في ثمانية مواضع الى ان قال وزدت حسبة من كلامهم أيضا حد الزنا
 وحد الشرب اه (ثم قال) وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق
 فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه
 المواضع اه (ثم قال) واعلم ان شاهد الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر يفسق
 ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود وطلاق الزوجة وعتق الامة وظاهر ما في
 القنية انه في الكل وهي في الظهيرية واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة اه (ثم قال
 فيه أيضا) الجاهل في المنكوحة تمنع الصحة الى ان قال وفي الدعوى تمنع الصحة
 الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف
 تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وقوله
 هذه الثلاثة أي دعوى الغصب والسرقة والشهادة فيهما (ثم قال) وفي
 الحدود تمنع كذا زان أو هذا اه (وقال أيضا في كتاب القضاء)
 التصديق اقرار الا في الحدود كفا في الشارح من دعوى الرجلين اه (وقال
 في كتاب الاقرار ما نصه) اقرار المكر باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أفتى
 بعض المتأخرين بصحته كذا في سرقة الظهيرية اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا)
 يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال ولا يملك المقدوف العفو عن القاذف
 ولو قال المقدوف كنت مبطلا في دعوى سقط الحد كفا في حيل التتارخانية اه
 (ثم قال بعد ذلك نقلا عن جنائيات البرازية ما نصه) ثم قال ونظيره ما اذا قال
 المقدوف لم يبق ذنبي فلان ان لم يكن قذف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا اه
 (وقال في كتاب الصلح ما نصه) لا يصح الصلح عن الحد ولا يسقط به الا حد القذف

إذا كان قبل المرافعة كما في الخسائية اهـ (وقال في كتاب الجنايات مانصه)
 الواجب لا يتعبد بوصف السلامة والمباح يتعبد به فلا ضمان لو سرى قطع القاضي
 الى النفس وكذا الوفيات المعزرا الى ان قال وضمن لو عزز زوجته فماتت ومنه المرور
 في الطريق مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه تأديبا أو الأثم أو الوصي ومن الاول
 ضرب الاب ابنه أو الوصي أو المعلم باذن الاب تعليمًا فمات لا ضمان فضرب
 التأديب مقيد بالكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحموله في الضرب
 المعتاد أما غيره فوجب للضمنان في الكل اهـ الخ فراجع اهـ (وقال في كتاب
 الجنايات) مذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحديد
 ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالحديد والاف في خمس ذكرناها في قاعدة
 الحدود تدرب بالشبهات اهـ (ثم قال فيه أيضا) الحدود تدرب بالشبهات فلا تثبت
 معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود ومع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القاضي
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري
 في الاعيان وأما الحقوق فغيرها ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحيد
 القذف والنكاح لا يورث اهـ (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب السير) *

باب الردة أي والبغاة تبجيل الكافر كفره لو سلم على الذمي تبجيلا كفر ولو قال لجوسي
 يا أستاذ تبجيلا كفر كذا في الطهيرية في الصغرى الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن
 كافرا متى وجدت رواية انه لا يكفر لا تخرج ردة الكفر ان الردة بسب النبي صلى
 الله تعالى عليه وسلم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية كل كافرا بفتوبته
 مقبولة في الدنيا والاخرة الا جماعة الكافر بسب نبي أو بسب الشيخين أو أحدهما
 أو بالسحر ولو امرأة وبالزندقة اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
 الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبى اذا أسلم والميكره على الاسلام اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
 ومن ثبت اسلامه بشهادة رجلين ثم رجعا ~~كما~~ في شهادات اليتيمة حكم الردة
 وجوب القتل ان لم يرجع وحبس الاعمال مطلقا لئلا يترك اذا أسلم لا يقضى بها الا المج
 كالكافر الا صلى اذا أسلم ويبطل ما رواه لغيره من الحديث ولا يجوز له سماع منه

أن يرويه عنه بعد رده كفا في شهادات الولوالجية وبينونة امرأته مطلقا وبطلان
وقفه مطلقا واذامات أو قتل على رده لم يدفن في مقابر أهل ملة وانما يلقى في حفرة
كالكلب اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة ونقلنا ما قبله في كتاب الوقف
وما قبله في كتاب الطلاق (ثم قال) والمرتب أقبح كفر من الكافر الأصلي
الايمن تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة
والكفر عدم تصديق محمد صلى الله تعالى عليه وسلم بما جاء به من الدين ضرورة
ولا يكفر أحد من أهل القبلة الا بمجرد ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أصحابنا
في الفتاوى من ألفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتى
بما فيه اختلاف سبب الشيخين ولعنهما كفر وان فضل عليهما فبما فيه دس كذا
في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا أنكر خلافتهم أو أبغضهم المحبة
النبي صلى الله تعالى عليه وسلم له ما اذا أحب عليا أكثر منهما الا يؤاخذ به اه
وفي التهذيب ثم انما يصير مرتد ايا نكار ما وجب الاقرار به أو ذكر الله سبحانه
وتعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاستهزاء اه يقتل المرتد وان كان
اسلامه بالفعل كالصلاة بالمجاعة وشهود مناسك الحج مع التلبية انكاره الردة
توبة فاذا شهد على مسلم بالردة وهو منكرا لا يتعرض له لالتكذيب الشهود
والعدول بل لان انكاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله
وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فساد ثبته قلت ثبت رده بالشهادة وإنكاره
توبة فثبت الاحكام التي للمرتد ولوناب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة
الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اماما لا تقبل
توبته فانه يقتل كالردة بسبب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والشيخين رضي الله
تعالى عنهما كما قدمناه واختلاف في تكفير معتد قطع المسافة البعيدة في زمن
يسير لاولي ولا يكفر بقوله لا أصلي الا بخودا لا يشترط في صحة الايمان بحمد
صلى الله تعالى عليه وسلم معرفة اسم أبيه بل يكفي معرفة اسمه وصف الله
تعالى بحضرة زوجته فقالت كنت ظننت ان الله تعالى في السماء كفرت
ولا يكفر بقوله انا فرعون انا ابليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون
واختلفوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فأسلمت قيل لها أنت كافرة
فقالت أنا كافرة كفرت استحل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور يكفر بوطء

رجله على المصحف مستخفاً والالا الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر يكفر بانكار
 أصل التور والافصحمة وترك العبادة لها وناو مستخفاً وأما اذا تركها اتكاسلاً فلا وهي
 في المجتبى ويكفر بادعاء علم الغيب وتكفر بقوله لا أعرف الله تعالى
 الاستهزاء بالاذان كفر لا بالمؤذن قال التاجران الكفار ودار الحرب خير من
 دار الاسلام والمسلمين لا يكفروا الا اذا اراد أن دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه
 ان رددت السلام ارتكبت كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك فان
 موسى عليه الصلاة والسلام أعجب بنفسه فهلك ويستغفر فان فسرهما بما يكون
 كفراً كفر قبل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر وقوله لا يكفر أى لا احتمال
 أن يريد لا أقول ذلك لامرك أو لا أقول الا أن كفاي شرحهما ولا يكفر ان قال امرأتى
 أحب الى من الله ان اراد محبة الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم
 كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا لو سخر بقوله عليه الصلاة والسلام وكذا
 لو كشف عنده عورته وكذا لو صور عيسى عليه الصلاة والسلام ليسجد له وكذا
 لو اتخذ المصنم لذلك وكذا الاستخفاف بالقرآن والمسيح ونحوه مما يعظم ولو
 استعمل نجاسة بقصد الاستخفاف فكذلك وكذا التزني بزنا اليهود والنصارى دخل
 كنيسةهم أو لم يدخل ولو قال كنت أستهزئ بهم ولا أعتقد دينهم صدق ديانة
 ويكفر اذا شك في صدق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أو سبه أو نكعه أو صغره
 وفي قوله مسيحه خلاف والأصح لا كتمنيه انبي من الانبياء أن لا يكون الله تعالى
 بعثه ان لم تكن عداوة له ولو ظن الفاجر نبياً فهو كافر لا كنى ويكفر بنسبة
 الانبياء الى الفواحش كعزم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا
 ولو قال لم يعصوا حال النبوة وعصوا قبلها كفر لانه رد للنصوص اذا لم يعرف ان
 محمداً صلى الله تعالى عليه وسلم آخر الانبياء فليس بمسلم لانه من الضروريات والله
 سبحانه وتعالى أعلم اه (بقول جامعة) وهذه هي المسائل المجموعة الملمعة
 بكتاب السير (قال المؤلف في القساعة الاولى لا ثواب الا بالنية ما نصه) وأما
 في العبادات كلها فهي أى النية شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها بدليل
 قولهم ان اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلماً بمجرد نية الاسلام بخلاف المكفر
 كما سنبينه في بحث التروك وأما المكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير
 صحيح اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) وأما قولهم انه اذا تكلم بكلمة
 الكفرهازلا يكفر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما عرف في الاصول من بحث المزل

اه (ثم قال) وأما المجاهدون أعظم العبادات فلا بد له من خلوص النية اه (ثم قال)
 في آخرها في بحث التروك ونظيره المقيم والصائم والكافر والعلوفة والسائمة حيث
 لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا سائمة ولا علوفة بمجرد النية ويكون مقبلا
 وصائما وكافرا بالنية لأنها ترك العمل كما ذكره الزيلعي اه (وقال في القاعدة الثانية
 الأمور بمقاصدها مانصه) وهذا قولهم بكفره إذا قرأ القرآن في معرض
 كلام الناس كما إذا اجتمعوا فقرأ في معناه -م جمعها وكما إذا قرأ وكأسا دهاقا عند
 رؤية الكأس وله نظائر كثيرة في ألفاظ التكفير كلها ترجع إلى قصد الاستخفاف
 به وقال قاضيخان الفقاعي إذا قال عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله تعالى على محمد
 قالوا يكون آثما وكذا المحارس إذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني جعلها لآلام
 بانه مستيقظ بخلاف العالم إذا قال في المجلس صلوا على النبي فإنه يثاب على ذلك
 وكذا الغازي إذا قال كبروا يثاب لان المحارس والفقاعي يأخذان بذلك أجرا رجل
 جاء إلى بزاز يشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله أو قال اللهم صل على
 محمد ان أراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومتاعه كره اه وقد نقلنا بقيته
 في المحظر فراجع اه (ثم قال بعد ذلك) وقالوا الكافر إذا ترس بمسلم ورماه مسلم
 فان قصد قتل المسلم حرم وان قصد قتل الكافر لا (ثم قال بعد ذلك في الخامس
 في بيان الاخلاص مانصه) وصرحوا في كتاب السريان السوقى لاسهم له لانه عند
 المجاوزة لم يقصد الا التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو وان قاتل استحققه لانه
 ظهر بالمقاتلة ان قصده القتل والتجارة تباع فلا يضره كالحاج إذا تجر في طريق
 الحج لا ينقص أجره ذكره الزيلعي اه (ثم قال في العاشر في شروط النية الاول الاسلام)
 إلى ان قال الرابع ان لا يأتي بمناسف بين النية والمنوى إلى ان قال وعلى هذا
 تبطل العبادة بالارتداد في اثنتائها وتبطل صحبة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
 بالردة إذا مات عليها فان أسلم بعدها فان كان في حياته عليه الصلاة والسلام فلا مانع
 من عودها والا في عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المناسف نية القطع فان نوى
 قطع الايمان صار مرتدا للمحال اه (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول
 بالشك مانصه) إذا فتحنا حصنا وفيهم ذمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع
 بيقين فلو قتل البعض أو أخرج حل قتل الباقيين للشك في قيام المحرم اه (وقال
 في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ونقص علينا الاصل المذكور

بالمستأمن على أبنائه لدخول المحفدة اهـ (وقال في بحث السبب السابع النقص
 مانصه) وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجمعة والجماعة
 والجهاد والجزية اهـ (وقال في الثانية ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها مانصه)
 والطعام في دار الحرب يؤخذ على قدر الحاجة لانه انما أبيع للضرورة وقال في
 الكنز ويتففع فيها بعنف وطعام وخطب وسلاح ودهن بلا قسمة وبعد الخروج
 منها لا وما فضل رد الى الغنيمة اهـ (ثم قال في تنبيهه يتعمل الضرر الخاص لدفع ضرر
 عام) وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعاليه فروع كثيرة منها جواز الرمي الى
 كفارتهم سواء ببيان المسلمين اهـ (قال في البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل
 منزلة الشرط مانصه) وهن ثلثان لم أرهما الا ان الا انه يمكن تخريجهما على
 ان المعروف كالشرط وفي البرازية المعروف عرفا كالشرط شرطان منها لو جرت
 عادة المقترض برد أزيد مما اقترض هـ ل يحرم اقراضه تنزيلا لمادته منزلة الشرط
 ومنها لو بارز كافر مسلما واطردت العادة بالامان لا كافر هـ ل يكون بمنزلة
 اشتراط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه اهـ (وقال في القساعة
 الرابعة التابع تابع في بحث الثانية التابع بسقوط المتبوع مانصه)
 ومنها لومات الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه اهـ وخرج عنها من له حق
 في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم والمفتيين والفقهاء يفرض لاولادهم
 تبعه ولا يسقط بموت الاصل ترغيبا وقد اوضحناه في شرح الكنز اهـ (وقال
 في القساعة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) فعلى هذا
 لا يجوز له اى الامام التفضيل اى تفضيل بعض المستحقين من بيت المال على
 بعض ولكن قال في المحيط من كتاب الزكاة والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية
 من غير ان يعيل في ذلك الى هوى ولا يحل لهم الا ما يكفهم ويكفى اعوانهم بالمعروف
 وان فضل شئ من المال بعد اصال الحقوق الى اربابها قسمة بين المسلمين فان
 تصرف في ذلك كان الله تعالى عليه حسبا اهـ وذكر الزياى من الخراج بعد ان ذكر ان
 اموال بيت المال اربعة انواع قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه
 الانواع بيتا يخصصه ولا يخلط بغيره ببعض لان لكل نوع حكما يختص به الى ان
 قال ويجب على الامام ان يتقى الله عز وجل ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته
 من غير زيادة فان تصرف في ذلك كان الله تعالى عليه حسبا اهـ وفي كتاب الخراج

لابي يوسف ان ابا بكر رضى الله تعالى عنه قسم المال بين الناس بالسوية فجاء
 ناس فقالوا يا خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انك قسمت هذا المال
 فسويت بين الناس ومن الناس اناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضلت اهل
 السوابق والقدم والفضل لفضلهم فقال اما ما ذكرتم من الفضل والقدم والسوابق
 فما أعرفني بذلك وانما ذلك شيء ثوابه على الله سبحانه وتعالى وهذا معاش
 فلا سوة فيه خير من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه وجاء
 الفتوح فضل وقال لا أجعل من قاتل بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من
 قاتل معه ففرض لاهل السوابق والقدم من المهاجرين والانصار من شهد بدرا
 أو لم يشهد بدرا أربعة آلاف وفرض لمن كان اسلامه كاسلام اهل بدر دون ذلك
 انزلهم على قدر منزلتهم من السوابق اه وفي القنية من باب ما يحل للمدرس والمتعلم
 كان أبو بكر يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر يعطيهم على
 قدر الحاجة والنفقة والفضل والاخذ بما فعله عمر في زماننا احسن فتعتبر الامور
 الثلاثة انتهى وفي البرازية السلطان اذا ترك العشر لمن هو عليه جازغيا كان
 أو فقيرا لكن المتروك له ان كان فقيرا فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن
 السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه (تنبية) اذا
 كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ امره شرعا
 الا اذا وافقه فان خالفه لم ينفذ وله ان قال الامام أبو يوسف في كتاب الخراج من
 باب احياء الموات وليس للامام ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف
 اه وقد نقلنا هذه ايضا في الغضاء (ثم قال) وقال فاضل بخان في فتاواه من كتاب
 الوقف ولوان سلطانا اذن لقوم ان يجعلوا أرضا من أراضي البلدة حرا نيت موقوفة
 على المسجد أو أمرهم ان يزيروا في مسجدهم قالوا ان كانت البلدة فتحت عنوة
 وذلك لا يضر بالماردة والناس ينفذ أمر السلطان فيها وان كانت البلدة فتحت صلحا
 تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الوقف أيضا (ثم قال) وفي صلح البرازية رجل له عطاء في الديوان مات عن ابنين
 فاصطالحا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء والاخر لا شيء له
 من العطاء ويبدل له من كان العطاء له مالا مع لوم ما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح
 والعطاء للذي جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل

فيه لرضا الغير وجعله غير أن الساطان ان منع حق المستحق فعد ظلم مرتين في
 قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب
 الصلح أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الثانية عشر سكوت المالك
 القديم حين قسم ماله بين الغائبين رضاه (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم
 أخذه حرم اعطاؤه مانصه) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
 الا في مستلذين الى ان قال الثانية الجزية يجوز طلبها من الذمي مع انه يحرم عليه
 اعطاؤها لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطاؤه اياها انما هو لاستقراره
 على الكفر وهو حرام والاولى منقولة ولم أر الثانية اهـ (وقال في القاعدة التاسعة
 عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا سهم لمن
 دل على حصن في دار الحرب اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه)
 واقسامه أي المجهل على ما ذكره الأصوليون كما في المنسار أربعة جهل بامل لا يصلح
 عذرا في الآخرة كجهل الكافر بصفات الله تعالى وأحكام الآخرة وجهل
 صاحب الهوى وجهل الباغى حتى يضمن مال العادل اذا أتلفه وجهل من خالف
 باجتهاده الكتاب والسنة والاجماع كبيع أمهات الاولاد اهـ وقد نقلنا هاهنا في
 العتق (ثم قال) وفي الخلاصة اذا تكلم بكلمة الكفر جاهلا قال بعضهم لا يكفر
 وعامتهم على انه يكفر ولا يعذراه وفي آخر التمهة ظن بجهله ان ما فعله من المخطور
 حلال له فان كان مما يبع لم من دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ضرورة كفر
 والالاه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) وأما الايمان بالله تعالى ففي التحرير
 واستثنى فخر الاسلام من العبادات الايمان فثبت أصل وجوبه في المصبي العاقل
 لسببه وهو حدوث العالم لا الاداء فاذا أسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب تجديده بالغنا
 كتجديد الزكاة بعد السبب ونفاه شمس الائمة لعدم حكمه ولو أداه وقع فرضا
 لان عدم الوجوب كان لعدم حكمه فاذا وجد وجد الاول أوجه اهـ (ثم قال)
 واتفقوا على وجوب العشر والمخراج في أرضه اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح
 (ثم قال) ويصح أمانه اهـ (ثم قال) ويصح اسلامه وردته ولا يقتل لو ارتد بعد
 اسلامه صغيرا أو تبعا اهـ (ثم قال) ولا جزية عليه اهـ (ثم قال) ولا يؤخذ صبيان
 أهل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين ولا شيء على صبيان بني تغلب ولا يقتل الولد

المحربي اذا لم يقاتل ولو قتله مجاهد بعد قول الامام من قتل قتيلا فله سلبه لم يستحق
 السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قتل
 الصبي استحق سلب مقتوله لقول الزياحي ويدخل فيه كل من يستحق من الغنيمة
 سهماً ورضخاً اه وفي الكنزان الصبي ممن يرضخ له اذا قاتل اه (وقال في
 أحكام السكران مانصه) وقدمنا في الفوائد انه من محرم كالصاحي الا في ثلاث
 الردة والاقرار بالحدود والمخالصة والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
 العبيد) ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل اه (ثم قال) ويملكه
 الكفار بالاستيلاء اه (ثم قال) ولا جزية عليه اه (ثم قال) ولا حق له في بيت
 المال ولا يؤخذ بالتمييز عننا لو كان عبد ذمي اه (وقال في أحكام الامهي مانصه)
 هو كالصير الا في مسائل منها لا جهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وان وجد
 قائدا اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط مانصه) لو قال الوارث تركت حقى لم
 يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى ان أحد الغانمين لو قال
 قبل القسمة تركت حقى بطل حقه الى ان قال وذكر الامام المعروف بخواهر زاده
 ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكداً كدبتمتل السقوط بالاسقاط
 اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق الحبس للارهن وحق المسبل المجرد
 وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل
 القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب
 الشرب فراجع اه (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا سهم له مع المقاتلة وانما
 يرضخ له ولا يقتل لو أسير او مرتد بعد الاسلام ولاخراج على رأسه لو كان ذمياً اه
 (وقال في أحكام الانثى مانصه) ولا يسهم لها وانما يرضخ وان قاتلت ولا تقتل
 المرتدة والمشركة اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) حكمه حكم المسلمين الا
 انه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه اه (ثم قال) ولا يأنم على تركه العبادات على
 قول و يأنم على ترك اعتقادها اجماعاً ولا يمنع من دخول المسجد جنباً بخلاف
 المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام
 اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة (ثم قال) ولا سهم له من
 الغنيمة ويرضخ له ان قاتل أو دل على الطريق اه (ثم قال) ويؤخذ بالذمي
 بالتمييز عننا في المركب والملبس فيركبون بالسرج كالا كف ولا يلبسون

الطيماسة والاردية ولا ثياب أهل العلم والشرف ويجعل على دورهم علامة
ولا يحدون بيعة أو كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكاهم بين المسلمين
في مصر والمعمدة الجواز في محلة خاصة واختلف المشايخ هل يلزم تميزهم بجميع
العلامات أو تكفي واحدة والمعمدانهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمامة وإن
ركب المحارفي ضرورة نزل في الجامع ويضيق عليه في المرور اه (ثم قال تنبيهه)
الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق آدميين كالقصاص
وضمن الأموال الأفي مسائل (ثم قال تنبيهه آخر) لا توارث بين المسلم والكافر
إلى أن قال وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد
اه أي اتحاد الدار وقد نقلناه في الفرائض (ثم قال تنبيهه آخر) اشترك اليهود
والنصارى في وضع الجزية وحمل المناكحة والذبايح وفي الدية وشاركهم المجوس
في الجزية والدية دون الآخرين واستوى أهل الذمة فيما ذكر اه وقد نقلناه
في أبوابهم من الجنايات وغيرها (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الأصول
بأحكام منها لا يجوز له قتل أصله الحربي إلا دفعه عن نفسه وإن خاف رجوعه
ضيق عليه وأجأه ليقته غيره وله قتل فرعه الحربي كحرمه اه (ثم قال) ومنها
لا يجوز الجهاد إلا باذنهم بخلاف الأصول لا يتوقف جهادهم على إذن الفروع اه
(ثم قال) ومنها تبعية الفرع للأصل في الاسلام اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن إلى أن قال وعقد الأمان جائز من قبل الحربي
لازم من جانب المسلم اه (وقال في أحكام الإشارة مانصه) الإشارة من
الأخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع إلى أن قال الأفي
الحمدود إلى أن قال فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء الحمدود فقط صحة
اسلامه بالإشارة ولم أرفقها نقلها صريحاه وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى (ثم
قال) وإن لم يكن معتقل اللسان لم تعتبر إشارته مطلقا الأفي أربع في الكفر
والاسلام والنسب والفتوى كذا في تنقيح المحبوبي ويراد أخذ من مسألة الافتاء
بالرأس إشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر أخذ من النسب لأنه محتاط
فيه لحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه اه وقد نقلناه أيضا في مسائل
شتى (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الأولى أسباب التملك
المعاوضات المالية إلى أن قال والغنيمة اه (ثم قال) ويقرب منه ملك المرتد

فانه يزول عنه زوال امرأى فان أسلم تبين انه لم يزل وان مات أو قتل بان انه زال من وقتها اه (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فافتي الامام العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة كمالا أثر لجواز موت المؤجر في اثناءها ولا لكونه ملك المنفعة لا في مقابلة مال فهو نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بمقابلة استعداده لما أعد له لا نظير المستعير لما قلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسخ الاجارة لانتقال الملك الى غير المؤجر كالاتي في الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صولح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة أم الولد اه وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى سميتها الخفية المرضية في الاراضى المصرية وفيما أفتي به العلامة قاسم التهمير بح أن للامام ان يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من بيت المال أما اذا أقطعه مواتا فاحياه ليس له اخراجه عنه لانه صار مال كالرقبة كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف ونقلناه في كتاب الاجارة (وقال في أحكام السفر مانصه) ويستويان أى البر والبحر في بقية الاحكام منها اذا غزا في البحر ومعه فرس فانه يستحق منهم الفارس كما في الخانية اه (وقال في الفن الثالث في بحث ما فترق فيه المرتد والكاfer الاصل) لا يقر المرتد ولو بجزية ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويحل دمه وتوقف ملكه وتصرفاته ولا يسبى ولا يفادى ولا يمن عليه ولا يرث ولا يرث ولا يدفن في مقابر أهل ملة ولا يتبعه ولده فيها اه (وقال في آخر الفن المذكور فن الفرق والجمع مانصه) * فائدة * نقل الامام السبكي الاجماع على ان الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه لا تجوز اعادةها كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستنبط من تلك انها الوقفات لا تفتح ولو بغير وجه كما وقع ذلك في عصرنا في القاهرة في كنيسة بحسرة زويلة فقفلها الشيخ محمد بن الياس قاضى القضاة فلم تفتح الى الآن حتى ورد الامر السلطاني بفتحها فلم يفتحها كما هم على فتحها ولا ينافى مانقله السبكي من الاجماع قول أصحابنا وبعاد المنهدم لان الكلام فيما هدمه الامام لا فيما نهدم فاليتمأمل اه (ثم قال في فن الغار

ما نصه (أى رجل آمن الفساق قبل ولم يقتلوا وقتل هو فقل حربي طلب الأمان لآل ف
 فعدوا ولم يعد نفسه أى مرتد لا يقتل فقل من كان إسلامه تبعاً أو فيه شبهة أى
 حصن لا يجوز قتله أهل ولا أمان لهم فقل إذا كان فيهم ذمى لا يعرف فـ لا يخرج
 البعض حل قتل الباقي أى رضيع يحكم بإسلامه بلا تبعية فقل لقيط فى دار
 الإسلام اه وقد نقلناه فى كتاب اللقيط (وقال أخو المؤلف فى تكملة له للفن
 السادس فن الفروق ما نصه) كتاب السير مسلم قطع يده عمدا ثم ارتد ثم مات
 على ردة أو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلمات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية
 لو رثته فإن لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية فى
 جميعها لأن اعتراض الردة أو وجب إهدار الجناية فإذا أسلم لا يعود الضمان والفرق
 له ما أن الجناية وقعت فى محل معصوم ولا كذلك إذا لم يعد اه وقد نقلناه
 فى كتاب الجنائيات (وقال أخو المؤلف فى التكملة المذكورة فى كتاب الإجارة ما نصه)
 قال الأميران قتل هذا الفارس فلك كذا فقتله فلا شئ له ولو قال من قطع رأسه
 فله كذا فقطع فله ما سعى والفرق أن القتل جهاد والاستتجار عليه لا يجوز بخلاف
 القطع اه وقد نقلناه فى كتاب الإجازات (وقال أخو المؤلف فى التكملة
 المذكورة فى كتاب الإكراه ما نصه) ولو أكره على الإسلام صح اه وقد نقلناه
 فى كتاب الإكراه (وقال أخو المؤلف فى التكملة المذكورة من كتاب الجنائيات
 ما نصه) قطع يده مسلم فارتد ومات من القطع أو لحق بدار الحرب ثم عاد وأسلم ومات
 من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات نجب دية كاملة والفرق
 أنه بالقضاء بالحق انقطعت السراية إلى اليد فوجب نصف الدية بالإسلام وإذا
 لم يلحق لم ينقطع فصار كأنه لم يزل مسلماً حتى مات اه وقد نقلناه فى كتاب الجنائيات
 (وقال المؤلف فى الفن السابع فن المحكمات ما نصه) وسئل الإمام عن قال
 لا أرجو الجنة ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلى بلا ركوع
 ولا سجود وأشهد بسم الله وأبغض الحق وأحب الفتنه فقال أصحابه أمر هذا
 الرجل مشكل فقال الإمام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف
 الله تعالى لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى فى عذابه ويأكل السمك والجراد
 ويصلى على الجنائز ويشهد بالتحريم ويبغض الموت وهو حق ويجب المسال
 والولد وهما فتنه فقام الرجل وقبل رأسه وقال أشهد أنك للعالم وعاماه وفى آخر

الفتاوى الظهيرية سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول انا لا أخاف النار
 ولا أرجو الجنة وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله انا لا أخاف النار
 ولا أرجو الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله سبحانه وتعالى
 واتقوا النار التي أعدت للكافرين ومن قيل له خف عما خوفك الله تعالى
 فقال لا أخاف رد ذلك كفر اهـ وقد نقلناه في مسائل منشورة (وقال في كتاب
 الطلاق السكران كالصاحي) الا في الاقرار بالمحذور الخالص والردة والاشهاد
 على شهادته كذا في خلع الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود وفي كتاب الشهادات
 (وقال في كتاب الوقف مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام أي سئل عن
 الاراضي المستترة من بيت المال هل يصح وقفها كما في شرحها فأجاب بان
 للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى ويثبت في الرسالة انه
 اذا كان فيه مصلحة صح وان لم يكن لمصلحة كبيع عقار اليتيم على قول المتأخرين
 المفتي به فان قلت هـ ذافي أوقاف الامراء أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق
 بينهما فان للسلطان الشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي أجاب
 عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى
 من وكيل بيت المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرنا من فراجع (وقال في كتاب
 البيوع من الفن الثاني مانصه) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم وحربي ثمة وبين
 مسلمين أسلمة ولم يخرج اليها اهـ (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى في
 مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بعدم ملك الكافر مال المسلم
 باحرازه بدارهم اهـ (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة
 بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال والسلطان اذا أودع بعض الغنمة ثمنات
 ولم يبين عندهم أودعها اهـ (وقال في كتاب الاكراه) أجرى الكفر على لسانه
 بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت امرأته اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 في كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار
 بالقسب والاسلام والكفر كذا في التلخيص اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب
 الاقرار (وقال في كتاب الفرائض مانصه) العطاء لا يورث كذا في صلح البزارية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال فيه أيضاً) كل انسان يرث ويورث الا ثلاثة
 الى ان قال والمرث لا يرث ويرثه المسلمون اهـ (وقال فيه أيضاً) المجد كالأب

الافى احدى عشرة مسألة الى ان قال ويصير الصغير مسلماً باسلام أبيه دون جده اه
(وقال فيه أيضاً) لو مات المستأمن فى دارنا عن مال وورثته فى دار الحرب وقف
ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بيعة ولو أهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له
وارثا غيرهم و يؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا فى
مستأمن فتح القدير اه وقد نقلناه فى كتاب الدعوى (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب اللقيط واللقطة والا ببق والمفقود) *

يجب الجمع لرادى الا ببق اذا رده من فى عيال السيد أو رده أحد الابوين مطلقاً
أو الابن الى أحد هما أو أحد الزوجين للأخ أو وصى اليتيم أو من يعوله أو من
استعان به مالكة فى رده اليه أو رده السلطان أو الشحنة أو المخفر فالمستثنى عشرة
من اطلاق المتون ولو أراد الملقط الانتفاع بها بعد التعمير وكان غنيا لم يحصل له
فان كان فقيراً فكذلك الا باذن القاضى كما فى الخسائية الصبي فى الالة قسماً
كالبالغ والعبد كالحرة وان رده العبد الا ببق فالجمع لمولاه وان أشهد راداً الا ببق انه
أخذه لبرده على مالكة انتفى الضمان عنه واستحق الجمع والا فلا فيه ما والله
سبحانه وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هى المسائل المجموعة للمحققة بكتاب
اللقط (قال المؤلف فى القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وقالوا فى باب
اللقطة ان أخذها بنية ردها حل رفعها وان أخذها بنية نفسه كان غاصباً آثمًا
اه (وقال فى قاعدة هل الاصل فى الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب
الشافعى أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبى حنيفة
مانصه) ويتخرج عليهما ما أشكل حاله منها الحيوان المشكل أمره والنبات المجهول
سميته ومنها اذ لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام
وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعى القائل
بالاباحة المحل فى الكل اه (وقال فى خاتمة فيها فوائد فى تلك القاعدة أعنى اليقين
لا يزول بالشك الى ان قال فى القاعدة الثالثة فى الاستصحاب مانصه) ومنها المفقود
لا يرث عندنا ولا يورث اه (وقال فى القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
تناول الثمار السافطة اه (وقال فى القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرام
غلب المحرام المحلال) الى ان قال وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال

التاسعة اذا اختلط جسمه المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم انه لا يحرم وانما
 يكره قال في البرازية من اللقطة اتخذ برج حمام في قرية ينبغي أن يحفظها ويؤلفها
 ولا يتركها بالأعلاف كيلا يتضرر الناس فان اختلط بها حمام غير صاحبها لا ينبغي
 له أن يأخذها ولو أخذها طالب صاحبها ردّه كالضالة الى آخر ما فيها اه (وقال
 في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) ويملك المال بالاستيلاء على المباح
 كالبالغ والتقاطه كالتقاط البالغ اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولم أر حكم
 التقاطه واستيلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذا من قولهم
 لورد آبقا فجعل لمولاه اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل
 الاولى أسباب التملك بالمعاوضات المالية الى أن قال وتلك اللقطة بشرط اه
 (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة اللقطة اذا تصدق بها أو انتفع
 بها بعد التعريف ولم يحجز مالكها فالمرتبة قيمتها يوم التصديق لقولهم ان سبب
 الضمان تصرفه في مال غيره بغير اذنه ولم أره صريحا اه (وقال في بحث أحكام
 الحرم مانصه) وهو مساو لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الحج (ثم قال في فن الاغاز مانصه) * المفقود * أي رجل يعدم ميتا
 وهو حي ينعم فقل المفقود اه (وقال في فن الاغاز أيضا في بحث السير مانصه) أي
 رضيع يحكم باسلامه باتباعه فقل لقيط في دار الاسلام اه وقد نقلناه في كتاب
 الجهاد (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
 اللقيط * لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غيرها لا يقبل
 قولها في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت انها ابنة أب الزوج وصدقها
 الأب ثبت النسب وبطل النكاح والفرق ان الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء
 والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها ثنتين ولو كان طلقها
 ثنتين ثم أقرت به لثلاث رجعتها والفرق انها بالاقرار به بعد الثنتين تريد ابطال حق
 ثابت له بخلاف ما لو كان بعد طلاقه لان حق الرجعة لا يبطل بهذا الاقرار ولو كانت
 معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو أقرت
 في الحيضة الاولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق ان
 اقرارها غير مبطل لها هنا وقته ومبطل في الفصل الاول والله تعالى الموفق اه
 وقد نقلناه في كتاب الاقرار وكتاب الطلاق (ثم قال كتاب اللقطة) ترك الاشهاد

انه أخذها البرد هاضم وان خاف أخذ الظالم لها بشهادة لا يضمن والفرق ان
الاشهاد لصيانة المال والاشهاد به مناسب لغوته سبب دابته فأصلحها رجل كان
للسالك أن يأخذها الا اذا قال جعلتها لمن يأخذها والفرق انه اذا قال ذلك فقد
ملكها له وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا فنع الاسترداد نثر السكر
فوقع في حجر رجل وأخذته غيره لا يكره اذا لم يكن أعد حجرة لذلك كما لو وضع الشبكة
للاصيد فتعلق بها صيد كان لمن أخذته ولو نصبها لاجل الصيد كان لاصحابها اه
وقد نقلنا ذلك في كتاب الصيد (ثم قال) ويكره امساك الحمام بخلاف غيرها
لان من عاداتها انها تضي الى موضع آخر فتختلط فلا تعرف بخلاف الطيور والآخر
فان أفرخت فهو لصاحب الام ان عرف والا تصدق به على فقير ثم يشتري كما حكى
السرخسي عن أستاذة المحلواني انه كان مولعا بأكل الحمام فكان يهب الكل من
الفقير ثم يشتري منه بئس رخيص اتانان ربطتما في موضع واحد لا يولد تاذكرا
وأنثى أو أحدهما بما يغلا والآخرى جحشا فادعى كل واحد منهما البغل أو الذكور
فهو بينهما والثاني لبس المال لانه لقطة والاضحية على هذا والله سبحانه
وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية وفي كتاب الدعوى (وقال
في الفن السابع فن الحكايات مانصه) وفي مناقب الكردري قال الامام الاعظم
خدتني امرأة وفقهتني امرأة وزهدتني امرأة أما الاولى كنت مجتازا فأشارت الى
امرأة الى شيء مطروح في الطريق فتوهمت انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعته
اليها قالت احفظه حتى تسلمه الى صاحبه اه (ثم قال في الفن السابع أيضا مانصه)
وفي مناقب الكردري قدم قتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سلوني عن
الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول عمر تبرص أربع سنين
ثم تعد عدة الوفاة وتزوج بمن شئت قال فان جاء زوجها الاول وقال تزوجت
وأنا حي وقال الثاني تزوجت ولاك زوج أيها يلاعن فغضب قتادة وقال لا أجيبكم
بشيء اه (وقال في الفن الثاني في كتاب البيوع في بحث النحل مانصه) ولا فرق
في كون الجنين تبعا لأمه بين بني آدم والحيتوانات فالولد منها لصاحب الأنثى
للاصاحب الذكر كذا في كراهة البزارية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
في كتاب البيوع أيضا مانصه) لا تصح الاجازة بعد هلاك العين الا في اللقطة اه
(وقال في كتاب الصيد) ولا يحل للقلش ما يجده بلا تعريف ولو أرسل انسان

ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملكه بالاستيلاء فلما حبه أخذه بعده حتى قشور
الرمان الملقاة لكان المختار أنه ملك قشور الرمان ولو ألقى بهيته الميته فجاء رجل
سلخها وأخذ ذجلدها فلما ملكها أخذه فلودبغه ردله ما زاد الدباغ أن كان بماله
قيمة الخ فراجعه (ثم قال فيه) سمكة في سمكة فان كانت صحيحة حلا ولا لاشنها
مستقرة وان وجد فيها درة ملكها حلالا وان وجد خاتما أو ديناراً مضروباً
لا وهو لقطه أن يعرفها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاجاً وكذا ان كان
غنياً تصدق به من دنا اه وقوله وكذا ان كان غنياً الخ صوابه لان كان غنياً
كأن شريحها (ثم قال فيه أيضاً) النثر على الأمير لا يجوز وكذا التقاطه وفي العرس
حائز اه (وقال في كتاب الرهن مانصه) الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن
لا يكون لقطه بل يحفظه الى ظهور المالك اه (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الشركة) *

الفتوى على جوازها بالفلوس الرابحة التبر لا يصلح الا في موضع يجري مجرى
النقود للمفاوضة العقد مع من لا تقبل شهادته له لا تجوز شركة القراء والوعاظ
والدلائن والشهادين وألحقت بهم الشهود في المحاكم وان شرط الربح للعامل
أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة وان شرط
الربح للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح ويكون مال الدافع عند العامل بضاعة
ولكل منهما ربح ماله كما في السراجية اذا عمل أحد الشريكين دون الآخر
بعد رأوب غيره فالربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة عمال من غير عقد شركة فعمله
أحدهم كان له ثلث الاجر ولا شيء للآخرين ما اشترى اليوم من أنواع التجارة
فهو يني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئاً فقال اشركني فيه فقال قد اشركتك
فيه جاز الا أن يكون قبل قبضه نهى أحدهما شريكه عن الخروج وعن بيع
النسيئة جاز ليس لأحدهما السفر بغير إذن الآخر فان سافر وهلك لم يضمن
فيما لا حمل له ولا مؤنة والربح بينهما تكره الشركة مع الذمي اختلف رب المال
مع المضارب في التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب المضاربة (ثم قال) ولو اختلف المولى مع
غرماء العبد فالقول لهم اه وقد نقلناه في كتاب الحجر والاذن والله سبحانه وتعالى

اعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الشركة (قال المؤلف في قاعدة الاصل عدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب المضاربة فراجعها (وقال في قاعدة الاصل في الابضاع التحريم مانصه) * تنبيه * في معراج الدراية من كتاب المحظر والاباحة ان أصحابنا احتاطوا في أمر الفروج الا في مسألة لو كانت جارية بين شريكين ادعى كل منهما انه يخاف عليها من شريكه وطلب ان توضع على يد عدل لا يحسب الى ذلك وانما تكون عند كل واحد يوما حشمة للملك اهـ وسيأتي نقل هذه المسألة من كتاب النكاح (وقال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) من فروعها عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريدها انفق واحد من العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما تنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضى والثاني ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنز في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في القضاء أيضا (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه) وقد رجحوا المانع على المقتضى في مسألة السفل لرجل والعامل لا خرفان كلاهما ممنوع عن التصرف في ملكه لمحق الا خرفا لملكه مطلق له وتعلق حق الآخر به مانع اهـ وقد نقلنا في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال السادسة والعشرون أحد شريكي العنان قال للآخر اني اشتري هذه الجارية لنفسى خاصة فسكت الشريك لا تكون له ما اهـ (وقال في الف الثالث في أحكام الناسى والجاهل مانصه) كالمفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلنا في كتاب الوكالة أيضا وفي كتاب الزكاة (وقال في أحكام النقود ما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى ان قال والتشريك اهـ أى بأن يقول لا آخر في شئ اشتراه أشركت فيه مثلا كما في المحوى (ثم قال) وجائز من الجانبين الشركة

اه (ثم قال) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما
 الشركة فظاهرها كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطل - له وفي غيره اذا قد
 شرط فاسدة اه (ثم قال في فن الحيل مانصه) الثاني عشر في الشركة المحيلة
 في جوازها في العروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم
 يعقداها وهي معروفة اه (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن
 الفروق في بحث الوكالة مانصه) قال له اشتر عبد زيد بيني وبينك فقال نعم ثم قال
 له آخر كذلك فقال نعم فاشتراه كان بين الأمرين دون المشتري فلم يشتري حتى لقيه
 ثالث فقال كذلك فأجابه أيضا فهو للأمرين الأولين ولو كانا حاضرين وعلمنا بذلك
 كان بين المشتري والثالث لان وكالتهما ارتدت لما علمنا كما لو قال لا آخر اشترى
 عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا بحضرة الأول فهو الأول وان
 بحضرة فهو الثاني والفرق ما قلنا اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوكالة (وقال
 المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) احتياط أصحابنا في الفروج الا
 في مسألة ما اذا كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليهما من شريكه
 وطالب الوضع عند عدل لا يجب الى ذلك وانما تكون عند كل يوم خمسة لئلا كذا
 في كراهية المعراج اه وقد تقدم نقل هذه المسئلة من قاعدة الاصل
 في الابضاع التحريم (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) والضابط ان الحق اذا كان
 مما لا يتجزأ فإنه يثبت لكل على السكال فالاستخدام في المملوك مما يتجزأ اه
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام الا في مسائل الى ان قال وبين
 المتفاوضين وشريكي العنان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف القاضي
 على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلفه اه (وقال فيه أيضا
 مانصه) ابي أحد الشريكين العمارة مع شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما
 وصيان ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضررا فان الأبي من الوصيين يجبر كما في
 الخانة وينبغي ان يكون الوقف كذلك اه (وقال في كتاب الأمانات مانصه) الأمانات
 تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الا في ثلاث الى ان قال وذكرها لولوا الجي وذكر من
 الثلاثة أحد المتفاوضين اذا مات مجهلا ولم يبين حال المال الذي في يده اه (وقال
 فيه أيضا) اذا تعدى الامين ثم ازاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا
 في الوكيل بالبيع الى ان قال والشريك غنايا أو مفاوضة اه (وقال أيضا في كتاب

الامانات المأذون له في شيء كاذنه امانة وضمنا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه
 مسئلتان الى ان قال الثانية حمام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته
 لرجل ثم أذن أحدهما مستأجره بالعمارة فعمرفلار رجوع للمستأجر على الشريك
 الساكت ولو عمرا أحد الشرى يكن الحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه
 بجمته كذا في اجارة اللواحية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
 القسمة) المشترك اذا تهدم فأبى أحدهما العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم
 والا بنى ثم آجره ليرجع بنى أحدهما بغير اذن الآخر فطلب أحدهما رفع بناءه
 قسم فان وقع في نصيب الباني فيها والا هدم اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الغصب (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الوقف)

لو وقف على المصالح فهي الامام والخطيب والقيم وشراء الدهن والمحصر والمراوح
 كذا في منظومة ابن وهبان كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبناء له الساكنها ولو
 بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله رفعه الا ان يضر بالارض اه وقد نقلناه في كتاب
 الامانات كالعمارة وفي كتاب الغصب (ثم قال) وأما البناء في أرض الوقف فان
 كان الباني المتولي عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان بناه من ماله للوقف
 أو أطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان باذن المتولي ليرجع
 فهو وقف والا فان بنى للوقف فوقف وان لنفسه أو أطلق له رفعه لو لم يضر وان
 أضره والمضيق له فيترتب بصره الى خلاصه وفي بعض الكتب لناظر ملكه
 بأقل القيمة للوقف من زرع وغيره بمال الوقف الناظر اذا أجر ثمرات
 فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانها
 تنسخ بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الاستدانة على الوقف لا تجوز الا اذا
 احتج اليها المصلحة الوقف كعمير وشراء بذرة فتجوز بشرطين الاول اذن القاضي
 الثاني ان لا يتيسر اجارة العين والمصرف من أجرها كما حرره ابن وهبان وليس من
 الضرورة الصرف على المستحقين كما في القنية والاستدانة القرض أو الشراء
 بالنسيئة وهل يجوز للمتولي ان يشتري متاعا بأكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه

على العمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كما حوره ابن وهبان لا يشترط
لصحة الوقف على شيء وجود ذلك الشيء وقته فلو وقف على أولاد زيد ولا ولد له صح
وتصرف الغلة الى الفقراء الى ان يوجد له ولد واختلفوا فيما اذا وقف على مدرسة
أو مسجد وهيأ مكانا له بنائه قبل ان يبنيه فالصحيح المجوز أخذ من السابقة كما في
فتح القدير أقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسألتين الاولى اذا كان
العاقدا ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية اذا كان الناظر تجمل الاجرة كما في
القنية ومشى عليه ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) استبدال
الوقف العام لا يجوز الا في مسائل الاولى لو شرط الواقف الثانية اذا غصبه
غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار ببحر الا يصلح للزراعة فيضع منه القيم القيمة
ويشترى بها أرضا بدلا الثالثة ان يبجده الغاصب ولا يبنيه له وهي في الخيانة
الرابعة ان يرغب انسان فيه يبدل أكثر غلة وأحسن صفة ما فيجوز على قول أبي
يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى قارئ الهداية اجارة الوقف بأقل من أجره المثل
لا تجوز الا اذا كان أحد لا يرغب في اجارتها الا بأقل وفيما اذا كان النقصان
يسيرا اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) شرط الواقف يجب اتباعه لغوهم
شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به وفي المفهوم والدلالة كما بيناه
في الشرح الا في مسائل الاولى شرط ان القاضى لا يعزل الناظر فله عزل غير الأهل
الثانية شرط ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة
أو كان في الزيادة تنفع للفقراء فلا قاضى المخالفة دون الناظر اه وقد نقلناه في الاجارة
(ثم قال) الثالثة لو شرط ان يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة شرط ان يتصدق
بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصدق على
سائل في غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل اه قال شارحها
وهذا مبني على عدم تعيين المكان في الوقف قياسا على النذر اه وقد نقلناه
في كتاب الايمان (ثم قال) الخامسة لو شرط للمستحقين خبزا أو لحما معيننا كل يوم فلا قيم
ان يدفع القيمة من النقود في موضع آخر لهم طلب العين وأخذ القيمة السادسة تجوز
الزيادة من القاضى في معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما تقيا السابعة
شرط الواقف عدم الاستبدال فلا قاضى الاستبدال اذا كان أصلح لا يجوز للقاضى
عزل الناظر المشروط بلا خيانة ولو عزله لا يصير معزولا ولا الثاني متوليا كما

في فصول العمادي ويصح عزل الناظر بلا خيانة ان كان منصوب القاضي اذا عزل
 القاضي الناظر ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وادعى ان الاول عزله
 بلا سبب لا بعيد ولا يمكن بأمره أن يثبت عنده أنه أهل للولاية فإذا أثبت أعاده
 ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه خيانة
 وكذا الوصي اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) الواقف اذا عزل الناظر
 فان شرط له العزل حال الوقف صح اتفاقا والا عند محمد ويصح عند أبي يوسف
 ومشايخ بلخ اختيار واقول الثاني والصدرا اختار قول محمد وعلى هذا الاختلاف
 لومات الواقف فلا ولاية للناظر ~~بكونه~~ وبكونه ولا عنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل
 ولايته بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل ولايته بموته والخلاف
 فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد مماته أما لو شرط ذلك لم تبطل بموته اتفاقا
 هـ هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى على قول أبي يوسف كما في الولو الجمة
 وفي العناية لو لم يجعل الواقف له فيما نصب القاضي فيما وقضى بقوامته لم يملك
 الواقف اخراجه اهـ ولم أر حكم عزل الواقف للمدرس والامام الذي ولاه هـ ما ولا
 يمكن الاحتياق بالناظر لعلهم لخدمة عزله الناظر عند الثاني بكونه وكيل عنه
 وليس صاحب الوظيفة وكيل عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم
 الاشتراط في أصل الايقاف ~~بكونهم~~ بكونهم له لواله نصب الامام والمؤذن بلا شرط
 كما في البرازية الباني أولى بنصب الامام والمؤذن وولد الباني وعشيرته أولى من
 غيرهم بني مسجد في محلة فنازعه بعض أهل المحلة في العمارة فالباني أولى مطلقا
 وان تنازعوا في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة
 أولى من الذي اختاره الباني فاختاره أهل المحلة أولى مما اختاره الباني وان كانا
 سواء فنصوب الباني أولى اهـ لم انه قد كثر في زماننا اجارة الارض مقبلا ومراحا
 قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم ترو بماء النيل ولا شك في صحة الاجارة لانها تستأجر
 للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة الهداية الارض تستأجر
 للزراعة وغيرها قال في البناية اي لغير الزراعة نحو البناء وغرس الاشجار ونصب
 الفسطاط ونحوها وفي المعراج وقع القدير من البيع الفاسد ولا تجوز اجارة
 المراعي أي الكلاء والمحلة في ذلك أن يستأجر الارض ليضرب فيها فسطاطه
 وليجعلها حظيرة لغمه ثم يستبيع المرعي وذكر الزيلعي المحلة أن يستأجرها لا يقاف

الدواب أو منفعة أخرى اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) والمحاصل
ان المقييل مكان القيلولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان
المقييل زمان القيلولة أو مكانها وهو الغردوس في الآية وهي أصحاب الجنة يومئذ
خير مستقرا وأحسن مقيلا وفي القاموس القائلة نصف النهار قال يعقيل قيدا
وقيلولة وقائلة ومقالا ومقيلا اه وأما المراح ففي القاموس أرواح الابل ردها الى
المراح بضم الميم أي المأوى في المساء وفي الصحاح أراح ابله أي ردها الى المراح
وفي المصباح الرواح رواح العشي وهو من الزوال الى الليل والمراح بضم الميم حيث
مأوى المشاة بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهـ هذا المعنى خطأ لانه اسم
مكان واسم الزمان والمكان والمصدر من أفعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة
اسم المفعول وأما المراح بالفتح فاسم الموضع من راحت من غير ألف واسم المكان
من الثلاثي بالفتح والمراح أيضا الموضع الذي يروح القوم منه أو يرجعون اليه
اه فرجع معنى المقييل في الاجارة الى مكان القيلولة ويدل على صحته قولهم
لواستأجرها لنصب الفسطاط جاز لانه للقيلولة ورجع معنى المراح الى مكان مأوى
الابل ويدل على صحته قولهم لواستأجرها لايقاف الدواب أوليجعلها حظيرة لغنمه
جاز وتخليه البعيد باطلة فلواستأجر قرية وهو بالمصر لم يصح تخليتها على الاصح
كما في الخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة
الاقواف فينبغي للتولي أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بيته وبينها أو يرسل
وكيله أو رسوله احياء مال الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب
البيوع (ثم قال) أقر الموقوف عليه ان فلانا يستحق معه كذا وانه يستحق
الربع دونه وصدة فلان صح في حق المقر دون غيره من أولاده وذريته ولو كان
مكتوب الوقف مخالفا له جلا على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما أقربه المقر
ذكره الخصاص في باب مستعمل وأطال في تقريره ما شرطه الواقف لاثنتين ليس
لا أحدهما الا انفرادا الا اذا شرط الواقف الاستبدال لنفسه ولا تخرفان للواقف
الا انفرادا لفلان كما في فتاوى قاضين ومقتضاه لو شرط لهما الادخال والاخراج
ليس لأحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت أحدهما
وعلى هذا لو شرط النظر لهما فسات أحدهما أقام القاضى غيره وليس للحي الا انفراد
الا اذا أقامه القاضى كما في الاسعاف الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل

الفقراء عند محمد في منزل بموت الواقف عند أبي يوسف وله عزله ويبطل ما شرطه
له بموته خلافا لمحمد في الكل الدور والحوانيت المسجلة في يد المستأجر يسكنها
بغير فاحش نصف أجرة المثل أو نحوها لا يعتد أهل المحلة بالسكوت عنه إذا أمكنهم
رفعه ويجب على المالك أن يأمره بالاستئجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود
الستين الماضية ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع إلى القاضي لا غرامة عليه
وإنما هي على المستأجر وإذا ظفر بمالك الساكن فله أخذ النقصان منه في مصرفه
في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية اهـ وقد نقلناه في الإجارة (ثم قال) عزل
القاضي فادعى القيم أنه قد أجرى له كذا مشاهرة أو مسانحة وصدقه المميز في
لا يقبل إلا بيينة ثم إن كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه يعطيه الثاني ولا يحط
الزيادة ويعطيه الباقي اهـ يصح تعليق التقرير في الوظائف أخذ من جواز تعليق
القضاء والامارة بجميع الولايات فلومات المعلق بطل التقرير فإذا قال القاضي إن
مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد قررتك فيها صح وقد ذكره في أنفع الوسائل
تفقهها وهو فقه حسن اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي فوائد
صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة
وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اهـ ذكره في الدرر والغرر وجزم
في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضي اهـ وقد نقلناه
في كتاب القضاء وكتاب الفرائض (ثم قال) وفي النبيوع للأس-ميوطى فرع عند ذكر
ما ذكر أصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالأوقاف أوقاف الأمراء والسلاطين
كلها إن كان لها أصل من بيت المال أو ترجع إليه فيجوز لمن كان بصفة
الاستحقاق من عالم للعلوم الشرعية وطالب علم كذلك وصوفي على طريقة
الصوفية من أهل السنة أن يأكل مما وقفوه غير متعبد بشرطه ويجوز في هذه
المسألة الاستئابة لعذر وغيره ويتناول المعلوم وإن لم يباشروا استئابة واشتراك
اثنين في الوظيفة الواحدة وللواحدة عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة
الاستحقاق من بيت المال لم يحل له الاكل من هذا الوقف ولو قرر الناظر وباشر
الوظيفة لأن هذا من بيت المال لا يقول عن حكمه الشرعي يجعل أحد وما يتوهمه كثير
من الناس من تقول في ملك الذي وقف أي عليهم فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن
الأمراء أوقاف ما سكوها وأوقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة إلى تلك وإذا عجز

الوقف عن الصرف الى جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال روعي فيه
صفة الاستحقاق من بيت المال فان كان في أهل الوظائف من هو بصفة الاستحقاق
من بيت المال وليس غيره كذلك قدم الأولون على غيرهم من العلماء وطلبة العلم
وآل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه
قدم الأحرار فالأحرار فان استووا في الحاجة قدم الأحرار فالأحرار كبرية قدم
المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس مأخذه من بيت المال
اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط فيه تقديم أحد لم يقدم فيه أحد بل يقسم على
كل منهم جميع الوقف بالسوية أهل الشرائع وغيرهم اهـ بالفظه وقد اغتر بذلك
كثير من فقهاء زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغیر مباشرة أو مع مخالفة
الشروط والحال ان مائة له السيوطى عن علمائهم انما هو فيما بقى لبيت المال
ولم يثبت له ناقل أما الاراضى التى باعها السلطان وحكم ببيعها بينهما ثم وقفها
المشترى فانه لا بد من مراعاة شرائطه فان قلت هل في مذهبنا ذلك أصل قلت
نعم كما بينته في الرسالة المرضية في الاراضى المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن
الهام فأجاب بأن للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى
وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صرح وان لم يكن لمصلحة كبيع عقار
اليتيم على قول المتأخرين المفتى به اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال) فان
قلت هذا في أوقاف الأمراء أما أوقاف السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان
للسلاطين اشراء من وكيل بيت المال وهى جواب الواقعة التى أجاب عنها المحقق
ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباى اذا اشترى من وكيل بيت
المال أرضاً ثم وقفها فأجاب بما ذكرناه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال)
وأما اذا وقف السلطان من بيت المال أرضاً للمصلحة العامة فذكر قاضى خان
في فتاواه جوازه ولا يراعى ما شرطه دائماً وأما استواء المستحقين عند الضيق
فمخالف لمذهبنا فى المحاوى القدسى الذى يبدأ به من ريع الوقف العمارة
شرطه الواقف أم لا ثم ما هو أقرب للعمارة وأعم للمصلحة كالامام للسجدة والمدرس
للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك اهـ وظاهره ان المقدم
فى الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراس وما كان بمعناهم لتعبيره بالكاف
فما كان بمعناهم الناظر وينبغى الحاق الشاذ من العمارة والكاتب بهم

لافي كل زمان وينبغي المحقق المحاسب المباشر للجباية بهم والسواق يلحق بهم
 أيضا والخطيب يلحق بالامام بل هو أقوى لانه امام الجمعة ولكن قيد المدرس
 بمدرس المدرسة وظاهره اخراج مدرس الجامع ولا يخفى ما بينهما من الفرق فان
 مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو أقرب الى العمارة كمدرسي الروم
 وأما مدارس الجامع كما ذكرنا المدرسين بمصرف لا ولا يكون مدرس المدرسة من
 الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم الشرط أما مدرسوا زماننا فلا كما لا يخفى
 وظاهر ما في المحاوي تقديم الامام والمدرس على بقية الشعائر لعميرهم وإذا
 علمت هذا ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاهد في غير زمن العمارة والمزملا في
 الشحنة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية أرباب الوظائف ليسوا منهم وينبغي
 المحقق المؤذن بالامام وكذلك الميعاقبة لكثرة الاحتياج اليه للمسجد فظاهر
 ما في المحاوي تقديم ما ذكرناه ولو شرط الواقف الاستواء عند الضيق لانه جعلهم
 كالعمارة ولو شرط استواء العمارة بالمسح تخفى لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم
 فكذا هم الجامعية في الاوقاف لما شبهه الاجرة وشبهه الصلة وشبهه الصدقة فيعطى
 كل شبهه ما يناسبه فاعتبرنا شبهه الاجرة في اعتبار زمن المباشرة وما يقابله من المعلوم
 والمحل للاغنياء اه وقد نقولنا في الاجارة (ثم قال) وشبهه الصلة باعتبارانه
 اذا قبض المستحق المعلوم ثم مات أو عزل فانه لا يسرد منه حصة ما بقي من السنة
 وشبهه الصدقة لتصحيح أصل الوقف فانه لا يصح على الاغنياء ابتداء فاذامات المدرس
 في اثناء السنة مثلاً قبل مجيء الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات أو عزل ينبغي
 أن ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرته والى مباشرة من جاء بعده ويقسط المعلوم
 على المدرسين ويتطرق بكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته
 ولا يعتبر في حقه اعتبار زمن مجيء الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد
 في الوقف بل يفترق الحكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب وظيفة ما وهذا
 هو الاشبه بالفقه والاعمال كذا حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان
 اعتبار زمن مجيء الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة
 كل أربعة اشهر قسط فيجب اعتبار ادراك القسط في كل من كان مخلوقاً قبل تمام
 الشهر الرابع حتى ثم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كذا في فتح القدير
 لا يفسخ الاجارة بموت المؤجر لا وقف الا في مسئلةين ما اذا أجرها الواقف ثم ارتد

ثم مات لبطان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا اجر أرضه ثم وقفها على
معين ثم مات تنفسح ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا اجر اناسا ثم هرب
ومال الوقف عليه لم يضمن كمان التارخانية اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال)
بمخلاف ما اذا فرط في حشب الوقف حتى ضاع فانه يضمنه أقربا أرض في يد غيره
انها وقف وكذبه ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا مأخوذة له بزعمه وقد كتبنا
نظائرهما في الاقرار (وقعت حادثة) وقف على الامير فلان ثم من بعده على أولاده
ثم من بعدهم على أولادهم ثم على أولاد أولادهم ثم على ذريتهم ونسلهم وعقبهم
من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض أولاد الذكور صرف الى كذا فهل
قوله من الذكور قيد للاباء والابناء حتى لا يستحق أنثى ولا ولد أنثى أم هو قيد
في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكر ولو من أولاد البنات أو هو قيد في الاباء
دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو كان أنثى فأجبت هو قيد في الابناء دون
الاباء لان الاصل كون الوصف بعدم تعاطفين يكون للاخير كما صرحوا به في باب
المحرمات في قوله سبحانه وتعالى من نسائكم اللاتي دخلتم بهن بعد قوله وأمهات
نسائكم وربائبكم ولان الظاهر من مقصوده حرمان أولاد البنات لكونهم ينسبون
الى آبائهم ذكورا كانوا اناثا وتخصيص أولاد الابناء ولو كانوا اناثا لكونهم
ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض أولاد الذكور ولم يقل أبناء
الذكور ولا أبناء الاولاد والله سبحانه وتعالى أعلم ثم باغنى ان بعض الشافعية
جعل له قيدا في الاباء والابناء ووافقه بعض الحنفية ورأيت الاسنوي نقل
في التمهيد أن الوصف بعد الجملة يرجع الى الجميع عند الشافعية والى
الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وأما بتم
فعود الى الاخير اتفاقا الاستدانة على الوقف لمصالح الوقف عند الضرورة
لا تجوز الا باذن القاضي وان كان المتولى يبعد منه يستدين بنفسه كذا في خزنة
المفتين الناظر اذا فوض النظر الى غيره فان كان له التفويض بالشروط صحيح مطلقا
والا فان فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية واليتيمة
وخزنة المفتين وغيرها اذا صح التفويض بالشروط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف
جعل له التفويض والعزل كما حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض
في مرض موته بلا شرط وقلنا بالصحة ويذهبى ان له العزل والتفويض الى غيره

كالا بقاء وسملت عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته محاكم المسلمين فهل اذا
 فوض النظر الى غيره ثم مات ينتقل الى المحاكم أولا فاجبت بأنه اذا فوض في صحته
 ينتقل الى المحاكم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام
 المفوض له باقيا لقيامه مقامه وعن واقف شرط مرتباً رجل معين ثم من بعده للقراء
 ففرغ منه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى القراء فاجبت بالانتقال ليس للقاضي
 ان يقرر وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمقرر الاخذ الا بالنظر على
 الوقف وذكر المحسبي في واقعاته ان للقاضي نصب القيم بغير شرط الواقف
 وليس له نصب خادم للمجد بغير شرط فاستفدت منها ما ذكرته بذكره اعطاء فقير
 من وقف الفقراء مائتي درهم لانه صدقة فاشبهه الزكاة الا اذا وقف على فقراء
 قرابته فلا يكره كالوصية كذا في الاختيار ومن هنا يعلم حكم المرتب الكثير من
 وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فليحفظ اذا وقف على فقراء قرابة لم يستحق
 مدعيها الا بينة على القرابة والفقرو لا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من بيان انه
 فقير معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير ان كانت لا تحب الا بالقضاء كذبي
 الرحم المحرم وان كانت تحب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار
 اذا حصل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم المستحقين كاه او بعضه فاقطع لا يبقى
 لهم دين على الوقف اذ لا حق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن الاحتياج اليه عمر
 اولاً وفي الذخيرة ما يفيد ان الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير فانه
 يضمن اه وفائدة ما ذكرناه ان الغلة لو جاءت في السنة الثانية وفضل شيء بعد
 صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل عوضاً عما قطع وقد استفتيت
 عما اذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في
 سنة شيء بسبب التعمير فهل يعطى الفاضل في الثانية لهم اول العتقاء فاجبت للعتقاء
 لما ذكرناه واذا قلنا بتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع
 عليهم بمادفعه اياهم قبضوا وما لا يستحقونه اولاً لم أره صريحاً لكن نقولوا
 في باب النفقات ان مودع الغائب اذا اتفق الوديعة على أبوي المودع بغير اذنه
 واذن القاضي فانه يضمن واذا ضمن لا يرجع عليهم الا انه لما ضمن تبين ان المدفوع
 ملكه لا يستناد ملكه الى وقت التعدي كافي الهداية وغيرها اه وقد قلنا
 في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان المضمون

على كمال الضامن مستندا الى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة
وضمنه المالك ملكها مستندا الى وقت الغصب فينفذ بيعه السابق ولو اعتق
العبد المغصوب بعد التضمن نفذ ولو كان ذارحم محرم عتق عليه كما بيناه في النوع
الثالث من بحث الملك اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) ولا يخالفه
ما في القنية من باب الشروط في الوقف لو شرط الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل
الى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة فصرف الفاضل الى المصرف المذكور ثم
ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع اليهم اهـ لان الناظر ليس بمتعهد
في هذه الصورة لعدم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر
استرداده بخلاف مسئلة نالاه متعده لكونه مصرف اليهم مع علمه بالحاجة الى
التعويض وكذا لا يرد ما اذا اذن القاضي بالدفع الى زوجة الغائب فلما حضر
بجدة النكاح وحلف فانه ذكر في العتابة ان شاء ضمن المرأة وان شاء ضمن الدافع
ويرجع هو على المرأة اهـ لانه غير متعده وقت الدفع وانما يظهر الخطاء في الاذن
وانما دفع بنساء على صحة اذن القاضي وكان له الرجوع عليها لانه وان ملك
المدفوع بالضممان فليس بمتبرع اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب الامانات
(ثم قال) وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل وقف دارا على مسجد على ان ما فضل
من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج الى الغلة لانه مارة هل
يصرف للفقراء قال لا يصرف الى الفقراء وان اجتمع غلة كثيرة لانه يجوز ان يحدث
للمسجد حدث والدار بحال لا تغل قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسألة
فاجاب هكذا ولكن الاختيار عندي انه اذا علم انه قد اجتمع من الغلة مقدار مالو
احتاج المسجد والدار الى العمارة أمكن العمارة منها صرف الزيادة على الفقراء
على ما شرطه الواقف اهـ بلفظه فقد استفدنا من هذا ان الواقف اذا شرط تقديم
العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فانه يجب
على الناظر امساك قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان الآن لا يحتاج
الموقوف الى العمارة على القول المختار للفقيه وعلى هذا في فرق بين اشتراط
تقديم العمارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت تقديم العمارة عند
الحاجة اليها ولا يدخلها عند عدم الحاجة اليها ومع الاشتراط تقديم عند الحاجة
ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لان الواقف انما جعل الفاضل عنها للفقراء

نعم اذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخر لها عند الاستغناء وعلى
 هذا فيدخرنا نظري في كل سنة قدر العمارة ولا يقال انه لا حاجة اليه لانا نقول قد
 علمه في انه وازل يجوز ان يحدث للمسجد حدث والدار بحال لا تغل وحاصله جواز
 خراب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لا غلة له فيؤدي المصروف الى الفقراء
 من غير ادخار شئ للتعوير الى خراب العين المشروط تعميرها أولا وصى الواقف
 ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول
 وصيا كان الثاني وصيا لانا ظرا كما في العتائية من الوقف ولم يظهر لي وجهه
 فان مقتضى ما قالوه في الوصايا ان **يك**ونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان
 ناظرين فليتأمل وليراجع غيره اه وقد نقلناه في كتاب الوصية والله سبحانه
 وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمهمة بكتاب الوقف
 (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الوقف فليس بعبادة
 وضعه دليل صحته من الكافر فان نوى الثوبة فله الثواب والا فلا اه (وقال
 في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وان غرس في المسجد فان قصد
 الظل لا يكره وان قصد منفعة اخرى كره اه وقد نقلناه بقيته في كتاب المحظر
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع
 وهو انه لا يشترط معنية القلب التلفظ في جميع العبادات مانصه) وخرج عن
 هذا الاصل مسائل الى ان قال ومنها الوقف ولو مسجد لا بد من التلفظ الدال
 عليه اه (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها الوقف على
 ولده أو أوصى لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد لصلبه والاستحقاق ولد
 الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح واذا ولد للواقف
 ولدر جمع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد
 وأما في الوقف على أولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد
 كما في فتح القدير وكأنه لا يعرف فيه والا فالولد مفردا وجمعاً حقيقة في الصلبي اه
 (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا عزل الوكيل على
 علمه دفعاً للعرج عنه **وكذا** القاضي وصاحب وظيفة الخ وقد نقلناه بقيته
 في كتاب القضاء (ثم قال) ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والفتوى على
 قوله فيما يتعلق بهما الى ان قال وصحح الوقف على النفس وعلى جهة تقطع ووقف

المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضى وجوز استبداله عند الحاجة
 اليه بلا شرط وجوزه مع الشرط ترغيبا في الوقف وتيسيرا على المسلمين اهـ (وقال
 في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه ألفاظ الواقفين بنى على عرفهم
 لا على قواعد الاصول كما في وقف فتح القدير اهـ (ثم قال) ومنها ما في وقف القنية
 بعث شعاعا في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقى منه ثلثه أو ربعه أو دونه
 ليس للامام ولا للمؤذن ان يأخذ بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع
 ان الامام والمؤذن يأخذ من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك اهـ ومنها
 البطالة في المدارس كايام الاعياد ويوم عاشوراء وشهر رمضان في دروس الفقه
 لم أرها صريحة في كلامهم والمسئلة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من
 المعلوم شيء والا فينبغي ان يلحق ببطالة القاضى وقد اختلف في أخذ القاضى
 ما رتب له من بيت المال في يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه
 يستريح لليوم الثاني وقيل لا يأخذه اهـ وفي المية القاضى يستحق الكفاية
 من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه
 الاظهر اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) فينبغي ان يكون كذلك في
 المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للطلبة والتحرير عند
 ذوى المهمة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا بطالة طويلة أدت الى ان صار الغالب
 البطالة وأيام التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في أخذ المعلوم على غيره محتجا
 بأن المدرس من الشعائر مستدلا بما في الحاوى القدسي مع ان ما في الحاوى انما
 هو في المدرس للدراسة لا في كل مدرس فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق
 بينهما ان المدرسة تتعطل اذا غاب المدرس بحيث تقفل أصلا بخلاف المسجد فانه
 لا يتعطل بغيبة المدرس (فائدة) نقل في القنية ان الامام في المسجد يسامح في كل شهر
 أسبوعا للاستراحة أول زيارة أهله وعبارته في باب الامامة امام ترك الامامة لزيارة
 أقربائه في الرساتيق أسبوعا ونحوه أو لصيبة أو لاستراحة لا بأس به ومثله عفو
 في العادة والشرع اهـ ومنها المدارس الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد
 الواقف هل يدرس فيها علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كمختصر ابن الصلاح
 أو يقرأ من الحديث كالبخارى ومسلم ونحوهما ويتكلم على ما في الحديث من فقه
 أو غير يب ولغة ومشكل واختلاف كما هو عرف الناس الآن قال الجلال

الاسيوطي وهو شرط المدرسة الشيعونية كما رأيت في شرط واقفها قال وقد سأل
شيخ الاسلام أبو الفضل بن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك فأجاب
بأن الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذا اصطلاح كل بلد
فإن أهل الشام كانوا يلقون دروس الحديث كالسماع ويتكلم المدرس في بعض
الاقوات بخلاف المصريين فإن العادة عندهم جرت في هذه الاعصار بالجمع بين
الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث اهـ (قال في فصل تعارض العرف مع اللغة
من المبحث الرابع العرف الذي يحمل عليه اللفاظ انما هو المقارن والسابق
دون المتأخر مانعه) ويمكن أن يخرج عليهما مسئلتان احدهما مسألة البطالة
في المدارس فاذا استمر عرف بها في أشهر مخصوصة حمل عليهما ما وقف بعدها الا ما
وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحساة كم وكان الحساة كم اذا كان شافعي
ثم صار الا أن حنفي الا قاضي غيره الانبابة هل يكون النظر له لانه الحساة كم أولا لانه
متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فقطضي القساعة الثانی اهـ (ثم قال) ومن هذا
النوع لو وقف بلد اعلى الحرم الشريف وشرط النظر الى القاضي هل ينصرف الى
قاضي الحرم أو قاضي البلد الموقوفة أو قاضي بلد الواقف ينبغي أن يستخرج من
مسئلة مالو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد اليتيم
أو لقاضي بلد ماله مرحوا بالاول فينبغي أن يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن أن
يقال الاربع كون النظر لقاضي البلد الموقوفة لانه أعرف بمصالحها فالظاهر ان
الواقف قصده وبه تحصل المنفعة وقد اختلفوا فيما اذا كان له عقار لافي ولاية
القاضي وتناسل عافيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر الى
التداعي والترافع واختلاف التصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة
والتي قبلها في كتاب القضاء (ثم قال) فالحاصل ان المذهب عدم اعتبار العرف
الخاص ولم يكن أفق كثير من المشايخ باعتباره فأقول على اعتباره ينبغي أن يفتى
بأن ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوات الحوانيت لازم وبصر الخلو في الحانوت
حقا له فلا يملك صاحب الحانوت اخراجه منها ولا اجارتها لغيره ولو كانت وقفا
وقد وقع في حوانيت المجلون بالغورية ان السلطان الغوري لما بناها أسكنها للتجار
بالخلو وجعل لكل حانوت قدرا أخذ منه وكتب ذلك بكتب الوقف وكذا
أقول على اعتبار العرف الخاص وقد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن

الوظائف بمال يعطى لصاحبها وتعارفوا ذلك فينبغي الجواز فانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اهـ (وقال في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينتقض بالاجتهاد في التنبيه الثالث لا فرق بين الحكم بالصححة وبين الحكم بالموجب مانصه) فاذا اقر بوقف عقاره عند القاضى وشرط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى ناظر ثم تنازع الى قاض حنفى وحكم بالصححة الوقف ولزومه وموجبه لا يكون حكما بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بمقتضى مذهبه ولا يمنعه حكم الحنفى السابق اذ لم يحكم بمخالف الشروط انما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من صححة الشروط فليس للشافعى الحكم بإبطاله باعتبار شرط الغلة له أو بالنظر أو الاستبدال اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا فراجعها (ثم قال) السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالقضاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن ملك اهـ وقوله للمصنف هو ابن الساعاتى كما في شرحها (ثم قال) وصرح السبكي في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء كان نصه في الوقف نصا أو ظاهرا اهـ ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارة أو يكون قول لا دليل عليه وفي بعض نسخ القدورى بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالجية وغيرهما من ان القاضى اذا قرر فراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفراش تناول المعلوم اهـ وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المرتبات بالاولى وان فعل القاضى ان وافق الشرع نفذ والارد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه) ومنها لو شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على المشروط لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة وصرح به في فتاوى قارى الهداية (ثم قال) والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الاجارة أيضا (وقال في القاعدة الخامسة تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) قال قاضى خان فى فتاواه من كتاب الوقف لو ان السلطان

أذن لقوم أن يجعلوا أرضاً من أراضي بيت المال حوانيت موقوفة على المسجد
أو امرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا إن كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر
بالمسيرة والناس يتفقدوا أمر السلطان فيها وإن كانت البلدة فتحت صلحاً تبقى على ملك
ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الجهاد أيضاً (وقال
في تنبيه تصرف القاضي فيما له فعله في أموال اليتامى والتركات والأوقاف مقيد
بالمصلحة فإن لم يكن مبنياً عليها لم يصح مانعه) وصرح في الذخيرة والولوالجيسة
وغيرهما بأن القاضي إذا قرر فراشاً للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك
ولم يحل للفراش تناول المعلوم اهـ وبه علم حرمة أحداث الوظائف بالأوقاف بطريق
الأولى لأن المسجد مع احتياجه إلى الفراش لم يحرز تقريره لا مكان استئجار فراش
بلا تقرير فتقرير غيره من الوظائف لا يحل بالأولى وبهـ لم أيضا حرمة أحداث
المرتبات بالأوقاف بالأولى وقد سئلت عن تقرير القاضي المرتبات بالأوقاف
فأجبت بأنه إن كان من وقف مشروطاً بالفقراء فالتقرير صحيح لكنه ليس به لازم
وللناظر تصرف إلى غيره وقطع الأول إذا حكم القاضي بعدم تقرير غيره فحينئذ
يلزم وهي في أوقاف الخصاص وغيره وإن لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل
وكذا إذا كان من وقف الفقراء وقرره من يملك نصاً باسمه سئلت لو قرر من فائض
وقف سحكت الواقف من مصرف فائضه فهل يصح فأجبت بأنه لا يصح أيضاً
لما في التارخانية إن فائض الوقف لا يصرف إلى الفقراء وإنما يشتري به المتولى
مستغلاً وصرح في البرازية وتبعه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف
لوقف آخر اتحاداً أو اقفاً أو اختلافاً اهـ وكتبنا في شرح الكنز من كتاب القضاء إن
من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لأن مخالفته كمخالفة النص اهـ
(قال في القاعدة التاسعة أعمال الكلام أولى من أهماله مانعه) ومنها الوقف
على أولاده وليس له الأولاد أو ولد دحل عليهم صوناً للفظ عن الإهمال عملاً بالمجاز
وكذا الوقف على مواليه وليس له موالى وإنما له موالى موالى استحقوا كما في التحرير
اهـ (ثم قال) وقد جعل الإمام الأسيوطي من فروعه ما وقع في فتاوى السبكي
فنذكر كلامه ما بالتمام ثم نذكر ما يسهل الله سبحانه وتعالى مما يناسب أصولنا
قال السبكي لو أن رجلاً وقف عليه ثم على أولاده ثم على أولادهم ونسله وعقبه ذكر
أو أنشئ للذكر مثل حظ الأنثيين على أن من توفي منهم عن ولد أو نسل عاد ما كان

جاريا عليه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله على الفريضة وعلى ان من
 توفي منهم من غير نسل عا دما كان جاريا عليه من ذلك على من في درجته من أهل
 الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالأقرب ويستوي الاخ الشقيق والاخ من
 الاب ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك ولدا
 أو أسفل منه استحق ما كان يستحقه المتوفي ان لو بقي حيا الى أن يصير اليه شيء من
 منافع الوقف المذكور وقام ولده في الاستحقاق مقام المتوفي فان انقرضوا فعلى
 الفقراء فتوفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه أحمد وعبد القادر ثم توفي
 عبد القادر وترك ثلاثة أولاد وهم علي وعمر ولطيفة وولدي ابنه محمد المتوفي
 في حياة والده وهما عبد الرحمن وملاكه ثم توفي عمر عن غير نسل ثم توفيت لطيفة
 وترك بنتا تسمى فاطمة ثم توفي علي وترك بنتا تسمى زينب ثم توفيت فاطمة
 بنت لطيفة عن غير نسل فالي من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة
 فأجاب الذي يظهر لي الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم هذا الوقت على
 ستة بن جزأ لعبد الرحمن منها اثنان وعشرون وملاكه أحد عشر وبن زينب سبعة
 وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في أعقابهم بل كل وقت بحسبه قال وبيان ذلك
 ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم علي وعمر ولطيفة
 لاند كرمثل حظ الاثنين اعلى خمسه ولعمر خمسه وللطيفة خمسه وهذا هو الظاهر
 عندنا ويحتمل ان يقال يشاركهم عبد الرحمن وملاكه ولدا محمد المتوفي في حياة
 أبيه ونزلا منزلة أبيهما فيكون لهما السبعان واعلى السبعان ولعمر السبعان
 وللطيفة السبع وهو اذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان الممكن في مأخذه
 ثلاثة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم أحدا من ذريته وهذا ضعيف
 لان المقاصد اذا لم يبدل عليها اللفظ لا تعتبر الثاني ادخالهم في الحكم وجعل
 الترتيب بين كل أصل وفرعه لا بين الطبقتين جميعا وهذا محتمل لكنه خلاف
 الظاهر وقد كنت ملت اليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست أعجم في كل ترتيب
 الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه لشي
 فام ولده مقامه وهذا قوي لكنه انما يتم لو صدق علي المتوفي في حياة والده انه
 من أهل الوقف وهذه مسألة كان وقع مثلها في الشام قبل التسعين وثمانية
 وطابوا فيها تغلا فلم يجدوه فارسا لولا الديار المصرية يسألون عنها ولا أدري

ما أجابوهم لكفى رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما إذا وقف على أولاده على
 أن من مات منهم انتقل نصيبه إلى أولاده ومن مات ولا ولد له انتقل نصيبه إلى
 الباقي من أهل الوقف فمات واحد عن ولد انتقل نصيبه إليه فإذا مات آخر عن
 غير ولد انتقل نصيبه إلى أخيه وابن أخيه لأنه صار من أهل الوقف فهذا التعليل
 يقتضي أنه إنما صار من أهل الوقف بعدموت والده فيقتضي أن ابن عبد القادر
 المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف وأنه إنما يصدق عليه اسم أهل الوقف
 إذا آل إليه الاستحقاق بعدموت والده قال ومما يتنبه له أن بين أهل الوقف
 والموقوف عليه عمومًا وخصوصًا من وجه فإذا وقف مثلاً على زيد ثم عمرو ثم أولاده
 فعمرو موقوف عليه في حياة زيد لأنه معين قصده الواقف بخصوصه وسماه وعينه
 وليس من أهل الوقف حتى يوجد شرط استحقاقه وهو موت زيد وأولاده إذا آل
 إليهم الاستحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد أنه موقوف
 عليه بخصوصه لأنه لم يعينه الواقف وإنما الموقوف عليه جهة الأولاد كالفقراء قال
 فتبين بذلك أن ابن عبد القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلاً
 ولا موقوفاً عليه لأن الواقف لم ينص على اسمه (قال) وقد يقال إن المتوفى في حياة
 أبيه يستحق بتقدير أنه لو مات أبوه جرى عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق إلى
 أولاده قال وهذا قد كنت في وقت أبجسته ثم رجعت عنه فإن قلت قد قال الواقف
 أن من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه شيء فقد سماه من أهل الوقف مع
 عدم استحقاقه فيدل على أنه أطلق أهل الوقف على من لم يصل إليه الوقف
 فيدخل محمد والد عبد الرحمن وملكته في ذلك فيستحقان ونحن إنما نرجع في
 الأوقاف إلى ما دل عليه لفظ واقفها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء أم لا قلت لأن سلم
 مخالفة ذلك لما قلناه أما أولاً فلا لأنه لم يقل قبل استحقاقه وإنما قال قبل استحقاقه
 شيء فيجوز أن يكون قد استحق شيئاً صار به من أهل الوقف ويترقب استحقاقاً
 آخر فيموت قبله فنص الواقف على أن ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل
 إليه ولو سلمنا أنه قال قبل استحقاقه فيحتمل أن يقال إن الموقوف عليه أو البطن
 الذي بعده وإن وصل إليه الاستحقاق أعني أنه صار من أهل الوقف قد يتأخر
 استحقاقه إما لأنه مشروط بمدة كقوله في كل سنة كذا فيموت في اثني عشر يوماً
 أو ما أشبه ذلك فيصح أن يقال إن هذا من أهل الوقف وإلى أن ما استحق من الغلة

شيئا ما لعدم شرط الاستحقاق بمضي زمان أو غيره هذا حكم الوقف بعد
موت عبد القادر فلما توفي عمر عن غير نسل انتقل نصيبه إلى اخوته عملا بشرط
الواقف لمن في درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثا على الثلثان
وللطيفة الثلث ويستمر حرم عبد الرحمن وملاكة فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها
وهو الثلث إلى ابنتها ولم ينتقل لعبد الرحمن وملاكة شي لوجود أولاد عبد القادر وهم
محبونهم لانهم أولاده وقد قدمهم على أولاد الأولاد الذين هم منهم ولم يتوفى
على بن عبد القادر وخالف بنته زينب احتمل ان يقال ان نصيبه كله وهو ثلثا
نصيب عبد القادر لها عملا بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده
وتبقى هي وبنت عمته مستوعبتين نصيب جد هما زينب وثلثاه ولفاطمة ثلثه
واحتمل ان يقال ان نصيب عبد القادر كله يقسم الآن على أولاده عملا بقول
الواقف ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فقد أثبت لجميع أولاد الأولاد استحقاقا
بعد الأولاد وانما يحبنا عبد الرحمن وملاكة وهم من أولاد الأولاد بالاولاد فاذا
انقرض الأولاد زال النجب فيستحقان ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد
أولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب أبيها وينقص ما كان بيد فاطمة بنت لطيفة
وهذا أمر اتضاه النزول الحادث بانقرض طبقة الأولاد المستفاد من شرط الواقف
ان أولاد الأولاد بعدهم ولا شك ان فيه مخالفة لظاهر قوله ان من مات فنصيبه
لولده فان ظاهره يقتضي ان نصيب على لبنته زينب واستمرار نصيب لطيفة لبنتها
فاطمة بخالفناه بهذا العمل فيهما جميعا ولولم يخالف ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف
ان بعد الأولاد يكون لأولاد الأولاد وظاهره يشمل الجميع فهذان الظاهران
تعارضان وهما تعارض قوي صعب ليس في هذا الوقف محذور صعب منه وليس
الترجيح فيه بالهين بل هو محل نظر الفقيه ونحيطرلى فيه طرق منها ان الشرط
المقتضى لاستحقاق أولاد الأولاد جميعهم متقدم في كلام الواقف والشرط المقتضى
لأخراجهم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخر فالعمل بالمقدمة أولى لان هذا
ليس من باب التبع حتى يقال العمل بالتأخر أولى ومنها ان ترتيب الطبقات
أصل وذكر انتقال نصيب الوالد إلى ولده فرع وتفصيل لذلك الأصل فيمكن
التمسك بالأصل أولى ومنها ان من صيغة عامة بقوله من مات وله ولد صالح لكل
فرده منهم ولجميعهم واذا أريد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم إلى مجموع

الاولاد من مقتضيات هذا الشرط فكان اعماله من وجهه مع اعمال الاول
 وان لم يعمل بذلك كان الغناء الاول من كل وجه وهو مرجوح ومنها اذا تعارض
 الامر بين اعطاء بعض الذرية وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه فالاعطاء أولى لانه
 لاشك انه أقرب الى غرض الواقفين ومنها ان استحقاق زينب لا قبل الامرين
 وهو الذي يخصها اذا شرك بينهما وبين بقية اولاد الاولاد محقق وكذا فاطمة
 والزائدة الى المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في استحقاق عبد الرحمن
 ومالكه فاذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين يقسم بينهم فيقسم بين عبد
 الرحمن ومالكه وزينب وفاطمة وهل يقسم للذكر مثل حظ الانثيين فيكون
 لعبد الرحمن خمسة واكمل من الاناث خمسة نظرا اليهم دون اصولهم أو يتظر الى
 اصولهم فينزلون منزلاتهم لو كانوا موجودين فيكون لفاطمة خمسة ولز زينب خمسة
 ولعبد الرحمن ومالكه خمسة فيه احتمال وأنا الى الثاني أميل حتى لا يفضل نفذ
 على نفذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة من غير نسل والباقيون
 من أهل الوقف زينب بنت خالها وعبد الرحمن ومالكه ولدا عمها وكلهم في درجتها
 وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرحمن نصفه ومالكه ربعه ولز زينب ربعه ولا نقول
 هنا يتظر الى اصولهم لان الانتقال من مساويهم ومن هو في درجتهم فكان اعتبارهم
 بأنفسهم أولى فاجتمع لعبد الرحمن ومالكه الخمسان حصلاهما بموت علي ونصف
 ورابع الخمس الذي لفاطمة بينهم ما بالقرينة فلعبد الرحمن خمس ونصف خمس
 وثلاث خمس ومالكه ثلثا خمس ورابع خمس فاجتمع لز زينب الخمسان بموت والدها
 ورابع خمس فاطمة فاجتمعنا الى عدد يكون له خمس وخمسة ثلث ورابع وهو
 ستون فقمنا نصيب عبد القادر عليه لز زينب خمسة ورابع خمس وهو سبعة
 وعشرون ولعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس
 ومالكه أحد عشر وهي ثلثا خمس ورابع خمس فهذا ما ظهر لي ولا أشتهي أحدا
 من الفقهاء يقلدني بل يتظر لنفسه اه كلام السبكي قلت قائله الاسميوطى الذي
 يظهر اختياره اولاد حول عبد الرحمن ومالكه بعد موت عبد القادر عمه لا بقوله
 ومن مات من أهل الوقف الخ وما ذكره السبكي من انه لا يطلق عليه انه من أهل
 الوقف ممنوع وما ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من
 اللفظ وخلاف المتبادر الى الافهام بل صريح كلام الواقف انه أراد بأهل الوقف

الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولكنه يصدد
 ان يصير اليه وقوله لشيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فانها ذكرت في سياق
 الشرط وفي سياق كلام معناه النفي فتعم لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع
 الوقف وهذا صريح في رد التأويل الذي قاله ويؤيده ايضا قوله استحق
 ما كان يستحقه المتوفى لو بقي حيا الى ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ
 كلها صريحة في انه مات قبل الاستحقاق وايضا لو كان المراد ما قاله السبكي
 لاستغنى عنه بقوله أولا على ان من مات عن ولد عا دما كان جاريا عليه على ولده
 فانه يغنى عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بتم لان ذلك عام خصه
 هذا كما خصه ايضا قوله على ان من مات عن ولد الخ وايضا فاننا اذا عملنا بعموم
 اشتراط الترتيب لزم منه الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه
 على هذا التقدير انما استحق عبد الرحمن ومالكه لما استويا في الدرجة أخذ من
 قوله عاد على من في درجته فبقى قوله ومن مات قبل استحقاقه الخ مهما لا يظهر له
 أثر في صورة بخلاف ما اذا عملناه وخصناه بعموم الترتيب فان فيه اعمالا
 للكلامين وجما بينهما ما وهذا أمر ينبغي ان يقطع به حينئذ فنقول لمات عبد
 القادر قسم نصيبه بين أولاده الثلاثة وولدى ولده اسما عبد الرحمن ومالكه
 السبعان اثلاثا فلما مات عمر عن غير نسل انتقل نصيبه الى أخويه وولدى أخيه
 فيصير نصيب عبد القادر كله بينهم لعل خسان وللطيفة خمس وعبد الرحمن ومالكه
 خسان اثلاثا فلما توفيت لطيفة انتقل نصيبها بكامله لبنتها فاطمة ولمات على
 انتقل نصيبه بكامله لبنته زينب ولما توفيت فاطمة بنت لطيفة والباقيون في درجتها
 زينب وعبد الرحمن ومالكه قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين اعتبارا بهم
 لا بأصولهم كما ذكر السبكي لعبد الرحمن نصف ولكل بنت ربع فاجتمع لعبد
 الرحمن بموت عمر خمس وثلاث وموت فاطمة نصف خمس والمالكه بموت عمر ثلثا
 خمس وموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد القادر ستين جزأ ز ينسب سبعة
 وعشرون وهي خسان وربع خمس لعبد الرحمن اثنان وعشرون وهو خمس
 ونصف وثلاث والمالكه احدى عشر وهي ثلثا خمس وربع خمس فصيح ما قاله السبكي
 لكن الفرق تقدم استحقاق عبد الرحمن ومالكه والحزم حينئذ بحجة هذه القسمة
 والسبكي تردد فيها وجعلها من باب قسمة المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في

ذلك وسئل السبكي أيضا عن رجل وقف وقفًا على حصة ثم أولاده ثم أولادهم
وشرط أن من مات من أولاده انتقل نصيبه للباقيين من أخوته ومن مات قبل
استحقاقه لشيء من منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان
حيات حيا فمات حصة ونحوها ولدان نصيبهما ولد مات أبوه في حياة
والده وهو نجس الدين بن مؤيد الدين بن حصة فأخذ الولدان نصيبهما وولد الولد
نصيب الذي لو كان أبوه حيا لأخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص أخوها بالباقي
أو يشاركه ولد أخيه نجس الدين فأجاب تعارض فيه اللفظان فيحتمل المشاركة
ولكن الأرجح اختصاص الأخ وترجيحه أن التخصيص على الأخوة وعلى الباقيين
منهم كالتخصيص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعام فيقدم الخاص على العام
اه هذا آخر ما أورده السيوطي في هذه المسئلة وأنا أذكر حاصل السؤال
وحاصل جواب السبكي وحاصل ما خالف فيه السيوطي ثم أذكر بعده ما عندي
في ذلك وانما أطيل فيها لكثرة وقوعها وقد أفتيت فيها مرارا أما حاصل السؤال
أن الواقف وقف على ذرية مرتبة بين البطون بتمثل لذكر مثل حظ الأنثيين وشرط
انتقال نصيب المتوفى عن ولده إليه وعن غير ولد إلى من هو في درجته وأن من مات
قبل استحقاقه وله ولد قام ولده مقامه لو بقي حيات الواقف عن ولدين ثم مات
أحدهما عن ثلاثة وولدى ابن لم يستحق ثم مات اثنان من الثلاثة عن ولدين مات
واحد عن غير نسل ثم أخذ الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي أن
ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين أولاده الثلاثة ولا شيء لولدى ولده المتوفى
في حياته ومن مات من الثلاثة من غير نسل رد نصيبه إلى أخويه فيكون النصف
بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام أهل طبقة أبيه ثم من مات بعدهم يقسم
نصيبه بين جميع أولاد الأجداد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حياة أبيه فتتقضى
القسم بموت الطبقة الثانية ويؤول المحجب عن ولدى المتوفى في حياة أبيه عملا
بقوله ثم على أولاد أولاده وأنه إنما يعمل بقوله من مات عن ولد انتقل نصيبه إلى
ولده مادام البطن الأول فمن مات من أهل البطن الأول انتقل نصيبه إلى ولده
ويقسم الربع على هذا فإذا لم يبق أحد من البطن الأول تنقض القسمة ويكون بينهم
بالسوية فمن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه إليه إلى أن ينقرض أهل
تلك الطبقة فتتقضى القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهذا يفعل في كل بطن

وحاصل مخالفة السبوطى له في شئ واحد وهو ان اولاد المتوفى في حياة أبيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على انتقاض القسمة قلت أما مخالفته في اولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبة لما ذكره الاسيوطى وأما قوله تنتقض القسمة بعد انقراض كل بطن فمقتضى به بعض علماء العصر وعزو ذلك الى الخصاص ولم يتنبهوا لما صورته الخصاص وما صورته السبكي وأنا اذكر حاصل ما ذكره الخصاص بالاختصار وابين ما بينهما من الفرق فذكر الخصاص صوراً الاولى وقف على ذريته بلا ترتيب بين البطون استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنتقض القسمة في كل سنة بحسب قتلهم وكثرتهم الثانية وقف عليهم شارطا تقديم البطن الاعلى ثم وشم ولم يزد فلا شئ لأهل البطن الثاني مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شئ لولده ويستحق من مات أبوه قبل الاستحقاق مع أهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم الثالثة وقف على أولاده وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان أبوه مات قبل الوقف لكونه خصاً وأولاد الولد الموقوف عليه تخرج المتوفى قبله الرابعة وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته على ان يبدأ بالبطن الاعلى ثم وشم وقلنا لا شئ للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو مات واحد من البطن الثاني وترك ولداً مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني لانه من الثالث فاذا انقرض الثاني شارك الثالث الخامسة وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله ولم يرتب وشرط ان من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد وولد الولد بالسوية فساأصاب المتوفى كان لولده فيكون لهذا الولد سهمان سهمه المجهول لهم بالسوية وما انتقل اليه من والده السادسة وقف على ولده لصلبه ذكراً وانثى وعلى أولاد الذكور من ولده وأولاد أولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة بين ولده ذكراً وانثى وأولاد الذكور ذكراً وانثى فاذا انقرضوا صار أولاد الذكور ذكراً وانثى بالسوية فيدخل أولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى ثم وشم واختص ولده لصلبه ذكراً وانثى فاذا انقرضوا صار أولاد البنين دون أولاد البنات ثم لا أولاده ولا أبداً السابعة وقف على بناته وأولادهن وأولاد أولادهن وحكمه ان الغلة لبناته ونسلهن فلو قال يقدم البطن الاعلى تبع فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولده الذكور ونسلهم

تبع فان مات بعض ولده الذكور عن أولاد وبقى البعض ولهم أولاد وحكمه عند
عدم الترتيب ان الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقين من ولده وان انقرضوا
كانت لولد المتوفى الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسألهم مرتبة شارطا
ان من مات عن ولد فنصيبه له وعن غير ولد فنصيبه راجع للوقف وحكمه ان الغلة
للأعلى منهم ثم وثمان فان قسمت سنين ثم مات بعضهم عن نسل قال يقسم على عدد
أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى أولاده الحادئين له بعده فإصاب
الاحياء أخذوه وما أصاب الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات حصة أبيه
مع وجود البطن الأعلى مع كون الواقف شرطا لتقديم الأعلى لكونه قال بعده
ان من مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوفيات الأعلى الا واحد فيجعل سهم الميت
لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الأعلى ولو كان عدد البطن الأعلى عشرة
فكان اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولد لكل ثم مات آخران عن غير ولد
وحكمه ان تقسم الغلة على ستة على هؤلاء الاربعة وعلى الميتين اللذين تركا أولادا
فإصاب الاربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهما ولو مات واحد من
العشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للحي وسهم
للميت يكون لأولاده فلو قسمناهما سنين بين الأعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير
ولد ثم مات واحد عن أربعة أولاد وواحد عن أولاد ثم مات من الاربعة واحد
وترك ولدا ومات آخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فإصاب الاحياء
أخذوه وما أصاب المتوفى كان لأولادهم لكل سهم أبيه ثم يتظر الى ما أصاب
الاربعة يقسم أربعا فإيرد سهم من مات عن غير ولد الى أصل الوقف فتعاد القسمة
على ثمانية فإصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقين وبين أخيه سهم الميت الذي
مات عن ولد اثنان فإصاب الابن كان له وما أصاب الميت كان لولده فلو لم
يمت أحد من البطن الأعلى ومات واحد من الثاني عن ولد أو مات بعض الأعلى
ثم مات من الثاني رجل أو رجلان عن ولد وحكمه انه لا شيء لولد من مات قبل
أبيه ولا لأولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم أعاد الخصاص الصورة
الثمانية من غير زياد ولا نقص وفرع عليها ان البطن الأعلى لو كانوا عشرة وكان
له ابنان ماتا قبل الوقف وترك كل ولد الا حق لهما مادام واحد من الأعلى لانهما
من البطن الثاني ولا حق لهما حتى ينقرض فلو مات العشرة وترك كل ولد أخذ كل

نصيب أبيه ولا شيء لولده من مات قبل الوقف وان استوفى الطائفة فان بقي منهم
 واحد قسمت على عشرة فاصاب النحى أخذه وما أصاب الموتى كان لولدهم
 فان مات العاشر عن ولد انتقضت القسمة لانقراض البطن الاعلى ورجعت الى
 البطن الثاني فينظر الى أولاد العشرة وأولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية
 بينهم ولا يرث نصيب من مات الى ولده الا قبل انقراض البطن الاعلى فيقسم على
 أعداد البطن الاعلى فاصاب الميت كان لولده فاذا انقراض البطن الاعلى
 نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل باشتراط ان تقسم
 الميت الى ولده هنالك كون الواقف قال على ولده وولد ولده فلم يدخل أولاد من
 مات قبل الوقف فلم ينقض القسمة فلم يكن له ولد الا العشرة فأتوا واحدا بعد
 واحد وكل مات واحد ترك أولاد حتى مات العشرة فمنهم من ترك خمسة أولاد
 ومنهم من ترك ثلاثة أولاد ومنهم من ترك ستة أولاد ومنهم من ترك واحدا أليس
 قلت فمن مات كان نصيبه لولده فلما مات العشرة كيف تقسم الغلة قال أنقض القسمة
 الاولى وارتد ذلك الى عدد البطن الثاني فانظر جماعتهم واقسمها على عددهم
 ويبطل قوله من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده لان الامر يؤل الى قوله وولد
 ولدى وكذلك مات جميع ولد ولد الصلب فلم يبق منهم أحد فنظرنا الى البطن
 الثالث فوجدناه ثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فانها تقسم على
 عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك اه فأخذ بعض العصريين من الصورة الثامنة
 وبيان حكمها ان الخصاص فائل بنقض القسمة في مثل مسألة السكي ولم يتأمل
 الفرق بين صورتين فان في مسألة السكي وقف على أولاده ثم أولادهم بكامة ثم
 بين الطائفتين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولد ولده بالاولا ثم فسد
 مسألة الخصاص اقتضى اشتراك البطن الاعلى مع السفلى وصدر مسألة السكي
 اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدم مبنى على هذا والدليل
 عليه ان الخصاص بعد ما قرر به نقض القسمة كما ذكرناه قال قلت فلم كان هذا القول
 عندك المعمول به وتركت قوله كلما حدث على أحد منهم الموت كان نصيبه
 مردودا الى ولده وولد ولده ونسبه أبدا ما تناسلوا قال من قبل أنا وجدنا بعضهم
 يدخل في الغلة ويجب حقه فيها بنفسه لا بابيه فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على
 عددهم اه فقد أفاد ان سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد بصدر الكلام فاذا

كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان قلت صدقت ان النصفان صورهما بالواو وليكن ذكر بعده ما يقيد بمعنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاستويا قلت نعم لكن هو اخراج بعد الدخول في الاول بخلاف التعبير بثم من اول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول فكيف يصح ان يستدل بكلام النصفان على مسألة السبكي مع ان السبكي بنى القول بنقض القسمة على ان الواقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بأولهما قال وليس هذا من باب النسخ حتى يعمل بالمتأخر فان كان هذا رأى السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الشافعي فهو مشكل على قوله ثم ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل بالمتأخر وحيث كان مبنى كلام السبكي على ذلك لم يصح القول به على مذهبننا فان مذهبنا العمل بالمتأخر منهما ما قال النصفان انه لو كتب في اول المکتوب بعد الوقف لا يساع ولا يوجب وكتب في آخره ان لغلان يبيع ذلك والاستبدال بثمنه كان له الاستبدال قال من قبل ان الاخر ناسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع ببيع اه فالجواب ان الواقف اذا وقف على اولاده وأولاد أولاده وعلى أولاد أولاد أولاده وعلى ذريته ونسله طبقة بعد طبقة وبطن بعد بطن تحجب العليا السفلى على ان من مات عن ولد انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل نصيبه الى من هو في درجته وذوى طبقاته وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من منافعه وترك ولدا أو ولدا أو أسفل من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان حياة هذه الصورة كثيرة الوقوع بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بثم بين الطبقات وبعضهم بالواو فان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين أولاد المتوفى في حياة الواقف قبل دخولهم فلهم ما خص أباهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاختوته فيستمر الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي مسألة النصفان التي قال فيها بنقض القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بثم فمن مات عن ولد من أهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له لا ينقض أصلا أبدا بعده ولو انقرض أهل البطن الاول فاذا مات أحد ولدي الواقف عن ولد والاخر عن عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الاخر للعشرة فاذا مات ابن الواقف

استقر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استووا في الطبقة فقول له على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا راعي الترتيب فيه ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لو قدر ان الواقف مات عن ولد واحد ثم ان الميت عن ولد واحد وخالف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة وخالف كل اولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الاخر بين المائة وان استووا في الدرجة ثم اعلم ان المراد من قولهم تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل أصل يحجب فرعه وفرع غيره فلا حق لاحد من اهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجودا وان شرط الانتقال الى الولد فالمراد ان الاصل يحجب فرع نفسه لا فرع غيره لكن يقع في بعض ~~كتب~~ الاوقاف انهم يقولون بطنا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك انه من باب التاكيد وان حجب العليا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطنا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك انه اذا جمع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم تا كيدا لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر بن المشيخة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعتين غير ما نقله الاسيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه انه كتب خطه تحت جواب ابن القمامح بشيئ ثم تبين له خطأؤه فرجع عنه واطال في تقريره ونظم للواقعة أبياتا فمن رام زيادة الاطلاع فليراجع ثمة ولم تنزل العلماء في سائر الاعصار مختلفين في فهم شروط الواقفين الا من رحمه الله سبحانه وتعالى وهو الموفق الميسر لكل غير اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقيل لا اه (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة اولى من الولاية العامة مانصه) والرابعة ناظر الوقف واختلاف الشيخان فجوز الثاني للواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلاف التصحيح والمعتمد في الاوقاف والقضاء قول الثاني وأما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي خرج كما في القنية وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو

من قبله اه وقد نقلناها في كتاب الوصية وفي كتاب القضاء (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس ما نصه) وقالوا بعد الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا سابقته في كتاب الدعوى (وقال في أحكام الصبيان ما نصه) ويصلح وصيا وناظرا وقيم القاضى ~~م~~ كانه بالغ الى بلوغه كافي منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها في كتاب الوصايا (وقال في أحكام العبيد) ولا يصح وقفه اه (ثم قال) ولا يصح الوقف على عبد نفسه أو أمته عند محمد إلا المدير وأم الولد اه (وقال في أحكام الأعمى ما نصه) ويصلح ناظرا ووصيا والثمانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف هلال كافي الاسعاف اه وقد نقلناها في كتاب الوصية (وقال في بحث ما يقبل الاستعانة من الحقوق ما نصه) وأما الحق في الوقف فقال قاضي خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يطل بالابطال فانه لو قال أطلت حتى كان له أن يطالب ويأخذ به ذلك اه وقد كتبنا في شرح الكنز من الشهادات ما فهمه الطرسوسى من عبارة فتاوى قاضي خان وما رده عليه ابن وهبان وما حورناه فيها اه (ثم قال) وقد وقع الاشتباه في مسائل وكثير السؤالات عنها ولم أجدها فيها نقلا صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروطة لهم الربع اذا أسقط حقه لغيره من استحقاقه بأن فرغ له عنه ومنها المشروطة له النظر اذا أسقطه لغيره بأن فرغ له عنه الا ان في النتيجة وغيرها ان المشروطة له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في صحته لم يجز وان كان عند موته جاز بناء على ان الوصى أن يوصى الى غيره اه وفي القنية اذا عزل الناظر المشروط له النظر نفسه لم ينزل الا أن يخرج القاضى أو الواقف اه ومنها ان الواقف اذا شرط لنفسه شرطا في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فأسقط حقه من هذا الشرط وينبغي أن يقال بالسقوط في الكل لانه الأصل فيمن أسقط حقه من شيء كما علم سابقا من كلام جامع الفصولين الا اذا أسقط المشروط له الربع حقه لا لا حد فلا يسقط كما فهمه الطرسوسى بخلاف ما اذا أسقط حقه لغيره وفيما اذا أسقط الواقف حقه مما شرط لنفسه أو لغيره فان قلت اذا أقر المشروط له الربع أو بعضه انه لا حق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط

حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه لما ذكره المخصاف رحمه الله تعالى
 في باب مستقل اهـ (ثم قال) وقد وقعت حادثة سئلت عنها شرط الواقف له شروطا
 من ادخال وانحاج وغيرهما وحكم بالوقف متضمنا للشروط كما حكم حنفى في ثم رجوع
 الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فأجبت بعدم صحة رجوعه لان الوقف
 بعد التحكم لازم كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشروط فلزمت كلزومه
 كما صرح به الطرسوسى رحمه الله تعالى فيمن أسقط حقه فيما شرط له من الربيع
 لالا حدفانه قال بعدم السقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازما كلزوم الوقف
 فكما ان الشروط له لا يملك اسقاط ما شرطه له فكذا الشرط ويدل عليه أيضا
 ما نقلناه اى قريبا قبل قولى هذه المسئلة عن ايضاح الكرماني من اسقاط رب السلم
 حقه مما شرط له من تسليم المسلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان
 في ضمن لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط اهـ (وقال في أحكام العقود اى اللازمة
 وغير اللازمة مانصه) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصى الميت
 فهى لازمة بعدموت الموصى فلا يملك القاضى عزله الا بخيانة أو عجز ظاهر ومن
 جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما في وصايا
 الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لان للقاضى عزله كما في القنية وله عزل نفسه
 بحضرة القاضى وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اهـ وقد نقلنا هذه
 العبارة في كتاب الوصايا أيضا (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل
 الاولى أسباب التملك المعاوضات المسالية الى أن قال والوقف اهـ (ثم قال) الثانية
 لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وغلة الوقف
 يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل اهـ (ثم قال) الثامنة في رتبة الوقف الصحيح
 عندنا ان الملك يزول عن المالك لا الى مالك وان لا يدخل في ملك الموقوف عليه
 وان كان معيناه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة معا وهو الغالب
 أول العين فقط أو المنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعة ابد او رقبته لا وارث الى ان قال
 بخلاف ما اذا قتل خطأ وأخذت قيمته يشتري به عبيد وينتقل حقه فيه من غير
 تحديد كالوقف اذا استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضى خان من الوقف اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال تنبيهه) قد علمت ان الموصى له وان ملك
 المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الا عارة وأما المستأجر فيؤجر ويعبر ما لا يخالف بخلاف

المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤثر ويبرر والشافعية جعلوا ذلك أصلاً وهو
 أن من ملك المنفعة ملك الإجارة والإعارة ومن ملك الانتفاع ملك الإعارة
 لا الإجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالكاً للانتفاع فقط وهذا يخرج
 على قول الكرخي من أن العارية تابعة للمنافع لا تملكها والمذهب عندنا أنها
 تملك المنافع بغير عوض فهي كالإجارة تملك المنافع وإنما لا يملك المستعير
 الإجارة لأنه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولأنه لو ملك
 الإجارة الملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك ولأنه
 لو ملكها لزم أحد الأمرين الغير الجائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الإجارة
 وهذا أن التعديلان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل إنما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الإعارة وتماثله في فتح القدير من الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الأمانات
 (ثم قال) وأما إجارة المقطع ما أقطعه الإمام فأفتى العلامة قاسم بن قطلوبغا بصحتها
 إلى أن قال وإذا مات المؤجر وأخرج الإمام الأرض عن المقطع تنسخ الإجارة
 لا تنقل الملك إلى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها إجارة
 الاقطاع وهي إجارة المستأجر وإجارة العبد الذي صوِّح على خدمته مدة معلومة
 وإجارة الموقوف عليه الغلة وإجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الإجارة من مال
 التجارة وإجارة أم الولد اهـ وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الجهاد (وقال في بحث القول
 في الدين مانعه) قال السيوطي معزيا إلى السبكي في تكملة شرح المذهب * فرع *
 حدث في الأعصار القرية وقف كتب اشترط الواقف أن لا تعار الأبرهن أو لا تخرج
 من مكان تحييدهم الأبرهن أو لا تخرج أصلاً والذي أقول في هذا أن الرهن لا يصح
 بها لأنها غير مضمونة في يد الموقوفة عليه ولا يقال إنها عارية أيضاً بل الأخذ بها
 أن كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها بأمانة فشرط أخذ الرهن
 عامها فاسد وإن أعطاه كان رهناً فاسداً ويكون في يد خازن الكتب أمانة لأن فاسد
 العقود في الضمان كحبيها والرهن أمانة هذا إذا أريد الرهن الشرعي وإن أريد
 مدلوله لغة وإن يكون تذكرة فيصح الشرط لأنه غرض صحيح وإذا لم يعلم مراد الواقف
 فيحمل أن يقال بالبطلان في الشرط المذكور جلاء على المعنى الشرعي ويحتمل أن
 يقال بالصححة جلاء على اللغوى وهو الأقرب تصحيحاً لكلام ما أمكن وحينئذ لا يجوز

اخراجها بدونه وان قلنا ببطلانه لم يحجز اخراجها به لعمدته ولا بدونه اما لانه خلاف
 شرط الواقف اوله افساد الاستثناء فكأنه قال لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه
 شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف أن يمكن
 كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج
 الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله الابرهن
 في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود ان تجوز الواقف الانتفاع لمن يخرج به
 مشروط بأن يضع في خزانة الواقف ما يتذكره هو به اعادة الموقوف ويتذكر
 الخازن به مطالبته فينبغي أن يصح هذا ومتى أخذ على غيره هذا الوجه الذي
 شرطه الواقف يمتنع ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهنا بل له أن يأخذها فاذا
 أخذها طأ إليه الخازن برد الكتاب ويجب عليه أن يرده أيضا بغير طلب ولا يبعد
 ان يحمل قول الواقف الابرهن على هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن
 تنزيلا للفظ على الصحة ما أمكن وحينئذ يجوز اخراجه بالشرط المذكور ويمتنع
 بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا بدل الكتاب الموقوف
 اذا تلف بغير تفریط ولو تلف بتفريط ضمنه ولكن لا يتعين ذلك المرهون لو فاته
 ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات
 شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل فاذا ملك لم يجب شيء بخلاف
 الرهن العاسد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع شرطه وحمله على المعنى
 اللغوي فغير بعيد اهـ وقد قلنا ذلك في كتاب الرهن أيضا (وقال في بحث
 الكلام في أجرة مثل مانصه) ومنها الناظر على الوقف اذا لم يشترط له الواقف فله
 أجر مثل عمه حتى لو كان الوقف طاحونة يستغلها الموقوف عليهم فلا أجر له فيها
 كما في الخانية وهذا اذا عين القاضى له أجر فان لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له
 كذا في القنية ثم ذكر بعده انه يستحق وان لم يشترط له القاضى ولا يجتمع له
 أجر النظر والعمالة لو عمل مع العمالة اهـ (وقال في أحكام المسجد مانصه) ولا هل
 للمحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان يكون لكل طائفة مؤذن ولهم
 جعل المسجدين واحدا اهـ وقد قلنا في كتاب الصلاة (وقال في بحث ما افترق
 فيه العتق والوقف) العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف
 على معين اهـ وقد قلنا في العتق (وقال في الفن الثالث فن الفرق والجمع أيضا

(مانصه) قاعدة المضاف الى معرفة يفيد العموم وصرحوا به في الاستدلال على ان الامر لا وجوب في قوله تعالى فليحذر الذين يخالفون عن امره أي كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لو أوصى لولد زيد أو وقف على ولده وكان له أولاد ذكور وإناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف وقد فرغته على القساعة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال مانصه) فائدة الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحل توليته كما كتبناه في الشرح واذا فسق لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا الاب السفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخنانية وقتت عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينفذ فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للولاية على الوقف من لم يسأل الولاية لا وقف وليس فيه فسق بعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج الناظر به عن النظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه اهـ والظاهر ان يخرج مبنى لمسلم بسم فاعله فيخرج به القاضي لانه ينزل به لما عرف في القاضي اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الشهادات وكتاب المحرر وكتاب الوصايا وكتاب الزكاة (ثم قال فائدة) اذا ولي السلطان مدرسا ليس بأهل لم تصح توليته لما قدمناه من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير اهل خصوصاً اننا نعلم من سلطان زماننا انه انما يولي المدرس على اعتقاد الاهلية فكانها كالشروعة وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففق ان عزل لانه لما اعتمد عدالته صارت كأنها مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال وعليه الفتوى اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وكذلك يقال ان السلطان اعتمد أهليته فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقريره خصوصاً اذا كان المقرر عوضا عن مدرس أهل فان اهل لم ينزل وصرح البرازي في الصلح ان السلطان اذا أعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين مرة بمنع المستحق ومرة باعطاء غير المستحق وقد مناع عن رسالة أبي يوسف الى هارون الرشيد ان الامام ليس له ان يخرج شيئا من يد أحد الا بحق ثابت معروف وعن فتاوى قاضيخان أن أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذ اهـ

وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وفي مفيد النعم ومفيد النعم المدرس اذا لم يكن
صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعلم ولا يستحق الفقهاء المنزلون منه - لو مالان
مدرس - ثم شاغرة عن مدرس اه وهذا كله مع قطع النظر عن شرط الواقف في
المدارس اما اذا علم شرطه ولم يكن المقر متصفا به لم يصح تقريره وان كان أهلا
للتدريس لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة
والذي يظهر انها المعرفة بمنطوق الكلام ومفهومة وبمعرفة المفاهيم وان
يكون له سابقة اشتغال على المشايخ بحيث يعرف الاصطلاحات ويقدر على أخذ
المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف
ذلك على سابقة اشتغال في الشعر والصرف بحيث صار يعرف القائل من المفعول
وغير ذلك واذا قرأ لا يلحن واذا لحن قارئ بحضرة رده عليه اه (ثم قال) *حادثة*
سئلت عن مدرسة بها صفة لا يصلي بها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها
للمحكم فهل له وضع خزانة بها لحفظ المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت
بالمجوز أخذ من قولهم لوضاق الطريق على المسارة والمسجد واسع فلهم ان يوسعوا
الطريق من المسجد ومن قولهم لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد للخوف في
الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب ومن قولهم بان القضاء في الجامع أولى وقالوا
للساظر ان يؤثر فناءه للتجار ليتجروا فيه لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة
ولا شك ان هذه الصفة من الفناء وحفظ السجلات من النفع العام فهم جوزوا
جعل بعض المسجد دطرا بقادفع الضرر العام وجوزوا اشغاله بالمحسوب والاثاث
والمتاع دفع الضرر الخاص وجوزوا وضع النعل على رفته وصرحوا بأن القضاء
في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا بأن القاضي يضع قطره عن يمينه اذا
جاس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها
بها فاذا كثرت وتعذر حملها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة
الى حفظها اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب الصلاة (ثم قال فائدة) اذا
بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالاكسر بطل المتضمن
بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الخزانة لو أجز الموقوف عليه لم يكن ناظرا حتى لم يصح
وأذن للمستأجر في العمارة فأنتفى لم يرجع على أحد دفن كان متطوعا فقلت لان
الاجارة لمسلم يصح لم يصح ما في ضمنها اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)

وقعت حادثة اشترى جامعاً مع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطاً
 فافتيت ببطلان شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في
 ضمنه اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لوباع
 وظيفته في الوقف لم يصح ولم يسقط حقها منها تخريجاً على هذه اه وقد نقلناه
 في البيوع (ثم قال في فن الاغاز مانصه) * الوقف * أى شئ اذا فعله بنفسه لا يجوز
 واذا وكل به جاز فقبل الوقف اذا قبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله جاز أى
 وقف أجره انسان ثم مات وانفسخت فقبل الواقف اذا أجره ثم ارتد ثم مات فاه
 يصير له كالورثته وينفخ بموته اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال
 في فن التحيل مانصه) الحادى عشر فى الوقف والصدقة أراد الوقف فى مرض موته
 وخاف عدم اجازة الورثة يقرأنها وقف رجل وان لم يسمه وانه متوليها وهى فى يده
 أراد وقف داره وقفاً صحيحاً اتفقا فاجعلها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها الى
 المتولى ثم يتنازلان فيحكم القاضي بالازوم أو يقول ان قاضياً حكم بحكته فيلزم
 أو ان أبطله قاض كان صدقة اه (وقال أخو المؤلف فى تكملته لافن السادس
 فن الفروق مانصه) * كتاب الوقف * لا تدخل الاشجار فى وقف الارض وتدخل
 فى بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير صحيح مقصودا فجاز ان لا يدخل
 بخلاف البيع اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) التسليم الى المتولى
 فى المسجد لا يكون تسليمه لاف مستغله والفرق ان المقصود من بناء المسجد
 الصلاة فكان التسليم بها وفى المستغل الاستغلال وهو مهيأ فى التسليم اليه ولو أمر
 جماعة بالصلاة فى ساحة له أبدالم تصر ميراثاً عنه ولو قال الى شهر أو الى سنة صارت
 ميراثاً عنه لان التأيد لازم فى الوقف وهو موجود فى الاول دون الثانى لو قال هذه
 الشجرة وقف على المسجد لا يصح لانه منقول ولو أعطى دراهم فى عمارة المسجد
 جاز ويتم بالقبض وان كان منقولاً والفرق الضرورة والعرف ويجوز صرفها الى
 المنارة لا الى التزيين والله سبحانه وتعالى أعلم اه (وقال أخو المؤلف فى التكملة
 المذكورة من كتاب الاستحسان مانصه) وقف الشجر على المسجد لا يصح لانه
 منقول ولو أعطى دراهم فى عمارة المسجد جاز وان كان منقولاً والفرق الضرورة
 والعرف وجاز صرفها الى المنارة ولا يجوز الى التزيين اه (وقال المؤلف فى الفن
 الثانى من كتاب الزكاة مانصه) كل الصدقات حرام على بنى هاشم زكاة أو عمالة

فيها أو عشرًا وكفارة أو من ذرة الا التطوع والوقف اه (وقال في كتاب الحج
 مانصه) بناء الرباط بحيث ينتفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية اه (وقال
 في كتاب الايمان مانصه) لا يجوز تعميم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولا
 وله اعلون واسفلون فأيهم كلهم حنث كما في المبسوط وبطلت الوصية للموالي والحالة
 هذه ولو وقف عليهم كذلك فهي للفقراء لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل
 وقف على أولاده وليس له الا واحد بخلاف بنيه وقف على أقاربه المقيمين في بلد
 كذا فلم يبق منهم الا واحد كما في العمدة (وقال في كتاب السير والردة مانصه)
 وحكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع الى ان قال وبطلان وقفه مطلقا اه (وقال
 في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل
 أولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ
 مانصه) ولو وقف على ما يخص كبنى تميم صح نظر المعنى وهو بيان الجهة كالفقراء
 لا اللفظ ليكون تملك المجعول اه (ثم قال) الشراء اذا وجد نفاد على المباشر نفذ
 عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المتخالف ولا اجارة المنولي أجرا
 للوقف بدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل
 الزيادة كما في القنية الا في مسألة الامير والقاضي اذا استأجر أجيرا بأكثر من
 أجر المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سير المخانية اه وقد نقلناه
 في كتاب الوصية وكتاب الاجارة وكتاب الوكالة (ثم قال) الجودة في الاموال الربوية
 هـ در الا في أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف
 اه وقد نقلناه سابقته في كتاب الرهن (وقال أيضا في كتاب البيوع) بيع البراءات
 التي يكتبها الديوان على العمال لا يصح فأورد بان أئمة بخاري جوزوا بيع حظوظ
 الأئمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ولا كذلك هاهنا كذا في القنية اه (ثم
 قال في كتاب البيوع أيضا) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل الى
 ان قال والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى
 ان قال وعلى هذا لا يجوز الاعتياض عن الوظائف بالوقف اه (وقال أول كتاب
 القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حائونا فوجد بعد القبض على يابه
 مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامه لا تبني الاحكام عليها وعلى هذا

لا اعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يحلف القاضي على حق مجهول الى ان قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضي
 وصي اليتيم الثانية اذا اتهم متولي الوقف فانه يحلفه - ما نظرنا لليتيم والوقف كما في
 دعوى الخسائية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال أيضا في كتاب القضاء
 مانصه) والقضاء بالوقف يقتصر ولا يمتد الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك
 في الوقف المحكوم به كما في الخسائية وجامع الفصولين اهـ (وقال أيضا في كتاب
 القضاء مانصه) اختلاف الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا
 ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقوالها كما في شهادات فتح القدير معزيا
 الى الخصاص اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين
 الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفيما يدعيه المتولى من الصرف اهـ (وقال
 في كتاب القضاء مانصه) ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح المجمع والمحاورى
 القدسي اهـ (وقال فيه أيضا مانصه) الرأى الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما
 اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأى الى القاضي ان شاء
 عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم اليه ثقة ~~كما~~ في القنية اهـ
 (ثم قال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الا في مسألتين
 الى ان قال وزدت عليهما مسائل الى ان قال الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
 كان جعلها مقبرة أو مسجدا الى ان قال الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهى
 في بيوع الخسائية وقضاها وفصل في فتح القدير فيه في آخرباب الاستحقاق
 فلينظر منه ثم وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورجحه فظاهر ما في العمادية
 ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش
 السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث
 في دعوى القنية اهـ وقد نقلناه في البيوع والوصايا (ثم قال أيضا في كتاب
 القضاء) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال
 أو بزيادة اهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد (ثم قال فيه أيضا) أمر
 القاضي حكم ~~كقوله~~ سلم الحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس
 الا في مسألة في العمادية والبرزازية وقف على الفقراء فاحتاج ببعض قرابة الواقف
 فأمر القاضي أن يصرف شئ من الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن

يصرفه الى فقير آخر صح اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعل القاضى حكم منه الى ان
 قال ولو باع القاضى ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال
 آخر لليت لم يبطل البيع ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين
 عند عدم الحاجة فانه يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكم
 بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
 الا في مسألة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى كان له أن يعطى
 غيره كما في جامع الفصولين اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تسمع الشهادة بدون
 الدعوى في الحد الخالص والوقف اه (وقال أيضا في كتاب القضاء) تقبل الشهادة
 حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعتق الأمة والوقف اه (وقال في كتاب القضاء
 أيضا مانصه) تصرف القاضى على الاوقاف مبنى على المصلحة فما خرج عنها منه
 باطل وقد ذكرنا من ذلك شيئا في القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن
 النظر المشروط له وولى غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العمادى من الوقف
 وجامع الفصولين من القضاء ولوعين لنا ظر معلوما وعزل نظر الثاني ان كان
 ما عينه له بقدر أجر مثله أو دونه أجزاه الثاني عليه والاحمل له أجر المثل وحط الزيادة
 كما في القنية وغيرها ومنها حرمة أحداث تقرير فراش للمسجد بغير شرط الواقف
 كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في الفعادة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضى
 الذى ليس بشرعى لم يخرج عن العهد ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالجى
 ولا يعارضه ما فى القنية طالب القيم اهل المحلة أن يقرض من مال المسجد للامام
 فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن
 بالأقراض باذن القاضى لان للقاضى الأقراض من مال المسجد اه (وقال أيضا
 فى كتاب القضاء مانصه) تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى فى ثمانية مواضع مذكورة
 فى منظومة ابن وهبان فى الوقف اه (ثم قال) والمراد بالوقف الشهادة بأصله
 وأما بريعه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها والدعوى
 حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة فى هذه المواضع فليحفظ اه (ثم
 قال) واعلم ان شاهدا محسبة اذا أنحر شهادته بلا عذر بفسق ولا تقبل شهادته
 نصوا عليه فى الحدود وطلاق الزوجة وعتق الأمة وظاهر ما فى القنية انه فى الكل
 وهى فى الظهيرية واليتمية وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدع

حسبة الا في دعوى الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى
على انه لا تسمع الدعوى الا من المتولى كما في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف
عليه لا تسمع دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف
عليه انما قاهم (وقال ايضا في كتاب القضاء مانصه) * حارثة * ادعى انه غرس اثل في
ارض محدود الى ان قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في ارض مسجلة
كانت اى الاشجار المغروسة سيلاها فقضاءه انه يكون الاثل وقفا اذا كانت
الارض وقفا على أبناء السبيل وظاهر ما في الاسعاف انه لو غرس في الوقف ولم يغرس
له كانت ملكا له لا وقفا وذكر في خزانة المقيمين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا
وبنى فيها أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال فيه ايضا) دعوى
القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضى لا تصح الا في مسألتين الاولى
في الشهادة بالوقف اى بأن قاضيا من قضاة المسلمين قضى بيمينه صحت اه (ثم قال
مانصه) دعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة الى ان قال الخامسة
نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعيين اه (وقال فيه ايضا)
الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه
الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحالف الوصى عند اتهام القاضى له وكذا
المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله هذه الثلاثة اى دعوى الغصب
والسرقة والشهادة فیهما كذا في شرحها (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء
المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين
والمحكمين والمودعين والمشروط لهم الاستبدال أو الادخال والانحاج الا في مسألة
فيمسا اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف الا انفراد دون
فلان كما في الخسائية من الوقف اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر له
اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولاء العتاقة
كما في شرح المجمع معللا بأنها لا تختمل النقص ويزاد بالوقف فان المقر له اذا ردّه
ثم صدقه صح كما في الاسعاف اه (وقال في كتاب الاقرار ايضا) المقر له اذا ردّ
الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار
بالوقف اه (ثم قال في كتاب الاقرار ايضا) المفرا اذا صار مكدبا شرعا بطل اقراره
الى ان قال ونرجع عن هذا الأصل مسألتان الى ان قال وعلى هذا الوأقر بحرية عبد

ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة
الوقف مذكورة في الأسعاف قال لو أقرباً أرض في يد غيره انما وقف ثم اشتراها
أو ورثها صارت وقفاً مؤخذاً له بزعمه اهـ وقد نقلناه في البيوع (وقال في كتاب
الاقرار أيضاً) يملك الاقرار من لا يملك الانشاء الى ان قال وفـرعت عليه لو أقر
المشروط له الربيع انه يستحقه فلان دونه صحيح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا (ثم قال في كتاب الاقرار أيضاً مانصه) الفعل في المرض
أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسئلة اسناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط فانه
في مرض الموت صحيح لا في الصحة كما في اليتيمة وغيرها اهـ (وقال في كتاب الهبة)
لا جبر على الصلوات الا في مسائل الى ان قال الرابعة مال الوقف يجب على الناظر
تسليمه الى الموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والافقيه
شأبها اهـ (وقال في كتاب الاجارة) الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن
يزيد عليه أحد فان بعد مضي المدة لم يصح والمحط والزيادة في المدة جائز وان زيد على
المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقاً كما لو رخصت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه وان
كانت العين وقفاً فان كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول
اذ لاحق له الخ فراجع اهـ (ثم قال فيه أيضاً) النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا
كان يسيراً جائز اهـ (ثم قال فيه) ادعى نازل الخسان وداخل الحمام وساكناً
المعد للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن
تجهيل الا في ثلاث الناظر اذا مات مجهلاً غلات الوقف اهـ (ثم قال) وقيدوا بتجهيل
الغلة لان الناظر اذا مات مجهلاً لمال البدل فانه يضمه كما في الخسائية اهـ (ثم قال
فيه أيضاً) وأما الوصي فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخـ لاصـة
وكذا المتولى على الوقف اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال فيه أيضاً)
العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصي والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل اذا عملا
الا اذا شرط الواقف للناظر شيئاً ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة
والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخسائية ومن هنا يعلم انه لا أجر
لناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون اهـ وقد نقلنا بعضه في الوصايا
(وقال أيضاً في كتاب الامانات مانصه) كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها

قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناسط اذا ادعى الصرف الى الموقوف
عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الى أن قال القول للامين مع اليمين
الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا
المتولى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة وكذا الدعوى (ثم قال)
الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن الى أن قال
والمتولى اذا خلط أموال أوقف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضى الى أن قال
الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضى اذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل
بمال آخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أ تلف المتولى
مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة براءته انغافه في التهمير أو أن يرفع الامر الى
القاضى فينصب القاضى من يأخذه منه فيبرأ ثم يرده عليه الخ فراجع (وقال
في كتاب الحجر والمأذون مانصبه) ووقف المحجور عليه بالسفاهة باطل واختلفوا
فيما اذا وقف باذن القاضى فصحة البعنى وأبطله أبو القاسم اهـ (وقال في كتاب
القسمة) يجوز بناء المسجود في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضراخ فراجع
وقد نقلنا بقينه في كتاب الجنايات (وقال في كتاب الغصب) المغصوب منه مخير
بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب اذا غصب وقيته
أكثر وكان الثاني أملاً من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني كذا في وقف
الخمانية اهـ (ثم قال فيه) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤثر بعمارته
الا في حائط المسجود كما في كراهية الخمانية اهـ (ثم قال فيه أيضاً) منافع الغصب
لا تضم الا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد
للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشرىكين
في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغير اذن الآخر سواء كان موقوفاً للسكنى
أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت مع زوجها
في داره بلا أجر ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لا تصير الدار
معدة له باجارتها انما تصير معدة اذا بناها لذلك أو اشتراها له وباعه ادا البائع
لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا أجر ما منفعه مضمونة من مال وقف
أو يتيم أو معد للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر
المثل انما يرد ما قبضه من السكنى بتأويل عقد سكنى المرتين لو استأجرها سنة

بأجر مملوك فسكنها سنتين ودفع أجرهما ليس له الاسترداد والتخريج على الأصول
 بقية متى ان له ذلك اذ لم تكن معة له لكونه دفع ماله ليس بواجب فيسترده الا اذا
 دفع على وجه الهبة فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر
 خرج المستأجر عن العهدة ان كان ذلك أجرا للمثل ويرده الى الوقف أجرهما الغاصب
 ورد أجرهما للمالك بطيب له لان أخذ الاجرة اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة
 (وقال في كتاب الغصب أيضا) حفر قبرا فدفن فيه آخريته ففهم على ثلاثة أوجه
 فان كان في أرض مملوكة للمحافر فللمالك النباش عليه وانحاجه وله التسوية
 والزرع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن المحافر قيمة حفره من دفن فيه وان
 كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سعة لان المحافر لا يدري بأي
 أرض يموت ذكر هذه الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف وينبغي
 أن يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان
 في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة
 فله تضمين قيمة المحر اه وقد نقلناه في كتاب المصلاذ وكتاب الاجارة (وقال
 في كتاب الوصايا) ويقبل قول الوصي فيما يدعيه من الانفاق بلاينة الا في ثلاث
 في واحدة تفاقا وهي ما اذا فرض القاضي نفقة ذي الرحم المحرم على اليتيم فادعى
 الوصي الدفع كما في شرح المجمع معللا بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل
 قوله فيما اذا كان من حوائجه اه فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها
 من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول الناصر فيما يدعيه من الصرف على
 المستحقين بلاينة لان هذا من جملة عمله في الوقف اه (وقال فيه أيضا) اذا أبرأ
 الوصي من مال اليتيم ولم يجب بعقده لم يصح والاصح وضمن الا في مسألة لو كاتب
 الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كما في الخسائية والمتولى على الوقف
 كالوصي كما في جامع العصولين اه وقد نقلناه في كتاب العتق

(قال صاحب الاشباه)

(كتاب البيوع)

(أحكام الحمل) ذكرناها هنا المناسبة انه لا يجوز بيعه هو تابع لأمه في أحكام العتق
 والتمير المطلق لا المقيد كما في الظهيرية والاستيلاء والسكاية والحرية الأصلية

والرق والمالك بسائر أسبابه وحق المالك القديم يسرى اليه وحق الاسترداد في البيع
 الفاسد وفي الدين في بيع مع أمه للدين اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم
 قال) وحق الاضحية والرهن فهي اثنتا عشرة مسألة وما زاد على ما في المتون من
 جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف
 المستأجرة والكفيلة والموصى بخدمتها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي ولم أر
 الا أن حكم ما اذا باع جارية وحملها أو مع حملها أو دابة كذلك فان علمنا قولهم بفساد
 البيع فيما لو باع جارية الاجلها بكونه مجهولاً استثناه من معلوم فصار الكل
 مجهولاً نقول هنا بفساد البيع لكونه جمع بين معلوم ومجهول لكن لم أره صريحاً
 وفي فتح القدير بعدما أعتق الحمل لا يجوز بيعه مع الام وتجاوزها ولا تجاوزها بعد
 تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط ولم أر حكم ما اذا حلت أمه كافرة لكافر
 من كافر فأسلم هل يؤثر مالها ببيعها الصيرورة الحمل مسلماتاً بسلام أبيه والحال
 ان سيده كافر اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يتبع أمه في الجنائيات
 فلا يدفع معها الى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في النكاح ولا في حق الفقراء
 في الزكاة في السائمة ولا في وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها
 فلا تقبل ولا تتحد الا بعد وضعها ولا يتذكرى المجنين بذكاة أمه فلا يتبعها في ست
 مسائل ولا يتبعها في الكفالة والاجارة والايصال بخدمتها فهي تسع ولا يفرد بحكم
 مادام متصلاً فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق
 التدبير والوصية والاقرار ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز
 للعدوم فالحمل أولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى ولا فرق
 في كون المجنين تبعاً لأمه بين بني آدم والحيتوانات فالولد منها صاحب الانثى
 لا لصاحب الذكر كذا في كراهة البزارية اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم
 قال) ويثبت نسبه وتجب نفقته لأمه ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة
 يكون موروثاً بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له
 اذا ولدت لاقول من ستة أشهر ولا يتبع أمه في شيء من الاحكام بعد الوضع الا في
 مسألة وهي ما اذا استحققت الام بيئته فانه يتبعها ولدها وبالاقرار لا كما في الكفر
 ويمكن أن يقال نانية ولد البهية يتبع أمه في البيع ان كان معها وقتها على
 القول به اهـ وقد نقلنا أحكام الحمل هذه كلها في أبوابها (ثم قال) رد المبيع

بعيب بقضاء فسخ في حق الكل الا في مستثنين احدهما الوأحال البائع بائناً ثم رد
 المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم قال)
 الثانية لو باع بعد الرد بعيب بقضاء من غير المشتري وكان منقولاً لم يجز ولو كان
 فسخاً تجاز قال الفقيه أبو جعفر كذا نظن ان بيعه جائز قبل قبضه من المشتري ومن
 غيره لكونه فسخاً في حق الكل قياساً على البيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد
 على عدم جوازه قبل القبض مطلقاً كذا في بيوع الذخيرة الاعتبار للمعنى لا
 للالفاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حوالة وهي
 بشرط عدم براءته كفالة اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة والحوالة (ثم قال)
 ولو قال بعثك ان شئت أو شاء أبي أو زيد ان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان بيعاً بخيار
 للمعنى والابطال للتعليل وهو لا يحتمل ولو وهب الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى
 فلا يتوقف على القبول على الصحيح اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب المداينات
 (ثم قال) ولو قال اعطني عبداً عنى بألف كان بيعاً للمعنى لكن ضمنى اقتضاء فلا
 تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد أن يكون الأمر أهلاً للاعتاق
 ولا يفسد بألف ورطل من خمر اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) لو راجعها
 بلفظ النكاح صحت للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة صح أيضاً اهـ وقد نقلناه في كتاب
 النكاح والطلاق (ثم قال) ولو قال لعبدك ان أدبت الى العافأت حر كان اذناؤه
 في التجارة وتعلق عتقه بالاداء نظر للمعنى لا كتابة فاسدة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 العتق وفي كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولو وقف على ما يحصى كبنى تميم صح نظراً
 للمعنى وهو بيان الجهة كالفقراء لا لفظ ليكون تملكاً للجهول اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوقف (ثم قال) وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال أخذت وينعقد بلفظ الهبة
 مع ذكر المبدل اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) وبلفظ الاعطاء والاشتراك
 والادخال والرد والاقالة على قول وقد بيناه مفصلاً معزواً في شرح الكنز وتنعقد
 الاجارة بلفظ الهبة والتملك كما في الخانية وبلفظ الصلح عن المنافع وبلفظ العارية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وينعقد النكاح بإيدل على ملك العين للحال
 كالبيع والشراء والهبة والتملك اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وينعقد
 السلم بلفظ البيع كعكسه ولو قال لعبدك بعث نفسك منك بألف كان اعتاقاً
 على مال نظر للمعنى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) ولو شرط رب

المسال للمضارب كل الربح كان المسال قرصا ولو شرط لب المسال كان بضاعة اه
 وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) ويقع الطلاق بألفاظ العتق اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ولو صالحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط
 للباقي فقتضاه عدم اشتراط القبول كالأبراء وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان
 الصلح ركنه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب المداينات
 (ثم قال) ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقالة وخرج
 عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالمبيع بلائمن اه وقد نقلناه في
 كتاب الهبة (ثم قال) ولا العارية بالأجرة بلائمة اه وقد نقلناه في
 كتاب الامانات (ثم قال) ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق
 بألفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق برأعي فيهما الالفاظ لا المعنى فقط
 فلو قال لعبد ان أدبت الى كذا في كيس أبيض فلداه في كيس أحمر لم يعتق
 ولو وكاه بطلاق زوجته منجزا فعلقه على كائن لم تطلق اه وقد نقلناه ذلك في
 كتاب العتق وفي كتاب الطلاق (ثم قال) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى
 جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت بيعا انتهت به فتثبت أحكامه من
 الخيارات ووجوب الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة وفي كتاب الهبة (ثم
 قال) بيع الأبق لا يجوز إلا لمن يزعم انه عنده ولولده الصغير كما في الخانية الشراء
 اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل
 المخالف ولا اجارة المتولى أجبر الوقف بدرهم ودانق بل يتفد عليهم والوصى
 كالمتولى وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الأمير
 والقاضي اذا استأجرا أجيرا بأكثر من أجرة المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع
 الاجارة له كما في سيرة الخانية اه وقد نقلناه في كتاب الوقف والوصية والاجارة
 والوكالة (ثم قال) الذرع وصف للذرع الا في الدعوى والشهادة كذا في
 دعوى البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) المقبوض على
 سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النذر كما في الذخيرة تكرار الايجاب
 يبطل الاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة اه وقد نقلناه في
 كتاب العتق (ثم قال) العقود تعقد بحتها ألف مرة فلا يفيد منها لا يصح
 فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كما في الذخيرة ولا تصح اجارة

ما لا يحتاج إليه كسكنى دار بسكنى دار اه وقد نقلناه في الاجارة (ثم قال) اذا
 قبض المشتري المبيع فاسد املاكه الا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع الهازل
 كما في الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسدا
 لا يملكه بالقبض حتى يستعمله كما في المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري
 امانة فانه لا يملكه به المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه مملكه
 وثبت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل له أكله ولا لبسه ولا وطؤها الوجارية
 ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجارها لو كان عقارا اه وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (ثم قال) الخامسة لا يجوز ان يتزوجها البائع من المشتري كما ذكرناه
 في الشرح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والشفعة والمحظر (ثم قال) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمدعى الصحة كذا في الخسائية والظهيرية الا في مسألة في اقالة
 فتح القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد
 وادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب
 محالفا اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) واذا سمى شيئا وأشار الى
 خلاف جنسه كما اذا سمى يا قوتا وأشار الى زجاج فالبيع باطل لكونه بيع
 المعلوم واختلفوا فيما اذا سمى هرويا وأشار الى مروي قبل باطل فلا يملك بالقبض
 وقيل فاسد كذا في الخسائية كل عقد أعيد وجد فان الثاني باطل فالصالح بعد الصالح
 باطل كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) والنكاح
 بعد النكاح كذلك كذا في القنية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال)
 والحالة بعد الحوالة باطلة كما في التلقيح اه وقد نقلناه في كتاب الحوالة (ثم
 قال) الا في مسائل الاولى الشراء بعد الشراء صحيح اطلاقه في جامع الفصولين وقيدته
 في القنية بأن يكون الثاني أكثر ثمنًا من الاول أو أقل أو بجنس آخر والأفلا
 الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزادة التوثيق بخلاف الحوالة فانها نقل فلا
 يجتمعان كما في التلقيح اه وقد نقلناه في الكفالة والحوالة (ثم قال) وأما
 الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فصحح للاولى كما في البرازية اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) التخليئة تسليم الا في مسائل الاولى قبض
 المشتري المبيع قبل النقد بلا اذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله

الثانية في البيع الفاسد على ما صححه العمادى وصحح قاضى بخان انها تسليم الثالثة
 في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه وقد نقلناه في
 كتاب الهبة (ثم قال) خيار الشرط يثبت في ثمانية البيع والاجارة والقسمة
 والصالح عن مال والكتابة والرهن للراهن والخلع لها والاعتساق على مال للقرن
 لا للسيد والزوج هكذا في فصول العمادى معزى بالى الاستروشى نقلا عن بعضهم
 وتبعهما في جامع الفصولين وزدت عليهما في الشرح سبعة أخرى فصارت خمسة
 عشر الكفالة والحوالة كفا في البرازية والبراءة عن الدين كفا في أصول فخر الاسلام
 من بحث الهزل وتسليم الشفعة بعد الطلبين كما ذكره أيضا منه والوقف على قول أبي
 يوسف والمزارعة والمعاملة المحساقا لهما بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح
 والطلاق الا الخلع لها واليمين والنذر والاقرار الا اقرارا بعقد يقبله والصرف والسلم
 يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تفارقا قبله بطل العقد الا فيما
 اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع المجانى وتفرق
 العاقدان قبل قبض القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد كما
 في المجمع البيع لا يبطل بالشرط في اثنين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل وحالة
 معلومين واشهاد وخيار ونقد ثمن الى ثلاثة أيام وتأجيل الثمن الى معلوم وبراءة
 من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركه على الفحل بعد ادراكها على المفتى به
 ووصف مرغوب فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدوكون
 الطريق لغير المشتري وعدم خروج المبيع عن ملكه في غير الادى واطعام المشتري
 المبيع الا اذا عين ما يطعم الادى وحمل الجارية وكونها مغنية وكونها حلوبا وكون
 الغرس مملجا وكون الجارية ماولدت وايفاء الثمن في بلد آخر والحمل الى منزل
 المشتري فيما له حمل بالفارسية ونحو النعل ونحو الخف وجعل رقعة على الثوب
 وخياطتها وكون الثوب سداسيا وكون السويق ملونا بمن سمى وكون
 الصابون متخذ من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قال من فلان وجعلها
 بيعة والمشتري ذمى بخلاف اشتراط ان يجعلها المسلم مسجدا وبرىى المجير ان اذا
 عينهم في بيع الدار الكل من الخنانية الجودة في الاموال الربوية هذرا لافى
 أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثلث وفي مال اليتيم وفي الوقف وفي القلب
 الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فللراهن تضمين المرتن قيمته ذهابا وتكون رهنا

كما ذكره الزياحي في الرهن اه وقد نقلناه هذه الاربعة في أبوابها باب الوصية وباب
الوقف وباب الرهن (ثم قال) ما جاز ايراد العقد عليه باتفراده صح استثنائه
الا الوصية بالخدمة يصح افرادها دون استثنائها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(ثم قال) من اشترى من لم يره وقت العقد وقبله ووقت القبض فله الخيار اذا رآه
الا اذا حله البائع الى بيت المشتري فلا يردده اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع يبيع
الفضولي موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط الخيار فيه للمالك وهي في التلقيح
وفيم اذا باع لنفسه وهي في البدائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر
للمالك به وهي في فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) يبيع
البرأت التي يكتبها الديوان على العمال لا تصح فأورد أن أئمة بخاري جوزوا
بيع حظوظ الأئمة ففرق بينهما بأن مال الوقف قائم ولا كذلك هنا كذا في القنية
اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يبيع المعدوم باطل الا فيما يستجبره
الانسان من البقال اذا حاسبه على أثمانها بعد استهلاكها فانه جائز استحسانا كذا
في القنية من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصي من
مديون الميت دارا بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اه وقد نقلناه في كتاب
الوصية (ثم قال) اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة آلاف لم تصح ولا يملك كان
الرد بعيب وعمله كانه بخيار شرط أو رؤية اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب
الاذن (ثم قال) والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجزء على
الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب الاجارة (ثم قال) والوكيل
بالشراء لا تصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلافه اه
وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) تصح اقالة الوارث والوصي دون الموصى له
والوارث الرد بالعيب دون الموصى له اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
لا تصح الاجارة بعد هلاك العين الا في اللقطة وفي اجارة الغرماء يبيع المأذون المديون
بعد هلاك الثمن اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة وفي كتاب الاذن (ثم قال) الموقوف
يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة
الولواجية اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) لا يجوز تفريق الصفقة على
البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولواجية اه وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) الموقوف عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسألة

في قسمة الولو المجبة اذا أجاز الغريم قسمة الوارث فان له الرجوع اه وقد نقلناه
 في القسمة (ثم قال) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صالح
 عنه بمال بطلت ورجع به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ولو صالح
 المخيرة بمال لتختاره بطل ولا شيء لها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
 ولو صالح احدى زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها هكذا ذكره
 في الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) وعلى هذا لا يجوز
 الاعتياض عن الوظائف بالآوقاف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال)
 وخرج عنها حق القصاص وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها
 كما ذكره الزياهي في الشفعة اه وقد نقلناه هذه الثلاثة في أبوابها (ثم قال)
 والمكفيل بالنفس اذا صالح المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان
 اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وفي بيع حق المرور في الطريق
 روايتان وكذا بيع الشرب والمعتمد لا اتباعاه اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (ثم
 قال) العقد الفاسد اذا تعلق به حق عبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل أجرفاسدا
 فأجر المستأجر صحيحا فللأول نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيحا فللمكره نقضه
 والمشتري فاسدا اذا أجره للبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب
 الاجارة وفي كتاب النكاح وفي كتاب الاكراه (ثم قال) الغش حرام الا في
 مسألتين احدهما في الولو المجبة اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع الثمن
 دراهم زيوفا أو عروضا مغشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبدا لم تجز الثانية
 يجوز اعطاء الزيوف والناقص في الجبايات اه وقد نقلناه في المحظر (ثم قال) للبائع
 حق حبس المبيع للثمن المحال الا في مسائل في البرازية لو اشترى العبد نفسه من
 مولاه اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمر رجل عبدا بأن يشتري نفسه من
 مولاه فاشترى للأمر ولو باعه داراهوسا كتبها اذا قبض المشتري المبيع بلاذن
 البائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللبائع نقض تصرفه الا في التدبير والاعتساق
 والاستيلاد وله ابطال الكتابة كما في البرازية اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال)
 شراء الأم لابنها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا اشترت من أبيه أو منه
 ومن أجنبي كما في الولو المجبة أقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لو كان المسلم فيه ديننا
 سقط والساقط لا يعود كما ذكره الزياهي في باب التحالف للمستأمن يبيع مدبره

ومكاتبه دون أم ولده اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ومن باع مال الغائب
بطل بيعه الا بالاحتياج للنفقة كذا في نفقات البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (ثم قال) المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن وعلى وجه
النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح الكنز الحيلة في عدم رجوع المشتري
على بائنه بالثمن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري أنه باعه من البائع قبل ذلك
فلورجع عليه لرجع عليه كذا في البرازية خيار الشرط في البيع داخل على المحكم
لا على البائع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا اشترط للمساكين فانه يبطله كما في فروق
الكرائسي في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع والمسبيل
والحقوق والطريق وفي ظاهرها رواية المرافق هي الحقوق اه البيع لا يبطل
بموت البائع الا في الاستصناع فيبطل بموت الصانع اذا اختلفا في أصل التأجيل
فالقول لنا فيه الا في السلم وان اختلفا في مقداره فلا تحالف الا في السلم رأس المال
بعد الاقالة كعقبها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كعقبها الا في مسئلتين لا تحالف
اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه
قبلها بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيهما ولا يجوز
التصرف فيهما قبل القبض الا في مسألة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة
كعقبها بخلاف رأس المال والكل في الشرح يشترط قيام المبيع عند الاختلاف
للتخالف الا اذا استهلكه في يد البائع غير المشتري كما في الهداية اه وقد نقلناه
في كتاب الدعوى (ثم قال) الربا حرام الا في مسائل بين مسلم وحربي ثمة وبين
مسلمين أسلمة ولم يخرج الينا اه وقد نقلناه في كتاب التجهاد (ثم قال) وبين
المولى وعبد اه وقد نقلناه في كتاب المأذون (ثم قال) وبين المتفاوضين
وشريكي العنسان كما في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب الشركة والله
سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة
بكتاب البيوع (قال المؤلف في القواعد الاولى لا ثواب الا بالنية مانعه) وأما
المعاملات فانواع فالبيع لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والجاره لكن قالوا ان عقد
بمضارع لم يدر بسوف والسين توقف على النية فان نوى به الايجاب للحال كان
بيعا والا بخلاف صبغة الماضي فان البيع لا يتوقف على النية وأما المضارع
المتحضر للاستقبال فهو كالامر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح

الكنز وقالوا لا يصح مع المنزل لعدم الرضا بحكمه معه اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الاجارة (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك في بحث الاصل بقاء
 ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن يدعيه لانه
 الاصل وان برهنا فيدعي مدعي الاكراه أولى وعليه الفتوى كما في البازية ولو ادعى
 المشتري ان اللحم لحم ميتة أو ذبيحة المجوسى وأنكر البائع لم أره الا أن ومقتضى قولهم
 القول لمدعي البطلان لكونه منكر أصل البيع أن يقبل قول المشتري وباعتبار ان
 الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل التحريم الى أن يتحقق زواله
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه)
 ومنها الوافى قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول لمكره وهى في اجارة التهذيب
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ومنها الوافى قدم
 العيب وأنكره البائع فالقول له واختلف في تعاليه قيل لان الاصل عدمه وقيل
 لان الاصل لزوم العقد ومنها الوافى اشتراط الخيار فقيل القول لمن نفاه عملا
 بأن الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين
 في الشرح والمعقد الاول اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها الوافى
 في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغير المبيع بعد
 رؤيته فلم يباع لان الاصل عدم التغير (تنبيهه) ليس الاصل عدم مطلقا
 وانما هو في الصفات العارضة وأما في الصفات الأصلية فالأصل الوجود ويفرع
 على ذلك لو اشتراه على انه خبز أو كاتب فأنكر وجود ذلك الوصف به فالقول له
 لان الاصل عدمهما لكونهما من الصفات العارضة ولو اشتراها على انها بكر
 وأنكر قيام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لان الاصل وجودها لكونها
 صفة أصلية كذا في فتح القدير من خيار الشرط اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الدعوى (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحوادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما
 فترع عليه لو اشترى عبدا ثم ظهر انه كان مريضا ومات عند المشتري فانه لا يرجع
 بالثمن لان المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف الى السابق لكن يرجع
 بنقصان العيب كما ذكره الزياحى اهـ (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب
 التيسير مانصه) وبيع الموصوف في الذمة كالسلم جوز على خلاف القياس دفعا
 لمحاجة المفاليس والاكتفاء برؤية ظاهر الصبرة والاعنودج ومشروعية خيار

الشرط لا تروى دفعا للندم وخيار تعد الثمن دفعا للمساطلة ومن هذا القبيل
 بيع الامانة المسمى ببيع الوفاء جوته مشايخ بلخ وبخاري توسعة وبيان في شرح
 الكنز من باب خيار الشرط ومن ذلك أفني المتأخرون بالرد بخيار الغبن الفاحش
 امام طائفة أو اذا كان فيه غرر رجعة على المشتري ومنه الرد بخيار العيب والتحالف
 والاقالة والمحوالة والرهن والضمان والابراء والقرض اهـ (ثم قال) ومنه
 جواز النكاح من غير نظر الى ان قال فلم يكن فيه خيار رؤية بخلاف البيع يصح
 قبل الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب في النكاح بخلاف
 البيع اهـ وقد نقلنا سابقته في كتاب النكاح (وقال في القواعد الرابعة
 من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومن ذلك جواز السلم على
 خلاف القياس لكونه يبيع المعدوم دفعا للحاجة المفا ليس ومنها جواز الاستصناع
 للحاجة ودخول الجسم مع جهالة مكنته فيها وما يستعمله من مائها وشربة السقاء
 اهـ وقد نقلنا ذلك في الاجارة ايضا (ثم قال) ومنها الافتاء بصحة بيع الوفاء حين
 كثر الدين على أهل بخاري وهكذا بصروقه وسموه ببيع الامانة والشافعية
 يسمونه الرهن المعاد وكذا سماعه في الملتقط وقد ذكرناه في شرح الكنز من
 باب خيار الشرط وفي القنية والبعية يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح اهـ وقد
 نقلناه في كتاب المدائيات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه
 ما لا نص فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كيلا أو وزنا أو أما
 المنصوص على كيله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد خلافا
 لأبي يوسف وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية للربا وانما العرف غير
 معتبر في المنصوص عليه اهـ (ثم قال المبحث الثاني) انما تعتبر العادة اذا طردت
 أو غلبت ولذا قالوا لو باع بدراهم أو بدنانير وكان في بلد اختلفت فيه النقود مع
 الاختلاف في المسالمة والرواج انصرف البيع الى الاغلب قال في الهداية لانه
 هو المتعارف فيمنصرف المطلق اليه ومنها الوبايع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرحا
 بحلول ولا تأجيل وكان المتعارف فيما بينهم ان البائع يأخذ كل جمعة قدرا
 معلوما انصرف اليه بلا بيان قالوا لان المعروف كالمشروط ولكن اذا باعه
 المشتري تولية ولم يبين التقييط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار فمنهم من أثبتته
 والجمهور على انه يبيعه مرابحة بلاتيين لكونه حالا بالعقد ذكره الزيلعي في التولية

اهـ (وقال في المبحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه) وهذا
 مسئلتان لم أرهما الا الآن الا انه يمكن تخريجهما على ان المعروف كالمشروط وفي
 البرازية المشروط عرفا كالمشروط شرطا منها لوجوب عادة المقترض برد أزيد
 مما اقترض هـ ليجرم اقراضه تنزيلا لعادة منزلة الشرط اهـ وقد نقلناه في
 كتاب المداينات (ثم قال) وفيه أيضا أي في الملتقط ان دخول البردعة والا كاف
 في بيع المحار مبنى على العرف اهـ (وقال في المبحث الرابع مانصه) قال في البرازية
 من الدعوى معزيا الى اللامشي اذا كانت النقود في البلد مختلفة أحدها أروج
 لا تصح الدعوى ما لم يتبين وكذا لو أقر بعشرة دنانير محر وفي البلد نقود مختلفة محر
 لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج وقد أوسعنا الكلام على
 ذلك في شرح الكنز من أول البيع اهـ وقد نقلنا تمام هـ هذه العبارة في الاقرار
 فراجع اهـ (قال في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن
 والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى ان قال ويتفرع على ذلك لو
 استقرض الغنا واستاجر المقرض لمحفظ مرآة أو ملعقة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد
 على الاجرة فهنا ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبارا لعرف خواص بخاري
 والحق مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم
 يوجد وقد أفتى الاكابر بفسادها اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 وفيها أي في البرازية من البيع العاسد في الكلام على بيع الوفا في القول السادس
 من انه صحيح قالوا الحاجة للناس له فرار من الربا فبلغ اعتمادا الدين والاجارة
 وهي لا تصح في الكرم وبخاري اعتمادا والاجارة الطويلة ولا تمكن في الاشجار
 فاضطروا الى بيعها ووفاء وما ضاق على الناس أمر الا اتسع حكمه اهـ وقد
 نقلناه في الاجارة (ثم قال) وقد ادعى بروا عرف القاهرة في مسائل منها ما في
 فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع بالقاهرة دون غيرها لان بيوتهم
 طبقات لا ينتفع بها الا به اهـ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجمع المحلل والمحرام
 على المحرام المحلل) * تنبيه * يدخل في هذه القاعدة ما اذا اجمع بين حلال
 وحرام في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها البيع فاذا اجمع فيه
 بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان المحرام ليس بمال كالجمع بين الذكبية

والميتة والمحرو والعبد فانه يسرى البطلان الى المحلال لقوة بطلان المحرام وكذا اذا
 جمع بين نخل ونخرفان كان المحرام ضعيفا كما ان يكون مالا في الجملة كما اذا جمع بين
 المدبر والقن أو بين القن والمدكاتب أو أم الولد أو عبد غيره فانه لا يسرى الفساد الى
 القن لضعفه واختلاف فيما اذا جمع بين وقف وملك والا فصح انه لا يسرى الفساد
 الى الملك لان الوقف مال نعم اذا كان معجدا عامرا فهو كالحر بخلاف الغابر
 بالمجهة أي الخراب فكالمدير ومن هذا القبيل ما اذا شرط الخيار فيه أكثر من
 ثلاثة أيام فانه يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بل يبطل في الكل لكن اذا أسقط
 الزائد قبل دخوله انقلب صحيحا ومنها ما اذا جمع بين معلوم ومجهول في البيع
 فان كان المجهول لا تفضى جهالة الى المازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم
 في البيوع ومنها الاجارة وهي كالبيع لا اشتراك في انهما ما يبطلان بالشرط
 الفساد الخ وقد نقلنا بقبته في كتاب الاجارة (ثم قال) ومنها الوشرط الواقف
 ان لا يؤثر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم الفساد في جميع
 المدة لا فيما زاد على الشروط لانها كالبيع لا يقبل تفريق الصفقة الخ وقد نقلنا
 بقبته في الاجارة (وقال في القواعد الرابعة السابعة تابع مانصه) ومن فروعها
 المحل يدخل في بيع الام تبعا ولا يفرد بالبيع اه (ثم قال) ومنها الشرب
 والطريق يدخلان في بيع الارض تبعا ولا يفردان بالبيع على الاظهر اه (ثم
 قال في بحث يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها مانصه) ومنها الوغصب قنا
 فأبق من يده وضعه المالك ملكه الغاصب ولو شراه قصد المبحزاه وقد نقلناها
 في كتاب الغصب أيضا (ثم قال) ومنه شراء كبر عينا وأمر المشتري البائع
 بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وأمره أن يكيله فيها صح اذا البائع لا يصلح
 وكيل لاعتد المشتري في القبض قصد او يصلح ضمنا وحكما لاجل الغرارة ومنه شراء
 مالم يره فوكل وكيله بقبضه فقال الوكيل قد أسقطت الخيار أعني خيار الرؤية
 لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه يسقط خيار رؤية موكله عند أبي
 حنيفة خلافا لما اه (ثم قال القاعدة العاشرة الخراج بالضممان) هو حديث
 صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث
 عائشة رضي الله تعالى عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو أن رجلا ابتاع
 عبدا فأقام عنده ما شاء الله أن يقيم ثم وجده عيبا فأنفاه الى النبي صلى الله

تعالى عليه وسلم فردّه عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامى فقال
 الخراج بالضمان قال أبو عبيدة الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشترى به الرجل
 فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب دلّسه البائع فيرده ويأخذ جميع الثمن
 ويفوز بغلة جميعها لأنه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله اه وفي الفائق
 كل ما خرج من شئ فهو خراجة فخراج الشجر ثمرة وخراج الحيوان دره ونسله اه وذكر
 نحر الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال
 أصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد
 بالعيب كالكسب والغلة وتسلم للمشتري ولا يضر حصوله مجاناً لأنها لم تكن
 جزءاً من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما ملكها بالضمان ومثله يطيب الریح
 للحديث وهما سؤالان لم أرهما الا أصحابنا احدى هاتين الخراج في مقابلة الضمان
 لمكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد أو انفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل
 به وأجيب بان الخراج يعال قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معاً واقتصر
 في الحديث على التعليل بالضمان لأنها أظهر عند البائع واقطع لطلبه واستبعاده ان
 الخراج للمشتري الثاني لو كانت العلة الضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب
 لان ضمانه أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب
 لا يضمن منافع الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في
 ضمان الملك جعل خراجها من هو مال كره اذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري
 والغاصب لا يملك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها ان عليه الضمان
 ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فالتخلف في ضمانها عليه
 فلا يتناول مواضع الخلاف ذكره الاسيوطى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
 أيضاً (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل الدين الى الكفيل
 قبل الاداء عنه فريج الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الریح يطيب له واستدل
 لهما في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية ويتصدق به
 في رواية وقالوا في المبيع فاسد اذا فسح فانه يطيب للبائع ما ربح لا للمشتري اه
 وقد نقلنا بقية ذلك في الغصب فراجعوه ونقلنا بعضه في الكفالة أيضاً (وقال)
 في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبياً يبيع ماله
 فسكت ولم ينهه لم يكن وكبلاً بسكوته اه وقد نقلنا ذلك في الوكالة أيضاً (ثم قال)

ولورأى المسالك رجلا يبيع متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا
 لابن أبي إيلي اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى ان قال الحسادية
 عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع التلجئة حين قال له صاحبه قد بدالى أن أجعله
 بيعا صحيحا اه أى فيكون سكوته رضا (ثم قال) الثالثة عشر سكوت المشتري
 بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقط الخياره الرابعة عشر سكوت البائع
 الذى له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صحيحا كان
 المبيع أوفاسدا اه (ثم قال) الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند الاخبار
 بالعيب رضا بالعيب ان كان المخبر عدلا لو فاسدا عنده وعندهما هورضا ولو فاسقا
 اه (ثم قال) وزدت ثلاثا الى أن قال الثالثة باع جارية وعليها حل وقرطان ولم
 يشترط ذلك المشتري لكن تسلم المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان
 سكوته بمنزلة التسليم فكان الحلى لها كذا فى الظهيرية اه (وقال فى الفن الثالث فى
 أحكام الناسى مانصه) * وقالوا اذا باع الاب او الوصى ثم ادعى أنه وقع بعين فاحش
 وقال لم أعلم يقبل وقالوا فى باب الاستحقاق ولا يضر التناقض فى الحرية والنسب
 والطلاق اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب القضاء (ثم قال) وقالوا فى باب خيار الرؤية
 لو اشترى ما كان رأه ولم يتغير فلا خيار له الا اذا كان لا يعلم انه مرثيه لعدم الرضا
 كذا فى الهداية اه (ثم قال) ولو باع ملك أبيه ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا لو باع المجد
 مال ابنه ولم يعلم بموته نفذ على الصغير اه (ثم قال) ولو باعه على انه آبق فبان
 راجعا ينبغى أن ينفذ اه وقد نقلنا بعض ذلك فى كتاب النكاح (ثم قال فى أحكام
 الصبيان مانصه) ولو كان هاذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحل له حتى يدرئ
 كما فى الهداية اه وقد نقلنا هاهنا فى كتاب الاذن والمجرو فى كتاب الدعوى (وقال
 فى أحكام الاعمى مانصه) ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضائه ورؤيته لما اشتراه
 بالوصف اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب الذبائح (وقال فى أحكام النقد وما يتبعه
 فيه وما لا يتبعه مانصه) لانتعين فى المعاوضات وفى تعيينها فى العقد الفاسد روايتان
 ورجح بعضهم تفصيلا بأن ما فسد من أصله تعين فيه لا فيما انتقض بعد صحته
 والصحيح تعيينه فى الصرف بعد فساده وبعد هلاك المبيع اه وقد نقلنا بعضه
 فى كتاب المدائينات (ثم قال) وكتبنا فى بيوع الشرح جريان الدراهم مجرى

الدنانير في ثمانية وفي وكالة البناية اعلم ان عدم تعيين الدراهم والدنانير في حق الاستحقاق لا غير فانهم ما يتعينان جنسا وقدر او وصفا بالاتفاق اهـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فسات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له جازا لبيع وبطل سكه اهـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وقد بقي منها حقوق منها خيار الشرط قالوا بسقطه ومنها خيار الرقبة قالوا لو أبطله قبل الرقبة بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعد ها يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل به اهـ (ثم قال) وفي ايضاح الكرم اني من السلم لو قال رب السلم أسقطت حتى في التسليم اى تسليم المسلم فيه في ذلك المكان أو البلد لم يسقط اهـ (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم لانه دين سقط فلا يعود اهـ (ثم قال) وعلى هذا اختلف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فمنهم من قال يعود الخيار نظرا الى أنه مانع زال فعمل المقضى ومنهم من قال لا يعود وقد ذكرناه في الشرح اهـ (ثم قال) وبيان ان الدراهم الزيوف كالتجباد في مسائل ذكرتها في الشرح من البيوع اهـ (وقال في أحكام الذمى مانصه) ولا يتعرض له من لوتنا كخوفا سدا أو تباعوا كذلك ثم أسلموا اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في أحكام المحارم مانصه) ومنها لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم ببيع أو هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح الكنز فان فرق صح البيع اهـ (ثم قال) واختص الاب والمجدد بأحكام الى أن قال ومنها تولى طرفي العقد ولو باع الاب ماله من ابنه أو اشترى وليس فيه غبن فاحش ان عقد بكلام واحد اهـ (وقال في أحكام غيبوبة الحشفة مانصه) ويترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال وبطلان خيار الشرط لمن له وسقوط الرد بعيب اذا فعله المشتري بعد الاطلاع عليه مطلقا وقبله اذا كانت بكر أو أفاضة اهـ (ثم قال) فوائدا الى أن قال الثالثة الوطاء في الدبر كالوطاء في القبل الى أن قال وينبغي أن يسقط به خيار الشرط والعيب لقوله لم يسقطه بالتقيل والمس بشهوة فهذا أولى للدلالة على الرضا اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع والصرف والسلم والتولية والمرابحة والوضيعة اهـ (ثم قال تقسيم في العقود) البيع نافذ وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها

ثمانية اه (ثم قال تسكميل) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى
أن قال وأما في البيع فتبانية ان فباطله ما لا يكون مشروعا بأصله ووصفه وفساده
ما كان مشروعا بأصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك بالقبض وحكم الثاني انه
يملك به اه (وقال في أحكام الغسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد اذا
انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا بأحد أشياء خيار الشرط وخيار عدم النقد الى
ثلاثة أيام وخيار الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار الغبن وخيار
الكمية وخيار كشف الحال وخيار فوت الوصف المرغوب فيه وخيار هلاك
بعض المبيع قبل القبض وبالأقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار
التعريض الفعلي كالتصريح على إحدى الروايتين وخيار الخيانة في المراجعة والتولية
وظهور المبيع مستأجرا أو مرهونا فهذه ثمانية عشر شيئا وكما يباشرها العقاد
الا التخالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضي وكما يحتاج الى الفسخ ولا يفسخ
فيها بنفسه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة وكتاب الرهن (ثم قال) خاتمة
بحرود ما هذا النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه اه وقد نقلناه في القضاء
(ثم قال) الفسخ هل يرفع العقد من أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه
يجعل العقد كان لم يكن في المستقبل لا في الماضي وفائدته مذكورة في شرح الهداية
وذكرها الزيلعي في خيار العيب اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) يصح
البيع بها قال في الهداية والكتابة كالمطاب وكذا الارسال حتى اعتبر مجلس بلوغ
الكتاب وأداء الرسالة اه وفي فتح القدير وصورة الكتاب أن يكتب أما بعد
فتدبعت عدي من ذلك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس وما في
المسوط من تصويره بقوله يعني بكذا فقال بعته يتم فايس مراده الا لفرق بين
البيع والنكاح في شرط الشهود اه وقد نقلنا ذلك في النكاح (ثم قال) وقيل
بل يفرق بين الحاضر والغائب فبعض من الحاضر استتمام ومن الغائب ايجاب
اه (وقال في أحكام الاشارة مانصه) الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام
العبارة في كل شيء من بيع واجارة اه (ثم قال) قاعدة فيما اذا اجتمعت الاشارة
والعبارة * وأصحابنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية من باب
المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان
المسمى موجود في المشار ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق

بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس بتسابع له والتسمية ابلغ في التعريف من
 حيث انها تعرف المساهمة والاشارة تعرف الذات ألا ترى أن من اشترى فصاعا على
 انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد لا بخلاف الجنس ولو اشترى على أنه
 ياقوت أحمر فاذا هو أخضر انعقد العقد لا بخلاف الجنس اه قال الشارحون ان هذا
 الأصل متفق عليه في البيع والنكاح والاجارة وسائر العقود لكن أبو حنيفة رحمه
 الله سبحانه وتعالى جعل الخل والخمر جنسا والمحرو والعبد جنسا واحدا فتعلق بالمشار
 اليه فوجب مهر المثل فيما اذا تزوجها على هذا الدن من الخل وأشار الى خمر أو على
 هذا العبد وأشار الى حر ولو سمي حراما وأشار الى حلال فلهما المثل في الأصح اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) ولو سمي في البيع شيئا وأشار الى
 خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمي ياقوتا وأشار الى زجاج
 لكونه بيع المعدوم ولو سمي ثوبا مرويا وأشار الى مروى اختلفوا في بطلانه أو فساده
 هكذا في الخيانة في البيع الباطل ذكر الاختلاف في اثوب دون الفص ونظير
 الفص الذكرو والانثى من بنى آدم جنسان بخلافهما من الحيوان جنس واحد فله
 الخيار اذا كان الجنس متحدًا والعائت الوصف اه (وقال في بحث القول في الملك)
 قال في فتح القدير الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل
 اه وينبغي أن يقال الامتناع كالحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف
 والبيع المنقول مملوك للمشتري ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه اه (ثم قال) وفيه
 مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية اه (ثم قال) الثانية لا يدخل
 في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والمعيب اذا ردت على
 البائع به لكان ان كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقا وان كان بعده فلا بد من
 القضاء أو الرضا اه (ثم قال) كما يبيع اذ اهلك في يد البائع فان المثل يدخل
 في ملك المشتري اه أى جبراعليه (ثم قال) الثالثة المبيع يملكه المشتري
 بالاصحاب والقبول الا اذا كان فيه خيار الشرط فان كان للبائع لم يملكه المشتري
 اتفاقا وان كان للمشتري فكذلك عند الامام خلافا لما وفي التحقيق الامر
 موقوف فان تم كان للمشتري فتكون الزوائد له من حينه وان فسخ فهو
 للبائع والزوائد له اه (ثم قال) الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد
 وانما يملكها بالاستيفاء الى ان قال وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها

تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارتقت البيع فان المبيع عين موجوده الخ اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الاجارة (ثم قال) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه
 المستقرض بالقرض أو بالتصرف وفائدة ما في البرازية باع المقرض من المستقرض
 الكر المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكا
 للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك ويبع
 المستقرض يجوز اجماعا وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وان كان عمالا يتعين
 كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائما في يد المستقرض ويجوز للمقرض
 التصرف في الكر المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اه فليتأمل
 في مناسبة التعايل للحكم اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ثم اعلم أن
 ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب
 ويرد عليه ويصير مغرورا بالمجارية التي اشترها الميت أي يغيب فاحش اه
 شارح (ثم قال) ويصح اثبات دين عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم
 قال) ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه أي الوارث لان
 الوصي خليفة الميت أيضا كالوارث اه من الشرح وقد نقلناه أيضا في كتاب
 الوصية وكتاب الفرائض (ثم قال) وأما ملك الموصي له فليس بخلافة عنه بل
 بعقد تلك ابة راء فان عكست الاحكام المذكورة في حقه كذا ذكره الصدر الشهيد
 في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح
 شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه
 أيضا في كتاب الوصية (ثم قال) الحادية عشر في استتقرار الملك يستقر في البيع
 الخالي عن الخيار بالمعوض اه (ثم قال) والمراد من الاستتقرار في البيع الاثمن
 من انفساخه بالملك اه (ثم قال) وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين
 السلم لقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبله بالانقطاع لجواز
 الاعتياض عنه اه (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمففعة معا وهو
 الغالب أو للعين فقط أو للمففعة فقط كالعبد الموصى بمفغته أبدا ورقبته للوارث
 إلى ان قال وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له إلى ان قال وأما بيعه من غير
 الموصى له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه إلى الثمن الا بالتراضي الخ
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا (وقال في بحث القول في الدين ما نصه) فوائده

الأولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حلالا الاراس مال السلم وبديل الصرف
 والقرض والثمن بعد الاقالة ودين الميت وما اخذ به الشفيع العقار كما كتبناه
 في شرح السكر عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا الا الدية والمسلم فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات وفي الجنايات
 وفي الشفعة (ثم قال) ويبع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز اهـ
 وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها على قول
 محمد اذا اختلف المتبايعان تحالفا وتغاسضا ولو كان المبيع مال كافا لم يبيع
 ينفع على قيمة المالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو اقلهما قاله في فتح
 القدير ومنها اذا وجب الرجوع بنقصان العيب عند تعذر رده كيف يرجع به
 قال قاضي خان وطريق معرفة النقصان ان يقوم صحيفا لا عيب به ويقوم وبه
 العيب فان كان ذلك العيب ينقص عشرة القيمة كان حصة النقصان عشرة الثمن اهـ
 ولم يذكر اعتبارها يوم البيع أو يوم القبض وكذلك ذكره الزيلعي وابن المممام
 وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على سوم الشراء مضمون بتسمية
 الثمن اذا كان قهرا لا اعتبار بقيمته يوم القبض أو يوم التلف اهـ (ثم قال) ومنها
 المقبوض بمقداسه تعتبر قيمته يوم القبض لان به دخل في ضمانه وعند محمد تعتبر
 قيمته يوم التلف لان به يتقرر عليه ذكره الزيلعي في البيع الفاسد اهـ (ثم قال)
 ومنها الاخذ من البقال الارز والعدس وما أشبه ذلك وقد كان دفع اليه دينارا
 مثلا ليقبض عليه ثم اختصم بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الاخذ
 أو يوم الخصومة قال في اليتيمة تعتبر يوم الاخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان
 يأخذ منه على ان يدفع اليه ثمن ما يجتمع عنده قال تعتبر يوم الاخذ لانه سوم حين
 ذكر الثمن اهـ (ثم قال القول في الشرط والتعليق) التعليق ربط حصول مضمون
 جملة بمحصل مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول مضمون
 جملة بمحصل مضمون جملة اهـ وشرط صحة التعليق كون الشرط معدوما على
 خطر الوحد فالعليق بكائن تنجز وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان
 الجزاء مؤثرا والا تنجز وعدم فاصل أجنبي بين الشرط والجزاء وركنه أداة شرط
 وفعله وجزاء صالح فلما اقتصر على الاداة لا يتعلق واختلغا في تنجزه لو قدم الجزاء
 والعقوى على بطلانه كما بيناه في شرح السكر اهـ وقد نقلناه في كتاب الملاق

(ثم قال ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق التمليكات والتقييدات بالشرط باطل
كالبيع والشراء والاجارة والاستتجار والهبة والصدقة والنكاح والاقرار
والابراء وعزل الوكيل وحجر المأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير
الملائم والوقف في رواية والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل
بالشرط الفاسد كطلاق وعق وحوالة وكفالة ويبطل الشرط ولا يبطل الرهن
والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة ان باطل الا اذا قال بعث ان
رضي أي ووقته كخيار الشرط وكلمة على صحيح ان كان مما يقتضيه العقد أو مما
يلتزمه أو جرى العرف به أو ورد الشرع به أو كان لامنفعة فيه لأحدهما وقد ذكرنا
في مدائبات الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق البراء بالشرط وفي البيوع
ثلاثون مسألة يجوز تعليقه فيها وجلة ما لا يصح تعليقه بالشرط ويبطل بفاسده
ثلاثة عشر البيع والقسم والاجارة والرجعة والصلح عن مال والبراء والحجر وعزل
الوكيل في رواية وإيجاب الاعتكاف والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في
رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض والهبة
والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة
والحوالة والاقالة والغصب وأمان القن ودعوة الولد والصلح عن القصاص
وجناية غصب وعقد ذمة ووديعة وعارية اذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة
أو حوالة وتعليق الرد بالعيب أو بخيار شرط وعزل قاض والتحكيم عند محمد
وتامه في جامع الفصولين والبرازية (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع)
التأقيت يفسده ويصححها ويملك العوض فيه بالعقد وفيه الا ابو احمد من أربعة
وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا
عقدها لنفسه بخلافه واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا هلكت الاجرة
العين قبله انفسخت اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في بحث ما افترق فيه
المسبر وأم الولد ثلاثة عشر كما في فروق الكراييسي لا يضمن بالغصب وبالاعتاق
والبيع الفاسد ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ) ثم قال ولا يملك المحربي بيعها
وله بيعه الخ وقد نقلناه بعينه في كتاب العتق فراجع (وقال في بحث ما افترق فيه
البيع الفاسد والصحيح مانعه) يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بتمكيره لفظ
العتق بخلافه في الصحيح ولو أمر المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه

في الصحيح اه وقد نقلناه في العتق (ثم قال) ولو أمره بطحن الخنطة ففعل كان
للبياع بخلافه في الصحيح ولو أمره بذبح الشاة ففعل كانت للبياع بخلافه في الصحيح
ولو أبرأه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لا ثمن عليه
ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال) ما اذترق
فيه حبس الرهن والمبيع لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقاً
والرهن اذا كان غائباً عن المهر ويلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره
قبل اخذ الدين والمرتحن اذا أعار الرهن من الرهن لم يبطل حقه في الحبس وله رده
بخلاف البياع اذا أعار المبيع أو أودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
في بيع السراج الوهاج والبياع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد
فيه زيواً أو بهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترد ولو قبضه
المشتري باذن البياع بعد نقد الثمن ونصرف فيه ببيع أو هبة ثم وجد البياع الثمن
زيواً ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسديجاني في البيوع
وقاضيجان في الرهن وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال في آخر الفن الثالث
فن الفرق والجمع مانصه) فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا
بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وقالوا التعاطي ضمن عقد
فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما في الخلاصة اه (ثم قال) وقعت حادثة
اشترى جامع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشرط له شروطاً فافتيت ببطلان
شروطه لبطلان المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه اه وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ثم قلت يمكن ان يفرع عليه لو باع وظيفته
في الوقف لم يصح ولم يسقط حقه منها تخريجاً على هذه اه وقد نقلناه في الوقف
(ثم قال) وخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باعه الثمار وأجره الاشجار طاب
له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القساعة ان لا يطيب لثبوت الاذن ضمن
الاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وقالوا لو باع شفعته بمال لم
يصح وسقطت فقه بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه في الشفعة
(وقال في فن الغار في بحث العتق مانصه) أي رجل أعتق عبده وباعه وجازا
فقبل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيأه سيده وباعه اه وقد نقلناه في العتق
(ثم قال في فن الغار مانصه) * البيع * أي بيع اذا عقده المالك لا يجوز اذا

عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمعاينة يسيرة لا يجوز ومن وصيه جائز وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) أي رجل يبيع أبيه وصح حلاله فقل رجل أذن لعبد له أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها ابنا فطالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكله المولى في بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز أي رجل اشترى أمة ولا تحل له فقل اذا كانت موطوءة أبيه أو ابنه أو محبوسية أو أخته من الرضاعة أو مطلقة بثنتين وقد نقلناه هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب النكاح أي تخبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية فقل ما عجن بماء نجس قابل لم يجز بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا اعلهم لا يشترونه ولم يجز بغير اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز منهم بلا اعلام اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في فن الغار من بحث القضاء مانصه) أي يبيع مجبر الغاضى عليه فقل يبيع العبد المسلم لا كافر والمصحف المملوك لا كافر اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في فن الغار في بحث الهبة) أي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم اليه وجب عليه رد رأس المال اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أول فن الحمل مانصه) وقال قال أبو سليمان كذبوا على محمد ليس له كتاب الحمل وانما هو الحرب من الحرام والتخلص منه وهو حسن قال تعالى وخذ بيدك ضغثا فاضرب به ولا تحنت وذكر في الخبر أن رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال عليه الصلاة والسلام أريدت هلا بعت تمرك بالسبعة ثم ابتهت تمرا وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر باحد اه وقد نقلناه بعضه في الايمان (ثم قال في فن الحمل مانصه) * الرابع عشر في البيع والشراء * أراد بيع داره على ان أمكنه سلمها والارد الثمن فالحيلة أن يقرأ المشتري ان البائع باعها وهي في يده ظالم يقرب بالغصب ولم يكن في يده البائع ولولا ذلك لكان للمشتري حبس البائع على تسليمها هكذا ذكر الخصاص وطبوا عليه تعليم الكذب وكذلك عيب على الامام الاعظم ف قوله اذا باع حبلى وخاف المشتري من البائع أن يدعي حبلاها وینهقض البيع قال فالحيلة أن يأمر البائع أن يقرأ بأن الحمل من عبده أو من فلان حتى لو ادعى لم تسمع وأجيب عنهما بأنه ليس أمر بالالكذب وانما المعنى انه لو فعل كذا لكان حكمه كذا أراد شراء شي وخاف أن يكون البائع قد باعه وأراد المشتري أنه ان استحقى يرجع على البائع بضعف الثمن ويكون

حلاله فالحيلة أن يبيع له ثوبا بضعف الثمن بمائة دينار مثلا ثم يشتري الدار بمائة دينار فيدفع الثوب له والمائة دينار فاذا استحققت رجع بالمائةين ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية بعتهها المشتري أن يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشتراها عتقت وان أراد المشتري أن يتخدمه زاد بعد موافقته يكون مدبرة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) أراد شراء انا ذهب بألف وليس معه الا النصف يتقدمه مائة ثم يستقرضه منه ثم يتقدمه فلا يفسد بالتفريق بعد ذلك لم يرغب في القرض الا يرجع فالحيلة أن يشتري منه شيئا قليلا بقدر مراده من الربح ثم يستقرض اه وقد نقلناه في كتاب المدائينات (ثم قال) اذا أراد البائع أن لا يختصمه المشتري بعيب يأمره البائع ليقول ان خاصمتك في عيب فهو صدقة وان أراد البائع أن لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة أن يقر المشتري بأنه باعه من البائع اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح انصه) ثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان المحل والمحرمه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال أيضا في الفن السادس في بحث النكاح انصه) تزوج أمة على ان كل ولد تالده حرم النكاح والشرط ولو اشتراها كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط لا الاول اه وقد نقلناه في النكاح (وقال في الفن السادس في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة بالالفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس فن الفروق) كتاب البيع * الشرب والطريق لا يدخلان الابد كالحقوق في البيع والاقرار والوصية والصلح ويدخلان في الاجارة والقسمة والرهن والوقف والفرق ان المقصود من البيع ونحوه الملك وهو موجود وفي الاجارة ونحوها المنفعة ولا وجود لها مع عدم الطريق فانه عدم المعقود عليه هنا لا يجوز اسلام الخنطة في الخبر والدقيق عند الامام وفي العكس يجوز اجماعا والفرق ان الجهالة في المسلم فيه في الاول فاحشة وفي الثاني فإيالة هذا الثوب لك بعشرة فقال المشتري

هاته حتى أنظر إليه أو أريه غيره فأخذه فضاغ فلا شيء عليه ولو قال هاته فان
رضيته أخذه فضاغ لزمه الثمن والفرق ان أمره لينظر إليه أو يريه غيره ليس
بيبيع وأمره ليرضاه أو يأخذه يبيع بدون الأمر فعه أولى اشترت منك هذا بكذا
فتصدق به أو فاعته أو فاقطعه قيصا ان فعل ذلك في المجلس كان بيعا ولا فلا
والفرق انه في المجلس أمكن أن يجعل هذا شرط البيع بخلاف ما بعده لان الشرط
الاول بطل بالقيام المقبوض على سوم الشراء مضمون بالقيمة عند بيان الثمن والا
فهو أمانة والفرق انه اذا بين ثمناء لم انه لم يرض تسليمه بيده الا بمقابل وعند عدم
ذكره هو قبض مأذون فيه فيكون أمانة باع فصاع على أنه باقوت فاذا هو زجاج
بطل البيع ولو على انه أحرق فاذا هو أخضر جاز البيع والفرق ان الزجاج خلاف
الجنس فكان المسمى معدوما والاخضر من الجنس فكان موجودا لكنه يخير
لفوات الوصف باع أشجارا على أنها مشمرة فاذا واحدة غير مشمرة فسد البيع
الا اذا بين ثمن كل واحدة والفرق ان في الاول يبقى البيع بالمحصنة وهي مجهولة
وفي الثاني بماعين باع نصف الزرع من رب الارض يجوز ولو باع رب الارض
من الاكار لا يجوز والفرق ان رب الارض حق الاستبقاء بخلاف الاكار اه
(وقال أخو المؤلف في تكملة الفن السادس من كتاب الوقف مانصه) لا تدخل
الاشجار في وقف الارض وتدخل في بيعها والفرق ان الشجر منقول ووقفه غير
صحح مقصودا فجاز أن لا يدخل بخلاف البيع اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
(وقال أخو المؤلف أيضا في التكملة المذكورة من كتاب الصلح مانصه) قضاه
زيوعا عن جباد قائل لا نفقها فان لم ترج رد ما لم ترج له أن يرد لها ولو وجد بالبيع
عيبا وقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع لم يكن له رده والفرق ان
المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض كان متصرفا في ملك الدافع
برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل حقه في الرد اه وقد نقلناه
في كتاب الصلح (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب
مانصه) الكتابة المحالة صحيحة بخلاف السلم والفرق ان السلم بيع المعدوم وانما
يجوز مقرونا بالشرايط التي منها الاجل بالنص أما الكتابة فاعتاق معلق على الاداء
اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من
كتاب الاكراه مانصه) أكره على بيع أو شراء لـ كـه سلم طائعا جاز البيع

وفي الهبة والسدقة لا تجوز والفرق انه عقد لازم والرجوع بعد النفوذ لا يصح
والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد فلا تنفذ عند عدم الرضا أولى
اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاكراه فراجع (وقال المؤلف في الفن السابع
فن المحكيات مانصه) وقال في آخر المحاوي المحصري مسألة جلية في ان المبيع
يملك مع البيع أو بعده قال أبو سفيان الصغفار جري الكلام بين سفيان وبشر
في العقود متى يملك المالك بهامها أو بعدها قال الامر الى أن قال سفيان رأيت
لوان زباجة سقطت فانكسرت أكان الكسر مع ملاقاتها الارض أو قبلها
أو بعدها وأن الله تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت أمع الخلق احترقت أو قبله
أو بعده وقد قال غير سفيان وهو الصحيح عند أكثر أصحابنا ان الملك في المبيع يقع
معه لا بعده فيقع البيع والملك جميعاً من غير تقدم ولا تأخر لان البيع عقد مبادلة
أو معاوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معا وكذا الكلام في سائر العقود من
النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات اه (وقال أيضاً في الفن السابع
مانصه) احتاج الامام رضي الله تعالى عنه الى الماء في طريق الحج فساوم اعرابياً
قربة ماء فلم يبيعه الا بخمسة دراهم فاشتراه بها ثم قال له كيف لك بالسويق قال أريده
فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب الحظر (وقال في الفن الثاني في كتاب
النكاح مانصه) الوطاء في دار الاسلام لا يخلعون حداً ومهر الا في مسئلتين الى
أن قال ولو وطئ البائع المبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر ويسقط من الثمن ما قابل
البكارة والا فلا كما في يوع الوالوجية اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) النداء
للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق الى أن قال في فرع على الاول ما لو قال بجاريته
باسارقة يازانية يا مجنونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يردّها لانه لا اعلام
لالتحقيق اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينفذ سبباً
للمحال والمضاف به عقد المحال أن قال الا في مسئلتين فقد سووا بينهما الاولى في ابطال
خيار الشرط فالوا لا يصح تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لو قال اذا جاء غداً فقد ابطمت
خيارى أو قال ابطمته غداً فجاء غداً بطل خياره كذا في خيار الشرط من الحانية اه
(وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض كما كتب الا في ثلاث الى أن قال الثانية

اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتعدى البطلان الى القن بخلاف المكاتبة
 اذا جمع اه (وقال ايضا في كتاب العتق مانصه) المكاتبة بما لا يعلم معناها يلزمه
 حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع اه وقد
 نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في كتاب الوقف مانصه) وتخليه البعيد باطالة فلو
 استأجر قرية وهو بالامر لم يصح تخليتها على الاصح كما في الخسائية والظهيرية في
 البيع والاجارة بيع وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي لمتولي ان
 يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء
 لمال الوقف اه وقد نقلناه في الاجارة (وقال في كتاب الكفالة مانصه) الغرور
 لا يوجب الرجوع الى ان قال وكذلك اذا أخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت
 مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كمالو
 زوجه امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من
 قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع
 بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت
 الدار بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وفي كتاب النكاح
 (وقال ايضا في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وقد ذكر في القنية مسائل
 مهمة من هذا النوع منها لو جعل المالك نفسه دالا لافاشته ببناء على قوله ثم
 ظهر انه أزيد من قيمته وقد أتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أتلف ويرجع
 بالثمن ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشتره ببناء على قوله
 ثم طهر غبن فاحش فانه يرد به يفتى وكذلك اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري
 بغرور الدلال وبما قررناه ظهر ان قول الزيلعي في باب ثبوت النسب ان الغرور
 بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع على الشرط الثاني مسئلتان
 في باب متفرقات بيع الكنز اشترى فأناعب دارتهنى فأناعبده اه وقوله
 متفرقات بيع الكنز الخ انما ذكر ذلك في الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات
 البيوع (وقال أول كتاب القضاء مانصه) وفي بيع القنية اشترى حائوتا فوجد
 بعد القبض على بابيه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يردده لانها علامة لا تنبئني
 الاحكام عليها وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اه (وقال
 ايضا في كتاب القضاء مانصه) القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره

الا في خمسة ففي أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى أحد فيه بعده
 في الحرية الاصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح كما في الفتاوى الصغرى
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كما في الخسائية وجامع الفصولين وفي واحدة يتعدى الى من تلقى المقتضى
 عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيئنة والقضاء كان قضاء عليه وعلى
 من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعده على الملك لم يقبل ولو استحق عين من يد
 وارث بقضاء بيئنة ذكرت انه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميت فلا يسمع
 بيئنة وارث آخر كما في البرازية وفي شرح الدرر والغرر لمنه الاخير وفي باب
 الاستحقاق والمحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى
 الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما المحكم في الملك المؤرخ فعلى الكافة
 من التواريخ لاقبله يعني اذا قال زيد لبكر انك عبدى ملكتك منذ خمسة أعوام
 فقال بكر انى كنت عبد بشر ملكى منذ ستة أعوام فاعتقنى وبرهن عليه اندفع
 دعوى زيد ثم قال عمر ولي بكر انك عبدى ملكتك منذ سبعة أعوام وأنت ملكى
 الا أن فبرهن عليه تقبل ويفسخ المحكم بحريته ويجعل ملكا له ويبدل عليه
 ان قاضيان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على قسمين
 أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على كافة
 الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من
 وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وههنا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه
 على الكافة بين ان يكون بيئنة أو بقوله أنا حر اذا لم يسبق منه اقرار بالرق كما صرح
 به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان قال وفي بيع
 القاضى مال اليتيم وادعى اشتراط البرأة من كل عيب اهـ (وقال فيه أيضا) يقبل
 قول العدل في أحد عشر موضعا الى ان قال وفي جوده المسلم فيه ورداءته (ثم قال)
 وفي اثبات العيب اهـ (وقال فيه أيضا) ولا يسمع البيئنة على مقر الا في وارث مقر
 بدين على الميت فتقام البيئنة للتعدى الى ان قال ثم رأيت رابعا كتبه في الشارح من
 الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيئنة به مع اقرار المستحق عليه ليمكن من الرجوع

على بانه اه (وقال في كتاب القضاء والدعوى أيضا مانصه) اذا تعارض بينة
 الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه أولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار
 وعند عدم البيان فالقول لمدعى الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول
 لمدعى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتفاشحا الا في مسألة ما اذا كان
 المبيع عبدا فختلف كل بعتقه على صدق دعواه فلا تحالف ولا فسح ويلزم البيع
 ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الواقعات اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الاجارة
 وكتاب الصلح وكتاب الاقرار (ثم قال فيه أيضا) الرأي الى القاضي في مسائل الى ان
 قال وفيما اداباع الاب الوصى عقار الصغير فالرأي الى القاضي في نقضه كما في
 بيع الخبانية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) من سعى في
 نفض ماتم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه ثم
 ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب وبرهن فانه يقبل وهب جارية
 واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أراسته ولدها وبرهن تقبل
 ويستردها والعقر كذا في بيع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقلا عن
 المشايخ التناقض لا يضرب في الحرية وفروعها اه وظاهره ان البائع اذا
 ادعى التدبير أو الاستيلاء تسمع فالحكمة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
 سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتناق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما
 مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى ان بائعها
 كان جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى ان البائع كان أعتقه
 الرابعة باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيع الخبانية وقضاها وفصل في
 فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فليظن منه ثم وفصل في الظهيرية فيه
 تفصيلا آخر ووجه فظاها في العمدية ان المعتقد القبول مطلقا الخامسة باع
 الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيب فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى
 كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثالث في دعوى القنية ثم قال وكذا
 كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادى التوفيق بأنه لم يكن عالما به وذكر
 فيه اختلافا ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنها
 لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الهبة وفي كتاب
 العتق وفي كتاب الوقف وكتاب الوصايا وكتاب الكفالة (ثم قال في كتاب القضاء

أيضا) القاضى اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل الى ان قال أو بصفة
بيع نصيب الساكت من قن حرره أحدهما اه وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال) أو ببيع متروك التسمية عمدا اه وقد نقلناه في كتاب الذبايح (ثم
قال) أو ببيع أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح اه وقد نقلناه في كتاب
العتق (ثم قال) أو ببيع درهم بدرهمين يد ايد اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) فعل القاضى حكم منه الى ان قال وأما اذا اشترى القاضى مال
اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى اقامه فذ كور في جامع الفصولين من فصل
تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا
عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا
من جهة القاضى اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو باع القاضى
ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لليت لم يبطل البيع
ويشترى بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه
لا يشترى بقيمة الثلثين أرضا توقف لان فعل القاضى حكم بخلاف غيره كما في
الظهيرية من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا في بحث
الابراء العام مانصه) وقد ذكرنا بعده هذا ان الابراء عن الربا لا يصح فتسمع
الدعوى به وتقبل البينة اه (ثم قال بعد ذلك في كتاب القضاء أيضا مانصه)
وقال أى صاحب القنية في كتاب المداينات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا
ان رجلا كان يشتري الذهب الردي عزمنا الدينار بخمسة دراقم ثم تشبه فاستحل
منهم فابراؤه عما بقي لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا فكتبت أنا وغيرى انه يبرأ
وكتب ركن الدين الزانجى انى الابراء لا يعمل في الربا لان رده بحق الشرع وقال به
أجاب نجم الدين المحامى معللا به هذا التعليل وقال هكذا سمعته عن ظهير الدين
المرغينة انى قال رضى الله تعالى عنه فقرب من ظنى ان الجواب كذلك مع تردد
فكنت اطلب الفتوى به لا محجوبى عنه فعرضت هذه المسئلة على علماء الدين
المخاطب فأجاب انه يبرأ ان كان الابراء بعد المهلاك وغضب من جواب غيره انه
لا يبرأ فارد ظنى بصفة جوابى ولم أحجج ويدل على صحة ما ذكره البزدوى في غنا
الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة العقود الربوية تلك العوض فيها
بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلم يصح الابراء لرد مثله فيكون ذلك

رد ضمان ما استهلك لا رد عين ما استهلك ويرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد
السابق بل يتقرر فيه الملك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا
ليجب ذلك حقا للشرع وإنما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا إن كان قائما لا رد
ضمانه اهـ (ثم قال فيه أيضا) ولا تخالف إذا اختلفا في الأجل الأفي أجل السلم
اهـ (ثم قال فيه أيضا) القول منكرا لأجل الأفي السلم فلعله اهـ (وقال فيه
أيضا) الجوهالة في المنكوحه تمنع العجبة إلى أن قال وفي البيع في المبيع والتمن
تمنع العجبة إلا إذا ادعى حقا في دار وادعى الآخر حقا عليه في دار أخرى فتبايعا
المحققين الجوهولاب فإنه جائز اهـ (ثم قال فيه أيضا) لا يجوز للمدعى عليه الإنكار
إذا كان عالمسابق الحق الأفي دعوى العيب فإن للبائع إنكاره ليقوم المشتري بالبينة
عليه ليمتنع من الرد على بائعه وفي الوصي إذا علم بالدين ذكرهما في بيع النوازل
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الوكالة) وكيل الأب في مال
ابنه كالأب الأفي مسألتين من بيع الوالوالجبة إذا باع وكيل الأب لابنه لم يجوز بخلاف
الأب إذا باع من ابنه وفيما إذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز بخلاف
وكيله اهـ (وقال في كتاب الأقرار ما نصه) الأقرار لا يجتمع بالبينة لأنها لا تقام
الأعلى منكرا الأفي أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي إثبات الدين على الميت
وفي استحقاق العين من المشتري كما في وكالة الخسائية اهـ (وقال في كتاب الأقرار
أيضا ما نصه) الأقرار للمجهول باطل الأفي مسألة ما إذا رد المشتري المبيع بعيب
فبرهن البائع على إقراره أنه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق الرد كما في بيع
الذخيرة اهـ (وقال في كتاب الأقرار أيضا) من ملك الانشاء ملك الانخبار كالوصي
إلى أن قال ومن له الخيار اهـ (وقال فيه أيضا) المقر إذا صار مكذبا شرعا بطل
إقراره إلى أن قال وكذا إذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق من يد المشتري
بالبينة بالقضاء له الرجوع بالتمن على بائعه وإن أقر أنه للبائع ~~ك~~ كذا في قضاء
التخلص اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذا الأصل مسألتان إلى أن قال الأولى أن
المشتري لو أقر أن البائع أعتق العبد قبل البيع وكذبه البائع فتقضى بالتمن على
المشتري لم يبطل إقراره بالعتق حتى يعتق عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق
(ثم قال) وزدت مسائل الأولى أقر المشتري بالملك للبائع صريحا ثم استحق ببينة
ورجع بالتمن لم يبطل إقراره فلو عاد إليه يوم من الدهر فإنه يؤمر بالتسليم إليه اهـ

(ثم قال) وعلى هذا لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن
أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر
بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفاً مؤخدة له بزعمه اه
وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في كتاب الاقرار أيضاً مانصه) الاقرار حجة
قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى أن قال الا في مسائل الى أن قال باع المبيع
ثم أقر أن المبيع كان تلجئة وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجماع اه
(وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عن اقرار ببيع الا في مسئلتين في المستصفي
الاولى ما اذا صلح من الدين على عبد وقبضه ليس له أن يبيعه مرة بحتة بلا بيان
الثانية لو تصادق على أن لا دين بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اه ويراد ما في الجمع
لو صلحه عن شاة على صوفها يحز به أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى
صوف غيرها لا يجوز اتفاقاً كما في الشرح مع أن يبيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز
اه (ثم قال فيه أيضاً) صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح
الوارث مع الموصى له بيمين الامنة صحيح وان كان لا يجوز بيعه وبيانه في حيل
المتارخانية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل القبض تكون مجازاً
عن الاقالة في البيع والاجارة اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب
المداينات) البراء لا يتوقف على القبول الا في البراء في بدل الصرف والسلم
كما في البدائع اه (وقال في كتاب المداينات أيضاً مانصه) البراء عن الدين فيه
معنى التملك ومعنى الاسقاط الى أن قال ولو أبرأ الوارث مدينون مورثه غير عالم بموته
ثم بان ميتاً فبالنظر الى أنه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملكاً لان الوارث
لو باع عيناً قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا أولى اه
(وقال أيضاً في كتاب المداينات) القول للمالك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى
المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه أيضاً) الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول
الاجل يجبر الطالب الى أن قال ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما
ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المدينون بملك الباعة الخ اه فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للغير
فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كما هو هو له والمالك

القديم واستيلا دالاب بخلاف البائع فرؤية المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق
 الشفيع كالأجل وبردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون
 التحول قال الأسدي بجاني والتحويل أصح والابطال بهاه وقد نقلناه به في كتاب
 الكفالة (وقال فيه أيضا) لو باع ما في اجارة الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع
 أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها كذا في الولو المجبة اه وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (وقال أيضا في كتاب الشفعة) الفتوى على جواز بيع دور مكة
 ووجوب الشفعة فيها اه (وقال فيه أيضا) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع
 الا اذا كانت بعد القبض حط الوكيل بالبيع لا يلتحق فلا يظهر في حق الشفعة
 اه وقد نقلنا المسئلة الاولى في كتاب الهبة والثانية في كتاب الوكالة (وقال
 في كتاب الاكراه) بيع المكره يخالف البيع العاسد في أربع يجوز بالاجارة
 بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون
 القبض والتمن وأمانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبي اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) اذا تصرف المشتري من المكره فانه
 يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التدبير والاستيلا والاعتاق اه وقد نقلناه
 في كتاب الاعتاق (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج اليه بغير اذنه الى أن قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه
 وعديته وجهزوه بتمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فانفقوا عليه من ماله
 لم يضمنوا استحسانا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) والعقار
 لا يضمن الا في مسائل اذا جرحه المودع واذا باعه الغاصب وسلمه الخ (وقال في كتاب
 الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلا على المباح وناقل
 بالبيع والهبة ونحوهما وخلافة كملك الوارث الى أن قال وأما الثاني فشرطه وجود
 الملك في المحل فلا يجوز بيع ضربة القناص والغائص لعدم الملك اه (ثم قال فيه
 أيضا) اشترى سمكة مشدودة بالشبكة في المساء وقبضها كذلك فجاءت سمكة
 فابتلعها فامتنعة للبائع والمشدودة للمشتري فان كانت المبتلعة هي المشدودة فهما
 للمشتري قبضها ولا اه (وقال في كتاب المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء
 الزئوف لدائن ولا بيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب

الثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزیوف والمستوفة اه وقد نقلناه في كتاب
 المداینات (ثم قال فيه أيضا) خلاف الوعد حرام كذا في اصحیه الذخيرة
 وفي القنية وعنده أن يأتيه فلم يأتيه لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في
 كفالة البزازية وفي بيع الوفاء كما ذكره الزیلعی اه وقد نقلناه بعضه في كتاب
 الايمان (وقال في كتاب الرهن) ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع
 المشاع جائز لا رهنه بيع المشغول جائز لا رهنه بيع المتصل بغيره جائز لا رهنه بيع
 المرفق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لا رهنه كذا في شرح الاقطع اه
 (ثم قال فيه أيضا) باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتين انفسخ الاول اه (ثم
 قال فيه أيضا) لا يبيع القاضى الرهن بغيبة الراهن اه (وقال في كتاب الوصايا)
 لا يجوز للوصى بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
 كما ذكره الزیلعی اذا بيع بضعف القيمة وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال
 له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
 سبعة ثلاثة في الظهيرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه وفيما اذا
 كانت غلاته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائزا أو دارا يخشى عليه النقصان اه
 والرابعة من بيوع الخبائية فيما اذا كان العقار في يد متغلب وخاف الوصى عليه فله
 بيعه اه (ثم قال فيه أيضا) وفيه أى المجمع وبيع الوصى من اليتيم أو شراؤه لنفسه
 وفيه نفع لوصي جائز اه واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع
 وفي الشراء من زيادة نصف القيمة وقيل درهمان في العشرة نقصا وزيادة وتماسه
 في وصايا الخبائية (وقال أيضا في كتاب الوصايا ما نصه) وفي بيوع القنية ولو باع
 القاضى من وصى الميت شيئا من التركة بثمن لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يملك
 الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من الوصى الذى نصبه عن الميت جاز اه
 (ثم قال فيه أيضا) وصى القاضى كوصى الميت الا في مسائل الاولى لوصى الميت ان
 يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان فيه نفع ظاهر بشرط الخيرية عند الامام
 خلافا له ما وأما وصى القاضى فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يعقد لنفسه
 كذا في شرح المجمع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضى تخصص بخلاف وصى
 الميت الثلاثة اذا باع ممن لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما
 في الخلاصة وذكر في تلخيص الجامع استواءهما في رواية في الاولى اه (وقال فيه

أيضا) لا يملك الوصي بيع شيء بأقل من ثمن المثل الا في مسألة ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الموصى له بثلث المثل فله المخط اهـ (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق فنهاما لا يجري فيه بحق الشفعة وخيار الشرط وحدا القذف والنكاح لا يورث وحبس المبيع والرهن يورث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلغوا في خيار العيب فنهـم من قال يورث ومنهم من أثبتته للوارث ابتداء الى ان قال وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى ان قال الثانية يشتري ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لا يتيم وللاب ذلك بشرط ان لا ضرر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارة مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الأب اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا * قال صاحب الاشياء *

* (كتاب الكفالة والحالة) *

برائة الاصيل موجبة لبرائة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاها قبل ضمان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في الثانية التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل الآن كذا في الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي الجنايات (ثم قال) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فسات الكفيل حل بموته عليه فقط فلما طالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجمع اهـ وقد نقلناه في كتاب المراكبات (ثم قال) أداء الكفيل يوجب برأتهم للمطالب الا اذا أحاله الكفيل على مدينه وشرط براءة نفسه خاصة كما في الهداية الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال اسلك هذا الطريق فإنه آمن فسله فأكذه للصوص أو كل هذا الطعام فإنه ليس بمسموم فأكله فسات لضمن عليه اهـ وقد نقلناه في الجنايات (ثم قال) وكذا لو أخبر رجل انها سحرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرور بالشرط كما لو زوج امرأة على انها سحرة

ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار بعد ان يسلم البناء له اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الدعوى تبعاً للمتون والشروح وفي كتاب النكاح (ثم قال) واذا قال لاهـ في السوق بايعوا ابني فقد أذنت له في التجارة فظهر انه ابن غيره رجوعوا عليه للغرور وكذا اذا قال بايعوا عبدى فقد أذنت له فبايعوه ونحوه دين ثم ظهر انه عبد الغير رجوعوا عليه اذا كان الاب حراً والاف بعد العتق وكذا اذا ظهر حراً أو مديراً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من اضافته اليه والامر بمبايعته كذا في مأذون السراج الوهاج اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى المدافع كالوديعة والاجارة حتى لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما يرجعان على المدافع بمساقتهم اهـ وكذا من كان بمعاينتهما وفي العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتسامه في الخيانة في فصل الغرور من البيوع اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات وفي كتاب الهبة وفي كتاب الاجارة (ثم قال) وقد ذكر في القنية مسائل مهمة من هذا النوع منها الوجه على المسالك نفسه دلالة لا فاشترى بناء على قوله ثم ظهر انه أزيد من قيمته وقد أتلف المشتري بعضه فانه يرد مثل ما أتلف ويرجع بالثلث ومنها اذا غر البائع المشتري وقال قيمة متاعى كذا فاشتره فاشترى بناء على قوله ثم ظهر فيه غبن فاحش فانه يرد به يفتى وكذا اذا غر المشتري البائع ويرده المشتري بغرور الدلال وبما قررناه ظهر ان قول الزياحي في باب ثبوت الذنب ان الغرور بأحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر ونفرع على الشرط الثاني مسألتان في باب متفرقات بيوع الكنز اشترى فأناعيد أو ارتبى فأناعيد اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع ونقلناه مسئلة الرهن في كتاب الرهن وقوله في متفرقات بيوع الكنز انما ذكر ذلك في الكنز في باب الاستحقاق لا في متفرقات البيوع (ثم قال) لا يلزم أحد احضار أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضى لسماع دعوى عليه ولا يمينها منه اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا في مسائل الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبي بضممان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب

احضاره لكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين المسألة سبجان القاضي خلى
 رجلا من المسجونين حبسه القاضي بدين عليه فلب الدين ان يطلب المسجون
 باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى الزوج انه
 دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوايجها أمر الاب القاضي
 باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنائه
 ذكره الولوالجي في القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى ونقلنا الاخيرة
 في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) من قام عن غيره بواجب بأمره فانه يرجع عليه
 بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالانفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل أمره
 بتعويض عن هبة وبالاطعام عن كفارته أو باداء زكاة ماله أو بأن يهب فلانا
 وأصله في وكالة البرازية في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه
 مع ما يملك ماله فان المأمور يرجع بالشرطه والا فلا وذكركم له أصلا في السراج
 الوهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع
 قدرته الا اذا كفل بنفسه فلان الى شهر على ان يبرأ بعده لم يصر كفيلاً أصلا في
 ظاهر الرواية وهي المحيلة في كفالة لا تلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل
 بوجوب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين كفل بنفسه فأقر
 طالبه انه لاحق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه اه هكذا في البرازية
 الا اذا قال لاحق لي قبله ولا موكل ولا لیتيم أنا وصيه ولا لوتف أنا متولي فله أخذ
 يبرأ الكفيل وهو ظاهر وفي آخر وكالة البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو
 ضمان الكفالة اه لا كفيل منع الاصيل من السفر اذا كانت الكفالة حالة
 ليخلصه منها ما بالاداء أو الأبراء وفي الكفيل بالنفس برده اليه كما في الصغرى
 وينبغي ان يقيده بما اذا كانت الكفالة بأمره لا تصح الكفالة الا بدين صحيح وهو
 ما لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء فلا يصح بغيره كبدل الكتابة فانه يسقط بالتجيز
 قلت الا في مسألة لم أر من أوضهها قالوا كفل بالنفقة المقررة الماضية صحت مع
 انها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة بشهر مستقبل وقد قرر لها
 في كل شهر كذا أو يوم يأتي وقد قرر لها في كل يوم كذا فانها صحيحة كما صرح حوايه
 والله سبحانه وتعالى أعلم اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) القاضي
 يأخذ كفيلاً من المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو اقام واحدا

أودعى وقال شهودي - حضور وياخذ كفيلا باحضار المدعى به ولا يجبر على
اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه ما اذا كان المدعى عليه وصيا
أو وكيلًا ولم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهـ - ما في أدب القضاء للخصاف وما اذا
ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أودينا غيرها وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
المديون على مولاه دية بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
فانه يكفل كذا في كافي الحماكم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اهـ وقد
نقلناه في كتاب القضاء والدعوى (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
الملحقة بكتاب الكفالة والحوالة (قال المؤلف في القاعدة الرابعة من الخامسة
الحاجة تنزل منزلة الضرورة) الى ان قال ومنها ضمان الدرك يجوز على خلاف
القياس اهـ (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب المحرم
المحلل مانصه) * تمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام في عقد
أونية ويدخل ذلك في أبواب الى ان قال ومنها الكفالة والابراء وينبغي ان
لا يتعدى الى الجوارح ولو قال لها ضمنت لك نفقتك كل شهر فانه يصح في شهر
واحد اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه)
ومما خرج لو أسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادي في الفصول ومنها
الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق
ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح اهـ وقد ذكرنا بقية هذه العبارة
في كتاب الرهن فراجعه (ثم قال تنبيه) يقرب من ذلك ما قيل بسقط الفرع اذا
سقط الاصل ومن فروعه قولهم اذا برئ الاصيل برئ الكفيل بخلاف العكس وقد
ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمرو ألف وأناضامن
به وأنكر عمرو ولم يكفل اذا ادعاه زيد دون الاصيل كما في الخانية اهـ (وقال
في القاعدة السادسة الحدود تدربا بالشبهات مانصه) ولا تصح الكفالة بالحدود
والقصاص اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضا (وقال في القاعدة العاشرة
الخراج بالضمان هو حديث صحيح مانصه) وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصيل
الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح
يطيب له واستدل له ما في فتح القدير بالحديث وقال الامام برده على الاصيل في رواية
ويتصدق به في رواية اهـ وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب البيوع وفي كتاب الغصب

أيضا (وقال في القامدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشرو والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا ضمان على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اه (ثم قال) وخرج عنها مسائل الى أن قال الثانية لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيها اذ لك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجوع المغرور بقيمة الولد اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وكفالاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له وعنه مطلقا اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا تصح كفالاته حالة الا باذن سيده اه ونقلناه في كتاب الاذن والمجر (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى ان قال والمحوالة الا في مسألتين ذكرناهما في الفوائد منها أى من كتاب المحوالة اه (ثم قال) وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن الى ان قال والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل اه (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الكفالة فقَالَ في جامع الفصولين اذا أدى بحكم كفالة فاسدة رجوع بما أدى والكفالة بالامانة باطلة اه ولم يتضح الفرق بين الفساد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكرنا فراجع في الكتب المطولة اه (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما المحوالة بالكتابة فذكرها في كفالة الواقعات المحسامة في فصل السفحة وفصل فيها تفصيلا حسنا فراجع اه (وقال في بحث القول في الدين) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديناً صحيحاً وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو البراء ولا يجوز ببطل الكتابة لانه يسقط بدونهما بالتجيز ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالاعيان الامانة والمضمونة بغيرها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالمنصوب وبطل الخلع والرهن وبطل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لانها ملحقة بالديون اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وفي كتاب المداينات (ثم قال) وخرج عن تلميح الدين لغير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما أشار اليه الزيلعي منها اه وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور المحرف في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكاها في النهاية ثم حكى عن الاسيبياي انها تعتبر يوم القضاء والظاهر انه

لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فانما اعتبره بناء على
 ان القضاء لا يتراخي عنها وله مذاكر الزيلعي اولا اعتبار يوم الخصومة وثانيا
 اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر به يوم وضعه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى
 (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح
 من الاول قبول الحوالة لامن الثاني وصح من الاول أخذ الرهن لامن الثاني
 وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح
 ضمان الوكيل في البيع المشتري في الثمن اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال في آخرون الفرق والجمع مانصه) فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمانه وهو
 معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالغش الى ان قال ونرجع عنها
 ما ذكره في البيوع الى ان قال وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم
 يصح لكن كان اسقاط الشفعة مع ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل
 ما في ضمانه وقالوا لو باع شفعته بمال لم يصح وسقطت فقه بطل المتضمن ولم يبطل
 المتضمن الى ان قال وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب
 المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن الغار مانصه)
 * الكفالة أي كفيل بالامر اذا أدى لم يرجع فقل عبد كفل عن سيده بأمره فأدى
 بعد عتقه اه (وقال أخو المؤلف في تكمله لفن الحيل من بحث الكفالة مانصه)
 أراد الطالب ان يأخذ بعض المال من الكفيل ويرثه ويرجع بجميع ما ضمن
 فالحيلة ان يعطى عن الدراهم المضمونة دنانير او عكسه زيادة عن قيمتها كفلا بنفس
 رجل فدفعه أحدهما لا يبرأ الآخر والحيلة ان يشهد أن كل واحد قد كفل صاحبه
 فيما كفل هو فيه خاف الكفيل بالنفس من توارى المكفول فالحيلة ان يأخذ منه
 كفلا بنفسه الرهن في كفالة النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن المال على انه
 ان وفي يوم كذافه وبرئ من المال ويرثه بالمال اه وقد نقلناه في كتاب
 الرهن (ثم قال في بحث الحوالة) الحيلة في عدم الرجوع اذا افلس الممال
 عليه أومات مغلما ان يكتب ان الحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة
 المحيل ان يضمن المال عن الممال عليه خاف الممال عليه ان المطلوب اذا أحاله
 بدينه يتوى على المحال فالحيلة ان يوكل الطالب بقبض الدين من غريمه فلان
 ويقر الغريم بالوكالة ولو خاف ان يقبض الوكيل ويقول قبضته من ثمن متاع لي

فالحيلة ان يكفل غريم المطلوب عند الطالب على ان يكون كل واحد منهما كفيلا
بجميع المال كذا في المحيط اه (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
فن الفروق) * كتاب الكفالة * ان هبت الريح فأنا كفيلا بنفس فلان لا يصير
كفيلا ولو قال كفلت بنفسه الى هبوب الرياح يصير كفيلا ويبطل الاجل
والفرق ان في الاول تعليق الكفالة وفي الثانية تعليق الخروج عنها والاصيل
الابراء صحيح في حقه دون الكفيل والفرق ان الاصيل رضى ببقاء الدين
القاضي اذا أخذ الكفيل لا يبرأ الكفيل الا بالتسليم اليه والطالب اذا أخذ
الكفيل لا يبرأ بالتسليم الى القاضي الا اذا أضاف القاضي الى الطالب فيبرأ
بالتسليم اليه أو الى أمينه والفرق ان القاضي عامل للطالب من وجهه ولنفسه
من وجهه فعند الاضافة اليه يحمل العمل له وعند عدمها يجعل نائباً عن الشرع
كل من أقرب بكفالة أو حق لا يجبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت باليدنة والفرق
ان تعنته ظهر بخلاف الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) دفع
الى صبي محجور عشرة فضعفها انسان لا يصح ولو قال ادفعها اليه على اني ضامن لك
صح والفرق انه في الاول ضمن مالم يس بمضمون وفي الثاني ينزل الضامن مستقرضا
من الدائن أمره بالدفع الى الصبي والله الموفق (ثم قال أخو المؤلف في الفن
السادس فن الفروق) * كتاب الحوالة * أحاله بغصب فاستحق بطلت وان هلك
لا والفرق ان الاستحقاق يعمله كان لم يكن وبالهلاك ينتقل الى ضمانه اه وقد
نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) أحاله بصداقها ثم غاب وبرهن المحال عليه
على فساد النكاح لم يقبل ولو على ابرائها قبل والفرق ان مدعى الفساد
متناقض بخلاف مدعى الابراء اه (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع
في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المهرهونة كان رهنا معها
بخلاف المستأجرة والكفيلة اه (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة اه (وقال
في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج
فهربت ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها اه وقد نقلنا سابقته في كتاب الغصب
والجناسات (وقال في كتاب البيوع مانصه) رد المبيع بعيب بقضاء فستحق في حق
الكل الا في مستثنين احدهما لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء
لم تبطل الحوالة اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الاعتبار للمعنى

لا لا لافاظ صرحوا به في مواضع منها الكفالة فهي بشرط براءة الاصيل حواله
وهي بشرط عدم براءته كفالة اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) كل عقد
أعيد وجدّ فان الثاني باطل الى ان قال والحوالة بعد الحواله باطلة كما في التلقيح اه
(ثم قال) الا في مسائل الى ان قال الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق
بخلاف الحواله فانها نقل فلا يجتمعان كما في التلقيح اه (ثم قال في كتاب البيوع أيضا)
الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له بمال لم يصح ولم يجب وفي بطلانها روايتان اه (وقال في كتاب القضاء
والشهادات مانصه) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفّل
بنفس فلان ولا نعرفه اه (وقال فيه أيضا مانصه) لا تسمع الدعوى بعد البراءة
العام نحو لا حق لي قبالة الاضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها
تسقط به اه وقد نقلناه في كتاب الشفعة (وقال أيضا في كتاب القضاء والدعوى
في بحث البراءة العام مانصه) ولكن في جامع الفصولين من التناقض كفّل عنه
بألف رجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو صحيح انها قرار
أو ثمن نخر لا تقبل ولو أقربها الطالب عند القاضي برثا وانما لا تقبل البيعة على
الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنالك التناقض لان كفّالته اقرار
بصحتها اه (ثم قال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهة فسخه مردود
عليه الا في موضعين الى ان قال ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولي
لم يقبل ومنها لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم يقبل اه وقد نقلناه في كتاب
البيوع (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
الى ان قال أو بصحة ضمان الخلاص اه (ثم قال فيه أيضا) القضاء الضمني
لا يشترط له الدعوى والمخصوصة الى ان قال وأصل القضاء الضمني ما ذكره
أصحاب المتون من انه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فأقرب بها وأنكر
الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى
الاصيل الغائب ضمنا اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) المأمور
بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة في بيع الولوا الجمية الاسير
المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانا بأن يشتريه بألف درهم فخالف في الجنس فانه
يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشترى بأكثر منه نفذ على

الوكيل الا لو كـيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر من لزم الامر المسمى كفاي
 الواقعات اه (وقال في كتاب الاقرار) المقر اذا صار مكدبا شرطا بطل اقراره
 الى ان قال ومنه ما في الجماع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى وقضى
 على الكفيل كان له الرجوع على المدين اذا كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (وقال في كتاب المداينات) اذا قال الطالب المطوبه لا تعلق لي عليك
 كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب
 الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل وهو المختار كفاي القنية ابراء يرتد
 بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ المتهتم بالاحمال عليه فردّه لم يرتد كما ذكرناه في شرح
 الكنز الثانية اذا قال المدين ابرأني فأبرأه فردّه لم يرتد كفاي البرازية الثالثة
 اذا أبرأ الطالب الكفيل فردّه لم يرتد كما ذكرناه في الكفالة وقيل يرتد الرابعة
 اذا قبله ثم ردّه لم يرتد كما ذكرناه في الزياحي من مسائل شتى من مسائل القضاء اه (ثم
 قال فيه أيضا) وحكى في الجمع خلافا في صحة ابراء المتهتم بالاحمال بعد الحوالة فأبطله
 أبو يوسف بناء على أنها نقل الدين وصحة محجبة بناء على أنها نقل المطالبة فقط اه
 (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالأبراء منه الا في مسائل منها لو وهب المتهتم الدين
 من المحال عليه رجع به على المحيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة كذلك اه
 (وقال أيضا في كتاب المداينات) القول للمملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان
 من جنس واحد فدفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه
 من خلاف جنسه ولو كان واحدا فأدى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان التعيين
 مفيدا بأن كان أحدهما حالا أو بهرهن أو به كفيل والاخر لاصح والا لا اه
 وقد نقلناه في كتاب الرهن (وقال فيه أيضا) وفي مداينات القنية احالت انسانا
 على الزوج على أن يؤدى من المهر ثم وهبت المهر من الزوج لا يصح قال استاذنا
 وله ثلاث حيل احدها شراء شيء مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح
 انسان معها عن المهر بشئ مملوك قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير
 لها قبل الهبة اه وفي الاخيرة نظرن ذكره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه
 وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة (وقال في كتاب الامانات مانصه)
 وفي البرازية لو جعل الكفيل أجرا لم يصح اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي
 بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغرور للجب برفلوا استحق المبيع بعد البناء فلا

رجوع المشتري على الشفيع كما هو بوله والمالك القديم واستيلا دالاب بخلاف
البيع اهـ وقد نقلنا بقيته في البيوع (وقال في كتاب الرهن) ما جازت الكفالة به
جاز الرهن به الا في ذلك المبيع تجوز الكفالة به دون الرهن وتجوز الكفالة بما
على الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة بمجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط
دون الرهن ذكرهما في ايضاح الكرماني اهـ (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القضاء والشهادات والدعوى) *

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بمكتوب الوقف الذي عليه خطوط القضاة
الماضين لان القاضي لا يقضي الا بالحنة وهي البينة أو الاقرار أو النكول كما في وقف
الخانية ولو أحضر المدعي خطا قرار المدعي عليه لا يحلف انه ما كتب وانما يحلف
على أصل المال كما في قضاء الخانية وفي بيوع القنية اشترى حافوتا فوجد بعد
القبض على بابه مكتوبا وقف على مسجد كذا لا يرده لانها علامة لا تبني الاحكام
عليها اهـ وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف اهـ وقد نقلناه
في كتاب البيع وكتاب الوقف (ثم قال) قلت الا في مسألتين الاولى كتاب أهل
الحرب بطلب الامان الى الامام فانه يعمل به ويثبت الامان لمحامله كما في سيرة الخانية
ويمكن المحقق البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا ان كانت العلامة لا يزور
وان كانت العلامة الاحتمياط في الامان لمحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفتر السمسار
والصراف والبيع كما في قضاء الخانية وتعقبه الطرسوسي بأن مشايخنا ردوا على
الامام مالك في عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن
وهبان عليه بأنه لا يكتب في دفتره الاماله وعليه وتسامه فيه من الشهادات
وفي اقرار البرازية ادعى ما لا فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعي بخطه
فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان
في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعي شيئا معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرنا كان
تصديقا لان التصديق لا يلحق بالجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو على ذلك يصح ولو لم يكن مشارا اليه لا يصح للجهالة اهـ وقد نقلناه في كتاب
الاقرار (ثم قال) من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فانه لا يضرب ولذا قالوا ان
المديون لا يضرب في الحبس ولا يقيد ولا يغسل قلت الا في ثلاث اذا امتنع عن

الانفاق على قريبه كما ذكره في النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يزوج
 كذا في السراج الوهاج من القسم واذا امتنع عن كفارة الظهار مع قدرته
 كما صرحوا به في بابه والعلة الجامعة أن الحق يفوت بالتأخير فيها لأن القسم
 لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بمضي الزمن وحقها في الجماع يفوت بالتأخير
 لا إلى خلافه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) لا يخلف
 القاضي على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمه لم يخلفه إلا في مسائل
 الأولى إذا اتهم القاضي وصى اليتيم الثانية إذا اتهم متولى الوقف فانه يخلفه ما
 نظر اليتيم والوقف كما في دعوى الخيانة الثالثة إذا ادعى المودع على المودع
 خيانة مطلقة فانه يخلفه كما في القنية الرابعة الرهن المجهول الخامسة في دعوى
 الغصب السادسة في دعوى السرقة وهي الثلاث التي تسمع فيها المدعى بمجهول
 فصارت ستة اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) القضاء يقتصر على
 المقضى عليه ولا يتعدى إلى غيره إلا في خمسة ففي أربعة يتعدى إلى كافة الناس
 فلا تسمع دعوى أحده فيه بعده في الحرية الأصلية والنسب وولاء العتاقة والنكاح
 كما في الفتاوى الصغرى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب النكاح (ثم قال)
 والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى إلى الكافة فتسمع الدعوى بالملك في الوقف
 المحكوم به كما في الخيانة وجامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال) وفي واحدة يتعدى إلى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من
 المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع
 بعده على الملك لم يقبل ولو استحققت عين من يد وارث بقضاء بيعة ذكرت انه ورثها
 كان قضاء على سائر ورثة الميت فلا تسمع بيعة من وارث آخر كما في البرازية وفي شرح
 الدرر والغرر لم لا خسرو في باب الاستحقاق والحكم بالحرية الأصلية حكم على الكافة
 حتى لا تسمع دعوى الملك من أحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم في الملك المؤرخ
 فعلى الكافة من التاريخ لا قبله يعني إذا قال زيد لبكر أنك عبدى ملكتك منذ
 خمسة أعوام فقال بكر أني كنت عبد بشر ملكني منذ ستة أعوام فأعتقني وبرهن
 عليه اندفع دعوى زيد ثم إذا قال عمرو لبكر أنك عبدى ملكتك منذ سنة أعوام
 وأنت ملكي الآن فبرهن عليه تقبل ويفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكا لعمرو
 يدل عليه ان قاضيخان قال في أول البيوع في شرح الزيادات مسائل الباب على

قسمين أحدهما عتق في ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الأصل والقضاء به قضاء على
 كافة الناس والثاني القضاء بالعتق في الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس
 من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر منك فان الكتب
 المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهما فائدة أخرى هي أنه لا فرق في كونه
 على الكافة بين أن يكون بيينة أو بقوله أنا حر إذا لم يسبق منه إقرار بالرق كما صرح
 به في المحيط البرهاني اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب العتق (ثم قال)
 اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما ولا بد من التطابق لفظا ومعنى إلا في مسائل
 الأولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في شهادات فتح القدير معزيا إلى الخصاف
 الثانية في المهر إذا اختلفا في مقدار يقضى بالأقل كما في البرازية الثالثة شهيد
 أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل الرابعة شهيد أحدهما بالنكاح والآخر
 بالتزويج وهما في شرح الزياجي الخامسة شهيدان له عليه ألفا والآخر أنه أقر
 له بألف تقبل كما في العدة السادسة شهيدان أعتقه بالعربية والآخر بالفارسية
 تقبل بخلاف الطلاق والأصح القبول فيهما وهي السابعة واجمعوا أنها لا تقبل
 في القذف كذا في الصيرفية وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وذكر
 في الشرح ستة عشر آخر فالمستثنى ثلاث وعشرون ثم رأيت في الخصاف في باب
 الشهادة بالوكالة مسائل تراد عليها فلتراجع وقد ذكرت في الشرح ان المستثنى
 اثنان وأربعون مسئلة وسنبينها مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل
 يدخل كذا في البرازية والولواجمية والفصول وعليهما فروع إلا في مسئلة
 في الولواجمية فان يوم القتل لا يدخل فيها وهي مسئلة الزوجة التي معها ولد فانه
 تقبل بينتها بتاريخ مناقض لما قضى به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع
 في الدعوى ذكر مسئلة الصواب فيها ان يوم الموت يدخل تحت القضاء فراجع
 اليها ان شئت وذكر مسائل في الخزانة في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد
 أشبعنا الكلام عليهما في الشرح من باب دعوى الرجلين شاهد الحسبة إذا أقر
 شهادته بغير عذر لا تقبل لفسقه كما في القنية أي أحد الشريكين الفاسدة مع
 شريكه فلا جبر عليه إلا في جدار يتيمن لهما أوصيان ويخاف سقوطه وعلم ان
 في تركه ضرر فان الآتي من الوصيين يحبر كما في الخنانية وينبغي ان يكون
 في الوقف كذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال) الشهادة بالمجهول

غير صحيحة الا في ثلاث اذا شهدوا انه كفل بنفس فلان ولا نعرفه واذا شهدوا برهن
لا تعرفونه أو بغصب شيء مجهول كما في قضاء الخسائية الشهادة برهن مجهول
صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية اهـ وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها (ثم قال) للقاضي أن يسأل عن سبب الدين احتياطاً فان أي
الخصم لا جبر كما اذا طالب منه الخصم انراج دفتر الحساب بأمره بانواجه ولا يجبره كذا
في الخسائية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف ومحل
الاول فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والثاني ما ليس فيه وانما هو حادث
كذا في التارخائية ومنهم من فرق بينهم ما بأن الاول دأب لا دون الثاني كل من
قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الوصي في دعوى الانفاق على
اليتيم أو رقيقه وفي بيع القاضي مال اليتيم وادعى اشتراط البراءة من كل عيب
واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم وفيما اذا ادعى الموهب له
هلاك العين أو اختلافاً في اشتراط العوض وفي قول العبد للبائع أنا مأذون
واللاب في مئة دار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا
أنكر الاب شراءه لنفسه وادعاه لابنه وفيما يدعيه المتولى من الصرف اهـ وقد
نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) المقضي عليه في حادثة لا تسمع دعواه
ولا يثبت له الا اذا ادعى تلقى الملك من المدعي أو انتاج أو برهن على ابطال القضاء
كما ذكره الحمادي والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينتقض القضاء به
فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده لكن بهذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء
بالنكول كما في الخسائية التناقض غير مقبول الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض
الوصي والناظر والوارث كما في الخسائية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال)
الشهادة اذا بطلت في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية الا اذا كان
عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليهما بالعتق فانها تقبل في حق النصراني
فقط كما في العتاق منها اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) بينة النفي غير
مقبولة الا في عشر فيما اذا عاق طلاقها على عدم شيء فشهدا بالعدم وفيما اذا
شهدا انه أسلم ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسيح ابن الله ولم يقل قول
النصارى وفيما اذا شهدا بنتاج الدابة عنده ولم تنزل على ملكه وفيما اذا شهدا
بمخالع أو طلاق ولم يستثن وفيما اذا أمن الامام أهل مدينة فشهدا ان هؤلاء

لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذ ~~كر~~ في عقد السلم
وفي الارث اذا قالوا لا وارث له غيره وفيما اذا شهدا انها ارضعت الصغير بلبن شاة
لا بلبن نفسها كما في جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتواتر كما في الظهيرية
والبزازية وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به علم الشاهد أو لا في عدم القبول
تيسيرا ذكره في قوله عبده حران لم يحج العام فشهدا بنحره في الكوفة لم يعتق بناء
على انه نفي بمعنى انه لم يحج القضاء محمول على الصحة ما أمكن ولا ينقض بالشك
كذا في شهادة الظهيرية العتوى على عدم العمل بعلم القاضى في زماننا كما في جامع
الفصولين العتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرزازية
لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالدلة وما ذكره
محمد في السير ~~السير~~ من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما في
الدعوى من الظهيرية وأما مفهوم الرواية فحجة كما في غاية البيان من الحج الحق
لا يسقط بتقادم الزمان ~~قد~~ فأن وقصا صا أو أمانا أو حقا لعبد كذا في لعان الجوهرة
إذا سئل المفتى عن شيء فإنه يفتى على الصحة جملا على السكال وهو وجود الشرائط كذا
في صلح البرازية المفتى انما يفتى بما يقع عنده من المصلحة كذا في مهر البرازية
ويتعين الافتاء في الوقف بالانفع له كما في شرح الجمع والمحصى القدسي اه وقد
نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) يقبل قول الواحد العدل في احد عشر موضعا
كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي الجرح والتعديل والمترجم
وفي جودة المسلم فيه وردائه وفي الاخبار بالفلس بعدم مضى المدة وفي رسول القاضى
الى المزكى وفي اثبات العيب وفي رؤية رمضان عند الاعتدال وفي اخبار الشاهد
بالموت وفي تقدير أرش المتلف اه وقد نقلنا بعض هذه المسائل في أبوابها (ثم قال)
وزدت أخرى يقبل قول أمين القاضى إذا أخبره بشهادة شهود على عين تعدد
حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما إذا بعته لتخالف المخدرة فقال حلقتها
لم يقبل الا بشاهدين معه كما في الصغرى الناس أحرار بلا يمان الا في الشهادة
والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وفي كتاب الحدود
(ثم قال) اذا أخطأ القاضى كان خطأ مؤثرا على المقتضى له وان تعدد كان عليه كذا
في سيرة الخسانية وتسامه في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد الابراء العام نحو
لاحق لي قبله الايمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به اه

وقد نقلناه في كتاب الكفالة وكتاب العتق (ثم قال) وما إذا أبرأ الوارث الوصي
أبرأ عما بأن أقر أنه قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها إلا استوفاه ثم ادعى في يد
الوصي شيئا من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا إذا أقر الوارث أنه قبض جميع ما على
الناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في الخيانة وبحث فيه
الطرسوسي بمشاردة ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء
من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازية
اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب الصلح (ثم قال) الخامسة الابراء
العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في دعوى البرازية وقد ذكرنا بعد هذا
أن الابراء عن الربا لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البيضة اه وقد نقلناه في كتاب
اليبوع (ثم قال) وفي اليتيمة لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى ان البذر
له تسمع (ثم قال) لو قال لاحق لي في هذه الضيعة ثم ادعى انها وقف عليه وعلى
أولاده ففيه اختلاف المتأخرين وفي اليتيمة مات أبضاعن ورثة فاقسموا التركة
بينهم وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان واحداً من الورثة
ادعى ديناً على الميت وعلى تركته الميت تسمع اه وفي قسمة القنية قسمها أرضاً
مشتركة وأقر كل واحد منهم ما له لا دعوى له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد
أحدهم الفسخ بالغبن فله ذلك ان كان الغبن فاحشاً عند بعض المشايخ اه وقد
نقلناه في كتاب القسمة (ثم قال) وفي اجارات البرازية ان الابراء العام انما يمنع
اذا لم يقربان العين للذعي فان أقر بعده أن العين للذعي سلمها له ولا يمنع الابراء
وفي دعوى القنية ان الابراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من
دعوى البرازية أبرأه عن الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد
نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) أقر أنه له ثم ادعى شراءه
بلا تاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن أنه حادث
بعد الابراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد الابراء
العام لا ينحى بحادث بعده فيجد جواب حادثة أقر أن في ذمته لفلان كذا وأبرأ عما
ثم ادعى بعدهما أنه أقر بعدهما أن لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بيئته
ولا يمنع الابراء العام لانه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول قاضي خان
في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بأنه لاحق له لم تقبل ولو برهن بعده على

اقراره بعده أنه لا حق له وأنه مبطل فيما ادعى تقبل اه يدل على ما ذكرناه من أن اقراره بعد البراء العام مبطل ولا يمكن في جامع الفصولين من التناقض كفل عنه بألف لرجل يدعيه فمرهن الكفيل على اقرار المكفول له وهو يجب أن يقرار أو ثمن خمر لا تقبل ولو أقربها الطالب عند القاضي برثا وانما لا تقبل البينة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض لان كفالته اقرار بصحتها اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وانظر ما كتبناه في المداينات في مسألة دعوى الربا بعد البراء وآخر ما في الجامع يدل على ان التناقض من الاصيل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب خصمك فخاصمه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعق الامة وحرية الاصلية وفيما تمحض لله سبحانه وتعالى كرمضان وفي الطلاق والايلاء والظهار وتماه في شرح ابن وهبان اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) دفع الدعوى صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البينة يصح بعدها وكما يصح قبل الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما بيناه في الشرح وكما يصح عند الحكم الاول يصح عند غيره وكما يصح عند الاستمهال يصح بعده هو المختار الا في ثلاث الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه الثانية لو بينه لكن قال بينتي به غائبة عن البلد لم يقبل الثالثة لو بين دفعا فاسد لم يقبل ولو كان الدفع صحيحا وقال بينتي حاضرة في المهر يمهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتي به كذا في البرازية وعلى هذا لو أقرب بالدين وادعى ايفائه أو البراء فان قال بينتي بالمصر لا يقضى عليه بالدفع والا قضي عليه الدفع بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح أقرب بالدين بعد الدعوى ثم ادعى ايفائه لم يقبل للتناقض الا اذا ادعى ايفائه بعد الاقرار به والتفرق في المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعى عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب أحد خصما عن أحد قصد ابغى وكالة ونياية وولاية الا في مسلتين الاولى أحد الورثة ينتصب خصما عن الباقيين الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصما عن الباقي كذا حرره ابن وهبان عن القنية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى ارجاء الصلح بين الأقارب الثانية اذا استمهال المدعى الثالثة اذا كانت عنده ريبة البقاء أسهل من الابتداء الا في مسلتين

اذا فسق القاضى فانه ينعزل واذاولى فاسقايصح وهو قول البعض وجوابه في
 النهاية والمعراج الثانية الاذن للابن صحيح واذا ابق المأذون صار محجورا عليه
 ذكره الزياح رحمه الله سبحانه وتعالى في القضاء اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن
 والمجر (ثم قال) من عمل اقراره قبلات بينته ومن لا فلا الا اذا ادعى ارثا أو نفقة
 أو حضنة فلو ادعى انه أخوه أو جده أو ابن ابنه لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة
 والزوجة والولاء بنوعيه وكذلك معتق أبيه وهو من مواليه وتسامه في باب دعوى
 النسب من الجميع اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) لا تقبل شهادة
 كافر على مسلم الا تبعا أو ضرورة فالاول اثبات وكيل كافر كافر ابين بكل حق
 له بالكوفة على خصم كافر فيتعدى الى خصم مسلم آخر وكذا شهادتهما على عبد
 كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادتهما على وكيل كافر ومولاه مسلم وهذا بخلاف
 العكس في المسئلتين لكونها شهادة على المسلم قصد او فيما سبق ضمننا اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) والثاني في مسئلتين في الايصاء شهد كافران
 على كافرانه أوصى الى كافر فاحضر مسلما عليه حق للميت اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوصية (ثم قال) وفي النسب شهدا أن النصراني ابن الميت فادعى
 على مسلم بحق وتسامه في شهادات الجميع لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن لا يقبل
 شهادته له الا في الوصية لو كان القاضى غريم ميت فثبت أن فـلانا وصيه صح
 وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة
 عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضى مديون الغائب سواء كان قبل
 الدفع أو بعده وتسامه في قضاء الجميع اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي
 كتاب الوصاية (ثم قال) أمين القاضى كالقاضى لاهدة عليه بخلاف الوصى
 فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى القاضى فبين وصى القاضى وأمينه فرق من
 هــ هذه ومن أخرى هي ان القاضى محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود
 وصى له ولو كان منصوب القاضى بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضى
 جعلتك أمينا في بيع هــ هذا العبد واختلفوا فيما اذا قال بيع هــ هذا العبد ولم يزد
 والاصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد أوضحناه في شرح الكنز وصحح البزارى
 من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
 المجر والاذن (ثم قال) ينصب القاضى وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين

أوله أو اتفقد وصية وفيما إذا كان للميت ولد صغير وفيما إذا اشترى من مورثه شيئاً أو أراد رده بعيب بعد موته وفيما إذا كان أبوا الصغير مسرفاً مبذراً في نصبه للحفظ وذكر في قسمة الولواتجية موضعاً آخر ينصبه فيه فالبراجع وطريق نصبه ان يشهدوا عند القاضي ان فلان مات ولم ينصب وصياً فلون نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي وصي الميت ولا يلي النصيب الا قاضي القضاة المأمور بذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) لا يقبل القاضي الهدية الا من قريب محرم أو من جرت عادته به قبل القضاء بشرط ان لا يزيد ولا خصومة له ما وزدت موضعين من تهذيب القلائس من السلطان ووالي البلد وجهه ظاهر فان منعها انما هو للخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راعى الملك ونائبه لم يراعى لاجلها اذا ثبت اقل من المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطاق بلا كغيب الا في مال اليتيم كافي البرازية وألحقته به مال الوقف وفيما إذا كان رب الدين غائباً لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد عليه كتاب قاضي لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره في السراج الوهاج للقاضي ان يفرق بين الشهود الا في شهادة النساء قال في الملتقط حكى أن أم بشر شهدت عند المحاكم فقال فرقوا بينهن ما فقالت ليس لك ذلك قال الله سبحانه وتعالى ان تضل احداهما فتمدكرا احداهما الاخرى فسكت المحاكم شاهد الزور اذا تاب تقبل توبته اه الا اذا كان عدلاً عن الناس لم تقبل كذا في الملتقط قضاء الامير جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط المحكم كالقاضي الا في أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكنز وفيه ان حكمه لا يتعدى الا في مسألة وذكر المخصاف في باب الشهادة بالوكالة مسألة في اختلاف الشاهدين خالف المحكم فيها القاضي كل موضع تجرى فيه الوكالة فان الولي ينتصب خصماً عن الصغير فيه وما لا فلا ينتصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينتصب عنه في الفرقة بالاباء عن الاسلام واللعان كذا في المحيط اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) ولا تقام البينة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتقام البينة للتعدي وفي مدعى عليه أقرب بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعى عليه أقرب بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهو اذا يدل على جواز اقامتها مع الاقرار في كل

موضع بتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلاً اهـ ثم رأيت رابعاً
كتبت في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البينة به مع الاقرار المستحق
عليه ليمكن من الرجوع على بآئمه ولا تسمع على ساكت الا في مسألة ذكرناها
في دعوى الشرح ثم رأيت خامساً في القنية معزياً الى جامع البرعزي لو خصم
الاب بحق على المصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقسام البينة عليه مع
اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اهـ ثم رأيت
سادساً في القنية لو أقر الوارث لموصى له فانها تسمع البينة عليه مع اقراره ثم رأيت
سابعاً في اجارة منية المفتى آجرداية بعينها من رجل ثم من آخر فاقام الاول البينة
فان كان الاخر حاضراً تقبل عليه البينة وان كان مقرباً يدعيه هذا المدعى وان
كان غائباً لا تقبل اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها ونقلناها كلها في
كتاب الاقرار أيضاً (ثم قال) كتمان الشهادة كبيرة ويحرم التأخير بعد
الطلب الا في مسائل ان يكون عاجزاً عن الذهاب وفيما اذا قام الحق بغيره الا ان
يكون أسرع قبولاً وان يكون المحاكم جائراً وان يخبره عدلان بما يسقط الشهادة
وان يكون معتقداً للقاضى خلاف معتقد الشاهد وان يعلم ان القاضى لا يقبله
الفساق اذا تاب تقبل شهادته الا المحدث في القذف والمعروف بالكذب وشاهد
الزور اذا كان عدلاً على ما في المنظومة وفي الخسائية القبول لا تقبل شهادة الفرع
لاصله والاصل لفرعه الا اذا شهدا بمجدل ابن ابنه على ابنه شهادة الفرع على أصله
جائزة الا اذا شهد على أبيه لأمه أو شهد على أبيه بطلاق ضرة أمه والام في نكاحه
اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيينة الاكراه أولى في البيع والاجارة
والصلح والاقرار وعند عدم البيّنات فالقول لمضى الطوع كما اذا اختلف في صحة
بيع وفساده فالقول لمضى الصحة واذا اختلف المتبايعان تحالفوا وتغاسخا
الا في مسألة ما اذا كان المبيع عيباً فحلف كل بعثقه على صدق دعواه فلا تحالف
ولا فسخ ويلزم المبيع ولا يعتق واليمين على المشتري كما في الوقعات اهـ وقد
نقلنا في كتاب البيوع ونقلنا بعضها في كتاب الاجارة وكتاب الصلح وكتاب
الاقرار وكتاب العتق (ثم قال) القضاء يجوز تخيه به وتقييده بالزمان والمكان
واستثناء بعض الخصومات كما في الخلاصة وعلى هذا الأمر السلطان بعدم سماع
الدعوى بعد خمسة عشر سنة لا تسمع ولا يجب عليه سماعها الرأى الى القاضى

في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعى ولا يكن لاجبره الى بيانه وفي طلب
 المحاسبة بين المدعى والمدعى عليه فان امتنع لاجبر وهما في الخاتمة وفي التفريق
 بين الشهود وفي السؤال عن الزمان والمكان وفي تحليف الشاهد ان رآه جاز كافي
 الميرفية وفيما اذا باع الاب أو الوصي عقارا لمغير فالرأى الى القاضى في نفضه
 كافي بيوع الخاتمة اه وقد نقلنا هذه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا
 (ثم قال) وفي مدة حبس المديون وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره وفي حبس
 المديون في حبس القاضى وللصوص اذا خيف فراره كافي جامع الفصولين وفي سؤال
 الشاهد عن الايمان اذا اتهمه وفيما اذا تصرف الناظر بما لا يجوز كبيع
 الوقف أو رهنه فالرأى للقاضى ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاخر
 فانه يضم اليه ثقة كافي القنية اه وقد نقلنا هذه في كتاب الوقف (ثم قال) من
 سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقبضه
 ثم ادعى ان البائع باعه قبله من فلان الغائب بكذا وبرهن فانه يقبل وهب
 جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها أو استولدها وبرهن
 تقبل ويستردّها والعقر كذا في بيوع الخلاصة والبرازية وفي فتح القدير نقل عن
 المشايخ التناقض لا يضر في الحرية وفروءها اه وظاهره ان البائع اذا ادعى
 التدبير أو الاستيلاء تسمع فالهبة في كلام الفتاوى مثال وفي دعوى البرازية
 سوى بين دعوى البائع التدبير والاعتاق وذكر خلافا فيهما وزدت عليهما مسائل
 الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه الثانية اشترى أرضا ثم ادعى أن بائعها كان
 جعلها مقبرة أو مسجدا الثالثة اشترى عبدا ثم ادعى أن البائع كان أعتقه الرابعة
 باع أرضا ثم ادعى انها وقف وهي في بيوع الحسانية وقضاها وفصل في فتح القدير
 فيه في آخر باب الاستحقاق فالبطرثة وفصل في الظهيرية فيه تفصيلا آخر ورجمه
 فظاهره ما في العمادية ان المعتمد القبول مطلقا الخامسة باع الاب مال ولده
 ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادسة الوصى اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة
 المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية (ثم قال) وكذا كل من باع
 ثم ادعى الفساد وشرط الهادي التوفيق بانه لم يكن عالما به وذكر فيه اختلافا ومن
 فروع أصل المسئلة لو ادعى البائع انه فضولى لم يقبل ومنه الوضمن الدرك ثم ادعى
 المبيع لم يقبل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع ونقلنا بعض هذه المسائل أيضا

في أبوابها (ثم قال) لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين
 كما في دعوى البرازية لا تثبت اليد في العقار الا بالبينة أو علم القاضي ولا يكفي
 التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في القنية أو الشراء منه كما في
 البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل ادعى ديناً بسبب
 فشهاداً بالطلاق لو كان المشهود به أقل ادعى انه تزوجها فشهاداً انها منكوحته
 ادعى ما كامطلقاً بلا تاريخ فشهاداً به بتاريخ على المختار ادعى انشاء فعل كغصب
 وقتل فشهاداً بالقرار به ادعى ألغا كغالة عن فلان فشهاداً به كغالة عن آخر
 ادعى ملك عين بالشراء من رجل لم يعينه فشهاداً بالطلاق ادعى ما كامطلقاً فشهاداً
 بسبب وقال المدعي هو لي بذلك السبب ادعى الا بقاء فشهاداً بالبراء أو التحليل ادعى
 الهبة فشهاداً بالصدقة كما في التخيض وما قبلها من الخلاصة وفتح القدير وقد
 ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة فالراجع الامام يقضي بعلمه الا في حد القذف
 والقصاص والتعزير كذا في الولائية وفي التهذيب يقضي القاضي بعلمه
 الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في مجتهده فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل
 نص أصحابنا فيها على عدم النفاذ فلو قضى ببطلان الحق بمضي المدة أو بالتفريق
 للجزع عن الاتفاق غائباً على الصحيح لا حاضراً أو بصحة نكاح مزنية أبيه أو ابنه عند
 أبي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى أو بصحة نكاح أم مزنية أو بنتها أو بنه نكاح
 المنة أو بسقوط المهر بالتقادم أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة
 بلا رضاهما أو بعدم وقوع الثلاث على الحبل أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم
 الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع ما زاد على الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث
 بكلمة أو بعدم وقوعه على الموطوعة عقبه أو بنصف الجهازان طلقها قبل الوطء
 بعد المهر والتجهيز أو بشهادة بخط أبيه أو بشاهد وعين أو في الحدود والقصاص
 بشهادة شاهد على صك لا يذكّر ما فيه الا أنه يعرف خطه وخاتمه أو بشهادة من شهد
 على قضية مختومة من غير أن تقرأ عليه وبقضاء المرأة في حد أو بقود أو في قسامة بغتيل
 أو بالتفريق بين الزوجين بشهادة المرضعة أو قضى لولده أو رفع اليه حكم صبي أو عبد
 أو كافراً أو المحكم بحجر سفيه مفسد يستحق أي انجر أو بصحة بيع نصيب الساكن
 من قن حره أحدهما أو ببيع من روك التسمية عمداً أو ببيع أم الولد على الاظهر
 وقيل ينفذ على الاصح أو ببطلان عفو المرأة عن القود أو بصحة ضمان الخلاص

أو بزيادة أهل المحلة في معلوم الامام من أوقاف المسجد أو بحل المطلقة ثلاثا بمجرد عقد الثاني أو بعدم ملك الكافر مال المسلم بأحرازه بدارهم أو بيع درهم بدرهمين بدايبدأ وبهجة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة بتلف مال أو بحل القذف بالتعريض أو بالقرعة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن زوجها لم ينقذ في الكل هـ. إذا ما حورته من البرازية والجمادية والصيرفية والتاريخانية اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الشاهد إذا ردت لمهادته لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل إلا أربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي إذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان بعد سنين أو لا كما في القصة للنخعي أن يطعن في الشاهدين بثلاثة أنهم ما عبادان أو محدودان أو شريكان في المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا يشترط له الدعوى والخصومة فإذا شهدا على خصم بحق وذكروا اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنسبه ضمنا وإن لم يكن في حادثة النسب وقد ذكرنا الهادي في فصوله فرعين مختلفين حكما وذكر أن أحدهما يقاس على الآخر وقرق بينهما في جامع الفصولين فالينظر وهو من مهمات مسائل القضاء وعلى هذا لو شهدا أن فلانة زوجة فلان وكانت زوجها فلانا في كذا على خصم منكروا وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الوكالة (ثم قال) ونظيره ما في الخلاصة في طريق الحكم بثبوت الرضائية أن يعاق رجل وكالة فلان بدخول رمضان ويدعي بحق على آخر ويتنازعا في دخوله فتقوم البيينة على رؤياه فيثبت رمضان ضمن ثبوت التوكيل اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم (ثم قال) وأصل القضاء الضمني ما ذكره أصحاب المتون من أنه لو ادعى كفالة على رجل بمال باذنه فأقر بها وأنكر الدين فبرهن على الكفيل بالدين وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصدا وعلى الأصل الغائب ضمنا اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وله فروع وتفصيل ذكرناها في الشرح قال في خزانة الفتاوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولومات الخليفة لا ينعزل ولاته وقضائاه وفي الخلاصة وفي هداية الناطق لومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا موت أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان إذا عزل القاضي انعزل النائب

بخلاف موت القاضي وفي المحيط اذا عزل السلطان القاضي ان عزل نائبه بخلاف
 ما اذامات القاضي حيث لا يعزل نائبه هكذا قيل وينبغي أن لا يعزل النائب بعزل
 القاضي لانه نائب السلطان أو نائب العامة لا ترى أنه لا يعزل بموت القاضي
 وعليه كثير من المشايخ اه وفي البرازية مات الخليفة وله أمراء وعمال فالكل على
 ولايته وفي المحيط مات القاضي ان عزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت
 الخليفة واذا عزل القاضي يعزل نائبه واذا مات لا والفتوى على انه لا يعزل بعزل
 القاضي لانه نائب السلطان أو العامة وبعزل السلطان نائب القاضي لا يعزل
 القاضي اه وفي العمادي وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى قاضي خان
 واذا مات الخليفة لا يعزل قضاته وعمله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف
 واستخلف غيره فمات القاضي لا يعزل خليفته اه فتحرر من ذلك اختلاف المشايخ
 في ان عزل النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى على انه لا يعزل بعزل
 القاضي يدل على ان الفتوى على انه لا يعزل بموته بالاولى لكن عليه بأنه نائب
 السلطان فيبدل على ان النواب الآن يعزلون بعزل القاضي وموته لانهم نواب
 القاضي من كل وجه فهو كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الا أن نائب السلطان
 ولهذا قال العلامة بن الغرس ونائب القاضي في زماننا يعزل بعزله وموته فانه نائبه
 من كل وجه اه فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج كونه كوكيل
 قاضي القضاة مذهب الشافعي وأحمد وعندنا انما هو نائب السلطان وفي التتارخانية
 ان القاضي انما هو رسول عن السلطان في نصب النواب اه وفي وقف القنية
 لومات القاضي أو عزل يبقى ما نصبه على حاله ثم رقم يبقى فيما اه وفي التمهيد
 وفي زماننا تعذرت التركة بغلبة الفسق اختار القضاة استخلاف الشهود
 كما اختاره ابن أبي ليلى لمحصل غلبة الظن اه وفي مناقب الكردي في باب أبي
 يوسف اعلم ان تحليف المدعي والشاهد أمر منسوخ باطل والعمل بالمنسوخ حرام وقد
 ذكر في فتاوى القاعدي وخزانة المفتين ان السلطان اذا أمر قضاة بتحليف
 الشهود يجب على العلماء أن ينصحوا السلطان ويقولوا له لا تكلف قضائك أمرا ان
 أطاعوك يلزم منه سخط الخلق وان عصوك يلزم منه سخطك الى آخر ما فيها
 لا يصح رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي أو وقعت في تلبيس
 الشهود أو أبطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الخبانية وقيده في الخلاصة

بما اذا كان مع شرائط الصحة وفي الكنز بما اذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة
 مستقيمة اهـ الا في مسائل الاولى اذا كان القضاء بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكره
 ابن وهبان مستنبطاً من تقييد الخلاصة بالمينة الثانية اذا ظهر له خطأه وجب
 عليه نقضه بخلاف ما اذا تبدل رأى المجتهد الثالثة اذا قضى في مجتهد فيه مخالفاً
 لمذهب به فله نقضه دون غيره كما في شرح المنظومة أمر القاضى بحكم كقوله سلم
 المحدود الى المدعى والامر بدفع الدين والامر بحبس الافرقة في مسألة في العمانية والبرازية
 وقف على الفقراء فاحتاج بعض قرابة الواقف فأمر القاضى أن يصرف شئ من
 الوقف اليه كان بمنزلة الفتوى حتى لو أراد أن يصرفه الى فقير آخر صح اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوقف (ثم قال) فعل القاضى حكم منه فليس له أن يزوج اليتيمة التي
 لا ولي لها من نفسه ولا ابنه ولا من لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضى مال
 اليتيم لنفسه من نفسه أو من وصى أفامه فذكر في جامع الفصولين من فصل
 تصرف الوصى والقاضى في مال اليتيم فقال لم يجز بيع القاضى ماله من يتيم وكذا
 عكسه وأما ما اشتراه من وصيه أو باعه من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من
 جهة القاضى اهـ ولو باع القاضى ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه
 ثم ظهر مال آخر للميت لم يبطل البيع ويشتري بالثمن أرضاً توقف بخلاف الوارث
 اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشتري بقيمة الثلثين أرضاً توقف لان فعل
 القاضى حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الا في مسألة ما اذا أعطى
 فقيراً من وقف الفقراء فانه ليس بحكم حتى ~~كان~~ له أن يعطى غيره كما في
 جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولي للقاضى في تزويج الصغيرة فزوجها
 القاضى كان ~~وكذا~~ لا فلا يكون فعله حكماً حتى لو رفع عقده الى مخالف
~~كان~~ له نقضه كذا في القاسمية فالمستثنى مسألان اهـ وقد ذكرنا هذه
 المسائل في أبوابها (ثم قال) فقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي
 شرط للحكم القولى دون الفعل فليتنبه له وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر
 لسامع اقراره لا تشهد علي وسعه ان يشهد عليه كما في الخلاصة الا اذا قال له المقر
 لا تشهد عليه بما أقر فينبذ لا يسعه كما في حيل التمارخانية من حيل المداينات
 (ثم قال) واختلفوا فيما اذا رجع المقر وقال انما نهيتك لعذر وطلب منه
 الشهادة قبل يشهد وقيل لا يشهد بخلاف القاضى غريم الميت بان الدين واجب

لك على الميت وما أبرأته منه ولو كان ثابتاً باقرار المرء في مرض موته كما في
التأريخانية من كتاب المحيل انما يجوز إقامة البينة على المسخر اذا لم يعلم القاضي
انه مسخر وان علم به فلا اثبات التوكيل عند القاضي بل انهم جائزان كان
القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال)
لا ينعزل القاضي بالردة والفق ولا ينعزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يعدم
الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) واختلاف المشايخ في القاضي
الا ان يكون في المنشور اذا أتاك كتابي فعد عزلتك فلا ينعزل الابه طالب من
القاضي كتابة حجة الابرأ في غيبة نفسه لم يكتب له عند أبي يوسف خلافاً لعمد
واجماع على انه يكتب له حجة الاستيفاء ولمسححة الطلاق قال القاضي قضيت
بكذاعليك ببينة أو اقرار يقبل يرسل القاضي الى المخدرة للدعوى واليمين
لا يمين على الصبي في الدعوى ولو كان محجوراً لا يحضره القاضي لسمعائها ويختلف
العبد ولو محجوراً يقضى بنكوله ويؤاخذ به بعد العتق اهـ وقد نقلناه في
كتاب الاذن والمجر (ثم قال) الاصح انه لا يخاف على الدين المؤجل قبل حلول
الاجل اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) لا يقبل قول أمين
القاضي انه حاف المخدرة الابشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فاذا
ولاه قاضياً كان كذا لا يكون قاضياً في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير
مكان ولايته غير صحيح واختلفوا فيما اذا كان العقار لا في ولايته واختار في الكنز
عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة المحقة واقترع قاضي خان عليه والخلاف انما
هو في العقار لا في العين والدين كما في البزازية وفي القنية قضى في ولايته ثم أشهد
على قضائه في غير ولايته لا يصح الاشهاد اهـ ولا تقبل شهادة من قال لا أدري
أموءر أنا أو لا للشك في الايمان وكذا امامته كذا في شهادات الولوالجية اهـ
وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) تقبل الشهادة حسبة بلاد دعوى في طلاق
المرأة وعتق المرأة والوقف وهلال رمضان وغيره الا هلال الفطر والاضحى
والحدود الاحد القذف والسرقة واختلفوا في قبولها بلاد دعوى في النسب كما في
الظهيرية من النسب وجزم بالقبول ابن وهبان وفي تدبير الاممة وحمة المصاهرة
والخناع والايلاء والظهار ولا تقبل في عتق العبد بدون دعواه عنده خلافاً لما
واختلفوا على قوله في الحرية الاصلية والمعتمد لا والنكاح ثبت بدون الدعوى

كالطلاق لان حل الفرج وحرمة حق الله سبحانه وتعالى فجواز ثبوته من غير
دعوى كذا في فروق السكر ايسى من النكاح اه وقد نقلنا هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان
كان غائبا فلا بد من تعريفه باسمه وأبيه وجده ولا تكفي النسبة الى الفخذ ولا الى
المحرفة ولا يكفي الاقتصار على الاسم الا ان يكون مشهورا وتكفي النسبة الى
الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفي في العبد اسمه واسم
مولاه وأب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والفتوى على قولهما
انه لا يشترط في المخبر بالشاهد باسمها ونسبها أكثر من عدلين لانه أيسر والقاضي
هو الذي يتظر الى وجه المرأة ويكتب حلالا لا الشاهد الكل في البرازية
لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا أقامه وأراد أن يكتب القاضي الى آخر فانه
يكتب كما في البرازية وذكر في القنية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت
شيخ الاسلام القاضي علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر
على نفسه بمال في صلح ويشهد عليه ثم يدعي ان بعض هذا المال قرض وبعضه
ربا ونحن نقضي ان أقام على ذلك بيينة تقبل وان كان متناقضا لانا لم انه مضطر
الى هذا الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) وقال في كتاب
المدائيات قال استاذنا وقعت واقعة في زماننا ان رجلا كان يشتري الذهب الردي
زمانا الدينار بخمسة دنانق ثم تنبه فاستحل منهم فابروا به عما بقي له من عليه حال
كون ذلك مستهلكا فكتبت أنا وغيري انه يبرأ وكتب ركن الدين الزانجاني الابرأ
لا يعمل في الربا لان رده محقق الشرع وقال به أجاب نجم الدين المحمدي معلا بيهذا
التعليل وقال هكذا سمعته عن ظاهر الدين المرغيناني قال رضي الله تعالى عنه
فقرب من ظني ان الجواب كذلك مع تردد كنت أطلب الفتوى به لا محجوبي
عنه فعرضت هذه المسئلة على علاء الأئمة الحنابلة فأجاب انه يبرأ ان كان
الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فازداد ظني بهجة جوابي ولم
أحبه ويدل على صحة ما ذكره السزدوي في غناء الفقهاء من جملة صور
البيع الفاسد جملة العقود الربوية يملك العوض فيها بالقبض قال رضي الله تعالى
عنه فاذا كان فضل الربا مملوكا للقباض بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن
مثله فلو لم يصح الابرأ لرد مثله فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك لارد عين ما استهلك

وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل يتقرر مفيد الملك في فضل الربا فلم يكن في رده فائدة نقض عقد الربا فكيف يجب ذلك حقا للشرع وانما الذي يجب حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لا رده ضمانه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وقد أفتيت أخذنا من الاولى بان الشهود اذا شهدوا ان البعض لا حقيقة له وانما فعل مواطاة وحيالة تقبل لا يجوز اطلاق المحبوس الا برضا خصمه الا اذا ثبت اعساره أو أحضر الدين للقاضي في غيبة خصمه تصرف القاضي على الاوقاف مبنية على المصلحة فما خرج عنها منه باطل وقد ذكرنا من ذلك أشياء في القواعد ومما يدل عليه انه لو عزل ابن الواقف عن النظر المشروط له وولي غيره بلا خيانة لم يصح كما في فصول العمادي من الوقف وجامع الفصولين من القضاء ولو عين لنا ظر شيئا معلوما وعزل نظرا لثاني ان كان ما عينه له بقدر أجر مثله أو دونه أجره الثاني عليه والاجعل له أجر المثل وحفظ الزيادة كما في القنية وغيرها ومنها حرمة احداث تقرير فراش للمسجد بغير شرط الواقف كما في الذخيرة وغيرها وقد ذكرنا في القاعدة الخامسة ان من اعتمد على أمر القاضي الذي ليس بشرعي لم يخرج عن العهدة ونقلنا هناك فرعا من فتاوى الولوالجي ولا يعارضه ما في القنية طالب القيم أهل المحلة ان يقرض من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضي به فأقرضه ثم مات الامام مفلسا لا يضمن القيم اهـ لانه لا يضمن بالاقرض باذن القاضي لان للقاضي الاقرض من مال المسجد اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي الكافي من الشهادات الاصح ان القاضي اذا علم ان المحضر متخرا لا تجوز اقامة البينة عليه ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الوصية (ثم قال) لا تقبل شهادة المغفل و يقبل اقراره كما في الولوالجية اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) شهدا على ابيه مات وهي امراته وآخرا ان طلقها فالاولى أولى تنازعا في ولا رجل بعد موته فبرهن كل انه أعتقه وهو يملكه فالمراتب بينهما ما كمالو برهننا على نسب ولد كان بينهما وأي بينة سبقت وقضى بهالم تقبل الاخرى سئل الشهود بالبيع عن الثمن فقالوا لا نعلم لا تقبل وبالنكاح عن المهر فقالوا لا نعلم تقبل كما في الصيرفة الاصح انه لا يفتى بجواز تحمل الشهادة على المتنقبة واجهوا على انه لا يتحملها من وراء جدار كذا في المجتبى وفي البرازية شهدا بطلاق أوعتاق وقال لا ندري أكان في صحة

أورض فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى يصدق حتى يشهد أنه كان
صحيح العقل وفي الخزانة قالا هو زوج الكبرى لكن لا ندري الكبرى يكافه
اقامة البينة ان الكبرى هذه شهدا انها زوجت نفسها منه وقالا بعد ما شهدا
بالتزويج لا نعلم هل هي في الحال امرأته أم لا أو شهدا أنه باع منه هذا العين ولا
ندري هل هو في ملكه في الحال أو لا يقضى بالنكاح والملك في الحال بالاستصحاب
والشاهد في العقد شاهد في الحال وفي البرازية معزيا إلى الجامع الشاهد عاين
دابة تتبع دابة وترتفع منها له ان يشهد بالملك والنتائج لا يحلف المدعي اذا حلف
المدعي عليه الا في مسألة ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيه
انها من خواص هذا الكتاب وغرائبه فيجب حفظها اللعب بالشرط لا يسقط
العدالة الا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة الحلف عليه واخراج الصلاة
عن وقتها بسببه واللعب به على الطريق وذكري من الفسق عليه كما بيناه
في شرح الكنز الدعوى على غير ذي اليد لا تسمع الا في دعوى الغصب
في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كما في اليمين شهادة الزوج على
زوجته مقبولة الا بزناها وقد قذفها كما في حد القذف وفيما اذا شهد على اقرارها
بأنها أمة لرجل يدعيها فلا تقبل الا اذا كان الزوج اعطاها المهر والمدعي
يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادات الخبائية تقبل شهادة الذي على
مثله الا في مسائل فيما اذا شهد نصراني على نصراني أنه قد أسلم حيا كان
أو ميتا فلا يصلى عليه بخلاف ما اذا كانت نصرانية كما في الخلاصة الا اذا كان
ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فانها تقبل للارث ويصلى عليه بقول وليه كما في
الخبائية وفيما اذا شهدوا على نصراني ميت بدين وهو مديون مسلم وفيما اذا شهدا
عليه بعين اشتراها من مسلم وفيما اذا شهدا أربعة نصاري على نصراني أنه زنى
بمسلمة الا اذا قالوا استكرهها فبحد الرجل وحده كما في الخبائية وقد نقلناه في كتاب
الحدود (ثم قال) وفيما اذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر ان عبده
قضى به فلان القاضى المسلم له كما في البدائع لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في
مسئلة القتاتل اذا شهد بعفو ولي المقتول وصورته في شهادات الخبائية ثلاثة قتلوا
رجلا عمدا ثم شهدوا بالتوبة ان الولي عفى عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا أن
يقول اثنان منهم عفى عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل

في حق الواحد وقال المحسن تقبل في حق الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 (ثم قال) وكتبنا في قاعدة اليقين لا يزول بالشك أن من أضاف محمداً وادعى
 أنه مائة فلا يشهد أن يشهدوا أنه ذكوة بحكم المحال كما في البرازية وعلى هذا
 فرعت لوراً واشخصاً ليس عليه آثار مرض أقرب بشئ لهم أن يشهدوا أنه أقروا وصحيح
 وكذا عكسه لوراً وفي فراش أو به مرض ظاهر فلهم أن يشهدوا أنه كان مريضاً
 عملاً بالمحال لكن لو قال لهم أنا صحيح هل لهم أن يشهدوا بصحته أو يحكموا قوله فان
 ظهر لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والا حكموا قوله وينبغي أن يسألهم القاضي هل
 ظهر عليه ما يدل على مرضه فان أخبروه به لم يعمل بأخباره أنه صحيح والاعمال به وهي
 حادثة الفتوى وفي جنائيات البرازية شهدوا على رجل أنه جرحه ولم يزل صاحب
 فراش حتى مات بحكم به وإن لم يشهدوا أنه مات من جراحته لأنهم لا علم لهم به وكذا
 لا يشترط في الحائض المسائل أن يقولوا مات من سقوطه لأن إضافة الأحكام إلى
 السبب الظاهر لازم لا إلى سبب يتوهم الا ترى أنه لا توجب القسامة في ميت بمحلة على
 رقبته حية ماتوية اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تقبل شهادة العتيق
 لمعتقه لا في مسألة ما إذا شهدا بالثمن عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه الا
 في مسألة ذكرناها في الشرح قال في بسط الانوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه
 وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال
 فله أخذ عشر ما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف ثم بالغ في الإنكار اهـ ولم أر هذا
 لأصحابنا لكن في الخزانة ذكر العشر للمتولى في مسألة الطاحونة لا تخلف مع
 البرهان الا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على الميت وفي استحقاق
 المبيع ودعوى الباقي لا تخلف بلا طالب المدعى الا في أربع على قول أبي يوسف
 مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في ثمانية مواضع
 مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية
 الأمة وتديرها والمخلع وهلال رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضاً
 حد الزنا وحد الشرب والابلاء والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة
 بأصله وأما بريعه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى من غير من له الحق فلا جواب لها
 فالدعوى حسبة لا تجوز والشهادة حسبة بلا دعوى جائزة في هذه المواضع فلا يحفظ
 ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى

مولاه نسبة ولم أر صريحاً جرح الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي واعلم ان شاهد
الحسبة اذا أخر شهادته بلا عذر يفسق ولا تقبل شهادته نصوا عليه في الحدود
وطلاق الزوجة وعتق الامه وظاهر ما في القنية انه في الكل وهي في الظهيرية
واليتيمة وقد ألفت فيها رسالة ولنا شاهد حسبة وليس لنا مدعى حسبة الا في دعوى
الموقوف عليه أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والفتوى على انه لا تسمع
الدعوى الا من المتولى كفاً في البرازية من الوقف فاذا كان الموقوف عليه لا تسمع
دعواه فالاجنبى بالاولى وظاهر كلامهم انها لا تسمع من غير الموقوف عليه اتفاقاً اه
وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) وهل يقبل تجريح الشاهد حسبة
الظاهر نعم لكونه حقاً لله سبحانه وتعالى لا يحال بين المولى وعبده قبل ثبوت
عتقه الا في ثلاث مذكورة في منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
ولا يحال بين المنقول وبين المدعى عليه الا في موضعين منها ايضاً لا يلزم المدعى
بيان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على تركه زوجها
والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد
بدون دعواه لا تقبل عند الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهد بحريته الاصلية
وأمه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهد بأنه أوصى له باعتاقه تقبل وان لم يدع
العبد وهو ما في آخر العمادية والاولى مفرعة على الضعيف فان الصحيح عنده اشتراط
دعواه في العارضة والاصلية كما قد مناه ولا تسمع دعوى الاعتاق من غير العبد
الا في مسألة من باب التحالف من المحيط باع عبداً ثم ادعى على المشتري الشراء
والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيهما وان كان في يد المشتري تسمع في الشراء فقط
ولا يشترط صحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أبيه ولا اسم أبي أمه لجواز
أن يكون حراً الاصل وأمه رقيقة صرح به في آخر العمادية وجامع الفصولين وكذا في
الشهادة بحرية الاصل كما في دعوى القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال)
القضاء بعد صدوره صحيح لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقتضى له بطلانه فانه
يبطل الا في المقتضى بحريته اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وفيما اذا ظهر
الشهود عبداً أو محبوسين في قذف بالبينة فانه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
يختلف المنكر الا في احدى وثلاثين مسألة بينها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان
كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لا أحدهما وأنكر الآخر لم يستلزم

للسكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايديع والاعارة فانه يستخلف للسكر
 بعد اقراره لاحدهما كما في الخسامة مفصلا اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
 الامانات (ثم قال) في الخلاصة كل موضع لو اقرب به يلزمه فاذا أنكره يستخلف
 الا في ثلاث وذكرها والصواب الا في أربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح
 يجوز قضاء الامير الذي يولي القضاة وكذلك كتابته الى القاضي الا ان يكون
 القاضي من جهة الخليفة فقضاء الامير لا يجوز كذا في الملتقط وقد اُفتيت بأن تولية
 باشا مصر قاضيه المحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطالة لانه لم
 يفوض اليه ذلك ذكر المصدر الشهيد في شرح أدب القاضي ان المولى لا يكون
 قاضيا قبل وصوله الى محله فقتضاه جواز قبول الهدية قبل الوصول مطلقا وعدم
 جواز استنابته بارسال نائب له في محل قضائه وعمل القضاة الا ان على ارسال
 نائب حين التولية في بلاد السلطان والظاهر انه باذن السلطان وحينئذ لا كلام
 فيه حادثة ادعى انه غرس اثلا في أرض محدودة بكذا من مدة ثمانية عشر سنة
 على ان الارض ان ظهر لها مالك دفع أجرتها وان المدعى عليه يتعرض بغير حق
 وطالبه بذلك فأجاب المدعى عليه بأن الاثل المذكور غرسه مستأجر الوقف له
 فأحضر المدعى شاهدين شهدا بأنه غرسه في المدة المذكورة وزاد أحدهما بأنه
 واصل يده عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة من المدعى عليه فتمثلت
 عن المحكم فأجبت بأنه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها انه خارج أو ذو يدوعلى
 كل لا مطابقة بين الدعوى والشهادة والمحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى
 فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واصل اليدوانه خارج وصدقه المدعى عليه على
 وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من
 الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهانا الخارج لان الغرس مما يتكرر
 وليس كالنتاج وان ذكر المدعى انه واصل اليدوان الناظر المدعى عليه يعارضه
 وبرهن فبرهن الناظر على غراس المستأجر قدم برهان الناظر لكونه خارجا وهل
 الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبت الغرس بحق والاولى تثبته غصبا قلت لا ترجيح
 بذلك تمثلت لو ارخا في الغرس فأجبت بتقديم بينة الخارج الا اذا سبق تاريخ
 ذي اليد فقدم لان الغرس مما يتكرر وقال الزياهي انه بمنزلة الملك المطلق وهذا
 حكمه ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في أرض مسجلة كانت سبيلا اه

فقتضاه انه يكون الاثل وقفاً اذا كانت الارض وقفاً على أبناء السيد وظاهر ما في الاسماع انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكاً لا وقفاً وذكر في خزانة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضاً وبني فيها أو غرس اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الغصب (ثم قال) ولا تحالف اذا اختلفا في الاجل الا في أجل السلم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) دعوى دفع التعرض مسموعة على المفتي به كما في دعوى البرازية ودعوى قطع النزاع لا كما في فتاوى قارئ الهداية اختلف الشاهدين مانع الا في احدى وثلاثين مسألة ذكرناها في الشرح اذا أخبر القاضى بشئ حال قضائه قبل منه الا اذا أخبر باقرار رجل بحد وتسامه في شرح أدب القضاء للصدر الشهيد لا تسمع الدعوى بدين على الميت الاعلى وارث أو وصى أو موصى له فلا تسمع على غريم له كما في جامع الفصولين الا اذا وهب جميع ماله لا جنسي وسلمه له فانها تسمع عليه لكونه ذابداً كما في خزانة المفتين المدعى عليه اذا دفع دعوى المدعى الملك من فلان بأن فلاناً أودعه اياه اندفعت الدعوى بلا بينة الا في مسألتين الاولى اذا ادعى الارث منه فلا تدفع بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء منه وقال أمرني بالقبض منك لم تدفع والفرق في فروق الكرايسى دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضى لا تصح الا في مسألتين الاولى في الشهادة بالوقف أى بأن قاضياً من قضاة المسلمين قضى بصفته صحت اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) الثانية الشهادة بالارث أى بأن قاضياً من القضاة قضى بان الارث له صحت وهما في الخزانة ودعوى الفـعل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في أربعة مسائل القضاء والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صغره صحيحة وان لم يسموه الرابعة الشهادة بان وكيله باعه من غير بيان والكل من خزانة المفتين الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من نصبه على التعمين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) السادسة نسبة فعل الى وصى يتم كذلك ويمكن رجوع الاخيرتين الى الاولى اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها باب الوكالة والوقف والوصايا (ثم قال) القضاء بالحرية قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق عن ملك مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التاريخ فلا تسمع فيه دعوى ملك بعده وتسمع قبله كما ذكره من لا

خسرو في الدرر والغرر اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) القول المنكر
 الاجل الا في السلم فلمدعيه اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طلب الشراء
 يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا لضرورة كما اذا خاف من الغاصب تلف العين
 فاشترها أو أخذها وديعة ذكره العماد في الفصول وفي جامع الفصولين لكن
 بصيغة ينبغي اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الجهالة في المنكوحه
 تمنع الصحة وفي المهر ان كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع
 في المبيع أو الثمن تمنع الصحة الا اذا ادعى حق في دار وادعى الاخر حقا عليه في دار
 أخرى فتبايعا المحققين المجهولين فانه جائز وفي الاجارة تمنع الصحة في العين أو في
 الاجرة كهذا أو هذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقه وفي الشهادة
 كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى
 حيلانة مبنية على المودع وتخليف الوصي عنداتها المقتضى له وكذا المتولى وفي
 الاقرار لا تمنعه الا في مسألة ذكرناها في بابه وفي الوصية لا تمنعها والبيان الى الموصي
 أو وارثه وفي المنتهى لو قال اعطوا فلانا شيئا أو خرا من مالي أعطوه ما شاءوا وفي
 الوكالة فان في الموكل فيه وتفا حشت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كهذا أو هذا
 وقيل لا وفي الطلاق والعتاق لا وعليه البيان وفي الحدود تمنع كهذا ان أو هذا
 اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) لا يجوز للادعي عليه الانكار اذا
 كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبايع انكاره ليقيم المشتري البيعة عليه
 ليتمكن من الرد على بائعه وفي الوصي اذا علم بالدين ذكره ما في بيوع النوازل اه
 وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا (ثم قال) اذا أقام الخسار ج بينة على
 التساج في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بينة ذي اليد هكذا أطلق أصحاب المتون
 قلت الا في مسألتين ذكرهما في خزنة الاكل من دعوى النسب الاولى لو كان
 النزاع في عبد رفق قال الخارج انه ولد في ملكي وأعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولد
 في ملكي فقط قدم على ذي اليد بخلاف ما اذا قال الخارج دبرته أو كاتبته فانه
 لا يقدم الثانية لو قال الخارج ولد في ملكي وهو ابني من أمي هذه قدم على ذي
 اليد اذا برهن الخارج وذو اليد على نسب صغير قدم ذو اليد الا في مسألتين
 في الخزنة الاولى لو برهن الخارج على انه ابنه من امرأته هذه وهو احرا ن واقام
 ذو اليد بينة انه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخارج الثانية لو كان ذو اليد ذميا

والخارج مسلم فبرهن الذي يشهد من الكفار وبرهن الخارج قدم
 الخارج سواء برهن بمسلمين أو بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على
 المسلم لمطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على المجوسي في الدعاوى
 الادعوى النسب كما في خزنة الاكل اذا شهدوا له بانه وارث فلان من غير بيان
 سببه لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي قضى بانه وارثه فانه يقبل كما في خزنة
 الاكل آخر الدعاوى اذا شهدوا له بقرابة بانه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد ان
 يبينوا انه لايه وأمه أو لايه وأمه الا في الابن والبنت وابن الابن والاب والام كما
 في الخزنة المحجة بيينة عادلة أو اقرار أو نكول عن يمين أو يمين أو قسامة أو علم
 القاضي بعد قوليه أو قرينة قاطعة وقد أوضحنا في الشرح من الدعوى الا ان
 الفتوى على قول محمد المرجوع اليه انه لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين
 وعليه الفتوى وعليه مشايخنا كما في البرازية من المسائل الخمسة من الدعاوى
 القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليمين ولو كانت النفقة مفروضة
 بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبت الام كما في نفقات الخسائية بخلاف ما لو ادعى
 الاتفاق على الزوجة وانكرت وعلى هذا يمكن ان يقال المدينون اذا ادعى الابقاء
 لا يقبل قوله الا في مسألة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب المداينات
 (ثم قال) اذا تنازع رجلان في عين ذكرا لعمادى أنها على ست وثلاثين وجها
 وقلت في الشرح انها على خمسة وأثنى عشر التصديق اقرار الا في الحدود
 كما في الشرح من دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الافرار وفي كتاب
 الحدود (ثم قال) لا يقضى بالقرينة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب
 التحالف القاضي اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة
 اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي كل ذي حجة على حجة النسب
 والمحكم بشهادة القسالة وفسخ النكاح بالعنة وفسخ البيع بالابقاء وفسخ
 الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات اه (يقول جامعهم) وهذه
 هي المسائل المجموعة للمحنة بكتاب القضاء والشهادات والدعوى (قال المؤلف
 في القاعدة الاولى لاثواب الا بالنية مانصه) وأما القضاء فقالوا انه من العبادات
 فالثواب عليه متوقف عليها وكذا اقامة الحدود والتعازير وكل ما يتعاطاه
 المحكام والولاية وكذا تحمل الشهادة وادائها اه (وقال في القاعدة الثانية

الامور بمقتضاها في ضابط فيما اذا عين وأخما مانصه) وعلى هذا الشاهد اذا
 ذكر ما لا يحتاج اليه فاختطأ فيه لا يضره قال في البرازية لو سألهم القاضى عن لون
 الدابة فذكروا لونها ثم شهدوا عند الدعوى وذكروا لونها آخر يقبل والتناقض فيما
 لا يحتاج اليه لا يضره (وقال في القاعدة الثالثة اليقين لا يزول بالشك من
 بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) ومن فروع ذلك ما لو كان لزيد على
 عمرو ألف مثلاً فبرهن عمرو على الاداء أو البراء فبرهن زيد على ان له عليه ألفاً
 لم تقبل حتى يبينوا انها حادثة بعد الاداء أو البراء اهـ (ثم قال) ادعت المرأة
 عدم وصول النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل
 بقاؤه ما في ذمته كالمديون اذا أنكر أو ادعى دفع الدين وانكر الدائن الخ وقد
 نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الطلاق وفي كتاب البيع للنسابة فراجعها
 (وقال في بحث الاصل بقاء ما كان على ما كان مانصه) اختلف المتبايعان في
 الطوع فالقول لمن يدعيه لانه الاصل وان برهننا فبينة مدعى الاكراه أولى وعليه
 الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري ان اللحم لحم مائة أو ذبيحة المجوسى وأنكر
 البائع لم أره الآن ومقتضى قولهم القول لمدعى البطلان لكونه منكر أصل
 البيع ان يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري
 متمسك بأصل التحريم الى ان يتحقق زواله اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
 أيضاً (ثم قال) قاعدة الاصل براءة الذمة * ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا
 كان القول قول المدعى عليه لموافقة الاصل والبيئة على المدعى لدعواه ما خالف
 الاصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة
 عما زاد اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال في قاعدة ما ثبت به يقين
 لا يرتفع الا يقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) ومنها فروع لم أرها الا في الاول
 لو كان عليه دين وشك في قدره وينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اهـ وقد نقلناه
 في كتاب المداينات (ثم قال) وفي البرازية من القضاء اذا شك فيما يدعى عليه
 ينبغي أن يرضى خصمه ولا يخلف احترازاً عن الوقوع في المحرام وان أبى خصمه
 الاخلفه ان أكبر رأيه ان المدعى محق لا يخلف وان انه مبطل ساغ له الخلف اهـ
 (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه) ولو ادعت المرأة النفقة على الزوج بعد
 فرضها فادعى الوصول اليها وأنكرت فالقول لها كالدائن اذا أنكر وصول الدين

ولو ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد قرضها فادعى الأب الاتفاق فالقول له مع اليمين كما في الخسائية والثانية خرجت عن القساعة فليتأمل اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول لمنكره وهي في اجارة التهم ذيب اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها لو ثبت عليه دين باقراره أو بيينة فادعى الاداء أو الابرأ فالقول للدائن لان الاصل عدم اهـ (ثم قال) ومنها لو اختلفا في قدم العيب وأنكره البائع فالقول له واختلف في تعليه قبل لان الاصل عدمه وقيل لان الاصل لزوم العقد ومنها لو اختلفا في اشتراط الخيار فقبل القول لمن نفاه عملاً بأن الاصل عدمه وقيل لمن ادعاه لانه ينكر لزوم العقد وقد حكينا القولين في الشرح والمعتمد الاول اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ومنها لو اختلفا في رؤية المبيع فالقول للمشتري لان الاصل عدمها ولو اختلفا في تغيير المبيع بعد رؤيته فللبائع الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع فراجع اهـ (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب أوقاته مانصه) ومنها ادعت ان زوجها أباها في المرض وصار فارافترت وقالت الورثة أباها في الصحة فلا ترث كان القول قولها فترث اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) ونرجع عن هذا الاصل مسألة الكنز من مسائل شتى من القضاء وان مات ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته فالقول لهم مع ان الاصل المذكور يقتضي ان يكون القول لها وبه قال زفر وانما نرجو ان هذه القاعدة فيها لاجل تحكيم الحال وهو ان سبب الحرمان ثابت في الحال فيثبت فيما مضى اهـ (ثم قال) ومما فرعته على الاصل في التهمة وغيرها لو اقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه فالقول قول الورثة والبيينة بيينة المقر له وان لم نعلم بيينة وأراد استخلاصهم فله ذلك اهـ ومما فرعته على هذا الاصل قولهم لومات مسلم وتحتة نصرانية فخلعت مسلمة بعد موته فقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة بعد موته فالقول لهم ذكره الزيلعي في مسائل شتى من القضاء ومما خرج عن هذا الاصل لو قال القاضى بعد عزله لرجل أخذت منك ألفاً ودفعتها الى زيد قضيت بها عليك فقال الرجل أخذتها ظمأ بعد العزل فالصحيح ان القول للقاضى مع ان الفعل حادث فكان ينبغي ان يضاف الى اقرب أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره السرخسي لكن المعتمد الاول

لان العاضى أسنده الى حالة منافية للضمنان وكذلك اذا زعم المأخوذ منه انه فعله
 قبل التقدير للقضاء اهـ (ثم قال) وخرج منه أيضا ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
 قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا
 لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
 فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى (ثم قال) وكذا الوكيل
 بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل
 ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوكالة (ثم قال في الفسادة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار الزانية صب
 دهن الانسان عند الشهود فادعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فارة
 فالقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على عدم
 النجاسة وكذلك أنلاف محرم طواف فطوبى بالضمان فقال كان ممتة فأنلافها
 لا يصدق وللشهود أن يشهدوا انه محرم ذكرى بحكم المحال قال القاضى لا يضمن
 فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو ان رجلا لو قتل رجلا وقال كان ارتد
 أرقطل أبى فقتلته قصاصا أو لردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح
 باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهمل بخلاف
 المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم يحبس
 حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين واحدة في المال وبخمس يمين في الدم اهـ (وقال
 في القواعد الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقعنا عزل الوكيل على علمه
 دفعا للعرج عنه وكذا القاضى وصاحب وظيفة ومنه اباحة النظر للطبيب
 وللشاهد وعند الخطبة والسيد اهـ وقد نقلناه بعضه في كتاب النكاح وكتاب
 الوكالة وكتاب العتق (ثم قال) ومنه اسقاط الانتم عن المجتهدين في الخطاء والتيسير
 عليهم بالاكتفاء بالظن ولو كفوا الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه ووسع
 أبو حنيفة في باب القضاء والشهادات تيسيرا فصح تولية الفاسق وقال ان فسقه
 لا يعزله وانما يستحقه ولم يوجب تركية الشهود حلالا لمحال المسلمين على الصلاح
 ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد ووسع أبو يوسف في القضاء وفي الوقف والغتوى
 على قوله فيما يتعلق بهما فجوز للقاضى تلقين الشاهد وجوز كتاب القاضى الى
 القاضى في غير سفر ولم يشترط فيه شيئا مما شرطه الامام اهـ (وقال) في الثانية

ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة
 على الشهادة اذا كان الاصل مريضاً فصح بعد الاشهاد أو مسافراً فقدم ان يبطل
 الاشهاد على القول بأنها لا تجوز الموت الاصل أو مرضه أو سفره اه (ثم قال
 في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ومن فروعه اعدم وجوب العماراة على
 الشريك وانما يقال لمريدها أنفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما
 أنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضى والثانى ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا
 فى شرح المكنز فى مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها فى ثلاث
 مسائل اه وقد نقلنا هذه العبارة فى كتاب الشركة أيضاً (قال فى تنبيهه يحمل
 الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ مانصه) ومنها بيع مال المديون
 المحبوس عندهما القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اه وقد نقلنا
 هذه العبارة فى المحرر أيضاً (ثم قال) ومنها منع اتخاذ نوت للطبخ بين البازين
 وكذا كل ضرر عام كذا فى الكافى وغيره وتسامه فى شرح منظومة ابن
 وهبان من الدعوى اه وقد نقلنا فى المحظر (ثم قال) ومنها حبس الاب
 اذا امتنع عن الاتفاق على ولده بخلاف الديون اه أى فان الاب لا يحبس فى دين
 ولده اه (قال فى القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية
 للقاضى ممن له عادة بالاهداء له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد
 عليها رد الزائد اه (وقال فى المبحث الثانى من القاعدة السادسة العادة محكمة
 مانصه) ومنها البطالة فى المدارس الى ان قال وقد اختلف فى أخذ القاضى ما رتب
 له من بيت المال يوم بطالته فقال فى المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح
 لليوم الثانى وقيل لا يأخذ اه وفى المنية القاضى يستحق الكفاية من بيت
 المال فى يوم البطالة على الاصح واختاره فى منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر
 اه وقد نقلنا بقيته فى كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) الثالث لم أر بماذا تثبت
 العادة بالاهداء للقاضى المقتضية للقبول اه (وقال فى فصل تعارض العرف مع
 اللغة من المبحث الرابع العرف الذى تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق
 دون المتأخر مانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار
 بما تقدم فلا يقيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للمحال فقيده العرف
 قال فى البزازية من الدعوى معزى الى اللامشى اذا كانت النقود فى البلد مختلفة

أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين اه وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
فراجع اه (ثم قال في المبحث الرابع مانعه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل
النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله مرحوا بالاول اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا وفي كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار
لا في ولاية القاضي وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر
الى التداعي والتراجع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اه وقد نقلناه هذه المسئلة
في مسائل منشورة أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف أيضا (ثم قال في القاعدة
الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانعه) ومنها لو حكم القاضي برد شهادة
الغاسق ثم تاب فأعادها لم تقبل وعلاها لبعضهم بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن
نقض الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كفا في الخلاصة من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم
أعادها في تلك الحادثة لم تقبل الا في أربعة الصبي والعبد والكافر والاعمى اه
(يقول جامع اه) وقوله فأعادها أي عند القاضي الاول أم لو كان عند قاض آخر فإنه
يقبل كما أفاده المحوى اه (ثم قال) وعلى هذه المسئلة في الشهادات شهدت طائفة بقتله
يوم النحر بمكة وطائفة بموته بالكوفة لغتافان قضى بأحدهما قبل حضور الاخرى
لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها اه (ثم قال) ومنها لو حكم المحاكم بشئ ثم
تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي
في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء واذا رفع
اليه حكم حاكم اه ضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط
القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني اه
(ثم قال) ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد مسألتي احدهما من انقض القسم اذا ظهر فيها غيب فاحش الى ان قال
فهو كالمظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه الثانية اذا رأى الامام
شيئا ثم مات أو عزل فللثاني تغييره حيث كان من أمور العامة والجواب ان هذا حكم
يدور على المصلحة فان رآها الثاني وجب اتباعها (تنبيهات) الاول كثرة في زماننا
وقبله ان الموثقين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع ونكاح وإجارة
ووقف وإقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقض لورفع الى قاض آخر فأجبت مرارا
بأنه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم منه والا فلا

ما أبيع للضرورة يتقدر بقدرها وينبغي ان يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهادة اذا كان الاصل مريضا فصح بعد الاشهاد أو مسافرا فقدم ان يبطل الاشهاد على القول بأنها لا تجوز الموت الاصل أو مرضه أو سفره اه (ثم قال في الثالثة الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ومن فروعه عدم وجوب العمارة على الشريك وانما يقال لمريدها أنفق واحبس العين الى استيفاء قيمة البناء أو ما أنفقته فالاول ان كان بغير اذن القاضى والثانى ان كان باذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح السكندر في مسائل شتى من كتاب القضاء ان الشريك يجبر عليها في ثلاث مسائل اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الشركة أيضا (قال في تنبيه يحملي الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروغ مانصه) ومنها بيع مال المديون المحبوس عندهما القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في المحرر أيضا (ثم قال) ومنها منع اتخاذ حنوت للطبخ بين البرازين وكذا كل ضرر عام كذا في الكافي وغیره وتسامه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى اه وقد نقلنا في الحظر (ثم قال) ومنها حبس الاب اذا امتنع عن الانفاق على ولده بخلاف الديون اه أى فان الاب لا يجبس في دين ولده اه (قال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنه قبول الهدية للقاضى ممن له عادة بالاهداء له قبل توليته بشرط ان لا يزيد على العادة فان زاد عليها رد الزائد اه (وقال في المبحث الثانى من القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) ومنها البطالة في المدارس الى ان قال وقد اختلف في أخذ القاضى ما رتب له من بيت المال يوم بطالته فقال في المحيط انه يأخذ يوم البطالة لانه يستريح لليوم الثانى وقيل لا يأخذ اه وفي المنية القاضى يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة على الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه الاظهر اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجعه (ثم قال) الثالث لم أر بماذا تثبت العادة بالاهداء للقاضى المقتضية للقبول اه (وقال في فصل تعارض العرف مع اللغة من المبحث الرابع العرف الذى تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال في البرازية من الدعوى معزيا الى اللامشى اذا كانت النقود في البلد مختلفة

أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين اهـ وقد نقلنا تمام هذه العبارة في الاقرار
فراجعه (ثم قال في المبحث الرابع مانه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر فهل
النظر عليه لقاضي بلد اليتيم أو لقاضي بلد ماله صرحوا بالاول اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوصايا وفي كتاب الوقف (ثم قال) وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار
لا في ولاية القضاة وتنازع فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر
الى التداعي والتراجع واختلف التصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة
في مسائل منشورة أيضا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف أيضا (ثم قال في القاعدة
الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانه) ومنها لو حكم القاضي برد شهادة
الغاسق ثم تاب فأعادها لم تقبل وعلا له لبعضهم بأن قبول شهادته بعد التوبة يتضمن
نقض الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كما في الخلاصة من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم
أعادها في تلك الحادثة لم تقبل الا في أربعة الصبي والعبد والكافر والاعمى اهـ
(يقول جامعه) وقوله فأعادها أي عند القاضي الاول أم لو كان عند قاض آخر فإنه
يقبل كما أفاده المحوى اهـ (ثم قال) وعلى هذا مسئلة في الشهادات شهدت طائفة بقتله
يوم النحر بمكة وطائفة بموته بالكوفة لغتسا فان قضى بأحدهما قبل حضور الاخرى
لم تعتبر الثانية لاتصال القضاء بها اهـ (ثم قال) ومنها لو حكم المحاكم بشئ ثم
تغير اجتهاده لا ينقض الاول ويحكم في المستقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي
في المسائل الاجتهادية لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء واذ ارفع
اليه حكم حاكم اهضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة والاجماع وقد بينا شروط
القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني اهـ
(ثم قال) ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض
بالاجتهاد مسلتين احدهما نقض القسمة اذا ظهر فيها غبن فاحش الى ان قال
فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه الثانية اذا رأى الامام
شيئا ثم مات أو عزل فللثاني تغييره حيث كان من أمور العامة والجواب ان هذا حكم
يدور على المصلحة فان رآها الثاني وجب اتباعها (تنبيهات) الاول كثرة زماننا
وقبله ان المؤثرين يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من يسع ونكاح وإجارة
ووقف وإقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقض لو رفع الى قاض آخر فأجبت مرارا
بأنه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم منعه والا فلا

يكون حكماً صحيحاً متسكماً بما ذكره العمادى فى فصوله وتبعه فى جامع الفصولين
 والكردرى فى فتاواه البرازية والعلامة قاسم فى فتاواه من ان شرط نفاذ
 القضاء فى المجتهدات بان يكون فى حادثة ودعوى فان فات هذا الشرط كان
 فتوى لا حكماً وزاد العلامة قاسم ان الاجماع عليه فقال ولو قضى شافعى بموجب
 بيع العقار لا يكون قضاء بانه لا شفعة للحار ولو كان القاضى حنفياً لا يكون
 قضاء بان الشفعة للحار الى آخر ما ذكره من الفروع ومشى عليه ابن الغرس
 وأوضحه بامثلة الثمانى لوقال الموثق وحكم بموجب حكم صحيحاً شرعياً مستوفياً
 شرائطه الشرعية فهل يكتفى به فأجبت مراراً بانه لا يكتفى به ولا بد من بيان تلك
 المحادثة والدعوى وكيفية الحكم لما فى الملتقط من كتاب الشهادات ولو
 كتب فى السجل ثبت عندى بما ثبت به الحوادث المحكمية انه كذا لا يصح
 ما لم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكى انه لما استقضى قاضى عنده ببخارى
 كان يكتب الامام المحلوانى فى محاضرهم لا فأوردوا عليه اجوبته فى سجلات
 كتبت تلك النسخة بعينها بنعم فقال انكم لا تفسرون الشهادة وقبلك القاضى على
 السعدى وقبله شيخنا أبو على النسفى وكنا لا نخفى عليها وأما أنت وأمثالك لا تثق
 بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من التفسير وعن السيد الامام أبى شجاع قال كنا
 نتساهل فى ذلك كشايخنا حتى طالبتهم بتفسير الشهادة فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق
 عندى ان الصواب هو الاستفسار اهـ وفى الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات
 الاصل فى المحاضر والسجلات ان تبالغ فى الذكر والبيان بالصرح ولا يكتفى
 بالاجمال حتى قيل لا يكتفى فى المحضر أن يكتب حضر فلان وأحضر معه فلان فادعى
 هذا الذى حضر عليه ولكن يكتب هذا الذى حضر على هذا الذى حضر الى
 أن قال وكذا لا يكتفى بذكر قوله فشهد كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يذكر
 عقب دعوى المدعى هذا الى أن قال ويكتب فى السجل حكم القاضى ولفظة
 الشهادة بتمامها ولا يكتفى بما يكتب ثبت عندى على الوجه الذى ثبت به
 الحوادث المحكمية الخ وحكى فيها واقعة المحلوانى مع قاضى عنده الى أن قال
 والمختار فى هذا الباب أن يكتفى به فى السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من
 مصر آخر فلا يكون فى التدارك خرج اهـ الثالث انه لا فرق بين الحكم بالصحة وبين
 الحكم بالموجب باعتبار الاستواء فى الشرط السابق فان وقع التنازع بين الخصمين

في الصحة كان الحكم بها صحيحا وان لم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب
 ان وقع التنازع في موجب خاص من موجبات ذلك الشيء الثابت عند القاضي
 ووقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب فقط دون غيره والا فلا فاذا
 اقر بوقف عقاره عند القاضي وشروط فيه شروطا وثبت ملكه لما وقفه وسلمه الى
 ناظر ثم تنازع الى قاض حنفي وحكم بصحة الوقف ولزمه وموجب به لا يكون حكما
 بالشروط فلو وقع التنازع في شرط من الشروط عند مخالف كان له ان يحكم
 بمقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحنفي السابق اذ لم يحكم بمعاني الشروط انما حكم
 بأصل الوقف وما تضمنه من صحة الشروط فليس للشافعي الحكم بابطاله باعتبار
 شرط الغلة له أو النظر أو الاستبدال اهـ وقد نقلنا هذه العبارة ايضا في كتاب الوقف
 (ثم قال) الرابع بيننا في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضيف في مذهبه أو برواية
 مرجوع عنها وما اذا خالف مذهبه عامدا أو ناسيا الخامس مما لا ينفذ القضاء به
 ما اذا قضى بشئ مخالف للاجماع وهو ظاهر وما خالف الاثمة الاربعة مخالف للاجماع
 وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان الاجماع انما يقد على عدم
 العمل بمذهب مخالف للاربعة لانضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم
 السادس القضاء بخلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص لا ينفذ قول العلماء
 شرط الواقف كنص الشارع صرح به في شرحي المجمع للمصنف وابن ملك اهـ
 وقوله للمصنف أي مصنف المجمع وهو ابن الساعاتي (ثم قال) وصرح السبكي
 في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص فهو حكم لا دليل عليه سواء
 كان نصه في الوقف نصا أو ظاهرا اهـ ويدل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان
 الحكم اذا كان لا دليل عليه لا ينفذ وعبارته أو يكون قول لا دليل عليه وفي بعض
 نسخ القدوري بان الى آخره ويدل عليه أيضا ما في الذخيرة والولوالجية وغيرهما
 من ان القاضي اذا قرر فراشا للمسجد بغير شرط الواقف لم يحل له ولا يحل للفراش
 تناول المعلوم اهـ وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المراتب بالاولى
 وان فعل القاضي اذا وافق الشرع نفذ ذوالا رد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
 وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
 المحلل والمحرم غلب المحرم الحلال مانصه) بتممة ويدخل في هذه القاعدة ما اذا
 جمع بين حلال وحرام في عقداونية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاهداء

قالوا هدى الى القاضى من له عادة بالاهداء له قبل القضاء وزاد مرد القاضى الزائد
لا الكل كما فى فتح القدير فلم يتعد الى الجائز وظاهر كلامه انه زاد فى القدر وأما اذا زاد
فى المعنى كأن كان عادته اهداء ثوب **ك**تان واهدى ثوبا حريرا له الا ان
لا صحابنا وينبغى وجوب رد الكل لابقه درما زاد فى قيمته لعدم تميزها من الجسائر
اه (ثم قال) ومنها باب الشهادة فاذا جع فيها بين من تجاوز شهادته ومن لا تجاوز
ففى الظهيرية منها رجل مات وأوصى لفقراء جيرانه بشئ وأنكر الورثة وصيته فشهد
على الوصية رجلان من جيرانه لهما أولاد محضون **م**حج قال محمد لا تقبل شهادتهما لانهما
شهدا الأولاد هما فيما يخص أولادهما فبطلت شهادتهما فى ذلك فاذا بطلت فى حق
الأولاد بطلت أصلا لان الشهادة واحدة كمالو شهدا على رجل انه قذف أمهما
وفلانة لا تقبل شهادتهما ما وذكروا محمد فى وقف الاصل اذا وقف على فقراء جيرانه
فشهد بذلك فقيران من جيرانه جازت شهادتهما ما قال الفقيه أبو الليث ما ذكر
فى الوقف قول أبي يوسف أما على قياس قول محمد فينبغى أن لا تقبل فى الوقف أيضا
لان عند أبي يوسف يجوز أن تبطل الشهادة فى البعض وتبقى فى البعض وعلى قول
محمد لا تقبل أصلا ويحتمل أن يكون ما ذكر فى الوقف محمولا على ما اذا كانوا قداما
يحصون اه وفى القنية أخ وأخت ادعى أرضا فشهد زوجها ورجل آخر ترد
شهادتهما فى حق الأخت والأخ لان الشهادة متى رد بعضها رد كلها وفى روضة الفقهاء
اذا شهد اثنان لا تجاوز له الشهادة ولغيره لا تجاوز لمن لا تجاوز له الشهادة بالاتفاق
واختلاف فى حق الآخر فقبل تبطل وقيل لا تبطل اه وكتبنا فى شرح الكتران
شهادة العدو لا تقبل اذا كانت لأجل الدنيا سواء كانت على عدوه أو على غيره بناء
على انها فسق وهو لا يتجزى ومن هذا القبيل اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما
لان أحدهما مطابق للدعوى والاخر خالفها وكتبنا فى الفوائد المستثنى من ذلك
ومنها القضاء فاذا امتنع القضاء لبعض امتنع للباقيين كما فى شهادات البرازية اه
وقوله فاذا امتنع القضاء لبعض الخ أى بأن قضى لابنه وأبغنى (ثم قال فى قاعده
اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانعه) وقدر حجوا المانع على
المقتضى فى مسألة السفلى لرجل والعلو لا تخرفان كلامهما ممنوع من التصرف
فى ملكه لمحق الاخر فلا يملكه مطلق له وتعلق حق الاخر به مانع اه وقد نقلناه
فى كتاب الشركة (وقال فى القاعده الرابعة السابع تابع فى بحث من لا تجاوز

اجازته ابتداء وتجوزا انتهاء مانصه) ومنه القاضى اذا استخلف مع ان الامام لم يوله
 الاستخلاف لم يجز ومع هذا لو حكم خليفته وهو يصلح أن يكون قاضيا وأجاز القاضى
 أحكامه يجوزاه (ثم قال) ومنه القاضى لو قضى فى كل أسبوع يومين بأن كان له
 ولاية القضاء فى يومين من كل أسبوع لا غير فقضى فى الأيام التى لم يكن له ولاية
 القضاء فإذا جاءت نوبته وأجاز ما قضى جازت اجازته اهـ (ثم قال فائدة) ظفرت
 بمسئلتين يغتفر فى الإبتداء ما لا يغتفر فى الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الاولى
 يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء ففسق ان عزل عنه بعض
 المشايخ وذكر ابن الكمال ان الفتوى عليه اهـ (وقال فى القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة مانصه) تنبيه * اذا كان فعل الامام مبنيا
 على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا الا اذا وافقه فان خالفه
 لم ينفذوه - هذا قال الامام أبو يوسف فى كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس
 للامام أن يخرج شيئا من يدا أحد الا بحق ثابت معروف اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 فى كتاب الجهاد (وقال فى تنبيهه تصرف القاضى فيما له فعليه من أموال التماضى
 والتركات والاقواف مقيدا بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليهم لم يصح مانصه) وفى قضاء
 الولو المجبة رجل أوصى الى رجل وأمره أن يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا
 بمائة دينار وكان الوصى بعيدا من تلك البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم
 ولم يجده الوصى الى تلك البلدة سبيلا فأمر القاضى الغريم أن يصرف ما عليه من
 الدراهم للفقراء فالدين عليه باق وهو متطوع فى ذلك ووصية الميت قائمة اهـ
 وبهذا علم ان أمر القاضى لا ينفذ الا اذا وافق الشرع اهـ وقد نقلنا هذه العبارة
 فى الوصية (وقال فى القاعدة السادسة الحدود تدرب بالشبهات مانصه) ومما نبى
 على انها تدرب بها انها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضى الى القاضى ولا
 بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بحمد مقدم سوى حد القذف الا اذا كان
 لبعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالحدود والخالصه الا أنه يضمن المال
 ولا يستخلف فيها لانه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القذف ترك من غير
 يمين ولا تصح الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين أو رجل
 وأمرأتين على اقراره المقذوف بالزنا فلا حد عليه اهـ فلو برهن بثلاثة على الزنا حد
 وحدوا اهـ (ثم قال) ويسقط القطع بدعواه كون المسروق مملوكه وان لم يثبت

وهو الأصل الظريف وكذا اذا ادعى ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك * تنبيهه * يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها فان قيل وجب ان لا تقبل لان عبارة المترجم بدل عن عبارة العجى والحدود لا تثبت بالابدال الا ترى انه لا يثبت بالشهادة على الشهادة وكتاب القاضى الى القاضى أجيب بأن كلام المترجم ليس ببدل عن كلام العجى لكن القاضى لا يعرف لسانه ولا يفت عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارته كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل بل بطريق الاصاله لانه صار الى الترجمة عند المجتزع عن معرفة كلامه كالشهادة يصار اليها عند عدم الاقرار اهـ (ثم قال) وكتبتنا في الفوائد ان القصاص كالمحدود الا في مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة الثانية الحدود لا تورث والقصاص موروث الثالثة لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص الرابعة التقدم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف الخامسة يثبت بالاشارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة في الحدود وتجوز في القصاص السابعة الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه لا بد فيه من الدعوى * تنبيهه * التعزير يثبت مع الشبهة ولهذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الخلاف ويقضى فيه بالنكول والكفارات تثبت معها الخ فراجعوه وقد نقلنا بقیته في كتاب الحدود (وقال في القواعد السابعة الحر لا يدخل تحت الیدمانصه) وخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا اذا تبازع رجلان في امرأة وكانت في بيت احدهما أو دخل بها احدهما فهو الاولى لكونه دليلا على سبق عقده والاولى ان يقال ان الزوجة في يد الزوج لما قدمناه ولقولهم في باب التحالف ان القول قوله فيما يصلح لهما معلمان بانها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال في أصل القاعدة الحر لا يدخل تحت يد أحد الا الزوجة فانها تدخل في يد زوجها والله سبحانه وتعالى اعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر مانصه امرأة في دار رجل يدعى انها امرأته وخارج يد غيرها وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بأن اليد تثبت على المحرة بحفظ الدار كما في المتاع اهـ (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الرابعة والعشرون

سكوته عند بيع زوجته أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ
 سمرقند خلافاً لما ينج بخاري في نظر المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضاً
 أوداراً فتصرف فيه المشتري زماناً وهو ساكت تسقط دعواه اهـ وقد نقلناه
 في مسائل شتى أيضاً (ثم قال) وزدت أخرى على خلاف فيها سكوت المدعي
 عليه ولا عذره أنكار وقيل لا ويحبس وهي في قضاء الخلاصة اهـ (ثم قال) ثم
 رأيت أخرى كتبها في الشرح من الشهادات سكوت المزكي عند سؤاله عن الشاهد
 تعديل اهـ (وقال في القاعدة الرابعة عشر) ما حرم أخذه حرم إعطاؤه الا في مسائل
 الرشوة والخوف على ماله أو نفسه أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الالقاضي فانه
 يحرم الأخذ والإعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء اهـ وقد نقلنا ذلك
 في المحظر أيضاً (ثم قال) * تنبيه * يقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه
 الا في مسألتين الاولى ادعى دعوى صادقة وأنكر الغريم فله تخايفه اهـ (وقال
 في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
 وفي القنية لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه
 وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اهـ وقد
 نقلنا ذلك في كتاب الوقف وفي كتاب الوصية أيضاً (وقال في القاعدة التاسعة
 عشر اذا اجمع المباشرون والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه) ولا ضمان
 على من قال تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة اهـ (ثم قال) وخرج
 عنهم مسائل الى أن قال الثانية لو قال ولي امرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال
 وكيلها ذلك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجوع المغرور بقيمة الولد اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الكفالة (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) وقالوا
 لو استلم جارية متعقبة أو ثوباً مافوقاً فظهر أنه ملكه بعد الكشف قيل يعذر اذا
 ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد الاول وقالوا يعذر الوارث والوصي
 والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخاع ثم ادعت الثلاث قبله تسمع فاذا
 برهنت استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البذل ثم ادعى
 الاعتاق قبله تسمع ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الأب أو الوصي ثم ادعى انه
 وقع بغيره فاحش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق كما أوضحناه في البحر من باب المتفرقات اهـ وقد نقلناه

في كتاب الاقرار ونقلنا هذه المسائل في أبوابها (وقال في أحكام الصبيان مانصه)
 وليس هو من أهل الولايات فلا يلي إلا نكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا اه
 (ثم قال) وتصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان وانفقت وعيته على
 سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفوض أمور التقليد إلى والي وبعد هذا الوالي نفسه
 تبعه الابن السلطان لشرفه والسلطان بالرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم
 صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اه وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا
 كما فعل صاحب الدر في أول باب الامامة (ثم قال) وفي الاسعاف وفي الملتقط
 ولا تصح خصومة الصبي إلا أن يكون مأذونا بالخصومة اه (ثم قال) وفي الملتقط
 ولا تصح الخصومة من الصبي إلا أن يكون مأذونا اه وقد نقلناه في كتاب الاذن
 والمجر (وقال فيه أيضا) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا لا يحل له حتى
 يدرك كما في العدة اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر (ثم قال) ولو قال السلطان
 لصبي إذا أدركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي البرازية السلطان أو الوالي إذا كان
 غير بالغ فباع يحتاج إلى تقليد جديد اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم
 قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا يدينه له لا يحضره إلى باب القاضي لأنه لو حلف
 فنسكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والمجر أيضا (وقال
 في أحكام الصبيان أيضا مانصه) لو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به عيبا
 لا يحل له حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في أحكام
 السكران مانصه) وقد منافي الفوائد أنه من محرم كالصاحي إلا في ثلاث الردة
 والاقرار بالمحذور الخالص والاشهاد على شهادة نفسه اه (وقال في أحكام
 العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا لانيته اه (ثم قال) ولا كاتب حكم
 ولا أمين الحساكم ولا أماما أعظم ولا قاضيا اه (ثم قال) ولا يلي أمرا عاما لانيابة
 عن الامام الأعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو
 أذن لعبده بالقضاء فقضى بعد عتقه جاز بلا تجديد اذن اه (ثم قال) ولا تسمع
 الدعوى والشهادة عليه إلا بحضور سيده ولا يحبس في دين اه وقد نقلناها في كتاب
 الاذن والمجر (وقال في أحكام الاعمى مانصه) ولا يصلح للشهادة مطلقا إلى
 المعتمد والقضاء والامامة العظمى اه (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه
 وما لا يتبع مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف إلى أن قال وفيما إذا تبين بطلان

القضاء فلو ادعى على آخر ما لا وقبضه ثم أقرانه لم يكن له على خصمه حق فعلى
 المدعى رد عين ما قبض ما دام قائما اهـ (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق
 مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه تعدى فلا يسقط
 بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرازي من فصل
 الاستحلاف اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب أيضا (وقال في بحث الاسقاط
 لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى أبراه عامما ثم أقر بعده بالمال المبرأ عنه
 فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن أنه أبرأني
 من هذه الدعوى ثم ادعى المدعى ثانيا أنه أقر لي بالمال بعد أبرأني فلو قال المدعى
 عليه أبرأني وقبلت الأبراء أوقال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى
 الإقرار ولو لم يبق له يصح الدفع لاحتمال الرد والأبراء يرتد بالرد فيبقى المال عليه
 اهـ وفي التتارخانية من كتاب الإقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف
 درهم فقال نعم لاحق لك على ثم أشهد أن له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا
 كله فهذا باطل ولا يلزمه شيء ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه اهـ وقد نقلتها
 في كتاب الإقرار أيضا (ثم قال) وفرعت على قولهم أن الاسقاط لا يعود قوله هم إذا
 حكم القاضي برد شهادة الشاهد مع وجود الأهلية لفسق أولتهم فانه لا يقبل بعد
 ذلك في تلك المحادثة اهـ (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولو قال المشكل أنا
 ذكر وأنتي لم يقبل قوله اهـ وقد ذكرناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولو شهد
 شهود أنه ذكر وشهود أنه أنثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادته من شهد أنه
 غلام وأبطلت الأخرى وان كان رجل يدعى أنه امرأة قضيت بشهادته أنه أنثى
 وأبطلت الأخرى وان كان امرأة تدعى أنه زوجها أوقفت الأمر إلى أن يستبين
 وان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب منه شيء لا قبل واحدة منهما حتى يستبين اهـ
 (وقال في أحكام الأنثى مانصه) ولا تقبل شهادتها في الحدود والنكاح اهـ
 (ثم قال) وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة اهـ (ثم قال) ولا ينبغي
 أن تولي القضاء وان صح منها في غير الحدود والنكاح اهـ (ثم قال) ولا تكلف
 الحضور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا ليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث اليها
 نائبه يحلفها بحضور شاهدين ويقبل توكيلها بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة اتفاقا
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص

الاصول والفروع من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يقضى ولا يشهد
 أحدهم الآخر (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى أن قال ومنها الوادعي
 الاصل ولد جارية ابنه ثبت نسبه والمجد اب الاب كالأب عند عدمه ولو حكم بعدم
 الاهلية بخلاف الفرع اذا اتى ولد جارية أصله لم يصح الابتصديق الاصل اه
 وقد نقلناها في كتاب النكاح وفي العتق أيضا (ثم قال) ومنها لا يحبس بدین
 الفرع والابجداد والمجدات كذلك اه (وقال في أحكام غيبوبة المحشفة مانصه)
 ويترتب عليها وجوب الغسل الى أن قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية
 والوصاية وردا لشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من
 المجانبين الشركة الى أن قال والقضاء وسائر الولايات الا امامة العظمى اه (ثم قال)
 * تنبيه * من المجائز من المجانبين تولية القضاء فللسلطان عزله ولو بلا جنحة كما في
 الخلاصة وله عزل نفسه ولو بلا جنحة اه (وقال في أحكام الفسوخ مانصه) يجوز
 ما عدا النكاح فسمح له اذا ساعده صاحبه عليه واختلافوا في جمود الموصى
 لوصية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي القضاء وفي كتاب الوصية أيضا
 (وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الاقرار بها ففي اقرار البزازية كتب كتابا
 فيه اقرار بين يدي الشهود فلهذا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا وانه
 لا يكون اقرارا فلا تحمل الشهادة بانه اقرار قال القاضي النسي ان كتب مصدرا مرسوما
 وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وان لم يقل اشهد على به الخ
 وقد نقلنا بقيته في كتاب الاقرار فراجع اه (ثم قال) وذكر القاضي ادعى عليه مالا
 وأخرج خطا فقال انه خط المرعى عليه به هذا المال فأنكر أن يكون خطه
 فاستكتب فـ كان بين الخطين مشابهة ظاهرة دالة على انهما خط كاتب واحد
 لا يحكم عليه بالمسال في الصحيح لانه لا يزيد على ان يقول هذا خطي وأنا حررته لكن
 ليس على هذا المال وثمة لا يوجب كذا ههنا الا في يادكار العامة والصراف والسمسار
 اه وقوله العامة صوابه الباعة كما في شرحها (ثم قال) وكتبنا في القضاء من
 الفوائد انه يعمل بدفتر البياع والسمسار والصراف فالخط فيه حجة وفي كتاب ملك
 الكفار بالاستئمان حتى لو وجد حربي في دارنا فقال انا رسول الملك لم يصدق الا
 اذا كان معه كتابه كما في سيرة الخانية فيعمل بها وأما عماد الراوي على ما في
 كتابه والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكرة فغير جائز عند

الامام وجوزه أبو يوسف للراوى والغاضى دون الشاهد وجوزه محمد بن الكل
 ان يتيقن به وان لم يتيقن كرتوسعة على الناس وفي الخلاصة قال شمس الأئمة المحلوانى
 ينبغي ان يفتى بقول محمد وهكذا فى الاجناس اه (ثم قال) وفي المبتغى بالمعجزة من
 رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان فى حوزة وبه تأخذ اه ويجوز
 الاعتماد على كتب الفقه المصححة قال فى فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتى
 فى زماننا عن المجتهدين أحد أمرين اما ان يكون له سند فيه اليه أو يأخذه من كتاب
 معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف
 المشهورة اه ونقل الاسيوطى عن أبي اسحاق الاسفرائينى الاجماع على جواز
 النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها اه ويجوز
 الاعتماد على خط المفتى أخذ من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته قال كتابه أولى
 وأما لدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة فى يده فقال فى الخانية ولو ادعى
 من الكتاب تسمع دعواه لانه عسى لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة
 فى موضعها وفى اليتيمة سئل عن وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء عن نسخة يقرأها
 بعض الموكلين هل يسمعها القاضى قال اذا تلقنها الوكيل من لسان الموكل صح
 دعواه والا لا اه وفى شهادات البرازية شهدا أحدهما من النسخة وقرأه بلسانه
 وقرأ الشاهد الثانى منها وقرأ غير الشاهد أيضا معه مقارنا لقراءته لا يصح لانه
 لا يتبين القارئ من الشاهد وذكر القاضى ادعى المدعى من الكتاب يسمع اذا
 أشار الى موضعها اه وفى الصبرية شهدا بالكتابة فطالب القاضى ان يشهدوا
 باللسان يجب وهذا اصطلاح القضاء وفى اليتيمة سئل على بن أحمد عن الشاهد اذا
 كان يصف حدود المدعى حين ينظر فى الصل وان لم ينظر فيه لا يقدر هل تقبل
 شهادته فقال اذا كان ينظره بعقله ويحفظه عن النظر فلا يقبل وأما اذا كان يستعين
 به نوع استعانة كقارئ القرآن من المصحف فلا بأس به اه (وقال) وأما الوصية
 بالكتابة فقال فى شهادات المجتبى كتب صك بخط يده اقرارا بمال أو وصية ثم
 قال لا تخبر شاهد على ممن غير ان يقرأه وسعه ان يشهد اه وفى الخانية من الشهادات
 رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ وصيته عليهم فقال
 علماءنا لا يجوز للشهود ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعه ان يشهدوا بالصحيح
 انه لا يسمعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاثة اما ان يقرأ الكتاب

عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي الشهود وهم يعلمون بما فيه
ويقول لهم اشهدوا علي بما فيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بما
فيه ويقول اشهدوا علي بما فيه وتقامه فيها اه وقد نقلناه في كتاب الوصية
(وقال في أحكام الإشارة مانصه) وأما عينه في الدعوى ففي إيمان خزنة الفتاوى
وتحليف الأخرس ان يقال له عليك عهد الله وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم
ولو حلف بالله كانت إشارته اقرارا بالله تعالى اه (وقال قبيل ذلك مانصه) ويزاد
عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما في التهذيب اه وقد نقلنا بقية ذلك في مسائل
شئ تبعا للثبوت (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين المستغرق للتركة
يتمتع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها
الدين لا يملكها بارت الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت
الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
الميت دين فتصير مشغولة يديه فلا يملكها فلو ترك ابنا وقنا وديننا مستغرقا فأداه
وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة
المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضى اه (ثم قال) ولا وارث استخلاص التركة
بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد ذكرنا بقية في الفرائض (ثم قال) ثم اعلم ان
ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كأنه حي فبرد المبيع بعيب الى
ان قال ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الفرائض أيضا وفي كتاب
الوصية وفي كتاب البيوع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ومنها صحة الأبراء
عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان والأبراء عن دعواها صحيح فلو قال أبرأتك عن
دعوى هذا العين صح الأبراء فلا تسمع دعواه بها بعده ولو قال برئت من هذه الدار
أو من دعوى هذه لم تسمع دعواه ولا بينته ولو قال أبرأتك عنها أو عن خدمتي فيها
فهو باطل وله ان يخاصم وانما أبرأه عن ضمانه كذا في النهاية من الصلح وفي كافي
الحاكم من الأقرار لا حق لي قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والأجارة
والمحد والقصاص اه وبه علم انه يبرأ من الأعيان في الأبراء العام اه وقد نقلنا
بقية ذلك في كتاب الصلح فراجع اه (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنقيصة
مانصه) * خاتمة * لا يقدم أحد في التزاحم على الحقوق إلا بمرج وممنه السابق
كالأزدحام على الدعوى والافتاء والدرس فان استووا في المحيئ أقرع بينهم اه

(وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها قيمة ولد المغرور والمحرف في الخلاصة
تعتبر برقيته يوم الخصومة واقتصر عليه وحكاة في النهاية ثم حكى عن الاسيبجاني انه
تعتبر يوم القضاء والظاهر انه لا خلاف في اعتبار يوم الخصومة ومن اعتبر بر يوم
القضاء فانما اعتبره بناء على ان القضاء لا يتراخى عنها ولهذا ذكر الزيلعي اولا اعتبار
يوم الخصومة وثانيا اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر بر يوم وضعه اه وقد نقلناه
في كتاب الكفالة (وقال في بحث القول في أجرة المثل مانصه) ومنها يستحق
القاضي على كتابة المحاضر والسجلات أجر مثله اه (ثم قال) الرابع اذا وجب
أجر المثل وكان متفاوتا منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط
حتى لو كان أجزا المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد
عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان
ان قيمته عشرة وشهد اثنان ان قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الاقطع
في باب السرقة اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الاجارة وفي كتاب الغصب (وقال
في بحث أحكام المسجد مانصه) ويستحب عقد النكاح فيه وجلس القاضي اه
وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلاة (وقال) في بحث ما افترق فيه المدبر وأم الولد
ثلاثة عشر كما في فروق الكرايسى لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد
ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق فراجع اه (وقال في
بحث ما افترق فيه الامامة العظمى والقضاء مانصه) يشترط في الامام ان يكون
قرشيا بخلاف القاضي ولا يجوز تعدد دمه في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في
عصر واحد ولا ينعزل الامام بالفسق بخلاف القاضي على قول * ما افترق فيه
القضاء والمحاسبة * للقاضي سماع الدعوى عموما وللحاسب فيما يتعلق بنحس
أو تطفيف أو غش ولا يسمع البينة ولا يخلف * ما افترق فيه الشهادة والرواية يشترط
العدد فيها دون الرواية لا تشترط الذكورة في الرواية مطلقا وتشترط في الشهادة
بالحدود والقصاص تشترط الحرية فيها دون الرواية لا تقبل الشهادة لاصـ له
وفرعه ورقبه بخلاف الرواية للعالم المحكم بعلمه في الجرح والتعديل في الرواية
اتفاقا بخلاف القضاء بعلمه ففيه اختلاف والاصح قبول الجرح منهم من العالم به
بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعدد الاصل بخلاف
الرواية اذا روى شيئا ثم رجع عنه لا يعمل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل

المحكم لا تقبل شهادة المحمّد في قذف بعد التوبة وتقبل روايته اه (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بالقبض مانصه) وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوكالة (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي مانصه) وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري انه معيب ولا بينة فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ الوصية ولو في غيبة الوصي الا بامر القاضي وهي في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في آخره الفرق والمجمع مانصه) * فائدة * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامارة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب المحر (ثم قال) ولم أر حكم شهادة السفينة ولا شك انه ان كان مضيعا لماله في الشرف فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخير تقبل وان كان مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في المحر قال في الخيانة ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في المحر غيره في الشهادة وهو انه في المحر من لا يهتدي الى التصرف الراجح وفي الشهادة من لا يتذكر ما رآه أو سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب المحر فراجع (ثم قال) * فائدة * ذكر الافي من القضاء في شرح مسلم الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء فرق ما بين الاخص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن الرقيق أمير افر ببيعة استفتى أسد بن الفرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ساتر له ولهن فأفتاه بالجواز لانهن مأكله وأجاب أبو محرز بمنع ذلك وقال ان جازله النظر اليهن ولهن النظر اليه لم يجز لمن نظر بعضهن لبعض فأهمل أسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يعتبرها لمن فيما بينهن واعتبرها أبو محرز والفرق المذكور هو أيضا الفرق بين علم الفتياء وفقه الفتياء ففقه الفتياء هو العلم بالاحكام الكلية

وعلمها هو العلم بتلك الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الفقيه الصالح
 أبو عبد الله بن شعيب قضاء القير وان ومحل تحصيله في الفقه واصوله شهر فلما
 جلس الخصوم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضا فقالت له زوجته ما شأنك
 فقال لها عسر عليّ علم القضاء فقالت له رأيت الفتيا عليك سهلة اجعل الخصمين
 كستفتيين سألا لك قال فاعتبرت ذلك فسهل على اه (ثم قال) *فائدة* ذكر الامة
 ان شروط الامامة المتفق عليها ثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون
 بصيرا بأمر الحرب وتديرا لجيوش وان يكون له قوة بحيث لا تهوله اقامة الحدود
 وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلا ورعا بالغاذ كرا حرا نافذ
 الحكم مطاعا قادرا على من خرج عن طاعته وأما المختلف فيها فكونه قرشيا
 وما شيا ومعضوما وأفضل أهل زمانه اه (ثم قال) *فائدة* اذا ولي السلطان مدرسا
 ليس بأهل لم تصح توليته الى أن قال وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا
 عدلا ففسق ان عزل لانه لما اعتمد عدالته صارت كانهامشروطة وقت التولية قال
 ابن الكمال وعليه الفتوى الى أن قال وقد منعا عن رسالة أبي يوسف الى هارون
 الرشيد ان الامام ليس له أن يخرج شيئا من يده أحد الا بحق ثابت معروف وعن
 فتاوى قاضي خان أمر السلطان انما ينفذ اذا وافق الشرع والا فلا ينفذه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الوقف فراجع اه (ثم قال) *حادثه* سئلت عن مدرسة بها صفة
 لا يصلي فيها أحد ولا يدرس والقاضي جالس فيها للكم فهل له وضع خزانة بها حفظ
 المحاضر والسجلات للنفع العام أم لا فأجبت بالجواز اخذ من قولهم لو ضاق
 الطريق على المسارة والمسجد واسع فلهم أن يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
 لو وضع أثاث بيته ومناعه في المسجد للخوف في الفتنة العامة جاز ولو كان المحبوب
 ومن قولهم بأن القضاء في الجامع أولى وقالوا لنا ظران يؤجر فناءه للتجار ليتجروا
 لمصلحة المسجد وله وضع السرر بالاجارة ولا شك ان هذه الصفة من الغناء وحفظ
 السجلات من النفع العام فهم جوزوا جعل بعض المسجد طريقا لدفع الضرر العام
 وجوزوا اشغاله بالمحسوب والاثنان والمتسع لدفع الضرر الخاص وجوزوا وضع
 النعل على رفته وصرحوا بأن القضاء في الجامع أولى من القضاء في بيته وصرحوا
 بأن القاضي يضع قطره من يمينه اذا جالس فيه للقضاء وهو ما فيه السجلات
 والمحاضر والوثائق فجوزوا اشغال بعضها بها فاذا كثرت وتدرجها كل يوم من

بيت القاضي الى الجماع دعت الضرورة الى حفظها به اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف
وفي كتاب الصلاة (ثم قال) * فائدة * معنى قولهم الاشبه انه أشبه بالمنصوص رواية
والراجح دراية فتكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرازية اهـ (ثم قال) * فائدة *
اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله -م اذا بطل المتضمن بال - كسر بطل
المتضمن بالفتح قالوا أبرأه أو أقره ضمن عقد فاسد فسد الأبراء كما في البرازية اهـ
وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال) وقالوا واشتري بمينه بمال لم يحزف - كان له
أن يستخلفه اهـ قلت لان الشراء لما بطل بطل ما في ضمنه من اسقاط عينه اهـ
(ثم قال) * فائدة * يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على الفاسد فاسد ويستثنى منه
مسئلة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لا لان البناء على
الفاسد فاسد ذكره البرازي في الدعوى اهـ (ثم قل في فن الغار مانعه)
* القضاء * أي بيع يجبر القاضي عليه فقل بيع العبد المسلم للكافر والمصحف للملوك
لـ كافر اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) أي قوم وجبت عليهم العين
فلما حلف واحد منهم سقطت عن الباقي فقل رجل اشترى دارا بابها في سكة
نافذة وقد كان قد عا في سكة غير نافذة فأراد أن يفتح بابا الى تلك السكة فجحد
الجيران ولا يئنه حلفوا فان نكوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا عين على
الباقي لان فائدته النكول وقد امتنع المحكم به بحلف البعض ذكره العمادى عن
فتاوى أبي الليث اهـ (ثم قال في فن الغار مانعه) * الشهادة * أي شهود شهدوا
على شريكين فقبلت على أحدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على
نصراني ومسلم بعثى عبد مشترك أي شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود
عليه فقل في الشهادة على الشهادة أي شاهد حازله الكتمان فقل اذا كان
الحق يقوم بغيره أو كان القاضي فاسقا أو كان يعلم انه لا يقبل شهادته أي مسلمين
لم تقبل شهادتهم ما بشئ وشهد نصرانيان بضده فقبلت فقل نصراني مات وله ابنان
مسلمان شهدا بنياه انه مات نصرانيا والنصرانيان شهدا انه مات مسلما قبل
النصرانيان اهـ (وقال في فن الغار في بحث الوديعة مانعه) أي رجل ادعى
وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه الغرماء فيمضى القاضي دين
الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية

والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال في فن الحيل في بحث المداينات بعد
كلام طويل مانصه) ونظر فيه بأن للشاهد أن يشهد وان قال له المقر لا تشهد
وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على المقر أما اذا قال له لا يسعه
الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات فراجعهم (وقال أيضا في فن الحيل
مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * اذا ادعى شيئا باطلا فالحيلة لمنع اليمين أن
يقربه لابنه الصغير أو لاجنبي وفي الثاني اختلاف أو يعيره لغيره خفية فيعرضه
المستعير للبيع فيساومه المدعى فيبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبح
الثوب فساومه بطالت ولو قال لم أعلم أو يبيع المدعى عليه ممن يثق به ثم يهبه للمدعى
ثم يستحقه المشتري بالبيئته اه ونقلناه في كتاب الاقرار (وقال في الفن السادس
فن الفروق في بحث النكاح مانصه) يثبت بدون الدعوى كالطلاق والمملك
بالبيع ونحوه فلا والفرق ان النكاح فيه حق الله سبحانه وتعالى لان الحمل
والحرمة فيه حقه تعالى بخلاف الملك لانه حق العبد اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح وقوله يثبت بدون الدعوى أي بالشهادة حسبة (وقال أخو المؤلف
في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الحدود * حد الزنا والشرب
والسرقة يبطل بالتقادم وحد القذف والقصاص لا والفرق أن حد القذف
والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل التأخير في الشهادة على عدم الدعوى
بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فانه يحمل على ضغينة حاته على الشهادة لعدم
توقفهما عليها وحد السرقة وان توقف عليهما لكان ضمان المال لانه بتأخير الدعوى
بعد تخيير تارك للحسبة فتمكنت التهمة في الدعوى الخ وقد نقلنا بقية في كتاب
الحدود فراجعهم (ثم قال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس في كتاب اللقطة
مانصه) أتانان ربطتا في موضع واحد لهما قولتا ذكر أو أنثى أو أحدهما بغلا
والأخرى بحشافا دعى كل واحد منهما البغل أو الذكرفه وبينهما والثاني لبنت
المال لانه لقطة والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو
المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق) * كتاب القضاء * القاضي لا يملك
الاستخلاف الا بالاذن بخلاف المأمور بإقامة الجمعة والفرق تحقق الضرورة
في الثاني مجواز أن يسبقه حدث قبل الصلاة بخلاف الاول اه وقد نقلناه في كتاب
الصلاة (ثم قال) وكذا وصى الميت بملك الأيضا بالأمر بخلاف الوكيل

والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصية وكتاب
الوكالة (ثم قال اخو المؤلف في تكلمته للفن السادس فن الفروق في كتاب
الوديعة ما نصه) اخذت منك ألفي درهم ألفا وديعة وألفا غصبا وهما كت الوديعة
وبقيت المغصوبة وقال رب المال بل الهالك المغصوبة فالقول له ولو قال أودعني
ألفا وغصبتك ألفا فهما كت الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للمقر والفرق انه في
الاول أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقرب بالضمان
وانما أقرب بفعل الغير وهو الايداع اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال
اخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب الشهادة * شهدوا عليه ان
زيدا أقرضه ألفا وقضى بها فبرهن على الدفع قبل القضاء لا يضمن الشاهد ولو على
البراءة قبل القضاء ضمن والفرق انه في الاول لم يظهر كذبهم مجوازا انه أقرضه
ثم أبرأه وفي الثاني ظهر لانهم شهدوا عليه بالالف في الحال وقد تبين كذبهم
ارتهنا عينا وقبضاها فشهدا للمدعى بها تقبل ولو أنكر الرهن فشهد الراهنان
لا تقبل والفرق انه في الاول لم يجز لانفسهم ما غنما ولا دفعهما عنهما ما غرما ولا أبطلا
حقا أو جباها للغير وفي الثاني سعي في ابطال ما تم من جهتهما وهو ملك اليد والمحبس
والله سبحانه وتعالى الموفق اهـ (ثم قال اخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق)
* كتاب الدعوى * المدعى به اذا كان دينيا لا يصح الابعديان القدر والمجنس
والصفة بخلاف العين لان التعريف فيها حاصل بالاشارة وفي الدين بالبيان ادعى
ألفا فقال ما كان لك على شيء قط فلما برهن برهن المدعى عليه على القضاء والبراءة
تقبل ولو زاد ولا أعرفك لا تقبل في رواية الجامع وقال القدوري تقبل أيضا والفرق
على ما في الجامع وهو الاظهار ان التناقض ظهر في الكلام الثاني دون الاول لي
عليك ألف فقال ان حلفت أديتها فحلف فأداهما ان دفعها على الشرط كان له أن
يستردها والا والفرق ان الاداء بالشرط لا يكون اقرارا وبدونه يكون اقرارا أو هبة
فلا يستردها في الاعسار فالأصح ان القول لرب الدين فيما اذا كان المدعى به بدل
مال كالقرض وان لم يكن كالدية فالقول للمدين والفرق ان بدله في الاول قائم غالبا
بخلاف الثاني اذ لا بد له ادعى عبدا في يد عبدا أو دينيا أو شرا فالعبد المخصم الا ان
يقر المدعى انه محجور والفرق انه اذا كان محجورا فلا بد له وان كان مأذونا له يد
اهـ وقد نقلناه في كتاب الاذن والنجر (ثم قال) ادعى مملوكا فقال المملوك أنا

مملوك فلان فان جاء المملوك ببينة اندفعت خصومته فان جاء المقر له فلا سبيل له
 على العبد الابينة يقيمها الان الغائب ما صار مقضيا عليه اه (وقال أخو المؤلف
 أيضا في التكملة المذكورة في كتاب الكفالة مانصه) كل من أقر بكفالة
 أو حق لا يحبس أول مرة بخلاف ما لو ثبت بالبينة والفرق أن نعمته ظهر بخلاف
 الاقرار اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال المؤلف في الفن السابع فن
 المحكمات مانصه) وخرج الامام الى بستان فلما رجع مع أصحابه اذا هو بابن أبي
 ليلى راكب على بغلة فتساير افرأعي نسوة يغنين فسكن فسال الامام
 أحسنتن فنظر ابن أبي ليلى الى قطره فوجد قضية فيها شهادته فدعاه ليشهد في
 تلك القضية فلما شهد داسقط شهادته وقال قات للغنيات أحسنتن فقال متى قلت
 ذلك حين سكنن أم حين كن يغنين قال حين سكنن قال اردت بذلك أحسنتن
 بالسكوت فامضى شهادته اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة
 مانصه) الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين
 كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب النحر والاذن وفي كتاب
 المدائيات (وقال أيضا في كتاب الزكاة مانصه) الولد من الزنا لا يثبت نسبه من
 الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل شهادته للزاني وفي الزكاة اه (وقال في كتاب
 الحج مانصه) ولا تقبل بينة الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على
 اقراره انه لم يحج اه (وقال في كتاب الطلاق مانصه) السكران كالصالح الا في
 الاقرار بالحدود الخالصة والردة والاشهاد على شهادته كذا في خلع الخانبة اه
 وقد نقلناه في كتاب الحدود وفي كتاب الجهاد (ثم قال في كتاب الطلاق أيضا
 مانصه) ولد الملاءنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة اه (وقال
 في كتاب العتق اذا وجبت قيمة على انسان واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط
 الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي الاء على كافي الظهيرية اه (ثم
 قال فيه أيضا) المدير في زمن سعيته كالمكاتب عنده فلا تقبل شهادته لولاه كافي
 البرازية من العتق في المرض وجنابته جنابة المكاتب كافي الكافي وفعرت
 عليه لا يجوز زنا كاحه مادام يسعى وعنده ما حرم ديون في الكل اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وكتاب المجنات (وقال في كتاب الحدود مانصه) قال له يافاسق
 ثم أراد اثبات فسقه بالبينة لم يقبل لانه لا يدخل تحت المحكم كذا في القنية اه

(ثم قال في كتاب الحدود ما نصه) علق عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط
 حلف المولى فان تسكل عتق واختلفوا في كون العبد قاذفا كما في قضاء الولوالجية
 اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في كتاب الوقف ما نصه) يصح تعليق
 التقرير في الوظائف أخذ من جواز تعليق القضاء والامارة بجامع الولاية فلمومات
 المعلق بطل التقرير فاذا قال القاضى ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد
 قررناك فيها صح وقد ذكره في أنفع الوسائل تفقها وهو فقهه حسن وفي فوائد
 صاحب المحيط للإمام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة
 وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اه ذكره في الدرر والغرر وجرم في
 البغية تلخيص القنية بانه يورث قال بخلاف رزق القاضى اه (وقال المؤلف
 في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل ما نصه) ولا يتبع أمه في شيء من
 الأحكام بعد الوضع الا في مسألة وهي ما اذا استحققت الام ببيدنة فانه يتبعها ولدها
 وبالأقرار لا كما في الكنز اه (ثم قال) المذرع وصف للمذرع الا في الدعوى
 والشهادة كذا في دعوى البرازية اه (ثم قال أيضا في البيوع) اذا اختلف
 المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول لمدعى البطلان كما في البرازية وفي الصحة
 والفساد القول لمدعى الصحة كذا في الخانية والظهيرية الا في مسألة في اقالة فتح
 القدير لو ادعى المشتري انه باع المبيع من البائع بأقل من الثمن قبل النقد وادعى
 البائع الاقالة فالقول للمشتري مع انه يدعى فساد العقد ولو كان على القلب تحالفا
 اه (ثم قال) يشترط قيام المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلكه في يد
 البائع غير المشتري كما في الهداية اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور
 لا يوجب الرجوع ما نصه) وكذا لو أخبره رجل انها حرة فتزوجها ثم ظهرت مملوكة
 فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان بالشرط كما لو زوجه
 امرأة على انها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة
 الولد الثانية ان يكون في ضمن عقد معاوضة فيرجع المشتري على البائع بقيمة
 الولد اذا استحق بعد الاستيلاء ويرجع بقيمة البناء لو بنى المشتري ثم استحققت الدار
 بعد ان يسلم البناء له الخ وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب النكاح (وقال
 في كتاب الكفالة أيضا ما نصه) لا يلزم أحدا احضارا أحدا فلا يلزم الزوج
 احضار الزوجة الى مجلس القاضى لسماع الدعوى عليها ولا يمنعها منه الا في

مسائل الى ان قال الثالثة سبحانه القاضي بخلافه من المسجونين حده القاضي
 بدين عليه فلب الدين ان يطلب سبحانه باحضاره كما في القنية الرابعة ادعى الاب
 مهر ابنته من الزوج فادعى الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان
 كانت تخرج في حوائجها أمر الاب القاضي باحضارها وكذا لو ادعى الزوج عليها
 شيئا آخر والا أرسل اليها أمينا من أمنا أنه ذكره الولو الجي اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) القاضي يأخذ كفيلا من
 المدعى عليه بنفسه اذا برهن المدعى ولم ترك شهوده أو اقام واحدا أو ادعى وقال
 شهودي حضور و يأخذ المدعى كفيلا من المدعى عليه باحضار المدعى به ولا يحبر
 على اعطاء كفيل بالمال ويستثنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه
 وصيا أو وكيل أو لم يثبت المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القضاء للخصاف وما
 اذا ادعى بدل الكتابة على مكاتبه أو دينه غيرهما وما اذا ادعى العبد المأذون الغير
 المديون على مولاه دينه بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون
 فانه يكفل كذا في كافي المحاكم اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) الشيء
 المفوض الى اثنين لا يملكه احدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضين
 والمحكمين الخ اه (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يجمع البيعة لانها
 لا تقام الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت
 وفي استحقاق العين من المشتري كافي وكالة الخمانية اه (وقال في كتاب الاقرار)
 المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى ان قال ومنه ما في الجماع ادعى عليه
 كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع على
 المديون ان كان بأمره اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) وخرج عن هذا
 الاصل مسئلتان الى ان قال الثانية اذا ادعى المديون الايفاء أو البراء على رب المال
 فجحد وحلف وقضى له بالدين لم يصرا غير مكمك ذبا حتى لو وجد بيعة تقبل اه
 (ثم قال) وكذا في خزانة الاكل مسألة في الوصية من كتاب الدعوى وهي رجل
 مات عن ثلاثة أعبس وله ابن فقط فادعى رجل ان ابنت أوصى له بعدد يقال له
 سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعدد يقال له بزيغ فبرهن المدعى قضي له
 بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته للأوصى
 له ثم ذكر بعد هذا مسألة تخالفها فليراجع اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(وقال أيضا في كتاب الاقرار ما نصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره الى ان قال الا في مسائل الى ان قال واذا ادعى ولد امته المبيعة وله أخ ثبتت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه لابن وكذا المكتاب اذا ادعى نسب ولد حر في حياة أخيه صحته وميراثه لولده دون أخيه كافي الجامع اه (وقال فيه أيضا) أقرب بالرق ثم ادعى الحر بية لا تقبل الا ببرهان كذا في البرازية وظاهر كلامهم ان القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على انه حر فانه يقبل لان القضاء بالملك يقبل النقص لعدم تعديه كافي البرازية بخلاف ما لو حكم بالنسب لانه لا تسمع دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا برهانه كافي البرازية لما قدمنا ان القضاء بالنسب مما يتعدى فعلى هذا لو أقر عبد لمجهول انه ابنه فصدقه ومثله يولد له وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد ذلك انه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حيلة لدفع دعوى النسب وشرط في التهميد تصديق المولى وفي اليتيمية من الدعوى سئل على بن أحمد عن رجل مات وترك مالا فاقسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي وأثبت النسب عند القاضي بالشهود أن أباه أقر أنه ابنه وقضى القاضي له بثبوت النسب ويقول له الوارثون بين أن هذا الرجل الذي مات نكح أمك هل يكون هذا دفعا فقال ان قضى القاضي بثبوت النسب ثبتت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب العتق (وقال في كتاب الصلح ما نصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل الى ان قال استعمل المدعى عليه فأمهله المدعى صح وله الرجوع اه (وقال في كتاب الصلح أيضا ما نصه) الصلح عهدة يرفع النزاع الى ان قال ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصي عن مال اليتيم على انه كرا اذا صلح على بعضه ثم وجد البينة فانها تقبل ولو بلغ الصبي وأقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كافي القنية الثانية ادعى ديناً فأقر به وادعى الايفاء أو البراءة فأنكر فصالحه ثم برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان كان على اقراره قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا صلح بعد الصلح باطل كافي العمادية اه (وقال) في كتاب المداينات اذا قال

الطالب لمطلوبه لا تعلق لي عليك كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله اه (وقال فيه أيضا) هبة الدين كالأبراء منه الألفي مسائل الى أن قال ومنها لو شهد أحدهما بالهبة والآخر بالأبراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبسأنه في العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال أيضا في كتاب المداينات) القول للملك في جهة التملك الى أن قال ولو ادعى المشتري أن المدفوع من الثمن وقال الدلال من الأجرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) ولو ادعى الزوج أن المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الألفي المهر بالاك كل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب المداينات) الأبراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانة اذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولو الجبة لكن في خيانة الفتاوى الفتوى على أنه يبرأ قضاء وديانة وان لم يبرأ لم يبرأ اه (ثم قال فيه أيضا) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في المحيط من باب دعوى الرجلين اه (وقال في كتاب الأجرة) اختلف صاحب الطعام والملاح في مقدره فالقول لصاحبه ويأخذ الأجر بحسابه إلا أن يكون الأجر مسما له اختلفا في كونها مشغولة أو فارغة يحكم المحال اذا اختلفا في صحتها وفسادها فالقول لمدعى الصحة قال الفضلي الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة بالزراع وادعى المستأجر أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخر أجرة البرازية اه (ثم قال فيه) اختلفا في الخشب والآجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الألفي إلا بن الموضوع والبواب والآجر والجص والمجذع الموضوع فإنه للمستأجر اه (وقال في كتاب الأمانات مانصه) الأمانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل الألفي ثلاث الى أن قال والقاضي اذا مات محملا أموال اليتامى عنده من أودعها اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) كل أمين ادعى إيصال الأمانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناسط راذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الألفي الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل إلا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولو الجبة القول للأمين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة

خالف الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصايا (وقال فيه أيضا) الأمين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فإنه ضامن الحق أن قال لا في مسائل لا يضمن الأمين بالخلط القاسي اذا خلط ماله بماله غيره أو مال رجل بماله آخر اه الخ فراجع اه (وقال فيه أيضا) تحليف الأمين عند دعوى الرد أو الهلاك قيل لنفي التهمة وقيل لأنكاره الضمان ولا ثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف لم يضمن الوصي اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب الأمانات) ادعى المودع دفعها إلى مأذون ماله كرها وكذبا فالقول له في براءته لا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادّعى وكذبا فان كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا يكفي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الغصب وكتاب المدائنات (وقال فيه أيضا) القول للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها إلى فلان فدفعتها إليه وكذبه ربه في الأمر فالقول لربه والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الوديع من الأصل لمجد اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) المودع اذا قال لا أدري أيكما استودعني وادّعى أحدهما رجلا ن وأبي أن يحلف له ما ولا بينة يعطيها لهما نصيبين ويضمن مثلهما بينهما لانه أتلف ما استودع بجهله اه (وقال في كتاب المنجر والمأذون) ولا يصح اقرار السفه ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال فيه أيضا) وقعت حادثة بمنجر القاضي على سفه ثم ادّعى الرشيد وادّعى خصمه بقاءه على السفه وبرهنا فلم أر فيه نقلا صريحا وينبغي تقديم بينة البقاء على السفه لما في المحيط من المنجر الظاهر زوال السفه لان عقله يمنعه عنه ذكره في دليل أبي يوسف على ان السفه لا ينجر الا بمنجر القاضي وقال الزياحي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا في شهره ماله مهر المثل لم تقبل بينته لانها لا ثبات فكل بينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهذا بينة زوال السفه شهد لها الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الشفعة) الأبراء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اه (ثم قال فيه أيضا) أنكرا المشتري طالب الشفعة حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادّعى الشفيع على المشتري انه احتمال لا بطلان لا يحلف فان

نه كل فله الشفعة وفي منظومة ابن وهبان خلافه اشترى الاب لابنه الصغرى
 ثم اختلف مع الشفيع في مقدر النحر فالقول للاب بلايمين اه (ثم قال فيه ايضا)
 له دعوى في رقة الدار وشفعة فيها بقول هذه الدار دارى وأنا أدعيها فان وصلت
 الى والا فأناعلى شفعتى فيها اه (وقال فى كتاب الغصب) اذا تصرف فى ملك غيره
 ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف فى مال امرأته فالتى وادعى
 انه كان باذنها وأنكر الوارثون فالقول للزوج كذا فى القنية اه (ثم قال فيه ايضا)
 والعقار لا يضمن الا فى مسائل الى أن قال واذا رجع الشاهد به بعد القضاء اه
 (وقال فى كتاب المحظر) الفتوى فى حق المجاهل بمنزلة الاجتهاد فى حق المجتهد
 كذا فى قضاء الخسائية اه (وقال فى كتاب الرهن ما نصه) القول لمنكره مع اليمين
 وفى تعيين الرهن ومقدار ما رهن به للمرتهن اختلف الراهن والمرتهن فيما يباع به
 العدل الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا فى قيمة الرهن
 بعد هلاكه ولومات فى يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا بمثل الدين فباعه
 العدل وادعى المرتهن انه يباعه بأقل من قيمته وكذا كذب الراهن فالقول للراهن
 بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه (وقال فى كتاب الجنائيات) اذا قال المجروح
 قتلنى فلان ثم مات لم يقبل قوله فى حق فلان ولا بينة الوارث أن فلانا أنكر قتله بخلاف
 ما اذا قال جرحنى فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا أخرجه يديه يقبل كما فى شرح
 المنظومة اه (ثم قال فيه ايضا) الحدود تدبر بالشبهات فلا تثبت معها الا فى الترجمة
 فانها تدخل فى الحدود ومع ان فيها شبهة كما فى شرح أدب القاضى اه وقد نقلناه
 فى كتاب الحدود (وقال فى كتاب الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة فى وصية
 وغيرها الا فى الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والكفر كما فى التلخيص اه وقد
 نقلناه فى كتاب المجاهد وكتاب الاقرار (وقال ايضا فى كتاب الوصايا) المعتق
 فى مرض الموت كالمكاتب فى زمن سعيته الى أن قال ولو شهد فى زمن السعاية لم تقبل
 كما فى شهادات الصغرى الخ وقد نقلناه بقيته فى كتاب الجنائيات فراجع اه (وقال
 فيه ايضا) لا وصى اطلاق غريم الميت من الحبس ان كان معسرا الا ان كان موسرا
 لا ملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما فى بيع
 القنية اه وقد نقلناه ذلك فى كتاب الغصب (وقال فى كتاب الغرائب) والدية
 تورث اتفاقا واختلفوا فى القصاص فذكر فى الاصل انه يورث ومنهم من جعله

للورثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذ من مسئلة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في اليتيمة اهـ (وقال فيه أيضا) الجحد الفاسد من ذوى الارحام وليس كتاب الاب الى أن قال ولو ادعى نسب ولد جارية ابن ابنته لم يثبت بلا تصديق اهـ (وقال فيه أيضا) لومات المستأمن في دارنا عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدم واذ قدم وافلاد من بيته ولو أهمل ذمة ولا بد أن يقولوا ولا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيل ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت أنه كتابه كذا في مستأمن فتح القدير اهـ وقد نقلناه في كتاب المجاهد (قال صاحب الاشباه)

(كتاب الوكالة)

الأصل أن الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مفيدا اعتبر مطلقا والا لا وان كان نافعا من وجه ضار من وجه فان أكله بالنفي اعتبر والا لا وعليه فروع منها بعه بغير قبضه بغيره لم ينفذ لانه مفيد بعه من فلان قبضه من غيره كذلك وهو ما في المحيط ومن هذا النوع بعه بكفيل بعه برهن بعه بتهقد بخلاف بعه نسيئة له بعه نقدا أولا تباع الا بنسيئة له بعه نقدا بعه في سوق كذا قبضه في غيره نفذ لا تبعه الا في سوق كذا لا ونظيره بعه بشهود لا تبعه الا بشهود ولا بخالفه مع النهي الا في قوله لا تباع الا بالنسيئة وفي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن كما في الصغرى فله المخالفه بخلاف لا تباع حتى تقبض لان التسليم من المحقوق وهي راجعة الى الوكيل فلا يملك النهي الوكيل يملك الموقوف كالنساء فلا ينهي او تقسامه في نكاح الجسام وقوله ينهيها بضم أوله من أنهي ينهي نهاية أي لا ينهي العقد الموقوف الوكالة فلا يخرجه به عن الوكالة (ثم قال) والوكيل مصدق في براءته دون رجوعه فلو دفع اليه أمرا وأمره أن يشتري به عبدا أو يزيد من عنده الى خمسة مائة فاشترى وادعى الزيادة وكذبه الا أمرت بالفاوية قسم الثمن اثلاثا لم يذرب بخلاف شراء المعينة حال قيامها بها وتقسامه في الجسام لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشرأ شي بغير عينه أو يبيع ماله ذكره في وصايا الهداية قلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعتاق فانحصر في الوكيل بشرأ معين والمخصوصة لا يجزى الوكيل اذا امتنع

عن فعل ما وكل فيه له كونه متبرعا الا في مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب له كن
لا يجب عليه الحمل اليه والمغصوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء
كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما اذا كان وكيله بالخصوصة بطلب المدعي
وغاب المدعي عليه ومن فروع الاصل لا جبر على الوكيل بالاعتاق والتدبير
والكتابة والهبه من فلان والبيع منه وطلاق فلانة وقضاء دين فلان اذا غاب
الموكل ولا يجبر الوكيل بغير أجر على تقاضي الثمن وانما يحيل الموكل ولا يجبر الوكيل
بدين موكله ولو كانت وكالته عامة الا ان ضمن لا يوكل الوكيل الا باذن أو تعميم
تفويض الا الوكيل يقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونه ما فيبر المدينون
بالدفع اليه والوكيل يدفع الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فدفع الا يخرجاز ولا يتوقف
كفا في أخصية الخانية الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله
به الا فيما اذا ادعى الدفع وصداقه الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كفا في كفالة
الخانية وكيل الاب في مال ابنه كلاب الا في مسئلتين من بيع الوالوجية اذا
باع وكيل الاب لابنه لم يجز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد
الابنين من الآخر يجوز بخلاف وكيله اه وقد نقلناه في كتاب المحجرو والاذن
وفي كتاب البيوع وفي كتاب الوصايا وقوله اذا باع وكيل الاب لابنه أي وكان
الاب غائبا (ثم قال) المأمور بالشراء اذا خالف في الجنس نفذ عليه الا في مسألة
في بيع الوالوجية الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر انسانان يشتريه بألف
درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالالف الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن
فاشترى بأكثر منه نفذ على الوكيل الا الوكيل بشرام الاسير فانه اذا اشتراه بأكثر
لزم الا أمر المسمى كفا في الواقعات اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال) الوكالة
لا تقتصر على المجاس بخلاف التملك فاذا قال رجل طلقها لا يقتصر وطلق نفسه
يقتصر الا اذا قال ان شئت فمقتصروا كذا طلقها ان شئت كفا في الخانية اه وقد
نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الوكيل مأمول لغيره فتي كان عاملا
لنفسه بطلت ولذا قال في الكنز وبطلت وكيله الكفيل بمال الا في مسألة ما اذا
وكل المدينون بإبراء نفسه فانه صحيح ولذا لا يقتيد بالمجاس ويصح عزله وان كان عاملا
لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقبض الدين من نفسه أو من عبده لم يصح كفا في البرازية
الوكيل اذا أمسك مال الموكل ونقده من مال نفسه فانه يكون متعديا فلو أمسك

دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل
بالانفاق على أهله وهي مسألة الكنز الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره
كما في الخلاصة اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) الثالثة الوكيل بالشراء
اذا أمسك المدفوع وتقدم من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك
وهما في الخلاصة ايضا وقيد الثالثة فيها بما اذا كان المال قائما ولم يضاف الشراء
الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه وتصدق بماله ناويا الرجوع
أجزأه كما في الغنية اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) السادسة ابراء
الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة وأما حط
الكل عنه فغير صحيح عنده ما خلافا لمحمد كذا في حيل التارخانية ومما خرج
عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعقده الموكل لنفسه الوصى فان له ان يشتري مال
اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شراؤه للغير كما في بيع
البرازية اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وقوله يعقده الموكل الخ بفتح الكاف على
صيغة اسم المفعول (ثم قال) الا مراد اقيد الفعل بزمان كبيع هذا غدا أو اعتقه
غدا ففعله المأمور بعد غدا جاز كذا في حج الخانية من ملك التصرف في شيء ملكه
في بعضه فلو وكله ببيع عبده فباع نصفه صح عند الامام وتوقف عندهما
أوفي شراء عبد بن معينين ولم يسم ثمنه فاشترى أحدهما صح أوفي قبض دينه
ملك قبض بعضه الا اذا نص على ان لا يقبض الا الكل معا كما في البرازية واذا
وكله بشراء عبد فاشترى نصفه توقف ما لم يشتر الباقي كما في الكنز الوكيل اذا
وكل بغير اذن وتعميم وأجاز ما فعله وصح عليه نعم الا الطلاق والعناق التوكيل
بالتوكيل صحيح فاذا وكله أن يوكل فلانا في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل رجوع
بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على الاثم ابتداء كذا في فروع
الكرابيسي اه الوكيل اذا كنت وكالته عامة مطلعة ملك كل شيء الا طلاق
الزوجة وعتق العبد ووقف البيت وقد كتبت فيها رسالة المأمور بالدفع الى فلان
اذا ادعاه فكذبه فلان فالقول له في براءة نفسه الا اذا كان غاصبا أو مدبونا كما في
منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) قال الحموي لم يوجد هذا الاستثناء في منظومة
ابن وهبان وإنما هي مطلقة اه وقال هبة الله هذا الاستثناء الذي ذكره المصنف
ليس في الوهبانية وإنما هو في شرحها أي للبيري اه (ثم قال) صاحب الاشباه

بعث المديون المسأل على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بهامع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الامانات (بقول جامع) وقوله بخلاف قوله ادفعها الى فلان الخ عبارة البرازية بخلاف قوله ادفع الدين الى غلامى او غلامك الخ والمراد بالمنظومة منظومة الذسفي كما في أبي السعود ذكره أيضا في البرازية من الوكالة أول فضل في المأمور بدفع المسأل (ثم قال) لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا أو من أخذ اصبعك أو قال لك كذا وكذا فادفع مالى عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في القنية التوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا التوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعدم موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الابينة كما في فتاوى اللؤلؤى من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) والاف فيما اذا ادعى بعدم موت الموكل انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقودا وفيما اذا قال بعد عزله بعته أمس وكذبه الموكل وفيما اذا قال التوكيل بعدم موت الموكل بعته من فلان بألف درهم وقبضتها وهلك وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قائما بيمينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا الكل من اللؤلؤية من الفصل الرابع في اختلاف التوكيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرنا في الأولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل ودفعت اليه لم يصدق اذا خبر عمه لا يملك انشاءه فـ كان متهمـا وقد بحث بأنه ينبغي أن يكون التوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لما فرق به اللؤلؤى بينهما بأن التوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الديون تفضى بأمثاله بخلاف التوكيل بقبض العين لانه يريد نفي الضمان عن نفسه اه وكتبنا في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصوص والقبض مسألة لا يقبل فيها قول التوكيل بالقبض انه قبض وفي الواقعات المحسامة التوكيل بقبض القرص اذا قال قبضته وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل

في البيع وفاء كما في بيع العزلية اذا قبض الموكل الثمن من المشتري صح استحسانا
 الا في الصرف كما في منية المفتى الوكيل اذا اجاز فعلى الفضولي أو وكل بلا اذن
 وتعميم وحضره فانه يتفد على الموكل لان المقصود حصول رأيه الا في الوكيل
 بالطلاق والعناق لان المقصود عبارة والخلع والكتابة كالبيع كما في منية المفتى
 الشئ المفوض الى اثنين لا يملكه أحدهما كالوكيلين والوصيين والناظرين
 والقاضيين والمحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال أو الادخال والاخراج
 الا في مسألة فمسا اذا شرط الواقف النظر له والاستبدال مع فلان فان للواقف
 الافراد دون فلان كما في الخانية من الوقف اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
 (يقول جامعهم) وقوله والمودعين يصح على صيغة اسم الفاعل والمفعول والاولى
 على صيغة اسم المفعول تأمل مع صحة الحكم في الاثنين (ثم قال) الوكيل لا يكون
 وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسألة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع
 بالوكالة كما في العزلية وفي مسألة ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها
 له ولم يعلم بكونه وكيل او هي في الخانية بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع
 والوكيل معا بالوكالة فدفعها له فان المالك مخير في تضمين ايهما شاء اذا هلك
 وهي في الخانية أيضا اه وقد نقلناه في كتاب الامانات والله سبحانه وتعالى أعلم
 (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الوكالة (قال المؤلف
 في القواعد الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان
 بدونها اه (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى اقرب أوقاته في بحث
 ما خرج عنه مانصه) وكذا الوكيل بالبيع اذا قال بعث وسلمت قبل العزل وقال
 الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مستهلكا وان كان قائما
 فالقول قول الموكل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في قاعدة الاصل في
 الابضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل فيه المخطر يقبل في حله
 خبر الواحد قالوا له شراء أمة لزيد قال بكر وكان يبيعه او يحل له وطؤها وكذا
 لو جاءت أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن صدقها حل له وطؤها
 ولم أر حكم ما اذا وكل شخصا في شراء جارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة
 ومات قبل ان يسلمها الى الموكل فيقتضي القواعد حرمتها على الموكل لاحتمال أنه
 اشتراها لنفسه لان الوكيل بشر غير المعين له ان يشتريه لنفسه وان كان شراء

الوكيل الجارية بالصيغة المعينة ظاهراً في الحل لكن الأصل التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة وله نظائر في الفقه اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في المحظر أيضاً (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ووقفنا عزل الوكيل على علمه دفعا للخرج عنه وكذا القاضي وصاحب وظيفة اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع في بحث يغتفر في التابع ما لا يغتفر في غيره مانصه) ومنه فضولي وزوجه امرأة برضاها ثم الزوج وكله بعد ذلك من وجه امرأة وقال نقضت النكاح لم ينتقض ولو لم ينتقضه قولاً ولا كان زوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول اهـ وقد نقلناها في كتاب النكاح أيضاً (ثم قال في بحث من لا تجوز اجازته ابتداءً وتجوز انتهاء مانصه) ومنه الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك الاجازة ببيع بائعه فضولي والمعنى فيه انه اذا أجاز يحيط علمه بما أتى به خليفة ووكيل الوكيل كذلك فتكون اجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابتداء اهـ (وقال في القاعدة السادسة الحدود تدراً بالشبهات مانصه) ومنها انه لا يجوز التوكيل باستيفاء الحدود واختلاف في التوكيل باثباتها اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الحدود أيضاً (وقال في القاعدة الثانية عشر) لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبياً يبيع ماله فسكت ولم ينه لم يكن وكيلاً بسكوته اهـ وقد نقلناها أيضاً في البيوع فراجعه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال السابعة سكوت الوكيل قبول ويرتد برده اهـ (ثم قال) السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين اني أريد شراءه لنفسى فشراء كان له اهـ (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة وللموكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله اهـ (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى مانصه) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذراً ويحق به جهل الشفييع وجهل الامة بالاعتساق وجهل البكر بنكاح الولى وجهل الوكيل والمأذون بالاطلاق وضده اهـ (ثم قال) ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يجز البيع اهـ (ثم قال) ومما فرقوا به بين العلم والجهل ما في وكالة الخسائية الوكيل بقضاء الدين اذا دفعه الى الطالب بعدما وهب الدين من المديون قالوا ان علم الوكيل بالهبة ضمن والا لا ولو دفع الى الطالب بعد

ردته قالوا ان علم الوكيل بطريق الفقه ان الدفع الى الطالب بعد رده لا يجوز
ضمن مادفعه والا لا ولدفع بعد مادفع الموكل فعن أبي يوسف الفرق بين العلم
والجهل والمذهب الضمان مطلقا كالمفاوضين اذا أذن كل واحد منهما لصاحبه
بأداء الزكاة فأدى أحدهما عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن
صاحبه فانه يضمن مطلقا اهـ وقد نقلناها في كتاب الشركة أيضا (ثم قال) والمأمور
بقضاء الدين اذا أدى الامر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء
الموكل قالوا هذا على قولهما أما على قوله فيضمن على كل حال اهـ (ثم قال) وفي وكالة
المنية أمر رجلا يبيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه
فقال المأمور بعت الغلام فقال أجزت جازا لبيع وكذا في النكاح وان قال قد أجزت
ما مرتك به لم يجزاه وقد نقلناها في كتاب النكاح أيضا (ثم قال) وفي جامع
الفصولين وكله بقبض دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم فهلك في يده لم يضمن
ولا ضمان على الموكل اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ويصح توكيله
اذا كان يعقل العقد ويقصده ولو محجورا ولا ترجع الحقوق اليه في نحو بيع بل
الى الموكل وكذا في دفع الزكاة والاعتبار لنية الموكل اهـ وقد نقلناها في كتاب
الزكاة (وقال في أحكام السكران مانصه) الثالثة الوكيل بالبيع لو سكر فباع
لم ينفذ على موكله اهـ (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا ترجع الحقوق اليه
لو وكيل محجورا اهـ (وقال في أحكام النقود وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)
ولا يتعين في النذر والوكالة قبل التسليم وأما بعده فالعامة كذلك اهـ وقد نقلناه
في كتاب الايمان والنذور (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
وأما ما ليس بلازم من العقود فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة اهـ (وقال في أحكام
الائتي مانصه) ويقبل توكيلها بالارضاء الخصم ان كانت مخدرة ثقافا اهـ وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من المجانين
الشركة والوكالة اهـ (وقال في بحث القول في الدين مانصه) ولو أعطى الوكيل
بالبيع للآمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء
على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على
حاله اهـ وقد نقلناه في المداينات (ثم قال) وفرع الامام الاعظم على عدم صحة
تمليك من غريم من هو عليه انه لو وكاه بشرا عبدا بعباءه ولم يعين المبيع والبائع

لم يصح التوكيل وصح ان عين أحدهما واجمعوا على انه لو وكل مديونه بأن يتصدق
بمأخذه فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في الزكاة وفي كتاب المداينات (ثم قال)
ولو وكل المستأجر بأن يجر العين من الاجرة يصح وقد أوقفنا في وكالة البحر اهـ
وقد نقلناه في المداينات وكتاب الاجارة (وقال في بحث القول في الشرط والتعليق
ما نصه) * فائدتان * من ملك التنجيز ملك التعليق الا الوكيل بالطلاق يملك التنجيز
ولا يملك التعليق الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب العتق وكتاب الطلاق فراجع اهـ
(وقال في الفن الثالث أيضا في بحث ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل
بقبض الدين) صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) صح من الاول قبول الحوالة لا من الثاني
وصح من الاول أخذ الرهن لا من الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الرهن (ثم قال)
وصح منهما أخذ الكفيل وصح ضمان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمان
الوكيل في البيع للمشتري في الثمن اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال)
وتقبل شهادة الوكيل بالقبض بالدين لا الوكيل بالبيع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشهادات (ثم قال) وللمشتري مطالبة الوكيل بمادفعه له اذا سلمه للموكل بعد فسخ
البيع بخيار بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهى الموكل المشتري عن الدفع
الى الوكيل بالبيع بخلاف الوكيل بالقبض اهـ (وقال في بحث ما افترق فيه
لوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول
في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي
ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم
قال) ولا تصح الوكالة بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها
الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام والحرية والبلوغ والعقل
ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي
غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للحفظ وفي ان القاضي
يعزل وصي الميت بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من
التركة فادعى المشتري انه معيب ولا يبنه فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل
فانه يحلف على نفي العلم وهي في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال)
ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فالأفضل للوصي أن لا يجاوز أهل بلخ فان أعطى في كورة

أخرى جاز على الأصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء المحتاج يجوز أن يتصدق
 على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز كذا في وصايا
 خزانة المفتين وفي الخانية لوقال الله - على أن أتصدق على جنس فتصدق على
 غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك ضمن المأمور
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الأمانات (ثم قال) وهذا مما خالف فيه الوصي الوكيل
 ولو استأجر الموصي الوصي لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخانية
 ولو استأجر الموكل الوكيل فإن كان على عمل معلوم صحت والافلا اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الاجارة (ثم قال) ويحتمل أن في أن كلامه - ما أمين مقبول القول مع
 اليمين ويصح ابرأؤه - ما عدا وجب بعقدهما ويضمنان وكذا يصح خطه - ما
 وتأجيله ما ولا يصح ذلك منه - ما فيما لم يجب بعقدهما اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا ونقلناه بعضه في كتاب المداينات (وقال في فن الحمل مانصه) السابع
 عشر في الاجارات اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها والحيلة أن ينظر الى قدر
 ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يؤثر المؤجر بصرفه اليها فيكون المستأجر وكيلا
 بالانفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو أشهد له المؤجر أن
 قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة أن يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه الى
 المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالانفاق في المزمة فيقبل بلا بيان أو يجعل
 مقدارها في يد عدل الخ وقد نقلنا بقية في كتاب الاجارة فراجع (ثم قال) التاسع
 عشر في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل المعين لنفسه أن يشتره
 بخلاف جنس ما أمر به أو بأكثر مما أمره أو بصرح بالشراء لنفسه بحضور الموكل
 أو يوكل في شرائه الحيلة في صحة ابراء الوكيل عن الثمن اتفقا انه امان يدفع له
 الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال)
 أراد الوكيل انه اذا أرسل المتاع للموكل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بيعه وكذا
 لو أراد الايداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجيره لان أجير الواحد من عباله
 أو يرفع الوكيل الامر الى القاضى فيأذنه في ارسالها اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الأمانات (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الزكاة مانصه) الوكيل
 يدفعها له دفعها الى قرابته ونفسه وبالبيع لا يجوز والفرق ان مبنى الصدقة على
 المسامحة والمعاوضة على المضايقة اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال أيضا)

في فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) للموكل عزل وكيله بالطلاق ولو وكلها بطلاقها
 لانه تمليك لها اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملة نه
 للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوكالة * الوكيل بشراء شيء بعينه لو اشتراه
 لنفسه لا يصح الا اذا خالف في الثمن الى خير أو الى جنس آخر غير الذي سماه
 والوكيل بنكاح امرأة بعينها اذا زوجها من نفسه صح لانه فيه سفير ومعبى اهـ
 وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) قال له اشتر عبد زيد يدي وبينك فقال
 نعم ثم قال له آخر كذلك فقال نعم فاشتراه كان بين الأمرين دون المشتري فلو لم يشتري
 حتى لقيه ثالث فقال كذلك فأجابه أيضا فهو للأمرين الأولين ولو كانا حاضرين
 علمنا بذلك كان بين المشتري والثالث لان وكالتهما ارتدت لما علمنا كما لو قال لا آخر
 اشتر لي عبد فلان ثم وكله آخر بشرائه فان قبل الوكالة لا بحضرة الأول فهو الأول
 وان بحضرة فهو للثاني والفرق ما قلناه اهـ وقد نقلناه في كتاب الشركة (ثم قال)
 التوكيل بغير رضا الخصم لا يجوز عند الامام الا ان يكون الموكل مسافرا أو مريضا
 أو مخدرة لكن انما لا يصح اذا لم يكن الموكل حاضرا بنفسه فان كان حاضرا فأبى
 الخصم التوكيل لا يسمع منه والفرق انه اذا كان غائبا تحقق مهمته من التلبس
 بخلاف ما اذا كان حاضرا والله الموفق اهـ (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة
 من كتاب القضاء مانصه) وكذا وصى الميت بملك الا بصاء بلا أمر بخلاف الوكيل
 والفرق تعذر الاذن من الميت بخلاف الموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب القضاء
 والوصية (وقال المؤلف في كتاب الزكاة مانصه) المأمور بأداء الزكاة اذا تصدق
 بدراهم بنفسه اجزا اذا كان على نية الرجوع وكانت دراهم المأمور قائمة اهـ (وقال
 في كتاب الشركة مانصه) يختلف رب المال مع المضارب في التقيد والاطلاق
 فالقول للمضارب وفي الوكالة القول للموكل اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة
 (وقال في كتاب البيوع مانصه) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل
 الى ان قال والوكيل بالشراء لا يصح اقالته بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل
 بالسلم على خلافه اهـ (وقال أيضا في كتاب البيوع) ولو وكله بطلاق زوجته
 منجزا فعلقه على كائن لم تطلق اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أيضا في
 كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشرة نفذ عليه فلا يتوقف
 شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولي أجيرا بدرهم ودانق بل

ينفذ عليهم اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف وكتاب الوصية (وقال في كتاب
القضاء والمدعى في بحث البراء العام مانصه) وفي دعوى القنية ان البراء العام
لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرائة ابراه عن المدعى ثم
ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال فيه أيضا
مانصه) لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعا أو ضرورة فالاول اثبات توكيل
كافر كافر بكافرين بكل حق له بالكدوفة على خصم له كافر فیتعدى الى خصم
مسلم آخر وكذا شهادتهم على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا شهادتهم على
وكيل كافر ومولاه مسلم وهذا بخلاف العكس في المسئلتين لا كونهما شهادة على المسلم
قصدا وفيما سبق ضمننا اه (ثم قال فيه مانصه) لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن
لا تقبل شهادته له الا في الوصية لو كان القاضى غريم ميت فاثبت ان فلانا وصيه
صح وبرئ بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف
الوكالة عن غائب فانه لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضى مديون الغائب سواء
كان قبل الدفع أو بعده وتسامه في قضاء الجوامع اه وقد نقلناه في كتاب الوصاية
(وقال في كتاب القضاء أيضا) ولا تسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر بدين على الميت
فتقام البيعة للتعدي الى ان قال وفي مدعى عليه أقربا بالوكالة فيثبتها الوكيل دفعا
للضرر اه (وقال فيه أيضا) القضاء الضمني لا يشترط له المدعى والخصوصية الى
ان قال وعلى هذا لو شهدا ان فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلانا في كذا على
خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى
اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال فيه أيضا) اثبات التوكيل عند القاضى
بلا خصم حائرا كان القاضى طرف الموكل باسمه ونسبه اه (ثم قال أيضا) ولا يجوز
اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضرا اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال
في كتاب القضاء أيضا مانصه) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل لا تسمع
الا في أربعة الى ان قال الرابعة الشهادة بأن وكيله باعه من غير بيان اه (وقال
فيه أيضا) الجعالة في المنكوحه تمنع الصحة الى ان قال وفي الوكالة فان في الموكل فيه
وتفاحش تمنعت والا فلا وفي التوكيل تمنع كهذا أو هذا وقيل لا اه (وقال في
كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يصح مع البيعة لانها لا تقام الا على منكر الا في أربع
في الوكالة وفي الوصاية الخ اه (وقال في كتاب الاقرار أيضا) من ملك الانشاء

ملك الاخبار كالوصى والمولى والمراجع والوكيل بالبيع اه (وقال في كتاب الهبة
 مانصه) التملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو
 وهبت من ابنها مائة على أبيه لم يملكها المصدق للصحة للتسلط ويتفرع على هذا الاصل
 لو قضى دين غيره على ان يكون له الدين لم يجز ولو كان وكيله بالبيع كما في جامع
 الفصولين اه (وقال في كتاب المداينات) ويفترع على ان الديون تقضى بأمثالها
 مسائل الى ان قال ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان
 قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الا بينة لانه يريد ايجاب الضمان على
 الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كما في وكالة الوالوية اه (وقال فيه أيضا
 مانصه) الا براء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط الى ان قال ولو وكل
 المدين ببراء نفسه قالوا صح التوكيل نظرا الى جانب الاسقاط ولو نظرا الى جانب
 التملك لم يصح كما لو وكله بان يبيع من نفسه واستشكل بأنه عامل لنفسه وهو براءة
 نفسه والوكيل من يعمل لغيره وأجبت عنه في شرح الكنز في باب تفويض الطلاق
 اه (وقال أيضا في كتاب المداينات) الوكيل بالبراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله
 لم يصح كذا في الخزائن اه (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله
 لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع أو بالمحفظ أو بالاجارة
 أو بالاستئجار اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال فيه أيضا) والوكيل
 بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين اه أى الايداع
 والاجارة والاعارة (ثم قال فيه) ولا أجر للوكيل الا بالشرط وفي جامع الفصولين
 الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى لها أجر اليأق بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين
 لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا اه (وقال في كتاب الامانات أيضا) كل أمين
 ادعى اصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والناظر
 اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته
 الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه له في حياته
 لم تقبل الا بينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوالوية القول للامین
 مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى في نفقة زائدة خالفت الظاهر
 وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الدعوى وكتاب الوصايا
 (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الامانة بماله فانه ضامن

الى ان قال والسمسار اذا خلط أموال الناس وأثمان ما باعه ضمن الا في موضع
جرت العادة بالاذن بالخلط المخ فراجعه (وقال فيه أيضا) المأذون له في شيء كاذبه
امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسـ ثلثان المودع اذا أذن
انسانا في دفع الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحقب بيينة بعد الهلاك فلا ضمان
على المودع والمستحق تضرع الدافع كافي جامع الفصولين اهـ وقد نقلناه في كتاب
الغصب (ثم قال فيه) تخليف الامين عند دعوى الرد والهلاك قيل لنفي التهمة
وقيل لا نكاره الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحاف
لم يضمن الوصي كذا في وديعة المبسوط اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا وكتاب
الدعوى (وقال في كتاب الامانات أيضا) ادعى المودع دفعها الى مأذون مالكة
وكذابه فالقول له في براءته لا في وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادّعا
وكذابه فان كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما
في فتاوى قارئ الهداية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب
المدائيات (وقال أيضا في كتاب الامانات مانصه) وفي وكالة البرازية المستبضع
لا يملك الا بضاع ولا الايداع والابضاع المطلقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى
اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال اشترى به أي ثوب شئت وكذلك
لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا ان
المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
أو نص على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (وقال فيه أيضا) القول
للمودع في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه
ربها في الامر فالقول لربها والمودع ضامن عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا
في آخر الوديعة من الاصل لمحمد اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال في
كتاب الشفعة) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أي الدار الى موكله فان
سـ لم يسلم لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اهـ (وقال
فيه أيضا) حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفعة اهـ وقد نقلناه
في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوصايا) وفي الملتقط أنفق الوصي على الوصي
في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ (بقول جامع)
وقوله يضمن أي يضمن الوصي ما أنفقه الوصي وقوله لا يضمن أي لا يضمن الموكل

ما أنفقه الوكيل كذا في شرحها (وقال فيه أيضا) الوصي إذا أبرأ عما وجب
بعقد صح ويضمن إلا إذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال فيه أيضا) قال القاضي جعلت لك وكيلاً في تركة
فلان كان وكيلاً بالمحافظة لا غير ولو زاد تشتري وتبييع كان وكيلاً فيهما ولو قال
جعلت لك وصياً في تركة فلان كان وصياً في الكل اه (وقال في كتاب الفرائض)
الأثر يجري في الأعيان وأما المحقوق فنهأ ما لا يجري فيه كحق الشفعة إلى أن قال
والوكالات والعواري والودائع لا تورث اه (قال صاحب الأشباه)

* (كتاب الأقرار) *

المقر له إذا كذب المقر بطل إقراره إلا في الأقرار بالمحرية والنسب وولاء العتاقة
كما في شرح المجمع معلة لا بأنها لا تحتل النقص ويزاد الوقف فإن المقر له إذا ردّه
ثم صدقه صح كما في الأسعاف والطلاق والنسب والرق كما في البرازية اه وقد
نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الأقرار لا يجامع البيعة لأنها لا تقام إلا على
منكر إلا في أربع في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات الدين على الميت وفي استحقاق
العين من المشتري كما في وكالة الخساية اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
ونقلنا ما كان في كتاب القضاء أيضاً (ثم قال) الأقرار للجهول باطل إلا في مسألة
ما إذا رد المشتري المبيع بعيب فبرهن البائع على إقراره أنه باعه من رجل ولم يعينه
قبل وسقط حق الرد كما في بيعوع الذخيرة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الاستحجار إقرار بعدم الملك له على أحد القولين إلا إذا استأجر المولى
عبد من نفسه لم يكن إقراراً بمحرية اه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الإجارة
وفي كتاب العتق (ثم قال) إذا أقر بشئ ثم ادعى الخطأ لم يقبل كما في الخسائية
إلا إذا أقر بالطلاق بناء على ما أفنى به المفتي ثم تبين عدم الوقوع فإنه لا يقع كما في
جامع الفصاوين والقنية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) إقرار
المكر باطل إلا إذا أقر السارق مكرهاً فقد أفنى بعض المتأخرين بعبثته كذا في سرقة
الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والسرقة (ثم قال) الأقرار أخبار
لا إنشاء فلا يطيب له لو كان كاذباً إلا في مسائل فإنه إنشاء يرتد بالرد ولا يظهر في حق
الزوائد المستهانة اه ولو أقر ثم أنكر يحلف على أنه ما أقر بناء على أنه إنشاء ملك

لكن الصحيح تعليفه على أصل المال من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى والولى
 والمراجع والوكيل بالبيع ومن له الخيار وتفاوته في إيمان الجامع اهـ (يقول جامعه)
 وقوله كالوصى أى الوصى لليت فانه لو أقر بالاستيفاء من مدينون الميت صح بخلاف
 وصى القاضى وقوله والولى أى فى النكاح فانه لو أقر الولى بالنكاح على الصغير لم
 يحز الا بشهودا وتصديقه بعد البلوغ عند الامام وقالا يصدق كذا فى شرحها (ثم قال
 صاحب الاشباه) قلت فى التمرح الا فى مسألة استدانة الوصى على اليتيم فانه
 يملك انشاءها دون الاخبار بها اهـ وقد نقلنا هذه المسائل فى أبوابها (ثم قال)
 المقرر له اذا رد الاقرار ثم عاد الى التصديق فلا شئ له الا فى الوقف كما فى الاسعاف
 فى باب الاقرار بالوقف اهـ وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) الاختلاف
 فى المقر به يمنع الحكمة وفى سببه لا أقربعين ودية أو مضاربة أو أمانة فقال ليس لى
 ودية ~~لكن~~ لى عليك ألف من ثمن مبيع أو قرض فلا شئ له الا أن يعود الى
 تصديقه وهو مصر ولوقال له أقرضتك كها فله أخذها لا تفاقهما على ملكه الا اذا
 صدقه خلافا لابي يوسف رحمه الله سبحانه وتعالى ولو أقرانها غصب فله مثلها للرد
 فى حق العين كذا فى الجامع الكبير المقرر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره فلو ادعى
 المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام البينة فان الشفيع يأخذها بألفين لان
 القاضى كذب المشتري فى اقراره وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع للبائع ثم استحق
 من يد المشتري بالبينة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقرانه للبائع كذا
 فى قضاء الخلاصة ومنه ما فى الجامع ادعى عليه كفالة معينة فأنكر فبرهن المدعى
 وقضى على الكفيل كان له الرجوع على المدينون اذا كان بأمره وخرج عن هذا
 الاصل مسألان فى قضاء الخلاصة يجمعهما ان القاضى اذا قضى باستصحاب الحال
 لا يكون تكذيبه الاولى ان المشتري لو أقران البائع أعتق العبد قبل البيع
 وكذبه البائع فقضى بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعتق حتى يعتق عليه
 الثانية اذا ادعى المدينون الا يفساء أو لا يبراء على رب المال فجحد وحلف وقضى له
 بالدين لم يصر الغريم مكذبا حتى لو وجد بينة تقبل وزدت مسائل الاولى أقر المشتري
 بالملك للبائع صريحا ثم استحق ببينة ورجع بالثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه يوما
 من الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه اثمانية ولدت وزوجها غائب وفطم بعد المدة
 وفرض القاضى له النفقة ولها بينة ثم حضر الاب ونفاه لا عن وقطع الذنب ولهما

أختان في تلخيص الجامع الكبير من الشهادة وعلى هذا لو أقر بحرية عبد ثم اشتراه
عتق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسئلة الوقف
مذكورة في الأسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره أنها وقف ثم اشتراها أو ورثها
صارت وقفاً مؤخدة له بزعمه اه وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفاً من
مسائل المقر إذا صار مكذباً شرعاً وذكر في خزانة الأكل مسئلة في الوصية من
كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعبـد وله ابن فقط فادعى رجل أن
اليت أوصى له بعبد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له
بزيغ فبرهن المدعى قضي له بسالم ولا يبطل إقرار الوارث ببزيغ فلو اشتراه
الوارث ببزيغ صح وغرم قيمته للموصى له اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
(ثم قال) ثم ذكر بعد هذه مسئلة تخالفهما فلتراجع قبل قوله وكذا في الإقرار
حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى إلى غيره فلو أقر المؤجر أن الدار لغيره لا تنفسخ
الإحارة إلا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللدائن حبسها وإن تضرر الزوج
ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له إلا من ثمن العين فله بيعها بالقضائه وإن تضرر
المستأجر ولو أقرت مجهولة النسب بأنها ابنة أب زوجها وصـدقها الأب انفسخ
النكاح بينهما بخلاف ما إذا أقرت بالرق ولو طلقتها اثنتين بعد الإقرار بالرق لم يملك
الرجعة وإذا ادعى ولد أُمته المبيعة وله أخ ثبتت نسبته وتعدى إلى حرمان الأخ من
الميراث لكونه لابن وكذا المكاتب إذا ادعى نسب ولد حرة في حياة أخيه صحت
وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع باع المبيع ثم أقر أن المبيع كان تلحشة
وصدقه المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع اه وقد نقلنا هذه المسائل
في أبوابها (ثم قال) الإقرار بشئ محال باطل كما لو أقر له بأرض يده التي قطعها
خمسائة درهم ويدها صحتان لم يلزمه شئ كما في التمارخانية من كتاب الحيل وعلى
هذا أفتيت ببطلان إقرار إنسان بقدر من السهام لو ارث وهو أزيد من الفريضة
الشرعية لكونها محالاً شرعاً مثل اللومات عن ابن وبنت فأقر الابن أن التركة بينهما
نصفين بالسوية فالإقرار باطل لما ذكرنا ولا يمكن لأب من كونه محالاً من كل وجه
والافتقد ذكر في التمارخانية من كتاب الحيل أنه لو أقر أن لهذا الصغير على ألف
درهم قرض أقرضنيه أو ثمن مبيع باعنيه صح الإقرار مع أن البصـبي ليس من أهل
المبيع والقرض ولا يتصور أن منه لكن إنما يصح باعتباره أن هذا المقر محل لثبوت

الدين للصغير عليه في الجملة اه وانظر الى قولهم ان الاقرار للحمل صحيح ان بين سببا
صالحا كالميراث والوصية وان بين ما لا يصلح كالبيع والقرض بطل ان كونه محالا
بذلك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو اراد احد الدائنين تأجيل حصته في الدين
المشترك وأبى الا أن يجل ولو أقر أنه حين وجب وجب مؤجلا صح اقراره اه وقد
نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) ولا يملك المقذوف العفو عن القاذف ولو
قال المقذوف كنت مبطلا في دعوى سقط المحرر كما في حيل التارخانية من حيل
المداينات اه وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) وفرعت عليه لو أقر
المشروط له الربيع أنه يستحقه فلان دونه صح ولو جعله لغيره لم يصح وكذا المشروط
له النظر على هذا اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وعلى هذا لو قال
المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان الوارث لا تسمع الدعوى عليه
من وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا قال
أبرأته فانه يتوقف كما في حيل المحاوي القدسي وعلى هذا لو أقر المريض بذلك
لا جنى لا تسمع الدعوى عليه بشئ من الوارث فكذا اذا أقر لبعض ورثته كما في
البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنت في مرض موتها تقر بان الامتعة الفلانية
ملك أبيها لاحق لها فيها وقد أجبت فيها مرارا بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها
فيها مستند المصنف في التارخانية من باب اقرار المريض معزيا الى العيون ادعى
على رجل مالا وأثبتته وأبرأه لا يجوز براءته ان كان عليه دين وكذا لو أبرأ الوارث
لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو انه قال لم يكن لي على هذا المطلوب شئ ثم مات
جاز اقراره في القضاء اه وفي البرازية معزيا الى حيل الخصاف قالت فيه ليس
لي على زوجي مهرأ وقال فيه لم يكن لي على فلان شئ يبرأ عندنا خلافا للشافعي اه
وفيها قبله وبراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شئ ليس لوارثه ان
يدعى عليه شيئا في القضاء وفي الديانة لا يجوز هذا الاقرار وفي الجماع أقر الابن
فيه انه ليس له على أبيه شئ من تركة أمه صح بخلاف ما لو أبرأه أو وهبه وكذا
لو أقر بقبض ماله منه اه فهذا صريح فيما قلناه ولا ينافي فيه ما في البرازية معزيا
الى الذخيرة وقوله سافيه لا مهر لي عليه أولا شئ لي عليه أو لم يكن لي عليه مهر قيل
لا يصح وقيل يصح والصحيح انه لا يصح اه لان هذا في خصوص المهر لظهور انه
عليه غالبا وكلامنا في غير المهر ولا ينافي فيه أيضا ما ذكر في البرازية بعدم أيضا ادعى

عليه مالا وديونا ووديعة فصالح مع الطالب على شيء يسير سرا وأقر الطالب في العلانية أنه لم يكن له على المدعي عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعي ثم مات ليس لورثته أن يدعوا على المدعي عليه وإن برهنوا على أنه كان لمورثنا عليه أموالا لكنه بهذا القرار قصد حرماننا لا تسمع وإن كان المدعي عليه وارث المدعي وجرى ما ذكرنا فبرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد حرماننا بهذا القرار وكان عليه أموال تسمع اهـ لكونه متهم في هذا القرار لا تقدم الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة تدل على التهمة ولا ينافيه أيضا ما في البرازية أقر فيه بعد لامرأته ثم اعتقه فان صدقه الورثة فيه فالعتق باطل وإن كذبوه فالعتق من الثالث اهـ لأن كلامنا فيما إذا انفاه من أصله بقوله لم يكن لي أولا حق لي وأما مجرد الإقرار للوارث فوقوف على الإجازة سواء كان بعين أو دين أو قبض دين منه أو إبراء الأفي ثلاث لو أقر باتلاف وديعته المعروفة أو أقر بقبض ما كان عنده وديعة أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في تلخيص الجامع وينبغي أن يلحق بالثانية إقراره بالأمانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس فيه إثارة لبعض فاعتنم هذا التحرير فإنه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير مما لا خبرة له بنقل كلامهم وفهمه أن النفي من قبيل الإقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي أن الإقرار منها بأن الشيء للفلان ملك أبي أو أمي وأنه عندي عارية ثم نزلت قوله لا حق لي فيه فيصح وليس من قبيل الإقرار بالعين للوارث لأنه فيما إذا قال هذا فلان فليتأمل ويراجع المنقول وفي جنائيات البرازية ذكر بكر أشهدا لمجروح أن فلانا لم يكن جرحه ومات المجروح منه أن كان جرحه معروفا عند المحاكم والناس لا يصح إشهاده وإن لم يكن معروفا عند المحاكم والناس يصح إشهاده لاحتمال الصدق فإن برهن الوارث في هذه الصورة أن فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لأن القصاص حق الميت الخ اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) ونظيره ما إذا قال المعتذوف لم يقدفني فلان إن لم يكن قدف فلان معروفا يسمع إقراره والا لا اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الأفي مسألة إسناد الناظر للنظر لغيره بلا شرط فإيه في مرض الموت صحيح لا في الصحة كما في البيعة وغيرها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي كافي المحاكم من باب الإقرار

في المضاربة لو أقر المضارب بربح ألف درهم - ثم قال غلطت أنها خمسة مائة
 لم يصدق وهو ضامن لما أقربه اهـ وقد نقلناه في كتاب المضاربة (ثم قال) اختلفا
 في كون الاقرار للوارث في الصحة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه في المرض
 أو في كونه في الصغير أو البلوغ فالقول لمدعى الصغير كذا في اقرار البزارية وكذا
 لو طلق أو أعتق ثم قال كنت صغيرا فالقول له وان أسند إلى حال الجنون فإن كان
 معه ودا قبل والا لا اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) مات
 المقر له فبرهن وارثه على الاقرار ولم يشهد وان المقر له صدق المقر أو كذبه يقبل
 كما في القنية أقر في مرض موته بشئ وقال كنت فعلته في الصحة كان بمنزلة الاقرار
 في المرض من غير اسناد إلى زمن الصحة قال في الخلاصة ولو أقر في المرض الذي
 مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري
 فإنه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن إلا بقدر اثبات وفي العمادية
 لا يصدق على استيفاء الثمن إلا ان يكون العبد قد مات قبل مرضه اهـ وتسامه
 في شرح منظومة ابن وهبان مجهول النسب إذا أقر بالرق لأنسان فصدقه المقر له
 صحيح وصار عبده ان كان قبل تناكده ربه بالقضاء أما بعد قضاء القاضي عليه بعد
 كامل أو بالقصاص في الأطراف لا يصح اقراره بالرق بعد ذلك وإذا صح اقراره
 بالرق فأحكامه بعده في الجنايات والحدود أحكام العبد وتسامه في شرح المنظومة
 وفي المنتقى يصدق الافي خمسة زوجته ومكاتبه ومديره وأم ولده ومولى عتقه
 أقر بالرق ثم ادعى الحرية لا تقبل الا يبرهان كذا في البزارية وظاهر كلامهم ان
 القاضي لو قضى بكونه مملوكا ثم برهن على أنه حر فإنه يقبل لان القضاء بالملك
 يقبل النقص لعدم تعديده كما في البزارية بخلاف ماله وحكم بالنسب فإنه لا يسمع
 دعوى أحد فيه لغير المحكوم له ولا يبرهانه كما في البزارية لما قدمنا ان القضاء
 بالنسب مما يتعدى اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) فعلى هذا لو أقر
 عبد لمجهول أنه ابنه فصدقه ومثله يولد له وحكم به بطريقه لم تصح دعواه بعد
 ذلك أنه ابن لغير العبد المقر وهي تصلح حجة لدفع دعوى النسب وشرط في
 التهذيب تصديق المولى وفي البيهقي من الدعوى سئل علي بن أحمد عن رجل
 مات وترك مالا فافتسمه الوارثون ثم جاء رجل وادعى ان هذا الميت كان أبي
 وأثبت النسب عند القاضي بالشهود ان أباها أقر أنه ابنه وقضى القاضي له بثبوت

النسب و يقول له الوارثون بين ان هذا الرجل الذي مات نسك أمك هل يكون هذا
دفعاً فقال ان قضى القاضى بثبوت النسب ثبت نسبه وبنوته ولا حاجة الى الزيادة
اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) جهالة المقر تمنع صحة الاقرار الا في
مسئلة ما اذا قال لك على أحدا ألف درهم وجمع بين نفسه وعبده الا في مسلتين فلا
يصح ان يكون مديونا أو مكاتباً كذافي الملتقط الاقرار بالمجهول صحيح الا اذا قال
على عبد أو دارفانه غير صحيح كفا في البرازية (ثم قال) على من شاة الى بقرة لا يلزمه
شيء سواء كان بعينه أو لا اه اذا أقر بمجهول لزمه بيانه الا اذا قال لأدري له على
سدس أو ربع فانه يلزمه الاقل كفا في البرازية اذا تعدد الاقرار بموضعين يلزمه
الشيطان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتلت ابن فلان ثم قال قتلت ابن فلان وكان
له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي ثلاث كما
في اقرار منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب النكاح (ثم قال) اذا
أقر بالدين بعد البراءة منه لم يلزمه كفا في التمارخانية الا اذا أقر لزوجه بمهر بعد
هبتها المهر على ما هو المختار عند الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه بخلافه
لعدم قصد ها كفا في مهر البرازية واذا أقر بأن له في ذمته كسوة ماضية ففي
فتاوى الهداية انها تلزمه ولكن ينبغي للقاضي ان يستفسرها اذا ادعت فان
ادعت بالبلاقضاء ولا رضاه لم يسمعها لا يقوط والاسماعها ولا يستفسر المقر اه يعني
فاذا أقر بأنها في ذمته حمل على انها بقضاء أو رضاء فيلزمه اللهم الا اذا صدقت
المرأة انها بغير قضاء أو رضاء بعد اقراره المطلق فينبغي ان لا يلزمه اه وقد نقلناه
في كتاب النكاح وكتاب الطلاق والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامع) وهذه
هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الاقرار (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب
الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها أى النية وكذا الايداع
والاعارة وكذا القذف والسرقه اه (ثم قال في أواخر القاعدة الثانية
الامور بمقتضى ما في الفروع مانصه) ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستئناف
وقع الكل أو التوكيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق ولو قال أنت
طالق واحدة في اثنتين فان نوى مع اثنتين فثلاث دخل بها أو لا والا فان نوى وثنتين
فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف أو أطلق ولو نوى الضرب
والحساب فكذلك وكذا في الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل براءة الذمة

(مانصه) ولوأقرب بحق أو شئ قبل تفسيره بماله قيمة والقول للمقرع عينه ولا يرد
 عليه ما لو أقرب دراهم فانهم قالوا يلزمه ثلاثة دراهم لانها أقل الجمع مع ان فيه
 اختلافاً فقبل أقله اثنان فينبغي ان يحمل عليه لان الاصل البراءة لانا نقول
 المشهور انه ثلاثة وعليه يبنى الاقرار اه (وقال في قاعدة الاصل العدم
 مانصه) ولذا قال في الكنز وان قال أخذت منك ألفاً وديعة وهلكك وقال
 أخذتها غصباً فهو ضامن ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها لا اه وقد
 نقلنا بقيته في كتاب الغصب (ثم قال) ومنها لو قال غصبت منك ألفاً
 وربحت فيها عشرة آلاف فقال المصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها
 فالقول للمالك كما في اقرار البرازية يعني التمسكه بالاصل وهو عدم الغصب اه
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب
 أوقاته مانصه) ومنها لو كان في يد رجل عبد فقال رجل فقأت عينه وهو في ملك
 البائع وقال المشتري فقأتها وهو في ملكي فالقول للمشتري فيما أخذ أرشاه اه (وقال
 في قاعدة الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقاته مانصه) ومما فرغته على الاصل
 ما في التهمة وغيره ما لو أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة
 في مرضه فالقول قول الورثة والبينة بيينة المقر له وان لم تقم بيينة وأراد استحقاقهم
 فله ذلك اه (ثم قال) وخرج عنه أيضاً ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطع
 يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كان القول للعبد وكذا لو قال
 المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال
 المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اه وقد نقلناه في كتاب الغصب
 (ثم قال) وكذا لو كيل بالبيع اذا قال بعت وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد
 العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع مسهل كما وان كان قائماً فالقول قول
 الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال) ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت
 يدك وأنت أمتي فقالت هي بل قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شئ أخذه
 منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى
 نظر دقيق للفرق بينها وفي الجمع من الاقرار لو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل
 الاسلام أو باتلاف خبر بعده أو مسلم بمال حربي في الحرب أو بقطع يده معتقه قبل

العتق فكذبوه في الاسناد أفقي محمد بعدم الضمان في الكل وقالوا يضمن اه وقد نقلنا هذه العبارات في الجنايات أيضا (وقال في قاعدة الأصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان اقرارا بالملك له حتى لو ادعى انها مسكنه لم يقبل وفي النزائية قوله فلان سا كن هذه الدار اقرارا بكونها له بخلاف زرع فلان أو غرس أو بني وادعى انه فعل ذلك بالأجر فهو للقراه (وقال في خاتمة فيها فوات في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثانية مانصه) وحاصله ان الظن عند الفقهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشيء وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما ولذا قالوا في كتاب الاقرار لو قال له علي ألف في ظني لا يلزمه شيء لانه للشك اه (ثم قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار النزائية صب دهننا لانسان عند الشهود فدعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة لوقوع فأرة فاقول للصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون علي الصب لا علي عدم النجاسة وكذلك أتلف محم طواف فطوب بالاضمان فقال كانت ميتة فأتلفها لا يصدق ولا شهود أن يشهدوا انه محم ذكي بحكم الحال قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو ان رجلا قتل رجلا وقال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يهل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالأكول وفي الدم يحبس حتى يقر أو يحلف واكتفى بيمين واحدة في المال وبخمسين يمين في الدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب ونقلناه في كتاب الجنايات (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا لفظ الناذر والموصى والمخالف وكذا الاقرار برتبني عليه أي العرف الا فيما يذ كر وسما في في مسائل الايمان اه (قال في فصل تعارض العرف مع الشرع من المبحث الرابع العرف الذي تحمله الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) وأما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق وربما يقدم الوجوب على العرف الغالب ولذا لو أقربدراهم ثم فسرهما انها زيوف أو بنهرجة يصدق ان وصل وان أقرب بألف من ثمن متاع أو قرض لم يصدق عند الامام اذا قال هي زيوف وصل أو فصل وصدقاها ان وصل وان أقرب بألف غصبها أو ودعة ثم قال هي زيوف يصدق

مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بماتقدم
فلا يقيده العرف المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال
في البرازية من الدعوى معزيا الى اللامشي اذا كانت النقود في البلد مختلفة
أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وكذا لو أقر بعشرة دنانير حروفي البلد نقود
مختلفة جرها لا يصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج اه وقد أوسعنا
الكلام على ذلك في شرح الكنز من أول البيع اه وقد نقلنا بعضه في كتاب
البيع وكتاب الدعوى (قال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غالب
المحرم المحلل مانصه) ومنها الاقرار قال الزيلعي فيما لو أقر بعين أو دين لو ارثه
ولا جنبي لم يصح في حق الاجنبي أيضا اه وفي المجمع من الاقرار لو أقر لو ارث مع
أجنبي فتم كاذبا الشركة فهو صحيح في الاجنبي اه (وقال في القاعدة الرابعة
التابع تابع مانصه) ومنها يصح الاقرار له أي المجل ان بين المقر سببا صالحا
وولد لاقل من ستة أشهر اه (ثم قال في القاعدة المذكورة) ومنها يصح الاقرار به
وان لم يبين له سببا اذا جاءت به لاقل المدة في الادعى وفي مدة يتصور عند أهل الخبرة
في البهائم اه (وقال في القاعدة السادسة المحدود تدربا بالشبهات مانصه) ولا يصح
اقرار السكران بالمحدود والخاصة الا أنه يضمن المال اه وقد نقلنا هذه في كتاب
المحدود أيضا (وقال في القاعدة الحادية عشر السؤال معاد في الجواب مانصه)
وفي اقرار القنية قال لا تحلى عليك كذا فادفعه الى فقال استهزاء نعم أحسنت
فهو اقرار عليه ويؤاخذ به اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
قول مانصه) وخرج عن هذه القاعدة مسائل الى أن قال الثامنة سكوت المقر له
قبول ويرتد بده اه (ثم قال) الثامنة عشر سكوت القن وانقياده عندي يبعه
أورهنه أو دفعه بجناية اقرار برفقه ان كان يعقل بخلاف سكوته عند اجارته
أو عرضه للبيع أو تزويجه اه (ثم قال) الرابعة والعشرون سكوته عند بيع
زوجه أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتي به مشايخ سمرقند خلافا
لمشايخ بخاري فينظر المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف
فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في مسائل
شئى كما فعل في الكنز والتنوير (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسى والجاهل
مانصه) وقالوا الاستام جارية متنقبة أو ثوبا ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف

قيل يعذر اذا ادعاه للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والمعتمد الاول وقالوا يعذر
 الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا اذا قبلت الخلع ثم ادعت الثلاث
 قبله تسمع فاذا برهنت استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة وأدى البذل
 ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع ويسترد اذا برهن وقالوا اذا باع الاب أو الوصي ثم ادعى
 انه وقع بغبن فاحش وقال لم أعلم تقبل وقالوا في باب الاستحقاق ولا يضر التناقض
 في الحرية والنسب والطلاق اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي اقرار
 اليتيم سئل علي بن أحمد عن رجل اقر أن لفلان عليه حنطة من سلم عقداه بينهما
 ثم انه قال بعد ذلك سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على شيء والمقر
 معروف بالجهل هل يلزم اخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل اه
 (وقال قبله) اذا اقر بالطلاق الثلاث على ظن صدق المفتي بالوقوع ثم تبين
 خطأؤه بافتاء الاله لم يقع ديانته ولا يصدق في الحكم اه وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق أيضا (وقال في أحكام السكران مانصه) وقد منافي الفوائد انه من
 محرم كالصاحي الا في ثلاث الردة والاقرار بالحدود الخسارة والاشهاد على شهادة
 نفسه اه (وقال في أحكام العبد مانصه) ولا ينفذ اقراره بمال مأذونا كان
 أو مكاتبه الا باذن مولاه الا اذا اقر المأذون بمافي يده ولو بعد حجره وكذا اقراره
 بجناية موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بخلافه بحد أو قوداه وقد نقلناه في كتاب
 الاذن والمجر (وقال في بحث الساقط لا يعود مانصه) وقد وقعت حادثة الفتوى
 ابراه عامما ثم اقر بعده بالمسال المبرأ عنه فهل يعود بعد سقوطه فأجبت بأنه لا يعود
 لمافي جامع الفصولين أي من العاشر برهن انه ابرأني من هذه الدعوى ثم ادعى
 المدعي ثانيا انه اقر لي بالمسال بعد ابرأني فلو قال المدعي عليه ابرأني وقبلت الابراء
 أو قال صدقت فيه لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار ولو لم يقبله يصح الدفع
 لاحتمال الرد والابراء يرتد بالرد فيبقى المسال عليه اه وفي التارخانية من كتاب
 الاقرار لو قال لاحق لي عليك فأشهد لي عليك بألف درهم فقال نعم لاحق لك على
 ثم أشهد أن له عليه ألف درهم والشهود يسمعون هذا كله فهذا باطل ولا يلزمه
 شيء ولا يسع الشهود أن يشهدوا عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى أيضا
 (وقال آخر أحكام المحارم مانصه) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى أن
 قال وعدم صحة الوصية عند المزاجمة ويلحق بها الاقرار بالدين في مرض موته اه

(وقال في أحكام الكتابة مانصه) وأما الاقرار بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا فيه
اقرار بين يدي الشهود فهذا على أقسام الاول أن يكتب ولا يقول شيئا وأنه لا يكون
اقرارا فلا تحمل الشهادة بأنه اقرار قال القاضي النسفي ان كتب مصدرا مرسوما
وعلم الشاهد حل له الشهادة على اقراره كما لو أقر كذلك وان لم يقل أشهد على
به فعلى هـ إذا ~~كتب~~ للغائب على وجه الرسالة أما بعد فلك على " كذا يكون
اقرارا لان الكتاب من الغائب كالمخطاب من المحاضر فيكون متكاما والعمامة
على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الآخرس يشترط أن يكون
معنونا مصدرا وان لم يكن الى الغائب الثاني كتب وقرأ عند الشهود لهم أن يشهدوا به
وان لم يقل أشهدوا على الثالث أن يقرأ هذا عندهم غيره فيقول الكتاب أشهدوا
على بما فيه الرابع أن يكتب عندهم ويقول أشهدوا على بما فيه ان علموا بما فيه
كان اقرارا والا فلا اهـ وقد نقلنا بقبته في كتاب الطلاق وكتاب الدعوى والعق
(ثم قال) وفي اجارة البرازية أمر الصك ككتابة الاجارة وأشهد أولم يجر العقد
لا ينعقد بخلاف صك الاقرار والمهر اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
واختلفوا فيما لو أمر الزوج بكتب الصك بطلاقها فقبل يقع وهو اقرار به وقبل
هو توكيل ولا يقع حتى يكتب وبه يفتى وهو الصحيح في زماننا كذا في القنية وفيها
بعده وقبل لا يقع وان كتب الاذنوى الطلاق اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى كتب صك بخط يده اقرارا
بمال أو وصية ثم قال لا آخر أشهد على من غير أن يقرأه وسعه ان يشهد الخ وقد نقلنا
بقبته في كتاب الوصايا فراجع اهـ (وقال في بحث القول في الدين مانصه) وفي كافي
المحكم من الاقرار لا حق لى قبله ببرأ من العين والدين والكفالة والاجارة والحد
والقصاص اهـ وبه علم انه ببرأ من الاعيان في البراء العام اهـ وقد نقلنا بقية
ذلك في كتاب الصلح فراجع اهـ (ثم قال) ثم قال فيها اى القنية لوقالت المهر الذى
على زوجي لو ادى لا يجوز اقرارها به اهـ أى ولا يعتبر تأييد كعدم الاضافة اهـ
شرح وقد نقلناه في المدائيات (وقال في بحث اجتماع الفضيلة والنجاسة مانصه)
ومنها تـ قديم الدين المقربة في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقربة
فى المرض اهـ (وقال فى آخر الغن الثالث مانصه) " فائدة " اذا بطل الشئ بطل ما فى
ضمنه وهو معنى قوله " اذا بطل المتضمن بالاكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو أبرأه

أوأقر له ضمن عقد فاسد فسد الأبراء اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (وقال في فن
 الالغاز في بحث العتق مانصه) أي رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل إذا أسنده
 إلى حال صباه اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الالغاز مانصه)
 * الأقرار أي إقرار لا بد من تكراره فقل الأقرار بالزنا والأقرار بالدين على غير ظاهر
 الرواية ذكره ابن الشحنة والثاني من أغرب ما يكون والظاهر أنه لا وجود لتلك
 الرواية اه (ثم قال في فن الالغاز في بحث الوديعة مانصه) أي رجل ادعى وديعة
 فصدقه المدعي عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم إليه فقل إذا أقر الوارث بأن المتروك
 وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضي دين الميت
 ويرجع المدعي على الغرماء لتصدقهم وكذا في الأجرة المضاربة والعارية
 والرهن اه وقد نقلناه في كتاب الأمانات ونقلناه هذه المسائل في أبوابها (وقال في
 فن التحيل مانصه) * الثامن عشر في منع الدعوى * إذا ادعى شيئا باطلا فالحيلة لمنع
 الخصم أن يقربه لابنه الصغير أو لاجنبي وفي الثاني اختلاف أو يعيره لغيره خفية
 فيعرضه المستعير للبيع فيساومه المدعي فيبطل دعواه ولو ادعى علم العلم به ولو
 صبح الثوب فساومه بطلت ولو قال لم أعلم الخ وقد نقلنا بقية في كتاب الدعوى
 (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث العتق مانصه) أعتق أحد عبديه ثم
 قال لم أعن هذا يعتق الآخر وكذا في الطلاق بخلافه في الأقرار فإنه لا يتعين الآخر
 لأن البيان واجب فيه ما فـ كان تعييننا إقامة له اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (وقال أنحو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في بحث اللقيط مانصه)
 لو كان اللقيط امرأة أقرت بالرق لرجل وصدقها كانت أمة له غير أنه لا يقبل قولها
 في حق الزوج حتى لا يبطل نكاحه ولو أقرت أنها ابنة أب الزوج وصدقها الأب
 ثبت النسب وبطل النكاح والفرق أن الابنية تنافي النكاح ابتداء وبقاء
 والرق لا ينافيه ولو طلقها واحدة وأقرت بالرق صار طلاقها ثنتين ولو كان طلقها
 ثنتين ثم أقرت به ملك رجعتها والفرق أنها بالأقرار به بعد الثنتين تريد إبطال
 حق ثابت له بخلاف ما لو كان بعد رجعة لأن حق الرجعة لا يبطل بهذا الأقرار ولو
 كانت معتدة فأقرت بالرق بعد مضي حيضتين كان له أن يراجعها في الثالثة ولو
 أقرت في الحيضة الأولى فتركها حتى مضت حيضتان لا يتمكن من الرجعة والفرق
 أن إقرارها غير مبطل ههنا وقته ومبطل في الفصل الأول والله تعالى الموفق اه وقد

نقلناه في كتاب الاقيط (ثم قال أخو المؤلف في الفن السادس فن الفروق) * كتاب
 الاقرار * قال غيره لي عليك ألف فقال ذلك الغير الحق أو الصدق أو قال حقا حقا
 أو صدقا صدقا كان اقرارا ولو قال الحق حق والصدق صدق لا والفرق انه
 صدقه في الاول دون الثاني كتب بخطه حقا على نفسه أو أملاه وقال اشهدوا على
 به جازا قراره وان لم يقره رأه عليهم ولم يامرهم بالشهادة لا يكون اقرارا والفرق ان
 الكتاب محتمل فاذا أمر زال الاحتمال فان كتب لنفسه لا يكون اقرارا اه
 (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الوديعة مانصه) أخذت منك
 ألف درهم ألفا وديعة وألفا غصصا وهاهنا كتب الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب
 المال بل الهالك المغصوبة فالقول له ولو قال أودعني ألفا وغصبتك ألفا فهنا كتب
 الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للمقر والفرق انه في الاول أقرب بسبب الضمان
 وهو الاخذ ثم ادعى خروجه عنه وفي الثاني لم يقر بالضمان وإنما أقر بفعل الغير
 وهو الايداع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة من كتاب الاكراه مانصه) ولو أكره لي قريبا محمدا ونسب أو قطع لا يلزمه
 اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الطلاق
 مانصه) السكران كالصاحي الا في الاقرار بالمحدود والمخالصة والردة الخ وقد
 نقلناه بقبته في كتاب المحدود (وقال أيضا في كتاب الطلاق مانصه) استثناء
 الكل من الكل باطل وفترع عليه في النهاية من مسائل شتى من القضاء انه لو أقر
 بقبض عشرة دراهم جواد وقال متصلا الا انها زيوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء
 الكل من الكل كما لو قال له علي "مائة درهم ودينار" لا مائة درهم ودينار
 لا يصح اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في
 مسألة لو كان المعتق مجهول النسب وأقر له بالرق لرجل وصدقه المعتق فانه يبطل
 اعتناقه كما في اقرار التخيص اه (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه)
 ولا يفرد بحكمه مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب الا في مسائل إحدى عشرة يفرد
 فيها في الاعتاق والتدبير والوصية والاقرار اه (وقال في أول كتاب القضاء
 مانصه) وفي اقرار البزاية ادعى مالا فقال المدعى عليه كل ما يوجد في تذكرة المدعى
 بخطه فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك فعلى الا اذا كان
 في الجريدة شيء معلوم أو ذكر المدعى شيئا معلوما فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان

تصديقاً لان التصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا أشار الى الجريدة وقال ما فيها
فهو على كذا ذلك يصح ولو لم يكن مشاراً اليه لا يصح للجهالة اهـ (وقال في كتاب
القضاء أيضاً مانصه) لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو لاحق لي قبله الا ضمان
الدرك فانه لا يدخل فيه الى ان قال وما اذا أبرأ الوارث الوصي أبرأ عاماً بان أقر أنه
قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الا استوفاه ثم ادعى في يد الوصي شيئاً من
تركة أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا أقر الوارث انه قبض جميع ما على الناس من
تركة أبيه ثم ادعى على رجل ديناً تسمع كذا في الحامية وبحث فيه الطرسوسي بحثاً
رده ابن وهبان الخ فراجعه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال فيه بعد ذلك مانصه)
وفي اجارات البرازية ان البراء العام انما يمنع اذا لم يقرب بأن العين للدعي فان أقر
بعده ان العين للدعي سلمها له ولا يمنع البراء اهـ (ثم قال) أقر أنه ثم ادعى انه
شراء بلاتاريخ يقبل بخلاف ما لو قال لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه
حادث بعد البراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم لا تسمع الدعوى بعد
البراء العام لا يحق حادث بعده فيجب بدجواب حادثة أقر أن في ذمته لفلان كذا
وأبرأه عاماً ثم ادعى بعده ما انه أقر بعده ما ان لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه
وتقبل بينته ولا يمنعها البراء العام لانه انما ادعى بما يبطل بعده لا قبله وقول
فاضنجان في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بأنه لاحق له لم يقبل ولو
برهن بعده على اقراره بعده انه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل اهـ يدل على
ما ذكرناه من ان اقراره بعد البراء العام مبطل ولكن في جامع الفصولين من
التناقض كفل عنه بالف لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقراره المكفول له وهو
يجحد انها قار أو ثمن نخر لا تقبل ولو أقربها الطالب عند القاضي بر ثاوانما
لا تقبل البينة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت هنا للتناقض
لان كفالته اقرار بصحتها اهـ (وقال فيه أيضاً مانصه) من عمل اقراره قبلات بينته
ومن لا فلا الا اذا ادعى ارثاً أو نفقة أو حضنة فلو ادعى انه أخوه أو جده أو ابن ابنة
لا يقبل بخلاف الابوة والبنوة والزوجة والولاء بنوعيه وكذا معتق أبيه وهو من
مواليه وتمامه في باب دعوى النسب من الجوامع اهـ (وقال في كتاب القضاء
أيضاً مانصه) ولا تسمع البينة على مقر الافي وارث مقر يدين على الميت فتقام البينة
للتعدي وفي مدعي عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة

فثبتها الوكيل دفعا للضرر قال في جامع الفصولين فهذا يدل على جواز اقامتها
مع الاقرار في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها فيكون هذا أصلا اه
ثم رأيت رابعا كتبه في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البينة به مع
اقرار المستحق عليه لئلا يتمكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على ساكت الافي
مسئلة ذكرناها في دعوى الشرح ثم رأيت خامسا في القنية موز بالي جامع
البر عزى لو خصم الاب بحق على الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولكن تقام
البينة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وأمين القاضى اذا أقر خرج عن الخصومة اه
ثم رأيت سادسا في القنية لو اقر الوارث للموصى لها فانها تسمع البينة عليه مع اقراره
ثم رأيت سابعيا في اجارة منية المفتى أجردا به بعينها من رجل ثم من آخر
فاقام الاول البينة فان كان الاجر حاضرا تقبل عليه البينة وان كان مقرا
بما يدعيه هذا المدعى وان كان غائبا لا تقبل اه (ثم قال أيضا في كتاب
القضاء مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيبينة الاكراه
أولى في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى
الصحة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال فيه أيضا مانصه) وذكر
في القنية في باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضى
علاء الدين المروزي يقول يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بمال في صلح
ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض وبعضه ربا ونحن نفى ان أقام
على ذلك بينة تقبل وان كان متناقضا لاننا علم انه مضطر الى هذا الاقرار اه (وقال
فيه أيضا) لا تقبل شهادة المغفل ويقبل اقراره كما في الولو الجمية اه (وقال فيه أيضا)
طلب الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع الا للضرورة كما اذا خاف من
الغاصب تلف العين فاشترها أو أخذها وديعة ذكره العمادى في الفصول وفي جامع
الفصولين لكن بصيغة ينبغي اه (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع
الصحة الى أن قال وفي الاقرار لا تنفع الافي مسئلة ذكرناها في بابها اه (وقال فيه
أيضا) التصديق اقرار الافي المحدود كما في الشرح من دعوى الرجاء اه (وقال
في كتاب الصلح مانصه) طلب الصلح والابراء عن الدعوى لا يكون اقرارا
وطلب الصلح والابراء عن المال يكون اقرارا اه (وقال في كتاب الهبة تمليك
الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه الى أن قال وليس منه

ما اذا اقر الدائن ان الدين لفلان وان اسمه طارئة فيه فهو صحيح لكونه اخبارا
لا تملكه ويكون للمقر ولاية قبضه كما في البرازية اهـ (وقال في كتاب المداينات)
اذا اقر بان دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيل عنه ولهذا كان حق القبض
للمقر ويبرأ المدينون بالدفع الى ايهما كان كما في الخلاصة والبرازية الا في مسألة هي
ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي افلان اولوالدي فانه لا يصح كما في شرح
المنظومة والتقنية وهو ظاهر اعدم امكان حمله على انها وكيل في سبب المهر كما لا يخفى
والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذكور في فن
الحيل منه اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب الحجر) ولا يصح
اقرار السفيه ولا الاشهاد عليه اهـ وقد نقلناه في كتاب الشهادات (وقال في كتاب
الوصايا) الاشارة من الناطق باطالة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب
والاسلام والكفر كذا في التلخيص اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب القضاء
(قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الصلح) *

الصلح عن اقرار بيع الا في مسألتين في المستصفى الاولى ما اذا صالح من الدين على
عبء وقبضه ليس له ان يبيعه مراتبة بلا بيان الثانية لو تصادق على ان لا دين
بطل الصلح وفي الشراء بالدين لا اهـ ويزاد ما في الجمع لوصالته عن شاة على صوفها
يحجزه يحجزه أبو يوسف ومنعه محمد والمنع رواية وعلى صوف غيرها لا يجوز اتفاقا كما في
الشرح مع ان بيع الصوف على ظهر الغنم لا يجوز اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع في ثلاث مسائل في شفعة
الولواجمية أجل الشفيع المشتري بعد الطالبين لا اخذ صح وله الرجوع أجلت
امرأة العن من زوجها بعد التحول صح وله الرجوع استعمله المدعى عليه فأمهله
المدعى صح وله الرجوع اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الصلح
عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اهـ وقد نقلناه
في كتاب الامانات (ثم قال) ويصح بعد حلف المدعى عليه دفعا للنزاع باقامة
المينة ولو برهن المدعى بعده على أصل الدعوى لم يقبل الا في صلح الوصى عن مال
اليتيم على انكار اذا صالح على بعضه ثم وجد المينة فانها تقبل ولو بلغ المبي

واقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كما في القنية اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
(ثم قال) الثانية ادعى ديناً فأقربه وادعى الايفاء او الابرأ فانكر فصالحه ثم
برهن عليه تقبل لان الصلح هنا ليس لافتداء اليمين كذا في العمادية من العاشر ولو
برهن المدعى عليه على اقرار المدعى انه مبطل في الدعوى فان برهن على اقراره
قبل الصلح لم يقبل وان بعده يقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد
الصلح باطل كما في العمادية اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الصلح
عن انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من
القضاء ان الصلح عن انكار جائز بعد دعوى مجهول فليحفظ ويحمل على فسادها
بسبب مناقضة المدعى لالتك شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق
واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه وتعالى أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة
صحح لانيته وكذا صلح الوارث مع الموصى له ببنتين الامة صحح وان كان لا يجوز
بيعه وبيانه في حيل التارخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) طاب
الصلح والابرأ عن الدعوى لا يكون اقراراً وطاب الصلح والابرأ عن المال يكون
اقراراً اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال) الصلح عن انكار على شيء انما
يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال صاحبتك على كذا وابرأتك عن الباقي
الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان اجارة ولو كان على خدمة العبد المدعى الا اذا
صالحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كثرة النخل كما في الخلاصة اذا استحق
المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقيمة
كالقصاص والعق و النكاح والنخل كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى
المنافع الا في دعوى اجارة كما في المستصفي لا يصح الصلح عن المحدول لا بقطعه
الا حدائقه اذا كان قبل المرافعة كما في الخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب
المحدود (ثم قال) صالح المحبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم يقبل الا اذا كان في حبس
الوالي لان الغالب حبسه ظالماً كما في البرزوية الصلح يقبل الاقالة والنقض
الا اذا صالح عن العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فانكر فصالحه ثم ظهر بعده
ان لاشئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة بكتاب الصلح (قال المؤلف
في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانعه) فسهل الامر باباحة الانتفاع بمالك

الغير بطريق الاجارة والاعارة الى ان قال وباسقاط بعض الدين صلحا أو كراه
 ابراء ونحو حاجة افتداء يمينه جوزنا الصلح على انكاره (وقال) في القاعدة الخامسة
 تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا بها في مواضع منها في كتاب
 الصلح في مسألة صلح الامام عن الظلة المبنية في طريق العامة وصرح به الامام أبو
 يوسف في كتاب الخراج في مواضعه (يقول جامعه) قال شارحها نقلا عن الخانية
 بعد قوله في طريق العامة مانصه فان خاصه الامام فصالح على ان يعطى صاحب
 الظلة مالا معلوما على ان يترك الظلة في موضعها فان كانت حديثة ورأى الامام
 مصلحة المسلمين في ان يأخذ مالا ويضعه في بيت مال المسلمين جاز ذلك اذا كانت
 الظلة لا تضر بالعامة لان الامام مالك الاعتياض فيما يكون للعامة اذا كان
 أخذ العوض مصلحة لهم اهـ وذكر ذلك في الخانية في باب الصلح عن العقار وقد
 نقلنا بعض ذلك في كتاب الجنايات أيضا (ثم قال) وفي صلح البرازية له عطاء
 في الديوان مات عن ابنين فاصطلحا على ان يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ
 العطاء والاخر لا شيء له من العطاء ويبيد من كان له العطاء له مالا معلوما فالصلح
 باطل ويرد بدل الصلح والعطاء لا يذى جعل الامام العطاء له لان الاستحقاق
 للعطاء باثبات الامام لا يدخل فيه لرضاء الغير وجعله غير أن السلطان ان منع حق
 المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اهـ
 وقد نقلنا ذلك في كتاب المجاهد أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام النقود وما
 يتبع منه وما لا يتبع منه مانصه) والصحيح تعيينه في الصرف الى ان قال وفي الدين
 المشترك فيؤمر برده نصف ما قبض على شريكه اهـ وقد نقلناه في كتاب
 المدائيات (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وذكر في الكتاب
 اذا أوصى لرجل ثلث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
 السدس جاز الصلح اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من
 المجانبين البيع الى ان قال والصلح اهـ (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا
 في العبادات مترادفان الى ان قال وأما في الصلح فقالوا من الفساد الصلح عن انكار
 بعد دعوى فاسدة والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق
 وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ فيها يبطل الصلح ويرجع الدافع بما
 دفع كذا في جامع الفصولين اهـ (وقال في بحث القول في الملك مانصه) والدين

المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة أى فى التركة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان
يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز اه وقد نقلنا بقية فى الفرائض (ثم قال)
الثانية عشر الملك أمانة والعين والمنفعة معا وهو الغالب أول العين فقط أو المنفعة فقط
كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته لا وارت الى ان قال ويصح الصلح مع الموصى له
على شئ وتبطل الخ وقد نقلنا سابقة فى كتاب الوصايا فراجع (وقال فى بحث القول
فى الدين مانصه) ومنها صحة البراءة عنه فلا يصح البراءة عن الأعيان والبراءة عن
دعواها صحيح اه وقد نقلناه فى كتاب المداينات (ثم قال) فلو قال ابرأتك عن دعوى
هذه العين صح البراءة فلا تسمع دعواه بها بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من
دعوى هذه لم تسمع دعواه ولا بينته ولو قال ابرأتك عنها أو عن خدمتي فيها فهو
باطل وله ان يخاصم وانما أبرأه عن ضمانه كذا فى النهاية من الصلح وفى كافى المحاكم
من الاقرار لا حق لى قبله يبرأ من العين والدين والكفالة والجاراة والحد والقصاص
اه وبه علم انه يبرأ من الأعيان فى البراءة العام اه وقد نقلناه فى كتاب الاقرار
(ثم قال) لكن فى مداينات القنية افترق الزوجان وأبرأ كل واحد منهما صاحبه
عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذر فى أرضها وأعيان قائمة فالحصاد والأعيان
القائمة لا تدخل فى البراءة عن جميع الدعاوى اه ويدخل فى البراءة العام الشفعة
فهو مسقط لما قضاء لادبانه ان لم يقصدها كما فى الولو الجمية وفى الخيانة البراءة
عن العين المغصوبة ابراء عن ضمانها وتصير أمانة فى يد الغاصب وقال زفر لا يصح
البراءة وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح البراءة وبرئ من قيمتها اه
فقولهم البراءة عن الأعيان باطل معناه انها لا تكون ملكا بالبراءة والا فالبراءة
عنها السقوط الضمان صحيح أو يحمل على الأمانة الثالث قبول الاجل فلا يصح
تأجيل الأعيان لان الاجل شرع رفقاً للتخصيل والعين حاصلة اه وقد نقلناه
فى كتاب المداينات وفى كتاب الدعوى بعضه (ثم قال) الثانية ما فى الزمة
لا يتعين الا بالقبض ولذلك كان له ما دين بسبب واحد فقبض أحدهما نصيبه فان
اشترى بركة أن يشاركه ويصح تفريقه على ان ما فى الزمة لا تصح قسمته اه وقد
نقلناه فى كتاب المداينات (وقال فى آخر الفوائد مانصه) فائدة اذا بطل
الشئ بطل ما فى ضمانه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح
قالوا أبرأه أو أقرله ضمن عقد فاسد ففسد البراءة كما فى البرازية اه وقد نقلناه

في كتاب الدعوى وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وخرج عنهما ما ذكره في البيوع
 الى أن قال وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا
 للشفعة مع أن المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه اهـ وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الشفعة فراجعه (وقال في فن الاغازمانصه) * الصلح * أي صلح
 لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم اليه فقل الصلح عن الشفعة اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الشفعة (ثم قال في فن التحيل مانصه) * الحادي والعشرون
 في الصلح * مات وترك ابنا وزوجة ودار فادعى رجل الدار فصالحها على مال فان
 صالحها على غير اقرار فالمال عليه - ما اثمانا والدار بينهما اثمانا والا فالمال
 عليهما مانصه فان كالدار والحيلة في جعل الاقرار كغيره أن يصالح أجنبي عنهما على
 اقراره على أن يسلم لها الثمن وله سبعة أثمان أو يقر المدعى بأن لها الثمن والباقي
 للابن اهـ (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب
 الصلح * صالحه عن ألف درهم على مائة وقبضها ثم استحققت المائة أو وجدها
 ستوقه يرجع عليه بمائة سواء كان الصلح عن اقرار أو انكار ولو صالحه من
 الدراهم على دنانير فاستحققت بعد الافتراق بطل الصلح والفرق انه في الاول حط
 وفي الثاني صرف قضاء زيوفا عن جبار قائلا أنفقها فان لم ترج ردّها فلم ترج له
 أن يردّها ولو وجد بالمبيع عيبا فقال له بعه فان لم يشترده فعرضه على البيع
 لم يكن له رده والفرق ان المقبوض في الاول ليس عين حقه الا برضاه فان لم يرض
 كان متصرفا في ملك الدافع برضاه أما البيع فعين حقه وقد تصرف فيه فيبطل
 حقه في الردّاه وقد نقلناه في كتاب البيوع وفي كتاب المدائينات (ثم قال)
 صالحت المنكوحه زوجها من النفقة على دراهم جاز ولو كانت مبانة لا والفرق
 ان السكنى حق الله تعالى وفي حال قيام النكاح حقهها فكذا النفقة وكذا
 لو شرت المنكوحه سقطت نفقتها بخلاف المتوتة حال العدة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الطلاق (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه)
 ولو صالحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط للباقي فقتضاه عدم اشتراط القبول
 كالابراء وكونه عقد صلح يقتضي القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اهـ
 وقد نقلناه في كتاب المدائينات (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) كل عقد
 أعيد وجد فان الثاني باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين اهـ وقد

نقلنا بقية في كتاب النكاح (ثم قال فيه) الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض
 عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به ولو صالح المخيرة بمال
 لاختاره بطل ولا شيء لها ولو صالح احدي زوجتيه بمال لتترك نوبتها لم يلزم ولا شيء
 لها هـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشفعة (وقال في كتاب الكفالة
 مانصه) التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل
 العبد بمال ثم كفله انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الا ان كذا في الخسائية اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب
 الجنائيات (وقال في كتاب القضاء في بحث البراء العام مانصه) وما اذا أبرأ
 الوارث الوصي ابراءا ما بان اقراره قبض تركته والده ولم يبق له حق فيها الا استوفاه
 ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركته أبيه وبرهن تقبل وكذا اذا اقر الوارث به قبض
 جميع ما على الناس من تركته أبيه ثم ادعى على رجل ديننا سمع كذا في الخسائية
 وبحث فيه الطرسوسي بثمان دهن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وابرا عامما
 ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصلح الا صلح جواز دعواه في حصته كذا في صلح
 البرازية الخامسة البراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع المدعى كما في دعوى
 البرازية الخ فراجعه وقد ذكرنا بعضه في كتاب الاقرار (ثم قال أيضا في كتاب
 القضاء مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فيينة الاكراه أولى
 في البيع والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى الطوع اهـ
 وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الفرائض مانصه) قال الشيخ
 عبد القادر في الطبقات في باب الهمزة في أحد قال الجرجاني في الخزانة قال أبو
 العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا في رجل جعل لأحد ابنه دارا بنصيبه
 على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى به أبو جعفر محمد بن ايمان أحد
 أصحاب محمد بن شجاع البلخي وحكى ذلك أصحاب أحمد بن الحارث وأبو عمرو والطبري
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الاشباه)

✽ (كتاب المضاربة) ✽

اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال اليتيم مضاربة
 فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا

(ثم قال) اذا ادعى المضارب فسادها فالقول لرب المال أو عكسه فللمضارب
فالقول لمدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول للمضارب ولو قال رب المال ثلث الربح الا عشرة وقال
المضارب الثلث فالقول لرب المال كما في الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء
لا الاخذ بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية اهـ وقد نقلناه في كتاب
الشفعة (ثم قال) وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى أجل لا يبيع اليه التجار
و يملك البيع الفاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد
عليه بسوق بخلاف التقييد بالبلد والا اذا قيد بأهل بلد كاهل الكوفة فلا يتقيد
بهم بخلاف المعين منهم المضاربة تقبل التقييد بالوقت فتبطل بمضيه تصرف أولا
كما في الهداية يصح نسي رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضاً اذا قال له
اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيها الا اذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهى
عن السفر عملاً نهيها الا اذا كان بعد الشراء والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحققة بكتاب المضاربة (قال المؤلف
في قاعدة الاصل عدم فيها فروع مانصه) ومنها القول قول الشريك والمضارب
انه لم يربح لان الاصل عدمه وكذا لو قال لم أربح الا كذا لان الاصل عدم الزائد
وفي الجمع من الاقرار وجعلنا القول للمضارب اذا أتى بالغين وقال هما أصل وربح
لارب المال اهـ لان الاصل وان كان عدم الربح لكن عارضه اصل آخر وهو
ان القول قول القابض في مقدار ما قبضه وكذا في مدة دار رأس المال اهـ وقد
نقلنا بعضه في كتاب الشركة (ثم قال به كذلك) وكذا أي القول للمضارب
في قدر رأس المال لان الاصل عدم الزيادة وكذا في أنه ما نهى عن شراء كذا لان
الاصل عدم النهي ولو ادعى المالك انها فرض والاخر أنها مضاربة القول فيها
قول الاخذ لانهما اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان اهـ وقد
نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتعين فيه
وما لا يتعين مانصه) ويتعين في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة
اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجائز بين الشركة والوكالة
والمضاربة اهـ (وقال في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت
المضاربة فلا عامل أجر مثل عمله الا في مسألة ذكرناها في الفوائد اهـ (وقال في فن

(الالغاز مانصه) * المضاربة * أى مضارب يغرم ما أنفقه من عنده فقل اذا لم يبق من
 ما لم ينفق يده شيئا هـ (وقال أيضا فى فن الالغاز مانصه) * الوديعة * أى رجل ادعى
 وديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن
 المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضى
 دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتسديدهم وكذا فى الاجارة والمضاربة
 والعارية والرهن وقد نقلناه فى كتاب الاقرار (وقال أخو المؤلف فى تكملة للفن
 السادس فى الفروق) * كتاب المضاربة * لا تجوز بغير الدراهم والدنانير مكيلا
 أو موزونا أو عرضا ولو قال بعه وأعمل بتمه مضاربة جاز والفرق انها أضيفت
 الى الثمن لا الى العرض حتى لو باعه بالمكيل أيضا لا تجوز المضاربة وفى حق جواز
 البيع بالمكيل خلاف عند الامام جازلا عندهما والدراهم اذا كانت وديعة
 أو غصبا جازت المضاربة بها ولو كانت دينالا ولو أمر الغير أن يقبض الدين ويعمل
 مضاربة جاز بالاجماع والفرق ان الدين باق على ملك المضارب فلا تصح
 المضاربة لأن الديون تقضى بأمثالها فيشترط القبض لتبوت الملك للداين بخلاف
 الغصب والوديعة لأنهما على ملك رب المال ذكر نصيب رب المال دون نصيبه
 جاز وعلى القاب لا يجوز قياسا ويجوز استحسانا والفرق على القياس ان السكوت
 عن نصيب رب المال لا يمنع استحقاقه لأنه نساء ملكه أما عن نصيب المضارب
 فيمنع للجهالة والله سبحانه وتعالى الموفق اهـ (وقال فى كتاب الشركة مانصه)
 اختلاف رب المال مع المضارب فى التقييد والاطلاق فالقول للمضارب وفى الوكالة
 القول للوكل اهـ وقد نقلناه فى كتاب الوكالة (وقال المؤلف فى الفن الثانى من
 كتاب البيوع فى بحث الاعتبار للمعنى لا الفاظ مانصه) ولو شرط رب المال
 للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو شرط رب المال كان بضاعة اهـ (وقال فى
 كتاب الاقرار مانصه) وفى كافى المحاكم من باب الاقرار فى المضاربة لو أقر
 المضارب بربح ألف درهم فى المال ثم قال غلطت انى خمسة مائة لم يصدق وهو
 ضامن لما أقر به اهـ (وقال فى كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله
 لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر لا فى الوكيل بالبيع الى ان قال والمضارب
 والمستبضع اهـ (وقال فى كتاب الامانات أيضا) وفى وكالة البرازية المستبضع
 لا يملك الا بضاع ولا الايداع ولا البضاع المطابقة كالوكالة المقرونة بالمشيئة حتى

اذا دفع له ثوبا وقال له اشترى به ثوبا مع كما اذا قال اشترى به أى ثوب شئت
وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره أن يشتري له ثوبا مع والبضاعة كالضاربة إلا أن
المضارب يملك البيع والمستبضع لا إلا اذا كان في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح
أونص على ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب المحجور
والمأذون) الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان الاذن مضاربا في نوع
واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال
المرحسي الاصم عندي التميم كافي الظهيرية اهـ (قال صاحب الاشباه)

*(كتاب الهبة) *

هبة المشغول لا تجوز الا في مسألة ما اذا وهب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة قبول
الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا وهب له أمي لا نفع له وتلقاه مؤنته فان قبوله
باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة تملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا
سأله على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فالتعبد الهبة للتسليط
ويتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون له الدين لم يجز ولو كان
وكيلا بالبيع كما في جامع الفصولين وليس منه ما اذا أقر الدائن أن الدين لفلان
وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تملكه ويكون للمقر ولاية قبضه
كما في البرازية اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات ونقلناه به في كتاب الوكالة
وفي كتاب الاقرار وفي كتاب النكاح (ثم قال) والهبة قبل القبض تكون مجازا
عن الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولوالجية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
وكتاب الاجارة (ثم قال) لا جبر على الصلوات الا في مسائل منها نفقة الزوجة
والثانية اهـ بين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدم موت الموصى
مع انها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلة
شرعية وكذا الوثاق الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القضاء لا صدر
الشهيد من النفقات قات الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه الى الموقوف
عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والاف فيه شائتها اهـ وقد نقلنا
هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (يقول جامعه)
وهذه هي المسائل المجموعة للمهمة بكتاب الهبة (قال المؤلف في القاعدة الاولى

لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا لو وهب ما زاحمت
 كما في البرازية وليكن لو لقم الهبة ولم يعرفها لم تصح لا لأجل ان النية شرط لها وإنما
 هو لفقد شرطها وهو الرضاء وكذا لو أكره عليها لم تصح بخلاف الطلاق والعتاق
 فانهم ما ينعان ان بالتلقين ممن لا يعرفه - ما لان الرضاء ليس بشرطهما وكذا لو أكره
 عليها ينعان اه (وقال في قاعدة الاصل العدم مانصه) وفي البرازية دفع لا آخر
 عيناتم اختلاف فقال الدافع قرص وقال الاخر هدية فالقول للدافع اه لان
 مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا بقية
 في كتاب الغصب (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل والمحرم غلب
 المحرم المحلل مانصه) * تمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين حلال وحرام
 في عقد أو نية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشرط
 الفاسد فلا يتعدى الى الجائر اه (وقال في القاعدة الثالثة الا يثار في القرب
 مكره مانصه) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه دراهم فأراد أن يؤثر
 الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يثار أفضل والا فالانفاق على نفسه
 أفضل اه وقد نقلنا ذلك في المخاطر أيضا (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع
 مانصه) ومن فروعهما المحل يدخل في بيع الام تبعه ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع
 اه (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج
 عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضاء كالنطق الى أن قال
 الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول لا الموهوب له السادسة سكوت المالك عند
 قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الميمان مانصه) واذا أهدى للمي شيء وعلم انه له فليس للوالدين الا كل منه
 لغیر حاجة كما في الملتقط اه (ثم قال) ويصح قبضه للهبة اه وقد نقلناها
 في كتاب الاذن والمجبر أيضا (وقال في أحكام العبيد) ولا يملك وان ملكه سيده
 اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى أن قال وكذا وصيته وهبته وصدقته وتبرعه
 الا اهداء السير من المأذون والمحاباة اليسيرة منه اه وقد نقلناها في كتاب الاذن
 والمجبر (وقال في أحكام النقد وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه) ويتعين
 في الامانات والهبة والصدقة اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق
 مانصه) وقالوا حق الرجوع في الهبة لم يسقط به حتى لو قال الواهب أسقطت حتى

في الرجوع في الهبة لم يسقط كما في هبة البرازية اه (وقال في أحكام المحارم مانصه)
 ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة اه (وقال في أحكام العقود مانصه)
 هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى أن قال والهبة بعد القبض ووجود مانع
 من الموانع السبعة اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى
 أسباب التملك المعاوضات المسالية الى أن قال والهبات والصدقات اه (ثم قال)
 الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث الى أن قال وزدت
 ما وهب للعبد وقبله بغير إذن السيد بملكه السيد بلاختياره اه (ثم قال)
 كما وهب اذا رجع الواهب فيه اه أي فانه لا يصح الرجوع الا براضيهما
 أو بحكم الحاكم اه شرح (ثم قال) الثالثة عشرة تلك الهبة والصدقة بالقبض
 ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع من سبعة معلومة في الفقه
 وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل الملك اه (وقال في بحث القول في الدين مانصه)
 المحكم الرابع لا يصح تمامه من غير من هو عليه الا اذا ساطه على قبضه فيكون
~~وكيلا~~ قابضا للموكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليم قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات المحسامية لوقال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها داناير جازت لانه صار الحق للوهاب له فلك الاستبدال اه وهو
 مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليم اه وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم
 قال) وفي هبة البرازية وهب له ديني على رجل وأمره بقبضه جاز استحسانا وان لم
 يأمره لا وبيع الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز والبنت لو وهبت
 مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض صح والا لانه
 هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مداينات القنية قبض دين غيره ليكون له
 ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لا آخر بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للامر
 الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسدا
 ويرجع البائع على الامر بما أعطاه وكان الثمن على المشتري على حاله اه (ثم قال)
 فيها لوقالت المهر الذي على زوجي لو ادي لا يجوز اقرارها به اه ولا يعتبر تقليد
 لعدم الاضافة اه شرح وقد نقلناه في المداينات (وقال في بحث ما يقدم عند
 الاجتماع من غير الديون مانصه) ولو وهب لهم أي لثلاثة في سفر جنب وحائض
 وميت قد رما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل القبول

للهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجال قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على
 قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملك وان اتصل به القبض
 كذا في فتاوى قاضي خان اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الطهارة (وقال في بحث
 ما افرق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع فيها عند عدم
 المانع بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في فن الغار
 مانصه) الهبة أي أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي
 أي موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم من المسلم
 اليه وجب عليه رد رأس المال اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال في فن
 الحمل مانصه) الثالث عشر في الهبة: أرادت هبة المهر من الزوج على انها ان
 خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن يبيعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا
 ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له
 دين وأراد السفر على انه ان مات يبرأ المديون والافهوه على حاله يفعل ذلك اهـ وقد
 نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) قال لها ان لم تهينيني صداقتك اليوم فأنت طالق
 فالحيلة أن تشتري منه ثوبا مملوفا بمهرها ثم ترده بعد اليوم فيبقى المهر ولا يحنث اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث النكاح
 مانصه) للاب قبض صداقها قبل الدخول وهي بكر بالغة لا قبض ما وهبه الزوج لها
 ولو قبض لها كان له الاسترداد والفرق انها تسقط من قبض صداقها فكان اذا دلالة
 بخلافها في الموهوب اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في الفن السادس
 في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان
 لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك
 متعلقة بالالفاظ بالارضاء بخلاف الثانية اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 أخوه المؤلف في تكلماته للفن السادس فن الفروق من كتاب الاكراه مانصه) أكره
 على بيع أو شراء لئلا يكتفه سلم طائعا جازا لبيع وفي الهبة والصدقة لا يجوزاه والفرق
 انه عقد لازم والرجوع بعد النفوذ لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع
 بعد العقد فلا ينبغي عند عدم الرضاء أولى وقد نقلنا بقيته في كتاب الاكراه
 فراجع اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب النكاح مانصه) ينقض
 النكاح بما أفاد ملك العين للمحال الا في لفظ المتعة فانه يفيد ملك العين كما

في هبة الخائسة حتى لو قال متعتك هذا الثوب كان هبة مع ان النكاح لا ينعقد
 به اه (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه
 في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا
 يلزمها المال والاجارة والهبة والابراء عن الدين اه (وقال المؤلف أول كتاب
 البيوع في بحث الحمل مانصه) وفي فتح القدير بعدما أعتق الحمل لا يجوز بيع
 الام وتجاوز هبتها ولا تجاوز هبتها بعد تدبير الحمل على الاصح كذا في المبسوط اه وقد
 نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة اه (ثم
 قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع ولا يوهب اه (وقال أيضا في كتاب
 البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولو وهب الدين لمن عليه كان
 ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب المداينات
 (ثم قال في المبحث المذكور مانصه) وينعقد أي البيع بلفظ الهبة مع ذكر
 البذل اه (ثم قال) وخرج عن هذا الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلا
 ثمن اه (ثم قال في المبحث المذكور) وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب
 اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت بينهما انتهاء فتثبت أحكامه من الخيارات
 وجوب الشفعة اه (وقال أيضا في البيوع مانصه) التخلية تسليم الا في مسائل
 الى ان قال الثالثة في الهبة الفاسدة اتفاقا الرابعة في الهبة المجاورة في رواية اه
 (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرر ولا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه)
 الثالثة ان يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى
 لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما
 يرجعان الى الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمعناه وفي العارية والهبة لا رجوع
 لان القبض كان لنفسه وتماسه في الخائسة في فصل الغرر ومن البيوع اه وقد
 نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 اختلاف الشاهد من مانع من قبولها ولا بد من التطابق لفظا ومعنى الا في مسائل
 الى ان قال الثالثة شهد أحدهما بالهبة والاخر بالعطية تقبل اه (وقال فيه
 أيضا مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى ان
 قال وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلاف في اشتراط العوض اه
 (وقال فيه أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسعيه مردود عليه الا في موضعين

الى ان قال وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم ادعى الواهب انه كان دبرها
أواستولدها وبرهن تقبل ويستردها والعقر كذا في بيعوع الخلاصة والبرازية اه
وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب المداينات مانصه) هبة الدين كالأبراء
عنه الا في مسائل الى ان قال ومنها توقفها على القبول على قول بخلاف الأبراء ومنها
لو شهد أحدهما بالهبة والا تخرب الأبراء ففيها قولان قيل لا يقبل ويبىانه في
العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال فيه
أيضا) وفي مداينات القنية احوالت انسانا على الزوج على ان يؤدي من المهر ثم
وهبت المهر من الزوج لا يصح قال استاذنا وله ثلاث حيل احدها شراء شيء
ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ
ملفوف قبل الهبة والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي
الاخيرة نظرت ذكره في أحكام الدين من المجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب
النكاح وكتاب المحوالة (وقال في كتاب الاجارة) داري لك هبة اجارة
أواجارة هبة فهي اجارة اه قال شارحها أي كل شهر بكذا اه (وقال في كتاب
الحجر والمأذون مانصه) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده لم يجل ثم مات
ولم يجز الغريم كان مملوكا لأوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه
الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته فللغريم ابطاها ويبيعه القاضي فما
فضل عن ثمنه فلا واهب كذا في خزانة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه
في كتاب الوصايا (وقال في كتاب الشفعة مانصه) هي بيع في بعض الأحكام الا في
ضمنان الغرور وللجبر فلو استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع
كالموهوب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف البائع المخ فراجع اه (وقال
في كتاب الشفعة) هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعد القبض
اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب) الخشب اذا كسره
الغاصب فاحشالا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع حق الرجوع اه (وقال
في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
وناقل بالمبيع والهبة ونحوهما وخلافة كذا الوارث الى ان قال وأما الثاني فشرائه
وجود الملك في المحل المخ فراجع اه (وقال في كتاب الجنائيات) هبة القصاص
لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه التملك كذا في اجارة الولو الجية اه

* (كتاب المدائيات) *

وفيه مسائل * البراء عن الدين * اذا قال الطالب المطلوب لا تعلق لي عليك كان ابراء
عاما كقوله لا حق لي قبلك اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) الا اذا
طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ الاصيل
وهو المختار كما في القنية البراء يرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ الممتثل المحال
عليه فرده لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز الثانية اذا قال المدينون ابرئني فابراه
فرده لا يرتد كما في البزارية الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما ذكره
في الكفالة وقبل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره الزيلعي من
مسائل شتى من مسائل القضاء اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحوالة (ثم
قال) البراء لا يتوقف على القبول الا في البراء عن بدل الصرف والسلم كما في
البدائع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) البراء بعد قضاء الدين صحيح
لان الساقط بالقضاء المطالبة لأصل الدين فيرجع المدينون بما أداء اذا أبرأه
براءة اسقاط واذا أبرأه براءة استيفاء فلا رجوع واختلاف فيما اذا أطلقها
كذا في الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة وعلى هذا
لوعاقط - لاقها بابرائها عن الله - ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة
اسقاط وقع ورجع عليها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) وحكي
في المجمع خلافا في صحة ابراء الممتثل المحيل بعد المحوالة فابطله أبو يوسف بناء
على انها نقل الدين وصححه محمد بن بناء على انها نقل المطالبة فقط اه وقد
نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) وفي مدائيات القنية تبرع بقضاء دين عن
انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلا تبرع ان يرجع عليه بما تبرع
به اه و يفرع على ان الديون تقضى بأمثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد
البراء من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه وقد
نقلناه في كتاب الرهن (يقول جامع) وقوله يكون مضمونا صوابه لا يكون مضمونا
كما في شرحها (ثم قال) ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه
كان قبضه في حياته ودفعه له فانه لا يقبل قوله الابينة لانه يريد ايجاب الضمان

على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كافي وكالة الولو الجمية اه وقد نقلناه في
كتاب الوكالة (ثم قال) هبة الدين كالأبراء منه الا في مسائل منها لو وهب
المعتال الدين من المحال عليه رجع به على المجهل ولو أبرأه لم يرجع ومنها الكفالة
كذلك اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة والمحوالة (ثم قال) ومنها توقفها
أى الهبة على القبول على قول بخلاف الأبراء اه وقد نقلناه في كتاب الهبة اه
(ثم قال) ومنها لو شهد أحدكم بالهبة والآخر بالبراءة ففيها قولان قيل
لا يقبل وبيانه في العشرين من جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الهبة
وكتاب الدعوى (ثم قال) الأبراء عن الدين فيه معنى التملك ومعنى الاسقاط فلا
يصح تعليقه بصريح الشرط للاول نحو ان أدبت الى غدا كذا فأنت بريء من
الباقى واذا ومتى كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني نحو قوله أنت بريء من
كذا على ان تؤدي الى غدا كذا وتقام تفاريقه في كتاب الصلح من باب الصلح
عن الدين وللأول يرتد بالرد للثاني لا يتوقف على القبول ويصح الأبراء عن
المجهول للثاني ولو قال الدائن لمديونية أبرأت أحدا كالمصحح للثاني ذكره في فتح
القدير من خيار العيب ولو أبرأ الوارث مديون ورثته غير عالم بموته ثم بان ميتا
فبالنظر الى انه اسقاط يصح وكذا بالنظر الى كونه تملك لان الوارث لو باع عيننا
قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما صرحوا به فهنا بالاولى اه وقد نقلناه
في كتاب البيوع (ثم قال) ولو وكل المديون ببراءة نفسه قالوا صح التوكيل نظرا
الى جانب الاسقاط ولو نظرت الى جانب التملك لم يصح كما لو وكاله بان يبيع
من نفسه واستشركه كل بانه عامل لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من
يعمل لغيره واجبنا عنه في شرح الكنز من باب تفويض الطلاق اه وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) كل قرض جرنفعسا حرام فذكره للمرتبه من
سكنى الدار المرهونة باذن الراهن كافي الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب الرهن
(ثم قال) وما روى عن الامام رضى الله تعالى عنه انه كان لا يقف في ظل
جدار مديونه فذلك لم يثبت كذا في كراهيتها القول للسالك في جهة التملك
فلو كان عليه دينان من جنس واحد فدفع شيئا فالتعيين للدافع الا اذا كانا من
جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فأدى شيئا وقال هذا
من نصفه فان كان التعيين مفيدا بان كان أحدهما حالا أو به رهن أو به كفيل

والآخر لامع والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الرهن وكتاب الكفالة (ثم قال) ولو ادعى المشتري ان المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الاجارة وكتاب الدعوى (ثم قال) ولو ادعى الزوج ان المدفوع من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر بالا كل كذا في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الدعوى (ثم قال) كل دين أجله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة الاولى القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القنية الرابعة اذامات المدينون المستقرض فأجل الدائن الوارث الخامسة الشفيع اذا أخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فأجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء الاول عليه ألف قرض فباع من مقرضه شيئا بألف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض اسوة للغرماء كذا في المجموع اقرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل باب الربا وفيما اذا كان مجعودا فانه يلزم تأجيله كما في صرف الظهيرية وفيما اذا حكم مالكى بلزومه بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما اذا أحال المقرض به على انسان فأجله المستقرض كذا في مداينات القنية الوكيل بالابراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في الخزانة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) الابراء العام يمنع الدهوى بحق قضاء لاديانة اذا كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرأ كذا في شفعة الولو الجمية لكن في خزانة الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يبرأ لم يبرأ اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) وفي مداينات القنية أحالت انسانا على الزوج على أن يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا يصح قال أسست اذنا وله ثلاث حل احداها شراء شيء مملوك من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ مملوك قبل الهبة والثالثة هبة المرأة المهر لابن صغير لها قبل الهبة اه وفي الاخرة نظرنه كره في أحكام الدين من الجمع والفرق اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الهبة وكتاب الحوالة (ثم قال) الدين المؤجل اذا قضاؤه قبل حلول الاجل يجبر الطالب لان الاجل حق المدين فله أن يسقطه هكذا ذكره الزيلعي في الكفالة وهي أيضا في الخسائية والنهيائية وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليحه في بولاق فلقية الدائن في الصعيد فطالب تسليحه فيه مسقطا عنه

مؤنة الحمل الى بولاق فقتضى مسئلة الدين أن يجبر على تسليمه بالصعيد ولاكن تقل
 في القنية قواين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بأن يقيم المديون
 بتلك البلدة اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وقد أفتيت به في الحادثة
 المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقل لا يتيسر له برقي الصعيد
 اذا أقرب بأن دينه لفلان صح وحمل على انه كان وكيلاعنه ولهذا كان حق القبض
 للمقروير المديون بالدفع الى أيهما كان كافي الخلاصة والبرازية الا في مسئلة هي
 ما اذا قالت امرأة المهر الذي لي على زوجي لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كافي شرح
 المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان حمله على انها وكيل في سبب المهر كما لا يخفى
 والحيلة في ان المقر لا يصح قبضه ولا ابرأؤه منه بعد اقراره مذ كورة في الحمل منه
 اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وفي كتاب الاقرار (ثم قال) وفي وكالة البرازية
 للزوج عليه دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة بالرضا الزوج بخلاف
 سائر الديون لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشابه ما اذا كان أحد
 المحقين جيدا والاخر ديثا لا يقع التقاص بالاتراض اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
 (ثم قال) عند رجل وديعة وللمودع عليه دين من جنس الوديعة لم يصرف قصاصا
 بالدين حتى يجتمعا وبعد الاجتماع لا يصرف قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يده
 يكفي الاجتماع بلا تجدد قبض وتقع المقاصة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
 (ثم قال) وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب (ثم قال) اذا تعارضت بينة الدين وبينة البراءة ولم يعلم التاريخ
 قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا
 في المحيط من باب دعوى الرجلين اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (يقول جامعه)
 وهذه هي المسائل المهمة المكتوبة في كتاب المدائيات (قال المؤلف في قاعدة ما ثبت
 بيقين لا يرتفع الا بيقين مثله والمراد به غالب الظن مانصه) وهذا فروع لم أرها
 الا أن الاول لو كان عليه دين وشك في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في قاعدة الاصل عدم مانصه) وفي البرازية
 دفع لا نزعينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الا نزعية فالحق للدافع اه
 لان مدعى الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اه وقد نقلنا
 هذه العبارة في كتاب الهبة (وقال في القاعدة الرابعة من الخامسة الحاجة

تنزل منزلة الضرورة الخ مانصه) وفي القنية والبغية يجوز للمحتاج الاستقراض بالربح
 اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله الاستقراض بالربح أى
 الاستقراض بشراشي يسير بمن غال بالتراضى من المقرض ليتوصل به الى الربح
 لا الربح المحض لانه حينئذ يكون ربامحضا كذا في شرحها وأفاد أبو السعود نقلا عن
 البيهقي عدم جواز الأخذ بالضرورة تدفع ببيع العينة وذكر ذلك أيضا في قاعدة
 ما حرم أخذه حرم اعطاؤه وقوله يبيع العينة أى لما في القنية لا بأس بالبيع التى
 يفعها الناس للنحرز من الربا قال ابن الأثير الكرايمى هي مكرهة وذكر الباقى في
 تفسيره انها مكرهة عند محمد وعند الامام وأبي يوسف لا بأس به قال الزنجرى خلاف
 محمد في العقد بعد القرض أما اذا باع ثم دفع الدراهم فلا بأس به بالاتفاق اهـ كذا
 في شرحها (وقال في البحث الثالث العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط مانصه)
 منها الوجرت عادة المقرض بردا زيدا مما اقترض هل يحرم اقراضه تنزيلا لعادته منزلة
 الشرط اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (يقول جامعه) وقوله هل يحرم في حاشية أبي
 السعود نقلا عن البيهقي نعم يحرم انما هو ما في شرح الطحاوى للاستيعجابى حيث قال
 المعروف بالعرف كالمشروط باللفظ اهـ وفي شرحها نقلا عن البيهقي عن العتابة
 ولو تعاملا على بيع الخمر أو الربا لا يفتى بالحل فهذا هو مرجح في المسئلة بأنه يحرم اهـ
 (وقال في البحث الرابع العرف الذى تحمله عليه الالفاظ انما هو المفسران
 والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل الاعتبار في بناء الاحكام العرف العام
 أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال ويتفرع على ذلك
 لو استقرض ألفا واستأجر المقرض لمخفظم آة أو معلقة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد
 على الجرف فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخارى
 والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالعرف العام ولم يوجد
 وقد أفتى الاكابر بفسادها اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع وفي كتاب الاجارة
 (وقال في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) وخرج عنها أيضا ما لو قال المدينون
 تركت الاجل أو أبطلته أو جعلت المال حالا فانه يبطل الاجل كما في الخسائية
 وغيرها مع أنه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تهرد بحكم ومما يخرج عنها
 لو أسقط الدائن الجوده فانه يصح لانها حذنه كما في الخسائية اهـ وقد ذكرنا بقية هذه
 العبارة في كتاب الرهن فراجعهم (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل

بالشي قبل أوانه عوقب بحرمانه مانصه) ونخرج عنها مسائل الى أن قال الثالثة لو قتل صاحب الدين المدينون حل دينه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الجنائيات (وقال في القاعدة السابعة عشر لا عبرة بالظن البين خطأؤه مانصه) ولو ظن أن عليه ديناً فبمان خلافه رجع بما أدى اه (وقال في الفن الثالث في أحكام الناسي مانصه) ومن مسائل النسيان لو نسي المدينون الدين حتى مات فان كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وان كان غصباً يؤخذ به كذلك في الخانية اه وقد نقلناه هذه العبارة في الغصب (وقال في أحكام النقد وما يتبع من منه وما لا يتبع من مانصه) والصحيح تعينه في الصرف الى أن قال وفي الدين المشترك فيؤمر برد نصف ما قبض على شريكه اه وقد نقلناه في كتاب الصلح وكتاب البيوع (وقال في بحث ما يقبل الاستقاط من الحقوق مانصه) ومنها الدين يسقط بالبراء اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجائز من الجانبين الشركة الى أن قال والقرض اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) السادسة اختلفوا في القرض هل يملكه المستقرض بأقبض أو بالتصرف وفائدة ما في البرازية باع المقرض من المستقرض الكرا المستقرض الذي في يد المستقرض قبل الاستهلاك لا يجوز لانه صار ملكاً للمستقرض وعند الثاني يجوز لانه لا يملكه المستقرض قبل الاستهلاك وبيع المستقرض يجوز اجماعاً وفيه دليل على انه يملك بنفس القبض وان كان مما لا يتعين كالنقدين يجوز بيع ما في الذمة وان كان قائماً في يد المستقرض ويجوز للمقرض التصرف في الكرا المستقرض بعد القبض قبل الكيل بخلاف البيع اه فليتأمل في مناسبة التعامل للحكم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقيل بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق بالتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقها الدين لا يملكها بآثار الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقاً بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابننا وقتنا وديننا مستغرقاً أداه وارثه ثم أذن للقرن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملكه ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي والدين المستغرق يمنع

جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا
جاز ولو اقتصموها ثم ظهر دين محيط اولاد القسمة وللوارث استخلاص التركة
بقضاء الدين ولو مستغرقا وهما مسئلة لو كان الدين للوارث والمال منصرفه
فهـل يسقط الدين وما يأخذه ميراث أولا وما يأخذه دينه قال في آخره بزيادة
استغراق التركة يدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الميراث اهـ وقد
نقلنا بقيته في كتاب الغرائض (ثم قال فيه ايضا) الحسادية عشر في استتقرار الملك
الى ان قال ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون بعد لزومها مستقرة الا دين السلم
لقبوله الفسخ بالانقطاع الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في بحث
القول في الدين) وعرفه في المحاوي القدسي بانه عبارة عن مال ~~كمي~~ يحدث
في الذمة ببيع أو استهلاك أو غيرهما وايفاءؤه واستيفاءؤه لا يكون الا بطريق
المقاصة عند أي حنيقة مثاله اذا اشترى ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا
للمشتري وحدث بهذا الشراء في ذمته عشرة دراهم كالبايع فاذا دفع المشتري
عشرة الى البائع وجب مثلها في ذمة البائع ديننا وقد وجب للبائع على المشتري
عشرة بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه
فالتقيا قصاصا وتفرع على ان طريق ايفائه انما هو المقاصة انه لو أبرأه عنه
بعد قضاءه صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من
قسم الفوائد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به اذا كان ديننا صحيحا
وهو ما لا يسقط الا بالاداء أو الأبراء ولا يجوز ببـدل الكتابة لانه يسقط بدونهما
بالتجيز ومنها جواز الرهن به الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الكفالة وفي كتاب
الرهن فراجع (ثم قال) ومنها صحة الأبراء عنه فلا يصح الأبراء عن الأعيان
والأبراء عن دعواها صحيح اهـ وقد نقلنا بـقية ذلك في كتاب الصلح فراجع (ثم
قال) الثالث قبول الاجل فلا يصح تأجيل الأعيان لان الاجل شرع رفقا
للتخصيل والعين حاصلة اهـ وقد نقلناه في كتاب الصلح أيضا (ثم قال) * فوائده *
الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الرأس مال السلم وبدل الصرف
والقرض والثمن بعد الاقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه في
شرح الكنز عند قوله وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون
الا مؤجلا الالدية والمسلم فيه وأما بدل الكتابة فيصح عندنا حالا ومؤجلا اهـ وقد

نقلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق وكتاب الشفعة وكتاب المجنانيات (ثم قال) الثانية
 ما في الذمة لا يتعين الا بالقبض ولذا لو كان له ما دين بسبب واحد فقبض احدهما
 نصيبه فان لشر يكره ان يشاركه ويصح تفريعه على ان ما في الذمة لا تصح قسمته
 اه وقد نقلناه في كتاب الصلح تبعا للمتون (ثم قال) الثالثة الاجل لا يحصل
 قبل وقته الا ان يموت المديون ولو حكما بالحاق مرتدا بدار الحرب ولا يحصل بموت
 الدائن وأما المحربي اذا استترق وله دين مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقا
 لا بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي وأما المجنون فظاهر كلامهم انه لا يوجب
 التحول لامكان التحصيل بوليّه الرابعة الحال يقبل التأجيل اما قد مناه
 والحيلة في لزوم تأجيل القرض شيان حكم المالكي بلزومه بعد ما ثبت عنده
 أصل الدين أو ان يحيل المستقرض صاحب المال على رجل الى سنة أو سنتين
 فيصح ويكون المال على المحتال عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية الحال
 لا يقبله بعد الزوم الا اذا نذر ان لا يطالبه به الا بعد شهر أو أوصى بذلك وشرط
 التأجيل القبول والا فلا يصح والمال حال وشرطه أيضا ان لا يكون مجهولا
 جهالة فاحشة فلا يصح التأجيل الى مهب الريح ومجئ المطر ويصح الى الحصاد
 والدياس وان كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل اليه في الاصح كذا في القنية
 * تنبيهه * قال الدائن للمديون اذهب واعطني كل شهر كذا فليس بتأجيل لانه أمر
 بالانقطاع المحكم الرابع لا يصح تملكه من غير من هو عليه الا اذا ساطه على قبضه
 فيكون وكبلا قابضا للوكل ثم لنفسه ومقتضاه صحة عزله عن التسليط قبل القبض
 وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها
 منه فقبض مكانها دنانير جازت لانه صار الحق للو هو بملكك الاستبدال اه وهو
 مقتضى لعدم صحة الرجوع عن التسليط اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)
 وفي منية المفتي من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بنية الزكاة
 وأمره بقبضه فقبضه اجزأ اه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (ثم قال) وفي هبة
 البرازية وهب له ديناء على رجل وأمره بقبضه جاز استحسانا وان لم يأمره لا ويصح
 الدين لا يجوز ولو باعه من المديون أو وهبه جاز اه وقد نقلناه في البيوع (ثم قال)
 والبنت لو وهبت مهرها من أبيها أو لابنها الصغير من هذا الزوج ان أمرت بالقبض
 صح والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين اه وفي مدائنت القنية قبض

دين غيره ليكون له ما على المطلوب فرضي جاز ثم رقم لا آخر بخلافه ولو أعطى
الوكيل بالبيع للأمر الثمن من ماله قضاء عن المشتري على أن يكون الثمن له كان
القضاء على هذا فاسدا ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه وكان الثمن على
المشتري على حاله اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ثم قال فيها وقالت المهر
الذي لي على زوجي لو الذي لا يجوز اقرارها به اهـ (يقول جامعه) أي ولا يعتبر تملكها
لعدم الاضافة اهـ من شرحها وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الاقرار (ثم
قال) وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه المحوالة فانها كذلك مع صحتها كما
أشار اليه الزياي منها اهـ وقد نقلناه في كتاب المحوالة (ثم قال) وخرج أيضا
الوصية لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا البرازية اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوصية (ثم قال) فالمستثنى ثلاث وفرع الامام الاعظم على عدم صحة
تمليك من غير من هو عليه انه لو وكاله بشراء عبد بماله ولم يعين المبيع
والبائع لم يصح التوكيل وصح ان عين احدهما وأجمعوا على انه لو وكل مديونه
بان يتصدق بماله فانه يصح مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الزكاة
(ثم قال) ولو وكل المستأجر بأن يجر العين من الاجرة يصح وقد أوضحناه في وكالة
البحر اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في أحكام السفر مانصه) وتحريره
على المديون الا باذن الدائن الا اذا كان الدين مؤجلا اهـ وقد نقلناه في المحظر
(وقال في بحث ما افترق فيه الهبة والابراء) يشترط لها القبول بخلافه له الرجوع
فيها عند عدم المسامح بخلافه مطلقا اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في بحث
ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) صح ابراء الاول من
الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال
في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي مانصه) ويصح ابراءهما عما وجب بعقد هما
ويضمنان وكذا يصح حطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقد هما
اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الحمل من بحث الهبة مانصه)
أرادت هبة المهر من الزوج على انها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن
يبعها شيئا مستورا بمقدار المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت
فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين وأراد السفر على انه ان مات يبرأ المديون
والافهوه على حاله يفعل ذلك اهـ وقد نقلناه في كتاب الهبة (وقال في فن الحمل

في الرابع عشر في البيع والشراء ما نصه (لم يرغب في القرض الا بربح فالحيلة أن يشتري منه شيئاً قليلاً بقدر مراده من الربح ثم يستقرضه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في فن الحيل ما نصه) السادس عشر في المدائنات * الحيلة في ابراء المديون ابراء باطلاً أو تأجيله كذلك أو صلحه كذلك أن يقر الدائن بالدين لرجل يثق به ويشهد أن اسمه كان عارية ويوكل بقبضه ثم يذهب إلى القاضي ويقول المقر له انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقر له بذلك فيقول المقر له للقاضي امنع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حدثاً واحجر عليه في ذلك فيحجر القاضي عليه ويمنعه من قبضه فاذا فعل ذلك ثم أبرأ أو أجل أو صالح كان باطلاً وانما احتيج الى حجر القاضي لان المقر هو الذي يملك القبض فلا تفيد الحيلة فتنبه فانه يغفل عنه ثم قال الخفاف بعده وقال أبو حنيفة يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتأجيله وبراءة وهبته لانه لا يرى الحجر جائزاً الحيلة في تحويل الدين لغير الطالب اما الاقرار كما سبق أو الحوالة أو أن يبيع رجل من الطالب شيئاً بماله على فلان أو يصالح عماله على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد اذا أراد المديون التأجيل وخاف ان الدائن ان أجله يكون وكيله في البيع فلا يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر أن المال حين وجب كان مؤجلاً الى وقت كذا اذا أراد أحد الشرىكين في دين ان يؤجل نصيبه وأبي الاخر لم يجز الا برضاه فالحيلة ان يقر أن حصته من الدين حين وجب كان مؤجلاً الى كذا ولو أراد المديون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقرب بالدين لغيره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من درك من قبله من اقرار المجئة أو هبة أو توكيل وتعليك وحدث حدثه يبطل به التأجيل الذي استحققه فهو ضامن حتى يخلفه من ذلك أو يرد عليه ما يلزمه واذا احتال بهذا ثم ظهر انه أقرب بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق الرجوع على الطالب فيكون عليه الى أجله وحيلة أخرى أن يقر الطالب بقبض الدين بتاريخ معين ثم يقر المطلوب بعده يوم يمثل الدين للطالب مؤجلاً فاذا خاف كل واحد من صاحبه أضر الشهود وقالوا لا تشهدوا علينا الا بعد قراءة الكتابين فاذا أقرأ أحدهما وامتنع الآخر فلا تشهدوا على المقر ونظر فيه بان للشاهد ان يشهد وان قال له المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر له لا تشهد على

المقرأ ما اذا قال له لا يسعه الشهادة اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى
(ثم قال) المحيلة في تأجيل الدين بعدموت من عليه فانه لا يصح اتفاسقا على الاصح
أن يقر الوارث بأنه ضمن ما على الميت في حياته مؤجلا الى كذا ويصدق الطالب
انه كان مؤجلا عليهم او يقر الطالب ان الميت لم يترك شيئا والا فقد حل الدين بموته
فيؤمر الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من أن الدين اذا حل بموت
المدين لا يحل على كفيله اه (وقال في فن المحيل في بحث الوكالة مانصه) المحيلة
في صحة ابراء الوكيل عن الفن اتفاسقا أن يدفع له الوكيل قدر الفن بطريق
الهبة ثم يدفع المشتري الفن له اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في الفن
السادس فن الفروق في بحث الطلاق مانصه) يقع الطلاق والعتاق والابراء
والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة
والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ بلارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب
الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب الصلح
مانصه) قضاء زيوفا عن جواد قائلا أنفقها فان لم ترج ردها فلم ترج له أن يردّها
اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الصلح فراجع اه (وقال المؤلف في الفن الثاني من كتاب
الزكاة مانصه) الفقير لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع
لقضاء الدين كذا في منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء
وفي كتاب الحجر والاذن (وقال في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه
يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والمخلع على
الصحيح فلا يلزمها المسال والاجارة والهبة والابراء عن الدين كافي نكاح الخسائية اه
(وقال في كتاب البيوع من بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولو وهب
الدين لمن عليه كان ابراء للمعنى فلا يتوقف على القبول على الصحيح اه وقد نقلناه
في كتاب الهبة (ثم قال في المبحث المذكور مانصه) ولو صالحه عن ألف على
نصفه قالوا انه اسقاط للباقى فقتضاه عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد
صلح يقتضى القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول اه وقد نقلناه في كتاب
الصلح (وقال في كتاب الكفالة مانصه) ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فوات
الكفيل حل بموته عليه فقط فلا يطالب بأخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث
ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا كذا في المجمع اه (وقال في كتاب

(القضاء) الاصح انه لا يخالف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل اهـ (وقال فيه
 أيضا مانصه) القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت
 النفقة مفروضة بالقضاء أو بفرض الاب ولو كذبه الام كما في نفقات الخيانة
 بخلاف ما لو ادعى الانفاق على الزوجة وأنكرت وعلى هذا يمكن أن يقال المديون
 اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسألة اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
 في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المسال على يدر رسول فهلك فان كان
 رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن بعث بها
 مع فلان ليس رسالة له منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعتها الى فلان
 فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبيانه في شرح المنظومة لا يصح توكيل
 مجهول الا لاسقاط عدم الرضا بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء
 من شرح الكنز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لاريثه من جاءك بعلامة كذا
 او من أخذ أصبعك فادفع مالي عليك اليه لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ بالدفع
 اليه كما في القنية الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين
 اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله
 الابينة كما في فتاوى الولوالجي من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات اهـ (ثم قال)
 وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حياة الموكل
 ودفعته اليه لم يصدق اذا أخبر عما لا يملك انشاءه فكان متهمًا وقد بحث بأنه
 ينبغي أن يكون الوكيل بقبض الوديعة كذلك ولم يتنبه لما فرق به الولوالجي
 بينهم ما بأن الوكيل بقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت اذا الديون تقضى
 بأمرها بخلاف الوكيل بقبض العين لانه يريد نفى الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا
 في شرح الكنز في باب التوكيل بالخصوصة والقبض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل
 بالقبض انه قبض وفي الواقعات المحسامة الوكيل بقبض القرض اذا قال قبضته
 وصدقه المقرض وكذبه الموكل فالقول للموكل اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه)
 يملك الاقرار من لا يملك الانشاء فلو أراد أحد الدائنين تأجيل حصته في الدين
 المشترك وأبى الآخر لم يجز ولو أقرانه حين وجب وجب له وجلاص اقراره اهـ
 (وقال في كتاب الهبة مانصه) تملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه
 على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فاعتمد الهبة للتسليط ويتفرع

على هذا الاصل لو قضي دين غيره على أن يكون له الدين لم يجوز ولو كان وكيل بالبيع
 كما في جامع الفصولين وليس منه ما إذا أقر الدائن أن الدين لعلان وإن اسمه طارية
 فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لا تمليكاً ويكون للمقر ولاية قبضه كما في البرازية اهـ
 (وقال في كتاب الامانات) المأذون له بالدفع إذا ادعاه وكذباؤه فان كانت أمانة
 فالقول له وإن كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ الهداية اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب (وقال فيه أيضا)
 ولو دفعها المودع إلى الوارث بلا أمر القاضى ضمن إذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن
 مؤتمنا ولا فلا إلا إذا دفع لبعضهم ولو قضي المودع به سدين المودع ضمن على الصحيح
 ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين إلى الوارث وعلى الميت دين اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الوصايا (وقال فيه أيضا) مات رجل وعليه دين وعنده ودعة بغير عينها فجميع
 مات ترك بين الغرماء وصاحب الودعة بالخصص كذا في الاصل أيضا اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوصايا (وقال في كتاب القسمة) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية
 إلا إذا قضي الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثلث وهـ إذا
 إذا كانت بالتراضي أما إذا كانت بقضاء القاضى لا تنتقض تنتقض بظهور وارث
 واختلفوا في ظهور الموصى له اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا (وقال في كتاب
 المحظر) الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزيف لداش ولا العروض المغشوشة بلا بيان
 إلا في شراء الاسير من دار الحرب الثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء الزيف
 والمستوفاهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الجنائيات) القصاص
 يجب للميت ابتداء ثم ينتقل إلى الوارث إلى أن قال ونقض ديونه منه لو أنقلب مالا اهـ
 (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاجارات) *

وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا تتوقف على الاجازة فان
 اجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجرة وإن كان بعده فلا وإن كان بعد
 استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد الماضي للغاصب
 والمستقبل للمالك اهـ الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر إلا إذا أمكن اخراج
 الغاصب بشفاعة أو حياية كما في القنية والتتارخانية اهـ وقد نقلناه في كتاب

الغصب (ثم قال) التمكن من الانتفاع يوجب الاجر الا في مسائل الاولى انه اذا كانت الاجارة فاسدة فلا يجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول العمادي وظاهر ما في الاسعاف ان حراج الوقف فوجب أجرته في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استأجر دابة للركوب خارج المصرف فبسيما عنده فلا أجر كما في الخيانة بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصرف فبسيما عنده ولم يركبها الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم بدائنا فامسكه سنين من غير لبس لم يجب أجر ما بعد المدة التي لولبسيها التخرق كما في الخلاصة ويتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمنها لانه لما لم يجب الاجر لم يكن مأذونا في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للركوب في المصرف هلكت بعد امساكها كما في فروق الكراي يسي الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن يزيد عليه احد فان بعد مضي المدة لم يصح والمحط والزيادة في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان في الملك لم تقبل مطلقا كما لو رخصت أو غلت وهو شامل لمال اليتيم بعمومه وان كانت العين وقفا فان كانت الاجارة فاسدة أجرها الناظر بلا عرض على الاول اذ لا حق له لكن الاصل وقوعها صحيحة بأجرة المثل فاذا ادعى رجل انها بغبن فاحش رجع القاضي الى أهل البصرة والامانة فان أخبروا انها كذلك فسخوها والواحد يكفي عندهما خلافا لمحمد كما في وصايا الخنائية وانفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها بأجرة المثل كما في أنفع الوسائل والا فان كانت اضرارا وتعتلم تقبل وان كانت لزيادة أجر المثل فالختمار قبولها فيفسخها المتولى ويمضيها القاضي وان امتنع المتولى فسخها القاضي كما حره في أنفع الوسائل ثم يؤثرها القاضي من زاد فان كانت دارا أو حانوتا عرضها على المستأجر فان قبلها فهو الا حق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لا من أول المدة وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى انها اضرار فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبها أجرها المتولى وان كانت أرضا فان فارغة عن الزرع فكالدار وان مشغولة لم تصح اجارتها لغير صاحب الزرع لكن تضم الزيادة من وقتها على المستأجر وأما الزيادة على المستأجر بعد ما بنى أو غرس فان كان استأجر مشاهرة فانها توجر لغيره اذا فرغ الشهر ان لم يقبلها والبناء يملكه الناظر بقيمة مستحق القلاع لا الوقف أو يصير حتى يخلص بناؤه وان كانت المدة باقية لم يوجر لغيره وانما تضم عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير ان يزيد عليه

أحد فلامتولى فسخها وعليه الفتوى وبالم يفسخ كان على المستأجر المسمى كافي
المعري هـ. إذا ما حررته في هـ. هذه المسئلة من كلام مشايخنا اهـ وقد نقلنا
بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) إذا فسخ العقد بعد تجهيل البديل صحى كان
العقد أو فاسدا فللمجهل حبس المبدل حتى يستوفى البديل ذكره الزيلعي في البيع
الفاسد مصرحاً بأن المستأجر حبس العين حتى يستوفى ما يحمله ولا يخالف ما في آخر
إجارة الولوالجية لانه فيما إذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزيلعي إنما هو
فيما إذا كانت في يد المستأجر وقد مصرح به في إجارة الفاسدة من جامع الفصولين
الاجارة عقد لازم لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالاستكتاب
فلمصاحب الورق فسخها بلا عذر وأصله في المزارعة لب البذر الفسخ دون العامل
ومن أعذارها المجوزة للفسخ الدين على المؤجر ولا وفاء له الا من ثمنها فله فسخها ضمن
بيعه الا اذا كانت الاجرة المجهلة تستغرق قيمتها لا يصح الاستئجار لمن تعين عليه
الفعل كغسل الميت وسمه له ودفنه والاجازت صح استئجار قلم ببيان الاجر والمدة
آجر الغاصب ثم ملك نفذت اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) استأجر
أرضاً الوضع شبكة الصيد جاز وكذا استئجار طريق للمرور ان بين المدة استأجر
مشغولا وفارغا صح في الفارغ فقط آجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجر
نصراني مسلماً للخدمة لم يجز ولغيرها جاز كالاستئجار لكتابة الغناء أو لبناء بيعة
أو كنيسة استأجره ليصيده أو ليحطب أو ليستسقي جاز ان وقت استأجر زوجته
لغمر رجلها لم يجز استأجر شاة لارضاع ولده أو جديده لم يجز استأجر الى مائتي سنة
لم يجز اضافة الاجارة الى منافع الدار جائزة دفع داره الى آخر ليرمها ولا أجر عليه
فهى عارية المستأجر فاسد اذا آجر صحى اجازت وقيل لا استأجر دراهم ليعمل
فيها كل شهر يكذافهى فاسدة ولا أجر ويضمنها ولو ليرين بها جازت ان وقت ولا
يجوز اجارة الشجر والكرم بأجر على ان يكون الثمرة وكذا ألبان الغنم وصوفها
ولو استأجر الشجر مطلقاً قال خواهر زاده لقائل ان يقول بالجواز وينصرف الى
شد الثياب عليها أو الدابة وبعده لان المنفعة المقصودة منها الثمرة دفع غزلا الى
حائك لينسجه له بالنصف فسدت كاستئجار الكتاب للقراءة مطلقاً يفسدها الشرط
كاشتراط طعام العبد وعلف الدابة وتطمين الدار ورمتها وتغليق الباب وادخال
جذع في سقفها على المستأجر لا يجوز الاستئجار لاستيفاء الحد والقصاص استعان

برجل في السوق لبيع متاعه فطالب منه اجرا فالعبرة لعادتهم وكذا لو ادخل رجلا
 في حانوته ليعمل له استأجر شيئا لينتفع به خارج المصر فانتفع به في المصر فان كان
 ثوبا وجب الاجر وان كان دابة لا ساقها ولم يركبها فعليه الاجر الا لعذر بها الاجير
 الكاتب اذا اخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة حبر ان شاء أخذته
 واعطاه أجر مثله وان شاء تركه عليه وأخذ منه القيمة وان كان في البعض فقط
 أعطاه بحسابه من المسمى استخدمه بعد مجدها وجب الاجر وقيمته لو هلك عمل
 أحدا الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فلا عامل النصف قصر
 الثوب المحمود فان قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يستحق
 الخياط أجر التفصيل بلا خيطة الصيرفي بأجر اذا ظهرت الزيافة في الكل استرد
 الاجرة وفي البعض بحسابه دفع المؤجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لضيقه ان
 أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا آجرت دارها من زوجها ثم سكنها فيها
 فلا أجر من دلتني على كذا فله كذا فهو باطل فلا أجر لمن دله ان دلتني على كذا
 فلك كذا فله فله أجر المثل للمشي لاجله وفي السير الكبير قال أمير السرية من
 دنس على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
 البرازية وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذ لا عقد اجارة هنا
 وهذا مخصص لمسئلة الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادي
 والسمسار والحمام ونحوها جائزة للحاجة السكوت في الاجارة رضاء وقبول قال
 الراعي لا أرضى بالمسمى وانما أرضى بكذا فسكت المالك فرعى لزمته وكذا لو قال
 لساكن اسكن بكذا والا فانتقل فسكن لزمه ما سمي الاجرة للارض كالخراج
 على المتمد فاذا استأجرها للزراعة فاصطلم الزرع آفة وجب منه لما قبل الاصطلام
 وسقط ما بعده لا يلزم المكاري الذهاب معها ولا ارسال غلام معها وانما يجب
 الاجر بتخليتها استأجره لحفر حوض عشرة في عشرة وبين العمق فحفر خمسة
 في خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة خمسة
 وعشرون فكان ربع العمل استأجره لحفر قبر فحفره فدفن فيه غير ميت المستأجر
 فلا أجر له بيع كذا اولك كذا فباع له أجر المثل متى وجب أجر المثل وجب
 الوسط منه اكثرها بمثل ما يتكاري الناس ان متفاوتا لم تصح والاصح داري لك
 هبة اجارة او اجارة هبة فهي اجارة اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال)

آجر ذلك بغير شيء فاسدة لا عارية لها وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) أجير
 القصار أمين لا يضمن الا بالتعدي والقصار على الاختلاف في المشترك ومحلله عند
 عدم اشتراط الضمان عليه أمامه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى فيها بلا اذن
 فان بلبس فله رفعه وان بترابها فلا لا ضمان على المحامي والقبلي الا بما يضمن
 به المودع اه وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) تفسد اجارة المحال لطعام
 معين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على الكاتب شرط المحامي أن أجز من
 التعطل محطوط عنه صحيح الا ان يحط كذا وتفسد بشرط كون مؤنة الرد على
 المستأجر أو باشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر ويردها مكروبة أجرة جمال
 حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن المستقرض امتنع
 عن العمل في اليوم الثاني أجبره نزع بيت الخلاء لا يجب على المؤجر ولو كان بخير
 المستأجر للعيب وكذا اصلاح الميزاب وتطمين السطح ونحوها لان المالك لا يجبر
 على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر عليه وكناسه ورماده لا تغريغ
 بالموعدة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الاجارة الصحيح ان الاجارة الاولى
 اذا انقضت انقضت الثانية الاجارة من المستأجر أو من مستأجره للمؤجر لا تصح
 ولا تنقض الاولى النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا كان يسيرا جائزا اه وقد
 نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) آجرها ثم آجرها من غيره فالثانية موقوفة على
 اجارة الاول فان ردها بطلت وان أجازها فالاجرة له استأجره لعمل سنة فضى نصفها
 بلا عمل فله الفسخ تنفسخ الاجارة بموت المؤجر العاقد لنفسه الا ضرورة كونه في
 طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى مكة فيرفع الامر الى القاضي
 ليفعل الاصلح لايت والورثة فيؤجرها له ان كان أمينا أو يبيعها بالقيمة فان برهن
 المستأجر على قبض الاجرة لا ياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بلا خصم
 لانه يريد الاخذ من ثمن ما في يده واذا أعتق الاجير في اثناء المدة يخبر فان فسخها
 فله مولى أجز ما مضى وان أجازها فالاجرة للمولى ولو بلغ اليتيم في اثناءها لم يكن له
 فسخ اجارة الوصي الا اذا أجز اليتيم فله فسخها آجر العبد نفسه بلا اذن ثم أعتق
 نفذت وما عمل في رقه فله ولواه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه اه
 وقد نقلناه في كتاب الغصب (ثم قال) مرض العبد وسرقته وابقه عذر للمستأجر
 في فسخها وكذا اذا كان عله فاسد الا عدم حذوقه ادعى نازل الخمان ودخل

انهمام وساكن المعدل للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد نقلناه
 في كتاب الغصب وكتاب الوقف (ثم قال) اختلف صاحب الطعام والملاح
 في مقداره فالقول لصاحبه ويأخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسلماته اختلفا
 في كونها مشغولة أو فارغة بحكم الحال اذا اختلفا في صحته او فسادها فالقول لمدعى
 الصحة قال الفضل الا اذا ادعى المؤجر أنها كانت مشغولة له بالزرع وادعى المستأجر
 أنها كانت فارغة فالقول للمؤجر كما في آخرا جارة البرازية اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى (ثم قال) آجرها المستأجر بأكثر مما استأجر لا تطيب له الزيادة
 ويتصدق بها الا في مستثنين أن يؤجرها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملا
 كبناء كذا في البرازية اختلفا في الخشب والاجر والغلق والميزاب فالقول
 لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والبواب والاجر والمجص والمجذع الموضوع
 فانه للمستأجر اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى والله سبحانه وتعالى
 أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الاجارة (قال
 المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما المعاملات فأنواع فالبيع
 لا يتوقف عليها وكذا الاقالة والاجارة الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع فراجع
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في الخامس في بيان الاخلاص مانصه)
 ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية حكاه النووي فيمن قال له انسان صل الظهر
 ولك دينار فصلي به هذه النية انه تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار اه ولم أر مثله
 لا محابنا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك أما الاجزاء فلما قدمنا ان الربا
 لا يدخل الفرائض في حق سقوط الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فلا أن أداء
 الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى الى قولهم لو استأجر الاب ابنه للخدمة
 لا أجر له ذكره في البرازية لان الخدمة عليه واجبة بل أفق المتقدمون بأن العبادات
 لا تصح الاجارة عليها كالامامة والاذان وتعليم القرآن والفقهاء وان كان المعتمد
 ما أفق به المتأخرون من المجوازا اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الصلاة (وقال
 في قاعدة الاصل عدم مانصه) ومنها لو اختلفا في قبض المبيع والعين المؤجرة
 فالقول لمنكره وهي في اجارة التهذيب اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال
 في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) ولقد قدما شرعت الاجارة له لوجع

المنافع أجرة عند اتحاد الجنس قلنا لا يجوز وقلنا لا جارة على منفعة غير مقصودة من
 العين لا يجوز للاستغناء عنها بالعمارية كما علم في اجارة البرازية اهـ (ثم قال) القاعدة
 الرابعة من الخامسة الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة ولهذا
 جوزوا الاجارة على خلاف القياس للحاجة ولذا قلنا لا تجوز اجارة بيت بمنافع بيت
 لاتحاد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما اذا اختلف اهـ (ثم قال) ومنها جواز
 الاستصناع للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكثه فيها وما يستعمله من مائها
 وشربة السقا اهـ وقد نقلنا ذلك في البيوع أيضا (وقال في القاعدة السادسة
 العمادة محكمة مانصه) ومنه اجارة الطئرا اهـ (ثم قال) ومنها في استئجار الكاتب
 قالوا المحبر عليه والخياط قالوا الخياط والابرة عليه عملا بالعرف وينبغي أن يكون
 الكحل على الكحل للعرف ومن هذا القبيل طعام العبد فانه على المستأجر
 بخلاف علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر فسدت كما في البرازية
 بخلاف استئجار الطئر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولا للعرف
 ويقرر على ان علف الدابة على مالكها دون المستأجر ان المستأجر لو تركها بلا علف
 حتى ماتت جوعا لم يضمن كما في البرازية اهـ (ثم قال) المبحث الثالث العمادة المطردة
 هل تنزل منزلة الشرط قال في اجارة الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرطا اهـ
 وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا الى خياط ليخيطه أو الى صباغ ليصبغه ولم يعين له أجرا
 ثم اختلفا في الاجر وعنده وقد جرت عادته بالعمل بالاجرة فهو مل ينزل منزلة شرط
 الاجرة فيه اختلف قال الامام الاعظم لا أجر له وقال أبو يوسف ان كان الصانع
 حريقاله أي معاملا له فله الاجر والا فلا وقال محمدان كان الصانع معروفا به هذه
 الصنعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول قوله والا فلا اعتبارا لظاهر المعتقد قال
 الزياهي والفتوى على قول محمداه ولا خصوصية لصانع بل كل صانع نصب نفسه
 للعمل بأجر فان السكوت كالاشتراط ومن هذا القبيل نزول الخسان ودخول الحمام
 والدلال كما في البرازية ومن هذا القبيل المعد للاستغلال كما في الملتقط ولذا قالوا
 المعروف كالمشروط فعلى المفتي به صارت العمادة كالمشروط صريحا اهـ (ثم قال)
 وحين تأليف هذا المحل ورد على سؤال فيمن أجره مطبخا لطبخ السكر وفيه فخار اذن
 لاستأجره في استعماله فتلفت وقد جرى العرف في المطابخ بضمائها على المستأجر
 فأجبت بأن المعروف كالمشروط فصاركائه صرح بضمائها عليه والعمارية اذا

اشترط فيها الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزياحي في العسارية وخزم به في المجوهرة ولم يقل في رواية لادن نقل بعده فرع البرازية عن الينابيع (ثم قال) أما الوديعة والعين المؤجرة فلا يضمنان بحال اهـ ولكن في البرازية قال أعرفني هـ ذاع على انه ان ضاع فانا ضامن له فأعاره فضايع لم يضمن اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الامانات أيضا (ثم قال في اثناء تجهيز الاب بنقته مانصه) كن دفع ثوبا الى قصار لي قصمه ولم يذكرا لاجرفانه يحمل على الاجارة بشهادة الظاهر اهـ (ثم قال) وفيه أيضا ان حمل الاجير الاجمال الى داخل الباب مبني على التعارف ذكره في الاجارات وفي اجارة منية المفتي دفع غلامه الى حائك مدة معلومة ليتعلم النسيج ولم يشترط الاجر على أحد فلما علم اهل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذ يتظر الى عرف اهل تلك البلدة في ذلك العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم بأجر مثل تعاليم ذلك اهل على المولى وان كان يشهد للمولى فبأجره مثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذا لو دفع ابنه اهـ ومما بنوه على العرف ان أكثر اهل السوق اذا استأجروا حارسا وكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وتسامه في منية المفتي وفيها لو دفع غزلا الى حائك لينسجه بالنصف جوزه مشايخ بخاري وأبو الليث وغيره للعرف اهـ (وقال في المبحث الرابع العرف الذي تحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن والسابق دون المتأخر مانصه) * تنبيه * هل المعتبر في بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول الى أن قال وية فرغ على ذلك لو استقرض ألفا واستأجر المقرض لحفظ امرأة أو مائة كل شهر بعشرة وقيمتها لا تزيد على الاجر ففيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري والصحة مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالتعارف العام ولم يوجد وقد أفقوا الاكابر بفسادها اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (ثم قال) وفي اجارة البرازية وفي اجارة الاصل استأجره ليحمل طعامه بغير منعه فالاجارة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا اذا دفع الى حائك غزلا مسمى على أن ينسجه بالثلاث ومشايخ بلخ وخوارزم أفقوا بجواز اجارة الحائك للعرف وبه أفقوا أبو علي النسفي أيضا والفتوى على جواب الكتاب لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص به اهـ (ثم قال) وفيها أي البرازية من البيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء في القول

السادس من أنه صحيح قالوا الحاجة الناس اليه فراراً من الربا فيلج اعتادوا الدين
والاجارة وهي لا تصح في الكرم وبخاري اعتادوا الاجارة الطويلة وهي لا تمكن
في الاستئجار فاضطروا الى بيعها وفاء وماضاق على الناس امر الا اتسع حكمه اه
وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع المحلل
والمحرام غلب المحرام المحلل مانصه) * تمة * يدخل في هذه القاعدة ما اذا جمع بين
حلال وحرام في عقد أونية ويدخل ذلك في أبواب الى أن قال ومنها الاجارة وهي
كالبيع لا اشتراكهما في أنها ما يطلان بالشرط الفاسد اه وقد نقلناه في كتاب
البيوع (ثم قال) وصرحوا بأنه لو استأجر داراً كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر
الاول فقط ولم أر الا أن حكم ما اذا استأجر نساء بالينسج له ثوباً طوله كذا وعرضه كذا
فخالف بزيادة أو نقص هل يستحق بقدره أو لا يستحق أصلاً اه (ثم قال) ومنها
لو شرط الواقف أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة فزاد الناظر عليها وظاهر كلامهم
الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على المشرط لأنها كالبيع لا يقبل تغريق الصفقة
وصرح به في فتاوى قارئ الهداية ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه اه
وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الوقف أيضاً ونقلنا بعضه في كتاب البيوع (وقال
في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى قدم المانع مانصه) وكذا تصرف الراهن
والمؤجر في المرهون والعين المؤجرة منع بحق المرتهن والمستأجر وانما قدم الحق
هنا على المالك لانه لا يفوت به الامنفعته بالتأخير وفي تقديم المالك تغويت عين على
الآخر اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الرهن أيضاً (وقال في الفن الثالث
في أحكام الصبيان مانصه) وتصح الاجارة له اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط
من الحقوق مانصه) وأما حق الاجارة فينبغي أن لا يسقط الا بالاقالة اه (وقال
في أحكام العقود مانصه) هي أقسام لازم من الجانبين البيع الى أن قال والاجارة
الافى مسألة ذكرناها في الفوائد منها اه (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا
في العبادات مترادفان الى أن قال وأما في الاجارة فتباينان قالوا لا يجب الاجر
في باطله كما اذا استأجر أحد الشريكين شريكه لمجمل طعام مشترك ويجب أجر
المثل في فاسده اه (وقال في أحكام الغسوخ مانصه) وحقيقته حل ارتباط العقد
اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد أشياء اختيار الشرط الى أن قال وظهور
المبيع مستأجراً أو مرهوناً الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب البيوع (وقال في أحكام

(الكتابة مانصه) وفي اجارة البزازية أمر الصكك بكتابة الاجارة وأشهدا ولم يجر
 العقد لانه قد بخلاف صك الاقرار والمهر اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار وفي كتاب
 النكاح (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الخامسة لا يملك المؤجر الاجارة بنفس
 العقد وانما يملكها بالاستيفاء أو بالتقنين منه أو بالتجديد أو بشرطه فلو كانت
 عبدا فاعتقه المؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه لم ينفذ عتقه لعدم الملك وعلى
 هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لانها تحدث شيئا فشيئا وبهذا فارتقت البيع فان
 المبيع عين موجودة فمالم تحدث فهو على ملك المؤجر ولذا قلنا ان المستأجر
 لا تصح اجارته من المؤجر اهـ وقد نقلناه بعضه في كتاب البيوع وقوله فهو على
 ملك المؤجر له فهي أي المنافع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما للعين والمنفعة
 معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته أبدا ورقبته
 للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له الى أن قال وليس للموصى له
 الاجارة الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا فراجع اهـ (ثم قال) * تنبيه *
 قد علمت ان الموصى له وان ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الاعارة وأما
 المستأجر فيؤجر ويعير ما لا يختلف باختلاف المستعمل اهـ وقد نقلنا بقيته ذلك
 في كتاب الامانات فراجع اهـ (ثم قال) وأما اجارة المقطع ما أقطعه الامام فافق
 العلامة قاسم بن قطلوبغا ببحثه قال ولا أثر لجواز اخراج الامام له في اثناء المدة
 كما لا أثر لجواز موت المؤجر في اثناءها ولا لكونه ملك المنفعة لا في مقابلة مال فهو
 نظير المستأجر لانه ملك منفعة الاقطاع بقابلية استعراده ما أعد له لا نظير المستعير
 لما قلنا واذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن المقطع تنفسخ الاجارة لا تنتقل
 الملك الى غيره المؤجر كما لو انتقل الملك في النظائر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المستأجر واجارة العبد الذي صوئ على خدمته مدة معلومة واجارة
 الموقوف عليه الغلة واجارة العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة
 واجارة أم الولد اهـ وقد ألفت رسالة في الاقطاعات وأخرى وسعيتها التحفة
 المرضية في الاراضي المصرية وفيما أفقتي به العلامة قاسم التصريح بان للامام ان
 يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما اذا أقطعه أرضا عامرة من
 بيت المال أما اذا أقطعه مواتا فأحياءه ليس له اخراجه عنه لانه صار مال كالرقبة
 كما ذكره أبو يوسف في كتاب الخراج اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال

في بحث القول في الدين مانصه) ولو وكل المستأجر بأن يعمّر العين من الاجرة يصح
 وقد أوضحناه في وكالة البحراهم وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في بحث
 الكلام في أجرة المثل مانصه) يجب في مواضع أحدها الاجارة في صور منها
 الفاسدة ومنها لو قال له المؤجر بعد انقضاء المدة ان فرغتها اليوم والافعل بك
 كل شهر كذا وقيل يجب المسمى ومنها لو قال مشترى العين للاجير اعمل كما كنت
 ولم يعم لم بالاجرة بخلاف ما اذا علم فانه يجب ومنها لو عمل له شيئا ولم يستأجره وكان
 الصانع معروفا بتلك الصناعة وجب أجر المثل على قول محمد وبه يفتى ومنها في
 غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يقيم أو وقفا أو معدا للاستغلال على المفتى به
 اهـ وقد نقلناه ذلك في كتاب الغصب (ثم قال) وليس منها ما اذا خالف
 المستأجر الى شرب بأن حمل أكثر من المشر وطفانه لا يجب أجر ما زاد لان الضمان
 والاجر لا يجتمعان اهـ (ثم قال) ومنها اذا انقضت مدة الاجارة وفي الارض زرع
 فانه يترك بأجر المثل الى ان يستحصد اهـ (ثم قال) * فروع * الاول قولهم
 في الزرع بعد انقضاء مدة الاجارة يترك بأجر المثل معناه بالقضاء أو الرضاء والا فلا
 أجر كما في القنية الثاني اذا وجب أجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فان
 كان معلوما لا يزداد عليه وينقص منه وان كان مجهولا وجب بالغما بالغ الثالث
 يجب أجر المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع اذا وجب أجر المثل وكان
 متغاوتا منهم من يستقضى ومنهم من يتساهل في الاجر يجب الوسط حتى لو كان أجر
 المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد
 عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد اثنان أن قيمته عشرة
 وشهد اثنان أن قيمته أقل وجب الاخذ بالاكثر ذكره الا قطع في باب السرقة
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب وفي كتاب المحرود والسرقة وفي كتاب
 الشهادات والدعوى (ثم قال) الخامس أجر المثل في الاجارة الفاسدة بطيب
 وان كان السبب حراما والسكل من القنية وقد منّا حكم زيادة أجر المثل في الفوائد
 اهـ (وقال في بحث ما افترق فيه الاجارة والبيع) التافيت يفسده ويصحها ويملك
 العوض فيه بالعقد وفيها لا ابواحد من أربعة وتفسخ بالاعذار بخلافه وتفسخ
 بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقدها لنفسه بخلافه واذا ملك
 الثمن قبل قبضه لا يبطل البيع واذا ملك الاجرة العين قبله انفسخت اهـ وقد

نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث ما افترق فيه الوكيل والوصى مانصه) ولا يستحق الوكيل أجره على عمله بخلاف الوصى اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) ولو استأجر الموصى الوصى لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخسائية ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان على عمل معلوم صحت والا فلا اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه) * فائدة * اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قوله هم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى ان قال وقالوا كما في الخزانة لو آجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح واذن لم يستأجر في العمارة فانفق لم يرجع على أحد فكان متطوعا فقلت لان الاجارة لم تصح لم يصح ما في ضمنها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ونخرج عنها ما ذكره في البيوع لو باعه الثمار وآجره الاشجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقطضى القضاء مدة ان لا يطيب ثبوت الاذن ضمن الاجارة اهـ وقد نقلناه في البيوع (وقال في فن الانغاز في بحث الوقف مانصه) أى وقف آجره انسان ثم مات وانقضت فقبل الواقف اذا آجره ثم ارتد ثم مات فانه يصير ماله كالورثته وتنفسح بموته اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال في فن الانغاز من بحث الاجارة مانصه) خاف المستأجر من فسح الاجارة باقرار المؤجر بدين ما الحيلة فقل ان يجعل للسنة الاولى قايلا من الاجرة ويجعل للاخيرة الاكثر اهـ (وقال ايضا في فن الانغاز مانصه) * الوديعة * أى رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيبقى القاضي القاضي دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتسديدهم وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (ثم قال في فن التحيل مانصه) * السابع عشر في الاجارات * اشتراط المزمة على المستأجر يفسدها والحيلة ان ينظر الى قدر ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره المؤجر بصرفه اليها فيكون المستأجر وكيلا بالاتفاق واذا ادعى المستأجر الانفاق لم تقبل منه الابحجة ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم يقبل الا بها والحيلة ان يجعل المستأجر له قدر المزمة ويدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفع الى المستأجر ويأمره بالاتفاق في المزمة فيقبل ولا يبين أو يجعل مقدارها في يد عدل اهـ وقد نقلناه في كتاب

الوكالة (ثم قال) ولو استأجر عرصه بأجرة معينة وأذن له رب العرصه في البناء من الاجر جاز واذا انفق في البناء استوجب عليه قدر ما أنفق فيلتهيان قصاصا ويترادان الفضل ان كان والبناء للثو جر ولو أمره بالبناء فقط فبني اختلغا وقيل للآجر وقيل للمستأجر الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزرع ان يبيع الزرع من المستأجر أو لا ثم يؤجره وقيد بعضهم بما اذا كان يبيع رغبة أما اذا كان يبيع هزل أو تلجئة فلا يبقائه على ملك البائع وعلامة الرغبة أن يكون بقيته أو بأكثر أو بتقصان يسير اشتراط خراج الارض على المستأجر غير جائز كاشتراطه المرمية والحيلة أن يزيد في الاجرة بقدره ثم يأذن بصرفه وفيه ما تقدم في المرمية اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستأجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المرمية الاجارة تنفسح بموت أحدهما واذا أراد المستأجر ان لا تنفسح بموت المؤجر يقر المؤجر بأنه للمستأجر عشرين يزرع فيها ماشاء وما خرج فهو له أو يقر بأنه أجره الرجل من المسلمين ويقر المستأجر بأنه استأجره الرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما واذا كان في الارض عين نفط أو قير أو أراد ان تكون للمستأجر يقر بها انها للمستأجر عشرين وله حق الانتفاع عشرين فيجوز اذا آجر أرضه وفيها نخل فأراد ان يجعل الثمر للمستأجر يدفع النخل الى المستأجر معاملة على أن الرب المال جزأ من ألف جزء من الثمرة والباقي للمستأجر اه (وقال في الفن السادس فن الفروق في بحث الطلاق ما نصح) يقع الطلاق والعتاق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ لا بالارضاء بخلاف الثانية اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال أخو المؤلف في تكميلته للفن السادس فن الفروق ما نصه) * كتاب الاجارة * استأجر دابة ليركبها الى وقت موته لا يجوز ولو نكحها الى هذا الوقت يجوز والفرق ان التأيد يبطل الاجارة بخلاف النكاح اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (ثم قال) انهدم حائط الدار المؤجرة لا يملك الفسخ بغيبوبة المالك بخلاف ما لو انهدمت كلها والفرق ان انهدم الحائط لا يفوت المنفعة من كل وجه بخلاف الكل قال الامير ان قتلت هذا الفارس فملك كذا فقتله فلا شيء له ولو قال كل من قطع رأسه فله كذا فقطع فله ما سمي والفرق ان القتل جهاد والاستئجار عليه لا يجوز بخلاف القطع اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) مات أحد المتعاقدين وفي الارض

زرع يبقى بالمسمى ولو انقضت المدة يبقى بأجر المثل حتى يحجز والفرق انه في الاول لا يحتاج الى التجديد لبقاء المدة وفي الثاني اذا جدد تجدد بأجر المثل استأجرة ليركبها خارج المصر فبها في بيته فهلكت ضمن ولو ليركبها في المصر لا يضمن والفرق ان هـ هذا المحبس في الاول لا يوجب الاجر فلم يكن مأذونا وفي الثاني يوجبه فكان مأذونا هـ (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكرة في كتاب العارية مانصه) استأجرة دابة الى موضع لا يركب في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستأجر على المستعير ورد المستأجر على صاحبه اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال المؤلف في الفن السابع فن المحكمات مانصه) لما جلس أبو يوسف للتدريس من غير اعلام الامام الاعظم فأرسل اليه أبو حنيفة رجلا فسأله عن مسائل خمسة الاولى قصار جحد الثوب وجاءه مقصورا هل يستحق الاجرام لا فأجاب أبو يوسف يستحق الاجر فقال له الرجل أخطأت فقال لا يستحق فقال أخطأت ثم قال له الرجل ان كانت القصارة قبل الجحد استحق والا لا اهـ (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الحج مانصه) يصح استئجار الحاج عن الغير وله أجر مثله اهـ وقوله يصح استئجار الحاج الخ صوابه لا يصح كما في شرحها (وقال في كتاب الطلاق مانصه) المعلق بالشرط لا ينعقد سببا للحال والمضاف ينعقد الى أن قال الا في مسألتين الى أن قال الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكاف لو قال أجرتك غدا أو اذا جاء غدا فقد أجرتك صحت مع ان الاجارة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها اهـ (ثم قال فيه أيضا) وفي الخيانة تصح اضافة فسخ الاجارة المضافة ولا يصح تعليقه اهـ (وقال في كتاب العتق مانصه) التأقيت الى مدة لا يعيدش الانسان اليها غالباً تأييد معنى في التدبير على المختار فيكون مدبراً مطلقاً وفي الاجارة مفسد الى نحو مائتي سنة الا في النكاح فتأقيت فيفسد اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال أيضا في كتاب العتق مانصه) المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح والتدبير الا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المال والاجارة اهـ (وقال في كتاب الوقف) الناظر اذا أجر ثمرات فان الاجارة لا تنفسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جميع الربح له فانها تنفسخ بموته كما حرره ابن وهبان معزيا الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون يخالفه اهـ (ثم قال) اقالة الناظر عقد الاجارة جائزة الا في مسألتين الاولى

إذا كان العاقد ناظرا قبله كما فهم من تعليلهم الثانية إذا كان الناظر يجعل الاجرة
 كما في الهبة وشي عليه ابن وهبان اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) اجارة الوقف
 باقل من اجرة المثل لا تجوز الا اذا كان أحدا لا يرغب في اجارتها الا بالاكل وفيما
 اذا كان النقصان يسيرا اه (ثم قال فيه أيضا) شرط الواقف يجب اتباعه الى
 أن قال الا في مسائل الى أن قال الثانية شرط أن لا يؤثر وقفه أكثر من سنة
 والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة نفع للفقراء فللقاضي المخالفة
 دون الناظر اه (ثم قال في كتاب الوقف أيضا مانصه) اعلم أنه قد كثر في زماننا
 اجارة الارض مقيلا ومراحا قاصدين بذلك لزوم الاجر وان لم ترو بقاء النيل ولا شك
 في صحة الاجارة لانها تستأجر للزراعة وغيرها وهما منفعتان مقصودتان كما في اجارة
 الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرها قال في البناية أي لغير الزراعة نحو البناء
 وغرس الاشجار ونصب الفسطاط ونحوها وفي المراج وفتح القدير من البيع
 الفاسد ولا تجوز اجارة المراعي أي الكلا والحيلة في ذلك أن يستأجر الارض
 ليضرب فيها فسطاطه أو يجعلها حظيرة لغنمه ثم يستبيع المرعي وذكر الزياحي الحيلة
 أن يستأجرها لا يقف الدواب أو منفعة أخرى اه فراجع اه (ثم قال في كتاب
 الوقف أيضا مانصه) وتخاية البعيد باطلة فلواستأجر قرية وهو بالمصر لم يصح
 تخليتها الى الاصح كما في المخانية والظهيرية في البيع والاجارة بيع وهي كثيرة
 الوقوع في اجارة الاوقاف فينبغي للمتولي أن يذهب الى القرية مع المستأجر فيفعل بينه
 وبينها أو يرسل وكيله أو يرسله احياء لمسأل الوقف اه وقد نقلناه في كتاب البيوع
 (ثم قال أيضا) الدور والموانيت المسبلة في يد المستأجر بمسكها بغبن فاحش نصف
 اجرة المثل أو نحوه لا يعذر أهل المحلة بالسكون عنه اذا أمكنهم رفعه ويجب على
 المحاكم أن يأمره بالاستئجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زود السنين الماضية
 ولو كان القيم ساكنا مع قدرته على الرفع الى القاضي لا غرامة عليه وانما هي على
 المستأجر واذا ظفر الناظر بمسأل الساكن فله أخذ النقصان منه فيصرفه في مصرفه
 قضاء وديانة كذا في القنية اه (وقال فيه أيضا) الجسامكية في الاوقاف لها شبه
 الاجرة وشبهه الصلة وشبهه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا شبه الاجرة
 في اعتبار زمن المباشرة وما يقابل من المعلوم والحل للاغنياء الخ فراجع اه (ثم قال
 فيه أيضا مانصه) لا تنفسخ الاجارة بموت المؤجر لا الوقف الا في مسئلتين ما اذا آجرها

الواقف ثم ارتد ثم مات ابطالان الوقف برده فانتقلت الى ورثته وفيما اذا آجر أرضه
ثم وقفها على معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه الناظر اذا آجر
انسانا ثم هرب ومال الوقف عليه لم يضمن كفاي التتارخانية الخ فراجعهم (وقال
في أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة
كان رهنها بمخلاف المستأجرة اه (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة والاجارة
اه (ثم قال) ولم أر الا أن حكم الاجارة له وينبغي فيه الصحة لانها تجوز للعدوم
فالحمل أولى اه (وقال فيه من بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه) وتنعقد الاجارة
بلفظ الحبة والتملك كفاي المخانبة وبالغظ الصلح عن المنافع وبلفظ العارية اه
(وقال فيه أيضا مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر نفذ عليه فلا يتوقف
شراء الغضوي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المتولي أجبر الوقف بدهم
ودانق بل ينفذ عليهم م والوصى كالمتولي وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة
كفاي القنية الا في مسألة الامر والقاضي اذا استأجر أجيرا بأكثر من أجرة المثل
فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كفاي سير المخانبة اه وقد نقلناه في كتاب
الوقف وكتاب الوصية (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) العقود تعتمد صحتها
الفائدة فلا يفيدها لا يصح فلا يصح بيع درهم بدرهم استويا وزنا وصفة كفاي
الذخيرة ولا يصح اجارة مالا يحتاج اليه كسكنى دار بسكنى دار اه (ثم قال
في كتاب البيوع في بحث كل عقد أعيد وجد دفان الثاني باطل الا في مسائل مانصه)
وأما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فسخ للاولى كفاي البرازية اه
(ثم قال فيه أيضا) من باع أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل الى أن قال
والمتولى على الوقف لو آجر الوقف ثم أقال ولا مصلحة لم تجز على الوقف اه وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسد اذا تعلق به
حق عيب يلزم دارتفع الفساد الا في مسائل آجر فاسدا فآجر المستأجر صحيحا فللاول
نقضها والمشتري من المكره لو باع صحيحا فلا مكره نقضه والمشتري فاسدا اذا آجر
فللبائع نقضه وكذا اذا زوج اه وقد نقلناه في كتاب النكاح ونقلناه بعضه
في كتاب الاكراه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرر ولا يوجب الرجوع
الا في ثلاث مانصه) الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع كالوديعة
والاجارة حتى لو ملك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع

والمستأجر فانهم ايرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمعناه وفي العارية
والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه وتمساه في الخسائية في فصل الغرور من
اليسوع اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وفي كتاب الامانات (وقال في كتاب
القضاء مانصه) كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الى أن
قال واذا ادعى على القاضي اجارة مال الوقف أو اليتيم اه (ثم قال فيه أيضا
مانصه) ولا تسمع البينة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتنام البينة
للمتعدى الى أن قال ثم رأيت سابعاً في اجارة منية المفتى آجرداية بعينها من رجل
ثم من آخر فأقام الاول البينة فان كان الآخر حاضراً تقبل عليه البينة وان كان
مقرأياً يدعيه هذا المدعى وان كان غائباً لا تقبل اه (ثم قال في كتاب القضاء أيضا
مانصه) اذا تعارضت بينة الطوع مع بينة الاكراه فبينة الاكراه أولى في البيع
والاجارة والصلح والاقرار وعند عدم البيان فالقول للمدعى الطوع اه وقد نقلناه
في كتاب اليسوع (وقال فيه أيضا) الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى أن قال
وفي الاجارة تمنع الصحة في العين أو في الاجرة كهذا وهذا اه (وقال في كتاب الاقرار
مانصه) الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القولين الا الاستحجار لمولى عبده
من نفسه لم يكن اقراراً بحريته كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال
في كتاب الاقرار أيضا مانصه) الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يتعدى الى غيره
فلو أقر المؤجر ان الدار لغيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين
فلما دائن حبسها وان تضرر الزوج ولو أقر المؤجر بدين لا وفاء له الا من ثمن العين فله
بيعهما القضاء وان تضرر المستأجر اه (وقال في كتاب الهبة مانصه) والهبة قبل
القبض تكون مجازاً عن الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الولوالجية اه وقد
نقلناه في كتاب اليسوع (وقال في كتاب المدائيات مانصه) ولو ادعى المشتري ان
المدفوع من الثمن وقال الدلال من الاجرة فالقول للمشتري اه (وقال في كتاب
الامانات) اذا تعدى الامن ثم أزاله لا يزول الضمان ~~كالمستعير~~ والمستأجر الا
في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستحجار اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
(ثم قال فيه أيضا) الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر
ويعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر قبل يودع المستأجر والعارية اذا تصح
اعارتها وهي أقوى من الابداع وقيل لان الامين لا يسلمها الى غيره عاله وانما

جازت الاعارة لاذن المعير والمؤجر لا طلاق في الانتفاع وهو معدوم في الايداع
فان قيل اذا اعار فقد اودع قلنا ضمنى لا قصدى والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار
ولا يؤثر وأما الوصى فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة
وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في
جامع الفصولين العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر
أجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان
الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الخسائية ومن هنا
يعلم انه لا أجر للناظر في المسقف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل
الا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى لها أجرا لباقي
بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استئجاره الا اذا وقت له وقتا وفي
البرازية لوجهه ليل الكفيل أجرا لم يصح وذكر الزياي ان الوديعة بأجرة مضمونة
وفي الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الراهن اذا
استأجر الرهن اه (وقال في كتاب الامانات أيضا مانصه) المأذون له في شيء كآذنه
امانة وضمانا ورجوعا وعدم رجوع وخرج عنه مسئلتان الى ان قال الثانية
محام مشترك بين اثنين آجر كل واحد منهما حصته لرجل ثم أذن أحدهما
مستأجره بالعمارة فعمره فلا رجوع للمستأجر على الشريك الساكت ولو عمرا أحد
الشريكين المحام بلا اذن شريكه فانه يرجع على شريكه بحصته كذا في اجارة
الولواجية اه وقد قلنا في كتاب الشركة (وقال أيضا في كتاب الامانات) للمعير
ان يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمه لارضاع ولده وصار
لا يأخذ الا مديها له الرجوع لا الردف له أجر المثل الى الفطام ولو رجع في فرس
الغازي قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله أجر المثل وهم في
الخسائية وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى تحصد ولم
يؤقت وتترك بأجر اه (وقال فيه أيضا) المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذا به فان
كانت امانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قارئ
الهداية ومن الثاني ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان
وهي في أحكام العمارة من العمادى استأجر بعير الى مكة فهو على الذهاب دون
المجيء ولو استعار بعيرا فهو عليهما كما في اجارة الولواجية اه (وقال فيه أيضا العارية

كالاجارة تنفسح بموت أحدهما كما في المنية اه (وقال في كتاب الحجر والمأذون
 مانصه) المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته الا اذا كان أجيرا في البيع
 والشراء كما في اجارة منية المفتي اه (وقال في كتاب الشفعة مانصه) باع ما في اجارة
 الغير وهو شفيعها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها
 كذا في الولوالجية اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الغصب
 مانصه) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث في مال اليتيم ومال الوقف والمعد
 للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد
 كمدت سكنه أحد الشرعيين في الملك أما الوقف اذا سكنه أحدهما بغير إذن
 الآخر سواء كان موقفا لا سكني أو للاستغلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال
 اليتيم مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر ليس له ما ذلك ولا أجر عليهما
 كذا في وصايا القنية لا تصير الدار معدة له باجارتها انما تصير معدة اذا بناها
 لذلك أو اشترها له وباعداد البائع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا
 أجر ما منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معد للاستغلال فعلى المستأجر
 المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه من
 السكنى بتأويل عقد سكنى المرتهن لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنتين
 ودفع أجرتهما ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يقتضي أن له ذلك اذا لم
 تمكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيسرده الا اذا دفع على وجه الهبة
 فاستهاكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر خرج المستأجر عن
 المهدة ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرتها
 للمالك يطيب له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في
 كتاب الغصب أيضا) حفر قبرا فدفن فيه آخر ميتا فهو على ثلاثة أوجه فان كان في
 أرض مملوكة للمخافر فللمالك النبدش عليه واخرجه وله التوبة والزرع فوقها
 وان كان في أرض مباحة ضمن المخافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض
 موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سعة لان المخافر لا يدري بأي أرض يموت
 ذكر هذه الفروع الثلاثة في الوقعات الحسامية من الوقف وينبغي ان يكون
 الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة
 الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة فللمالك الخيار وفي مباحة فله

تضمن قيمة الحفر اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة وكتاب الوقف (وقال في كتاب
 الخطر استخدام اليتيم بالأجرة حرام ولولا نعيه ومعلمه الألامه وفيما إذا أرسله معلمه
 لا حصار شرى كنه كفا في القنية اه (وقال في كتاب الرهن) فإذا آجره المرتهن
 لا يطيب له الأجر أذن الراهن للمرتهن في الإجارة فأجر يخرج عن الرهن ولا
 يعود إلا آجر إذا رهن العين عند المستأجر على دين له مع وانقضت اه (ثم قال
 فيه أيضا) وإذا أذن له في السكنى فلا رجوع له بإجرة اه (وقال في كتاب
 المجاميات) قطع المجام محرم من عينه وكان غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية
 اه (وقال في كتاب الوصايا) وصى القاضى كوصى الميت إلا في مسائل إلى أن قال
 الرابعة لو وصى الميت أن يؤجر الصبي لخياطة الذهب وسائر الأعمال بخلاف وصى
 القاضى كفا في القنية اه (وقال فيه أيضا) تبرع المريض في مرض موته بما ينفذ
 من الثلث عند عدم الإجارة إلا في تبرعه بالإنفاق نافذ من جميع المال كذا في
 الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا بخلافه
 وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض أعار من أجنبي والمقصود
 عليه أنه إذا آجر بأقل من أجر المثل فإنه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسى أنها
 خالفت القواعد وليس كما قال فإن الإجارة والإعارة يبطلان بموته فلا ضرر على
 الورثة بعد موته للإفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب
 الأمانات (وقال في كتاب الوصايا أيضا) الغلام إذا لم يكن أبوه حائثا كافليس لمن هو
 في حجره تعليمه الحياكة لأنه يعير بها أولادهم ولاية إجارة ابنها ولو في حجر عمته اه
 (وقال في كتاب الفرائض) وصى الميت كالأب إلا في مسائل إلى أن قال الرابعة للأب
 الأكل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله اه (ثم قال) العاشرة
 لا يستخدمه بخلاف الأب اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (قال صاحب الأشباه)

* (كتاب الأمانات) *

من الوديعة والعارية وغيرهما الأمانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل إلا في
 ثلاث الناظر إذا مات مجهول الأغلات الوقف والقاضى إذا مات مجهول أموال اليتامى
 عند من أودعها والسلطان إذا أودع بعض الغنيمة ثم مات ولم يبين عند من أودعها
 كذا في فتاوى قاضى خان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وذكرها الولوالجى

وذكر من الثلاثة أحدا المتفاوضين اذ اذات مجهول لا يبين حال المال الذي في يده
 ولم يذكر القاضى فصار المستثنى بالتلفيق أربعة وزدت عليها مسائل الاولى
 الوصى اذ اذات مجهول فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذ اذات
 مجهول مال ابنه ذكره فيها أيضا الثالثة اذ اذات الوارث مجهول ما أودع عند مورثه
 الرابعة اذ اذات مجهول المال القته الریح في بيته الخامسة اذ اذات مجهول الماوضه
 مال كنه في بيته بغير علمه السادسة اذ اذات الصبي مجهول الما أودع عنده
 محجورا وهذه الثلاثة في تلخيص الجامع الكبير للخللاطى فصار المستثنى عشرة
 وقيدوا بتجهيل الغلة لان النساظر اذ اذات مجهول المال البدل فانه يضمنه كما في
 الخانية اه وقد نقلنا هذه المسائل في مواضعها (ثم قال) ومعنى موته مجهول
 ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان بينها وقال في حياته
 رد دتها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالة والالم يقبل قوله فان كان يعلم ان
 وارثه يعلمها فلا تجهيل ولهذا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذا
 لم يعرف الوارث الوديعة أما اذا عرف الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم
 يبين لم يضمن ولو قال الوارث أنا علمتها فانه كذا الطالب ان فسرهما وقال هي كذا وكذا
 وهما كذا صدق اه ومعنى ضمانها صيرورتها دينها في تركته وكذا الوادعى
 الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم
 هلكت فالقول للطالب في الصحيح كما في البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار
 جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها ثم باع المعبر الجدار فان المشتري لا يمكن
 من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تعدى
 الامين ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعير والمستأجر الا في الوكيل بالبيع
 أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستئجار والمضارب والمستبضع والشريك عندنا
 أو مفاوضه والمودع والمستعير الرهن وهى في الفصول الا الاخيرة فهى
 في المبسوط اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها (ثم قال) الوديعة
 لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية
 تعار ولا تؤجر قيل يودع المستأجر والعارية اذ تصح اعارتهما وهى أقوى من
 الايداع وقيل لان الامين لا يسلمها الى غير عياله وانما جازت الاجارة لاذن
 المعبر والمؤجر لا مطلق الانتفاع وهو معدوم في الايداع فان قيل اذا أعار

فقد أودع قلنا ضمنى لا قصدي والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر ولا يرهن وأما الوصي فيملك الأيداع والأجارة دون الأمانة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف والوكيل بقبض الدين بعده مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين العامل لغيره أمانة لأجره له إلا الوصي والناظر فيستحقان بقدر أجر المثل إذا عمل إلا إذا شرط أو أوقف للناظر شيئاً من غلة الوقف ولا يستحقان إلا بالعمل فلم يكن الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للناظر كما في الثانية ومن هنا يعلم أنه لا أجر للناظر في المسقف إذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل إلا بالشرط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة إذا سمى له أجر الباقى بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استئجاره إلا إذا وقت له وقتاً وفي البرازية لو جعل للوكيل أجراً لم يصح وذكر الزيلعي أن الوديعة بأجر مضمونة وفي الصيرفية من أحكام الوديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الراهن إذا استأجر المرتهن اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها كل آين ادعى اتصال الأمانة إلى مستحقها قبل قوله كالمودع إذا ادعى الرد والوكيل والناظر إذا ادعى الصرف إلى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته إلا في الوكيل بقبض الدين إذا ادعى بعد موت الموكل أنه قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الأبيينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الولو الجمية القول للأمين مع الأمين إلا إذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خالف الظاهر وكذا المتولى اهـ وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها كتاب الوقف وكتاب الوكالة وكتاب الوصايا وكتاب الدعوى (ثم قال) الأمين إذا خلط ببعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن فالمودع إذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها وكذا لو أنفق بعضها فرده وخلطه بها ضمنها والعامل إذا سأل الفقراء شيئاً وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لأربابها ولا تجزئهم عن الزكاة إلا أن يأمره الفقراء أو لا بالأخذ والمتولى إذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن إلا إذا كان باذن القاضى والسمسار إذا خلط أموال الناس وأثمان ما باعه ضمن إلا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصى إذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه إلا في مسائل لا يضمن الأمين بالخلط كالقاضى إذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى إذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو أضاف المولى مال الوقف ثم وضع

مثله لم يبرأ وحيلة براءته انفاقه في التعمير أو ان يرفع الامر الى القضاة فينصب
القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه اه وقد نقلناه في أبوابها كتاب الوقف
والوكالة والوصايا وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب الزكاة (ثم قال) الامين
اذا اهلك الامانة عنده لم يفهم الا اذا سقط من يده شيء عليها فهلك كذا في
الولاء الجمية وفي البرازية الرقيق اذا اكتسب فاشترى شيئا من كسبه وأودعه
وهلك كذا عند المودع فانه يضمنه لكونه مال المولى مع ان للعبد مديدا معتبرة حتى
لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له في شيء كآذنه امانة وضمانا
ورجوعا وعدم رجوع ونرج عنه مسئلتان المودع اذا اذن انسانا في دفع
الوديعة الى المودع فدفعها له ثم استحققت بيينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع
وللمستحق تضمين الدافع كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
وكتاب الغصب (ثم قال) الثانية حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما
حصته لرجل ثم اذن أحدهما مستأجرا بالعمارة فعمر فلا رجوع للمستأجر على
الشريك الساكت ولو عمرا أحدهما الشريكين المحمام بلا اذن شريكه فانه يرجع
على شريكه بمحمته كذا في اجارة الولاء الجمية اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وكتاب
الاجارة (ثم قال) لا يجوز للمودع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سيفافطليه
ليضرب به ظملا ولو كانت كتابا فيه اقرار بمال غيره أو قبض كما في الخانية المودع
اذا أزال التعدي زال الضمان الا اذا كان الايداع مؤقفا فتعدي بعده ثم أزاله
لم ينزل الضمان كذا في جامع الفصولين المودع اذا جدها ضمنها الا اذا هلك
قبل القبض كما في الاجناس الوديعة امانة الا اذا كانت بأجرة فمضمونة ذكره
الزيلعي وتقدمت للمعير أن يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار أمة
لا رضاع ولده وصار لا يأخذ الا ثديها بالرجوع لا الرد فله أجر المثل الى الفطام
ولو رجع في فرس الغازی قبل المدة في مكان لا يقدر على الشراء أو الكراء فله
أجر المثل وهما في الخانية وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه
حتى تحصد ولولم يؤقت وتترك بأجر اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الاجارة (ثم قال)
مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كما في المبسوط اه وقد نقلناه
في كتاب الرهن (ثم قال) تحليف الامين عند دعوى الرد والهلاك قبل لنفي
التهمة وقبل لانكاره الضمان ولا يثبت الرد بينه حتى لو ادعى الرد على الوصي

وحلف لم يضمن الوصي كذا في ودیعة المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 وكتاب الوكالة (ثم قال) لو رد الوديعة الى عبد ربها لم يبرأ سواء كان يقوم
 عليها أولا وهو الصحيح واختلف الافتاء فيما اذا ردها الى بيت مالها او الى
 من في عياله ولو دفعها المودع الى الوارث بالأمر القاضى ضمن اذا كانت مستغرقة
 بالدين ولم يكن مؤتمنا والا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المودع به دين
 المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى
 الميت دين اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا وفي كتاب المداينات (ثم قال) ادعى
 المودع دفعها الى مأذون مالها وكذبا فالحق له في براءته لا في وجوب الضمان
 عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت امانة فالحق له وان كان
 مضمونا كالغصب والدين لا كفاي فتاوى قارئ الهداية اه وقد نقلناه في كتاب
 الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب الغصب وكتاب المداينات (ثم قال) ومن الثاني
 ما اذا أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في أحكام
 العمارة من العمادى استأجر بعيرا الى مكة فهو على الذهاب دون المجئ ولو استعار
 بعيرا فهو وعليهما كما في اجارة اللواحية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) وفي
 وكالة البزارية المستبضع لا يملك الابضاع ولا الايداع والابضاع المطلق كالوكالة
 المقرونة بالمشيئة حتى اذا دفع اليه ألفا وقال له اشترى به ثوبا صح كما اذا قال
 اشترى به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره ان يشتري له ثوبا صح
 والبضاعة كالضاربة الا ان المضارب يملك بيع ما اشتراه والمستبضع لا الا اذا كان
 في قصده ما يعلم انه قصد الاسترباح أو نص على ذلك اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 وكتاب المضاربة (ثم قال) الاعارة كالاجارة تنفسخ بموت أحدهما كما في المنية
 اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) القول للمودع في دعوى الرد والملاك الا
 اذا قال أمرتنى بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه ربها في الامر بالقول لربها
 والمودع ضامن به عند أصحابنا خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الوديعة من الاصل
 لمحمد اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى (ثم قال) المودع اذا
 قال لا أدري ايكما استودعني وادعاهما رجلان وأبى ان يحلف لهما ولا بينة يعطيها
 لهما نصفين ويضمن مثلهما بينهما ما لانه أتلف ما استودع بجهله اه وقد نقلناه
 في كتاب الدعوى (ثم قال) مات رجل وعليه دين وعنده وديعة بغير عينها

فجميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الوديعة بالخصص كذا في الاصل أيضا اه
وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم اه
(يقول جامع) وهـ هذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الامانات (قال في
القاعدة الاولى لا ثواب الا بالنية مانصه) وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها
وكذا الايداع والاعارة اه (ثم قال) وأما الضمان فهـ ل يترتب في شيء بمجرد
النية من غير فعل فقولوا في المحرم اذا لبس ثوبا الى ان قال وقالوا في المودع اذا لبس
ثوب الوديعة ثم نزعها ومن نيته ان يعود الى لبسه لا يبرأ عن الضمان اه (ثم قال في
القاعدة الثمانية الامور بمقاصدها من العاشر في شروط النية في الرابع ان
لا يأتى بخلاف بين النية والمنوى مانصه) وامانة الخيانة في الوديعة فلم أرها صريحة
لكن في القتاوى الظهيرية من جنيات الاحرام ان المودع اذا تعدى ثم أزال
التعدى ومن نيته ان يعود اليه لا يزول التعدى اه (وقال في قاعدة الاصل العدم
مانصه) ولذا قال في الكنز وان قال أخذت منك ألفا وديعة وهـ اكتب وقال
أخذتها غصبا فهو ضمان ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتنيها لا اه وقد
نقلنا بقيته في كتاب الغصب (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة في المبحث
الثالث العادة المطردة هـ ل تنزل منزلة الشرط مانصه) وحـ ين تأليف هـ ذا
المحل ورد على سؤال فيمن أجر مطبخا الطبخ السكر وفيه فحار أذن للمستأجر
في استعماله فتلفت وقد جرى العرف في المطابخ بضمانها على المستأجر فأجبت
بان المعروف كالمشروط فصاركانه صرح بضمانها عليه والعارية اذا اشترط فيها
الضمان على المستعير تصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية
وجزم به في الجوهرة ولم يقل في رواية لكن نقل بعده فرع البرازية عن الينابيع
ثم قال أما الوديعة والعين الموجرة فلا يضمنان بحال اه ولكن في البرازية
قال أعرني هـ اذ على انه ان ضاع فأنا ضامن له فأعارة فضاع لم يضمن اه وقد نقلنا
ذلك في كتاب الاجارات أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت
قول مانصه) وفي عارية الخيانة الاعارة لا تثبت بالسكوت اه (وقال في القاعدة
التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر مانصه)
وخرج عنها مسائل الاولى لودل المودع السارق على الوديعة فانه يضمن لترك الحفظ
اه (وقال في الفن الثالث في أحكام النقد وما يتعين فيه وما لا يتعين مانصه)

ويتعين في الامانات اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
 وأما ما ليس بالازم من العدة فلا يتصف بالاسقاط كالوكالة والعارية وقبول
 الوديعة اه (وقال في أحكام العدة مانصه) وجائز من الجائزين الشركة الى
 أن قال والعارية والابداع اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفي الهداية
 من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضى ضمنها ثم اذا ضمن
 لم يرجع عليهما لانه لما ضمن ملكه بالضمنان فظهر أنه كان متبرعا وذكرا الزيلعي
 أنه بالضمنان استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار كما اذا قضى
 دين المودع بها اه وقد نقلنا بقیته في كتاب الغصب وفي كتاب الطلاق (ثم قال)
 منها الغاصب اذا أودع العين ثم هلك عند المودع ثم ضمن المالك الغاصب
 فلا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضمنان فصار مودعا مال نفسه اه وقد
 نقلنا بقیته في كتاب الغصب (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصى له وان
 ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي ان له الاجارة وأما المستأجر فيؤجر ويعبر بما لا يختلف
 باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكنى لا يؤجر ويعبر والشافعية جعلوا لذلك
 أصلا وهو ان من ملك المنفعة ملك الاجارة والاعارة ومن ملك الانتفاع ملك
 الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعير والموصى له بالمنفعة مالا كالانتفاع فقط
 وهذا يخرج على قول الكرخي من أن العارية اباحة المنافع لا تملكها والمذهب
 عندنا انها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وانما لا يملك
 المستعير الاجارة لانه ملك المنفعة بغير عوض فلا يملك أن يملكها بعوض ولانه
 لو ملك الاجارة ملك أكثر مما ملك فانه ملك المنفعة بغير عوض فيملكها نظير ما ملك
 ولانه لو ملكها لازم أحد الأمرين الغير الجائزين لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة
 وهذان العملان يشملان الموقوف عليه والمستعير وهما سواء على الراجح فيملك
 الموقوف عليه السكنى المنفعة كالمستعير وقيل انما أبيع له الانتفاع وهو ضعيف
 بأن له الاعارة وتمسكه في فتح القدير من الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 ونقلنا بعضه في كتاب الاجارات وفي كتاب الوصية (وقال في أحكام السفر مانصه)
 ويختص ركوب البحر بأحكام الى أن قال وضمن المودع لوسافر بها في البحر
 وكذا الوصى اه وقد نقلناه في كتاب الوصية (وقال في فن الغار مانصه)
 * الوديعة * أي رجل ادعى وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم

إليه فقل إذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح إقراره ولو صدقه
 الغرماء فيقضى القاضى دين الميت ويرجع المذمى على الغرماء لتصدقهم وكذا
 في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب
 الاقرار (ثم قال في فن الاغازمانه) * العارية * أى * مستعير ملك المنع بعد الطلب
 فقل إذا طلب السفينة في بحه البحر أو السيف ليقتل به ظالمًا أو الظئر بعد ما صار
 الصبي لا يأخذ الاثر بها أو فرس الغازى في دار الحرب أو عارية الرهن قبل قضاء
 الدين أى * مودع ضمن بالهلاك فقل إذا ظهر مستحقه أى * مودع لم يخالف وضمن
 فقل إذا أمر به بدفعها الى بعض ذريته فدفعها اليه بعد موته اهـ (وقال في الفن
 المذكور في بحث الغصب مانصه) أى * مودع يضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في فن الحمل في بحث الوكالة مانصه) أراد
 الوكيل انه اذا أرسل المتاع للوكيل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بيعه وكذا لو أراد
 الايداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجيره لان الاجير لو حذر من عباله أو يرفع
 الوكيل الامر الى القاضى فيأذنه في ارسالها اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة
 (وقال أخو المؤلف في تكلمته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوديعة *
 أنفق بعض المخططة المودعة ثم ردها الى الباقي فهل يضمن الباقي ولو لم يرد ضمن
 المأخوذ فقط والفرق ان المردود لم يخرج عن ملكه فحاطه بوجوب الاستهلاك
 في الباقي بخلاف ما اذا لم يرد أخذت منك ألفى درهم ألفا وديعة وألفا غصبا
 وهما كت الوديعة وهذه المغصوبة وقال رب المال بل الهالك المغصوبة فالقول له
 ولو قال أودعني ألفا وغصبتك ألفا فهما كت الوديعة وهذه المغصوبة فالقول للمقر
 والفرق انه في الاول أقرب بسبب الضمان وهو الاخذ ثم ادعى نوجه عنه وفي
 الثانى لم يقرب بالضمان وانما أقرب بفعل الغير وهو الايداع اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وفي كتاب الاقرار وفي كتاب الغصب (ثم قال أخو المؤلف في التكملة
 المذكورة مانصه) * كتاب العارية * استعار دابة الى موضع لا يركب
 في الرجوع ولو استأجرها الى موضع له أن يركب والفرق ان رد المستعار على
 المستعير ورد المستأجر على صاحبه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارات (ثم قال)
 للمستعير أن يعبر الا اذا عين نفسه والفرق ان الاعارة مطلقة والمطابق يجري على
 اطلاقه وفي الثانى مقيدة فتبقى على التقييد ثم في المطلقة لو اركبها غيره تعين حتى

لو ركب هو بعد ضمن عند فخر الاسلام وقال خواهرزاده والسرخسي لا يضمن عملا
بالاطلاق قال مجيب الطالب اعارة الثور نعم فأخذته في غيبته من بيته فعطب
لا يضمن ولو من زوجته ضمن والفرق ان اعارة الدواب لا تكون للنساء وقد
وجد القامع للاجارة وهو وقعها استعار دابة الى مكان فجاوزته ثم ردها الى مكانها
فهلكت ضمن ولو ركب الوديعة ثم ردها الى مكانها فهلكت لا يضمن والفرق
ان يد المودع كيد المالك كذلك المستعير والله الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب
الوقف) كل من بنى في أرض غيره بأمره فالبنا ملكها ولو بنى لنفسه بلا أمره
فهو له وله رفعه الا أن يضر بالأرض وأما البناء في أرض الوقف الخ اه فراجع اه
وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) واذا قلنا
بتضمن الناظر اذا صرف لهم مع الحاجة الى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه
ان كانوا قبضوا مالا يستحقونه أولا لم أره صريحا لكن نقلوا في باب النفقات ان
مودع الغائب اذا أنفق الوديعة على أبوي المودع بغير اذنه واذن القاضي فانه يضمن
واذا ضمن لا يرجع عليهم الا أنه لما ضمن تبين ان المدفوع ملكه لاستناد ملكه الى
وقت التعدي كما في الهداية وغيرها اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال
أيضا في كتاب الوقف مانصه) وكذا لا يرد ما اذا أذن القاضي بالدفع الى زوجة
الغائب فلما حضر جحد النكاح وحلف فانه ذكر في العتابة ان شاء ضمن المرأة وان
شاء ضمن الدافع ويرجع هو على المرأة اه لانه غير متعد وقت الدفع وانما ظهر
الخطأ في الاذن وانما دفع بناء على صحة اذن القاضي فكان له الرجوع عليهم لانه
وان ملك المدفوع بالضمان فليس بمتعبر اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(وقال في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا الالفاظ مانصه) وخرج عن هذا
الاصل مسائل منها لا تنعقد الهبة بالبيع بلائمن ولا العارية بالاجارة بلاجرة اه
(وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع الا في ثلاث مانصه)
الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفقته الى الدافع كالوديعة والاجارة حتى
لو هلك الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت ضمن المودع والمستأجر فانها
يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا ما كان بمعناه وفي العارية والهبة لا رجوع
لان القبض كان لنفسه وتسامه في الخيانة من فصل الغرور من البيوع اه وقد
نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الهبة (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخلف

القاضي على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فانه يحلفه كما في القنية اه (وقال فيه أيضا) اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده فأقر لا أحدهما وأنكر الآخر يستحلف للمنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب والايديع والاعارة فانه يستحلف للمنكر بعد اقراره لا أحدهما كما في الخيانة مفصلا اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال فيه أيضا) الجهمية في المنكر كونه تمنع الصحة الى أن قال وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهممة على المودع اه (وقال في كتاب الوكالة مانصه) بعث المديون المسال على يد رسول فهلك فان كان رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بهامع فلان ليس رسالة منه فاذا هلك هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبهانه في شرح المنظومة اه (وقال في كتاب الوكالة أيضا مانصه) الشيء المفوض الى اثنين لا يعلمه أحدهما كالوكيلين والمضاربين والوصيين والناظرين والقاضيين والمحكمين والمودعين الخ اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) الوكيل لا يكون وكيلًا قبل العلم بالوكالة الا في مسألة ما اذا علم المشتري بالوكالة ولم يعلم الوكيل البائع بالوكالة كما في البرازية وفي مسألة ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم يعلم به كونه وكيلًا وهي في الخيانة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع أو المودع والوكيل معا بالوكالة فدفعها له فان المسالك مخير في تضمين أيهما شاء اذا هلكت وهي في الخيانة أيضا اه (وقال في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع فلا يصح مع المودع بعد دعوى الهلاك اذ لا نزاع اه (وقال في كتاب المدائيات) عند رجل وديعة ولمودع عليه دين من جنس الوديعة لم تصرف صاها بالدين حتى يجتمع أي الدائن والمودع وبعد الاجتماع لا يصح بذلك قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بلا تجدد قبض وتوقع المقصاصة اه (وقال فيه أيضا) آجرتك بغير شيء فاسدة لا عارية اه (وقال في كتاب الاعارة) لا ضمان على الحمامي والثباني الا بما يضمن به المودع اه (وقال في كتاب الحجر مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذة بافعاله فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل لو أتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه

وما أعبرله وما يبيع منه بلاذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور
 مثله وهي ملك غيرهما وللمالك تضمين الدافع أو لا تأخذ قال في جامع الفصولين
 وهي من مشكلات ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما لم يضمها للصبي للتسليم
 من مال الكه او هنالم يوجد كما لا يخفى اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الغصب وفي
 كتاب الجنائيات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير
 اذنه ولا ولاية الا في مسائل الى ان قال الثانية اذا انفق المودع على أبوي المودع
 بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى لم يضم من استحسننا اه
 وقد نقلناه في كتاب الطلاق (وقال فيه أيضا) والعقار لا يضم الا في مسائل
 اذا جهده المودع الخ (وقال فيه أيضا) لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في
 الغزو كما في منية المفتي وفيما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كما في
 الوديعة اه (يقول جامعه) وقوله كما في الوديعة أى كما يجوز له دخول بيت المودع
 بغير اذنه اذا أنكرها اه من الشرح وقد نقلناه في كتاب المحظر (وقال
 في كتاب الوصايا) تبرع المريض في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم
 الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في الفتاوى الصغرى
 وظاهر ما في تلخيص المجامع الكبر من الوصايا يخالفه وصورها الزيلعي
 في كتاب الغصب بان المريض اعاز من أجني والمنصوص عليه أنه اذا أجر بأقل
 من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسى انها خالفت القواعد وليس
 كما قال فان الاعارة والاجارة يبطلان بموته فلا ضرار على الورثة بعدمونه
 لانفساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في
 كتاب الفرائض) الارث يحبرى في الاعيان وأما الحقوق فنهى ما لا يحبرى
 فيه كحق الشفعة الى ان قال والوكالات والعواري والودائع لا تورث اه
 (قال صاحب الاشباه)

(كتاب المحر والمأذون)

المحجور عليه بالسفه على قوله ما المفتى به كالصغير في جميع أحكامه الا في
 النكاح والطلاق والعتاق والاستيلاد والتدبير ووجوب الزكاة والحج
 والعبادات وزوال ولاية أبيه وجده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الانفاق وفي

صحة وصايا به بالقرب من الثالث فهو كالبايع في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة فلا
 يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة ظهاره صح أي صح العتق ونفذ ولا يجزئه
 عنها وبصوم لها وتسامه في شرح منظومة ابن وهبان وأما اقراره ففي التتارخانية
 انه صحيح عند أبي حنيفة لا عندهما اه يعني بناء على التجرب بالسفه الصبي المحجور
 عليه مؤاخذة بما فعله فيضمن ما تلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة له الا في
 مسائل لو اتلف ما اقترضه وما أودع عنده بلا اذن وليه وما أعير له وما بيع منه
 بلا اذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع صبي محجور مثله وهي ملك غيره ما
 فلما ملك تضمين الدافع أو الاخذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات
 ايداع الصبي قلت لا اشكال لانه انما يضمنها الصبي للتسليط من مال كها وهذا
 لم يوجد كما لا يخفى اه وقد نقلناه في كتاب الامانات وكتاب الغصب وكتاب المجنات
 (ثم قال) الاذن في الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح
 الاذن للآبق والمغصوب المحجور ولا بينة ولا يصير محجورا بهما على الصحيح اذن
 لعبد له ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بايعوا عبدي فاني قد أذنت له في التجارة
 فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذا قال له آجر نفسك ولم يقل من
 فلان أو قال بيع ثوبي ولم يقل من فلان كان اذنا بالتجارة كذا في المخانبة والامر
 بالشراء كذلك كذا في الولو الجية فلو قال اشتر ثوبا ولم يقل من فلان ولا للبس كان
 اذنا وهي حادثة العتوى فليحفظ الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان
 الاذن مضاربا في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذونا في ذلك النوع
 خاصة وقال السرخسي الاصح عندي التعميم كما في الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب
 المضاربة (ثم قال) اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذونا
 اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرية السفينة اذا زوجت نفسها من كفؤ صح
 فان قصرت عن مهر مثلها كان للاولياء الاعتراض ولو اختلعت من زوجها على
 مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفينة ولا الاشهاد عليه اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبوابها من كتاب النكاح وكتاب الطلاق وكتاب الاقرار وكتاب الشهادات
 وقوله وقع أي ويكون رجعي كما في شرحها (ثم قال) ولودفع الوصي المال الى

اليتيم بعد بلوغه سفيرا ضمه ولولم يحجر عليه اه وقد نقلناه في كتاب الوصايا (ثم قال) ولو حجر القاضي على سفيره فأطلقه أخرجنا طلاقه لان الحجر ليس بقضاء ولا يجوز لثالث تنفيذ الحجر الاول خلافا للخصاف ووقف المحجور عليه بالسفاه باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضي فصححه البلخي وأبطله أبو القاسم اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) ولا يصير السفيره محجورا عليه بالسفاه عند الثاني فلا بد من حجر القاضي ولا يرتفع عنه الحجر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضي خلافا للمجد فيه ما ولا يشترط حضرته لصحة الحجر عليه كما في خزنة المفتين ووقعت حادثة حجر القاضي على سفيره ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفاه وبرهنا فلم أرفيه نقلا صريحا وينبغي تقديم بيينة البقاء على السفاه لما في المحيط من الحجر الظاهر زوال السفاه لان عقله يمنعه عنه ذكره في دليل أبي يوسف على ان السفيره لا ينحجر الا بحجر القاضي وقال الزيلعي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان في المهر قضى لمن برهن فان برهنا فنشهد له مهر المثل لم تقبل بيئته لانها للاثبات فكل بيينة شهد لها الظاهر لم تقبل وهما بيينة زوال السفاه شهد لها الظاهر فلم تقبل اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات والدعوى وفي كتاب النكاح (ثم قال) المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبه الا اذا كان أجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منية المتي اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده لرجل ثم مات ولم يجز الغريم كان مالا كاللوصى له اذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في صحته فللغريم ابطالها ويبيعه القاضي فما فضل عن ثمنه فللواهب كذا في خزنة المفتين من الوصايا اه وقد نقلناه في كتاب الهبة وكتاب الوصايا (ثم قال) المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي ولم يعلم العبد والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الحجر والاذن (قال المؤلف في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) السبب السابع النقص فانه نوع من المشقة فناسب التخفيف من ذلك عدم تكليف الصبي والمجنون ففوض أمر أموالهما الى الولي اه (وقال في تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وهذا قيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع مانصه) ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل المحر عند أبي حنيفة رحمه الله

سبحانه وتعالى في ثلاث المفتي المساجن والطبيب الجاهل والمكاري المفلس دفعا
 للضرر العام ومنها جوازها على السفينة عندهما وعليه الفتوى لدفع الضرر العام
 ومنها بيع مال المدينون المحبوس عندهما القضاء دينه دفعا للضرر عن الغرماء وهو
 المعتمد اه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب القضاء أيضا (وقال في آخر القاعدة
 الرابعة التابع تابع مانصه) * فائدة * ظفرت بمسئلتين يغتفر في الابتداء مما لا يغتفر
 في الانتهاء عكس القاعدة المشهورة الى أن قال الثانية لو أبقى المأذون النجس ولو أذن
 للأبقى صح كفا في القضاء من المعراج وقيده قاضي خان بما في يده اه (وقال
 في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) ولو رأى القاضي
 الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنا في التجارة اه
 (ثم قال) وإذا رأى عبده يبيع عينا من أعيان المالك فسكت لم يكن اذنا ذكره
 الزيلعي في المأذون اه (ثم قال) وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون
 السكوت فيها رضاء كالنطق الى أن قال السادسة عشر سكوت المولى حين رأى
 عبده يبيع ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له فسكت
 حنث في ظاهر الرواية اه (يقول جامع) وقوله فسكت أي حين رآه يبيع
 ويشترى كما في شرحها وقد نقلنا ما في كتاب الايمان (ثم قال) الثامنة والعشرون
 سكوت ولي الصبي العاقل إذا رآه يبيع ويشترى اذن اه (وقال في القاعدة
 السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) ضابط الولى قد
 يكون وليا في المال والنكاح وهو الأب والمجد وقد يكون وليا في النكاح فقط وهو
 سائر العصبات والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي
 فظاهر كلام المشايخ أنها مراتب الاولى ولاية الأب والمجد وهي وصف ذاتي لمما
 ونقل ابن السبكي الاجماع على أنها مألوفة عزلا أنفسهم المنيعة لاه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب النكاح أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس مانصه) والثالث
 الجاهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون عذرا ويلحق به جهل الشفيع
 وجاهل الامة بالاعتناق وجهل البكر بنكاح الولى وجهل الوصي والمأذون
 بالاطلاق وضده اه (ثم قال في أحكام العبيان) ويقبل قوله في الهدية والاذن
 اه وقد نقلنا ما في المحظر أيضا (ثم قال) والمجرب عليه في الاقوال كلها الا في
 الافعال فيضمن ما أتلفه الا في مسائل ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في المجرب

اه وقال وفي المتفظ ولا تصح خصومة الصبي الا أن يكون مأذونا بالخصومة اه
 وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) ولو كان مأذونا فباع فوجد المشتري به
 عيبا لا يخلفه حتى يدرك كما في العدة اه وقد نقلناها في كتاب البيوع أيضا
 وفي كتاب القضاء (ثم قال) ولو ادعى على صبي محجور ولا بينة له لا يحضره الى
 باب القساضي لانه لو حلف فنكل لا يقضى عليه كذا في العدة اه وقد نقلناها
 في كتاب القضاء أيضا (ثم قال) وتتوقف عقوده المترددة بين النفع والضرر
 على اجازة وليه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من أقواله ما يخص ضررا ومنه
 اقراضه واستقرضه لو محجورا لا لو مأذونا وكفالاته باطلة ولو عن أبيه وصحت له
 وعنه مطلقا اه وقد نقلناها في كتاب الكفالة أيضا ونقلنا بعضها في كتاب الهبة
 (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا ينفذ اقراره بمال مأذونا كان أو مكاتب
 الا باذن مولاه الا اذا أقر المأذون بما في يده ولو بعد حجره وكذا اقراره بجناية
 موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بحمد أوقود اه وقد نقلناه في كتاب
 الاقرار وفي كتاب الجنات وفي كتاب الحدود (ثم قال) ولا تصح كفالاته حالة
 الا باذن سيده اه ونقلناها في كتاب الكفالة (ثم قال) ويباع في دينه اه (ثم
 قال) ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه الا بحضور سيده ولا يحبس في دين اه
 وقد نقلناها في كتاب القضاء (ثم قال) واعتاقه باطل الى ان قال وكذا وصيته
 وهبته وصدقته وتبرعه الا اهداه اليه من المأذون والمحابة اليسيرة منه اه
 وقد نقلناها في كتاب الهبة أيضا (وقال في أحكام الانثى مانصه) وتزيد في أسباب
 البلوغ بالحيض والحمل اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) واختص الاب
 والنجد بأحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال الصغير الا الحفظ وشراء
 ما لا بد للصغير منه اه (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنتان شريحتان الى ان
 قال ولاية المال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) قال في فتح القدير
 الملك قدرة يثبتها الشارع ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل اه وينبغي
 ان يقال الا مانع كالمحجور عليه فانه مالك ولا قدرة له على التصرف اه (وقال)
 في بحث ما افرق فيه الحيض والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون
 النفاس اه (يقول جامع) أي فان البلوغ في صورة النفاس مضاف الى الحمل
 لا الى النفاس وقد نقلناه في كتاب الطهارة (وقال في آخر فن الفرق والجمع مانصه)

* فائدة * الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والسلطنة والامامة
 والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توليته كما كتبناه في الشرح
 واذا فسق لا ينزل رايها يستحقه * في انه يجب عزله أو يحسن عزله الا الاب
 السفيه فانه لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية وقست عليه النظر فلا
 نظره في الوقف وان كان ابن الواقف المشروط له لان تصرفه لنفسه لا ينفذ
 فكيف يتصرف في ملك غيره ولا يؤتمن على ماله ولهذا لا يدفع الزكاة بنفسه ولا
 ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤتمن على مال الوقف اه وقد نقلنا
 بقيته في كتاب الوقف وكتاب الشهادات (ثم قال بعد ذلك مانصه) ثم اعلم ان السفيه
 لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من الحجر السفيه المبذر المضيع لماله سواء كان
 في الشربان جمع أهل الشرب والفسقة في داره ويطعمهم ويسقيهم ويسرف
 في النفقة ويفتح باب الجائرة والعطاء عليهم ثم أوفى الخیر بأن يصرف ماله في بناء
 المساجد واشياء ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة لماله اه وذكر الزيلعي ان
 السفيه من عاداته التبذير والاسراف في النفقة بأن يتصرف تصرفا لا لعارض
 أو لعارض لا بعد العقل من أهل الديانة غرض مثل دفع المال الى المغني والاعاب
 وشراء الحمام للطيارة بثمن غال والغبن في التجارات من غير محجة وأصل المسامحات
 في التصرفات من البر والاحسان مشروع والاسراف حرام كالاسراف في الطعام
 والشراب اه والغفلة من أسباب الحرج عندهم ايضا والغافل من ليس بفسد
 ولا يقصده لكن لا يهتدي الى التصرفات الراجعة في غبن في البياعات لسلامة قلبه
 ذكره الزيلعي رحمه الله تعالى أيضا ولم أر حكم شهادة السفيه ولا شك انه ان كان
 مضيعا لماله في الشرفه وفاسق لا تقبل شهادته وان كان في الخيرة تقبل وان كان
 مغفلا لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالمغفل في الشهادة المغفل في الحجر قال في
 الخانية ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته اه وفي المغرب رجل مغفل على
 اسم المفعول من التغفيل وهو الذي لا فطنة له اه وفي المصباح الغفلة غيبة
 الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره اه والظاهر ان المغفل في الحجر غيره في
 الشهادة وهو انه في الحجر من لا يهتدي الى التصرف الراجع وفي الشهادة من لا يتذكر
 ما رآه أو سمعه ولا قدرة له على ضبط المشهود به اه وقد نقلناه في كتاب الشهادات
 (وقال أخو المؤلف في تكملة له للفن السادس فن الفروق في كتاب الدعوى

(مانصه) ادعى عبد في يد عبد أو ديناً أو شراءاً فاعبد خصم إلا أن يقر المدعى أنه
 محجور والفرق أنه إذا كان محجوراً فلا يذله وإن كان مأذوناً له يذاه وقد نقلناه
 في كتاب الدعوى (وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب الزكاة مانصه) الفقيه
 لا يكون غنياً بكتبه المحتاج إليها إلا في دين العباد فتياع لقضاء الدين كـذا في
 منظومة ابن وهبان اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وفي كتاب المداينات (وقال
 في كتاب العتق مانصه) المدير إذا خرج من الثلث فإنه لا سعاية عليه إلا إذا كان
 السيد سفيهاً وقت التدبير فإنه يسعى في قيمته مدبراً كما في الخانية من الحجر وفيما إذا
 قتل سيده كما في شرحنا اه وقد نقلناه في كتاب النجديات (وقال في كتاب الشركة)
 ولو اختلف المولى مع غرماء العبد فالقول لهم اه (وقال أول كتاب البيوع
 في بحث أحكام الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق إلى أن قال وفي الدين
 فيبيع مع أمه للدين اه (يقول جامع) أي إذا كانت مأذونة مديونة (وقال
 في كتاب البيوع في بحث العبرة للمعنى لا اللفاظ مانصه) ولو قال لعبد أن أدبت
 إلى ألف فأنت حر كان أذناه في التجارة وتعلق عتقه بالأداء نظر للمعنى لا كتابة
 فاسدة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) من
 باع أو اشترى أو أجر ملك الأقالمة إلا في مسائل اشترى الوصى من مديون الميت داراً
 بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الأقالمة اشترى المأذون غلاماً بألف وقيمته ثلاثة
 آلاف لم تصح ولا يملك الرد بالعيب ويملكه بغيره بأورؤية اه وقد
 نقلناه في كتاب الوصية (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) لا تصح الإجازة
 بعد هلاك العين إلا في اللقمة وفي إجازة الغرماء يبيع المأذون المديون بعد هلاك
 الثمن (ثم قال أيضاً في كتاب البيوع مانصه) الربا حرام إلا في مسائل إلى أن قال
 وبين المولى وعبد اه (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور مانصه) وإذا
 قال لاهل السوق بايعوا ابني فاني أذنت له في التجارة فظهر أنه ابن غيره رجعوا
 عليه للغرور وكذا إذا قال بايعوا عبيدي فقد أذنت له فبايعوه ولحقه دين فظهر
 أنه عبد الغير رجعوا عليه إذا كان الأب حراً ولا فبعد العتق وكذا إذا ظهر حراً
 أو مدبراً أو مكاتباً ولا بد في الرجوع من إضافته إليه والامر بمبايعته كـذا في
 مأذون السراج الوهاج اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) كل من قبل قوله
 فعليه اليمين إلا في مسائل عشرة في القنية إلى أن قال وفي قول العبد البائع أنا مأذون

المجد الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانكاح مع العصباء
ولا يملك التصرف فى مال الصغير اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (قال
صاحب الاشياء)

* (كتاب الشفعة) *

هى بيع فى جميع الاحكام الا فى ضمان الغرور والجبر فلو استحق المبيع بعد البناء
فلارجوع للمشتري على الشفيع كما هو ب له والمالك القديم واستيلاد الاب بخلاف
البائع اه وقد نقلناه فى كتاب الكفالة وكتاب الهبة (يقول جامعه) وقوله فلا
رجوع للمشتري ان خصوا به العكس كما فى شرحها (ثم قال) فرؤية المشتري ورضاه
بالعيب لا يظهر فى حق الشفيع كالا جمل وبردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت
المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسديجاني والتحويل أصح والابطال به اه
وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) المعلوم لا يؤثر لوهوم فلو قطع يميني رجائي
فحضر أحدهما اقتصر له وللاخر نصف الدية ولو حضر أحد الشفيعين قضى له بكلاهما
كذا فى جنائيات شرح المجمع اه وقد نقلناه فى كتاب الجنائيات (ثم قال) باع
ما فى اجارة الغير وهو شفعيها فان أجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاجارة
ان ردّها كذا فى اللؤلؤ النجى اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع وكتاب الاجارة (ثم قال)
الاب اذا اشترى دار الابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها والوصى كالأب
اه وقد نقلناه فى كتاب الوصايا (ثم قال) اذا كانت دار الشفيع ملازقة لبعض
المبيع كان له الشفعة فيما لازقه فقط وان كان فيه تفريق الصفقة الفتوى على
جواز بيع دور مكة ووجوب الشفعة فيها اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع
(ثم قال) يصح الطلب من الوكيل بالشراء ان لم يسلم أى الدار الى موكله فان سلم
لم يصح وبطلت وهو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا اه وقد نقلناه
فى كتاب الوكالة (ثم قال) سمع بالبيع فى طريق مكة يطلب الموائمة
ثم شهد ان قدر والاوكل أو كتب كتابا وأرسله والابطال تسليم الجار مع الشريك
صحيح حتى لو أسلم الشريك لم يأخذ الجار سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو
المختار الا براء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها
اذا صنع المشتري البناء فجاء الشفيع فهو مخير ان شاء اعطاه ما زاد الصنع وان شاء
ترك كذا فى اللؤلؤ النجى وفيه نظر اخر الشفيع الجار اطلب لكون القاضى

لا يراها فهو معذور وكذا لو طالب من القاضي احضاره فامتنع فاخر اليهودي
اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا تعليق ابطالها بالشرط جائز
أنكر المشتري طلب الشفعة حين علم فالقول له مع يمينه على نفي العلم ادعى الشفع
على المشتري انه احتسب لابطالها بخلاف فان نكل فله الشفعة وفي منظومة ابن
وهيمان خلافة اشترى الاب لابنه اله غير ثم اختلف مع الشفع في مقدار الثمن
فالقول للاب بلاعين اه وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الدعوى (ثم قال) هبة
بعض الثمن تظهر في حق الشفع الا اذا كانت بعد القبض اه وقد نقلناه في كتاب
الهبة وكتاب البيوع (ثم قال) حط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق
الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وفي كتاب البيوع (ثم قال) له دعوى
في رقة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار داري وأنا ادعيها فان وصلت الي والافأنا
على شفعتي فيها اه وقد نقلناه ذلك في كتاب الدعوى (ثم قال) استولى الشفع
عليها بلا قضاء ان اعتمد قول عالم لا يكون ظالما والا كان ظالما وفي جنائيات
الملتقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الرؤس العقل
والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه والله سبحانه وتعالى أعلم اه
وقد نقلناه في كتاب الجنائيات وكتاب القسمة (يقول جامعه) وهذه هي
المسائل المجموعة المحقة بكتاب الشفعة (قال المؤلف في خاتمة فيها فوائد في تلك
القاعدة أعني البقين لا يزول بالشك الى أن قال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب
مانصه) ومما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب الشريك الشفعة فأنكر
المشتري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة له الابينة اه (وقال
في القاعدة الثمانية عشر لا ينسب الى ساكت قول) وخرج عن هذه القاعدة
مسائل يكون السكوت فيها رضاء كالناطق الى أن قال الخامسة عشر سكوت
الشفيع حين علم بالبيع اه (قال في الفن الثالث في أحكام الناسي
مانصه) والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه يكون عذرا ويلحق به
جهل الشفع اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب العتق (يقول جامعه)
وقوله ويلحق به أي بالجهل الذي يكون عذرا جهل الشفع بالبيع فانه يكون
عذرا في عدم سقوط الشفعة اذا بيع قد يخفى كذا في شرحها (وقال في بحث
ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وصرحوا بأن حق الشفعة يسقط بالاسقاط

اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ
 بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال والشفيع اذا تملك بالشفعة دخل الثمن
 في ملك المأخوذ منه جبراه (ثم قال) الرابعة عشر تملك العقار للشفيع بالاخذ
 بالتراضي أو بقتضاء القاضي فقبلهما لا ملك له فلا تورث عنه لو مات وتبطل اذا باع
 ما يشفع به اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال في بحث القول في الدين
 مانصه) * فوائده الاولى ليس في الشرع دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم
 الى أن قال وما أخذ به الشفيع العقار اه وقد نقلناه بقيته في كتاب البيوع وكتاب
 المدائيات (وقال في بحث ما افترق فيه البيع الفاسد والصحيح مانصه) ولا شفعة
 فيه بخلاف الصحيح اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال آخرفن الفرق والجمع
 مانصه) * فائدة اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن
 بالكسر بطل المتضمن بالفتح الى أن قال وخرج عنها ما ذكره في البيوع الى أن قال
 وما ذكره في الشفعة لو صالح الشفيع بمال لم يصح لكن كان اسقاطا للشفعة مع
 ان المتضمن للاسقاط صلحه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفيعه بمال
 لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن اه وقد نقلناه بعبه في كتاب
 الصلح وفي كتاب البيوع (ثم قال) وقالوا الكفالة بالنفس بمنزلة الشفعة على
 الصحيح فلا يجب المال وتسقط اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في فن
 الا لغاز في بحث الصلح مانصه) أي صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم
 البديل اليه فقل الصلح عن الشفعة اه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال
 أيضا في فن الا لغاز مانصه) * الشفعة أي مشترس لم له الشفيع ولم تبطل فقل هو
 الوكيل بالشراء اه (ثم قال في فن الحمل مانصه) * العشرون في الشفعة * الحيلة أن
 يهب الدار للشترى ثم هو يهبه قدر الثمن وكذا الصدقة أو يقر لمن أراد شراءها بها
 ثم يقر الا تخله بقدر ثمنها أو يتصدق عليه بجزء مما يلي دارا لجار بطريقه ثم يبيعه
 الباقي اه (وقال المؤلف في كتاب البيوع في بحث الاعتبار للمعنى لا اللفاظ مانصه)
 وفي الهبة بشرط العوض نظروا الى جانب اللفظ ابتداء والى جانب المعنى فكانت
 بهما انتهاء فثبتت أحكامه من الخيارات ووجوب الشفعة اه (ثم قال فيه
 أيضا) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه
 بمال بطلت ورجع به اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) لا يجوز

تفريق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولما صورتان في شفعة الولوالجية اه
 (ثم قال أيضا في البيوع مانصه) المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه
 ملكه ويثبت له أحكام الملك كلها الا في مسائل الى أن قال ولا شفعة لجاره لو كان
 عقاراه وقد نقلنا بقيته في كتاب الزكاح (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعليه اليين الا في مسائل عشرة في القنية الى أن قال والاب
 في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصغير واختلف مع الشفيع وفيما اذا أنكر
 الاب شراءه لنفسه وادعاه لابنه اه (ثم قال فيه أيضا) لا تسمع الدعوى بعد الابراء
 العام نحو لاحق لي قبله الا ضمان الدرك فانه لا يدخل بخلاف الشفعة فانها تسقط به
 اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة (وقال في كتاب الاقرار مانصه) المقر اذا
 صار مكذبا شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بالف والبائع بألفين وأقام
 البيينة فان الشفيع يأخذها بألفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره اه
 (وقال في كتاب الصلح مانصه) الحق اذا أجله صاحبه فانه لا يلزم وله الرجوع
 في ثلاث مسائل في شفعة الولوالجية أجل الشفيع المشتري بعد الطلبين لا يأخذ صح
 وله الرجوع اه (وقال في كتاب المضاربة مانصه) للمضارب الشراء لا الاخذ
 بالشفعة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية اه (وقال في كتاب الهبة مانصه)
 لا جبر على الصلوات الا في مسائل الى أن قال الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم
 العقار الى الشفيع مع أنها صلة شرعية ولذا لو مات الشفيع بطلت الشفعة اه
 (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق فغيرها
 ما لا يجري فيه كحق الشفعة اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب القسمة)

الغرامات ان كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس
 فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولوالجية في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل
 قرية فانها تغسم على هذا وهي في كفاية التارخانية وفي فتاوى قارئ الهداية
 اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها فألقوا فالغرم بعدد الرؤس
 لأنها لحفظ النفس اه القسمة الفاسدة لا تفيد الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط
 الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعا لا يضر وكذا لاهل

المحلة أن يدخلوا شيئاً من الطريق في محلاتهم وفي دورهم ان لم يضر وله بناء ظلة
 في هواء الطريق ان لم يضر لكن اذا حوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم وقد
 نقلناه في كتاب الجنائيات ونقلنا بعضه في كتاب الوقف (ثم قال) المشترك اذا
 انهدم فأبى أحدهما التعمير فان احتمل القسمة لا جبر وقسم والا بنى ثم أجره ليرجع
 بنى أحدهما بغير اذن الآخر فطالب أحدهما رفع بنائه قسم فان وقع في نصيب
 الباقي فبها والاهدم اه وقد نقلناه في كتاب الشركة وبعضه في كتاب الغصب
 (ثم قال) له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل
 فيها تنورا وحماما ولا يضمن ما تلف به اه وقد نقلناه في كتاب الغصب وكتاب
 الجنائيات (ثم قال) تنتقض القسمة بظهور دين أو وصية إلا اذا قضى الورثة
 الدين ونفذوا الوصية ولا بد من رضا الموصى له بالثالث وهذا اذا كانت بالتراضي
 أما بقضاء القاضى لا تنتقض تنقض بظهور وارث واختلغو في ظهور الموصى له اه
 وقد نقلناه في كتاب المداينات وكتاب الوصية والله سبحانه وتعالى أعلم اه
 (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب القسمة (قال المؤلف
 في تنبيهه يجعل الضرر الخاص لدفع ضرر عام) وعليه فروع الى ان قال ومنها
 طالب صاحب الاكثر القسمة وشريكه يتضرر فان صاحب الكثير يجاب على
 أحد الاقوال لان ضرره في عدم القسمة أعظم من ضرر شريكه بها اه (وقال
 في القاء عدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مانصه) ثم اعلم ان بعضهم
 استثنى من هذه القاعدة أعنى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مـثلـين احدهما
 نقض القسمة اذا ظهر فيها غبن فاحش فانها وقعت باجتهاد فكيف ينقض
 بمثله والجواب ان نقضها لفوات شرطها في الابتداء وهو المعادلة فظهر انها لم تكن
 صحيحة من الابتداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بفوات شرط فانه ينقض قضاؤه
 اه (وقال في الفن الثالث في أحكام المصيان مانصه) ولا يدخل في الغرامات
 السلطانية كما في قسمة الولوالجية اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) ولا يجوز
 كونه شاهدا الى ان قال ولا قاسما ولا مقوما اه (وقال في أحكام الانثى مانصه)
 ولا تدخل النساء في الغرامات السلطانية كما في الولوالجية من القسمة اه (وقال
 في بحث القول في الملك مانصه) ولو اقسما أي التركة ثم ظهر دين محيط أو لاردت
 القسمة اه وقد نقلنا بقيته في الفرائض (وقال في بحث الكلام في أجر المثل

مانصه) ومنها القسام لولم يستأجر جميعين فانه يستحق أجر مثله اهـ (وقال في فن الاغاز
مانصه) * القسمة * أى شركاء فيما يكن قسمة اذا طلبوها لم تقسم فقل السكة
الغير النافذة ليس لهم ان يقتسموها وان أجمعوا على ذلك اهـ (وقال في الفن
الثاني في كتاب البيوع مانصه) الموقوف يبطل بموت الموقوف على اجازته ولا يقوم
الوارث مقامه الا في القسمة كما في قسمة الولوالجية اهـ (ثم قال فيه أيضا) الموقوف
عليه العقد اذا أجازته نفذ ولا رجوع الا في مسئلة في قسمة الولوالجية اذا أجاز الغريم
قسمة الوارث فان له الرجوع اهـ (وقال في كتاب الدعوى في بحث البراء العام
مانصه) وفي قسمة القنية قسما أرضا مشتركة وأقر كل واحد منهما انه لا دعوى
له على صاحبه وزرع نصيبه ثم أراد أحدهما الفسخ بالغبن فله ذلك ان كان الغبن
فاحشا عند بعض المشايخ الخ فراجع اهـ (وقال في كتاب الشفعة مانصه) وفي جنابات
الملتقط وعن أبي حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى أشياء على عدد الروس العقل
والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه اهـ وقد نقلناه في كتاب
الجنابات (وقال في كتاب الوصايا) وقسمة الوصي ما لا مشترك بينهما وبين الصغير
تجوز ان كان فيها نفع ظاهر عند أبي حنيفة خلافا لمحمد كذا في قسمة القنية اهـ
(يقول جامعه)

* (كتاب المزارعة والمساقاة) *

(قال المؤلف في بحث الكلام على أجرة المثل مانصه) ومنها اذا فسدت المساقاة
والمزارعة كان للعامل أجر مثله اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس
مانصه) * كتاب المزارعة * شرائط جوازها على قول من جوزها ستة بيان الوقت
خلافا للمشايخ بلخ ومن يكون البزرم منه وجنس البزر ونصيب من لا بذره والتخمية
بين الارض والعامل وان يكون الخارج مشتركا دفع أرضه مزارعة ليزرعها ببذره
قرطما فاخرج منها من عصفرفه ولا زارع والقرط لمرب الارض فهو فاسد وكذلك
لو دفعها ليزرعها حنطة وشعير على ان الحنطة لأحدهما والشعير للآخر وكذلك
كل شيء له نوعان من الربع كبذر الكتان والكتان والرطوبة وبذرها بخلاف
البطيخ وبذره والقثاء وبذره وبخلاف الحب مع التبن اذا شرط لصاحب البذر
والحب بينهما والفرق ان هذه الاشياء تتبع غير مقصود أما بذر الكتان فمقصود

* (كتاب احياء الموات والشرب) *

(قال المؤلف في قاعدة هل الاصل في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو
 مذهب الشافعي أو التحريم حتى يدل الدليل على الاباحة ونسبه الشافعية الى
 أبي حنيفة مانصه) ومنها اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها
 لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك ومنها مسئلة الزرافة ومذهب
 الشافعي القائل بالاباحة المحل في الكل اه (وقال في الفن الثالث في أحكام
 الصبيان مانصه) ولو لم لا كوزا من حوض ثم صب فيه لم يحل لاحد أن يشرب منه
 اه (يقول جامعه) وفي أحكام الصغار للاستروشن من مسائل الكراهية الاب
 أو الام اذا أمر ولده الصغير لينقل الماء من الحوض الى منزل أبيه ودفع اليه الكوز
 فنقل قال بعضهم الماء الذي في الكوز يهرما كالاصبي حتى لا يحل للاب
 شربه الا عند الحاجة لان الاستخدام في الاعيان المباحة باطل وقال بعضهم
 ان كان الكوز مالا كاللاب يصير أي الماء مالا كاللاب ويصير الابن محررا الماء
 لا يبه كالا جيرا اذا حمل الماء في كوز المستأمر يكون محررا للماء تأجركذا هذا اه
 (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) لو قال الوارث تركت
 حتى لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالتارك والمحق يبطل به حتى ان أحد الغائبين
 لو قال قبل القسمة تركت حتى بطل حقه وكذا لو قال المرتهن تركت حتى في حبس
 الرهن بطل كذا في جامع الفصولين وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو
 أيضا ظاهر ما في الحانية من الشرب ولفظها رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع
 صاحب الدار داره مع المسيل ورضي به صاحب المسيل كان لصاحب المسيل ان
 يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة لاشي له من الثمن ولا
 مسيل له على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى لرجل يسكن داره فسات الموصى وباع
 الوارث الدار ورضي به الموصى له جازا لبيع وبطل سكه ولو لم يبيع صاحب الدار
 داره ولكنه قال صاحب المسيل ابطال حتى في المسيل فان كان له حق اجراء
 الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل
 ذلك بالابطال وذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى

فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جازا صلح وذكر الشيخ الامام
المعروف بن خواهر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير متأكدا
يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة وحق المحبس
للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل
القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط اه
وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الرهن وفي كتاب الوصية وفي كتاب الجهاد وفي
كتاب الفرائض أيضا فراجع (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
مسائل الاولى اسباب التملك المعاوضات المسالية الى ان قال والاحياء اه (ثم
قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شيء بغير اختياره الا الارث اتفقا قال ان
قال وكذا غنم ملكه من الولد والثمار والماء السابع في ملكه وما كان من انزال
الارض الا الكلا والحشيش والصيد الذي باض في أرضه اه وقد نقلناه في كتاب
الصيد اه (يقول جامعه) وقوله الا الكلا الخ صوابه حتى الكلا والحشيش الخ كذا
في شرحها (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) أما ثمن المثل فذكره في
مواضع منها باب التيمم قال في الكنز واذا لم يعطه الا بثلث المثل وله ثمنه لا يتيمم والا
تيمم الى ان قال ويتعين ان لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك
وربما تصل الشربة الى دنانير فيجب شراؤها على القادر باضعاف قيمتها احياء
لنفسه اه وقد نقلنا بقيته في الطهارة وفي المحظر (وقال في فن الاغازي في بحث
الكراهية مانصه) أي ماء مسيل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه
كوزا من ماء اه وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن
السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الشرب * رجل له نهر من نهر عظيم بين قوم
ولكلهم ركوة وأراد ان يفتح ركوة أعلى من كوته ويسد هذه الركوة ليس له
ذلك ولو كان له طريق في سكة غير نافذة وباب داره أسفل فأراد ان يفتح بابا
أعلى من ذلك كان له والفرق ان الركوة العليا تأخذ أكثر مما تأخذ السفلى
بخلاف الطريق والباب لان الدخول في الباب لا يتفاوت ورجل سقى أرضه
أو زرع سقيا معتادا فتعدى الى أرض جاره لا يضمن وان سقيا غير معتاد ضمن
والفرق ان الزائد على العادة تعدد رجل القى شاة ميتة في نهر طاحونة فسال
الماء منها الى الطاحونة فخربتا ان كان النهر غير محتاج الى الكراء فلا ضمان

عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان لا يحتاج الى الكراء لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان المساء بخلاف المحتاج اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال المؤلف في كتاب البيوع من الفن الثاني مانصه) المحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها الى ان قال وفي بيع حق المرور في الطريق روايتان وكذا بيع الشرب والمعتدلا الاتبعاه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الاكراه) *

بيع المكره يخالف البيع الفاسد في أربع يجوز بالاجازة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه وتعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمن والمتمن أمانة في يد المكره مضمون في غيره كذا في المجتبي اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق (ثم قال) أمر السلطان اكراه وان لم يتوعده وأمر غيره لا الا ان يعلم بدلالة الحال انه لو لم يتمثل أمره يقتله أو يقطع يده أو يضربه ضربا يخاف على نفسه أو تلف عضومنه كما في منية المفتي أجرى الكفر على لسانه بوعيد حبس أو قيد كفر وبانت امراته اه وقد نقلناه في كتاب الجهاد وكتاب الطلاق (ثم قال) أكره بالقتل على القطع لم يسعه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) أكره المحرم على قتل صيد فائي حتى قتل كان مأجورا اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) أكره على العفوع دم العمد لم يضمن المكره اه وقد نقلناه في الجنائيات (ثم قال) أكره على الاعتاق فله تضمن المكره الا اذا أكره على شراء من يعتق عليه باليمين أو بالقرابة اه وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة واجارة الا التدبير والاستيلاء والاعتاق اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب العتق (ثم قال) أكره على الطلاق وقع الا اذا أكره على التوكيل به فوكل اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال) أكره على النكاح بأكثر من مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ اه وقد نقلناه في كتاب النكاح والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الاكراه (قال المؤلف في القواعد الاولى لاثواب الا بالنية مانصه) وأما في العبادات كلها فهي شرط صحتها الا الاسلام فانه يصح بدونها دليل قوله من ان

اسلام المكره صحيح ولا يكون مسلما بمجرد نية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه
 في بحث التروك وأما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المكره غير صحيح اه
 وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه)
 ولوا كره على السجود للملك بالقتل فان امره به على وجه العبادة فلا فضل الصبر
 كمن أكره على الكفر وان كان للتحية فلا فضل السجود اه وقد نقلنا بقيته
 في كتاب المحظرفراجع (وقال في القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) الاولى
 الضرورات تبيح المحظورات ومن ثم جازا كل الميتة عند المنجسة واساغة اللقمة بالخمر
 والتلفظ بكلمة الكفر للاكراه وكذا اتلاف المال اه (ثم قال) فانهم قالوا
 لو أكره على قتل غيره بقتل لا يبرخص له فان فعل أثم لان مفسدة قتل نفسه أخف
 من مفسدة قتل غيره اه (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روعي أعظمها
 ضررا بارتكاب أخفهما مانصه) وذ كر الزياحي من آخر كتاب الاكراه لو قيل له
 لتلقين نفسك في النار أو من الجبل أولا قتلناك وكان الالتقاء بحيث لا ينجو منه ولكن
 فيه نوع خفة فله الخيار ان شاء فعل وان شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل عند أبي حنيفة
 لانه ابتلى ببلتين فيختار ما هو الا هو في زحمته وعندهما يصبر ولا يفعل ذلك لان
 مباشرة الفعل سعي في اهلاك نفسه فيصير تحاميا عنه وأصله ان المحرق اذا وقع
 في سفينة وعلم انه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده يختار أيهما شاء
 وعندهما يصبر اه وقد نقلنا هذه في كتاب المحظرايضا (ثم قال) ثم اذا ألقى
 نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص بخلاف ما لو قال لتلقين نفسك من
 رأس الجبل أولا قتلناك بالسيف فألقى نفسه فمات فعنده أبي حنيفة تحب الدية
 وهي مسئلة القتل بالمثل اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (وقال أخو المؤلف
 في تكميلته للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الاكراه * كره على بيع
 أو شراء لكنه سلم طائعا جازا لبيع وفي الهبة والصدقة لا يجوز والفرق انه عقد
 لازم والرجوع بعد العقد لا يصح والهبة غير لازمة فلما أمكن الرجوع بعد العقد
 فلائ لا ينفذ عند عدم الرضاء أولى اه وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة
 (ثم قال) ولوا كره على الطلاق والعتاق فطلق وقع ولوا كره على الاقرار
 بهما لا يقع اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق وكتاب العتق (ثم قال) ولوا كره
 ليقر بحد أو نسب أو قطع لا يلزمه اه وقد نقلناه في كتاب الحدود والاقرار (ثم

قال) ولوأ كرهت على الارضاع يثبت حكم الارضاع اهـ وقد نقلناه في كتاب
النكاح (ثم قال) ولوأ كره على الاسلام صح اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال
المؤلف في كتاب السير والردة من الفتن الثاني مانصه) كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب
الا المرأة ومن كان اسلامه تبعا والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام اهـ (وقال
في كتاب البيوع مانصه) العقد الفاسد اذا تعاق به حق عبد لزم وارتفع الفساد
الا في مسائل آجر فاسد آجر المستأجر صححاه فلا قول نقضها والمشتري من المكره
لواح صححاه فلا مكره نقضه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (وقال في كتاب الغصب)
الا امر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاول اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى
للامور الخ فراجع (وقال في كتاب الجنائيات) لا يجب على المكره دية المكره
على القتل اذا قتله الا تحرد فعان نفسه اهـ (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب الغصب) *

المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب
اذا غصب وقيمه أكثر وكان الثاني أملا من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني
كذافي وقف الخيانة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) اذا تصرف
في ملك غيره ثم ادعى انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امرأته
فما تواتر ادعى انه كان باذنها وأنكر الوارث فالقول للزوج كذا في القنية اهـ وقد
نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها
ولا يؤمر بعمارتها الا في حائط المسجد كما في كراهية الخيانة اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوقف (ثم قال) الاجازة لا تلحق الاتلاف فلوأ تلف مال غيره متعديا
فقال المالك أجزت أو رضيت لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الامر
لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر سلطانا الثانية اذا كان مولى
للامور اهـ وقد نقلناه في كتاب الاكراه (ثم قال) الثالثة اذا كان المأمور عبدا غيره
كأمره عبد الغير بالابق أو بقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره باتلاف مال
سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غيره سيده فان الضمان الذي يغرمه المولى
يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صديقا كما اذا أمر صديقا باتلاف مال
الغير فأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بحفر باب

في حائط الغير ففعل فالضمان على المحافر ويرجع به على الأمر وتمساه في جامع
 الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كافي القنية اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات
 (ثم قال) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير اذنه ولا ولاية الا في مسائل في السراجية
 يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير اذنه الثانية اذا أنفق
 المودع على أبوي المودع بغير اذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضى
 لم يضمن استحسنانا الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا قماشه وعدته
 وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
 استحسنانا وهي واقعة أصحاب محمد ذكره الزيلعي في آخر النفقات اه وقد نقلناه هذه
 المسائل في أبوابها كتاب البيع وكتاب الامانات وكتاب الوصايا وكتاب الطلاق
 (ثم قال) ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن
 ذبح أضحية غيره بلا أمره في أيامها لم يضمن أطلقه في الأصل وقيد بعضهم بما اذا
 أضجعه الا ذبح اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الذبايح والأضحية (ثم قال) وكذا
 لو وضع قدرافيه لحم على كانون ووضع الحطب فأوقد غيره وطبخه وكذا لو طعن
 برأجه له في زورق وربط الحمار فساقه وكذا لو جعل سقاء في الطريق
 فتلف وكذا لو أعانه في رفع الجرة فانكسرت وكذا لو فتح فوهة الارض فسقاها
 حين شدها صاحبها ومنها احوام رفيقه لا غمائه اه وقد نقلناه في كتاب الحج
 (ثم قال) وسقى أرضه بعد بذر المزارع وليس منها سلخ الشاة بعد تعلقها بالثغابوت
 والكل من أحكام المرضى من جامع الفصولين المباشرة ضامن وان لم يتعمد
 والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا فلورمى سهما من ماله فأصاب انسانا ضمنه ولو حفر
 بئر في ماله فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غيره ماله يضمنه اه وقد نقلناه في كتاب
 الجنائيات (ثم قال) ولو أرضعت الكبيرة الصغيرة لم تضمن نصف مهر الصغيرة
 الا بتعمد الا فساد بان تعلم بالنكاح وبكون الارضاع مفسدا له وأن يكون الغير
 حاجة والجهل عندئذ نام معتبرا لدفع الفساد كافي رضاع الهداية اه وقد نقلناه
 في كتاب النكاح وكتاب الطلاق (ثم قال) والعقار لا يضمن الا في مسائل اذا
 حمله المودع واذا باعه الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كافي
 جامع الفصولين اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها كتاب الامانات وكتاب
 البيع وكتاب الشهادات (ثم قال) منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال

اليتيم ومال الوقف والمعد للاستغلال منافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا
سكن بتأويل ملك أو عقد كبيت سكنه أحد الشريكين في الملك أما الوقف
اذا سكنه أحدهما بالغلبة بغير اذن الآخر سواء كان موقفاً للسكنى أو للاستغلال
فانه يجب الا جرو يستثنى من مال اليتيم مسألة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر
ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القنية لا تصير الدار معدة للاستغلال
باجارتها انما تصير معدة اذا بناها ذلك أو اشتراها له وباعداد البائع لا تصير معدة
في حق المشتري الغاصب اذا أجرها منافع مضمونة من مال وقف أو يتيم أو معدة
للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لأجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد
ما قبضه من السكنى بتأويل عقد سكنى المرئى لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها
سنتين ودفع أجرتهما ليس له الاسترداد والتخريج على الاصول يفتى ان له ذلك
اذا لم تكن معدة له لكونه دفع ما ليس بواجب فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة
فاستهلكه المؤجر أجر الفضيولى داراً موقوفة وقبض الا جرح المستأجر عن العهدة
ان كان ذلك أجر المثل ويرده الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرته للمالك تطيب
له لان أخذ الاجرة اجازة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وكتاب الاجارة (ثم قال)
اللحم قيمى قال للغاصب ضح بها أنت فان هلك قبل المتضيعة ضمنها وان بعده لا
اه وقد نقلناه في كتاب الاضحية (ثم قال) الأجر قيمى وكذا اللحم أمره
أن ينظر الى خابيته فنظر فسال الدم فيها من أنفه ضمن نقصان الخل الخشب اذا
كسره الغاصب فاحشالاً عليه ولو كسره الموهوب له لم ينفذ قطع حق الرجوع
اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) عثر في زق انسان وضعه في الطريق
ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكفى منية المفتى وفيما اذا سقط ثوبه
في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كفى الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب الامانات
وكتاب المحظر (ثم قال) حفر قبراً فدفن فيه آخر ميتاً فهو على ثلاثة أوجه
فان كان في أرض مملوكة للحاكم فملك النباش عليه واخراج له وله التسوية
والزراع فوقها وان كان في أرض مباحة ضمن الحاكم قيمة حفره من دفن فيه
وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سبعة لان الحاكم لا يدرى
بأى أرض يموت ذكره هذه الفروع الثلاثة في الواقعات الحسامية من الوقف

وينبغي ان يكون الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة المحفر ويحمل
سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه فهي صورتان في أرض مملوكة
فالمالك الحمار وفي مباحة فله تضمين قيمة المحفر اهـ وقد نقلناه في كتاب
الاصالة وكتاب الوقف وكتاب الاجارة والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ
(يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحققة بكتاب الغصب (قال المؤلف
في قاعدة الاصل براءة الذمة مانصه) فلو اختلفنا في قيمة المثل والمغصوب فالقول
قول الغارم لان الاصل البراءة عما راداه وقد نقلنا بقيته في كتاب القضاء (قال
في قاعدة الاصل عدم مانصه) ولو ادعى المالك انها قرض والاخر انها مضاربة
القول فيها قول الاخر اخذ لانهما اتفقا على جواز التصرف له والاصل عدم الضمان
ولذا قال في الكنز وان قال اخذت منك ألفا وديعة وهلك قال اخذتها غصبا
فهو ضامن ولو قال أعطيتها وديعة وقال غصبتها لا اهـ وفي البرازية دفع لاخر
عينا ثم اختلفا فقال الدافع قرض وقال الاخر هبة فالقول للدافع اهـ لان مدعى
الهبة يدعى البراءة عن القيمة مع ان العين متقومة بنفسها اهـ وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها من كتاب المضاربة وكتاب الاقرار وكتاب الهبة وكتاب الامانات
(ثم قال) في القساعة المذكورة ومنها الوقال غصبت منك ألفا وربحت فيها
عشرة آلاف فقال المغصوب منه بل كنت أمرتك بالتجارة بها فالقول للمالك
كما في اقرار البرازية يعني لتمسكه بالاصل وهو عدم الغصب اهـ وقد نقلناه في
كتاب الاقرار (وقال في قاعدة اضافة الحوادث الى اقرب أوقاتها في بحث ما خرج
عنه مانصه) وكذا الوقال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة
دراهم وأنت عبد فقال الممتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى اهـ (ثم
قال) وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى في الغلة القائمة ومما وافق الاصل
ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك وأنت أمتي فقالت هي بل
قطعتها وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذ منه الخ وقد نقلنا بقيته في
كتاب الاقرار (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه) وفي اقرار
البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فدعى مالكة الضمان وقال كانت نجسة
لوقوع فارة فالقول لاصاب لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لا على
عدم النجاسة وكذا لو أتلّف محم طواف فطوبى بالضمان فقال كانت مبيته

فاتلفتها لا يصدق وللهود ان يشهدوا انه لمحمد ذكي بحكم المحال قال القاضي
لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان الخ وقد نقلنا بقيته في كتاب
الاقرار (وقال في تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام وعليه فروع
مانصه) ومنها لو غصب ساحة اى خشبة وأدخلها في بناءه فان كانت قيمة البناء
أكثر ثمنها صاحبها بالقيمة وان كانت قيمتها أكثر من قيمته لم ينقطع حق المالك
عنها ومنها لو غصب أرضا فبنى فيها أو غرس فان كانت قيمة الأرض أكثر ثمنها
وردت والاضمن له قيمتها ومنها لو ابتلع دجاجة لؤلؤة ينظر الى أكثرهما قيمة
فيعضمن صاحب الاكثر قيمة الاقل وعلى هذا لو دخل فصل غيره في داره فكبر
فيها ولم يمكن اخراجه الا بهدم الجدار وكذا لو أدخل المقر رأسه في قدر من
التحس فتعذر اخراجه هكذا ذكر أصحابنا كما ذكره الزيلعي في كتاب الغصب
وفصل الشافعية فقالوا ان كان صاحب البهيمة معها فهو مفرط بترك الحفظ
فان كانت غير مأوى كولة كسر القدر وعليه ارش النقص أو مأوى كولة ففي ذبحها
وجهان وان لم يكن معها فان فرط صاحب القدر كسرت ولا ارش والافله الارش
وينبغي ان يلحق بمسئلة البقرة ما لو سقط ديناره في محبرة غيره ولم يخرج الا بكسرها
ومنها جواز دخول بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه انه لو طلبه منه
لا يخفاه اه وقد نقلنا ذلك في المحظر أيضا (ثم قال) ومنها جواز شق بطن الميتة
لاخراج الولد اذا كان يرجى حياته وقد أمر به أبو حنيفة فعاش الولد كما في المنقط
قالوا بخلاف ما لو ابتلع لؤلؤة فسدت فانه لا يشق بطنه لان حرمة الادمى أعظم من
حرمة المال وسوى الشافعية بينهما في جواز الشق وفي التهذيب للقائل انسى من
المحظر والاباحة وقيمة الدرة في تركته وان لم يترك شيئا لا يجب شيء اه (ثم قال
في القاعدة الرابعة السابعة تابع في بحث يغتفر في التابع مالا يغتفر في غيره مانصه)
ومنها لو غصب قنفا بق من يده وضمنه المالك ملكه الغاصب ولو شراه قصدا
لم يجزاه وقد نقلناها في كتاب البيوع أيضا (وقال في القاعدة العاشرة المخرج
بالضمان هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه
وابن حبان من حديث عائشة مانصه) وهناسؤا لان لم أرهما الا أصحابنا الى ان
قال الشافعي لو كانت الغلبة بالضمان لزم ان تكون الزوائد للغاصب لان ضمانه
أشد من ضمان غيره وبهذا احتج لابي حنيفة في قوله ان الغاصب لا يضمن منافع

الغصب وأجيب بأنه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل
 خراج من هو مالكه إذا تلف تلف على ملكه وهو المشتري والغاصب لا يملك
 المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جعلها من عليه الضمان ولا خلاف أن الغاصب
 لا يملك المغصوب بل إذا تلفها فالتخلف في ضمانها عليه فلا يتناول مواضع
 الخلاف ذكره الأسيوطي اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب البيوع أيضا فراجع
 يتضح لك (ثم قال) وقال أبو يوسف ومحمد فيما إذا دفع الأصل الدين إلى الكفيل
 قبل الأداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين أن الربح يطيب له واستدل
 لما في فتح القدير بالحديث وقال الإمام يرد على الأصل في رواية ويتصدق به
 في رواية وقالوا في المبيع الفاسد إذا فسخ فانه يطيب للبائع ما ربح لا للمشتري
 فالأصل أن الخبز أن كان لعدم الملك فإن الربح لا يطيب كما إذا ربح في المغصوب
 والأمانة ولا فرق بين المتعين وغيره وإن كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما
 يتعين ذكره الزيلعي في البيع الفاسد اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب البيوع
 وفي كتاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب إلى ساكت
 قول مانصه) ولورأي غيره يتلف ماله فسكت لا يكون ذنبا لتلافه اهـ (وقال فيها
 أيضا) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوته
 عند اتلاف ماله اهـ وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الجنائيات (ثم قال)
 وخرج عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها رضا كالنطق إلى أن
 قال التاسعة والعشرون سكوته عند رؤيته غيره يشق زقه حتى سال ما فيه رضا
 اهـ (وقال في القاعدة التاسعة عشر إذا اجتمع المباشرو والمتسب أضيف الحكم
 إلى المباشر مانصه) ولا يضمن من دل سارقا على مال إنسان فسرقه اهـ وقد
 نقلناه في مسائل شتى أيضا كما في التنوير (ثم قال) وخرج عنها مسائل إلى
 أن قال الخامسة الافتاء بتضمن الساعي وهو قول المتأخرين لغلبة الفساد اهـ
 (ثم قال) * تكيل * يضاف الحكم إلى حفر البئر وشق الزق وقطع جبل القنديل بل
 وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان لكل قيد العبد وتمامه في
 شرحنا على المنساراه وقد نقلنا ذلك في الجنائيات أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناسي مانصه) ومن مسائل النسيان لونسى المديون الدين حتى مات فإن
 كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ منه وإن كان غصبا يؤخذ به كذا في الخانية اهـ

وقد نقلنا هذه في المداينات (ثم قال) وقالوا في كتاب الغصب ان الجاهل
 يكونه مال الغير يرفع الاثم لا الضمان اه (وقال في أحكام الصبيان مانصه) ولا
 يداوى الا باذن وليه اه وقد نقلناها في الجنايات أيضا (وقال في أحكام
 السكران مانصه) الرابعة غصب من صاح ورده عليه وهو سكران اه
 (يقول جامع) أي فانه لا يبرأ من الضمان كذا في الشرح (وقال في أحكام العبيد
 مانصه) وأمره عبده بالتلاف شيء موجب للضمان عليه وأمر عبد الغير بالتلاف
 مال غيره ولا موجب للضمان على الأمر مطلقا بخلاف المحر الا اذا كان ساطانا
 ويضمن بالغصب بخلاف المحر ولو صغيرا اه وقد نقلناه في الجنايات (وقال
 في بحث الأحكام الاربعة مانصه) والاستناد وهو ان يثبت في الحال ثم يستند
 وهو دائر بين التبيين والاقتصار وذلك كالمضمونات تملك عند أداء الضمان
 مستندا الى وقت وجود السبب اه (وقال في أحكام النقد وما يتبع فيه ومالا
 يتبع مانصه) ويتبع في الامانات الى ان قال والغصب اه (وقال في بحث
 ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه) وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة
 على حائطه تعدى فلا يسقط بالبراء ولا بالصلح ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة
 كما ذكره البرازي من فصل الاستحلاف اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الدعوى
 أيضا (وقال في بحث النائم كالمستيقظ في بعض المسائل مانصه) الثامنة اذا
 انقلب النائم على متاع وكسره وجب الضمان اه (ثم قال) العاشرة من رفع
 النائم ووضعه تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه وقد
 نقلناها في الجنايات أيضا (وقال في أحكام الذمي مانصه) ولا يحسد شرب الخمر
 ولا يراق عليه بل ترد عليه اذا غصبت منه ويضمن متلفها له الا ان يظهر بيعها
 بين المسلمين فلا ضمان في اراقته أو يكون المتلف اماما يرى ذلك بخلاف اطلاق
 خمر المسلم فانه لا يوجب الضمان ولو كان المتلف ذميا وينبغي ان يكون اظهارة
 شربها كاظهارة بيعها ولم أره الا آن اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحدود (ثم
 قال) * تنبيه * الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الادميين
 كالقصاص وضمان الاموال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه
 مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المسالية الى ان قال والغاصب اذا فعل
 بالغصب شيئا أزال به اسمه وأعظم منافعه ملكه واذا خاط المثل بالمثلي بحيث

لا يمتزما به (ثم قال) الحادية عشر في استقرار الملك المان قال وأما الملك
 في المغصوب والمستهلك فستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب
 المغصوب وضمن قيمته ملكه عنه - دنا مستند الى وقت الغصب وفائده تلك
 الاكساب وجوب الكفن ونفوذ البيع ولا يكون الولد له والتحقيق عندنا ان
 الملك يثبت للغاصب شرطا للقضاء بالقيمة لا حكما ثابتا بايا الغصب مقصودا ولذلك
 لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف من باب النهي وفي الهداية
 من النفقة لو أنفق المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا
 ضمن لم يرجع عليه - ما لانه لما ضمن ملكه بالضممان فظهر انه كان متبرعا وذكر
 الزيلعي انه بالضممان استند ملكه الى وقت التعدي فتبين انه تبرع بملكه فصار
 كانه قضى دين المودع بهما - وقد نقلناه في كتاب الطلاق وفي كتاب الامانات
 (ثم قال) وفي شرح الزيادات لقاضي خان من أول كتاب الغصب الاصل الاول ان
 زوال المغصوب من ملك المالك عند أداء الضمان عندنا يستند الى وقت الغصب
 في حق المالك والغاصب وفي حق غيره - ما يقتصر على التضمن الا اذا تعلق
 بالاستناد حكم شرعي يمنعنا من ان نجعل الزوال مقصورا على التحال فينشد
 يستند في حق الكل لان الزوال في حق المالك والغاصب استند لا لكون الغصب
 سببا للملك وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت
 الغصب فلا يظهر ذلك في حق غيره - ما الا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لان
 حكم الشرع يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في حق الكل ثم ذكر فروعا
 كثيرة على هذا الاصل منها الغاصب اذا أودع العين ثم ملكها عند المودع ثم
 ضمن المالك الغاصب - لا رجوع له على المودع لانه ملكها بالضممان فصار
 مودعا مال نفسه - وقد نقلناه في كتاب الامانات (ثم قال) وفيه اذا غصب
 جارية وأودعها فابتقت فضمنه المالك قيمتها ملكها الغاصب فلوا عتقها الغاصب
 صح ولو ضمنها المودع فاعتقها لم يجز ولو كانت محرما من الغاصب عتقت عليه لا على
 المودع اذا ضمنها لان قرار الضمان على الغاصب لان المودع وان جاز تضمينه
 فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عام - لاله فهو كوكيل
 الشراء ولو اختار المودع بعد تضمينه أخذها بعد عودها من الاياق ولا يرجع
 على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملكها في يده بعد العود من الاياق كانت امانة

وله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عنها ولو دعي حبسها عن
 الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان هلك بالحبس هلكت بالقيمة وان ذهبت
 عنها بعد الحبس لم يضمها كالكيل بالشراء لان الفسائت وصف وهو لا يقابله شيء
 ولكن يتخير الغاصب ان شاء أخذها وأدى جميع القيمة وان شاء ترك كما في الكيل
 بالشراء وان كان الغاصب أجرها أو رهنها فهو والوديعة سواء وان أعارها أو وهبها
 فان ضمن الغاصب كان المالك له وان ضمن المستعير أو الموهوب له كان المالك لهما
 لانهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان عليهما فكان
 المالك لهما ولو كان مكانهما مشترى فضمن سلمت التجارية له وكذلك الغاصب
 الغاصب اذا ضمن ملكها لانه لا يرجع على الاول فتعق عليه لو كانت محرما
 منه وان ضمنها الاول ملكها فتعق عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية
 فللأول الرجوع بما ضمن على الثاني لانه ملكها فيصير الثاني غاصبا لملك الاول
 وكذا لو أبرأه المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا
 ضمن المالك الاول ولم يضم الاول الثاني حتى ظهرت التجارية كانت ملكا
 للأول وان قال انا أسلمها للثاني وأرجع عليه لم يكن له ذلك لان الثاني قد رد على
 رد العين فلا يجوز تضمينه وان رجع الاول على الثاني ثم ظهرت كانت للثاني
 وتسام التفريعات فيه اه (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) ومنها
 المغصوب القيمة اذا هلك فالمعتبر قيمته يوم غصبه اتفاقا ومنها المغصوب المثل اذا
 انقطع قال أبو حنيفة تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال أبو يوسف يوم الغصب وقال
 محمد يوم الانقطاع ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه
 اه (ثم قال) ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أو الأحرار ففي الكنز في الثاني
 بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب موضع اليه ولم يذكروا الزمان وانظروا فيهما يوم
 قتله كما في المتلف اه وقد نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث الكلام في أجرة
 المثل مانصه) ومنها في غصب المنافع اذا كان المغصوب مال يتيم أو وقفا أو معدا
 للاستغلال على المفتي به اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الرابع اذا
 وجب أجر المثل وكان متفاديا منهم من يستقصي ومنهم من يتساهل في الاجر يجب
 الوسط حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند البعض عشرة وعند البعض
 أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد

اثنتان ان قيمته عشرة وشهدا اثنتان ان قيمته اقل. بل وجب الاخذ بالاكثر ذكره
 الاقطع في باب السرقة اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة وفي كتاب الحدود والسرقة
 وفي كتاب الدعوى وفي الشهادات (وقال في بحث ما افرق فيه المدبر وأم الولد)
 ثلاثة عشر كما في فروق الكرايم لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والبيع الفاسد
 ولا يجوز القضاء ببيعها بخلافه الخ وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في فن الغار
 مانصه) * الغصب * أي رجل استهلك شيئا فلزمه شيان فقل اذا استهلك أحد
 مصرعي الباب أو زوجي خف أي غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان
 المالك لا يعقل أي مودع بضمن بلا تعد فقل مودع الغاصب اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الامانات (وقال أيضا في فن الغار من بحث الكراهية مانصه) أي
 رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها فقل اذا وقع الحريق في محلة فهدمها
 لاطفائه ياذن السلطان اهـ وقد نقلناه في المحظر (وقال أخو المؤلف في
 تكملته للفن السادس فن الفروق في كتاب المحوالة مانصه) احاله بغصب
 فاستحق بطلان وان هلك لا والفرق ان الاستحقاق يجعله كأن لم يكن وباللهلاك
 ينتقل الى الضمان اهـ وقد نقلناه في كتاب المحوالة (وقال أخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الغصب * غصب خمر او غلاما ثم أتلغها
 ضمن ولو جلد الميتة ودبغها ثم أتلغها لا يضمن والفرق أن الخمر مال في الجملة حتى
 لو أتلغ خمر ذي ضمنه وجلد الميتة ليس بمال وانما صار مالا بفعله والانسان
 لا يضمن فعله عض ذراع غيره فغذب يده فسقطت اسنان العاض وذهب لحم
 ذراعه فدية الاسنان هدر وضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو
 لا يعلم فقام فانشق ثوبه ضمن الشاق النصف والفرق ان المجاني في الاول كلاهما
 وفي الثاني المجالس جان لا غير لكن انضم مع فعله فعل غيره فتلف بهما فيضمن
 المتلف نصفه اهـ وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) تخال الخمر في يد
 الغاصب فاخل له ولو تخال بصبه الخل قيل هو كذلك وقال أبو الليث هو بينهما على
 قدر تعاطيها وهو الصحيح كأنه ما اختلط به بعد التخليل ولو صب على خمر غيره خلا كان
 الخل بينهما اتفاقا والفرق انه اذا تخال بنفسه نشأ مال في يده فكان مما لو كاله
 بخلاف ما لو صب عليه الخل لان التخليل مضاف الى السبب فصاركانه كان خلا
 في تلك الحالة اختلط مع خل آخر فكان بينهما اهـ (وقال أخو المؤلف في التكملة

المذكورة في كتاب الوديعه مانصه) أخذت منك ألفي درهم ألفا وديعه وألفا
غصبا وهلك الوديعه وهذه المغصوبه وقال رب المال بل المالك المغصوبه
فالقول له ولو قال أودعني ألفا وغصبك ألفا فهلك الوديعه وهذه
المغصوبه فالقول للمقر اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات فراجعه
(وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة من كتاب الشرب مانصه) رجل ألقى
شاة مبيته في نهر طاحونة فسال الماء منها الى الطاحونة فخر بها ان كان النهر غير
محتاج الى الكراء فلا ضمان عليه والافعليه الضمان والفرق انه اذا كان
لا يحتاج الى الكراء لا يضاف الى الملقى بل الى سيلان الماء بخلاف المحتاج اهـ وقد
نقلناه في فصل الشرب (وقال المؤلف أول كتاب الحج مانصه) ضمان الفعل
يتعدد بتعدد الفاعل وضمان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد الجزاء
ولو حلالان في قتل صيد المحرم لا كضمان حقوق العباد اهـ (وقال في كتاب
النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلامهر ان زوج عبده من أمته
ولا ضمان عليه بانلاف مال سيده اهـ (وقال أيضا في كتاب النكاح مانصه)
ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو رب ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا
في الملتقط اهـ (ثم قال فيه أيضا) يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها
من بيته الى أن يأتي بها أو يعلم موتها كذا في الملتقط اهـ وقد نقلناه في كتاب
الجنايات وفي كتاب الكفالة (وقال في كتاب العتق) اذا وجبت قيمة على انسان
واختلف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كاتبه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى
يؤدى الا على كفاي الظهيرية اهـ (وقال في كتاب الحدود مانصه) رجل خدع
امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغرة يحبس الى أن يحدث توبة
أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولوالجية اهـ وقد نقلناه
في الجنايات (وقال أول كتاب الوقف مانصه) كل من بنى في أرض غيره بأمره
فالبناء لمساكها ولو بنى لنفسه بلا أمره فهو له وله ربحه الا أن يضر بالارض وأما
البناء في أرض الوقف الخ اهـ فراجعه وقد نقلناه في كتاب الامانات كالعارية
(وقال في كتاب الوقف مانصه) وقالوا في كتاب الغصب ان المضمونات يملكها
الضامن مستنداً الى وقت التمدى حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة وضمنه
المالك ماله مستنداً الى وقت الغصب فينفذ ذبيعه السابق ولو أعتق العبد

المغصوب بعد التضمن نفذ ولو كان محرمه عتق عليه كما بيناه في النوع الثالث من
 بحث الملك اهـ (وقال في كتاب اليسوع مانصه) بيع الغضولي موقوف الا في
 ثلاث فباطل الى أن قال وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض آخر لئلا يثبته
 وهي في فتح القدير اهـ (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يخاف القاضى على
 حتى مجهول الى أن قال الا في مسائل الى أن قال الخامسة في دعوى الغصب اهـ
 (وقال فيه أيضا) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث الى أن قال أو بغصب
 شيء مجهول كما في قضاء الخبانية اهـ (وقال في كتاب القضاء أيضا) يقبل قول الواحد
 العدل في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف اهـ
 (وقال فيه أيضا) اذا ادعى رجلان كل منهما على ذي اليد استحقاق ما في يده
 فأقر لا حدهما وأنكر الاخر لم يستحق للمنكر منهما الا في ثلاثة دعوى الغصب
 والايديع والاعارة فانه يستحق للمنكر بهما اقراره لا حدهما كما في الخبانية مفصلا
 اهـ وقد نقلناه في كتاب الامانات (وقال فيه أيضا مانصه) *حادثه *ادعى أنه
 غرس أثلا في أرض محدودة الى أن قال ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم
 في أرض مسجلة كانت سيلا اهـ فقتضاه أن يكون الاثل وقفا اذا كانت الأرض
 وقفا على السيد وظاهر ما في الاسعاف أنه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت
 ملكا له لا وقفا وذكروا في خزنة المفتين من الوقف حكم ما اذا غصب أرضا وبنى فيها
 أو غرس اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال فيه أيضا) انجهالة في المنكوحه
 تمنع الصحة الى أن قال وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة
 كذلك الا فيهما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة الخ اهـ
 وقد نقلناه في كتاب الحدود (وقال في كتاب المداينات) عند رجل ودبعة ولمودع
 عليه دين من جنس الودبعة لم يصر قصاصا بالدين حتى يجتمعا وبعدهما لا اجتماع
 لا يصر قصاصا ما لم يحدث فيه قبضا وان في يده يكفي الاجتماع بلا تجديد قبض
 وتقع المقاصة وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالودبعة اهـ (وقال
 في كتاب الاجارة) وفي ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عندنا
 نتوقف على الاجارة فان أجازها المالك قبل استيفاء المعقود عليه فالاجاره وان كان
 بعده فلا وان كان بعده استيفاء البعض فالكل للمالك عند أبي يوسف وقال محمد
 الماخى للغاصب والمستقبل للمالك اهـ الغصب يسقط الاجرة عن المستأجر الا اذا

يمكن انراج الغاصب بشفاعته أو حياية كما في القنية والتاريخانية اه (وقال فيه
 أيضا) آجر الغاصب ثم ملك نفذت اه (وقال فيه أيضا) آجر العبد نفسه بلاذن
 ثم أعتق نفذت وما عمل في رقه فلمولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه
 ضمنه اه (ثم قال فيه أيضا) ادعى نازل الخسان ودخل الحمام وساكن الممد
 للاستغلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال
 في كتاب الامانات مانصه) المأذون له في شيء كآذنه أمانة وضمننا ورجوعا وعدم
 رجوع ونخرج عن مسئلة المودع اذا أذن انسانا في دفع الوديعة الى المودع
 فدفعها له ثم استحققت بيينة بعد الهلاك فلا ضمان على المودع والمستحق تضمن
 المدافع كما في جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال أيضا في كتاب
 الامانات) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض أو الأمانة بماله فانه ضامن
 والمودع اذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمنها وكذا لو أنفق بعضها فرده وخلط بها
 ضمنها والمعامل اذا سأل الفقير شيئا وخلط الأموال ثم دفعها ضمنها لاربابها
 ولا تجزئهم عن الزكاة الا أن يأمره الفقراء أو لا بالأخذ والمتولى اذا خلط أموال
 أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي والسمسار اذا خلط أموال الناس
 وأثمان ما باعه ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصي اذا خلط مال
 اليتيم بماله ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط كالقاضي اذا خلط ماله بمال
 غيره أو مال رجل بمال آخر والمتولى اذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن
 الخ فراجع اه (وقال فيه أيضا) المأذون له في الدفع اذا ادعاه وكذبا فان كانت
 أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كما في فتاوى قاضي الهداية
 اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب الدعوى وكتاب المداينات (وقال في كتاب
 المحرمات مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذة بأفعاله فيضمن ما تلفه من المال
 واذا قتل فالدية على عاقلته الا في مسائل لو أ تلف ما اقترضه وما أودع عنده بلاذن
 وليه وما أعير له وما بيع منه بلاذن الخ اه وقد نقلناه بقيته في كتاب الامانات وكتاب
 الجنائيات (وقال في كتاب القسمة) بني أحدهما أي الشريكين بغير اذن الآخر
 فطلب أحدهما رفع بنائه قسم فان وقع في نصيب الثاني فيها والاهدم له التصرف
 في ماله وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله أن يجعل فيها تنورا وحماما ولا يضمن
 ما تلف فيه اه وقد نقلناه بعضه في كتاب الشركة (وقال في كتاب الجنائيات) لكل

أحد التعرض على من شرع جناحاً في الطريق ولا يأتون بالسكوت عنه يضمن
المباشر وإن لم يكن متعد يضمن الحد إذا طرق الحديد ففقد أعيننا والقصار إذا
دق في حانوته فانهدم حانوته جاره لا اعتبار برضاء أهـ بل المحلة في السكة النافذة
حفر بئر في بركة في غيرهما الناس لم يضمن ما وقع فيها اهـ (وقال في كتاب الوصايا)
الوصي إذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها أي القنية أيضاً الوصي إطلاق غريم
الميت من الخمس إن كان معسراً لا إن كان موسراً لا يملك القاضي التصرف
في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيوع القنية لا يضمن
الوصي ما أنفق على وليمة ختان اليتيم إذا كان متعارفاً لا سرف فيه ومنهم من شرط
إذن القاضي وقيل يضمن مطلقاً كما في غصب اليتيم اهـ (قال صاحب الأشباه)

* (كتاب الصيد والذبائح والاضحية) *

الصيد مباح إلا للتهـى أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فتخذه حرفة كصيادي
السمك حرام أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح
وناقلاً كالبيع والهبة ونحوهما وخلافه كملك الوارث فالأول شرطه خلوه عن
الملك اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع وكتاب الهبة وكتاب الفرائض (ثم قال)
فلو استولى على حطب جمعه غيره من المفازة لم يملكه ولا يحمل للمقتش ما يجده
بلا تعريف ولو أرسل إنسان ملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء
فلا صاحبه أخذه بعده حتى قشور الرمان الملقاة يمكن المختار أنه يملك قشور الرمان
ولو ألقى بهيمته الميتة فجاء رجل سلخها وأخذ جلد ما فمال كها أخذه فلو دبره ردله
ما زاد الدباغ إن كان بماله قيمة اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال)
والاستيلاء فسمان حقيقي وحكمي فالأول بوضع اليد والثاني بالتهيئة فإذا نصب
الشبكة للصيد ملك ما تعقل بخلاف ما إذا نصبها للخفاف وإذا نصب الفسطاط فتعقل
الصيد به ملكه لو نصبه له ولو لم ينصبه فتعقل الصيد بها فأخذه غيره فإن الأول
لو كان بحيث لو مد يده أخذه ملكه فيأخذه من الثاني والأفلا ولو حفر بئر الصيد
الذئب وغاب فقدم آخر ميتة لصيد ما فوق الذئب في البئر فهو محافره وما تعسل
في أرضه فهو له وإن لم يهيم بها لأنه من أنزالها بخلاف النحل والظبي إذا تكسب
أو باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها إلا بالتهيئة ما لم يكن قريباً منه بحيث لو مد يده

لا أخذه ولو وقع في حجره من النار شيئا فأخذه غيره فهو لالا أخذا لأن يبيء حجره له
 وأما الثاني فشرطه وجود الملك في الحمل فلا يجوز بيع ضربة القانص والغائص
 لعدم الملك اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب الهبة (ثم قال) لا تحمل ذبيحة
 البحري إذا كان أبوه سنيا وإن كان جبريا حلت سمكة في سمكة فإن كانت صحيحة
 حلالا ولا لالا لأنها مستندرة وإن وجد فيها ذرة ملكها حلالا وإن وجد خاتما
 أو دينارا مضر وبالا وهو لقطه إن يصر فها على نفسه بعد التعريف إن كان
 محتاجا وكذا إن كان غنيا عندنا اهـ (يقول جامعهم) وقوله وكذا إن كان غنيا الخ
 صوابه لا إن كان غنيا كذا في شرحها (ثم قال) أرسلت السمكة في الماء النجس
 فكبرت فيه لا بأس يأكلها للحال ويحمل أكلها إن كانت بحروحة طائفة اشترى
 سمكة مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها فالمتلعة
 للسائق والمشدودة للشترى فإن كانت المتلعة هي المشدودة فهما للشترى قبضها
 أولا اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال) ذبح لقدم الأمير أو واحد
 من العظام يحرم ولو ذكر الله سبحانه وتعالى ولا يضيف لا النثر على الأمير لا يجوز
 وكذا التقاطه وفي العرس جائز اهـ وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) العضو
 المنفصل من الحي كميته الأمن مذبح قبل موته فيحمل أكله من الماء كقول كافي
 منية المفتي اهـ (يقول جامعهم) وهذه هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الصيد
 والذبايح والاضحية (قال المؤلف في القاعدة الأولى لا ثواب إلا بالنية مانصه)
 وأما الضحايا فلا بد فيها من النية لكن عند الشراء لا عند الذبح وتفرع عليه أنه
 لو اشتراها بنية الاضحية فذبحها غيره بلا إذن فإن أخذها مذبوحة ولم يضمنه
 أجرته وإن ضمنه لا تجزئه كافي أضحية الذخيرة وهذا إذا ذبحها عن نفسه أما إذا
 ذبحها عن مال كها فلا ضمان عليه وهل تتعين الاضحية بالنية قالوا إن كان
 فقيرا وقد اشتراها بنية تعينت فليس له بيعها وإن كان غنيا لم تتعين والصحيح أنها
 تتعين مطلقا في تصدق بها الغني بعد أيامها حية ولكن له أن يقيم غيرها مقامها
 كافي البدائع من الاضحية قالوا والمدايا كالأضحايا اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب
 الحج (وقال في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها) والذبح قد يكون لالا كل
 فيكون مباحا أو مندوبا أو لالا ضحية فيكون عبادة أو لقدم أمير فيكون حراما
 أو كفر على قول اهـ (ثم قال) في القاعدة الثانية الأمور بمقاصدها في الخامس

في بيان الاخلاص مانصه) ولكن ذكر وافي كتاب الاضحية ان البهائم تحزى
 عن سبعة ان كان الكل يريدن القربة وان اختلفت جهاتها عن اضحية وقران
 ومتمعة قالوا فلو كان احدهم يريد ان يحل اهلها او كان نصرانيا لم تحزن عن واحد منهم
 وعلاوا بان البعض اذا لم يقع قربة خرج الكل عن أن يكون قربة لان الراقية
 لا تحزى فعلى هذا لو ذبحها اضحية لله تعالى ولغيره لا تحزى بالاولى وينبغي أن
 تحرم وصرح في البرازية من ألفاظ التكفير أن الذبح للقادم من حج أو غزو أمير
 أو غيره يجعل المذبح ميتة واختلغوا في كفر الذابح فالشيخ السفه كدرى وعبد
 الواحد الدرني المحمدي والنسفي والحاكم على أنه يكفر والفضلي واسماعيل الزاهد
 على أنه لا يكفراه (وقال بعد ذلك في آخر القاعدة المذكورة في الفروع مانصه)
 عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صحت وان قصد الحمد للعطاس
 لم تصح ولو ذبح فعطس فقال الحمد لله فكذلك اه (وقال في قاعدة هل الاصل
 في الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل وهو مذهب الشافعي أو التحريم مانصه) ومنها
 اذا لم يعرف حال النهر هل هو مباح أو مملوك ومنها لو دخل برجه حمام وشك هل
 هو مباح أو مملوك ومنها مسألة الزرافة ومذهب الشافعي القائل بالاباحة الحل
 في الكل وأما مسألة الزرافة فالمختار عندهم حل اكلها وقال الاسيوطي ولم يذكرها
 احدهم المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حلها اه (وقال في خاتمة فيها
 فوائد في تلك القاعدة أعني اليقين لا يزول بالشك مانصه) السادسة رمى صيدا
 فجرحه ثم تغيب عن عينه ثم وجدته ميتة ولا يدري سبب موته بحرم مع وجود الشك
 لكن شرط في الكنز لمحرمة أن يقع عن طلبه وشرط قاضي خان أن يتواري عن
 بصره وإليه يشير ما في الهداية والمعتمد الاول اه (قال في القاعدة السادسة العادة
 محكمة مانصه) الثاني تعليم الكلب الصيد بترك أكله للصيدين ان يصير الترك
 عادة له وذلك بتركه لالاكل ثلاث مرات اه (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع
 المحرام والمحلال غلب المحرام المحلال مانصه) ومنها من أحد أبويه مأكول والآخر
 غير مأكول لا يحل أكله على الاصح فاذا نرى كلب على شاة فولدت لا يؤكل الولد
 واذا نرى حمار على فرس فولدت بغلا لم يؤكل والا هلى اذا نرى على الوحشى فتنتج
 لا تجوز الاضحية به كذا في الفوائد التاجية ومنها لو شارك الكلب المعلم غير المعلم
 أو كلب مجوسى أو كلب لم يذكر اسم الله تعالى عليه عمدا حرم كفا في الهداية ومنها

ما في صيد الخسائية مجوسى أخذ بيد مسلم فذبح والسكين في يده المسـ لم لا يحل أكله
 لا اجتماع المحرم والمبيع فيحرم كما لو عجز مسلم عن مدق قوسه بنفسه فأعانه على مده
 مجوسى لا يحل أكله اهـ (ثم قال) ومنه لو كان بعض الشجرة في الحبل وبعضها
 في الحرم ومنها لو كان بعض الصيد في الحبل وبعضه في الحرم والمنقول في الثانية
 كما نقله الاسيحياني أن الاعتبار لرقبته لا لرأسه حتى لو كان قائما في الحبل ورأسه
 في الحرم فلا شيء بقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه في الحرم حتى لو كان بعضها
 في الحرم والبعض في الحبل وجب الجزاء بقتله لتغليب المحظر على الإباحة اهـ وقد
 نقلنا هذه في كتاب الحج (ثم قال) ومنه الورى صيد أفوق في ماء أو على سطح أو جبل
 ثم تردى منه إلى الأرض حرم للاحتتمال والاحتياط المحرمة بخلاف ما إذا وقع على
 الأرض ابتداء فإنه يحل لأنه لا يمكن الاحتراز عنه فسقط اعتباره وخرج عن هذه
 القاعدة مسائل الأولى من أحد أبويه كإبي والآخر مجوسى فإنه يحل ذكاه
 وذبيحته ويجعل كتاباه اهـ وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب النكاح (ثم قال)
 الرابعة لو شاة خمر أثم ذبحها من ساعتها فتحل بلا كراهة ذكره في البرازية
 ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع أنه لو علفها علفا حراما لم يحرم لبنها وتحميها
 وإن كان الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة إلى يوم تحل مع
 الكراهة اهـ وقد نقلنا هذه العبارة في المحظر أيضا (وقال في الفن الثالث
 في أحكام الناسى ما نصه) وقد جعل له أى النسيان أصلا في التحريم فقال أنه
 إن كان مع مذكرة ولا داعى له ككل المصلى لم يسقط لتقصيره بخلاف سلامه
 في القعدة أو لأمه مع داع ككل الصائم سقط أو لأولى كترك الذابح التسمية
 اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (وقال في أحكام الصبيان ما نصه)
 واختلافوا في وجوب صدقة الفطر في ماله والأضحية والمعدة الوجوب فيؤديها
 الولي ويذبحها ولا يتصدق بشيء من لحمها فيطعمه منه ويتباع له بالباقي ما تبقى عينه
 اهـ وقد نقلنا بعض ذلك في كتاب الزكاة (ثم قال) وتحل ذبيحته بشرط أن يعقل
 التسمية ويضبطها بان يعرف أن الحبل لا يحصل إلا بها كذا في الكافي ويؤكل
 الصيد برميه إذا سمى اهـ (وقال في أحكام العبد ما نصه) ولا أضحية ولا هدى
 عليه اهـ ونقلنا ما في كتاب الحج أيضا (وقال في أحكام الأعمى ما نصه) ولم أر حكم
 ذبحه وصيده وحضائه ورؤيته ما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه اهـ وقد

نقلنا بعضه في البيوع وفي الطلاق (وقال في بحث النسايم كالمستيقظ في بعض
المسائل مانصه) السابعة الصيد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عندنا ثم فسدت من تلك
الرمية **يكون حراما** كما اذا وقع عند البقطان وهو قادر على ذكاته اه (وقال في
أحكام الانثى مانصه) والتضحية بالذكور أفضل منها اه (وقال في أحكام الذمي
مانصه) * نفيه آخر * اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المباحة
والذبايح وفي الدية وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الآخرين واستوى
أهل الدمة فيما ذكر اه وقد نقلناه في أبوابها من الجزايات وغيرها (وقال في
أحكام الجان مانصه) ومنها ان ذبيحته لا تحل قال في الملة قطع رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم انه نهى عن ذبايح الجن اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه)
وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال والاستيلاء على
المباح اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك انسان شئ بغير اختياره الا الارث
اتفاقا الى أن قال وكذا غنم ملكه من الولد والتمار والماء التابع في ملكه
وما كان من انزال الارض الا الكلا والمحشيش والصيد الذي باض في أرضه
اه وقد نقلناه في كتاب الشرب (يقول جامعه) قوله الا الكلا الخ صوابه حتى
الكلا الخ كذا في شرحها (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه)
العاشرة الاضحية يمنعها كما يمنع صدقة الفطراه وقد نقلناه في كتاب الزكاة (وقال
في أحكام السفر مانصه) ومنها سقوط الجمعة والعيدين والاضحية وتكبير
التشريق اه وقد نقلنا بهيته في كتاب الصلاة (وقال في آخر الفن الثالث في
قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ثم رأيتهم قالوا
في الاضحية كما ذكره ابن وهبان عزيا الى الخلاصة الغنى اذا ضحى بشاتين وقعت
واحدة فرضا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لحم اه (وقال في فن الغنم
مانصه) * الاضحية * أى والذبايح * أى مسلم عاقل ذبح وسمى ولم تحل فقل اذا سمي
ولم يرد به التسمية على الذبيحة أى رجل ذبح شاة غيره تعديا ولم يضمن فقل شاة
الاضحية في أيامها أو قصاب شدها لا ذبح اه (وقال في الفن السادس فن الفروق
في بحث الحج مانصه) ولو غلطوا في وقت الوقوف فلا إعادة وفي الصوم والاضحية
أعادوا والفرق أن تدارك في الحج متعذروا في غيره متيسرا اه وقد نقلناه في كتاب
الحج (وقال أخو المؤلف في تكملته للفن السادس في كتاب الهبة مانصه) سيدب

دابته فأصلحها رجل كان للسلالك أن يأخذها الا اذا قال جعلتها لمن يأخذها
 والفرق أنه اذا قال ذلك فقدم له كماله وقد أنفق عليها فكانت هذه النفقة عوضا
 فنع الاسترداد نثر السكر فوقع في حجر رجل وأخذته غيره لا يكره اذا لم يكن أعد
 حجره لذلك كما لو وضع الشبكة لا لصيد فتمقل بها صيد كان لمن أخذته ولو نصبها لاجل
 الصيد كان لصاحبها اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) اتانان ربطتا
 في موضع واحد ليلافولدتا ذكر او أنثى أو أحدهما بغلا والاخرى بحشافادعي
 كل واحد منهما البغل أو الذكركر فهو بينهما ما والثاني لبنت المال لانه لقطة
 والاضحية على هذا اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (وقال أخو المؤلف
 في تكميلته للفرن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الصيد والذبائح *
 المحامة اذا طارت ان كانت تهتدي الى بيتها فرماها لا تحل وان كانت
 لا تهتدي فرماها تحل والفرق أنه قادر على ذكاة الاختيار ثم لا هنا
 كافر رمى دجاجة بسهمه وذبحها مسلم ان كان الاول مرهقا لا تؤكل ولو لم يكن
 مرهقا تؤكل والفرق ان الموت يضاف الى الاول في الاول والى الثاني في الثاني
 قال الحمد لله لعطاسه وذبح لا يحل والخطيب اذا عطس فقال الحمد لله مقتصر عليه
 جاز والفرق ان الواجب عند الذبح التسمية على المذبح ولم توجد وفي الجمعة
 مجرد الذكرو قد وجداه (يقول جامعهم) وما ذكر رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
 فلا منافاة بين ما هنا وما تقدم في فروع القاعدة الثانية الامور بمقاصدها اه وقد
 نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) سمى على سكين ثم أخذ غيرها وذبح بها حلت ولو
 سمى على سهم وأخذ غيره ورمى به لا يحل والفرق ان التسمية في الاول وقعت على
 المذبح وفي الثاني على السهم لا على المرمى اليه لعدم القدرة عليه (كتاب
 الاضحية) هي واجبة على الاغنياء المقيمين دون المسافرين والفرق ان السفر حال
 المشقة وفقد الاموال والاضحية مؤقته فتفتوت بخلاف حال الإقامة لانه زمان سعة
 في الاحوال والاموال ضحووا ثم تبين بالبرهان ان هذا اليوم يوم التاسع قبل أعادوا
 الاضحية ولو وقفوا فشمسوا انه العاشر لا قبل والفرق ان التدارك ممكن في
 الاضحية دون الحج اه وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) تحب الاضحية وصدقة
 الفطر في مال الصغير بخلاف الزكاة والفرق ان الزكاة عبادة من كل وجه كالصلاة
 وهي عن الصبي مرفوعة بخلاف الاضحية وصدقة الفطر لانها مأمونة من وجه ونفقة

من وجه ولذا جاز لا كل منها ووجبت صدقة الفطر عن عبده اه وقد نقلناه
 في كتاب الزكاة (ثم قال) موسر اشترى أضحيتته في أيام النحر فلم يضح حتى افتقر
 في آخرها سقطت عنه ولو كان معسرا لا تسقط والفرق ان وجوبها على الموسر حقا
 للشرع فاذا افتقر ذهب الموجب والوجوب على المعسر بالنذر وبالشرع يصير
 كالنذر فلذا بقيت واجبة بعد أيام النحر ويصدق بعينها أو بقيتها اشترى شاة
 فأتت أو ضلت فان كان فقيرا لا تجب عليه أخرى وان كان غنيا وجب عليه أخرى
 اه (وقال المؤلف في الفن الثاني في كتاب الزكاة مانصه) دفعها لاخته المتزوجة ان
 كان زوجها معسرا جاز وان كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فكذلك
 وان كان المجهل قدره لم تجز وبه يفتى وكذا في لزوم الاضحية اه (وقال في كتاب
 الحج مانصه) وعن ابن المسيب كان اذا دخل العشر لا يقلم اظفاره ولا يأخذ من شعر
 رأسه قال ابن المبارك السنة لا تؤخر وبه أخذ الفقيه اه (وقال أول كتاب البيوع
 في بحث الحمل مانصه) هو تابع لأمه في أحكام العتق الى ان قال وحق الاضحية اه
 (ثم قال) ولا يتدكى الجنين بذكاة أمه اه (وقال في كتاب القضاء) القاضي اذا قضى
 في مجتهده فيه نفذ قضاءؤه الا في مسائل الى ان قال أو يبيع مـتروك التسمية عامدا
 اه وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في
 مال غيره بغير إذنه ولا ولاية الا في مسائل الى ان قال ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن
 ذبح أضحية غيره بلا أمره في أيامها لم يضمنه أطلقه في الأصل وقبده بعضهم بما اذا
 أضجه لا الذبح اه (وقال فيه أيضا مانصه) قال للغاصب ضح بها أنت فان هلك
 قبل التضحية ضمنها وان بعده لا اه (وقال في كتاب الفرائض) الميت لا يملك بعد
 الموت الا اذا نصب شبكة للصيْد ثم مات فتعقل الصيْد فيها بعد الموت فانه يملكه
 ويورث عنه ذكروه الزياحي من المكاتب اه (قال صاحب الاشباه)

* (كتاب المحظر والاباحه) *

ليس زمانا زمان اجتناب الشبهات كما فيه أي في كتاب المحظر والاباحه من
 الخبائث والتجنيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزيف لدائن ولا بيع العروض
 المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء المجهل
 يجوز له اعطاء الزيف والمستوقفة وهما في واقعات المحامي من شراء الاسير اه

وقد نقلناه في كتاب البيع وكتاب المداينات (ثم قال) الفتوى في حق
 الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق المجتهد كذا في قضاء الخافية اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) الحرمة تتعدد في الاموال مع العلم بها الا في حق الوارث
 فان مال مورثه حلال له وان علم بحرمة منه من الخافية وقيدته في الظهيرية بان
 لا يعلم ارباب الاموال من قبل يدعيه فسق الا اذا كان ذا علم وشرف ~~كذا~~ في
 مكفرات الظهيرية ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف يكره
 معاشرته من لا يصلي ولو كانت زوجته الا اذا كان الزوج لا يصلي لم يكره للراة
 معاشرته كذا في نفقات الظهيرية اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب
 الطلاق (ثم قال) الخاف في الوعد حرام كذا في اضية الذخيرة وفي الفتنية وعنده
 ان ياتيه فلم ياتيه لا يأنم ولا يلزم الوعد الا اذا كان معلقا كما في كفالة البرازية وفي
 بيع الوفاء كما ذكره الزيلعي اه وقد نقلناه في كتاب الايمان وكتاب البيع
 (ثم قال) استخدام اليتيم بالأجرة حرام ولولا خفيه ومعلمه الا لامة وفيما اذا أرسله
 معلمه لاحضار شريكه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) لبس
 الحرير المختص حرام على الرجل الا لدفع قل أو حكمة كما في المحاد من غاية البيان
 ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعليه حرم عليه بولده الصغير
 فلا يجوز ان يسقيه خراولا ان يلبسه حريرا ولا ان يخضب يده بخناء أو رجليه ولا
 اجلاس الصغير لغائط أو بول مستقبلا أو مستديرا الخلوة بالاجنبية حرام الا
 اللازمة مديونة هربت ودخلت خربة وفيما اذا كانت عجوزا شوها وفيما اذا كان
 بينهما حائل في بيت الخلوة بالمحرم مباحة الا الاخت من الرضاع والصهرة الشابة
 من مات على الكفر أبيع لعنه الا والدي رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان
 الله سبحانه وتعالى احباه ماله حتى آتاه كذا في مناقب الكردي استماع
 القرآن أفضل من قراءته كذا في منظومة ابن وهبان اه (يقول جامعه) وهذه
 هي المسائل المجموعة المحقة بكتاب الحظر والاباحة (قال المؤلف في القاعدة
 الاولى لا ثواب الا بالنية مانصة) وعلى هذا ساثر القرب لا بد فيه من النية بمعنى
 توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها الى الله سبحانه وتعالى من نشر العلم
 تعليم او افتاء وتصنيفا اه (ثم قال بعد ذلك فيها) وأما المباحات فانها تختلف
 صفاتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها التقوى على الطاعات أو التوصل

إليها كانت عبادة كالأكل والنوم واكتساب المال والوطء اه (ثم قال
 في آخرها) وأما التروك فكترك المنهي عنه فذكره في الأصول في بحث
 ما تترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الأعمال بالنيات وذكره
 في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج عن عهد المنهي
 وأما محصول الثواب فان كان كفا وهو ان تدعوه النفس اليه قادر على فعله وكف
 نفسه عنه خوفا من ربه فهو مثاب والافلا ثواب على تركه فلا ثواب على ترك الزنا
 وهو يصلي ولا يثاب العنين على ترك الزنا ولا الاصحى على ترك النظر المحرم اه
 (وقال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها مانصه) وذكر قاضي خان ان بيع
 العصير ممن يتخذ خرا ان قصده به التجارة فلا يحرم وان قصده لاجل التخمير
 حرم وكذا غرس الكرم على هذا اه وعلى هذا عصير العنب بقصد الخلية
 والخميرية والهجر فوق ثلاث دائر مع القصد فان قصد هجر المسلم حرم والا فلا اه
 (ثم قال بعد ذلك مانصه) وقال قاضي خان الفقاعى اذا قال عند فتح الفقاع للشترى
 صلى الله على محمد قالوا يكون آثما وكذا الحارس اذا قال فى الحراسة لا اله الا الله
 يعنى جعلها لالاعلام بأنه مستيقظ الى آخر ما ذكره وقد تقدمت بقية عبارته هذه فى
 الجهاد فراجع اه (ثم قال) بعد ذلك وفيها أى الخانية اذا قال المسلم للذمى أطال
 الله بقاءك قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل بقاءه لعلة ان يسلم أو يؤدى الجزية عن
 ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاء له الى الاسلام أو لمنفعة المسلمين ثم قال أى فى
 الخانية رجل أمسك المصحف فى بيته ولا يقرأ قالوا ان نوى به الخير والبركة لا يأنم
 ويرجى له الثواب ثم قال أى فى الخانية رجل يذكر الله تعالى فى مجلس الفسق قالوا
 ان نوى ان الفسقة يشغلون بالفسق وانا اشتغل بالتسبيح فهو أفضل وأحسن
 وان سجد فى السوق ناويا ان الناس يشغلون بأمور الدنيا وأنا أسجد لله تعالى فى
 هذا الموضع فهو أفضل من ان يسجد وحده فى غير السوق وان سجد على وجه
 الاعتبار يؤجر على ذلك فان سجد على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثما (ثم قال)
 أى فى الخانية ان سجد للسلطان فان كان قصده التعظيم والتحية دون الصلاة
 لا يكفر أصله أمر الملائكة بالسجود لآدم وسجدوا خوفاً يوسف عليهم الصلاة والسلام
 ولو أكره على السجود للملك بالقتل فان أمره به على وجه العبادة فالأفضل الصبر
 كمن أكره على الكفر وان كان للتحية فالأفضل السجود اه وقد ثقلنا بعضه

في كتاب الاكراه (ثم قال) وقالوا الا كل فوق الشيع حرام بقصد الشهوة وان
 قصد التقوى على الصوم أولا جل الضيف فمستحب (ثم قال بعد ذلك) وفي
 التساوية من المحظر والاباحة اذا توسد الكتاب فان قصد المحفظ لا يكره
 والا كرهه وان غرس في المسجد فان قصد الظل لا يكرهه وان قصد منفعة أخرى كرهه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وكتابة اسم الله تعالى على الدرهم ان كان بقصد
 العلامة لا يكره وللتهاون يكره والجلوس على جوالق فيه مصحف ان قصد المحفظ
 لا يكره والا يكره اه يقول جامع قوله وللتهاون يكره صوابه يكفر (وقال في القاعدة
 الثانية الامور بمقاصدها من الاصل الثاني من التاسع وهو انه لا يشترط معنية
 القلب التلفظ في جميع العبادات) الى ان قال وخرج عن هذا الاصل مسائل
 الى ان قال ومنها حديث النفس لا يؤاخذ به مالم يتكلم أو يعمل به كذا في حديث
 مسلم وحاصل ما قالوه ان الذي يقع في النفس من قصد المعصية على خمس مراتب
 الهاجس وهو ما يلقى فيها ثم جريانه فيها وهو الخاطر ثم حديث النفس وهو ما يقع
 فيها من التردد هل يفعل أولا ثم اللهم وهو ترجيح قصد الفعل ثم العزم وهو قوّة ذلك
 القصد والمجزم به فالهاجس لا يؤاخذ به اجماعا لانه ليس من فعله وانما هو شيء
 ورد عليه لا قدرة له فيه ولا صنع والخاطر الذي بعده كان قادرا على دفعه بصرف
 الهاجس أول وروده ولكنه هو وما بعده من حديث النفس مرفوعان بالحديث
 الصحيح فاذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالاولى وهذه الثلاث لو كانت
 في الحسنات لم يكتب له بها أجر لعدم القصد وأما اللهم فقد بين في الحديث ان اللهم
 بالحسنة يكتب حسنة واللهم بالسيئة لا يكتب سيئة وينتظر فان تركها الله تعالى
 كتبت حسنة وان فعلها كتبت سيئة واحدة والاصح في معناه انه يكتب عليه
 الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وان اللهم مرفوع فأما العزم فالمحققون على أنه
 يؤاخذ به ومنهم من جعله من اللهم المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهية هم
 بمعصية لا يأنثم ان لم يصمم عزمه عليها وان عزم يأنثم ان العزم لا انتم الفعل بالجوارح
 الا أن يكون أمرا يتم بمجرد العزم كالكفر اه (ثم قال في العنايف في شروط النية
 الاول الاسلام مانعه) فائدة قال في الملتقط قال أبو حنيفة أعلم النصراني الفقه
 والقرآن له بهتدي ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مس فلا بأس به اه (ثم قال
 في آخر القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في خاتمة مانعه) وتجري هذه القاعدة

في خاتمة في العروض فان الشعر عند أهله كلام موزون مقصود به ذلك اما ما يقع
 موزونا اتفاقا لا عن قصد من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما يقع في كلام
 الله تعالى كقوله تعالى لن تنالوا البرحتى تنفقوا مما تحبون أو رسوله كقوله صلى
 الله تعالى عليه وسلم هل أنت الا أصبح دميت وفي سبيل الله ما لقيت اه (وقال
 في قاعدة الاصل في الا بضاع التحريم مانصه) ثم اعلم ان البضع وان كان الاصل
 فيه المحظور يقبل في حله خبر الواحد قالوا له شراء أمة زيد قال بكر وكنى زيد يبيعهها
 ويحمل له وطؤها وكذا لو جاءت أمة قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية وظن
 صدقها حل وطؤها ولم أر حكم ما اذا وكل شخص في شراء جارية ووصفها فلشترى
 الوكيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها الى الموكل فقتضى القاعدة حرمتها على
 الموكل لاحتمال أنه اشتراها لنفسه لان الوكيل بشراء غير المعين له أن يشتريه لنفسه
 وان كان شراء الوكيل الجارية بالصفة المعينة ظاهرا في التحمل لكن الاصل
 التحريم وينبغي الرجوع الى قول الوارث لانه خليفة وله نظائر في الفقه اه وقد
 نقلناه هذه العبارة في كتاب الوكالة ايضا (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب
 التيسير مانصه) واعلم ان أسباب التخفيف في العبادات وغيرها سبعة الى أن قال
 الثاني المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه الى أن قال والثالث دوى
 بالنجاسات وبالنحر على أحد القولين واختار قاضي خان عدمه واساغة اللقمة بها اذا
 غص اتفاقا وابطاح النظر للطبيب حتى للعورة والسوءتين اه (ثم قال) وأكل
 الميتة ومال الغير مع ضمان البدل اذا اضطرأه أى يباح ذلك (ثم قال) ولبس
 الحرير للحكة والقتال اه أى يباح ذلك (ثم قال) ومنه اباحة النظر للطبيب
 ولا شاهد وعند الخطبة والسيد اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في آخر
 القاعدة المذكورة) السادس تخفيف ترخيص كصلاة المستحجر مع بقية النجوى
 وشرب الخمر للغصة اه (وقال في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعدم
 تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والجزية
 وتحمل العقل على قول والصحيح خلافه وابطاح لبس الحرير وحلى الذهب اه
 (وقال في أول القاعدة الخامسة الضرر يزال مانصه) وفي البزازية من كتاب
 الكراهية باع أغصان فرصاد واشترى اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات
 الجيران يؤمر بان يخبرهم وقت الارتقاء ليستروا مرة أو مرتين فان فعل والارفع

للعالم ليعينه من الارتقاء اه (ثم قال) الاولى الضرورات تبيح المحظورات ومن
ثم جازاً كل الميتة عند المنجسة واساعة اللقمة بالنحر والتلفظ بكلمة الكفر لا كراه
وكذا اتلاف المال وأخذ المال من الممتنع من أداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل
ولو أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصانها أى
الضرورة قالوا يخرج مالو كان الميت ندياً فإنه لا يحل أكله للمضطر لان حرمة أعظم
في نظر الشارع من مهيبة المضطرا اه (ثم قال) في الثانية ما أبيع للضرورة يتقدر
بقدرها ولذا قال في إيمان الظهيرية ان اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة وانما
يباح التعريض اه يعنى لا ندفعها بالتعريض ومن فروعه المضطر لا يأكل من
الميتة الا قدر سد الرمق اه (ثم قال) والطيب انما يتظر من العورة بقدر الحاجة
اه (ثم قال في الثانية الضرر لا يزال بالضرر مانصه) ولا يأكل المضطر طعام
مضطراً آخر ولا شيئاً من بدنه اه (وقال في تنبيهه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر
عام وعليه فروع مانصه) ومنها التسعير عند تعدى أرباب الطعام في بيعه بغبن
فاحش ومنها بيع طعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه عن البيع
دفعاً للضرر اه ومنها منع اتخاذ حانوت للطبخ بين البزازين وكذا كل ضرر عام كذا
في الكافي وغيره اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ومنها جواز دخول
بيت غيره اذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه أنه لو طالبه منه لاختفاه اه وقد نقلناه
ذلك في الغصب أيضاً (ثم قال) ومنها مسئلة الظفر بجنس دينه اه (وقال بعد ذلك
في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضرراً ارتكاب أخفهما مانصه)
ومن هذا النوع لو اضطر وعنده ميتة ومال الغني فإنه يأكل الميتة وعن بعض
أصحابنا من وجد طعام الغني لا تباح له الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من
الميتة وبه أخذ الطحاوي وخبره الكرخي كذا في البرازية اه (ثم قال) وأصله
ان الحراق اذا وقع في سفينة وعلم أنه لو صبر فيه يحترق ولو وقع في الماء غرق فعنده
يختار أيهما شاء وعندهما يصبر اه وقد نقلناه بقية في كتاب الاكراه أيضاً (وقال
في بحث دواء المفسد أولى من جلب المصالح مانصه) وقد تراعى المصلحة لغايتها على
المفسدة الى أن قال ومنه الكذب مفسدة محرمة ومتى تضمن جلب مصلحة تربو عليه
جاز كالكذب للإصلاح بين الناس وعلى الزوجة لاصلاحها وهذا النوع يرجع
الى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة اه (وقال في القاعدة السادسة العادة

محكمة مانصه) ولا خصوصية للربا وإنما العرف غير معتبر في المنصوص عليه قال
 في الظهيرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة إلى موضع نبات الشعر من
 العانة ليس بعورة لتعامل العمل في الابداء عن ذلك الموضع عند الاضطراب
 وفي النزاع عن العادة الظاهرة نوع خرج وهذا ضعيف وبعيد لان التعامل بخلاف
 النص لا يعتبر اهـ بلفظه وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الصلاة (ثم قال) والا كل
 من الطعام المقدم ضيافة بلا صريح الاذن اهـ أي يجوز ذلك (ثم قال في فصل
 تعارض العرف مع اللغة من المبحث الثالث مانصه) وفي الملتقط من البيوع وعن أبي
 القاسم المفسر الاشياء على ظاهر ما جرت به العادة فان كان الغالب المحلل
 في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب المحرم في وقت أو كان الرجل يأخذ
 المال من حيث وجده ولا يتأمل في المحرم والحلال فالسؤال عنه حسن اهـ (وقال
 في الفصل المذكور من المبحث الرابع مانصه) وقد اختلفوا فيما اذا كان
 العقار لافي ولاية القاضي وتناسل عافيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم
 من نظر إلى التداعي والترافع واختلف الصحيح في هذه المسئلة اهـ وقد نقلنا هذه
 المسئلة في كتاب القضاء أيضا (ثم قال تنبيه هل المعتبر في بناء الاحكام العرف
 العام أو مطلق العرف ولو كان خاصا المذهب الاول مانصه) وذكر فيها من كتاب
 الكراهية قبيل التحري لو تواضع أهل بلادة على زيادة في صنجانهم التي يوزن بها
 الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك اهـ (وقال في القساعة
 الثانية اذا اجتمع الحلال والمحرم غلب المحرم الحلال مانصه) ومنها لو اختلطت
 مساليج المذكاة بمساليج الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة أو استويا لم يجز تناول
 شيء منها ولا بالتحري الا عند المخصة وأما اذا كانت الغلبة للذكاة فانه يجوز التحري
 ومنها لو اختلط ذلك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا عند الضرورة والمسئلةان
 في صلاة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقربابين
 أتان أو ماء وبول عدم جواز تناول ولا بالتحري اهـ (ثم قال) وخرج عن هذه
 القساعة مسائل إلى أن قال الثانية الاجتهاد في الاواني اذا كان بعضها طاهرا
 وبعضها نجسا والاقول نجس جائز ويريق ما غلب على ظنه انه نجس مع ان الاحتياط
 أن يريق الكل ويتميم كما اذا كان الاقل طاهرا عملا بالاعلأب فيها المسئلة
 الاجتهاد في ثياب مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجسا

أولا والفرق بين الثياب والاولاى أنه لا خلف له فى ستر العورة وللوضوء خلاف
فى التطهير وهو التيمم وهذا كله حالة الاختيار وأما حالة الضرورة فيه تحرى للشرب
اتفاقا كذا فى شرح المجمع قبيل التيمم اهـ وقد نقلناه فى كتاب الطهارة (ثم قال)
وينبغى أن يلحق بمسئلة الاولانى الثوب المنسوج نمته من حرير وغيره فيحل ان كان
الحريز اقل وزنا واستويا بخلاف ما اذا زاد وزنا ولم أره الاكن وفى الخلاصة من
التحرى فى كتاب الصلاة ولو اختلط اوانيه بأوانى أصحابه فى السفر وهم غيب
أو اختلط رغبه بأرغفة غيره قال بعضهم يتحرى وقال بعضهم لا يتحرى ويتربص
حتى ينجى أصحابه وهذا فى حالة الاختيار وفى حالة الاضطرار جاز التحرى مطلقا اهـ
(ثم قال) الرابعة لوسقى شاة خمر اثم ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة ذكره
فى البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع انه لو علفها علفا حراما لم يحرم
لبنها ونمها وان كان الورع الترك ثم قال فى البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل
مع الكراهة اهـ وقد نقلناه هذه العبارة فى كتاب الذبائح أيضا (ثم قال) الثامنة اذا
كان غالب مال المهدى حلالا فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يتبين انه من
حرام وان كان غالب ماله المحرام لا يقبله ساولا بأس الا اذا قال انه حلال ورثه
أو استقرضه قال الخلوانى وكان الامام أبو القاسم المحاكم يأخذ جوارا للسلطان
والحيلة فيه ان يشتري شيئا بمال مطلق ثم ينقذه من أى مال شاء كذا رواه الثنائى
عن الامام وعن الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحرى فان وقع فى قلبه
حله قبل وأكل والا لا لقوله عليه الصلاة والسلام استفت قلبك الحديث وجواب
الامام فبين فيه ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك بالفراسة كذا فى
البرازية من الكراهة اهـ (ثم قال) العاشرة قال فى القنية من الكراهية غالب
على ظنه ان أكثر بياعات أهل السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو
المحرام تنزه عن شرائها ولو لم يكن مع هذا لو اشتراها بطيب له اهـ وقد مناه عن
الملةقط فى المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف اهـ (ثم قال) ولا بأس بشراء
جوز الدلال الذى يعد الجوز فيأخذ من كل ألف عشرة وشراء لحم السلاخين اذا كان
المسالك راضا بذلك عادة ولا يجوز شراء بيض المقامر بن المكسرة وجوزاتهم اذا
عرف انه أخذها قارا اهـ وأما مسئلة الخلط أى خلط مال الغير بماله فذكر كورة
باقسامها فى البرازية من الوديعه وأما مسئلة ما اذا اختلط الحلال بالحرام فى البلد

فانه يجوز الشراء والاخذ الان تقوم دلالة على انه من الحرام اه (وقال في
القاعدة الثالثة الا يثار في القرب) قال الشافعية الا يثار في القرب مكروه وفي
غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة اه
(ثم قال) وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه وقت الصلاة ومعه ماء يكفيه
لطهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجزله الا يثار ولو أراد المضطر ايثار غيره
بالطعام لاستبقاء مهيئته كان له ذلك وان خاف فوت مهيئته والفرق ان الحق
في الطهارة لله تعالى فلا يسوغ فيه الا يثار والحق في حال المخصصة لنفسه اه وقد
نقلنا بقية ذلك في كتاب الطهارة وكتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وكراه يثار
الطالب غيره بنو بته غيره في القراءة لان قراءة العلم والمسارة اليه قرينة والا يثار
بالقرب مكروه اه (ثم قال) ثم رأيت في الهبة من منية المفتي فقير محتاج معه
دراهم فأراد ان يؤثر الفقراء على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا يثار أفضل
والا فلا نفاق على نفسه أفضل اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الهبة أيضا (وقال في
القاعدة السادسة الحدود تدبر بالشبهات مانصه) ومنها أي الشبهة شرب الخمر
للتداوي وان كان المعتمد تحريره اه وقد نقلنا هذه في كتاب الحدود أيضا (وقال
في القاعدة الثانية عشر لا ينسب الى ساكت قول مانصه) وخرج عن هذه
القاعدة مسائل الى ان قال الرابعة والعشرون سكوته عنديه مع زوجته أو قريبه
عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ سمرقند خلافا لما ينج بخاري فيمنظر
المفتي الخامسة والعشرون رآه يبيع عرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا
وهو ساكت تسقط دعواه اه وقد نقلنا ذلك أيضا في كتاب الاقرار وفي كتاب
الدعوى أيضا للنسابة (ثم قال) ثم زدت أخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت
ينزل منزلة نطقه في الاصح اه (ثم قال) في القاعدة الثالثة عشر الفرض أفضل
من النفل الا في مسائل الاولى ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره الواجب
الثانية ابتداء السلام سنة أفضل من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت
مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
الطهارة أيضا (وقال في القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم اعطاؤه) كالربا
ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النائحة والزامر الا في مسائل الرشوة
الخوف على ماله أو نفسه أو وليه سوى أمره عند سلطان أو أمير الا للقاضي فانه يحرم

الاخذ والاعطاء كما بيناه في شرح المكنز من القضاء اه وقد نقلنا ذلك في كتاب
 القضاء (ثم قال) وفك الاسير واعطاء شئ لمن يخاف هجومه ولوخاف وصي وصي
 ان يستولي غاصب على المال فله أداء شئ ليخلصه كما في الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك
 في كتاب الوصية أيضا (ثم قال) وهل يحل دفع الصدقة لمن يسأل وعند قوت
 يومه تردد الاكل في شرح المشارق فيه فقتضى أصل القاعدة المحرمة الا ان يقال
 ان الصدقة هنا هبة كالتصدق على الغني اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الزكاة
 أيضا (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم
 الى المباشر مانصه) ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة اه وقد ذكرناها
 في الغصب أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الصبيان مانصه) وتصح
 عباداته وان لم تجب عليه واختلغوا في ثوابها والمعتمد انه له وللعلم ثواب التعليم وكذا
 جميع حسناته اه وقد نقلناها في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) وتقبل روايته
 وتصح الاجازة له أي في الحديث ويقبل قوله في الهدية والاذن اه وقد نقلناها
 في كتاب الاذن والمحرر أيضا (ثم قال) وثقب أذن البنت الطفل مكسروه قياسا
 ولا بأس به استحسانا كما في الملتقط اه (ثم قال) ويعمل بقول المميز في المعاملات
 كهدية ونحوها اه (ثم قال) ويجب رد سلامه اه (ثم قال) وليس كالبالغ
 في النظر الى الأجنبية والخلو بهما فيجوز له الدخول على النساء الى خمسة عشر
 سنة كذا في الملتقط اه (ثم قال) والصبي التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير
 محرم اه وقد نقلناها في كتاب النكاح (ثم قال) ولا يجوز للولي الياسه الحرير
 والذهب ولا ان يسقيه خراولا ان يجاسه للبول والغائط مسة قبلا أو مستديرا ولا
 ان يخضب يده أو رجليه بالحناء اه (وقال في أحكام العبيد مانصه) وعورتها
 كالرجل وتزاد البطن والظهر ويحرم نظر غير محرم الى عورتها فقط وما عداها ان
 اشتهى اه وقد نقلنا ذلك في كتاب الصلاة أيضا (ثم قال) ويحل سفرها بغير
 محرم اه وقد نقلناها في الطلاق (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا يلبس حريرا
 وحليا اه (ثم قال) ولا يخلو به رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر
 ثلاثا الا بمحرم اه (ثم قال) وحاصه له كالاُنثى في جميع الاحكام الا في مسائل
 لا يلبس حريرا ولا ذهب ولا فضة اه (ثم قال) ولا يخلو بامرأة اه (ثم قال في
 أحكام الاُنثى مانصه) تخالف الرجل في ان السنة في عانتها النصف ولا يسن ختانها

وانما هو مكرمة ويسن حلق لحيتها لو نبتت وتمنع من حلق رأسها اه (ثم قال)
وبدنها كله عورة الا وجهها وكفيها وقدميها على المعتمد وذراعيها على المرجوح
وصوتها عورة في قول اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) ويكره لها الحمام
في قول وقيل الا ان تكون مريضة أو نفسا والمعتز لا كراهة مطلقا اه (ثم قال)
ولا تسافر الا بزوجة أو محرّم اه (ثم قال) ويساح لها خضب يديها ورجليها
بخلاف الرجل الا للضرورة اه (ثم قال) ولا تبدأ الشابة بسلام وتعزية ولا
تجلب لوسلت ولا تشمت وتحرم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلافوا في
جواز كونها ندية واختار في المسامرة جواز كونها ندية لارسولة لان الرسالة مبنية
على الاشتهار ومبنى حالها على الستر بخلاف النبوة اه (وقال في أحكام الذي
مانعه) ولا يمنع من لبس الحرير والذهب اه (ثم قال) وفي الكنز وبقبل
قول الكافر في الحبل والحرمه وتعقبه الزياي بأنه سهو ولا يقبل قوله فيهما
وجوابه انه يقبل فيهما ضمن المعاملات لا مقصودا وهو مراده كما أفصح به في
الكافي اه (ثم قال) ولا يبدأ الذي بسلام الا بالحاجة ولا يراذ في الجواب على
وعاينك وتكره مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم ان يؤجر نفسه من كافر لعصر
العنب وفي الملة قط كل شيء أمتنع منه المسلم أمتنع منه الذي الا انخر والمختزير ولا يكره
عبادة حاره الذي ولا ضيافته اه (وقال في أحكام الجان مانعه) ولا خلاف
في أنهم مكلفون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب
الطائعين ففي البزارية معزى الى الاجناس عن الامام ليس للجن ثواب وفي التفاسير
توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر لكم من ذنوبكم والمغفرة
لا تستلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة
أوعد ظالمهم فيستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال تعالى وأما القاسطون
فكانوا مجرمين خطايا قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق فان قيل قوله
تعالى في أي آلاء ربكم تكذبان بعد دعائهم الجنة خطايا بالثقلين يرد ما ذكرنا
ذكره وان المراد بالتوقف التوقف في المأكل والمشرب والملاذلا الدخول فيه
كالملاذلة للسلام والزياره والخدمة والملاذلة يدخلون عليهم من كل باب اه
(ثم قال) ومنها قبول رواية الجني ذكره صاحب آكام المرجان واذا أجاز
الشيخ من حضر دخل الجن كما في نظيره من الانس وأما رواية الانس عنهم فالظاهر

منعها لعدم حصول الثقة بعد التهم وذ كر الاسيوطى انه لاشك في جواز روايتهم
عن الانس ماسمعه و سماع علم الانس بهم أولا (ثم قال فوائد) الاولى الجهور على
انه لم يكن من الجن نبى و اما قوله سبحانه وتعالى يا معشر الجن والانس ائذ انتم
رسل منكم فتأولوه على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فانذروا قومهم عن
الله تعالى وذهب الضحالك وابن حزم الى انه كان منهم نبى تمسكا بحديث وكان
النبي يبعث الى قومه خاصة وليس الجن من قومه ولا شك انهم انذروا
فصح انهم جاءهم انبياء منهم الثانية قال البغوى في تفسير الاحقاف
وفيه دليل على انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا
قال مقاتل لم يبعث قبله نبى الى الانس والجن واختلاف العلماء في حكم مؤمنى الجن
فقال قوم لا ثواب لهم الا النجاة من النار واليه ذهب ابو حنيفة وعن الليث ثوابهم
ان يجاروا من النار ثم يقال لهم كونوا ترابا كالبهائم وعن ابي الزناد كذلك وقال
آخرون يشابون كما يعاقبون وبه قال مالك وابن ابي ليلى وعن الضحالك انهم
يأهملون التسبيح والذكر فيصيبون من لذته ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال
عمر بن عبد العزيز ان مؤمنى الجن حول الجنة في ريشها وليسوا فيها الثالثة
ذهب الحارث المحاسبي ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم القيامة نراهم
ولا يروننا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن الملائكة
في الجنة لا يرون الله سبحانه وتعالى قال لان الله تعالى قال لا تدركه الابصار
وهو يدرك الابصار وقد استثنى منه مؤمنوا البشر فبقى على عمومهم في الملائكة
قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم
فيهم ايضا ولم يتعقب الاسيوطى وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن
بالآية نظرا لانها لا تدل على عدم رؤية أصلا فلا استثناء قال ايضا وى لا تدركه
الابصار لا تحيط به واستدل المعتزلة بهذه الآية على امتناع الرؤية وهو ضعيف
اذ ليس الادراك مطابق الرؤية ولا النفي في الآية عام في الاوقات كلها فاعلم
مخصوص ببعض المحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة قولنا لا كل بصر يدركه
مع ان النفي لا يوجب الامتناع اه (وقال في أحكام المحارم مانعه) وأحكامه
أى المحرم تحريم النكاح وجواز النظر والمخلوة والمسافرة الا المحرم من الرضاع
فان المخلوة بهامكروهة وكذا بالهرة الشابة اه وقد نقطنا بعضه في كتاب النكاح

(ثم قال) وكذا لا مشاركة للمحرم في جواز التنظر والخلو والسفر وأما عبدها
فكالا جنبي على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه الثلاث والنساء
الثقات لا يقرن من مقام الزوج والمحرم في السفر اهـ (ثم قال) وتختص الأصول
بأحكام الى ان قال ومنها لا تجوز مسافرة الفرع الا باذن أصله دون عكسه اهـ
(ثم قال) ومنها لا تجوز المسافرة الا باذنهم - ثم ان كان الطريق مخوفاً والافان لم يكن
ملتحياً فكذا لا الا اهـ (ثم قال) ومنها كراهة حجه بدون اذن من كرهه
من أبويه ان احتاج الى خدمته اهـ وقد نقلناه في كتاب الحج (ثم قال) ومنها
جواز تأديب الأصل لفرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والجداد
والجدات كذلك ولم أره الا ان اهـ وقد نقلناه في المحذور والتعازير وفي كتاب
الجنائيات (وقال في أحكام الإشارة مانصه) الإشارة من الاخرس معتبرة وقائمة
مقام العبارة في كل شيء من بيع وإجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق
وأبراء وقصاص الا في المحذور ولو حد قذف وهذا مما خالف فيه القصاص المحذور
وفي رواية ان القصاص كالمحذور هنا فلا يثبت بالإشارة وتماه في الهداية وقد
اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء المحذور اهـ وقد نقلناه في كتاب المحذور
(ثم قال) ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما في التهذيب اهـ وقد نقلناه
في كتاب الشهادات (ثم قال) فظاهر اقتصار المشايخ على استثناء المحذور فقط
صحته اسلامه بالإشارة ولم أر الا ان فيها تقييداً صريحاً اهـ وقد نقلناه في كتاب
الجهاد (ثم قال) وكتابة الاخرس كإشارته واختلافه في أن عدم القدرة على
الكتابة شرط للعمل بالإشارة أولاً والمعتمد لا ولذا في الكنز كره باو ولا بد
في إشارة الاخرس من أن تكون معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق
ولا يخفى ان المراد الإشارة التي يقع بها طلاقه الإشارة المقرونة بتصويت منه لان
العادة منه ذلك فكانت بياناً لاجله الاخرس اهـ وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وأما إشارة غير الاخرس فان كان معتقلاً اللسان ففيه اختلاف والفتوى
على انه اذا دامت العقلة الى الموت يجوز اقراره بالإشارة والأشهاد عليه ومنهم من
قدّر الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن معتقلاً اللسان لم تعتبر إشارته مطلقاً
الا في أربع في الكفر والاسلام والنسب والفتوى كما في تنقيح المحبوبي ويزاد
أنخذ من مسألة الافتاء بالرأس إشارة الشيخ في رواية الحديث وأمان الكافر

أخذنا من النسب لانه محتاط فيه لمحقن الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قد مناه اه
وقد نقلنا ذلك ايضا في كتاب التجهاد (ثم قال) أو أخذنا من الكتاب والطلاق اذا
كان تفسير المهر منه كما لو قال أنت طالق هكذا وأشار بثلاث وقعت بخلاف ما لو قال
أنت طالق وأشار بثلاث لم يقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر الا أن حكم أنت
هكذا مشيرا بأصابعه ولم يقل طالق اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق (ثم قال)
ويزاد أيضا الإشارة من محرم الى صديق قتلته يجب الجزاء على المشير اه وقد
نقلناه في كتاب الحج (وقال في بحث القول في ثمن المثل مانصه) منها باب التيمم
قال في الكنز وان لم يعطه الابن المثل وله ثمنه لا يتيمم والا يتيمم الى ان قال ويتعين
أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة لسد الرمي وخوف الهلاك وربما تصل الشربة
الى دنانير فيجب شراؤها على القادر بأضعاف قيمتها لحياء لنفسه اه وقد نقلناه
في الطهارة وفي كتاب الشرب (وقال في أحكام السفر مانصه) ومن أحكام
السفر حرمة على المرأة بغير زوج أو محرم ولو كان واجبا ومرثم كان وجود
أحدهما شرطاً لوجوب الحج عليهما الى أن قال ويستثنى من حرمة خروجها الا
بأحدهما هجرتهما من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه
الابرضاء أبويه الا في الحج اذا استغنيا عنه وتحرره على المديون الا باذن الدائن الا اذا
كان مؤجلا اه وقد نقلنا بقبته في كتاب الحج ونقلنا بعضه في كتاب المداينات
(ثم قال) ويختصر ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج اذا غلب الهلاك وتحريم
السفر فيه اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الحج (وقال في بحث ما افترق فيه الحيض
والنفاس مانصه) ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس اه وقد نقلناه
في كتاب الطهارة وفي كتاب النكاح (وقال في آخر الفن الثالث في قاعدة اذا أنى
بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا مانصه) ولم أر حكم ما اذا وقف
بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف
عورته في الخلا زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا اه وقد
نقلناه في كتاب الحج وفي كتاب الطلاق وفي كتاب الطهارة (ثم قال) * فائدة *
تعلم العلم يكون فرض عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية وهو
ما زاد عليه لنفع غيره ومنه دوا وهو التجرد في الفقه وعلم القلب وحراما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلم الطباة عيبيين والسحر ودخيل

في الفلسفة المنطق ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكر وهما وهو
 أشعار المولدين من الغزل والبطالة ومباحا كأشعارهم التي لا تخف فيها
 (ثم قال) * فائدة * ذكر البرازي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصبر محدثا
 كاملا الا ان يكتب أربع مع أربع مثل أربع مع أربع في أربع عند أربع
 بأربع على أربع عن أربع لا أربع وهذه الرباعيات لا تتم الا بأربع مع أربع
 فاذا تمت له كلها مات عليه أربع وابتلى بأربع فاذا صبرا **ك**رمه الله تعالى
 بأربع في الدنيا وأثابه في الآخرة بأربع أما الاول فأخبار الرسول صلى الله
 تعالى عليه وسلم وشرائعه وأخبار الصحابة ومقاديرهم والتابعين وأحوالهم وسائر
 العلماء وتواريخهم مع أربع أسماء رجالهم وكناهم وأمكناتهم وأزمينتهم كأربع
 التحييد مع الخطبة والدعاء مع التوسل والتسمية مع السورة والتكبير مع الصلاة
 مع أربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في أربع في صغره في
 ادراكه في شبابه في كهولته عند أربع عند شغله عند فراغه عند فقره عند غناه
 بأربع بالجبال بالبصار بالبلدان بالبراري على أربع على التجارة على الخراف
 على الجلود على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقلها الى الاوراق عن أربع
 عن من هو فوقه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه اذا علم انه خطه لأربع لوجه الله
 تعالى ورضاه ولعمل به بان وافق كتاب الله ونشرها بين طائفتين من اهل حياته ذكره بعد
 موته ثم لا يتم له هذه الاشياء الا بأربع من كسب العبد وهي معرفة الكتاب
 واللغة والصرف والنحو مع أربعة من عطاء الله تعالى الحكمة والقدرة والمحرص
 والحفظ واذا تمت له هذه الاشياء مات عليه أربع الامل والولد والمال والوطن
 وابتلى بأربع بشماعة الاعداء وملامة الاصدقاء وطعن الجاهل وحسد العلماء واذا
 صبرا كرمه الله تعالى في الدنيا بأربع بعز القناعة وهيبة النفس ولذة العلم وحياة
 الابد واثابه في الآخرة بأربع بالشفاعة لمن اراد من اخوانه وبطل العرش يوم
 لا ظل الاظلمة والشرب من الكوثر وجوار النبيين في أعلى عليين فان لم يطق
 احتمال هذه المشاق فعليه بالفقه الذي يمكن تعلمه وهو في بيته قار ساكن لا يحتاج
 الى بعد اسفار ووطء ديار وركوب بحار وهو مع ذلك ثمرة الحديث وليس ثواب
 الفقيه وعزه أقل من ثواب الحديث وعزه اهـ (فائدة) قال في آخر المستصفى اذا
 سئلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفينا في الفروع يجب علينا ان نجيب بان

مذهبنا صواب يحتمل الخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب لانك لو
 قطعت القول لمصاح قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب واذا سلمنا عن معتقدنا
 ومعتقد خصومنا في العقائد يجب علينا ان نقول الحق ما نحن عليه والباطل
 ما عليه خصوصاً هكدا نقل عن مشايخنا اه (ثم قال) بفائدة يقال بعض المشايخ
 العلوم ثلاثة علم نفيج وما احترق وهو علم النحو وعلم الاصول وعلم الانضج ولا احترق
 وهو علم البيان والتفسير وعلم نفيج واحترق وهو علم الفقه والحديث اه (فائدة
 من الجوهرة) قال محمد ثلاث من الدناءة استقرض الخبز والجلوس على باب الحمام
 والنظر في مرآة الحمام (فائدة من المستطرف) ليس في الحيوان من يدخل الجنة
 الا خمسة كتاب أصحاب الكهف وكبش اسماعيل وناق صالح وجمار عزير وبراق
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (فائدة منه) المؤمن يقطع خمسة ظلمة الغفلة وغيم
 الشك وريح الفتنة ودخان الحرام ونار الهوى (فائدة في الدعاء برفع الطاعون)
 ثلاث عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسعمائة بالقاهرة فاجبت باني
 لم أره صريحاً ولا كن صريحاً في الغاية وعزاه الشافعي اليه بأنه اذا نزل بالمسلمين
 نازلة قنت الامام في صلاة الفجر وهو قول الثوري وأحمد وقال جمهور أهل
 الحديث القنوت عند النوازل مشروع في الصلوات كلها اه وفي فتح القدير ان
 شرعية القنوت للنازلة مستقر لم ينسخ وبه قال جماعة من أهل الحديث وجملاؤه عليه
 حديث أبي جعفر عن أنس ما زال يقنت حتى فارق الدنيا أي عند النوازل وما
 ذكرنا من اخبار الخلفاء يفيد تقريره لفعلهم ذلك بعده صلى الله تعالى عليه وسلم وقد
 قنت الصديق رضي الله تعالى عنه في محاربة الصحابة مسيلة وعند محاربة أهل
 الكتاب وكذلك قنت عمر رضي الله تعالى عنه وكذلك قنت علي رضي الله تعالى عنه
 في محاربة معاوية وقنت معاوية رضي الله تعالى عنه في محاربة اه فالقنوت عندنا
 في النازلة ثابت وهو الدعاء أي برفعها ولا شك ان الطاعون من أشد النوازل قال
 في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل بالناس اه وفي القاموس النازلة
 الشديدة اه وفي الصحاح النازلة الشديدة من شدة الدهر تنزل بالناس اه
 وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا في غير بلية فان
 وقعت بلية فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فانه قنت شهراً
 فيها يدعو على رعل وذكوان وبنى حيان ثم تركه كذا في الملتقط اه فان قلت

هل له صلاة قلت هو كالمخسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة وفي المخسوف والظلمة
 في النهار واشتداد الريح والمطر والثلج والافزاع وعموم الامراض يصلون وحدها
 اه ولا شك أن الطاعون من قبيل عموم الامراض فيسن له ركعتان فرادى وذكر
 الزيلعي في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه وكذا في الظلمة الهائلة
 بالنهار والريح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والضوء الهائل
 بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو
 ذلك من الافزاع والاهوال لان كل ذلك من الآيات المخوفة اه فان قلت هل
 يشرع الاجتماع للدعاء برفعه كما يفعله الناس بالقاهرة بالجبل قلت هو كخسوف
 القمر وقد قال في خزانة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك
 في الظلمة والريح والافزاع ولا بأس بأن يصلي فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن
 يزول ذلك اه فظاهره انهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أقرب الى الاجابة
 وان كانت الصلاة فرادى وفي المجتبى في خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة
 عندنا لكنها ليست بسنة اه وفي السراج الوهاج يصلي كل واحد لنفسه
 في خسوف القمر وكذا في غير المخسوف من الافزاع كالريح الشديدة والظلمة
 الهائلة ومن العدو والامطار الدائمة والافزاع العالمة وحكمها حكم خسوف
 القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يفزع الى الصلاة عند كل حادثة
 فقد كان عليه الصلاة والسلام اذا حزبه أمر صلى اه وذكر شيخ الاسلام العيني
 في شرح الهداية الريح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة
 والصواعق والزلازل وانتشار الكواكب والضوء الهائل بالليل وعموم
 الامراض وغير ذلك من النوازل والاهوال والافزاع اذا وقعت صلوا وحدها
 وسألوا وتضرعوا وكذلك في الخوف الغالب من العدو اه فقد صرحوا بالاجتماع
 والدعاء لعموم الامراض اه وقد نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) وقد
 صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكلمون على الطاعون كابن حجر بأن الوباء اسم
 لكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا اه فتصرح
 أصحابنا بالمرض العام بمنزلة تصرح بهم بالوباء وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه
 علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لـ كن يصلون فرادى ركعتين وينوي ركعتي رفع
 الطاعون وصرح ابن حجر بأن الاجتماع للدعاء برفعه بدعة وأطال الكلام

فيه وذكر شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن أقام
في يده صابرا محتسبا ومن خرج من بلده وفها ومن دخلها وبذلك علم أن أصحابنا
لم يميلوا للكلام على الطاعون وقد أوسع الكلام فيه الامام الشبلي قاضي القضاة
من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائد
فضل الطاعون وقد طالعت في تلك السنة من أوله الى آخره وقد ذكر فيه ان المربح
عند متأخرى الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى أن يزول عنها
فتعتبره رفاته من التلث كالمرض وعند المالكية رواية ان والمربح منهما
عندهم ان حكمه حكم الصحيح وأما الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن
قواعدهم تقتضي أن يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية هكذا قال لي جماعة
من علمائهم اه قلت انما كانت قواعدنا انه في حكم الصحيح لانهم قالوا في باب
طلاق المريض لو طلق الزوج وهو محصور أو في صف القتال لا يكون في حكم
المريض فلا ميراث لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من يارزرجلا أو قدم
ليقتل بقود أو رجم فانه في حكم المريض لان الغالب الهلاك اه وغاية الامر
في الطاعون أن يكون من نزل به ادهم كالواقفين في صف القتال فلذا قال جماعة
من علمائنا لابن حجر ان قواعدنا تقتضي أن يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد
أما اذا طعن واحد فهو مريض حقيقة فليس الكلام فيه انما الكلام فيمن
لم يطعن من أهل البلد الذي نزل بهم الطاعون اه وقد نقلناه في كتاب الطلاق
(ثم قال) وقد ذكر شيخ الاسلام ابن حجر في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة يستنبط
من أحد الأوجه في النهي عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى
البلاء ومن الأدلة الدالة على مشروعية الدواء التحرز في أيام الوباء من أمور
أوصى بها حذاق الأطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك
الرياضة والمكث في الحمام وملازمة السكوت والدعة وأن لا يكثروا استنشاق
الهواء الذي هو عفن وصرح الرئيس أبو علي ابن سينا بأن أول شيء يبدأ به في
علاج الطاعون الشرط ان أمكن فيسيل ما فيه ولا يترك حتى يحمد فتزداد سميته
فان احتيج الى مصه بالمحجمة فليفعل بلطف وقال أيضا يعالج الطاعون بما يقبض
ويبردو بأستعجبة مغموسة في خل وماء أودهن ورد أودهن تفاح أودهن آس
ويعالج بالاستفراغ أو بالفصد بما يحتمله الوقت أو يوجر ما يخرج المخلوط ثم يقبل

على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمعتبرات ويجعل على القلب من
أدوية أصحاب الخفقان الجبائر * قالت وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما
قبله هذا التدبير فوقع التفريط الشديد من تواطئهم على عدم التعرض
لصاحب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم وذاع بحيث صار عامتهم
يعتقدون تحريم ذلك وهذا النقص عن رئيسهم يخالف ما اعتدوه والعقل
يوافقه كما تقدم ان الطعن يشير الدم الكائن فيميج في البدن فيوصل الى مكان
منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج
بالشرط والفصد انه واجب اه كلام شيخ الاسلام وفي البرازية واذا تزلزلت
الارض وهو في بيته يستحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم
الى التهلكة وفيه قيل الفرار مما لا يطاق من سنن المرسلين اه وهو يفيد جواز
الفرار من الطاعون اذا نزل ببلدة والحديث في الصحيحين بخلافه وروى العلائي
في فتاواه انه صلى الله تعالى عليه وسلم مر بهدف مائل فأسرع المشى فقبل له انفر
من قضاء الله فقال عليه السلام فرارى الى قضاء الله تعالى أيضا اه نقل الامام
(ثم قال) * فائدة * كل انسان غير الانبياء عليهم السلام لم يعلم ما اراد الله تعالى
له وبه لان ارادته تعالى غيب عنا الا الفقهاء فانهم علموا ارادته تعالى بهم كخبر
المصدق المصدق صلى الله تعالى عليه وسلم من مرد الله به خيرا فقهه في الدين كذا
في أول شرح البهجة للعراقي اه (ثم قال) * فائدة * ثلاثة لا يستجاب دعائهم رجل
له امرأة سيئة الخلق فلا يملكها ورجل أعطى ماله سفيها ورجل دائن ولم يشهد
كذا في حجر المحيط (فائدة) كل شئ يسئل عنه العبد يوم القيمة الا العلم فان الله سبحانه
وتعالى لا يسأل عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه فقال تعالى وقل رب
زدني علما فكيف يسأل عنه كذا في الفصوص اه (ثم قال في فن الاغزام انه)
* الكراهية * أي انا من غير النكدين يحرم استعماله فقل المتخذ من اجزاء
الآدمي أي انا مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما عينه لوضوئه دون غيره
اه وقد قلناه في كتاب الطهارة (ثم قال) أي مكان في المسجد تتركه الصلاة فيه
فقل ما عينه لصلاته دون غيره اه وقد قلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أي ماء
مسبل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء اه وقد قلناه
في كتاب الشرب (ثم قال) أي رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضعها فقل اذا

وقع المحريق في محلة فهدمها لاطفائه باذن السلطان اه وقد نقلناه في كتاب
 الغصب (ثم قال في فن الحيل مانصه) * الخامس عشر في الاستبراء * الحيلة في عدم
 لزومه ان يزوجه البائع أولا من ليس تحت حرة ثم يبيعهها ويقبضها ثم يطلقها قبل
 الدخول ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح او يزوجه المشتري قبل القبض
 كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها جعل أمرها بيده كلما شاء وانما
 قلنا كلما شاء لثلاثة تصير على المجاس أو يتزوجها المشتري قبله ثم يشتريها
 ويقبضها واختلغوا في كراهة الحيل لاسقاطه اه (وقال اخو المؤلف في تكملته
 للفن السادس فن الفروق في كتاب الاداب مانصه) يكره دخول الجنب المسجد
 ولا يكره دخوله المشرك والفرق ان منع الجنب منه داع الى التطهير وفي منع
 المشرك تبعيد له من الايمان فلا يمنع اه وقد نقلناه في كتاب الطهارة (ثم قال)
 التوسد بالكتاب مكروه الا اذا قصد الاحتفظ والفرق الضرورة اه (وقال في
 الفن السابع في المحكمات مانصه) وسئل الامام عن قال لا ارجو الجنة
 ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وآكل الميتة وأصلي بلا قراءة وبلا ركوع
 وسجود وأشهد بما لم أراه وأبغض الحق وأحب الفتنه فقال أصحابه أمر هذا الرجل
 مشكل فقال الامام هذا رجل يرجو الله تعالى لا الجنة ويخاف الله تعالى لا النار
 ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه ويأكل السمك والجراد ويصلي على الجنائز
 ويشهد بالتوحيد ويبغض الموت وهو حي ويحب المال والولد وهما فتنة فقام
 الرجل وقبل رأسه وقال أشهد أنك للعالم وعاء اه وفي آخر الفتاوى الظهيرية
 سئل الامام أبو بكر محمد بن الفضل عن يقول أنا لا أخاف النار ولا أرجو الجنة
 وانما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله لا أخاف النار ولا أرجو الجنة غلط
 فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى واتقوا النار التي أعدت للكافرين
 ومن قيل له تخف مما تخوفك الله سبحانه وتعالى فقال لا أخاف رد ذلك فقد
 كفر اه وقد ذكرناه في كتاب الجهاد (وقال أيضا في الفن السابع مانصه)
 وحكي الخطيب الخوارزمي ان كلب الروم أرسل الى الخليفة مالا جز يلا على يد
 رسوله وأمره ان يسأل العلماء عن ثلاث مسائل فانهم أجابوك ابذل المال لهم وان
 لم يحييوك اطلب من المسلمين الخراج فسأل العلماء فلم يأت أحدا فيه مقتنع وكان
 الامام اذ ذاك صديقا حاضرا مع أبيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام

واستأذن من الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنبر فقال له أسألك أنت قال نعم
قال انزل مكانك الأرض ومكان المنبر فنزل الرومي وصعد أبو حنيفة فقال سل
فقال أي شيء كان قبل الله تعالى فقال هل تعرف العدد قال نعم قال ما قبل
الواحد قال هو الأول ليس قبله شيء قال إذا لم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي
شيء فكيف يكون قبل الواحد الحقيقي شيء فقال الرومي في أي جهة وجه الله
تعالى فقال إذا أوقدت سراجا فإلى أي جهة نوره قال ذلك نور يستوي فيه
الجهات الأربع فقال إذا كان النور المجازي المستعار الزائل لا وجه له إلى جهة
فنور خالق السموات والأرض الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال
الرومي بماذا يشتغل الله تعالى قال إذا كان على المنبر مشبهه مثلك أنزلته وإذا كان
على الأرض موحدا مثلي رفعه كل يوم هو في شأن فترك المال وعاد إلى الروم اه
احتاج الامام رضي الله تعالى عنه إلى الماء في طريق الحج فساوم اعرابيا قربة
ماء فلم يبيعه الا بخمسة دراهم فاشترى بها ثم قال له كيف أنت بالسويق قال أريده
فوضعه بين يديه فأكل ما أراد فعطش فطلب الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة
بخمسة دراهم اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال وصية الامام الاعظم أبي
حنيفة لابي يوسف) بعد أن ظهر له منه الرشيد وحسن السيرة والاقبال على
الناس فقال له يا يعقوب وقر السلطان وعظم منزلته واياك والكذب بين يديه
والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك حاجة علمية فانك ان كثرت اليه
الاختلاف نهان بك وصغرت منزلتك عنده فكن منه كما أنت من النار تنفع بها
وتتباعه ولا تدن منها فان السلطان لا يرى لاحد ما يرى لنفسه واياك وكثرة
الكلام بين يديه فانه يأخذ عليك ما قلته لا يرى من نفسه بين يديه حاشيته انه أعلم
منك وانه يخطئك فتصغر في عين قومك واتكنا اذا دخلت عليه تعرف قدرك
وقدر غيرك ولا تدخل عليه وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت
أدون حاله منه لعلمك ترتفع عليه فيضرك وان كنت أعلم منه لعلمك تنحط عنه فتسقط
بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من أعماله فلا تقبل منه الا بعد
ان تعلم أنه يرضاك ويرضى مذهبك في العلم والقضايا كيلا تحتاج الى ارتكاب
مذهب غيرك في الحكومات ولا تواصل أولياء السلطان وحاشيته بل تقرب
اليه فقط وتباعد عن حاشيته ليكون مجدا وجاهك باقيا ولا تتكلم بين يدي

العامة الامانة تسئل عنه واياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع
 الى العلم لكي لا يوقف على حبك ووجبتك في المال فانهم يسديثون الظن بك
 ويعتقدون ميلك الى اخذ الرشوة منهم ولا تضحك ولا تتبسم بين يدي العامة
 ولا تكثر الخروج الى الاسواق ولا تكلم المراهقين فانهم فتنة ولا بأس ان تكلم
 الاطفال وتسمع رؤسهم ولا تمس في قارعه الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان
 قدمتهم ازدرى ذلك بعلمك وان اخرتهم ازدرى بك من حيث انهم أسن منك فان
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال من لم يرحم صغيرنا ولم يوقر كبيرنا فليس منا
 ولا تقعد على قوارع الطريق واذا دعاك ذلك فاقعد في المسجد ولا تأكل في
 الاسواق والمساجد ولا تشرب من السقايات ومن أيدي السقائين ولا تقعد على
 الخوانيت ولا تلبس الديباج والحرير وأنواع الابرسم فان ذلك يفضي الى الرعونة
 ولا تكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك
 ولا تكثر اوساخها ولا تقربها الا بدكر الله تعالى ولا تتكلم بأمر نساء الغير بين
 يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنبسط اليك في كلامك ولعلك اذا تكلمت عن
 غيرها تكلمت عن الرجال الا جانب ولا تتزوج امرأة كان لها بعل أو اب وأم
 أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت
 ذامال يدعى أبوها ان جميع ما لهاله وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت أبيها
 ما قدرت واياك ان ترضى ان ترف في بيت أبيها فانهم يأخذون أموالك ويطعمون
 فيها غاية الطمع واياك ان تتزوج بذات البنين والبنات فانها تخرج جميع المال لهم
 وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار
 واحدة ولا تتزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب
 العلم أو لا ثم اجمع المال من المحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعلم
 عجزت عن طلب العلم ودعاك المال الى شراء الجوارى والعلمان وتشتغل بالدنيا
 والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك وتجمع عليك الولد ويكثر عيالك فتحتاج
 الى القيام بمصالحهم وتترك العلم واشتغل بالعلم في عنفوان شبابتك ووقت فراغ
 قلبك وخاطر لك ثم اشتغل بالمال يجتمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش
 البال فان جمعت المال فتزوج وعليك بتقوى الله واداء الامانة والنصيحة لجميع
 الخاصة والعامة ولا تستخف بالناس ووقر نفسك ووقرهم ولا تكثر معاشرتهم

الا بعد أن يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من أهله اشتغل
 بالعلم وان لم يكن من أهله أحببك وإياك أن تكلم العامة بأمر الدين في الكلام
 فانهم قوم يقدرونك فيشتغلون بذلك ومن جاءك يستفتيك في المسائل فلا تجب
 الا عن سؤاله ولا تظم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله وان بقيت عشر
 سنين بلا كتب ولا قوت فلا تعرض عن العلم فانك اذا اعرضت عنه كانت معيشتك
 ضئلا وأقبل على متفقهتك كنك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولدا تزيدهم
 رغبة في العلم ومن نافسك من العامة والسوقة فلا تنافسه فانه يذهب ماء
 وجهك ولا تحش من أحد عند ذكر الحق وان كان ساطانا ولا تعرض لنفسك من
 العبادات الا بأكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها فان العامة اذا لم يروا منك الاقبال
 عليها بأكثر مما يفعلون اعتقدوا فيك قلة الرغبة واعتقدوا أن علمك لا ينفعك
 الا ما تنفعهم الجاهل الذي هم فيه واذا دخلت بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك
 بل كن كواحد من أهلهم ليعلموا انك لا تقصد جاههم ولا يخرجون عليك بأجمعهم
 ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك ويتطرون اليك بأعينهم فتصير
 مطعوناً عندهم بلا فائدة وان استعنتوك في المسائل فلا تنافسهم في المناظرة
 والمطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن دليل واضح ولا تطعن في أسانئدهم فانهم
 يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في سر كما أنت له
 في علانيتك ولا يصلح أمر العالم الا بعد أن يجعل سره كعلانيته واذا ولىك
 السلطان عملا فلا تنفع بل ذلك منه الا بعد أن تعلم انه انما يوليئك ذلك لعلمك وإياك
 ان تكلم في محاسن النظر على خوف فان ذلك يورث الخلل في اللفاظ واللاكن
 في اللسان وإياك ان تكثر الضحك فانه يمت القلب ولا تمس الا على طمأنينة
 ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خلفك فلا تجبه فان البهايم تنادي من
 خلفها واذا تكلمت فلا تكثر صياحك ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون
 وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند الناس ثباتك وأكثر ذكر الله تعالى فيما
 بين الناس ليعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلوات تقرأ فيه القرآن
 وتذكر الله تعالى وتشكره على ما أودعك من الصبر وأولاك من النعم واتخذ
 لنفسك أياما معدودة من كل شهر تصوم فيها باليقظة يدى غيرك بك وراقب نفسك
 وحافظ على العلم لئلا تنفع من دنياك وأخرتك بعلمك ولا تشتري بنفسك ولا تباع بل

اتخذ ذلك غلاما مصلحا يقوم بأشغالك وتعتمد عليه في أمورك ولا تطمئن الى
 دينك أو الى ما أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر
 العلمان المردان ولا تظهر من نفسك التقرب الى السلطان وان قربك فانه
 ترفع اليك الخواص فان وقت أهلك وان لم تقم عابك ولا تتبع الناس في
 خطاياهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسانا بالشر فلا تذكره به بل
 اطلب منه خيرا فاذا ذكره الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذا ذكره
 للناس كيلا يتبعوه ويحذروه قال عليه الصلاة والسلام اذكروا الفاجر
 بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجاه وممنزلة والذي ترى منه الخلال
 في الدين فاذا ذكر ذلك ولا تبال من جاهه فان الله تعالى معينك وناصر
 الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك ولم يتجاسر أحد على اظهار البدعة في الدين واذا
 رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا ذكر ذلك مع طاعتك اياه فان يده أقوى من
 يدك تقول له أنا مطيع لك في الذي أنت فيه لأنك سلطان سلط على غيري أذكر
 من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كمالك لأنك اذا واطبت
 عليه ودمت لعله لم يقهر ونك فيكون في ذلك قع للدين فاذا فعلت مرة أو مرتين
 يعرف منك الجهد في الدين والحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة أخرى
 فادخل عليه وحدك في داره وانصح في الدين وناظره ان كان مبتدعا وان كان
 سلطانا فاذا ذكر له ما يحضرك في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله عليه الصلاة
 والسلام فان قبل ذلك منك والافاسأل الله تعالى ان يحفظك منه واذا كراموت
 واستغفرا لاستاذك ومن أخذت عنهم العلم وداوم على التلاوة واكثر من زيارة
 القبور والمشايخ والمواضع المباركة واقبل من العامة ما يعرضون عليك من
 رؤياهم في النبي صلى الله عليه وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل
 والمقابر ولا تجالس أحدا من أهل الأهواء الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا
 كثيرا للعب والشم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول المسجد كيلا يتقدم عليك
 العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستره عليه فانه
 امانة ولا تظهر اسرار الناس ومن استشارك في شيء فأشعر عليه بما تعلم انه يقربك
 الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه فانك تنتفع بها في أولك وآخرك ان شاء الله
 تعالى واياك والبخل فانه يبغض به المرء ولا تك ما عا ولا كذا با ولا صاحب

تخاليط بل احفظ مرؤثك في الامور كلها والبس من الثياب البيض في الاحوال
كلها وأظهر غنى القلب مظهر من نفسك قلة المحرص والرغبة في الدنيا وأظهر من
نفسك الغنى ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعفت همته
ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت يمينا وشمالا بل داوم النظر الى
الارض واذا دخلت الحمام فلا تساوى الناس في أجرة الحمام والمجاس بل ارجع
على ما يعطى العامة لتظهر مروءتك بينهم فيعظمونك ولا تسلم الا متعة الى الحائك
وسائر الصنائع بل اتخذ لنفسك ثقة يفعل ذلك ولا تقاس كس بالحبات والدوانيق
ولا ترن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا المحقرة عند أهل العلم فان ما عند
الله تعالى خير منها وول أمورك غيرك ~~لي~~ كنك الاقبال على العلم فذلك
احفظ لحاجتك واياك ان تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والمجبة من أهل
العلم والذين يطلبون التجاه ويستغرقون بذكر المسائل فيما بين الناس فانهم
يطلبون تخجيلك ولا يسألون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم
كبار فلا ترتفع عليهم ما لم يرفعوك لئلا يلحق بك منهم أذية واذا كنت في قوم فلا
تتقدم عليهم في الصلاة ما لم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت
الظهيرة أو الغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا
عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وأنت
عندهم ربح لا تملك منهم ويظن الناس ان ذلك حق لسكوتك فيما بينهم وقت
الاقدام عليه واياك والغضب في مجلس العلم ولا تقص على العامة فان القاص
لا بد له ان يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس العلم لا خدم من أهل العلم فان كان مجلس
فقه فاحضر بنفسك واذا كرفيه ما تعلمه كيلا يغتر الناس بحضورك فيظنون انه
على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة فان كان يصلح للفتوى فاذا ذكر منه ذلك
والافلا ولا تقعد ليدرس بين يديك بل اتركه عنده من أصحابك ليخبرك بكيفية
كلامه وكيفية علمه ولا تحقر مجالس الذكر أو من يتخذ مجلس عظيمة بجاهك
وتركيتك له بل وجه أهل محلاتك وطاعتك الذين يعتمد عليهم مع واحد من
أصحابك وفوض أمر المناكح الى خطيب ناحيتك وكذا صلاة الجنائز والعبيدين
ولا تنسني من صالح دعائك واقبل هذه الموعظة مني وانما أوصيك لمصلحتك
ومصلحة المسلمين اه (وقال في الفن الثاني في كتاب الطهارة مانصه) المرقعة اذا

أُثبت لا تتجسس لئلا تكن في القنينة والطعام اذا تغير واشتد تغيره تتجسس وحرم واللبن
والزيت والسمن اذا أفتن لا يحرم أكله اه (وقال في كتاب الصلاة) وضع المقلعة على
الكتاب مكروه الا لاجل الكتابة وضع المصحف تحت الرأس مكروه الا لاجل
الحفظ اه (وقال في كتاب النكاح مانصه) لا يجوز للمرأة قطع شعرها ولو باذن
الزوج ولا يحمل لها وصل شعر غيرها بشعرها اه (وقال في كتاب البيوع مانصه)
المشتري اذا قبض المبيع في الفاسد باذن بائعه ملكه ويثبت أحكام الملك كلها
الا في مسائل لا يحمل له أكله ولا لبسه ولا وطؤها الوجارية ولو وطئها ضمن عقربها
اه وقد نقلنا بقيته في كتاب النكاح (ثم قال في البيوع أيضا مانصه) الغش
حرام الا في مستثنين احدهما في اللواحية اشترى الاسير المسلم من دار الحرب ودفع
الثن دراهم زوقاً وعروضاً مغشوشة جازان كان حراً وان كان الاسير عبدالم يجزى
الثانية يجوز اعطاء الزئوف والناقص في الجبايات اه (وقال في كتاب الغصب)
لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكافي منية المفتى وفيما اذا سقط
ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كافي الوديعة اه وقد نقلناه في كتاب
الامانات اه (قال صاحب الاشياء)

* (كتاب الرهن) *

ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائز لارهنه بيع المشغول جائز
لارهنه بيع المتصل بغيره جائز لارهنه بيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير
المدير جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال)
لا يجوز رهن البناء بدون الارض فاذا آجره المرتهن لا يطيب له الاجر اذن الراهن
للمرتهن في الاجارة فآجره عن الرهن ولا يعود والا آجره اذن الراهن عند
المستأجر على دين له صح وانقسمت اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) أباح
الراهن للمرتهن أكل الثمار كلها المضمن باع الرهن من زيد ثم باعه من المرتهن
انفسح الاول اه وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) يكره للمرتهن الانتفاع
بالرهن الا باذن الراهن فاذا أذن له في السكنى فلا رجوع له بالاجرة اه وقد
نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) رهنه على دين موعود فدفع له البعض وامتنع لاجبر
لا يبيع القاضى الرهن بغية الراهن اه وقد نقلناه في كتاب البيع (ثم قال)

المقبوض على سوم الرهن اذ الميبين المقدار ليس بضمنون في الاصح الاجل في الرهن
يفسده الوارث اذا عترف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور
المسالك اه وقد نقلناه في كتاب اللقطة (ثم قال) القول لمنكره مع اليمين وفي
تعين الرهن وفي مقدار رهن به اختلاف الراهن والمرتهن فيما يباع به العدل
الرهن فالقول للمرتهن وان صدق العدل الراهن كما اذا اختلفا في قيمة الرهن بعد
هلاكه ولومات في يد العدل فالقول للراهن ولو كان رهنا مثل الدين فبإساعه
العدل وادعى المرتهن انه باعه بأقل من قيمته وكذب الراهن فالقول للراهن
بالنسبة الى المرتهن لا العدل اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ما جازت
الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك المبيع يجوز الكفالة به دون الرهن وتجاوز
الكفالة بماء الى الكفيل والرهن وفي الكفالة المعلقة يجوز أخذ الكفيل قبل
وجود الشرط دون الرهن ذكره هـ في ايضاح الكرماني اه وقد نقلناه في كتاب
الكفالة والله سبحانه وتعالى أعلم اه (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة
الملحقة بكتاب الرهن (قال المؤلف في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام
غلب المحرام الحلال مانصه) ومنها لو استعار شيئا لرهنه على قدم معين فرهنه بزمانه
قال في الكنز ولو عين قدرا أو جنسا أو بلبدا فخالف ضمن المعبر المستعير أو المرتهن
اه واستثنى الشارح ما اذا عين له أكثر من قيمته فرهنه بأقل من ذلك بمثل قيمته
أو أكثر فانه لا يضمن لكونه خلافا الى خير اه (ثم قال في قاعدة اذا تعارض
المانع والمقتضى فانه يقتضى عدم المانع مانصه) وكذا تصرف الراهن والمؤجر في
الرهون والعين المؤجرة منع لحق المرتهن والمستأجر وانما قدم الحق هنا على
المالك لانه لا يفوت به الامنفعته بالتأخير وفي تقديم المالك تفويت عين على الآخر
اه وقد نقلناه هذه العبارة في كتاب الاجارة (وقال في القاعدة الرابعة السابع
تابع مانصه) وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل أو بطلته أو جعلت
المال حالا فانه يبطل الاجل كما في الخائبة وغيرها مع انه صفة للدين والصفة تابعة
لوصفها فلا تفرد بحكم ومما يخرج منها لو أسقط الدائن الجوده فانه يصح لانها حقه
كما في الاصل ومما يخرج لو أسقط حقه في حبس الرهن قالوا يصح ذكره العمادي
في الفصول ومنها الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان
للدين وهو باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في الاجل

والجودة فارقين بأن شرط القاعدة أن لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فإن أفرد
كالرهن والكفيل أفرد بالحكم اهـ وقد نقلنا بعض هذه العبارة في كتاب المدائيات
وفي كتاب الكفالة أيضا (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب إلى ساكت
قول مانصه) ولورأي المرتين الراهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون
رضاء في رواية اهـ (ثم قال) ونخرج عن هذه القاعدة مسائل إلى أن قال السابعة
والثلاثون سكوت الراهن عند قبض المرتين العين المرهونة إذن كافي القنية اهـ
(وقال في الفن الثالث في أحكام العبيد مانصه) ويكون رهنا اهـ (وقال في بحث
ما قبل الاسقاط مانصه) وكذا لو قال المرتن تركت حتى في حبس الرهن بطل كذا
في جامع الفصولين وفصول العمادي إلى أن قال فقد علم أن حق الغنم قبل القسمة
وحق الحبس للرهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
بالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط
اهـ وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اهـ (وقال في أحكام العقود مانصه)
وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن من جانب المرتن ولازم من جانب الراهن
بعد القبض اهـ (ثم قال) * تكميل * الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان
إلى أن قال وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين فاسده يتعلق به الضمان وباطله
لا يتعلق به الضمان بالاجماع ويملك الحبس للدين في فاسده دون باطله ومن
الباطل لو رهن شيئا باجرة نائمة أو مغنية اهـ (ثم قال) ولم يتضح الفرق بين
الفساد والباطل في الرهن والكفالة بما ذكره فراجع في الكتب المطولة اهـ
(وقال في بحث القول في الملك مانصه) ولو جنى المرهون على وارث السيد مثله
لم أره الآن ومقتضى ثبوتها للجنى عليه ابتداء أن يكون الحكم مخالفا لما لو جنى
على الراهن اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنائيات (وقال في بحث القول في الدين
مانصه) واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به إذا كان ديناً صحيحاً وهو
ما لا يسقط إلا بالاداء أو الأبراء ولا يجوز ببدل الكتابة لأنه يسقط بدونه مما بالتجيز
ومنها جواز الرهن به فلا تجوز الكفالة والرهن بالأعيان الأمانة والمضمونة
بغيرها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالغصوب وبديل الخراج والرهن وبديل
الصالح عن دم العمد والبيع فاسدا والمتبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة
والرهن بهما للمصلحة بالديون اهـ وقد نقلنا في كتاب الكفالة وفي كتاب

المدائيات (ثم قال) قال الاسيوطي معزى الى السبكي في تكملة شرح المذهب
 (فرع) حدث في الاعصار القرية وقف كتب اشترط الوقف ان لا تعار الا برهن
 أو لا تخرج من مكان تحميمها الا برهن أو لا تخرج أصلا والذي أقول في هذا ان
 الرهن لا يصح بها الا انها غير مضمونة في يد الموقوف عليه ولا يقال انها عارية أيضا بل
 الاخذ لها ان كان من أهل الوقف استحق الانتفاع ويده عليها ايدامانة فشرط أخذ
 الرهن عليها فاسد وان أعطاه كان رهنا فاسدا ويبدون في يد خازن الكتب امانة
 لان فاسد العقود في الضمان كصحتها والرهن امانة هذا اذا أريد الرهن الشرعي
 وان أريد مدلوله لغة وان يكون تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح واذا لم
 يعلم مراد الوقف فيحتمل ان يقال بالبطلان في الشرط المذکور جملا على المعنى
 الشرعي ويحتمل ان يقال بالصحة جملا على اللغوي وهو الاقرب تصحيا لا كلام
 ما أمكن وحينئذ لا يجوز اخراجها بدونه وان قلنا سابط لانه لم يجز اخراجها به
 لتعذره ولا بدونه اما لانه خلاف شرط الوقف واما الفساد الاستثناء فمكانه قال
 لا يخرج مطلقا ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض صحيح لان اخراجها مظنة
 ضياعها بل يجب على ناظر الوقف ان يمكن كل من يقدّمه الا انتفاع بتلك الكتب
 في مكانها وفي بعض الاوقاف يقول لا يخرج الا بتذكرة وهذا لا بأس به فلا وجه
 لبطلانه وهو كما جئنا عليه قوله البرهن في المدلول اللغوي فيصح ويكون المقصود
 ان تجوز الوقف الانتفاع لمن يخرج به مشروط بأن يضع في خزانة الكتب
 ما يتذكره به اعادة الموقوف ويتذكر الخازن به مطالبة فينبغي ان يصح هذا
 ومتى أخذه على غير هذا الوجه الذي شرطه الوقف يمتنع ولا نقول بأن هذه
 التذكرة تبقى رهنا بل له ان يأخذها فاذا أخذها مطالبة الخازن برد الكتاب
 ويجب عليه ان يرده أيضا بغير طلب ولا يبعد ان يحصل قول الوقف البرهن على
 هذا المعنى حتى يصح اذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلا لفظ على الصحة ما أمكن وحينئذ
 يجوز اخراجه بالشرط المذکور ويمتنع بغيره لكن لا يثبت له أحكام الرهن ولا
 يستحق به ولا يبدل الكتاب الموقوف اذا تلف بغير تفریط ولو تلف بتفريط ضمنه
 وليكن لا يضمن ذلك امرهون لو فائه ولا يمتنع على صاحبه التصرف فيه اهـ وقول
 أصحابنا لا يصح الرهن بالامانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالامانات باطل
 فاذا هلك لم يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع

شروطه وجهه على المعنى اللغوي فغير بعيدا هـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الوقف أيضا
(وقال في بحث القول في ثمن المثل) ومنها الرهن اذا ملك بالاقبل من قيمته ومن الدين
فالمعتبر قيمته يوم الهلاك لقولهم ان يده يد امانة فيه حتى كانت نفقته على الراهن
في حياته وكفنه عليه اذ مات كما ذكره الزيلعي اهـ (وقال في بحث ما افترق فيه
حبس الرهن والمبيع مانصه) لو كان المبيع غائبا لا يلزم المشتري تسليم الثمن مطلقا
والرهن اذا كان غائبا عن المصرويلحق المرتهن مؤنة في احضاره لم يلزمه احضاره
قبل اخذ الدين والمرتهن اذا اعار الرهن من الراهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده
بخلاف البائع اذا اعار المبيع أو اودعه من المشتري سقط حقه فلا يملك رده وهما
في بيوع السراج الوهاج والبائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع للمشتري ثم وجد فيه
زيوفا أو بنهرجة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه
المشتري باذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببائع أو هبة ثم وجد البائع
بعد نقد الثمن زيوفا ليس له ابطال تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الاسيحيابي
في البيوع وقاضى خان في الرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في بحث
ما افترق فيه الوكيل بالمبيع والوكيل بقبض الدين مانصه) وصح من الاول اخذ
الرهن لا من الثاني اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في فن الالفاز مانصه)
* الوديعة * أي رجل ادعى الوديعة وصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضي بالتسليم
اليه فقل اذا أقر الوارث بأن المتروك وديعة وعلى الميت دين لم يصح اقراره ولو
صدقه الغرماء فيقضى القاضى دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصديقهم
وكذا في الاجارة والمضاربة والعارية والرهن اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار
(وقال أخو المؤلف في تكميلته لفن الحيل في بحث الكفالة مانصه) الرهن في كفالة
النفس لا يجوز والحيلة ان يضمن المال على انه ان وفي يوم كذا فهو بريء من المال
ويرتهن بالمال اهـ وقد نقلناه في كتاب الكفالة (ثم قال الرابع والعشرون في
الرهن) الحيلة في جواز رهن المشاع ان يبيع منه النصف بالخيار ثم يرهنه النصف
ثم يفسخ البيع الحيلة في جواز انتفاع المرتهن بالرهن ان يستعيره بعد الرهن فلا
يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستعملا له فاذا
فرغ عاد الضمان الحيلة في اثبات الرهن عند القاضى في غيبة الراهن ان يدعيه
انسان فيدفعه بأنه رهن عنده ويثبت به فيقضى القاضى بالرهنية ودفع الخصومة اهـ

(وقال المؤلف في الفن الثاني أول كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) هو تابع لاه
 في أحكام العتق الى ان قال والرهن اه (ثم قال) ويتبعها في الرهن فاذا ولدت
 المرهونة كان رهنا معها اه (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الجودعة في الاموال
 الربوية هدر الافي أربع مسائل في مال المريض تعتبر من الثالث وفي مال اليتيم
 وفي الوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فللراهن تضمين المرتهن
 قيمته ذهباً وتكون رهناً كما ذكره الزيلعي في الرهن اه وقد نقلناه في كتاب الوقف
 وفي كتاب الوصية (وقال في كتاب الكفالة في بحث الغرور لا يوجب الرجوع)
 الافي ثلاث الاولى اذا كان بالشرط الثانية أن يكون في ضمن عقد معاوضة
 الى آخره مانصه وفرع على الشرط الثاني مسألتان في متفرقات بيوع الكنز اشترى
 فلانا عبد ارتهني فانا عبد اه وقوله في متفرقات بيوع الكنز انه اذا كرز ذلك في
 الكنز في باب الاستحقاق لافي متفرقات البيوع (وقال في كتاب القضاء مانصه)
 لا يحلف القاضي على حق مجهول الى أن قال الافي مسائل الى أن قال الرابعة
 الرهن المجهول اه (وقال فيه أيضاً) الشهادة بالمجهول غير صحيحة الافي ثلاث
 الى أن قال واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو بغصب شيء مجهول كما في قضاء الخانية
 الشهادة برهن مجهول صحيحة اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية
 اه (وقال فيه أيضاً) الجهالة في المنكوحه تمنع الصحة الى أن قال وفي الرهن
 وفي الاستحلاف تمنعه اه (وقال في كتاب المداينات مانصه) ويفرع على ان
 الديون تقضى بأمثالها مسائل منها لو هلك الرهن بعد الابراء من الدين فانه يكون
 مضموناً بخلاف هلاكه بعد الايفاء ذكره الزيلعي اه (يقول جامعه) قوله فانه يكون
 مضموناً صوابه لا يكون مضموناً كما في شرحها (وقال فيه أيضاً) كل قرض جرنفعاً
 حرام فذكره المرتين سكنى المدار المرهونة باذن الراهن كما في الظهيرية اه (وقال فيه
 أيضاً) القول للمملك في جهة التملك فلو كان عليه دينان من جنس واحد فدفع شيئاً
 فالتعيين للدافع الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان
 واحداً فادى شيئاً وقال هذا من نصه فان كان التعيين مفيداً بأن كان أحدهما
 حالاً أو به رهن أو به كفيل والآخر لاصح والا لا اه وقد نقلناه في كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الامانات) اذا تعدى الامين ثم أزاله لا يزول الضمان كالمستعير
 والمستأجر الافي الوكيل بالبيع الى أن قال ومستعير الرهن اه (وقال فيه أيضاً)

الموديعة لا تؤدع ولا تمار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن الى
 أن قال والرهن كالموديعة لا يؤدع ولا يعار ولا يؤجر اهـ (وقال فيه أيضا)
 وفي الميراث من أحكام الموديعة إذا استأجر المودع المودع صح بخلاف الرهن إذا
 استأجر المرتهن اهـ (وقال فيه أيضا) مؤنة رد العارية على المستعير لا في عارية
 الرهن كما في المدسوط اهـ (وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان
 وأما المحقوق فنها ما لا يجري فيه كحق الشفعة الى أن قال وحبس المبيع والرهن
 يورث اهـ (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا في مسائل الى أن قال الخامسة
 للأب أن يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي اهـ وقد نقلناه في كتاب الوصايا
 (قال صاحب الاشباه)

✽ (كتاب الجنائيات) ✽

العاقلة لا تعقل العمد الا في مسألة ما اذا عفا بعض الاولياء أو صالح فان نصيب
 الباقيين ينقلب مالا وتحملة العاقلة كما في شرح المجمع صلح الاولياء وعفوهم عن
 القتاتل يسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول كذا في النية الواجب
 لا يتقيد بوصف السـلامـة والمباح بتقيديه فلا ضمان لو سرى قطع القاضي الى
 النفس وكذا الوات المعزرو وكذا اذا سرى الفصد الى النفس ولم يجاوز المعتاد
 لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع يده يد قاطعه فسرى ضمن الدية لانه مباح فيه بتقيد
 وضمن لو عزرو زوجته فماتت ومنه المرور في الطريق مقيد بها ومنه ضرب
 الاب ابنه أو الام أو الوصي تأديبا ومن الاول ضرب الاب ابنه أو الام أو الوصي
 أو المعلم باذن الاب تعليمات لا ضمان فضرر التأديب مقيد بكونه مباحا
 وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحل في الضرب المعتاد أما غيره فوجب للضمان
 في الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود والعزير (ثم قال) وخرج عن هذا
 الاصل الثاني ما اذا وطئ زوجته فأفضاها أو ماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا
 لكون الوطء قد أخذ موجه وهو المهر فلم يجب به آخرو تمسكه في التعزير من
 الزياحي الجنائياتان على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا يتدخلان الا اذا
 كانا خطأ ولم يتخللهما برء فتجب دية واحدة ذكره الزياحي القصاص يجب للميت
 ابتداء ثم ينقل الى الوارث فلو قتل العبد مولا له ابنان فعفا أحدهما سقط

القصاص ولا شيء لغير العافي عند الامام وصح عفو المجروح وتقتضى ديونه منه
 لو انقلب مالا وهو موروث على فرائض الله سبحانه وتعالى فيرثه الزوجان
 كالأموال اه وقد نقلناه في كتاب الفرائض وفي كتاب المداينات (ثم قال)
 الاعتبار في ضمان النفس اعداد الجناة لا اعداد الجنايات وعليه فروع اللوائح
 في الاجارة لو امره أن يضرب عبده عشرة أسواط فضربه حـد عشر فسات رفع عنه
 ما نقصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وباعشرة أسواط ونصف
 قيمته دية القتل خطأ أو شبهه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره أو كان القتل
 في دار الحرب الاسلام في دار الحرب لا يوجب عهدة الدم فلا قصاص ولا دية
 على قاتله هـ هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه القليل كذا
 في اجارة اللوائح اه وقد نقلناه في كتاب الهبة (ثم قال) لا يجب على المكره
 دية المكره على القتل اذا قتله الا خرد فباعن نفسه اه وقد نقلناه في كتاب الاكراه
 (ثم قال) لكل أحد ما تعرض على من شرع جناحاً في الطريق ولا يأثمون
 بالسكوت عنه يضمن المباشرون لم يكن متعدداً فيضمن المحدث اذا طرقت الحديد
 ففقأ عيناً والقصار اذا دق في حانوته فانهدم حانوت جاره لا اعتبار برضى أهل المحلة
 في السكة النافذة حفر بئر في بركة في غير مزالناس لم يضمن ما وقع فيها اه وقد
 نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب (ثم قال) قطع النجم بحسام من عينه وكان
 غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال)
 مذهب الأصوليين أن الامام شرط لاستيفاء القصاص كالحودود ومذهب الفقهاء
 الفرق القصاص كالحودود الا في خمس ذكرناها في قاعدة الحدود وتدرأ بالشبهات
 اه وقد نقلناه هذه المسئلة والتي قبلها في كتاب الحدود (ثم قال) عفو الولي عن
 القاتل أفضل من القصاص وكذا عفو المجروح وعفو الولي يوجب براءة القاتل
 في الدنيا ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا أبرأ المديون برئ ولا يبرأ عن ظلم المورث
 ومطله اذا قاتل المجروح قتلني فلان ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا بينة الوارث
 ان فلانا آخر قتله بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم مات فبرهن ابنه ان فلانا آخر
 جرحه يقبل كما في شرح المنظومة اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) يصح
 عفو المجروح والوارث قبل موته لا نعتقاد السبب لهما كما في البرازية الحدود وتدرأ
 بالشبهات فلا تثبت معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود مع ان فيها شبهة كما في

شرح أدب القاضي اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى وكتاب المحمد ودود والله سبحانه
وتعالى أعلم (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة للمحنة بكتاب الجنايات
والقصاص (قال المؤلف في القاعدة الاولى) وأما القصاص فتوقف على قصد
القاتل القتل لكن قالوا لما كان القصد أمرا باطنيا أقيمت الآية لمقامه فان قتله
بما يفرق الاجزاء عادة كان عمدا ووجب القصاص فيه والا فان قتله بما لا يفرق
الاجزاء عادة لكنه يقتل غالبا فهو شبه عمدا لاقصاص فيه عند الامام الاعظم وأما
الخطأ فان يقصد مباحا فيصيب آدميا كما علم في باب الجنايات اه من القاعدة
الاولى لا ثواب الا بالنية (ثم قال في القاعدة الثانية الامور بمقاصدها في العاشر
في شروط النية الاول الاسلام الى أن قال الثاني التمييز مانصه) ومن فروعه عمدا
الصبي والمجنون خطأ ولكنه أهم من كون الصبي مميزا أولا اه (وقال في قاعدة
الاصل اضافة الحادث الى أقرب أوقانه مانصه) كالجروح اذا لم يزل صاحب
فراش حتى مات يحال به على الجرح ومنها لو كان في يد رجل عمدا فقال رجل
فقات عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقاتها وهو في ملكي فالقول للمشتري
فيأخذ أرشه اه (ثم قال) وخرج عنه أيضا ما لو قال العبد لغيره بعد العتق
قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتما وأنت حر كان القول للعبد وكذا
لو قال المولى لعبد قد أعتقه قد أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد
فقال المعتق أخذتها بعد العتق كان القول قول المولى وكذا الوكيل بالبيع اذا قال
بعث وسلمت قبل العزل وقال الموكل بعد العزل كان القول للوكيل ان كان المبيع
مستهلكا وان كان قائما فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق المولى
في الغلة القائمة ومما وافق الاصل ما في النهاية لو أعتق أمته ثم قال لها قطعت يدك
وأنت أمتي فقالت هي بل قطعتما وأنا حرة فالقول لها وكذا في كل شيء أخذته منها
عند أبي حنيفة وأبي يوسف ذكره قبيل الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر
دقيق للفرق بينها وفي الجمع من الاقرار ولو أقر حربي أسلم بأخذ المال قبل
الاسلام أو باتلاف خمر بعده أو مسلم بمال حربي في الحرب أو بقطع يده عتقه قبل
العتق فكذبوه في الاسناد أفتى محمد بن عبد الله الضمان في الكل اه وقد نقلناه هذه
العبارات في كتاب الاقرار أيضا (وقال في الفائدة الثالثة في الاستصحاب مانصه)
وفي اقرار البرازية صب دهننا لانسان عند الشهود فدعى مالكة الضمان وقال

كانت نجسة لوقوع فأرة قال قول للصاب لانه كاره الضمان والشهود يشهدون
 على الصب لا على عدم النجاسة وكذلك لو أتلغ لحم طواف فطولب بالضمان
 فقال كان ميتة فاتلغتها لا يصدق وللشهود أن يشهدوا أنه لحم ذكي بحكم الحال
 قال القاضي لا يضمن فاعترض عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهو لو أن رجلا قتل
 رجلا فلما طلب منه القصاص قال كان ارتد أو قتل أبي فقتلته قصاصا أو للردة
 لا يسمع فأجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان
 القتل لذلك وأمر الدم عظيم فلا يميل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون
 حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم بحبس حتى يقرأ ويخلف واكتفى بيمين
 واحدة في المال وبخمس ميين في الدم اهـ وقد نقلناه في كتاب الاقرار (وقال
 في بحث السبب السابع النقص مانصه) وعزم تكليف النساء بكثير مما وجب
 على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والحزبية وتحمل العقل على قول والصحيح
 خلافه اهـ (وقال في بحث اذا تعارض مفسدتان روى أعظمهما ضررا بارتكاب
 أخفهما الخ مانصه) ثم اذا ألقى نفسه في النار فاحرق فعلى المكره القصاص
 بخلاف ما لو قال لتلقين نفسك من رأس الجبل أو لاقتلك بالسيف فالق نفسه
 فمات فعند أي حنيفة تحب الدية وهي مسئلة القتل بالثقل اهـ وقد نقلنا بقيته
 في كتاب الاكراه (وقال في تنبيه يتحمل الضرر الخاص لدفع ضرر عام مانصه)
 ومنها وجوب نقض حائط مملوك مال الى طريق العامة على مالكه دفعا للضرر
 العام اهـ (وقال في قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع مانصه)
 ولو جرحه جرحين عمدا وخطأ أو مضمونا وهدرا ومات بهما فلا قصاص اهـ (وقال
 في القاعدة الرابعة التابع تابع مانصه) ومنها لا كفارة في قتل الجمل اهـ (ثم
 قال في القاعدة المذكورة) ومنها انه يورث فتقسم الغرة بين ورثة الجنبين اذا
 ضربت بطنها فالقتله اهـ وقد نقلناه في كتاب الفرائض (وقال أول القواعد
 الخامسة) تصرف الامام على الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع
 منها في كتاب الصلح في مسئلة صلح الامام عن الظلة المبنية في طريق العامة وصرح
 به الامام أبو يوسف في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجنائيات أن
 السلطان لا يصح عفو عن قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والصلح وعلاه في
 الايضاح بأنه نصب ناظرا وليس من النظر للمستحق العفو اهـ وقد نقلنا صدر

هذه العبارة في كتاب الصلح أيضا (وقال في آخر بحث تصرف القاضى فيما له فعله
 فى أموال اليتامى والتركات والأوقاف مقيد بالمصلحة فان لم يكن مبيعا عليها لم يصح
 مانصه) ولهذا صرحوا بأن الحسائط اذا مال الى الطريق فاشهد واحد على مالكة
 ثم أبرأه القاضى لم يصح كما فى التهذيب وكذا لا يصح تأجيل القاضى لان الحق ليس
 له كذا فى جامع الفصولين اهـ (قال فى القاعدة السادسة الحدود تدرب بالشبهات
 وهو حديث رواه الاسيوطى مانصه) * تنبيه * القصاص كالحود فى الدفع
 بالشبهة فلا يثبت الا بما يثبت به الحدود ومما فرغ عليه انه لو ذبح نائما فقتل
 ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت الدية كما فى العمدة ومنها لو جن القاتل
 بعد الحكم عليه بالقصاص فانه يتقلب دية ولا قصاص يقتل من قال اقتلنى فقتله
 واختلف فى وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبدى أو أختى
 أو ابنى أو أبنى لىكن لا شئ فى العبد وتجب الدية فى غيره واستثنى فى خزانة المفتين
 ما اذا قال اقتل ابنى وهو صغير فانه يجب القصاص وتماه فى البرازية وينبغى
 أن لا قصاص يقتل من لا يعلم انه محقون الدم على التأيد أولا وفى الخانية ثلاثة
 قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولى عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم
 الا أن يقول اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد فى هذا الوجه قال أبو يوسف
 تقبل فى حق الواحد وقال الحسن تقبل فى حق الكل اهـ وكتبنا مسئلة العفو
 فى شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقيل تخمها اعطه كفيلا فليراجع وكتبنا
 فى الفوائد أن القصاص كالحود والافى سبع مسائل الاولى يجوز القضاء بعلمه
 فى القصاص دون الحدود كما فى الخلاصة الثانية الحدود لا تورث والقصاص
 يورث اهـ وقد نقلنا هذه المسئلة فى كتاب الفرائض (ثم قال)
 الثالثة لا يصح العفو فى الحدود ولو كان حدا القذف بخلاف القصاص الرابعة
 التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف الخامسة
 يثبت بالإشارة والكتابة من الاخرس بخلاف الحدود كما فى الهداية من
 مسائل شتى السادسة لا تجوز الشفاعة فى الحدود وتجاوز فى القصاص
 السابعة الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص فانه
 لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ وقد نقلنا ذلك فى كتاب الحدود
 أيضا (ثم قال) ومن الجائز ان الشافعية شرطوا فى الشبهة ان تكون

قوية قالوا فلو قتل مسلم ذمياً فقتله ولي الذمى فإنه يقتل به وإن كان موافقاً لرأى أبي حنيفة اه وقد نقلنا ذلك أيضاً في كتاب الحدود (يقول جامعه) وقوله فإنه يقتل به صوابه فإنه لا يقتل به (وقال في القاعدة السابعة) المحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالغصب ولو صدياً فلو غصب صديقاً في يده فجأة أو بحمى لم يضمن ولا يرد مالومات بصاعقة أو نهشة حية أو بئق له إلى أرض مسبعة أو إلى مكان الصواعق أو إلى مكان تغلب فيه الحمى والأمراض فإن دية على عاقلة الغاصب لأنه ضمان اتلاف لا ضمان غصب والمحرم يضمن بالاتلاف والعبد يضمن بهما والمكاتب كالمحر لا يضمن بالغصب ولو صغيراً وتماه في شرح الزيلعي قيسل باب القسامة اه (ثم قال) وأم الولد كالحرة ولم أر إلا أن حكم ما إذا وطئ حرة بشبهة فاحبها وماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب ديتها بخلاف ما إذا كانت أمة ومن فروع القاعدة لو طأوعته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الثانية ولو كان الواطئ صديقاً فلا حد ولا مهر وهذا مما يقال لنا وطأه خلاع العقرة والعقر بخلاف ما إذا طأوعته أمة لكون المهر حق السيد اه وقد نقلناه هذه في كتاب الحدود أيضاً (وقال في القاعدة الثامنة إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر ما لم ينص) ومن زنى بأمة فقتلها الرمة الحد والقيمة لا اختلافهما ولو زنى بحرة فقتلها وجب الحد مع الدية اه وقد نقلنا بقية هذه العبارة في كتاب الحدود فراجع (ثم قال) وأما الجناية إذا تعدت بقطع عضوه ثم قتله فإنها لا تدخل فيها إلا إذا كانا خطأين على واحد ولم يتخالاها ما برء وصورهما ستة عشر لأنه إذا قطع ثم قتل فاما أن يكونا عمدين أو خطأين أو أحدهما عمداً والآخر خطأ وكل من الأربع أمة ما على واحد أو اثنين وكل من الثانية أمة ما أن يكون الثاني قبل البرء أو بعده وقد أوضحناه في شرح المنار في بحث الأداء والقضاء اه (وقال في القاعدة العاشرة الخراج بالضمنان مانصه) قال السيوطي خرج عن هذا الأصل مسألة وهي مالو أعتقت المرأة عبداً فإن ولأه يكون لابنها ولو جنى جناية خطأ فالعقل على عصبتهادونه وقد يحى مثله في بعض العصابات يعقل ولا يرث اه وأما منقول مشايخنا فيها فكذلك قال في الهداية وكذا الولاء لابن المعتقة حتى يرثها هودون أخيها لأن جناية المعتق على أخيها لأنه قوم أيها وجنسايتها كجنسيتها اه وقد نقلناه في كتاب العتق (وقال في القاعدة الثانية عشر لا ينسب

إلى ساكت قول مانصه) ولو سكت عن وطء أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع
 عضوه أخذ من سكوته عند اتلاف ماله اهـ وقد نقلناها في كتاب النكاح
 وكتاب الغصب (وقال في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه
 عوقب بحرمانه) ومن فروعها حرمان القاتل مورثه عن الارث اهـ وقد نقلنا
 ذلك في كتاب الفرائض أيضا (ثم قال) وخرج عنها مسائل الأولى لو قتلت أم الولد
 سيدها عتقت ولم تحرم الثانية لو قتل المدبر سيده عتق ولكنه يسعى في جميع
 قيمته لانه لا وصية لقاتل اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب العتق أيضا (ثم قال) الثالثة
 لو قتل صاحب الدين المديون حل دينه اهـ وقد نقلنا أيضا ذلك في كتاب المداينات
 (وقال في القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه)
 وللولى الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجانا والامام لا يملك العفو ولا
 يعارضه ما قال في الكنز ولا ب المعتوه القود والصلح لا العفو يقتل وليه لانه فيما
 اذا قتل ولى المعتوه كانه قال في الكنز والقاضى كالأب والوصى بصالح فقط أى فلا
 يقتل ولا يعفو اهـ (وقال في القاعدة الثامنة عشر ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر
 كله مانصه) ومنها العفو عن القصاص اذا عفا عن بعض القاتل كان عفو عن
 كله وكذا اذا عفا بعض الاولياء سقط كله وان اذنب نصيب الباقيين مالا اهـ
 (وقال في القاعدة التاسعة عشر اذا اجتمع المباشرون والمتسببون أضيف الحكم الى
 المباشر) فلا ضمان على حافر البئر تعدى بما تلف بالقاء غيره اهـ (ثم قال) ولا ضمان على
 من دفع الى صبي سكيناً أو سلاحاً لمسكه له فقتل به نفسه اهـ (ثم قال) وخرج عنها
 مسائل الى ان قال السادس لو دفع الى صبي سكيناً لمسكه له فوقع عليه فجرحته
 كان على الدافع الضمان (فائدة) في حفر البئر قال الولي سقط وقال الحافر أسقط
 نفسه فالقول للحافر كذا في التوضيح (تكميل) يضاف الحكم الى حفر البئر وشق
 الزق وقطع جبل القنديل وفاقا وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما لا ضمان
 لكل قيد العبد وتمساه في شرجه على المنار اهـ وقد نقلنا ذلك في كتاب الغصب
 أيضا (وقال في الفن الثالث في أحكام الناس والجاهل مانصه) وفي وكالة
 الولو الجبسية اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمدا ثم قتله الباقي ان علم ان عفو
 البعض يسقط القصاص اقتصر منه والا لا لأن هذا مما يشكل على الناس
 اهـ (وقال في أحكام الصبيان مانصه) فلا تكليف عليه في شئ من العبادات

حتى الزكاة عندنا ولا بشئ من المنهيات فلا حد عليه لو فعل أسبابها ولا قصاص عليه
وعنده خطأ اه (ثم قال) ولا يداوى الا باذن وليه اه وقد نقلناهما في الغصب
أيضا (ثم قال) ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان وجد قتيلا في داره
فالدية على عاقلة كما في المغري اه (ثم قال) ولا يضمن الصبي بالغصب فلو
غصب صبي فسات عنده لم يضمنه الا اذا نقله الى مسبعة أو مكان الوباء أو المحي
وقد سئلت عن من أخذ ابن انسان صغيرا وأخرج به من البلد هل يلزمه احضاره
الى أبيه فأجبت بما في الخانية رجل غصب صبي احراف غاب الصبي عن يده فان
الغاصب يحبس حتى يبيى بالصبي أو يعلم انه مات اه ولو خدعه حتى أخذه برضاه
لم يفهم بما في الخانية لانه ما غصبه لانه لا خدقها وفي الملتقط من النكاح وعن
محمد فممن خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من منزله قال أحبسها أبدا حتى يأتي
بها أو يعلم موتها اه ولو قطع طرف صبي لم تعلم صحته ففيه حكومة عدل لادية
ولو دفع سكيننا الى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره فالدية على عاقلة
المبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو أمر صبي بقتل انسان وقتله ولو أمر صبي
بالفوق عن شجرة فوقع ضمن دية ولو أرسله في حاجة فعطب ضمنه وكذا لو أمره
بصعود شجرة لينقض ثمرتها فوقع وكذا لو أمره بكسر الخطب كذا في الخانية
وفيهما أيضا صبي ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء قال بعضهم لا شئ على
الوالدين لانه ممن يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سنا قالوا يكون على
الوالدين أو على من كان الصبي في حجره الكفارة لترك الحفظ وقال بعضهم ليس
على الوالدين شئ الا الاستغفار وهو الصحيح الا ان يسقط من يديه فعليه الكفارة
ولو حمل صبي على دابة وقال امسكها لي وهي واقفة فسقط ومات كان على عاقلة
الذي حمله الدية مطلقا وان سير الصبي الدابة فوطئت انسانا فقتلته فالدية على
عاقلة الصبي الا ان يكون الصبي لا يستمسك عليها فهو ولو كان الرجل راكبا فحمل
صبيامعه فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك عليها فالدية على عاقلة
الرجل فقط والا فعلى عاقلة اه (ثم قال) وفي الملتقط زوج ابنته من رجل وذهبت
ولا يدري لا يبرز وجهها على الطالب اه (ثم قال في أحكام العبيد مانصه) ولا
يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وليا في نكاح أو قوداه (وقال في أحكام العبيد
أيضا) وكذا اقراره بجناية موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بحد أو قود

اه وقد نقلناه في كتاب الاذن والحجر (ثم قال) ولادية في قتله وقيمه قائمة مقامها
 كالأوبعضا ولا تباعها ولا عاقلة له ولا هو منهم اه (ثم قال) وجنابته متعلقة برقبته
 كديته اه (ثم قال) ويدفع في جنابته ان لم يغده سيده اه (ثم قال) ولا قصاص
 بينه وبين الحر في الاطراف بخلاف النفس وتجب الحكومة بحلق محبته اه
 (ثم قال) ولا يدخل في القسامة اه (ثم قال) ويضمن بالغصب بخلاف الحر
 ولو صغير اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في أحكام الأعمى مانصه) ولادية
 في عينه وانما الواجب الحكومة اه (وقال فيما يقبل الاسقاط من الحقوق
 مانصه) ومنها حق القصاص يسقط بالعفو اه (وقال في بحث النائم كالمستيقظ
 في بعض المسائل مانصه) التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح
 وهو نائم فسات الاب يحرم عن الميراث على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من
 رفع النائم ووضعه تحت جدار فسقط عليه الجدار ومات لا يلزمه الضمان اه
 وقد نقلناه في الغصب ايضا (وقال في أحكام الخنثى مانصه) ولا قصاص على قاطع
 يده ولو عمدا ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يد غيره عمدا وعلى عاقلة
 ارشها اه (ثم قال) واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف الباقي الى التبيين
 وكذا فيما دون النفس اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف
 من الرجل في الارث والشهادة والدية نفسا وبعضا اه (ثم قال) وتجب الدية
 بقطع ثديها أو حلقته بخلافه من الرجال فالحكومة ولا قصاص بقطع طرفها
 بخلافه ولا قسامة عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليها من الدية لوقفات خطأ
 بخلاف الرجال فان القاتل كاحدهم اه (وقال في أحكام الذمي) تنبيه * الاسلام
 يجب ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق الآدميين كالقصاص اه (ثم قال)
 والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان اختلفت مللهم اه (ثم قال) تنبيه آخر *
 اشترك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والزنا في الدية
 وشاركهم المجوس في الجزية والدية دون الاخرين واستوى أهل الذمة فيما
 ذكر ويقتل المسلم بالذمي ودية المسلم والكافر سواء ولا يقتل المسلم والذمي بمسأمة
 اه وقد نقلناه في أبوابهما من كتاب النكاح وغيره (وقال في أحكام الجني) ومنها
 لا يجوز قتل الجني بغير حق كالانسى قال الزيلعي قالوا ينبغي ان لا تقتل الحية البيضاء
 التي تشي مستوية لانها من الجبان لقوله عليه الصلاة والسلام اقتلوا اذا الطفيتين

والأبتر وياكم والحجة البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل
لانه عليه الصلاة والسلام عاهد الجن أن لا يدخلوا بيوت أمتة ولا يظهر وأنفسهم
فاذا خالفوا فقد نقضوا عهدهم فلا حرمه لهم والاولى هو الانذار والاعذار فيقال لها
ارجعي ياذن الله وخلي طريق المسلمين فان أثبت قتلها والانذار انما يكون خارج
الصلاة اهـ وقد روى ابن أبي الدنيا أن عائشة رأت في بيتها حية فأمرت بقتلها
فقتلت فأثبت في تلك الليلة فقبيل لها انها من النفر الذين استمعوا الوحي من النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم فارسات الى اليمن فابتيع لها أربعة من رؤسافا عتقتهم
ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه فلما أصبحت أمرت باثني عشر ألف درهم
ففرقت على المساكين اهـ (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول
بأحكام الى أن قال ومنها لا يقتل الاصل بفرعه ويقتل الفرع بأصله اهـ (ثم قال)
ومنها الورث على أبيه قصاصا سقط اهـ (ثم قال) وتختص الاصول بأحكام الى
أن قال ومنها جواز تاديب الاصل بفرعه والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام
والاجداد والجدات كذلك ولم أره الاكن اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود والتعزير
وفي كتاب المحظرات ايضا (ثم قال) واختص الاب والجد بأحكام الى أن قال وفي الملتقط
من النكاح لو ضرب المولى الولد باذن الاب فهو لك لم يغرم الا أن يضرب ضربا
لا يضرب مثله ولو ضرب باذن الام غرم الدية اذا هلك والجد كالا ب عند فقده الا في
اثنتي عشرة مسألة ذكرناها في الفوائد من كتاب الفرائض وذكرنا ما خالف فيها المجد
الصحيح الفاسد اهـ (ثم قال) فائدة * يترتب على النسب اثني عشر حكما الى أن قال
وتحمل الدية اهـ (ثم قال) وسقوط القصاص اهـ (وقال في أحكام الاشارة مانصه)
الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام العبارة في كل شيء من بيع واجارة وهبة
ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وإبراء وإقرار وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف
وهذا ما خالف فيه الحدود والقصاص وفي رواية ان القصاص كالحدود ههنا فلا
يثبت بالاشارة وتسامه في الهداية وقد اقتص في الهداية وغيرها على استثناء الحدود
اهـ وقد نقلنا بقيته في مسائل شتى ونقلناه في كتاب الحدود (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعارضات المسالية الى أن
قال ودية القتل يملكها أولا ثم تنتقل الى الورثة ومنها الغيرة يملكها الجنيبن فة وورث
عنه اهـ وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان

شيء بغير اختياره الا الارث اتفاقا الى أن قال وأروش الجنايات اه (ثم قال)
 السابعة دية القتل تثبت للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله
 فتقتضى منه ديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل
 عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا الوانقلاب ما لا تقتضى به ديونه وتنفذ وصاياه ذكره
 الزيلعي في باب القصاص فيمادون النفس وفيرعت على ذلك ولم أر من فرعه لوقال
 اقتلني فقتله وقلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا دية أيضا لانها تثبت
 للمقتول وقد أذن في قتله وهو واحد الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا ثم رأيت
 في البرازية ان الاصح عدم وجوبها فظهر ما رجحته بحشامرجحنا نقل الله الحمد
 ولوجني المرهون على وارث السيد مثل ما لم أره الا أن ومقتضى ثبوتها للمجني عليه ابتداء
 أن يكون المحكم مخالفًا للمالوجني على الراهن اه وقد نقلناه في كتاب الرهن
 وفي كتاب الفرائض وفي كتاب الوصية (ثم قال) الثانية عشر الملك ائمالا بين
 والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو بالمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته ابدأ
 ورقبته لا وارث وليس له شيء من منافعها ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له
 عادت المنفعة للمالك الى أن قال ولوجني العبد فالفداء على المخدم فان مات
 رجع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد وان أبي المخدم
 الفداء فداء المالك أو دفعه وبطلت الوصية وارث الجناية عليه للمالك كما هو
 له وكسبه ان لم تنقصه الخدمة فان نقصته اشترى بالارش خادم ان بالغ والايح
 الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم يجتمع معا على
 قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر الى أن قال بخلاف ما اذا قتل
 خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبد وينتقل حقه فيه من غير تجديد يد كالوقف اذا
 استبدل انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضي خان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ
 يشتري بقيمته عبد ويكون مديرا من غير تدبير الخ وقد نقلنا بقيمته في كتاب الوصايا
 فراجع (وقال في بحث القول في الدين مانصه) * فوائده الاولى ليس في الشرع
 دين لا يكون الا حالا الارأس مال السلم الى أن قال وليس فيه دين لا يكون
 الا مؤجلا لا الدية والمسلم فيه اه وقد نقلنا بقيمته في كتاب البيوع وكتاب المداينات
 (وقال في بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) التاسع الدية لا يمنع وجوبها
 اه (وقال في بحث ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت مانصه) وما يكون الصوم

مشروطاً بعساره ككفارة الغطار في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم
 التمتع والقران فيغرق فيه بينهما أي بين الغني والفقير فلا اعتبار لا عساره وقت
 التكفير بالصوم اهـ وقد نقلناه في كتاب الصوم والحج والطلاق (وقال
 في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ولم أر إلا أن ما إذا
 اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص قطعاً لحق العبد اهـ
 وقد نقلناه بقيته في كتاب الحدود ودرأوجه (وقال في بحث القول في ثمن المثل
 مانصه) ومنها العبد المجنى عليه تعتبر قيمته يوم الجناية ومنها العبد إذا جنى
 فاعقه السيد غير عالم بها ونقلنا بضمن الأقل من قيمته ومن ارشده هل المعتبر
 يوم الجناية أو قيمته يوم اعتاقه اهـ (ثم قال) ومنها ضمان جنين الأمة قالوا لو كان
 ذكر أو جب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حياً وعشر قيمته لو كان أنثى كذا
 في الكنز وفي الخانية وهما في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم وضعه اهـ
 (وقال في أحكام المحرم مانصه) ولا يقتل ولا يقطع من فعل موجبها خارجاً والتجاء
 إليه اهـ وقد نقلناه بقيته في كتاب الحج وفي كتاب الحدود والسرقه (ثم قال) وهو مساو
 لغيره عندنا في اللقطة والدية على القاتل فيه خطأ اهـ وقد نقلناه بقيته في كتاب
 الحج (وقال في آخرون الفرق والمجمع في فائدة تعلم العلم بكون فرض عين مانصه)
 وكذا النكاح يدخله الأحكام الخمسة وكذا الطلاق وكذا القتل اهـ وقد نقلناه
 في كتاب النكاح (ثم قال بعد ذلك) * فائدة * إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه إلى أن
 قال وقالوا قال بعثك دمي بألف فقتله وجب القصاص كما في خزانة المفتين ولا يعتبر
 ما في ضمنه من الأذن بقتله فانه لو قال اقتلني فقتله لا قصاص عليه لبطلانه فبطل
 ما في ضمنه اهـ (ثم قال في فن الألف مانصه) * الجنايات * أي جان إذا مات المجنى
 عليه فعليه نصف الدية وإذا عاش فالدية فقل المختار إذا قطع حشفة الصبي خطأ
 بأذن أبيه أي رجل لو قطع أذن إنسان وجب عليه خمسمائة دينار وإن قطع رأسه
 فعليه خمسون ديناراً فقل إذا خرج رأس الولد فقطع إنسان أذنه ولم يمت فعليه ديتها
 وإن قطع رأسه فعليه الغرة أي شيء في الإنسان يجب بالتلافه دية وثلاثة أخماسها
 فقل الأسنان اهـ (وقال أخو المؤلف في تكملته لافن السادس فن الفروق
 مانصه) * كتاب الحدود * حد الرنا والشرب والسرقه يبطل بالتقادم وحد القذف
 والقصاص لا والفرق أن حد القذف والقصاص يتوقف على الدعوى فيحمل

التأخير في الشهادة على عدم الدعوى بخلاف التأخير فيما عدا السرقة فإنه يحمل على ضغينة جلته على الشهادة لعدم توقفه مما عليها ووجد السرقة وإن توقف عليها لكن ضمن المال لأنه بتأخير الدعوى بعد تخيره تارك للحسنة فتمكنت التهمة في الدعوى اهـ وقد نقلناه في كتاب الحدود (ثم قال) أقر عند القضاة أربع مرات بالزنا فأمر برجمه فقرأ وأنكر يقبل إقراره وينفعه فراره بخلاف ما لو أقر بسرقة أو قذف أو قصاص والفرق أن الأول محض حق الله تعالى فخرى فيه الفضل ولا كذلك غيره اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الحدود (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة مانصه) * كتاب السير * مسلم قطعت يده عمدًا ثم ارتد ثم مات على ردة أو لحق بدار الحرب ثم جاء مسلمًا فأت من ذلك فعلى القاطع نصف الدية لورثته فإن لم يلحق ثم أسلم ثم مات فعليه دية كاملة وقال محمد وزفر نصف الدية في جميعها لأن اعتراض الردة أوجب اهـ دار الجناية فإذا أسلم لا يعود الضمان والفرق له ما إن الجناية وقعت في محمل معصوم ولا كذلك إذا لم يعد اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (وقال أخو المؤلف في التكملة المذكورة في كتاب الغصب مانصه) عض ذراع غيره فغذب يده فمقت أسنان العاض وذهب لحم ذراعه فدية الأسنان هـ ويضمن ارش الذراع ولو جلس على ثوب رجل وهو لا يعلم فقسم فأنشق ثوبه ضمن الشاق النصف اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الغصب فراجع اهـ (ثم قال) * كتاب الجنائيات * لا تقطع يد العبد بيد العبد وتقطع يد المرأة بيد المرأة والفرق أن بدل يدها لا يختلف وبديل يد العبد يختلف لأن الواجب نصف قيمته وهي مختلفة أقتل أبي فقتله يجب الدية ولو قال أقطع يده فمقتها يجب القصاص والفرق أن الحق للابن في استيفاء القصاص والدية فيصير ذلك شبهة في إسقاط القصاص فأما الأمر بالقطع فالمستوفى الأب ولم يوجد منه اباحة فيجب القصاص قطع يده لم يرد ومات من القطع أو لحق بدار الحرب ثم عاد واسلم ومات من ذلك فعلى القاطع نصف الدية ولو لم يلحق حتى أسلم ومات يجب دية كاملة والفرق أنه بالقضاء بالحق انقطعت المراجعة إلى اليد فوجب نصف الدية بالإسلام وإذا لم يلحق لم يقطع فصارك أنه لم يزل مسلمًا حتى مات اهـ وقد نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) رمى عبد أفاعقه المولى ثم أصابه سهم فعليه قيمته للمولى عندهما ولو لم يعتقه فعليه القصاص والفرق أن الاعتاق قاطع للمراجعة بخلاف

ماذا لم يعتقه قطع الحشفة خطأ وجب كل الدية والقصاص في العمد ولو قطع الذك
 كله عدا تحجب الدية فقط والفرق انه عند قطع الحشفة يمكن استيفاء القصاص
 وعند قطع الكل لا يمكن لان الذكر يتشج قطع يميني رجلين عدا فاقص
 لاحدهما كان للآخر دية اليد ولو قتلهما فقتل بأحدهما فلا شيء للآخر
 والفرق ان الاطراف يملك بها ممتلك الاموال واستيفاء أحد المالين لا يمنع
 استيفاء الآخر فأما النفس فواحدة وفي استيفاء المحقين تضاييق فنع استيفاء
 للآخر ضربه بابرة فسات لا يقتصر ولو ضربه بمسلة يقتض والفرق يتنى على
 الظاهر لان الموت من غرزالابرة نادر بخلاف المسلة اصطدم ما فسات فلا شيء عليهما
 ان وقع على وجههما وان على قفاهما فاعلى عاقلة كل واحد دية صاحبه ولو وقع
 أحدهما على قفاه والآخر على وجهه فدية الذي وقع على وجهه هدر والفرق
 ان الذي سقط على وجهه سقط بفعل نفسه بخلاف ما اذا سقط على قفاه لانه سقط
 بفعل صاحبه اه (وقال المؤلف في الفن الثاني اول كتاب الحج مانصه) ضمان
 الفعل يتعد دية تعدد الفاعل وضمنان المحل لا فلو اشترك محرمان في قتل صيد تعدد
 الجزاء ولو حلالا في قتل صيد الحرم لا كضمنان حقوق العباد اه (وقال
 في كتاب النكاح مانصه) ما ثبت بمجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا في مسائل
 الى ان قال الثانية القصاص الموروث يثبت لكل من الورثة على الكمال حتى قال
 الامام للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير بخلاف ما اذا كانوا بالغين فان
 المحاضر لا يملكه في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفو الثالثة ولاية المطالبة
 بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين يثبت لكل من له حق المرور على الكمال اه
 (ثم قال في كتاب النكاح مانصه) المولى لا يستوجب على عبده ديناً فلا مهر
 ان زوج عبده من أمته ولا ضمان عليه بانلاف مال سيده ولو قتل العبد سيده وله
 ابنان فعفا أحدهما سقط القصاص ولم يجب شيء لغير العافي عند الامام اه (ثم
 قال في كتاب النكاح مانصه) ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهربت
 ولا تدرى لا يلزم الزوج طلبها كذا في الملتقط اه (ثم قال أيضا في كتاب النكاح)
 يحبس من خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجها من بيته الى أن يأتي بها أو يبعه لم
 بموتها كذا في الملتقط اه وقد نة لمناه في كتاب الغصب وفي كتاب الكفالة
 (وقال في كتاب الطلاق مانصه) ولد الملاءنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من

الشهادة والزكاة والقصاص اه (وقال في كتاب العتق مانصه) معتق البعض
 كالمكاتب الا في ثلاث الى أن قال الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص
 بخلاف المكاتب اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص واجب ذكره الزياهي
 في الجنايات اه (ثم قال في كتاب العتق أيضا مانصه) والتوأمان كالولد الواحد
 فالثاني تبع للاول في أحكامه الى أن قال الا في مسـئلتين الاولى من جنـايات
 المبسوط لو ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج أحدهما قبل موتها والاخر
 بعد موتها وهما ميتان ففي الاول غرة فقط اه (وقال في كتاب العتق مانصه)
 المدير اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان السيد سفيها وقت التدبير
 فانه يسعى في قيمته مدبرا كما في الخسائية من المحرور وفيما اذا قتل سيده كما في شرحنا
 اه وقد نقلناه في كتاب المحرر (ثم قال) المدير في زمن سعـايته كالمكاتب عنده
 فلا تقبل شهادته لولاه كما في البرازية من العتق في المرض وجنـايته جنـاية المكاتب
 كما في الكافي وفرعت عليه لا يجوز زنا كاحه مادام يسعى وعندهما حرمـيون في
 الكل اه وقد نقلناه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات (وقال في كتاب
 الحدود مانصه) مسلم دخل دارا للحرب وارتكب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع
 اليها لم يؤاخذ به الا في القتل فتجب الدية في ماله عدا أو خطأ اه (وقال أيضا
 في كتاب الحدود مانصه) رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره
 أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا
 في قضاء الولوالجية اه وقد نقلناه في الغصب (وقال أول كتاب البيوع في بحث الحمل
 مانصه) ولا يتبع أمه في الجنـايات فلا يدفع معها الى وليها اه (ثم قال) ولا في حق
 وجوب القصاص على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل ولا تحدا لا بعد وضعها
 اه (ثم قال) ويرث ويرث فان ما يجب فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته اه
 وقد نقلناه في كتاب الفرائض (ثم قال في كتاب البيوع أيضا مانصه) المحقوق المجردة
 لا يجوز الاعتياض عنها الى أن قال وخرج عنها حق القصاص ومالك النكاح
 وحق الرق فانه يجوز الاعتياض عنها كما ذكره الزياهي في الشفعة اه وقد نقلناه
 في كتاب الطلاق وفي كتاب العتق (وقال في كتاب الكفالة مانصه) التأخير عن
 الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا صالح المكاتب عن قتل العمد بمال ثم كفله
 انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل وله مطالبة الكفيل

الآن كذا في الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب العتق وفي كتاب الصلح (وقال
 أيضا في كتاب الكفالة مانصه) الغرور لا يوجب الرجوع فلو قال أسلكت هذا
 الطريق فإنه آمن فسلكته فأخذته للصوص أو كل هذا الطعام فإنه ليس بمسموم
 فأكله فمات لا ضمان اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) يقبل قول العدل في
 أحد عشر موضعا الى ان قال وفي تقدير ارش المتلف اه (ثم قال فيه أيضا)
 الناس أحرار بلا بيان الا في الشهادة والقصاص والمحدود والدية اه وقد نقلناه
 في كتاب الحدود (وقال فيه أيضا) القاضي اذا قضى في مجتهد فيه نفذ قضاؤه الا في
 مسائل الى ان قال أو في قسامة بقتل اه (ثم قال) أو ببطان عفو المرأة عن
 الفود اه (ثم قال) أو قسامة عن أهل المحلة بتلف مال اه (وقال في كتاب القضاء
 مانصه) لا تقبل شهادة الانسان لنفسه الا في مسألة القاتل اذا شهد بعفو وولي
 المقتول وصورته في شهادات الخيانة ثلاثة قتلوا رجلا ثم شهدوا بعد التوبة
 ان الولي عفا عنا قال المحسن لا تقبل شهادتهم الا ان يقول اثنان منهم عفا عنا
 وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف تقبل في حق الواحد وقال المحسن
 تقبل في حق الكل اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) وفي جنائيات البزازية شهدوا
 على رجل انه جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات يحكم به وان لم يشهدوا انه
 مات من جراحته لانهم لا علم لهم به وكذا لا يشترط في الخائض المسائل ان يقولوا مات
 من سقوطه لان اضافة الاحكام الى السبب الظاهر لازم الى سبب يتوهم الا ترى
 انه لا يجب القسامة في ميت بمحلة على رقبته حية ملتوية اه (وقال في كتاب
 الاقرار مانصه) وفي جنائيات البزازية ذكر بكر أشهد بالجروح ان فلانا لم يكن
 جرحه ومات المجروح منه ان كان جرحه معروفا عند المحاكم والناس لا يصح
 اشهادهم وان لم يكن معروفا عند المحاكم والناس يصح اشهادهم لاحتمال الصدق
 فان برهن الوارث في هذه الصورة ان فلانا كان جرحه ومات منه لم يقبل لان
 القصاص حق الميت الى آخره اه (وقال فيه أيضا) اذا تعدد الاقرار بموضعين
 يلزمه الشيطان الا في الاقرار بالقتل لو قال قتل ابن فلان ثم قال قتل ابن فلان
 وكان له ابنان وكذا في العبد وكذا في التزويج وكذا في الاقرار بالجراحة فهي
 ثلاثة كما في اقرار منية المفتي اه وقد نقلناه في كتاب النكاح (وقال في كتاب
 الصلح مانصه) اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل

النقض فانه يرجع بقيته ~~ك~~ القصاص والعق والنجاح والنجاع اه (وقال في كتاب الحجر مانصه) الصبي المحجور عليه مؤاخذاً بفعاله فيضمن ما أتلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الخ اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الامانات وكتاب الغصب (وقال في كتاب الشفعة) المعلوم لا يؤخر للموهم فلو قطع بعيني رجلين فحضر احدهما اقتص له وللاخر نصف الدية ولو حضر احدهما الشفعين قضى له بكاهما كذا في جنائيات شرح المجمع اه (وقال فيه أيضاً) وفي جنائيات الملتقط وعن أبي حنيفة أشياء على عمد الرأس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه اه وقد نقلناه في كتاب القسمة (وقال في كتاب القسمة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسعاً لا يضر وكذا اهل المحلة ان يدخلوا شيئاً من الطريق في محلتهم وفي دورهم ان لم يضر وله بناء مظلة في هواء الطريق ان لم يضر لكن اذا حوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الوقف (وقال في كتاب القسمة) له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية وله ان يجعل فيها تنورا وجما ولا يضمن ما تلف فيه اه (وقال في كتاب الاكراه) اكراهه بالقتل على القطع لم يسعه اه (ثم قال فيه) اكراهه على العفو عن دم العمد لم يضمن المكره اه (وقال في كتاب الغصب مانصه) الاثر لا يضمن بالامر الا في خمسة الاولى اذا كان الامر ساطناً الثانية اذا كان مولى للأمر الثالثة اذا كان المأمور عبد الغيره كأمه عبد الغير بالابق أو يقتل نفسه فان الامر يضمن الا اذا أمره بالتلاف مال سيده فلا ضمان على الامر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه المولى يرجع به على الامر الرابعة اذا كان المأمور صديداً كما اذا أمر صديداً بالتلاف مال الغير وأتلفه ضمن الصبي ويرجع به على الامر الخامسة اذا أمره بحفر بئر في حائط الغير ففعل فالضمان على الحافر ويرجع به على الامر وتسامه في جامع الفصولين وزدت اذا أمر الاب ابنه كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الغصب (وقال في كتاب الغصب أيضاً) المباشرة من وان لم يتعمد والمتسبب لا الا اذا كان متعمداً فلورعى سهمان من ملكه فأصاب انساناً ضمن ولو حفر بئراً في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه وفي غير ملكه يضمنه اه (وقال فيه أيضاً) عثر في زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا وضعه لغير ضرورة اه (وقال في كتاب الوصايا) المعتق في مرض الموت كالمالك كاتب في زمن سعيته فلو أعتق عبده

فيه فقتل مولا خطأ فعليه قيمتان يسمى فيهما واحدة للاعتاق فيه لـ كونه وصية
ولا وصية للقاتل والاخرى وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لجنايته كالمكاتب
اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كما في شهادات المعمرى والمدير بعد
موت مولا كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمان سعايته خطأ كان عليه الاقل
وعندهما الدية على عاقلته وهي من جنایات المجمع وصرح أيضا في الـ كافي
بقيل القسامة بأن المدير في زمن سعايته كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما
وكذا الومات وترك مدير الامال له غيره فقتل هذا المدير رجلا خطأ فعليه ان يسمى
في قيمته لولي القتل عنده كالمكاتب وعندهما عليه الدية اهـ وعلى هذا ليس
للمدبرة تزويج نفسها من سعايتها لان المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما ذلك
لانها حرة وقد أفتيت به اهـ وقد نقلنا بعضه في كتاب النكاح وكتاب الشهادات
وقد نقلناه أيضا في كتاب العتق (وقال في كتاب الفرائض) كل انسان يرث
ويورث الاثلاثة الى أن قال والجنين يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة وفي الثالث
نظير يعلم مما قدمناه في البيوع اهـ أي فان الغرة يرثها الجنين وتورث عنه
(وقال في كتاب الفرائض) الارث يجري في الاعيان وأما المحقوق فنهما لا يجري
فيه كحق الشفعة الى أن قال والدية تورث اتفاقا واختلافا في القصاص فذكر
في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء ويجوز أن يقال لا يورث عنه
خلافهما أخذ من مسألة لو برهن أحد الورثة على القصاص والباقي غيب فلا بد
من اعادته اذا حضر واعنده خلافهما كذا في اليتيمة اهـ (وقال فيه أيضا)
المجد الفاسد من ذوي الارحام وليس كاب الاب الى أن قال الا في مسألة ما لو قتل
ابن بنته فانه لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والمجدي في الجنایات اهـ
(وقال فيه أيضا) الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته ميتتان
الغرة يرثها الجنين لتورث عنه كما في جنایات المبسوط اهـ (ثم قال فيه) ولا يضمن
الا في مسألة ما اذا حفر بئرًا ثمة مات فوقه فيها انسان بعد موته كانت الدية
على عاقلته ولو حفر بئرًا ثمة فاعثقه مولا ثم مات العبد فوقه انسان فيها
فالدية على عاقلة المولى كما في الجامع اهـ (قال صاحب الاشباه)

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند الملتقدمين ومنعه المتأخرون أيضا الا في ثلاث
كما ذكره الزيلعي اذا بيع بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولا مال له
سواه وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه وزدت أربعة فصار المستثنى
سبعة ثلاثة في الظهيرية فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نفاذ لها الا منه
وفيما اذا كانت غلته لا تزيد على مؤنته وفيما اذا كان حائوتا أو دارا يخشى عليه
النقصان اهـ والرابعة من بيع الخبائية فيما اذا كان العقار في يد متغلب
وخاف الوصي عليه فله بيعه اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (ثم قال) وفي المجمع
ويضم القاضى الى العايز من بيعه فان شكى اليه ذلك لا يحببه حتى يتحققه فان ظهر
عجزه أصلا استبدل به وان شكى منه الورثة لا يعزله حتى يظهر له خيانتة اهـ وفيه
بيع الوصي من اليتيم أو شراؤه لنفسه وفيه نفع للصبي جائزا واختلغوا في تفسير
النفع فقليل نقصان النصف في البيع وفي الشرا من زيادة نصف القيمة وقيل درهمان
في العشرة نقصاننا وزيادة تمامه في وصايا الخبائية اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع
(ثم قال) وقسم الوصي مالا مشترك بينه وبين الصغير تجوز ان كان فيها نفع ظاهر
عند الامام خلافا لمحمد كذا في قصة الغنية اهـ وقد نقلناه في كتاب القسمة (ثم
قال) وفي جامع الفصولين قضى وصيه دينيا بغير أمر القاضى فلما كبر اليتيم أنكر
دينه على أبيه ضمن وصيه ما دفعه لولم يجب دينه اذا قرب بسبب الضمان وهو الدفع
الى الاجنبي فلو ظهر غريم آخر يغرم له حصته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره
فلولم يكن للغريم الاول دينه على الدين يضمن الوصي كل ما دفعه لوقوعه بغير حجة
وصى ادى دينها بكر الورثة تقبل بينته ولولم يكن بينه فله تحليف الورثة اهـ فقد
علم ان الوصي لا يقبل قوله في قضاء الدين على الميت سواء كان المزارع له اليتيم بعد
بلوغه أو لا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزانة المفتين
وقيد في جامع الفصولين على قول بالموثول عرفا وفي الملتقط أنفق الوصي على
الموصى في حياته وهو معتقل اللسان يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن اهـ وقد نقلناه
في كتاب الوكالة (يقول جامعهم) وقوله يضمن أى يضمن الموصى ما أنفق الوصي
وقوله لا يضمن أى لا يضمن الموكل ما أنفق الوكيل كذا في شرحها ولو ادعى الوصي
بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق ان كان هالكا والا لا كذا
في خزانة الاكل وفي بيع القنية ولو باع القاضى من وصى الميت شيئا من التركة

لا ينفذ لانه محجور والوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشتراه القاضى لنفسه من
الوصى الذى نصبه عن الميت جازاه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال) ويقبل
قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلاينة الا فى ثلاث فى واحدة اتفاقا وهى ما اذا
فرض القاضى نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصى الدفع كذا فى شرح
المجمع معللا بأن هذا ليس من حوائج اليتيم وإنما يقبل قوله فيما اذا كان من
حوائجها فينبغى أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لأنها من حوائجها ولا يشك
عليه قبول قول الناظر فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلاينة لان هذا من
جمله عمله فى الوقف اه وقد نقلناه فى كتاب الوقف (ثم قال) وفى ثنتين اختلاف
لو قال أدت خراج أرضه أو جعل عبده الا ببق قال أبو يوسف لا بيان عليه وقال
محمد بالبيان كما فى المجمع والحاصل ان الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا فى مسائل
الاولى ادعى قضاء دين الميت الثانية ادعى ان اليتيم استهلك مال آخر فدفع
ضمانه الثالثة ادعى أنه دفع جعل عبده الا ببق من غير جازة الرابعة ادعى أنه
ادى خراج أرضه فى وقت لا يصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم
اليتيم السادسة ادعى أنه أذن لليتيم فى التجارة وأنه ركبته ديون فقضاهما عنه
السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع الثامنة
ادعى الاتفاق على رقيقه الذى ماتوا التاسعة أتجروا ربح ثم ادعى أنه كان مضاربا
العاشرة ادعى أنه فدى عبده الجانى الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من
ماله بعد بيع التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى أنه زوج اليتيم امرأة
ودفع مهرها من ماله وهى ميتة الكل فى فتاوى العتايى من الوصايا وذكر
ضابطا وهو أن كل شئ كان مساطعا عليه فانه مصدق فيه ومالا فلا وصى القاضى
كوصى الميت الا فى مسائل الاولى لوصى الميت أن يبيع من نفسه ويشترى
لنفسه اذا كان فيه دفع ظاهر عند الامام خلافا لهما وأما وصى القاضى فليس له
ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو لا يبيع لنفسه كذا فى شرح المجمع من الوصايا
الثانية اذا خصصه القاضى تخصص بخلاف وصى الميت الثالثة اذا باع ممن
لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما فى الخلاصة وذكر فى التخصيص
المجتمعات استواءهما فى رواية فى الاولى اه وقد نقلناه فى كتاب البيوع (ثم قال)
الرابعة لوصى الميت أن يؤجر الصبي لخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى

القاضي كما في القنية اه وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة ليس
للقاضي أن يعزل وصي الميت العدل الكافي وله عزل وصي القاضي كما في القنية
خلاف ما في اليتيمة السادسة لا يملك وصي القاضي القبض الا باذن مبتدأ من
القاضي بعد الايضاح بخلاف وصي الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات
السابعة يعمل نهى القاضي عن بعض التصرفات ولا يعمل نهى الميت كما في البرازية
وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصي القاضي اذا جعل وصيا
عند موته لا يصير الثاني وصيا بخلاف وصي الميت كما في اليتيمة وفي الخزانة وصي
وصي القاضي كوصيه أي كوصي الميت كما في شرحها اذا كانت الوصية عامة اه
وبه يحصل التوفيق اه وقد نقلناه في كتاب الحجر (ثم قال) تبرع المريض
في مرض موته انما ينفذ من الثلث عند عدم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ
من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى وظاهر ما في تلخيص الجامع
الكبير من الوصايا بخلافه وصورها الزيلعي في كتاب الغصب بأن المريض أطار
من أجنبي والمنصوص عليه انه اذا آجر بأقل من أجر المثل فانه ينفذ من الجميع وقال
الطرسوسي انها خالفت القواعد وليس كما قال فان الاجارة والاعارة تبطلان بموته
فلا اضرار على الورثة بعدم موته للافساخ وفي حياته لا ملك لهم فافهم اه وقد نقلناه
في كتاب الامانات وفي كتاب الاجارة (ثم قال) اذا أبرأ الوصي من مال اليتيم ولم يجب
بعقده لم يصح والاصح وضمن الا في مسألة لو كاتب الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من
البدل لم يصح وكذا الوكيل والاب كما في الخسائية والمتولى على الوقف كالوصي كما في
جامع الفصولين اه وقد نقلناه في كتاب الوقف وفي كتاب العتق (ثم قال) الاشارة
من النطاق باطالة في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام
والكفر كذا في التلخيص اه وقد نقلناه في كتاب القضاء وكتاب الجهاد وكتاب الاقرار
(ثم قال) واختلاف في وصية معتقل اللسان كما في المجمع والفتاوى على صحتها ان
دامت العقلية الى الموت والابطال ليس للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فان
عزله كان حائرا آثما كما في المحيط واختلاف في صحة عزله والاكثر على الصحة كما
ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافتاء بعدم صحته كما جامع الفصولين وأما عزل
الخائن فواجب وأما العاجز فينضم اليه آخر كما قدمناه والعدل الكافي لا يملك
عزل نفسه والحيلة فيه شيان أحدهما أن يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه

متى شاء الثاني ان يدعى ديناً على الميت فيتهمه القاضى فيخرجه كذا في الولوالجية
وفي الخانية القضاى اذا اتهم الوصى لا يخرجه على قول أبي حنيفة وانما يضم
اليه آخر وقال أبو يوسف يخرجه وعليه الفتوى المعتبرى فى مرض الموت كالمكاتب
فى زمن سعيته فلو أعتق عبده فيه فقتل مولا خطأ فعليه قيمته ان يسعى فيها
واحداً للاعتاق لكونه وصية ولا وصية للاقتال والاخرى وهى الاقل من قيمته
ومن دية المقتول بخناتيه كالمكاتب اذا جنى خطأ ولو شهده فى زمن السعيته
لم تقبل كما فى شهادات الصغرى والمدير بعد موت مولا كالمعتق فى زمان المرض
فلو قتل فى زمان سعيته خطأ كان عليه الاقل وعندهما الدية على طاقته وهى من
جنايات المجمع وصرح أيضاً من الكافى قبيل القسامة بأن المدير فى زمن سعيته
كالمكاتب عنده وحرمدون عندهما وكذا الوقات وترك مدير الامال له غيره
فقتل هذا المدير رجلاً خطأ فعليه ان يسعى فى قيمته لولى القتل عنده كالمكاتب
وعندهما عليه الدية اه وعلى هذا ليس للمدبرة تزويج نفسها من سعيته لان
المكاتب لا تزوج نفسها وعندهما لهذا ذلك لانها حرة وقد افتيت به اه وقد نقلناه فى
كتاب الجنايات ونقلنا بعضه فى كتاب الشهادات وكتاب النكاح وقد نقلناه أيضاً فى
كتاب العتق (ثم قال) القاضى لا يعزل وصى الميت الا فى ثلاث فيما اذا ظهرت خيانته
أو تصرف فى ما لا يجوز عالمًا مختاراً أو ادعى ديناً على الميت وعجز عن اثباته ولكنه
فى هذه يقول له اما ان تبرئ الميت أو عزلتك ولا ينصب وصياً مع وجوده الا اذا
غاب غيبة منقطعة أو اقرب ادعى الدين كفى الخزانة لا يملك الوصى بيع شئ بأقل
من ثمن المثل الا فى مسألة ما اذا وصى ببيع عبده من فلان فلم يررض الموصى له بثمن
المثل فله المخط اه وقد نقلناه فى كتاب البيع (ثم قال) الوارث اذا تصدق
بالثلث الموصى به للفقراء وهناك وصى لم يجزوا يأخذ الوصى الثلث مرة أخرى
ويتصدق به كفى القنية الوصى يملك الا بصاء سواء كان وصى الميت أو القاضى
وفى الثانية خلاف كفى الخانية اه وقد نقلناه فى كتاب الحجر (ثم قال) الوصى
اذا انحاط مال الصغير بماله لم يضمن وفيها أيضاً الوصى اطلاقاً غير ريم الميت من
المحس ان كان معسر الا ان كان موبراً لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه كفى بيوع القنية اه وقد نقلناه هذه المسئلة
والتي قبلها فى كتاب القضاء وكتاب الغصب (ثم قال) لا يضمن الوصى ما أنفق على

وليمة ختان اليتيم اذا كان متعارفا لا سرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي وقيل يضمن مطلقا كما في غصب اليتيم اهـ وقد نقلناه هذه المسائل في كتاب الغصب (ثم قال) القاضي اذا اقام فيما يجوز الوصي لا ينزل الاول وان اقامه مقام الاول ان عزل كما في قسمة الولوات الجبة اذا مات أحد الوصيين اقام القاضي المحي وصيا اوضح اليه آخر ولا تبطل الا اذا اوصى له ما بالتصدق بالثلث يضعه عنه حيث شاء كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا أبرأ عما وجب بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب اهـ وقد نقلناه في كتاب العتق وكتاب الوكالة (ثم قال) الغلام اذا لم يكن أبوه حائثا كفا ليس لمن هو في حجره تعليمه انما كة لانه يعبر بها وللام ولاية اجارة ابنه ولو كان في حجر عمه اهـ وقد نقلناه في كتاب الاجارة (ثم قال) قال القاضي جعلتك وكيلا في تركة فلان كان وكيلا بالتحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلا فيهما ولو قال جعلتك وصيا في تركة فلان كان وصيا في الكل اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة (ثم قال) اذا مات الموصى خرج الموصى به عن ملكه ولم يدخل في ملك أحد حتى يقبل الموصى له فيدخل في ملكه أو يرد فيدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب أوصى الى رجل ثم الى آخر فهم ما شري كان في كله كذا في التهذيب قضى الوصى الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى بأمر القاضي أنفق الوصى على اليتيم من مال نفسه ثم أراد الرجوع لم يقبل الابينة اهـ (يقول جامعه) وهذه هي المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الوصايا (قال المؤلف في القاعدة الاولى لا ثواب الابالنية مانصه) وأما الوصية فكأعتقد ان قصد التقرب فله الثواب والافهي صحيحة فقط اهـ (وقال في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة مانصه) ومنها أوصى لمواليه وله عتقاء ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخر مجازا بالسبب ومنها أوصى لابناء زيد وله صليون وحفدة فالوصية للصليين اهـ (وقال في القاعدة المذكورة قبيل ذلك مانصه) ومنها الوقف على ولده أو أوصى لولد زيد لا يدخل ولد ولده ان كان له ولد أصليه والا استحقه ولد الابن واختلف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصح واذا ولد للواقف ولد رجع من ولد الابن اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب الى آخر عبارته وقد نقلناه في الوقف فراجعها (وقال في القاعدة الرابعة المشقة تجلب التيسير مانصه) وأكل الولي

والوصي من مال اليتيم بقدر أجرة عمله اهـ (ثم قال) ومنه مشروعية
الوصية عند الموت ليتدارك الانسان ما فرط منه في حال حياته وفسح له في الثلث
دون ما زاد عليه دفعا لضرر الورثة حتى أجزأها بالجميع عند عدم الوارث وأوقفناها
على اجازة بقية الورثة اذا كانت لوارث وأبقينا التركة على ملك الميت حكما حتى
تقضى حوائجه منها رجة عليه ووسعنا الامر في الوصية فحوزنا ما معدوم ولم نبطلها
بالشروط الفاسدة اهـ (وقال في القاعدة السادسة العادة محكمة مانصه) وكذا
لفظ الناذر والموصى والمخالف وكذا الاقارب تبني عليه أى العرف الا فيما يذكر
وسياتى في مسائل الايمان اهـ (ثم قال) في فصل تعارض العرف مع الشرع فاذا
تعارض اقدم عرف الاستعمال مانصه) فلو كان الشرع يقتضى الخصوص واللفظ
يقتضى العموم اعتبرنا خصوص الشرع قالوا الوصى لا قاربه لا يدخل الوارث
اعتبارا لخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولد لا عرف الشرعى اهـ (ثم قال
في المبحث الرابع من الفصل المذكور مانصه) لو كان اليتيم في بلد وماله في بلد آخر
فهو النظر عليه لقاضى بلد اليتيم أولا قاضى بلد ماله من حوايا الاول اهـ وقد نقلناه
في كتاب القضاء (وقال في القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام
الحلال مانصه) ومنها الوصية فلو أوصى لأجنبي ووارثه فلا جنى نصفها وبطلت
للوارث كما في السكز وكذا الوصى للقائل ولا جنى اهـ (وقال في القاعدة الرابعة
التابع تابع مانصه) وخرج منها مسائل منها يصح اعتاق المحل دون أمه بشرط
ان تلده لا قل من ستة أشهر ومنها يصح افراده بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح
الا بصاء به ولو جعل دابة اهـ (وقال في تنبيهه) تصرف القاضى فيما له فعله في أموال
اليتامى والتركات والاقواف مقيدة بالمصلحة فان لم يكن مبنيا عليها لم يصح ولهذا
قال في شرح تلخيص الجامع من كتاب الوصايا أوصى بأن يشتري بالثلث عبدا ويعتق
فبان بعد الاثني عشر من يحيط بالثلثين فشرأ القاضى عن الموصى كما لا يكون خصما
بالعهدة واعتاقه لغو لتعدى الوصية وهى الثلث بعد الدين قال شارحه الفارسي
وأما اعتاقه فهو اغواء تعذر تنفيذه باعتبار الولاية العامة لأن ولاية القاضى مقيدة
بالنظر ولم يوجد النظر فتاغوا اهـ وفي قضاء الوالوة الجبة رجل أوصى الى رجل وأمره
ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصى بعيدا من تلك
البلدة وله بتلك البلدة غريم له عليه دراهم ولم يجد الوصى الى تلك البلدة سبيلا

فأمر القاضى الغريم ان يصرف ما عليه من الدراهم الى الفقراء فالدين عليه باق
وهو متطوع فى ذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علم ان أمر القاضى لاية هذا لا
اذا وافق الشرع اه وقد نقلنا هذه العبارة فى القضاء (وقال فى القاعدة التاسعة
اعمال الكلام أولى من اهـ ماله مانصه) وان تعذرت الحقيقة والمجاز أو كان
اللفظ مشتركاً بلا مرجح أهمل لعدم الامكان الى ان قال والثانى لو أوصى لموالية
وله معتق بالكسر ومعتق بالفتح بطالت ولولم يكن له معتق بالكسر وله موالى
أعتقهم وله مموالى أعتقوهـم انصرفت الى مواليه لانهم الحقيقة ولا شئ لموالى
مواليه لانهم المجاز ولا يجمع بينهما اه (وقال فى القاعدة الرابعة عشر ما حرم
أخذه حرم اعطاؤه مانصه) ولو خاف وصى أن يستولى غاصب على المال فله أداء
شئ ليخلصه كفى الخلاصة اه وقد نقلنا ذلك فى المحطرات أيضاً (وقال فى القاعدة
الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه مانصه) ومن فروع
القاعدة اذا أوصى لرجل فقتله حرم ما أوصى له اه (وقال فى القاعدة السادسة
عشر الولاية الخاصة أولى من الولاية العامة مانصه) الثالثة الوصية وهى بينهما
فلم يحرله أى الوصى ان يعزل نفسه اه (وقال فى القاعدة المذكورة أيضاً
مانصه) * ضابط * الولى قد يكون ولياً فى المال والنكاح وهو الاب والجد
وقد يكون ولياً فى النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذو الارحام
وقد يكون فى المال فقط وهو الوصى الاجنبى الخ وقد نقلنا بقیته فى كتاب
النكاح فراجع (ثم قال) وفى القنية لا يملك القاضى التصرف فى مال اليتيم مع
وجود وصيه ولو كان منصوبه وعلى هذا لا يملك القاضى التصرف فى الوقف
مع وجود ناظره ولو من قبله اه وقد نقلنا ذلك فى كتاب الوقف أيضاً وفى كتاب
القضاء (وقال فى الفن الثالث فى أحكام الناسى مانصه) ومنها لو علم الوصى بان
الموصى أوصى بوصايا الا انه نسي مقدارها وحكمه فى وصايا خزنة المفتين اه
(ثم قال) ولو باع الوصى قبل العلم بالايضا عازاه (ثم قال) ولو أجاز الورثة
الوصية ولم يعلموا ما أوصى به لم تصح اجازتهم كذا فى وصايا الخانية اه (ثم قال)
وقالوا يعذروا الوارث والوصى والمتولى بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا بقیته
فى كتاب الدعوى (ثم قال أيضاً) وقالوا اذا باع الاب أو الوصى ثم ادعى انه وقع
بغيره فاحش وقال لم أعلم تقبل اه وقد نقلنا بقیته فى كتاب القضاء (وقال

في أحكام الصبيان مانصه) و يصلح وصيا وناظرا و يقيم القاضى مكانه بالغالى
 بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا اه وقد نقلناها في الوقف (وقال
 في أحكام العبيد مانصه) ولا يجوز كونه شاهدا الى أن قال ولا وصيا الا اذا كان
 عبدا لموصى والورثة صغار عند الامام الاعظم اه (ثم قال) واعتاقه باطل الى
 أن قال وكذا وصيته اه (وقال في أحكام الاعمى مانصه) و يصلح ناظرا و وصيا
 والثانية في منظومة ابن وهبان والاولى في وقف هلال كما في الاسعاف اه وقد
 نقلناها في كتاب الوقف (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق مانصه)
 كرجل أوصى لرجل بسكنى داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به
 الموصى له جاز البيع وبطل سكناه الى أن قال و ذكر في الكتاب اذا أوصى لرجل
 بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على السدس جاز الصلح
 وذكر الشيخ الامام المعروف بخواجه رزاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل
 القسمة غير متأكدا كد يحمّل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغانم قبل القسمة
 وحق المحبس للرهن وحق المسبيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له
 بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خواهر رزاده يسقط
 بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع اه (وقال في أحكام
 الخنثى مانصه) واذا أوصى رجل لسا في بطن امرأة بألف ان كان غلاما وبخمس مائة
 ان كان أنثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمس مائة الزائدة الى أن
 يتبين أمره اه (وقال في أحكام المحارم مانصه) وتختص الاصول والفروع
 من بين سائر المحارم بأحكام الى أن قال ومنها لا يدخلون في الوصية للاقارب اه
 (ثم قال) فائدة يترتب على النسب اثنا عشر حكما الى أن قال وعدم صحة الوصية
 عند المزاجاة اه (وقال في أحكام غيبوبة الخشعة مانصه) ويترتب عليها
 وجوب الغسل الى ان قال واستحقاق العزل عن القضاء والولاية والوصاية ورد
 الشهادة لو كان زنا اه (وقال في أحكام العقود مانصه) وجاثر من الجانبيين
 الشركة الى أن قال والوصية اه (ثم قال) وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان
 كان وصى الميت فهي لازمة بعد موت الموصى فلا يملك القاضى عزله الا بخيانة
 أو عجز ظاهر ومن جانب الوصى فلا يملك الوصى عزل نفسه الا في مسئلتين ذكرناهما
 في وصايا الفوائد وان كان وصى القاضى فلا لأن للقاضى عزله كما في القنية وله

عزل نفسه بحضرة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد اه
وقد نقلنا هذه العبارة في كتاب الوقف أيضا (وقال في أحكام الفسوخ مانصه)
* خاتمة * بخود ما عدا النكاح فبيع له اذا ساعده صاحبه عليه واختلفوا في جود
الموصى للوصية اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (وقال في أحكام الكتابة
مانصه) وأما الوصية بالكتابة فقال في شهادات المجتبى كتب صك بخط يده اقرارا
بمال أو وصية ثم قال لا شرا شهد على من غير أن يقرأه وسعه أن يشهد اه وفي
الخاتمة من الشهادات رجل كتب صك وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه
ولم يقرأ وصيته عليهم فقال علماءنا لا يجوز للشهود أن يشهدوا بما فيه وقال
بعضهم وسعه أن يشهدوا والصحيح انه لا يسعهم وانما يحل لهم أن يشهدوا باحدى
معان ثلاثة اما أن يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره وقرئ عليه بين يدي
الشهود وهم يعلمون بما فيه ويقول لهم اشهدوا على بما فيه أو يكتب هو بين يدي
الشاهد والشاهد يعلم بما فيه ويقول اشهدوا على بما فيه وتماه فيها اه وقد
نقلناه في كتاب الشهادات ونقلنا بعضه في كتاب الاقرار (وقال في بحث القول
في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعامضات المالية الى أن
قال والوصايا اه (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره
الا الارث اتفاقا وكذا الوصية في مسألة وهي أن يموت الموصى له بعد موت الموصى
قبل قبوله قال الزيلعي وكذا اذا أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول
استحسانا لعدم من يلى عليه حتى يقبل عنه اه (ثم قال) الرابعة الموصى له بملك
الموصى به بالقبول الا في مسألة قد منها فلا يحتاج اليه فله شيهان شبه بالهبة فلا بد
من القبول وشبه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض واذا وقع الاياس من
القبول اعتبرت ميراثا فلا تتوقف على القبول واذا قبلها ثم ردها على الورثة ان
قبلوها انفسح ملكه والا فلا يجبرون كما في الولو المجبة والملك بقبوله يستند الى وقت
موت الموصى بدليل ما في الولو المجبة رجل أوصى بعبدا لاسان والموصى له غائب
فنفقة في مال الموصى فان حضر الغائب ان قبل يرجع عليه بالنفقة ان فعل ذلك
بأمر القاضي وان لم يقبل فهو ملك الورثة اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الطلاق
والنفقة (ثم قال) السابعة دية القتل تثبت للقتول ابتداء ثم تنتقل الى الورثة
فهى كسائر أمواله فتقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولأوصى بثلاث ماله دخلت

وعندنا القصاص بدل عنها فيورث كسائر أمواله ولهذا الواجب ما لا تقضى به ديونه
وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في باب القصاص فيما دون النفس اه وقد نقلنا
بقيته في كتاب الجنائيات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن
الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالجارية
التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه اه وقد نقلناه في الدعوى (ثم
قال) ويتصرف وصي الميت بالبيع في التركة مع وجوده اه قال الشارح أي
الوارث لان الوصي خليفة الميت أيضا كالوارث اه (ثم قال) وأما ملك الموصي له
فليس خلافة عنه بل بعقد تلك ابتداء فانه مكنت الاحكام المذكورة في حقه كذا
ذكره الصدر الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه
وزاد عليه انه يصح شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث
اه وقد نقلناه في الفرائض وفي كتاب البيوع (ثم قال) الثانية عشر الملك اما
للعين والمنفعة معا وهو الغالب أو للعين فقط أو للمنفعة فقط كالعبد الموصى بمنفعته
أبدا ورقبته للوارث وليس له شيء من منفعته ومنفعته للموصي له فاذا مات الموصي له
عادت المنفعة للمالك والولد والغلة والكسب للمالك وليس للموصي له الاجارة
ولا اخراجه من بلد الموصي الا أن يكون أهله في غيرها ويخرج العبد من الثلث
ولا يملك استخدامهما الا في وطنه وعند أهله ويصح الصلح مع الموصي له على شيء
وتبطل وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصي له ولو جنى العبد فالفداء على المخدموم
فان مات رجوع ورثته بالفداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد وان أبي
المخدموم الفداء فداه المالك أو دفعه وبطلت الوصية وأرش الجنسية عليه للمالك
كالوهاب له وكسبه ان لم تنقص الخدمة فان نقصتها اشترى بالارش خادم ان بلغ
والا يبيع الاول وضم الى الارش واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله عمدا ما لم
يجمعا على قتله فان اختلفا ضمن القاتل قيمته فيشتري بها آخر ولو أعتقه المالك نفذ
ضمن قيمته يشتري بها خادم هكذا في وصايا المحيط وأما نفقته فان كان صغيرا
لم يبلغ الخدمة فنفقته على المالك وان بلغها فعلى الموصي له الا أن يمرض مرضا
يمنعه من الخدمة فهي على المالك فان تطاول المرض باعه القاضي ان رأى
واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط وأما صدقة فطره فعلى
المالك كما في الظهيرية وأما ما في الزيلعي من انه لا تجب صدقة فطره فسبق قلم كما

في فتح القدير ويمكن جملة على ان المراد لا يجب على الموصي له بخلاف نفقته وأما
 بيعه من غير الموصي له فلا يجوز الا برضاه فان بيع برضاه لم ينتقل حقه الى الثمن
 الا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما اذا قتل خطأ
 وأخذت قيمته يشتري بها عبد وينتقل حقه فيه من غير تجديد كالوقف اذا استبدل
 انتقل الوقف الى بدله ذكره قاضيان من الوقف وكالمدير اذا قتل خطأ يشتري
 بقيته عبد ويكون مديرا من غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنائيات ولم أر حكم
 كتابته من المالك وينبغي أن تكون كعتاقه لا تصح الا بالتراضي وحكم اعتاقه
 عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه عادم المنفعة للمالك وحكم وطء المالك
 وينبغي أن يحصل له لانه تابع الملك الرقبة وقيده الشافعية بأن تكون ممن لا تحبل
 والا فلا اه (ثم قال) * تنبيه * قد علمت ان الموصي له وان ملك المنفعة لا يؤثر
 وينبغي ان له الاغارة اه وقد نقلنا بقية ذلك في كتاب الامانات فراجع اه (وقال
 في بحث القول في الدين مانصه) وخرج عن تملك الدين لغير من هو عليه الحوالة
 الى أن قال وخرج أيضا الوصية به لغير من هو عليه فانها جائزة كما في وصايا
 البرازية اه وقد نقلناه في المداينات (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه
 وما لا يمنع مانصه) ويمنع نفاذ الوصية والتبرع من المريض اه (وقال في بحث
 ما يقدم على الدين وما يؤثر عنه مانصه) اما حقوق الله تعالى كالزكاة وصدقة
 الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفات التركة بالكل فلا
 كلام والا قدم المتعلق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله
 سبحانه وتعالى قدمت الفرائض وان أخرها كاللحج والزكاة والكفارات
 وان تساوت في القوة بدئ بما بدأ به وان اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض
 على البعض الا العتق والمحابة ولا يعتد بالتقديم والتأخير ما لم ينص عليه
 وتماه في وصايا الزيلعي اه وقد نقلنا بعضه في كتاب الزكاة وفي كتاب الفرائض
 (وقال في بحث ما يقدم عند الاجتماع من غير الديون مانصه) ثلاثة في سفر جنب
 وحائض وميت وثمة ما يكفي لاحدهم فان كان المأمل كالا حدهم فهو أولى
 به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم لكل وان كان المأمل باحا
 كان الجنب أولى به الى ان قال وينبغي ان يلحق بما اذا كان مباحا ما اذا أوصى به
 لا شوج الناس ولا يكفي الا لاحدهم اه وقد نقلنا بقية في كتاب الطهارة (وقال

في بحث الكلام في أجرة المثل مائنه) ومنها الوصي اذا نصبه الامام وعين له اجرا
 بقدر أجرة مثله جاز وأما وصي الميت فلا أجر له على الصحيح كما في القنية اهـ (وقال
 في أحكام السفر مائنه) ويختص ركوب البحر بأحكام الى ان قال وضمن
 المودع لوسافر بها في البحر وكذا الوصي اهـ وقد نقلناه في الامانات (وقال في
 بحث ما افترق فيه الوكيل والوصي) يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول
 لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية ويتقيد الوكيل بما قيده الموكل
 ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل أجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة
 بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة
 ويشترط في الوصي ان لا يسهل ولا يحرى ولا يبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل
 الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام المقصود نصب القاضي غيره بخلاف موت
 الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للحفظ وفي ان القاضي بعزل وصي الميت
 بخيانة أو تهمة بخلاف الوكيل وفي ان الوصي اذا باع شيئا من التركة فادعى
 المشتري انه معيب ولا بينة فانه يحلف على البتات بخلاف الوكيل فانه يحلف على
 نفي العلم وهي في القنية ولو أوصى لفقراء أهل بلخ فلا فضل للوصي ان لا يجاوز أهل
 بلخ فان أعطى في كورة أخرى جاز على الاصح ولو أوصى بالتصدق على فقراء الحاج
 يجوز ان يتصدق على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال لفقراء هذه السكة لم يجز
 كذا في وصايا خزنة المفتين وفي الخانية لوقال لله على ان أتصدق على جنس
 فتصدق على غيره لو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره بالتصدق ففعل المأمور ذلك
 ضمن المأمور اهـ وهذا ما خالف فيه الوصي الوكيل ولو استأجر الوصي الوصي
 لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخانية ولو استأجر الموكل
 الوكيل فان كان على عمل معلوم صححت والا فلا ويحتمل ان في ان كلامهما أمين
 مقبول القول مع اليمين ويصح ابرأؤهما عما وجب بعقدتهما ويضمنان وكذا
 يصح حطهما وتأجيلهما ولا يصح ذلك منهما فيما لم يجب بعقدتهما اهـ وقد نقلناه
 في كتاب الوكالة (ثم قال) اعلم ان الوصي والوارث يشتركان في المخالفة عن الميت
 في التصرف والوارث أقوى للملكة العينية فلو أوصى بعق عبد معين فملك واحد
 منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تنجيذا وتعليقا وتديرا وكفاية ولا يملك الوصي
 الا التنجيز وهي في التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ

الوصية ولو في غيبة الوصي الا بأمر القاضي وهي في الخيانة اهـ وقد نقلناه في كتاب
 القضاء (ثم قال) وصي القاضي كوصي الميت ويفترقان في أحكام ذكرناهما
 في وصايا الفوائد وأمـ من القاضي كوصيه ويفترقان في ان الامن لا تلحقه عهدة
 كالقاضي ووصيه تلحقه كوصي الميت والتجدد لله رب العالمين اهـ (وقال في فن
 الفرق والجمع مانصه) * قاعدة * المضاف الى معرفة يفيـد العموم صوابه في
 الاستدلال على ان الامر للوجوب في قوله سبحانه وتعالى فليحذر الذين يخالفون
 عن أمره أي كل أمر الله تعالى ومن فروعه الفقهية لو أوصى لولد زيدا ووقف
 على ولده وكان له أولاد ذكور واناث كان لكل ذكره في فتح القدير من الوقف
 وقد فرغته على القاعدة اهـ وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال في آخر فن الفرق
 والجمع في بحث الطاعون مانصه) وقد ذكر أي ابن حجر فيه ان المرجح عند
 متأخري الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلدانه مخوف الى ان يزول عنها فتمت
 تصرفاته من الثلث كما رخص وعند المالكية روايتان والمرجح منهما عندهما
 ان حكمه حكم الصحيح وأما الخفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة وان كان
 قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو الصحيح عند المالكية الخ وقد نقلنا بقيته
 في كتاب الطلاق فراجع (وقال أيضا في آخر فن الفرق والجمع مانصه) * فائدة *
 الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء والامرة والساطنة والامامة والولاية في مال
 الولد والتولية على الاوقاف ولا يحل توليته كما كتبه اهـ في الشرح واذا فسق
 لا ينزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله أو يحسن عزله الا بالسفاهة فانه
 لا ولاية له على مال ولده كما في وصايا الخانية اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الوقف
 فراجع (وقال في فن الاغراض في بحث البيع) أي يبيع اذا عقده المالك لا يجوز
 واذا عقده من قام مقامه جاز فقل يبيع المريض بمجاجة يسيرة لا يجوز ومن وصيه
 حائرا اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (يقول جامعه) وقوله يبيع المريض
 أي المديون والمشتري بالخيار ان شاء زاد في الثمن الى تمام القيمة وان شاء فسخ كذا
 في شرحها وقوله المديون أي بمحيط ولولا دين عليه جازت بقدر الثلث كذا في بحث
 البيع في الفصل الرابع والثلاثين من نور العين (وقال أخو المؤلف في تكملته
 لفن الحيل مانصه) * الخامس والعشرون في الوصية * الوصاية لا تقبل التخصيص
 بنوع ومكان وزمان واذا خصص زيدا بمصر وعرا بالشام وأراد ان ينفرد كل فالحيلة

ان يشترط لكل ان يوكل ويعمل برأيه أو يشترط له الا نفراد والحيلة في ان يملك
 الوصي عزل نفسه متى شاء ان يشترطه الموصي وقت الايصاء الحيلة في أن القاضى
 يعزل وصى الميت أن يدعى ديناً على الميت فيخرج به القاضى أن لم يبرئ منه اه
 (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق في كتاب القضاء مانصه)
 وكذا وصى الميت يملك الايصاء بلا أمر بخلاف الوكيل والفرق تعذر الاذن من
 الميت بخلاف الموكل اه وقد نقلناه في كتاب القضاء والوكالة (وقال أخو المؤلف
 أيضاً في التكملة المذكورة من كتاب المكاتب مانصه) كاتبها واستثنى جهلها فسدت
 بخلاف الوصية لأنها تبرع فلا تنفذ الى المنازعة اه وقد نقلناه في كتاب العتق
 (وقال أخو المؤلف في تكملة للفن السادس فن الفروق مانصه) * كتاب الوصايا *
 اذا قرئ صل وصية على رجل فقيل له هو هكذا فأشار برأسه بنعم لا يجوز وكذا اذا
 امتنع من الكلام أو اعتقل لسانه فأشار برأسه لا يجوز بخلاف الانحس والفرق
 ان الانحس لا يرجح منه الكلام وأما الذى اعتقل لسانه فيرجى منه الكلام
 فلا يصح عمل اشارته بمنزلة العبارة قال اه طوا الناس ألف درهم فالوصية باطلة ولو قال
 تصدقوا بها فهي جائزة والفرق ان العطاء يكون للغنى والفقير والناس لا يحصون
 والتصدق محتص بالفقراء فصحت ولو قال ثلث مالى لله قال أبو حنيفة هي باطلة
 وقال محمد هي جائزة وتصرف الى وجوه البر عن ابن القاسم حمل الطعام الى أهل
 المصيبة في اليوم الاول والثانى غير مكروه وفي الثالث لا يستحب والفرق انه في
 الثالث يجتمع الناشئات فيكون اعانة لهم على المعصية بخلاف ما قبله اه وقد
 نقلناه في كتاب الصلاة (ثم قال) أوصى لاخته الثلاث المتفرقين وله ابن جازت
 الوصية والثلاث بينهم ولوله بنت لم تجز للشقيق والفرق ان الشقيق لا يرث مع الابن
 ويرث مع البنت دون الاخوين ترك زوجة وأوصى لاجنبي بجميع ماله يأخذ
 الاجنبي ثلث المال لا منازعة وللمرأة ربع ما بقي وهو السادس بحكم الميراث يبقى
 النصف يكون للاجنبي والله تعالى الموفق اه (وقال المؤلف في كتاب الحج من
 الفن الثانى مانصه) أوصى الميت بالحج فتبرع الوارث أو الوصى لم يجز ولو أجاز الوصى
 أو الوارث بماله ليرجع صحيح وله الرجوع وكذا لزكاة والكفارة بخلاف الاجنبي
 اه (وقال في كتاب العتق مانصه) التدبير وصية فيعتق المدبر من الثلاث الا في
 ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح عنها وتدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله

المتخذون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية اهـ (وقال في كتاب الاعمال مانصه)
 لا يجوز تعميم المشترك الا في اليمين حلف لا يكلم مولاه وله اعلون واسفلون فايهم
 كتم حنت كما في المبسوط وبطلت الوصية للمولى والحالة هذه اهـ (وقال في كتاب
 الوقف) ليس للقاضي عزل الناظر بمجرد شكاية المستحقين عنده حتى يثبتوا عليه
 خيانة وكذا الوصى اهـ (وقال أيضا في كتاب الوقف في بحث أوقاف الامراء
 والسلاطين أراضى بيت المال مانصه) وقد سئل عن ذلك المحقق ابن المصمّم
 فأجاب بان للامام البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياذ بالله تعالى وبينت
 في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة صرح وان لم يكن لحاجة كبيع عقار اليتيم على
 قول المتأخرين المفتية اهـ (وقال أيضا في كتاب الوقف مانصه) وصى الوقف
 ناظر على أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلا وصيا بعد جعل الاول
 وصيا كان الثاني وصيا لاناظرا كما في العتبية من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان
 مقتضى ما قالوه في الوصايا ان يكونا وصيين حيث لم يعزل الاول فيكونان ناظرين
 فليتأمل وليراجع غيره اهـ (وقال في كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويتبعها
 في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنا معها بخلاف المستأجرة والكفيلة والوصى
 بخدمتها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزيلعي (ثم قال) ولا يتبعها في الكفالة
 والاجارة والايضا بخدمتها اهـ (ثم قال) ولا يفرد بحكم مادام متصلا فلا يباع
 ولا يوهب الا في مسائل احدى عشرة يفرد فيها في الاعتاق والتدبير والوصية
 اهـ (ثم قال) وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية بل أولى اهـ وقد نقلناه في
 الوقف (وقال أيضا في كتاب البيوع مانصه) الشراء اذا وجد نفاذا على المباشر
 نفذ عليه فلا يتوقف شراء الفضولي ولا شراء الوكيل المخالف ولا اجارة المنولي
 أجيرا للوقف بدرهم ودانق بل ينفذ عليهم والوصى كالتولى وقيل تقع الاجارة
 لليتيم وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسألة الامر والقاضي اذا استأجر أجيرا
 بأكثر من أجره المثل فان الزيادة باطلة ولا تقع الاجارة له كما في سيرة الخانية اهـ وقد
 نقلناه في كتاب الوقف والاجارة والوكالة (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه)
 الجودة في الاموال الربوية هـ درالافى أربع مسائل في مال المريض تعتبر من
 الثلث وفي مال اليتيم اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الرهن (ثم قال في البيوع أيضا
 مانصه) ما جاز ايراد العقد عليه بانفراده صح استثنائه الا الوصية بالخدمة يصح

افراد هادون استثنائها اه (ثم قال أيضا في كتاب البيوع مانصه) من باع
 أو اشترى أو أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصى من مديون الميت دارا
 بعشرين وقيمتها خمسون لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بألف وقيمته ثلاثة
 آلاف لم تصح ولا يملكه كان الرديع وبه كانه بخيار شرط أو روية اه وقد
 نقلناه في كتاب الأذن (ثم قال أيضا) تصح اقالة الوارث والوصى دون الوصى له
 وللوارث الرديع دون الوصى له اه (وقال في كتاب القضاء مانصه) لا يحلف
 القاضى على حق مجهول الى أن قال الا في مسائل الاولى اذا اتهم القاضى وصى
 اليتيم الثانية اذا اتهم متولى الوقف فانه يحلفهما نظرا لليتيم والوقف كما في دعوى
 الخيانة اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (وقال أيضا في كتاب القضاء مانصه)
 كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة في القنية الوصى في دعوى
 الانفاق على اليتيم أو رقيقة اه (ثم قال فيه أيضا مانصه) التناقض غير مقبول
 الا فيما كان محل الخفاء ومنه تناقض الوصى والناظر والوارث كما في الخيانة اه
 (ثم قال فيه أيضا مانصه) وفي دعوى القنية ان البراء العام لا يمنع من دعوى
 الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازية أبراه من الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة
 أو وصاية صح اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة (وقال في كتاب القضاء أيضا مانصه)
 لا تقبل شهادة كافر على مسلم الا تبعاً أو ضرورة الى أن قال والثانية في مسألتين
 فى الايصال شهد كافران على كافرانه أو وصى الى كافر فاحضر مسلماً عليه حق للميت
 الخ (ثم قال فيه أيضا مانصه) لا يقضى القاضى لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته له الا
 فى الوصية لو كان القاضى غريم ميت فثبت أن فلاناً وصيه صح ويبرأ بالدفع اليه
 بخلاف ما اذا دفع له قبل القضاء امتنع القضاء وبخلاف الوكالة عن غائب فانه
 لا يجوز القضاء بها اذا كان القاضى مديون الغائب سواء كان قبل الدفع أو بعده
 وتسامه فى قضاء الجميع اه وقد نقلناه فى كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا مانصه)
 أمين القاضى كالقاضى لعهدة عليه بخلاف الوصى فانه تلحقه العهدة ولو كان وصى
 القاضى فبين وصى القاضى وأمينه فرق من هذه ومن أخرى هي ان القاضى
 مجبور عن التصرف فى مال اليتيم مع وجود وصى له ولو كان منصوب القاضى
 بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضى جعلتك أميناً فى بيع هذا العبد
 واختلافه فيما اذا قال بيع هذا العبد ولم يزد ولا يصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وقد

أوضحناه في شرح السكندر وصحح البرازي من الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع اه
وقد نقلناه في كتاب المحر والاذن (وقال في كتاب القضاء أيضا مانصه) ينصب
القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين أو له أول تنفيذ وصيته
وفيما اذا كان للميت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا وأراد رده
بعيب بعد موته وفيما اذا كان أب الصغير مرفا مذبذرا فينصبه للحفظ وذكر
في قسمة الولواتجية موضعا آخر ينصبه فيه فليراجع وطريق نصبه أن يشهدوا
عند القاضي ان فلانا مات ولم ينصب وصيا فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي
وصي الميت ولا يلي النصب الا القاضي والقضاة والمأمور بذلك اه (وقال فيه
أيضا مانصه) ولا تسمع البينة على مقر الافي وارث مقر دين على الميت
فتقام البينة للتعدى وفي مدعى عليه أقرب الوصاية فبرهن الوصي اه (ثم قال)
ثم رأيت خامسا في القنية معزيا الى جامع البرعوى لو خصم الاب بحق على
الصبي فأقر لا يخرج عن الخصومة ولا ~~يكن~~ تقام البينة عليه مع اقراره بخلاف
الوصي وأمين القاضي اذا أقر خرج عن الخصومة اه ثم رأيت سادسا في القنية
لو أقر الوارث للوصي له فأنها تسمع البينة عليه مع اقراره اه (ثم قال في كتاب القضاء
أيضا مانصه) للرأي الى القاضي في مسائل الى ان قال وفيما اذا باع الاب أو الوصي
عقارا صغيرا فالرأي الى القاضي في نقضه كما في بيع الخانية اه وقد نقلناه في كتاب
البيوع (ثم قال في كتاب القضاء أيضا) من سعى في نقض ما تم من جهته فسمعه
مردودا عليه الا في موضعين الى ان قال وزدت عليها مسائل الى ان قال الخامسة
باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغيره فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى
كذلك السابعة المتولى على الوقف كذلك الثلاث في دعوى القنية اه وقد نقلناه
في كتاب البيوع وكتاب الوقف (ثم قال فيه أيضا مانصه) فعلى القاضي حكم منه
الى ان قال وأما اذا اشترى القاضي مال اليتيم لنفسه من نفسه أو موصى اقاؤه
فذكر في جامع الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال
لم يجز بيع القاضي ماله من يتيم وكذا عكسه وأما اذا اشتراه من وصيه أو باعه
من يتيم وقبله وصيه فانه يجوز ولو وصيا من جهة القاضي اه وقد نقلناه في كتاب
البيوع (وقال فيه أيضا) ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضرا وقد
نقلناه في كتاب الوكالة (وقال فيه أيضا) ودعوى الفعل من غير بيان الفاعل

لا تسمع الا في أربعة الى ان قال والثالثة الشهادة بأنه اشتراه من وصيه في صغره
صححة وان لم يسموه (ثم قال) الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان
من نصبه على التعيين السادسة نسبة فعل الى وصى يتيم كذلك اهـ (وقال فيه
أيضا) النجاة في المنكوحات تمنع الصحة الى ان قال وفي الاستحلاف تمنع الا في ست
هذه الثلاثة ودعوى خيانة مبهمة على المودع وتحليف الوصى عند اتهام القاضى
له وكذا المتولى وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم قال) وفي الوصية لا تمنعها والاميان
الى الموصى أو وارثه وفي النكاح لو قال أعطوا فلانا شيئا أو جزأ من مالي أعطوه
ما شاؤا اهـ (ثم قال في كتاب القضاء أيضا مانصه) لا يجوز للارعى عليه الانكار
اذا كان عالما بالحق الا في دعوى العيب فان للبائع انكاره ليقيم المشتري البينة
عليه ليقم كن من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين ذكرهما في بيع النوازل
اهـ وقد نقلناه في كتاب البيوع (وقال في كتاب الوكالة مانصه) وكيل الاب في
مال ابنه كالاب الا في مسألتين من بيع الوالدية اذا باع وكيل الاب لابنه لم يحز
بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من الآخر يجوز
بخلاف وكيله اهـ وقد نقلناه في كتاب المحر والاذن (ثم قال فيه أيضا) ومما خرج
عن قوله لم يجوز التوكيل بكل ما يعقد الموكل انفسه الوصى فان له ان يشتري مال
اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز ان يكون وكيله في شرائه للغير كما في بيع
البرازية اهـ (ثم قال فيه أيضا مانصه) الشئ المغوض الى اثنين لا يملكه احدهما
كالوكيلين والوصيين الخ اهـ (وقال في كتاب الاقرار مانصه) الاقرار لا يسمع
البينة لانها لا تقسم الا على منكر الا في أربع في الوكالة وفي الوصاية الخ اهـ (وقال
في كتاب الاقرار أيضا مانصه) من ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى الى ان قال
قلت في الشرح الا في مسألة استدانة الوصى على اليتيم فانه يملك انشاء سادون
الاخبار بها اهـ (يقول جامعهم) وقوله كالوصى أى وصى الميت فانه لو أقرب بالاستيفاء
من مديون الميت صح بخلاف وصى القاضى كذا في شرحها (ثم قال في كتاب
الاقرار أيضا) المقر اذا صار مكذبا شرعا بطل اقراره الى أن قال وخرج عن هذا
الاصل مسألتان الى أن قال وكذا في خزانة الاكل مسألة في الوصية من كتاب
الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة أعبدوله ابن فقط فادعى رجل ان الميت أوصى
له بعبد يقال له سالم فأنكر الابن وأقر بأنه أوصى له بعبد يقال له بزيغ فبرهن

المدعى قضي له بسالم ولا يبطل اقرار الوارث ببيع فلو اشتراه الوارث ببيع صح
 وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعهده هذا مسئلة ثلثها فلتراجع قبل قوله
 وكذا الاقرار بجهة قاصرة على المقر الخ اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (وقال
 في كتاب الصلح مانصه) الصلح عقد يرفع النزاع الحان قال ويصح بعد حلف المدعى
 عليه دفع النزاع باقامة البينة ولو برهن المدعى بعهده على أصل الدعوى لم يقبل الا
 في صلح الوصى عن مال اليتيم على انه كاذب اذا صالح على بعضه ثم وجد البينة فانها
 تقبل ولو بلغ الصبي واقامها تقبل ولو طلب يمينه لا يحلف كما في القنية اه (وقال
 في كتاب المضاربة مانصه) اذا فسدت كان للمضارب أجر مثله اذا عمل الا في الوصى
 يأخذ مال اليتيم مضاربة فاسدة فلا شيء له اذا عمل كذا في أحكام الصغار اه (وقال
 في كتاب الهبة مانصه) لا جبر على الصلات الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية
 العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعدموت الموصى مع انها
 صالحة اه (وقال في كتاب الامانات مانصه) الامانات تنقلب مضمونة بموت عن تجهيل
 الا في ثلاث الى ان قال والقاضى اذا مات مجهلا أموال اليتامى عنده من أودعها اه
 وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم قال) وزدت عليها مسائل الاولى الوصى اذا مات
 مجهلا فلا ضمان عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذا مات مجهلا مال ابنه
 ذكره فيها اه (ثم قال فيه أيضا) وأما الوصى فيملك الايداع والاجارة دون الاعارة
 كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولى على الوقف اه وقد نقلناه في كتاب الوقف (ثم
 قال فيه أيضا) العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر
 أجر المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل الخ اه
 وقد نقلناه في كتاب الوقف بقيته وفي كتاب الاجارة (وقال في كتاب الامانات
 أيضا) كل أمين ادعى اصال امانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد
 والوكيل والناظر اذا ادعى الصرف على الموقوف عليهم وسواء كان في حياة
 مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه
 قبضه ودفعه له في حياته لم يقبل الا ببينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق
 في الوالدية القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصى
 في نفقة زائدة خالفت الظاهر وكذا المتولى اه وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى وكتاب الوقف (ثم قال) الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض

أو الأمانة بماله فإنه ضامن إلى أن قال والوصي إذا خلط مال اليتيم بماله ضمنه
 الخ فراجع (وقال فيه أيضا) تحليف الأمين عند دعوى الرد أو الهلاك قبل لنفي
 التهمة وقيل لا نكاره الضمان ولا يثبت الرد بيمينه حتى لو ادعى الرد على الوصي
 وحلف لم يضمن الوصي كذا في ودعة الميسوم اهـ وقد نقلناه في كتاب الوكالة وكتاب
 الدعوى (ثم قال فيه أيضا) ولودفعها المودع إلى الوارث بلا أمر القاضى ضمن
 إذا كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا إذا دفع لبعضهم ولم يوقضى
 المودع بهادين المودع ضمن على الصحيح ولا يبرأ مديون الميت بدفع الدين إلى الوارث
 وعلى الميت دين اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال فيه أيضا) مات رجل
 وعليه دين وعندة ودعة بغير عينها فجميع ما ترك بين الغرماء وصاحب الدفعة
 بالخصص كذا في الأصل أيضا اهـ وقد نقلناه في كتاب المداينات (وقال في كتاب
 النحر والمأذون) ولودفع الوصي المال إلى اليتيم بعد بلوغه سفيه ضمنه ولو لم يحجر
 عليه اهـ (وقال فيه أيضا) العبد المأذون المديون إذا أوصى به سيده لرجل ثم مات
 ولم يهرب زال غريم كان مالا للوصي له إذا كان يخرج من الثلث ويملكه كما يملكه
 الوارث والدين في رقبته ولو وهبه في حياته فلا غريم إبطا له وبيعه القاضى فما
 فضل عن ثمنه فلا واهب كذا في خزانة المنتمين من الوصايا اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الهبة (وقال في كتاب الشفعة) الأب إذا اشترى دارا لابنه الصغير وكان شفعيها
 كان له الأخذ بها والوصي كالأب اهـ (وقال في كتاب القسمة مانصه) تنقض
 القسمة بظهور دين أو وصية إلا إذا قضى الورثة الدين وتفذوا الوصية ولا بد من
 رضا الموصى له بانثلاث وهذا إذا كانت بالتراضي أما إذا كانت بقضاء القاضى
 لا تنقض بظهور وارث واختلغوا في ظهور الموصى له اهـ وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (وقال في كتاب الغصب) لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه
 ولا ولاية إلا في مسائل في السراجية يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض
 ما يحتاج إليه بغير إذنه إلى أن قال الثالثة مات بعض الرفقة في السفر فباعوا
 قماشه وعدته وجهزوه بثمنه وردوا الباقى إلى الورثة أو أغنى عليه فانفقوا عليه
 من ماله لم يضمنوا استحسننا اهـ وقد نقلناه في كتاب البيع (وقال في كتاب
 الفرائض) الجرد كالأب إلا في إحدى عشرة مسألة إلى أن قال لو أوصى لأقرباء فلان
 لا يدخل الأب ويدخل الجرد في ظاهر الرواية اهـ (ثم قال) الخامسة لو مات وترك

أولاد اصغار او مالا فالولاية للاب وهو كوصي الميت بخلاف المجد اه وقد نقلناه
 في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه وصار يتيم لا يقوم
 المجد مقام الاب لازالة اليتيم عنه اه (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى
 الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانكاح مع العصبات ولا يملك التصرف فى مال
 الصغير اه وقد نقلناه فى كتاب الحجر (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب الا فى
 مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفقا ويجوز اقراض الاب فى رواية الثانية يشتري
 ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه فى
 كتاب البيوع (ثم قال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى
 الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله اه وقد نقلناه
 فى كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف
 الوصى اه وقد نقلناه هذه المسئلة فى كتاب الرهن (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته
 مقام عبارتين فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب البيوع (ثم قال) السابعة لا يلى الانكاح
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب النكاح (ثم قال) الثامنة لا يعونه بخلاف
 الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الطلاق (ثم قال) التاسعة لا يؤدى من ماله أى
 مال الوصى صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الزكاة (ثم قال)
 العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه فى كتاب الاجارة (ثم قال) الحادية
 عشر لا حضانة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الطلاق (وقال فى كتاب
 الفرائض أيضا مانصه) قال الشيخ عبد القادر فى الطبقات فى باب الهمزة فى أحد
 قال المجرى جاني فى الخزانة قال أبو العباس الناطقى رأيت بخط بعض مشايخنا فى رجل
 جعل لأحمد بنيه دارا بنصيبه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى
 به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخى وحكى ذلك أصحاب
 أحمد بن الحارث وأبو عمرو والطبرى اه وقد نقلناه فى كتاب الصلح
 (قال صاحب الاشباه)

﴿كتاب الفرائض﴾

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد

الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزياحي من المكاتب اه وقد نقلناه
في كتاب الصيد (ثم قال) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه
في كتاب الجهاد وكتاب الوقف (ثم قال) وذكر الزياحي في آخر كتاب الولاء ان بنت
المعتق ترث المعتق في زمانسا وكذا ما فضل بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا
المال يكون للابن والبنت رضا وعزاه الى النهاية بنساء على انه ليس في زمانسا
يد مال لانهم لا يضعونه موضعه اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال) كل
انسان يرث ويورث الاثلاثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يرثون
وما قيل انه صلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجة رضي الله تعالى عنها لم يصح
وانما وهبت مالها له في صحتها والمرث لا يرث ويرثه المسلمون اه وقد
نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) والمجننين يرث ولا يرث كذا في آخر اليتيمة
وفي الثالث نظر بعلم مما قدمنا في البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم
قال) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وخاتمة الاختلاف فيما لو قال الوارث بحجارة
مورثه ان مات هو لكانت حرة فعلى الاول تعتق لعل الثاني كذا في اليتيمة اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق ففيها
ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحده القذف والنكاح لا يرث وحبس
المبيع والرهن من يرث والولايات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار
العيب فمنهم من قال يرث ومنهم من أثبت له للوارث ابتداء والدية تورث انفاقا
واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يرث ومنهم من جعله للورثة ابتداء
ويجوز أن يقال لا يرث عنده خلافا لهما أخذنا من مسألة لو برهن أحد الورثة على
القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في آخر
اليتيمة وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اه وقد نقلناه هذه
المسائل في أبواب كتاب الشفعة والمبيع والمحدود والنكاح والرهن والامانات
والوكالة والجنائيات والدعوى (ثم قال) الحمد كالأب الا في إحدى عشرة مسألة
خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخمس فالأولى الحمد أم الأب لا ارث لها مع
الأب ولا تحجب بالجد الثانية الاخوة لا يورثون إلا بالاب يسقطون بالاب ولا يسقطون
بالجد على قوله هما ويسقطون به كالأب على قول الامام وعائمه الفتوى فالخمس الفقة

أولاد اصغار او مالا فالولاية للاب وهو كوصي الميت بخلاف المجد اه وقد نقلناه
 في كتاب الحجر (ثم قال) ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه وصار يتيما لا يقوم
 المجد مقام الاب لازالة اليتيم عنه اه (ثم قال فيه أيضا) المجد الفاسد من ذوى
 الارحام وليس كاب الاب فلا يلى الانكاح مع العصبات ولا يملك التصرف فى مال
 الصغرا اه وقد نقلناه فى كتاب الحجر (ثم قال فيه أيضا) وصى الميت كالأب فى
 مسائل الأولى لا يجوز اقراضه اتفقا ويجوز اقراض الاب فى رواية الثانية يشتري
 ويبيع لنفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا ضرر اه وقد نقلناه فى
 كتاب البيوع (ثم قال) الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصى
 الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصى بقدر عمله اه وقد نقلناه
 فى كتاب الاجارة (ثم قال) الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف
 الوصى اه وقد نقلناه هذه المسئلة فى كتاب الرهن (ثم قال) السادسة لا تقوم عبارته
 مقام عبارتین فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب البيوع (ثم قال) السابعة لا يلى الانكاح
 بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب النكاح (ثم قال) الثامنة لا يعونه بخلاف
 الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الطلاق (ثم قال) التاسعة لا يؤدى من ماله أى
 مال الوصى صدقة فطره بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الزكاة (ثم قال)
 العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب اه وقد نقلناه فى كتاب الاجارة (ثم قال) الحادية
 عشر لا حضنة له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه فى كتاب الطلاق (وقال فى كتاب
 الفرائض أيضا مانصه) قال الشيخ عبد القادر فى الطبقات فى باب الهمزة فى أحد
 قال البحر جانى فى الخزانة قال أبو العباس الناطقى رأيت بخط بعض مشايخنا فى رجل
 جعل لا حديد بنيه دارا بنصبيه على أن لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز وأفتى
 به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البلخى وحكى ذلك أصحاب
 أحمد بن الحارث وأبو عمرو والطبرى اه وقد نقلناه فى كتاب الصلح
 (قال صاحب الاشباه)

﴿كتاب الفرائض﴾

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شبكة للصيد ثم مات فتعقل الصيد فيها بعد

الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزياهي من المكاتب اه وقد نقلناه
في كتاب الصيد (ثم قال) العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية اه وقد نقلناه
في كتاب الجهاد وكتاب الوقف (ثم قال) وذكر الزياهي في آخر كتاب الولاء ان بنت
المعتق تراث المعتق في زمانها وكذا ما فضل بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا
المال يكون للابن والبنت رضا وعزاء الى النهاية بنساء على انه ليس في زمانها
يبت مال لانهم لا يضعونه موضعه اه وقد نقلناه في كتاب العتق والولاء (ثم قال) كل
انسان يرث ويورث الاثلاثة الانبياء عليهم الصلاة والسلام لا يرثون ولا يورثون
وما قيل انه صلى الله تعالى عليه وسلم ورث خديجة رضي الله تعالى عنها لم يصح
وانما وهبت مالها له في صحتها والمرث لا يرث ويرثه ورثته المسلمون اه وقد
نقلناه في كتاب الجهاد (ثم قال) والجن بين يرث ولا يورث كذا في آخر اليتيمة
وفي الثالث نظر بعلم مما قدمنا في البيوع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم
قال) واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العراق في آخر جزء من أجزاء حياة
المورث وقال مشايخ بلخ عند الموت وخاتمة الاختلاف فيما لو قال الوارث بحارية
مورثه ان مات هو لكانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في اليتيمة اه
وقد نقلناه في كتاب العتق (ثم قال) الارث يجري في الاعيان وأما الحقوق ففنها
ما لا يجري فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحق القذف والنكاح لا يورث وحبس
المبيع والرهن من يورث والولايات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار
العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من أثبت له للوارث ابتداء والدية تورث انفاقا
واختلفوا في القصاص فذكر في الاصل انه يورث ومنهم من جعله للورثة ابتداء
ويجوز أن يقال لا يورث عنده خلافا لهما أخذنا من مسألة لو برهن أحد الورثة على
القصاص والباقي غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في آخر
اليتيمة وأما خيار التعيين فاتفقوا انه يثبت للوارث ابتداء اه وقد نقلناه هذه
المسائل في أبوابها كتاب الشفعة والمبيع والمحدود والنكاح والرهن والامانات
والوكالة والجنائيات والدعوى (ثم قال) الحمد كالأب الا في إحدى عشرة مسألة
خمس في الفرائض وست في غيرها اما الخمس فالأولى الحمد أم الأب لا ارث لها مع
الأب ولا تحجب بالمجد الثانية الاخوة لا يورثون أولاد يسقطون بالأب ولا يسقطون
بالمجد على قولهما ويسقطون به كالأب على قول الامام وعائيه الفتوى فالخالفه

على قولهما خاصة الثالثة للام ثلث ما يبقى مع أحد الزوجين والاب ولو كان مكان
الاب جده للام ثلث جميع المال عند الامام ومحمد بن حنبل في يوسف الرابعة لومات
المتعق عن أب معتقه وابن معتقه فللاب السدس والباقي للابن في رواية فلو كان
مكان الاب جده فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك
جده معتقه وأخاه قال أبو حنيفة رحمه الله سبحانه وتعالى يختص الجدي بالولاء وقالوا
الولاء بينهما ولو كان مكان الجدي أب فالمرثاة كلها له اتفاقا وأما المسائل الست
فأربعة في الكتب المشهورة لو أوصى لأقرباء فلان لا يدخل الاب ويدخل الجدي
في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر يجب صدقة فمأر الولد على أبيه الغني دون
جده ولو أعتق الاب جرح ولده إلى مواليه دون الجدي ويصير الصغير مسلما
باسلام أبيه دون جده الخامسة لومات وترك أولاد أصغارا أو مالا فالولاية للاب
فهو كوصي الميت بخلاف الجدي السادسة في ولاية النكاح لو كان للصغير أخ وجد
فعلى قول أبي يوسف يشتركان وعلى قول الامام يختص الجدي ولو كان مكانه أب
اختص اتفاقا ثم زدت أخرى وهي انه اذا مات أبوه صار يتيما ولا يقوم الجدي مقام
الاب في إزالة اليتيم عنه فهي اثنتا عشرة مسألة ثم رأيت أخرى في نفقات الخانية
لومات وترك أولاد أصغارا ولا مال له ولهم أم وجد أب الاب فالنفقة عليهم ما اثنان
الثلث على الام والثلثان على الجدي اه ولو كان كالأب كانت النفقة كلها عليه
ولا تشاركه الام في نفقة هم فهي ثلاثة عشر اه وقد نقلنا هذه المسائل في أبوابها
كتاب الوصايا وكتاب المحرور وكتاب الزكاة والعتق والمجاهد والنكاح والطلاق (ثم
قال) الجدي الفاسد من ذوى الارحام وليس كاب الاب فلا يلي النكاح مع
العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته
لم يثبت بلاءه صدق وفي الميراث من ذوى الارحام الا في مسألة ما لو قتل ولد بنته فانه
لا يقتل به كاب الاب كما ذكره الزيلعي والحدادي في الجنائيات اه وقد نقلنا
هذه المسائل في أبوابها كتاب النكاح والوصايا والمحرور والدعوى والجنائيات (ثم
قال) وصي الميت كالأب الا في مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز
اقراض الاب في رواية الثانية يشتري ويبيع نفسه بشرط الخيرية لليتيم وللأب
ذلك بشرط ان لا ضرر الثالثة للاب ان يقضى دينه من مال ولده بخلاف الوصي
الرابعة للاب الا كل من مال ولده عند الحاجة وللوصي بقدر عمله الخامسة للاب

ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عيادته مقام
 عيادته فاذا باع أو اشترى لنفسه بالشرط فلا بد من قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف
 الاب السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الاب الثامنة لا يمونه بخلاف الاب التاسعة
 لا يؤدى من ماله صدقة الفطر بخلاف الاب العاشرة لا يستخدمه بخلاف الاب
 الحادية عشر لا حضانه له بخلاف الاب اه وقد نقلناه هذه المسائل في أبوابها
 كتاب البيع والاجارة والرهن والنفكاح والوصايا والطلاق والزكاة (ثم قال)
 الميت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فالقته ميتا فان الغرة يرثها المجنين
 لتورث عنه كما في جنائيات المبسوط اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 ولا يملك الميت الا في مسألة ذكرناها في الصيد ولا يضمن الا في مسألة ما اذا حفر بئرا
 تعد يا ثم مات فوق وقع فيها انسان بعد موته كانت المديونية على عاقلة ولو حفر عبد بئرا
 تعد بافاعته مولا ثم مات العبد فوق وقع انسان فيها فالديونية على عاقلة المولى كما في
 المجماع اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) لومات المستأمن في دارنا
 عن مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا بد من بينة
 ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا ولا نعلم له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيلا ولا يقبل
 كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستأمن فتح القدير اه وقد نقلناه في كتاب
 الدعوى وكتاب الجهاد (ثم قال) قال الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الهمة
 في أحد قال النجرجاني في الخزانة قال أبو العباس الناطقي رأيت بخط بعض مشايخنا
 في رجل جعل لأحد بني دار ابنصبيه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز
 وأفتى به أبو جعفر محمد بن اليمان أحد أصحاب محمد بن شجاع البخني وحكى ذلك
 أصحاب أحمد بن أبي الحارث وأبو عمرو والطبري اه وقد نقلناه في كتاب الصلح
 وكتاب الوصايا والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه (يقول جامعه) وهذه هي
 المسائل المجموعة الملحقة بكتاب الفرائض (قال المؤلف في القواعد الرابعة التابع
 تابع مانصه) ومن فروعها المحل الى أن قال ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا
 ومنها انه يرث فتقسم الغرة بين ورثة المجنين اذا ضربت بطنها فالقته اه وقد
 نقلناه في الجنائيات (وقال في القواعد السادسة المحدود تدور بالشبهات مانصه)
 وكتبنا في الفوائد أن القصاص كالمحدود الا في مسائل الى أن قال الثانية المحدود
 لا تورث والقصاص موروث اه وقد نقلناه في كتاب المحدود وكتاب الجنائيات (وقال)

في القاعدة الخامسة عشر من استجمل بالشئ قبل أو انه عوقب بحرمانه (ومن فروعها حرمان القتال مورثه عن الارث وقد نقلنا ذلك في كتاب الجنائيات أيضا (ثم قال) ونخرج عنهما مسائل الى أن قال الرابعة أمسك زوجته مائة عشر شهرا لا أجل ارثها وورثها اه وقد نقلناهما في كتاب الطلاق أيضا (وقال في الفر الثالث في أحكام الناسي مانصه) وقالوا يذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الدعوى (وقال في الفر الثالث في أحكام العيب مانصه) ولا يرث ولا يرث اه (وقال في بحث ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل مانصه) لو قال الوارث تركت حتى لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به حتى ان أحد الغائبين لو قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه الى أن قال وذكر الشيخ الامام المعروف بنحو اخر زاده ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غيره تأكد يحتمل السقوط بالاسقاط اه فقد علم ان حق الغائب قبل القسمة وحق الحبس للارهن وحق المسيل المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثالث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول نحو اخر زاده يسقط بالاسقاط اه وقد نقلنا تمام ذلك في باب الشرب فراجع (وقال في أحكام الخنثى مانصه) وأما ميراثه والميراث منه فقال فان مات أبوه فله ميراث أنثى منه اه (وقال في أحكام الانثى مانصه) وهي على النصف من الرجل في الارث اه (وقال في أحكام الذمي مانصه) * تنبيه آخر * لا توارث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود والنصارى والمجوس والكفر كله عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاقبون فيما بينهم وان اختلفت مللهم وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه وورثته المسلمون مع عدم الاتحاد اه وقد نقلناه في الجهاد (ثم قال آخر أحكام المحارم مانصه) * فائدة * يترتب على النسب اثنا عشر حكما تورث المال اه (وقال في بحث القول في الملك مانصه) وفيه مسائل الاولى أسباب التملك المعاوضات المالية الى أن قال والميراث اه (ثم قال) ودية القتل على كها أولاً ثم تنتقل الى الورثة ومنها الغرة على كها الجنين فتورث عنه اه وقد نقلناه في كتاب الجنائيات (ثم قال) الثانية لا يدخل في ملك الانسان شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا اه (ثم قال) السابعة دية القتل تثبت للقتول ثم تنتقل الى الورثة فهي كسائر أمواله فتقضى منها ديونه وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث

كسائر أمواله وله ذل الوانقلاب مالا تقضى دينه وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في
 باب الفصاص فيمادون النفس اه وقد نقلنا بقيته في كتاب الجنائيات (ثم قال)
 التاسعة اختلفوا في وقت ملك الوارث قيل في آخر جزء من اجزاء حياة المورث وقيل
 بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق
 للتركة يمنع ملك الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين
 لو استغرقها الدين لا يملكها بارث الا اذا أبرأ الميت غريمه أو أداه وارثه بشرط التبرع
 وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بلا شرط التبرع أو الرجوع يجب له على
 الميت دين فتصير مشغولة بدينه فلا يملكها فلو ترك ابنا وقتنا وديننا مستغرقا فأداه
 وارثه ثم أذن للغن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذا لم يملكه ولا ينبغي بيع الوارث
 التركة المستغرقة بالدين وانما يبيعه القاضي اه وقد نقلناه في كتاب القضاء (ثم
 قال) والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق فلا ينبغي ان
 يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جازاه وقد نقلناه في كتاب الصلح (ثم قال)
 ولواقتسموا ثم ظهر دين محيط أولاد التركة اه وقد نقلناه في كتاب القسمة
 (ثم قال) وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا اه وقد نقلناه
 في كتاب القضاء (ثم قال) وهنالك مسألة لو كان الدين للوارث والمال منحصر فيه فهل
 يسقط الدين وما يأخذ ميراثا أولا وما يأخذ دينه قال في آخر البرازية استغرق
 التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث اه وقد نقلناه في كتاب
 المداينات (ثم قال) ثم اعلم ان ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم
 مقامه كأنه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مغرورا بالمجارية التي اشتراها
 الميت أي بغبن فاحش اه شارح وقد نقلناه في البيوع (ثم قال) ويصح اثبات
 دين الميت عليه اه وقد نقلناه في كتاب الدعوى (ثم قال) ويتصرف وصي الميت
 بالبيع في التركة مع وجوده اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم قال)
 وأما ملك الموصى له فليس بخلافة عنه بل بمقدمة لك ابتداء فانه كست الاحكام
 المذكورة في حقه كذا ذكره الصمد الشهيد في شرح أدب القضاء للخصاف
 وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه انه يصح شراؤه ما باع الميت بأقل مما باع
 قبل تعدل الثمن بخلاف الوارث اه وقد نقلناه في كتاب الوصية وفي كتاب البيوع (ثم
 قال) الرابعة عشر تلك العقار لا شفع بالانحياز بالتراضي أو بقضاء القاضي فقبلهما

لا ملك له فلا يورث عنه لو مات وتبطل اذا باع ما يشفع به اهـ وقد نقلناه في كتاب
 الشفعة (وقال آخر بحث ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع مانصه) * تنمة * قد منا انه
 لا يمنع ملك الوارث للتركة ان لم يكن مستغرقا ويمنعه ان كان مستغرقا اهـ (وقال
 في بحث ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه مانصه) أما حقوق الله تعالى كالزكاة
 وصدقة الفطر فيسقطان بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وفيت التركة
 بالكل فلا كلام والا قدم المتعاق بالعين على ما يتعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق
 الله تعالى قدمت الفرائض وان أخرها كاللح والزكاة والكفارات وان تساوت
 في القوة بدئي بمابدأ به اهـ وقد نقلنا بقيته في كتاب الوصايا ونقلنا بعضه في كتاب
 الزكاة (ثم قال في فن الاغراض مانصه) * الفرائض * ما أول ميراث قسم في الاسلام
 فقل ميراث سعد بن الربيع كما في المحيط أي رجل قيل له أوص فقل بمأوصى
 انما برئتني عمك وخالك وجدتك وأختك وزوجتك فقل صحيح تزوج
 بجدي رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمريض متزوج بجدي الصحيح كذلك
 فولدت كل من جدي الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدي الصحيح
 أم أمه خالته والبنتان من أم أبيه عمته وقد كان أبو المريض متزوجا أم الصحيح
 فولدت بنتين فهما أختا الصحيح لأمه والمريض لأبيه فاذا مات المريض فلا مراية
 الثمن وهما جديتا الصحيح وابنتيه الثلثان وهما عمتا الصحيح وخالته وجديته
 السادس وهما امرأتا الصحيح ولا ختية لأبيه ما بقي وهما أختا الصحيح لأمه والمسئلة
 تسع من ثمانية وأربعين والله سبحانه وتعالى أعلم اهـ (وقال في الفن الثاني أول
 كتاب البيوع في بحث الحمل مانصه) ويرث ويورث فان ما يجب فيه من الغرة يكون
 مورثا بين ورثته اهـ وقد نقلناه في كتاب النجمايات (وقال المؤلف في الفن الثالث
 في كتاب العلاقات مانصه) ولد الملاءنة لا ينتفي نسبه في جميع الاحكام من الشهادة
 الى ان قال الا في حكمه من الارث والنفقة كذا في البدائع اهـ (وقال في كتاب الوقف
 مانصه) وفي فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط
 لانه في معنى الصلة وكذا القاضى وقيل لا يسقط لانه كالأجرة اهـ ذكره في الدرر
 والغرر وجزم في البغية تلخيص القنية بأنه يورث قال بخلاف رزق القاضى
 اهـ (وقال في كتاب الصيد) أسباب الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو
 الاستيلاء على المباح ونافل بالبيع والهبة ونحوه ما وخلافه كملك الوارث الخ

[illegible]

يا من انت من صاحب المذرة ادر رمضان حلاله فحمدك امان وهبنا
 انحاء الآلات ارجو من الله ان يطهرنا بالايام نعلم انك محلة
 تنور البصائر والبركة ووفيقنا في دينك الذي ليس لاسمائه عاية وقادت
 احيادنا بدر عنايتك التي ليس لحاسنها نهاية ونصلي ونسلم على معراج الدراية
 و...
 في الدنيا...
 المفرد...
 والشيخ...
 والصغار...
 بالقبول...
 والجود...
 ما هو...
 مع...
 يا...
 يا...
 يا...

أشعوس ضاءت بأفق الكمال * أم بدور جاءت بوفق الجمال
 أم زهور ترهوبروض نصير * بعيد الصبا وعرف الشمال
 أم لآل الصفا بأذن اللبالي * أم كتاب الاتخاف عذب المنال
 باله مجمع الفوائد معبرا * ج الغنى والمناس وكسب المعالي
 ذاك فتح القدير للناس منه * منح فبدأت بفيض الجلال
 كلما كرت تروق وتحلو * ثمرات فيه بلطف المثال
 نظمت دره قريحة مفتي الـ * ثغر حلالا حمدي الأمل
 شيخنا البحر والمغدي أبو الفة * مع منار الهدى غزير النوال
 شكر الله سعيه وحياه * وجزاه خيرا يوم المآل
 شرف السمع من حلاه وشرف * واتل آياته بحسن المقال
 فراقى الفلاح قد أرحته * تم طبع الاتخاف في حسن حال

٤٤٠ ٨١ ٥٢١ ٩٠ ١١٨ ٣٩

سنة ١٢٨٩

(إعلان)

كتاب الأباذن مؤلفه والمحرره الخالفة

٤٩
٥٢١